



الحكومة الملكية المصرية

وزارة الحقانية

قانون العقوبات

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٣٧

تباع مطبوعات الحكومة بصالة البيع بوزارة المالية . أما المكاتبات الخاصة
بهذه المطبوعات فترسل رأسا الى قلم النشر بالمطبعة الأميرية بيولاى بالقاهرة

ثمان النسخة ١٠٠ ملجم

إشارات

ر = راجع .

ف = فقرة .

ق = قانون . والرقم الذى يلى هذا الحرف يشير الى رقم القانون .

م = مادة أو واد .

فهرس قانون العقوبات

صفحة

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ باصدار قانون العقوبات ... (ط)

الكتاب الأول

أحكام ابتدائية

- ١ ... الباب الأول — قواعد عمومية (م ١ — ٨)
- ٣ ... الباب الثاني — أنواع الجرائم (م ٩ — ١٢)
- الباب الثالث — العقوبات (م ١٣ — ٣٨) :
- ٤ ... (القسم الأول) العقوبات الأصلية (م ١٣ — ٢٣)
- ٦ ... (القسم الثاني) العقوبات التبعية (م ٢٤ — ٣١)
- ٩ ... (القسم الثالث) تعدد العقوبات (م ٣٢ — ٣٨)
- ١١ ... الباب الرابع — اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة (م ٣٩ — ٤٤)
- ١٢ ... الباب الخامس — الشروع (م ٤٥ — ٤٧)
- ١٣ ... الباب السادس — الاتفاقات الجنائية (م ٤٨)
- ١٤ ... الباب السابع — العود (م ٤٩ — ٥٤)
- ١٦ ... الباب الثامن — تعليق تنفيذ الأحكام على شرط (م ٥٥ — ٥٩)
- ١٨ ... الباب التاسع — أسباب الإباحة وموانع العقاب (م ٦٠ — ٦٣)
- ١٩ ... الباب العاشر — المجرمون الأحداث (م ٦٤ — ٧٣)
- ٢١ ... الباب الحادي عشر — العفو عن العقوبة والعفو الشامل (م ٧٤ — ٧٦)

الكتاب الثاني

الجنح والجنايات المضرة بالمصلحة العمومية

وبيان عقوباتها

صفحة

الباب الأول	— الجنات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج	٢٢
	(م ٧٧ — ٨٥)	
الباب الثاني	— الجنات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل	٢٤
	(م ٨٦ — ١٠٢)	
الباب الثالث	— الرشوة (م ١٠٣ — ١١١)	٢٩
الباب الرابع	— اختلاس الأموال الأميرية واغدر (م ١١٢ — ١١٩) ...	٣١
الباب الخامس	— تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها (م ١٢٠ — ١٢٥) ...	٣٣
الباب السادس	— الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس	
	(م ١٢٦ — ١٣٢)	٣٥
الباب السابع	— مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره (م ١٣٢ — ١٣٧)	٣٦
الباب الثامن	— هرب المحبوسين واخفاء الجنان (م ١٣٨ — ١٤٦) ...	٣٨
الباب التاسع	— فك الأختام ومزقة السندات والأوراق الرسمية المودعة (م ١٤٧ — ١٥٤)	٤١
الباب العاشر	— اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق (م ١٥٥ — ١٥٩)	٤٣
الباب الحادى عشر	— الجنح المتعلقة بالأديان (م ١٦٠ — ١٦١) ...	٤٤
الباب الثانى عشر	— اتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية	
	(م ١٦٢)	٤٥

صفحة

- الباب الثالث عشر — تعطيل المواصلات (م ١٦٣ — ١٧٠) ... ٤٥
- الباب الرابع عشر — الجنح والجنایات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها
(م ١٧١ — ٢٠١) ... ٤٧
- الباب الخامس عشر — المسكوكات الزیوف والمزورة (م ٢٠٢ — ٢٠٥) ٥٧
- الباب السادس عشر — التزوير (م ٢٠٦ — ٢٢٧) ... ٥٨
- الباب السابع عشر — الإحتجار في الأشياء المنوعة وتقليد علامات البوستان
والتلغرافات (م ٢٢٨ — ٢٢٩) ... ٦٣

الكتاب الثالث

الجنایات والجنح التي تحصل لأحاد الناس

- الباب الأول — القتل والجرح والضرب (م ٢٣٠ — ٢٥١) ... ٦٤
- الباب الثاني — الحريق عمدا (م ٢٥٢ — ٢٥٩) ... ٦٨
- الباب الثالث — إسقاط الحوامل وصنع وبيع الأشربة أو الجواهر
المغشوشة المضرة بالصحة (م ٢٦٠ — ٢٦٦) ... ٧١
- الباب الرابع — هتك الغرض وفساد الأخلاق (م ٢٦٧ — ٢٧٩) ٧٢
- الباب الخامس — القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق وسرقة
الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة (م ٢٨٠ — ٢٩٣) ٧٤
- الباب السادس — شهادة الزور واليمين الكاذبة (م ٢٩٤ — ٣٠١) ٧٧
- الباب السابع — القذف والسب وافتشاء الأسرار (م ٣٠٢ — ٣١٠) ٧٨
- الباب الثامن — السرقة والاعتصاب (م ٣١١ — ٣٢٧) ... ٨١
- الباب التاسع — التفالس (م ٣٢٨ — ٣٣٥) ... ٨٥
- الباب العاشر — النصب وخيانة الأمانة (م ٣٣٦ — ٣٤٣) ... ٨٩

صفحة

الباب الحادى عشر — تعطيل المزايدات والغش الذى يحصل فى المعاملات	
التجارية (م ٣٤٤ — ٣٥١)	٩١
الباب الثانى عشر — ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروف	
باللوتيرى (م ٣٥٢ — ٣٥٣)	٩٤
الباب الثالث عشر — التخريب والتعيب والإتلاف (م ٣٥٤ — ٣٦٨)	٩٤
الباب الرابع عشر — انتهاك حرمة ملك الغير (م ٣٦٩ — ٣٧٣) ...	٩٨
الباب الخامس عشر — التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة	
والاعتداء على حرية العمل (م ٣٧٤ — ٣٧٥) ...	١٠٠

الكتاب الرابع

المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية (م ٣٧٦)	١٠٢
» » بالأمن العام أو الراحة العمومية (م ٣٧٧ — ٣٨٠) ...	١٠٣
» » بالصحة العمومية (م ٣٨١ — ٣٨٤)	١٠٤
» » بالآداب (م ٣٨٥)	١٠٦
» » بالسلطة العمومية (م ٣٨٦)	١٠٦
» » بالأحكام (م ٣٨٧ — ٣٨٩)	١٠٧
» » بالموازين والمقاييس (م ٣٩٠)	١٠٨
» » بالأشخاص (م ٣٩١ — ٣٩٤)	١٠٨
» المنصوص عنها فى اللوائح الخصوصية (م ٣٩٥)	١٠٩

*
* *

المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون العقوبات	١١١
الفهرس الهجائى	١٥١

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧

بإصدار قانون العقوبات

نحن فاروق الأول ملك مصر

لهذا أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يُلغى قانون العقوبات الجارى العمل به أمام المحاكم الأهلية
وقانون العقوبات الذى تطبقه المحاكم المختلطة ويستعاض عنهما بقانون
العقوبات المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ — لكل وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من
١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

ثم أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة م

صدر برأى عابدين فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (٣١ يوليه سنة ١٩٣٧) .

فاروق

بإمارة حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الحقانية

أحمد هالب

قانون العقوبات

الكتاب الأول

أحكام ابتدائية

الباب الأول — قواعد عمومية

١ — تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

٢ — تسرى أحكام هذا القانون أيضا على الأشخاص الآتى ذكرهم :
(أولا) كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري .

(ثانيا) كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :
(١) جناية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون .

(ب) جناية تزوير مما نص عليه في المادة ٢٠٦ من هذا القانون .
(ج) جناية تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانونا في القطر المصري .

٣ — كل مصرى ارتكب وهو فى خارج القطر فعلا يعتبر جنائية أوجنحة فى هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه إذا عاد إلى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه .

٤ — لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل فى الخارج إلا من النيابة العمومية .

ولا تجوز إقامتها على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته مما أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته .

٥ — يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها .

ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح لثبهم فهو الذى يتبع دون غيره .

وإذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من جله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية .

غير أنه فى حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه فى فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها .

٦ — لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها فى القانون ما يكون واجبا للتصوم من الرد والتعويض .

٧ — لا تخل أحكام هذا القانون فى أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة فى الشريعة القراء .

٨ — تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون فى الجرائم المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك .

الباب الثانى - أنواع الجرائم

٩ - الجرائم ثلاثة أنواع :

(الأول) الجنايات .

(الثانى) الجنح .

(الثالث) المخالفات .

١٠ - الجنايات هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الإعدام .

الأشغال الشاقة المؤبدة .

الأشغال الشاقة المؤقتة .

السجن .

١١ - الجنح هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس الذى يزيد أقصى مدته على أسبوع .

الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى .

١٢ - المخالفات هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته على أسبوع .

الغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى .

الباب الثالث — العقوبات

القسم الأول — العقوبات الأصلية

- ١٣ — كل محكوم عليه بالإعدام يشق .
- ١٤ — عقوبة الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه في أشق الأشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها إن كانت مؤقتة .
- ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .
- ١٥ — يقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقا مدة عقوبته في أحد السجون العمومية .
- ١٦ — عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

١٧ — يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الوجه الآتي :

عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ؛

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ؛

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور ؛

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور .

١٨ — عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقا لما تقرّر من القيود بقانون تحقيق الجنايات إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

١٩ — عقوبة الحبس نوعان :

الحبس البسيط .

الحبس مع الشغل .

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة .

٢٠ — يجب على القاضى أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك فى الأحوال الأخرى للمعينة قانونا .

ويجب الحكم دائما بالحبس البسيط فى أحوال المخالفات .
وفى كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل .
٢١ — تبدئ مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إنقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطى .

٢٢ — العقوبة بالغرامة هى إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الحكومة المبلغ المقدّر فى الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية فى أى حال من الأحوال .

٢٣ — إذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .

وإذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا وكانت المدة التى قضّاها فى الحبس الاحتياطى تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

القسم الثانى — العقوبات التبعية

٢٤ — العقوبات التبعية هى :

- (أولا) الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى المادة ٢٥
- (ثانيا) العزل من الوظائف الأميرية .

(ثالثا) وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس .

(رابعا) المصادرة .

٢٥ - كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

(أولا) القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة .

(ثانيا) النحلى برتبة أو نشان .

(ثالثا) الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال .

(رابعا) إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين قوما لهذه الإدارة تقره المحكمة ، فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة . ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته .

ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة . وكل الترام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته . وترد أموال المحكوم عليه إليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن إدارته .

(خامسا) بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية .

(سادسا) صلاحيته أبدا لأن يكون عضوا في إحدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خيرا أو شاهدا في العقود إنا حكم عليه نهائيا بعقوبة الأشغال الشاقة .

٢٦ - العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها .

وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا نيله أى مرتب مدة يقدّرها الحكم وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة .

٢٧ - كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثانى من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه .

٢٨ - كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن بلحناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل فى الأحوال المبينة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من هذا القانون أو بلحناية من المنصوص عليها فى المواد ٣٥٤ و ٣٦٦ و ٣٦٧ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين .

ومع ذلك يجوز للقاضى أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضى بعدمها جملة .

٢٩ — يترتب على مراقبة البوليس إلزام المحكوم عليه بجميع الأحكام المقررة في القوانين المختصة بتلك المراقبة . ومخالفة أحكام هذه القوانين تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة .

٣٠ — يجوز للقاضي إذا حكم بمقوبة بلخاية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية .

وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعدّ صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً لهم .

٣١ — يجوز فيما عدا الأحوال السابقة الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة الأميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الأحوال المنصوص عليها قانوناً .

القسم الثالث — تعدد العقوبات

٣٢ — إذا كَوّن الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشدّ والحكم بعقوبتها دون غيرها .

وإذا وقعت عدّة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدّ تلك الجرائم .

٣٣ — تتعدد العقوبات المقيدة للحرية إلا ما استثنى بنص المادتين

٣٥ و ٣٦

٣٤ — إذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب

الآتى :

(أولا) الأشغال الشاقة .

(ثانيا) السجن .

(ثالثا) الحبس مع الشغل .

(رابعا) الحبس البسيط .

٣٥ — تجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة

للحرية محكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة .

٣٦ — إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل

واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة على عشرين

سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن

والحبس على عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنين .

٣٧ — تتعدد العقوبات بالغرامة دائما .

٣٨ — تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها

كلها على خمس سنين .

الباب الرابع

اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة

٣٩ — يعدّ فاعلا للجريمة :

(أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره .

(ثانيا) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها .

ومع ذلك إذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها إلى غيره منهم وكذلك الحال إذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها .

٤٠ — يعدّ شريكا في الجريمة :

(أولا) كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض .

(ثانيا) من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق .

(ثالثا) من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

٤١ — من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها إلا ما استثنى قانونا بنص خاص .

ويع هذا :

(أولا) لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال .

(ثانيا) إذا تغير وصف الجريمة نظرا إلى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد الشريك منها أو علمه بها .

٤٢ — إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا .

٤٣ — من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ولو كانت غير التي تعمد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحرير أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت .

٤٤ — إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراده خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الإلزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك .

الباب الخامس — الشروع

٤٥ — الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها .

ولا يعتبر شروعا في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك .

٤٦ — يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك :

بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجناية الإعدام .
بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة .
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة .
بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا إذا كانت عقوبة الجناية السجن .

٤٧ — تعين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع .

الباب السادس

الاتفاقات الجنائية

٤٨ — يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة أو على استعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها . ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء أكان الغرض منه جائزا أم لا إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه .

كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن . فإذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب الجناح أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب المشترك فيه بالحبس .

وكل من حرض على اتفاق جنائي من هذا القبيل أو تدخل في إدارة حركته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى المنصوص عنها في الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة الثانية .

ومع ذلك إذا لم يكن الغرض من الاتفاق إلا ارتكاب جريمة أو جنحة معينة عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجريمة أو الجنحة .

ويعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبين اشتركوا فيه قبل وقوع أية جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة . فإذا حصل الإخبار بعد البحث والتفتيش نعين أن يوصل الإخبار فعلا إلى ضبط الجناة الآخرين .

الباب السابع — العود

٤٩ — يعتبر عائدا :

(أولا) من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جريمة أو جنحة .

(ثانيا) من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة .

(ثالثاً) من حكم عليه بلحناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور .

وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا مماثلة في العود .

وكذلك يعتبر العيب والإهانة والسب والقذف جرائم مماثلة .

٥٠ - يجوز للقاضي في حال العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد .

ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين سنة .

٥١ - إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه بجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاضي أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة .

٥٢ - إذا ارتكب العائد في حكم المادة السابقة جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أن

يقرر أنه مجرم اعتاد الإجرام ويأمر بارساله إلى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه إلى أن يأمر وزير الحقانية بالإفراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن على ست سنين ويعتبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود .

٥٣ — يجوز تطبيق أحكام المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥١ من هذا القانون أو بالاعتقال في محل خاص بمقتضى المادة السابقة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ المذكورة أو شرع في ارتكابها مدة الإفراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين من يوم الإفراج عنه إفراجا نهائيا . وفي هذه الحالة يجوز إبلاغ مدة السجن إلى عشر سنين .

٥٤ — للقاضي أن يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ على العائد الذى سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة .

الباب الثامن — تعليق تنفيذ الأحكام على شرط

٥٥ — يجوز للحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها

الجرime ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . ويجب أن تبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ .

ويموز أن يجعل الإيقاف شاملا لأية عقوبة تبعية وجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم .

٥٦ — يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبتدى من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا .

ويموز إلغاؤه : (١) إذا صدر ضد المحكوم عليه فى خلال هذه المدة حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل ارتكبه قبل الأمر بالإيقاف أو بعده (٢) وإذا ظهر فى خلال هذه المدة أن المحكوم عليه صدر ضده قبل الإيقاف حكم كالمخصوص عليه فى الفقرة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به .

٥٧ — يصدر الحكم بالإلغاء من المحكمة التى أمرت بإيقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور .

وإذا كانت العقوبة التى بنى عليها الإلغاء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ جاز أيضا أن يصدر الحكم بالإلغاء من المحكمة التى قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية .

٥٨ — يترتب على الإلغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التى تكون قد أوقفت .

٥٩ — إذا انقضت مدة الإيقاف ولم يكن صدر فى خلالها حكم بإلغاؤه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن .

الباب التاسع — أسباب الإيابة وموانع العقاب

٦٠ — لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة .

٦١ — لا عقاب على من ارتكب جريمة أبلأاته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل فى حلولة ولا فى قدرته منعه بطريقة أخرى .

٦٢ — لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل :

إما لحنون أو طاعة فى العقل .

وإما لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها .

٦٣ — لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الأحوال الآتية :
(أولا) إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه إطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه .

(ثانيا) إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه .

وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كفى يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنا على أسباب معقولة .

الباب العاشر - المجرمون الأحداث

٦٤ - لا تقام الدعوى على الصغير الذى لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .

٦٥ - إذا ارتكب الصغير الذى تزيد سنه على سبع سنين وقيل عن اثنتى عشرة سنة كاملة جناية أو بجنحة يأمر القاضى إما بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه على أن يكونوا مسئولين عن حسن سيره فى المستقبل وإما بإرساله إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .

وإذا ارتكب مخالفة فللقاضى أن يوجهه فى الجلسة أو أن يأمر بتسليمه لأحد من ذكروا فى الفقرة السابقة فإن لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن يأمر بتسليمه إلى شخص مؤتمن يتعهد بحسن سيره فى المستقبل أو إلى معهد خيرى لمدة لا تزيد على أسبوع .

٦٦ - إذا ارتكب الصغير الذى تزيد سنه على اثنتى عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة جناية عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا .

وإذا ارتكب جناية عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين .

٦٧ - إذا ارتكب الصغير الذى تزيد سنه على اثنتى عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة أية جريمة جاز للقاضى بدل الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقتردة قانونا أو بالعقوبة التى نصت عليها المادة السابقة

في الجنايات أن يأمر بتسليم المتهم لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه طبقاً لأحكام المادة ٦٥

وكذلك يجوز له في مواد الجنح والجنايات أن يأمر بإرسال المتهم إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .

٦٨ — إذا ارتكب الصغير عدة جنائيات أو جنح جازت محاكمته من أجلها كلها مرة واحدة ، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة السابقة .

٦٩ — إذا ارتكب الصغير بعد تسليمه لأحد من ذكرها في المادتين ٦٥ و ٦٧ جريمة في خلال سنة من تاريخ الأمر بتسليمه يحكم على من تسلمه بغرامة لا تزيد على خمسين قرشا مصريا إن كانت الجريمة الثانية مخالفة وبغرامة لا تزيد على جنيهن مصريين إن كانت جنحة وبغرامة لا تزيد على أربعة جنيهات مصرية إن كانت جناية .

٧٠ — كل مجرم عهد به إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر من هذا النوع طبقاً لأحكام المواد ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ يبقى فيه إلى أن يأمر وزير الحقانية بالإفراج عنه بقرار يصدر بناء على طلب مدير المدرسة أو المحل وموافقة النائب العمومي ، ولا يجوز في أية حال إبقاؤه أكثر من خمس سنين ولا بعد بلوغه سن ثمانى عشرة سنة كاملة .

٧١ — لا تسرى أحكام الباب السابع من هذا الكتاب المختصة بالعود على المجرم الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .

٧٢ — لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

وفي هذه الحالة يجب على القاضى أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت ، فإن

كانت تلك العقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين، وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن.

٧٣ — إذا كان سنّ المتهم غير محقق قدره القاضى من نفسه .

الباب الحادى عشر

العفو عن العقوبة والعفو الشامل

٧٤ — العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقررة قانونا .

ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك .

٧٥ — إذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

وإذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين .

والعفو عن العقوبة أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها فى الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون .

وهذا كله إذا لم ينص فى العفو على خلاف ذلك .

٧٦ — العفو الشامل يمنع أو يوقف السير فى إجراءات الدعوى أو يحو حكم الإدانة .

ولا يمس حقوق الغير إلا إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك .

الكتاب الثاني

الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها

الباب الأول

الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

٧٧ — يعاقب بالإعدام كل مصرى رفع السلاح على الحكومة وهو مع
عدوها .

٧٨ — كل من ألقى الدسائس لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو
تخاير معها أو معه بقصد إيقاع العداوة بينها وبين الحكومة أو بقصد تحريضها
على محاربتها أو تمكينها من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالإعدام ولو لم
ينشأ عن فعله محاربة .

٧٩ — وكذلك يعاقب بالإعدام كل من استعمل دسائس أو تخاير مع
العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضى الحكومة أو تسليمه مدنا أو حصونا
أو محطات عسكرية أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفن أو طائرات مما
هو مملوك لها أو بقصد إمداده بعساكر أو تقود أو مؤونات أو أسلحة أو
ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو إلى أرضها أو ازدياد قوة عساكره على عساكر
الحكومة سواء كان ذلك بتوهم صداقة عساكرها لحاكمهم ولوطنهم أو بأى
وسيلة أخرى .

٨٠ — إذا كانت المراسلة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة بالمادة السابقة إلا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار مضرّة بإحدى حالي الحكومة السياسية أو العسكرية يعاقب فاعلها بالسجن .

٨١ — يعاقب بالإعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأموري الحكومة أو غيرهما أودع إليه سر مخبرة أو إرسالية عسكرية من عساكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وأفشاه بقصد الخيانة مباشرة أو بواسطة إلى مأمور دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك .

٨٢ — وكذلك يعاقب بالإعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانئ فسلم جميع تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو لمأموريه . وأما إذا سلمها بدون إذن الحكومة إلى مأموري دولة أجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة الحياد فيعاقب بالسجن .

٨٣ — كل شخص آخروصل بطريق الرشوة أو الغش أو الإكراه إلى اختلاس هذه الرسومات فسلمها إلى العدو أو إلى مأموري دولة أجنبية يعاقب بعقوبة الموظف أو مأمور الحكومة المقررة في المادة السابقة وبحسب الأحوال الميينة فيها .

وإذا كانت هذه الرسومات قد وجدت في حيازة من سلمها دون استعمال وسائل غير مشروعة تكون العقوبة السجن في الحالة الأولى من المادة ٨٢ والحبس من سنتين إلى خمس في الحالة الثانية من المادة المذكورة .

٨٤ - كل من أخفى عنده أحدا من الجواسيس أو العساكر المرسلين من طرف العدو للكشف والزيادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو حمل غيره على إخفاء من ذكر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٨٥ - يحكم أيضا بالعقوبات المقررة في المواد من ٧٧ إلى ٨٣ إذا ارتكبت الجريمة إضرارا ببلد حليف أو شريك لمصر في العمل ضد عدو مشترك .

الباب الثاني

الجنایات والجنح المضرّة بالحكومة من جهة الداخل

٨٦ - يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على حياة الملك أو على حريته .
ويعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من اعتدى على الملك اعتداء لا يهدد حياته .

ويحكم بتلك العقوبات نفسها إذا كان الاعتداء على الملكة أو ولى العهد أو أحد أوصياء العرش .

٨٧ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من شرع بالقوة في قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو في تغيير شيء من ذلك . فإذا وقعت الجريمة من عصاة مساهمة يعاقب بالإعدام من ألف العصاة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

٨٨ - يعاقب بالإعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقة أخرى بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو بغرض ارتكاب قتل سياسى .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بنية ارتكاب أمر مما ذكر .

ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها .

٨٩ - يعاقب بالإعدام كل من ألف عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين ؛ وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ما .

أما من انضم إلى تلك العصابة ولم يشترك في تأليفها ولم يتقلد فيها قيادة ما فيعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

٩٠ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من خرب عمداً مباني أو مخازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة .

٩١ - يعاقب بالإعدام كل من تولى لغرض إجرامى قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بغير تكليف من الحكومة أو بغير سبب مشروع ويعاقب كذلك بالإعدام كل من استمر رغم الأمر الصادر له من الحكومة في قيادة عسكرية أيا كانت وكل رئيس قوة استبقى عساكره تحت السلاح (أو مجتمعة) بعد صدور أمر الحكومة بتسريحها .

٩٢ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص له حق الأمر في عساكر الجيش أو البوليس فطلب إليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة الصادرة بالتجنيد أو استخدامهم في ذلك . فإذا ترتب على هذا الأمر أو التكليف أثره بأن تعطل تنفيذ أوامر الحكومة بسبب طاعة العساكر لهذا الأمر أو التكليف غير المشروعين يعاقب بالإعدام .

أما من دونه من رؤساء العساكر أو قوادهم الذين أطاعوا هذه الأوامر غير المشروعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٩٣ — يعاقب بالإعدام كل من قلد نفسه رئاسة عصبة حاملة للأسلحة أو تولى فيها قيادة ما سواء أكان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الأراضي أو الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أم كان ذلك لمقاومة القوة العسكرية المأمورة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات . وأما أفراد هذه العصابات الذين لم يتولوا فيها رئاسة أو قيادة ما وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٩٤ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصبة المذكورة في المادة السابقة أو نظمها أو أعطاها أو جلب إليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث إليها بؤونات أو دخل في مخبرات إجرامية بأي كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديريها وكذلك كل من قدم لها مساكن أو محلات يأوون إليها أو يجتمعون فيها وهو يعلم غايتهم وصفتهم .

٩٥ - كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر.

٩٦ - يعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه . ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من حرض على هذا الاتفاق أو كان له شأن في إدارة حركته .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من شجع على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون بمعاونة مادية أو مالية دون ان تكون لديه نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم .

٩٧ - كل من دعا آخر إلى الانضمام إلى اتفاق يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالحبس إذا لم تقبل دعوته .

٩٨ - يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون ولم يبلغه إلى أولى الأمر .

ولا يحرى حكم هذه المادة على زوج أى شخص له يد في ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه .

٩٩ - كل من حاول بالقوة أو بالتهديد باستعمالها إرهاب الملك أو أحد أوصياء العرش قاصدا بذلك حمله أو إكراهه على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

فإذا وقعت الجريمة على وزير أو على أحد أعضاء البرلمان عوقب مرتكبها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

١٠٠ - لا يحكم بعقوبة ما بسبب ارتكاب الفتنة على كل من كان في زمرة العصابات المنصوص عليها في أحكام هذا الباب ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل عنها عند أول تنبيه عليه من السلطات المدنية أو العسكرية أو بعد التنبيه إذا لم يكن قبض عليه إلا بعيدا عن أماكن الاجتماع الثورى بلا مقاومة ولم يكن حاملا سلاحا . ففى هاتين الحالتين لا يعاقب إلا على ما يكون قد ارتكبه شخصا من الجنايات الخاصة .

١٠١ - يعفى من العقوبات المقررة للبغاة كل من بادر منهم بإخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة . وكذلك يعفى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها فى البحث والتفتيش .

١٠٢ - كل من جهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة لاتزيد على عشرين جنيا مصريا .

الباب الثالث — الرشوة

١٠٣ — يعد مرتشيا كل موظف عمومي قبل وعدا من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق .

١٠٤ — المأمورون والمستخدمون أيا كانت وظيفتهم والخبثون والمحكمون وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كالموظفين .

١٠٥ — تعدّ من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد من قيمته أو شرائه بثمن أنقص منها أو من أي عقد حصل بين الراشي والمأمور المرتشي .

١٠٦ — يعدّ أيضا رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التي تحصل لأجل الغرض السابق ذكره للموظف أو لأي إنسان آخر عينه لذلك .

١٠٧ — يعدّ في حكم الرشوة أن يقبل أي شخص له صفة نيابية عامة سواء كانت النيابة بطريق الانتخاب أو بغيره وعدا بشيء ما أو أن يأخذ هدية أو عطية :

(١) للحصول من أية سلطة عامة على أي التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقالة أو على وظيفة أو خدمة أو رتبة أو نشان أو مكافأة أو مزينة أو للشروع في الحصول على شيء من ذلك .

(٢) أو لاستعمال نفوذ مركزه النيابي حقيقيا كان أو مزعوما للحصول على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات من أية سلطة عامة أو للشروع في الحصول على شيء من ذلك .

١٠٨ - من رشا موظفا والموظف الذى يرتشى ومن يتوسط بين الراشى والمرتشى يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به .

ويقضى بالعقوبات نفسها فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة السابقة ، غير أنه يجوز أن يحكم بالسجن لمدة تقل عن ثلاث سنين دون أن تكون أدنى من ستة شهور .

ومع ذلك يعفى من العقوبة الراشى أو المتوسط إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها .

١٠٩ - يعد مثل الراشى ويعاقب بالعقوبات المقررة فى المادة السابقة من يستعمل طرق الإكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد فى حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته .

١١٠ - كل من قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصوصية كالميلين فى المادة ١٠٦ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر فى المادة ١٠٨ إذا لم يتوسط بسعيه فى الحصول على الرشوة .

١١١ - من شرع فى إعطاء رشوة ولم تقبل منه أو فى الإكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

الباب الرابع

اختلاس الأموال الأميرية والغدر

١١٢ - كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التى فى عهده أو من الأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئا من الأمتعة المسلمة إليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن .

١١٣ - كل من يكلف بشراء شيء أو بيعه أو صنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه فى شراء ذلك الشيء أو بيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضا عليه بالعزل إن كان موظفا عموميا .

١١٤ - أرباب الوظائف العمومية أيا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين مرءوسين أو مساعدين لكل منهما وكذا ملتزمو الرسوم أو العوائد أو الأموال ونحوها والموظفون فى خدمتهم إذا أخذوا فى حال تحصيل الغرامات أو الأموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتى :

رؤساء المصالح والملتزمون يعاقبون بالسجن ، وأما المستخدمون المرءوسون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضا برّد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها .

١١٥ - كل موظف في الوظائف العمومية حجز كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال مختصة بمحل توظيفه من أجرة ونحوها يعاقب بالسجن . وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة إذا استخدم هؤلاء العملة سخرة بلا أجرة وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة . ويحكم عليه في الحالتين برّد ما أخذه لمستحقّيه وبغرامة مساوية له .

١١٦ - كل موظف عمومي لم يستوف استخدام كامل الخدمة المعينين للأمورية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضها أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على إعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن ، ويحكم عليه أيضا بتأدية ضعف المبالغ التي أخذها سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خدمته الخصوصيين الذين قيد أسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة .

١١٧ - كل من كان من أرباب الوظائف العمومية ينتفع من الأشغال المحالة عليه إدارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير أمورية بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة أو اشترك مع بائع الأشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالعزل والحبس مدة لا تزيد على سنة . وأما في حالة ما إذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائها لغيره على المعاملات الأميرية التي هي من هذا القبيل أو اكتسب أرباحا فيما يتعلق بصرف النقود أو أباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

١١٨ - كل موظف أدخل في ذمته بأى كيفية كانت تقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

١١٩ - كل موظف عمومي أعان شخصا على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للقوات البرية أو البحرية أو الجوية يعاقب بالحبس والعزل.

الباب الخامس

تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم

في أداء الواجبات المتعلقة بها

١٢٠ - كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو إضرارا به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

١٢١ - كل قاض امتنع بناء على الأسباب المذكورة آنفا عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل .

١٢٢ - إذا امتنع أحد القضاة في غير الأحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالعزل وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

ويعتد ممتنعا عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن إصدار حكم بعد تقديم طلب إليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في قانون المرافعات في المواد

المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر .

١٢٣ — كل موظف عمومي استعمل سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانوناً أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل والحبس .

١٢٤ — إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم عام امتنع عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفته إذا كان امتناعه يجعل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر . وكذلك إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة أو إذا أضر بمصلحة عامة .

وفما يتعلق بتطبيق هذه المادة يعدّ كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الأجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت فى خدمة الحكومة أو فى خدمة سلطة من سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية أو القروية .

١٢٥ — كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الغش فى إضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلاً عن عزله بالحبس مدة لا تزيد على سنتين مع إلزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التى نشأت عن فعله المذكور .

الباب السادس

الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس

١٢٦ - كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لجملة على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر .

وإذا مات المجنى عليه بحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

١٢٧ - كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا ، ويجوز أن يحكم عليه أيضا مع هذه العقوبة بالعزل .

١٢٨ - إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

١٢٩ - كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث إنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

١٣٠ — كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كان أو منقولاً قهراً عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلاً عن رد الشيء المقتصب أو قيمته إن لم يوجد عينا .

١٣١ — كل موظف عمومي أو وجب على الناس عملاً في غير الحالات التي يميز فيها القانون ذلك أو استخدم أشخاصاً في غير الأعمال التي جمعوا لها بمقتضى القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلاً عن الحكم عليه بقيمة الأجور المستحقة لمن استخدمهم بغير حق .

١٣٢ — كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تعدى في حالة نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قهراً بدون ثمن أو ثمن بخس ما كولا أو عاقفاً يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرياً وبالعزل في الحالتين فضلاً عن الحكم برد ثمن الأشياء المأخوذة لمستحقها .

الباب السابع

مقاومة الأحكام وعدم الامتثال لأوامرهم
والتعدى عليهم بالسب وغيره

١٣٣ — من أهان بالإشارة أو القول أو التهديد موظفاً عمومياً أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرياً .

فإذا وقعت الإهانة على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

١٣٤ - يحكم بالعقوبة المقررة بالفقرة الأولى من المادة السابقة إذا وجهت الإهانة بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم .

١٣٥ - كل من أزعج إحدى السلطات العامة أو الجهات الإدارية أو الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية بأن أخبر بأى طريقة كانت عن وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتقضى المحكمة فوق ذلك بالمصاريف التى تسببت عن هذا الإزعاج .

١٣٦ - كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

١٣٧ - وإذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب أو نشأ عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

فإذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها فى المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس .

الباب الثامن

هرب المحبوسين وإخفاء الجانين

١٣٨ - كل إنسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

فإذا كان صادرا على المتهم أمر بالقبض عليه وإيداعه في السجن وكان محكوما عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية .

وتتعدد العقوبات إذا كان الهرب في إحدى الحالتين السابقتين مصحوبا بالقوة أو بجرمة أخرى .

١٣٩ - كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وهرب بإهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية إذا كان المقبوض عليه الذي هرب محكوما عليه بعقوبة جنائية أو متهما بجنائية . وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرية .

١٤٠ - كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وساعده على هربه أو سها له أو تغافل عنه يعاقب طبقا للأحكام الآتية :
إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالإعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة السجن .

وفي الأحوال الأخرى تكون العقوبة الحبس .

١٤١ - كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على إنسان ويهمل في الإجراءات اللازمة لذلك بقصد معاونته على الفرار من وجه القضاء يجازى بالعقوبات المدونة في المادة السابقة بحسب الأحوال المبينة فيها .

١٤٢ - كل من مكن مقبوضا عليه من الهرب أو ساعده عليه أو سهله له في غير الأحوال السالفة يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالإعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع. فإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع. وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس .

١٤٣ - كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع .

١٤٤ - كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا فر بعد القبض عليه أو متهما بجناية أو جنحة أو صادرا في حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من أعانه بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالإعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

وإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهمه بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة الحبس .

وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده .

١٤٥ - كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بلباء الجاني المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالإعدام تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

وإذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالأشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيا .

أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها . وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها .

ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني .

١٤٦ - كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفائزين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيتها مصرى . ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفائز من الخدمة العسكرية .

الباب التاسع

فك الأختام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة

١٤٧ - إذا صار فك ختم من الأختام الموضوعة لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الحراس لإهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرى إن كان هناك حراس .

١٤٨ - إذا كانت الأختام موضوعة على أوراق أو أمتعة لمتهم في جناية أو لمحكوم عليه في جناية يعاقب الحارس الذى وقع منه الإهمال بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرى .

١٤٩ - كل من فك ختم من الأختام الموضوعة لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ماذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد

على ستة . فان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

١٥٠ — إذا كانت الأختام التي صار فكها موضوعة لأمر غير ما ذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا . وإن كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

١٥١ — إذا سرفت أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب إهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها مصريا .

١٥٢ — وأما من سرق أو اختلس أو أتلقت شيئا مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس . فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الأشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

١٥٣ — إذا حصل فك الأختام أو سرقة الأوراق أو اختلاسها أو إتلافها مع إكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالأشغال الشاقة المؤقتة .

١٥٤ — كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوستانة أو مأموريهما أو فتح مكتوبا من المكاتيب المسلمة للبوستانة أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا وبالعزل في الحالين . وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريهما تلغرافا من التلغرافات المسلمة إلى المصلحة المذكورة أو أفسدها أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين .

الباب العاشر

اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق

١٥٥ — كل من تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو إذن منها بذلك أو أجرى عملا من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

١٥٦ — كل من لبس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا للرتبة التي تخوله ذلك أو حمل علانية العلامة المميزة لعمل أو لوظيفة من غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها .

١٥٧ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا كل من تقلد علانية نشانا لم يمنحه أو لقب نفسه كذلك بلقب من ألقاب الشرف أو برتبة أو بوظيفة أو بصفة نيابية عامة من غير حق .

١٥٨ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها كل مصرى تقلد علانية بغير حق أو بغير إذن الملك نشانا أجنبيا أو لقب نفسه كذلك بلقب شرف أجنبي أو برتبة أجنبية .

١٥٩ — في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين يجوز للحكمة أن تأمر بنشر الحكم بكلمة أو بنشر ملخصه في الجرائد التي تختارها ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه .

الباب الحادى عشر

الجنح المتعلقة بالأديان

١٦٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز الخمسين جنيها مصريا :

(أولا) كل من شوّش على إقامة شعائر ملة أو احتفال دينى خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد .

(ثانيا) كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مباني معدة لإقامة شعائر دين أو رموزا أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس .

(ثالثا) كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها .

١٦١ — يعاقب بتلك العقوبات على كل تعدّ يقع بإحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ على أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علنا . ويقع تحت أحكام هذه المادة :

(أولا) طبع أو نشر كتاب مقدس فى نظر أهل دين من الأديان التى تؤدى شعائرها علنا إذا حُرف عمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير من معناه .

(ثانيا) تقليد احتفال دينى فى مكان عمومى أو مجتمع عمومى بقصد السخرية به أو ليتفرج عليه الحضور .

الباب الثانى عشر

إتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية

١٦٢ — كل من أتلف أو هدم أو خرب أحد المباني أو الآثار المعلقة للنفع العام أو للزينة وكل من قطع أو أتلف أشجارا مفروسة فى صحن الجوامع أو فى الشوارع أو فى المتنزهات أو فى الأسواق أو الميادين العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة ما أتلفه من تلك الأشياء .

الباب الثالث عشر

تعطيل المواصلات

١٦٣ — كل من عطل الخابرات التلغرافية أو أتلف شيئا من آلاتها سواء باهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع الخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا . وفى حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين مع عدم الإخلال فى كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض .

١٦٤ — كل من تسبب عمدا فى انقطاع المواصلات التلغرافية بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شئ من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأى كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين مع عدم الإخلال بإلزامه بالتعويض عن الخسارة .

١٦٥ - كل من أتلف في زمن هياج أو فتنة خطا من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال بأى كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الإجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات بين ذوى السلطة العمومية أو منع توصيل مخبرات آحاد الناس وكذا من منع قهرا توصيل خط تلغرافى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن إلزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور .

١٦٦ - تسرى أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التى تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية .

١٦٧ - كل من عرّض للخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

١٦٨ - إذا نشأ عن الفعل المذكور فى المادة السابقة جروح من المنصوص عليها فى المادة ٢٤٠ أو ٢٤١ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . أما إذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

١٦٩ - كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا . أما إذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس .

١٧٠ - كل من نقل أو شرع في نقل مفرقات أو مواد قابلة للاشتعال في قطارات السكة الحديدية أو في مركبات أخرى معدة لنقل الجماعات مخالفا في ذلك لوائح البوليس الخاصة بالقطارات أو المركبات المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

الباب الرابع عشر

الجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

١٧١ - كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهربه علنا أو بفعل أو إيماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل .

أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع .

ويعتبر القول أو الصياح علنيا إذا حصل الجهر به أو ترديده بأحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو بأية طريقة أخرى .

ويكون الفعل أو الإيذاء علنيا إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان .

١٧٢ - كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جنايات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة السابقة ولم تترتب على تحريضه أية نتيجة يعاقب بالحبس .

١٧٣ - كل من تطاول بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على مسند الملكية أو طعن في نظام توارث العرش أو طعن في حقوق الملك وسلطته يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على ثلثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٧٤ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من ارتكب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلا من الأفعال الآتية :

(أولا) التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في انقطر المصرى أو على كراهته أو الازدراء به .

(ثانيا) تحييد أو ترويح المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

١٧٥ — يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض الجند باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية .

١٧٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من حرض باحدى الطرق المتقدم ذكرها على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها اذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام .

١٧٧ — يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض غيره باحدى الطرق المتقدم ذكرها على عدم الاتقياد للقوانين أو حسن أمرا من الأمور التي تعد جناية أو جنحة بحسب القانون .

١٧٨ — كل من انتهك بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٧٩ — يعاقب بالسجن أو بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها . ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور .

ويعاقب بالحبس من عاب بواسطة إحدى تلك الطرق في حق الملكة أو ولى العهد أو أحد أوصياء العرش .

فاذا وقع ذلك في حضرة أحد ممن تقدم ذكرهم ضوعفت العقوبة .

١٨٠ — كل من وجه اللوم إلى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسئوليته بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٨١ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .

١٨٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته .

١٨٣ — يعاقب بنفس العقوبات من عاب بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق أحد أعضاء الأسرة المالكة .

١٨٤ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب باحدى الطرق المتقدم ذكرها البرلمان أو أحد المجلسين أو غيرها من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة .

١٨٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وحرية قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

١٨٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى .

١٨٧ — يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها أمورا من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء في البلاد أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بتحقيق أو التأثير في الشهود الذين قد يطلبون لأداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق أو أمورا من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات أولى الأمر أو التأثير في الرأي العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده .

فاذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٨٨ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا للغير ، اذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تكدر السلم العام أو أن تلحق ضررا بالمصلحة العامة .

١٨٩ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر باحدى الطرق المتقدمة ذكرها ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

ولا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحكم . ومع ذلك ففي الدعاوى التي لا يحوز فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكي أو بإذنه .

١٩٠ — في غير الدعاوى التي تقع في حكم المادة السابقة يجوز للمحاكم نظرا لوعوقائق الدعوى أن تحظر في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها باحدى الطرق المبينة في

المادة ١٧١ ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

١٩١ — يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ماجرى فى المداولات السرية بالمحاكم أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ماجرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم .

١٩٢ — يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ماجرى من المناقشات فى الجلسات السرية لأحد مجلسى البرلمان أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية لأى المجلسين المذكورين .

١٩٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها إذاعات بشأن تحقيق جنائى قائم إذا كان قاضى التحقيق قد أمر بجعل التحقيق سرىا أو إذا كانت النيابة العمومية قد حظرت إذاعة شىء عنه مراعاة لإحقاق الحق أو للآداب أو لظهور الحقيقة .

١٩٤ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من فتح كتابا أو أعلن عنه بإحدى الطرق المتقدم ذكرها بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا فى جنائية أو جنحة .

وكذلك كل من أعلن بإحدى تلك الطرق قيامه أو قيام آخر بالتعويض المشار إليه كله أو بعضه أو عزمه على ذلك .

١٩٥ — مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن قسمها الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا أصليا للجرائم التي ترتكب بواسطة صحيفته.

ومع ذلك يعفى من المسئولية الجنائية :

(١) إذا أثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر.

(٢) أو إذا أرشد في أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مسئوليته وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسم آخر.

١٩٦ — في الأحوال التي تكون فيها الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى التي استعملت في ارتكاب الجريمة قد نشرت في الخارج وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب، بصفته فاعلين أصليين ، المستوردون والطابعون فإن تعذر ذلك فالبائعون والموزعون والمصقون وذلك ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى .

١٩٧ — لا يقبل من أحد ، للإفلات من المسئولية الجنائية مما نص عليه في المواد السابقة ، أن يتخذ لنفسه مبررا أو أن يقيم لها عذرا من أن الكتابات أو الرسوم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل

الأخرى إنما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت في مصر أو في الخارج أو أنها لم تزد على ترديد إشاعات أو روايات عن الغير .

١٩٨ — إذا ارتكبت جريمة بإحدى الطرق المتقدم ذكرها جاز لرجال الضبطية القضائية ضبط كل الكتابات والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلا وكذا الأصول (الكليشيهات) والألواح والأحجار وغيرها من أدوات الطبع والنقل .

ويؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة إذا اقتضى الحال بإزالة الأشياء التي ضبطت أو التي قد تضبط فيما بعد أو إعدامها كلها أو بعضها .

وللمحكمة أن تأمر أيضا بنشر الحكم الصادر بالعقوبة في صحيفة واحدة أو أكثر أو بإلصاقه على الجدران أو بالأمرين معا على نفقة المحكوم عليه .

فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة وجب على رئيس تحريرها أو على أى شخص آخر مسئول عن النشر أن ينشر في صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة في تلك الجريمة في خلال الشهر التالى لصدور الحكم ما لم تحدد المحكمة ميعادا أقصر من ذلك وإلا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وبإلغاء الجريدة .

١٩٩ — إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بطريق النشر في إحدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة بناء على طلب النيابة العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاث مرات على الأكثر .

و يصدر الأمر بعد سماع أقوال المتهم ولا يجوز الطعن في هذا الأمر بأية طريقة من طرق الطعن .

فإذا كانت موالة النشر المشار إليها في الفقرة الأولى قد جرت بعد إحالة القضية للحكم إلى محكمة الجنح أو إلى محكمة الجنايات يطلب أمر التعطيل من محكمة الجنح أو من محكمة الجنايات على حسب الأحوال .

ويجوز إصدار أمر التعطيل كلما عادت الجريدة إلى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه .

ويبطل فعل أمر التعطيل إذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة .

٢٠٠ — إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة في جنائية ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ٣٠٨ قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية ولمدة سنة في الأحوال الأخرى .

فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرة السابقة جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها .

وإذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوى مدة العقوبة المخصوص عليها في الفقرة الأولى .

وإذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الثانى وجب تعطيل الحرية مدة تساوى المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

٢٠١ - إذا ألقى أحد رجال الدين في أثناء تأدية وظيفته وفي محفل عمومى مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في مرسوم أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

الباب الخامس عشر

المسكوكات الزيوف والمزورة

٢٠٢ - من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانونا أو عرفا في بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكا بطلاء يصيره شبيهاً بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترك في ترويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو في إدخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٠٣ - إذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع .

٢٠٤ — الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً إلى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها، ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها .

٢٠٥ — الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور .

الباب السادس عشر

التزوير

٢٠٦ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو بتزويرها وهذه الأشياء هي :

أمر ملكي أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة .

خاتم الدولة أو إمضاء الملك أو ختمه .

أختام أو تمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .

ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة .

أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخر صادرة من خزانة الحكومة أو فروعها .

أوراق البنوك المالية التى أذن بإصدارها قانونا .

تمغات الذهب أو الفضة .

٢٠٧ — يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام إحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة العمومية واستعملها استعمالا مضرا بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس .

٢٠٨ — يعاقب بالحبس كل من قلد ختما أو تمغة أو علامة لإحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئا من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

٢٠٩ — كل من استحصل بغير حق على الأختام أو التمغات أو النياشين الحقيقية المعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

٢١٠ — الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعترفوها بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور .

٢١١ — كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب فى أثناء تأدية وظيفته تزويرا فى أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر

أو غيرها من السندات والأوراق الأميرية سواء كان ذلك بوضع إمضاءات أو أختام مزورة أو بتغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

٢١٢ - كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين .

٢١٣ - يعاقب أيضا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها أو بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

٢١٤ - من استعمل الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر .

٢١٥ - كل شخص ارتكب تزويرا في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل .

٢١٦ - كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم

المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

٢١٧ - كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

٢١٨ - كل من استعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

٢١٩ - كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للايجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالأجرة يوميا قيد في دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

٢٢٠ - كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا فضلا عن عزله .

٢٢١ - كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أي خدمة عمومية يعاقب بالحبس .

٢٢٢ - كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاهة تستوجب الإعفاء من أى خدمة عمومية بسبب الترجى أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى . وأما اذا سيق إلى ذلك بالوعد له بشئ ما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشين بالعقوبات التى تستوجبها جنائتهم .

٢٢٣ - العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا إذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم إلى المحاكم .

٢٢٤ - لا تسرى أحكام المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها فى المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها فى قوانين عقوبات خاصة .

٢٢٥ - تعتبر بصمة الأصبع كالإمضاء فى تطبيق أحكام هذا الباب .

٢٢٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرر فى اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل إعلاما بتحقيق الوفاة والوراثة ضبط على الوجه المبين فى الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك .

٢٢٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج أقوالا يعلم أنها غير صحيحة أو حرر أو قدم لها أوراقا كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق .

ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج متى ضبط عقد زواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

الباب السابع عشر

الاتجار في الأشياء الممنوعة وتقليد علامات البوستة والتلغرافات

٢٢٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط : كل من أدخل في بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها أو نقل هذه البضائع أو حملها في الطرق لبيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع في ذلك ما لم ينص قانونا عن عقوبة أخرى .

٢٢٩ - يعاقب بالعقوبات المدونة في المادة السابقة من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح البوستة والتلغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة .

الكتاب الثالث

الجنايات والجنح التي تحصل لآحاد الناس

الباب الأول - القتل والجرح والضرب

٢٣٠ - كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالإعدام .

٢٣١ - الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط .

٢٣٢ - الترصد هو تربص الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذائه بالضرب ونحوه .

٢٣٣ - من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعد قاتلا بالسم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالإعدام .

٢٣٤ - من قتل نفسا عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى. وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٢٣٥ — المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٢٣٦ — كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه مواد ضارّة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى إلى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع . وأما إذا سبق ذلك إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

٢٣٧ — من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤، ٢٣٦ .

٢٣٨ — من قتل نفسا خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال وتفريط أو عن عدم انتباه وتوق أو عن عدم مراعاة وإتباع اللوائح يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصرى .

٢٣٩ — كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون إخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرى .

٢٤٠ — كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأت عنه أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين . أما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد أو تربص فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين .

٢٤١ — كل من أحدث بغيره جرحاً أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً مصرياً . أما إذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس .

٢٤٢ — إذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً مصرية .

فإن كانت صادرة عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

٢٤٣ — إذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٤١ و ٢٤٢ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والإيذاء فتكون العقوبة الحبس .

٢٤٤ — كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً مصرية .

٢٤٥ — لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها .

٢٤٦ — حق الدفاع الشرعى عن النفس يبيح للشخص إلا فى الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصا عليها فى هذا القانون .

وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفى المادة ٣٨٧ فقرة أولى والمادة ٣٨٩ فقرة أولى وثالثة .

٢٤٧ — وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال السلطة العمومية .

٢٤٨ — لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول .

٢٤٩ — حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

(أولا) فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

(ثانيا) إتيان امرأة كرها أو هتك عرض إنسان بالقوة .

(ثالثا) اختطاف إنسان .

٢٥٠ — حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

(أولا) فعل من الأفعال المبينة فى الباب الثانى من هذا الكتاب .

(ثانيا) سرقة من السرقات المحدودة من الجنايات .

(ثالثا) الدخول ليلا فى منزل مسكون أو فى أحد ملحقاته .

(رابعا) فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

٢٥١ — لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله إياه دون أن يكون قاصدا إحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع . ومع ذلك يجوز للقاضى إذا كان الفعل جنائية أن يعده معذورا إذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون .

الباب الثانى — الحريق عمدا

٢٥٢ — كل من وضع عمدا نارا فى مبان كائنة فى المدن أو الضواحي أو القرى أو فى عمارات كائنة خارج سور ما ذكر أو فى سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم فى أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجريمة أم لا يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا فى عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك .

٢٥٣ — كل من وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو سواق أو آلات رى أو في غابات أو أجمات أو في مزارع غير محصورة يعاقب بالأشغال الشاقة مؤقتا إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له .

٢٥٤ — من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ضررا لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بأمر مالكيها .

٢٥٥ — من وضع نارا عمدا في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود أو في أكوام من قش أو تبين أو في مواد أخرى قابلة للاحتراق سواء كانت لا تزال بالغيط أو نقلت إلى الجرن أو في عربات السكة الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أو لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء ملكا له .

أما إذا أحدث عمدا حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أى ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكيها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

٢٥٦ — وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الأحوال المتنوعة المدينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشيء المراد إحراقه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك .

٢٥٧ - وفي جميع الأحوال المذكورة إذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجودا في الأماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا بالإعدام .

٢٥٨ - كل من استعمل قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى في الأحوال المبينة في المواد السابقة المتعلقة بجناية الحريق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من عرض عمدا حياة الناس أو صحتهم للخطر بأن استعمل مفرقات على أى وجه كان . فإذا أحدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .

ويعاقب بالسجن من عرض عمدا بالطريق عينها أموال الغير للخطر . فإذا أحدث الانفجار ضررا للأموال كان العقاب الأشغال الشاقة المؤقتة .

فإذا كان الخطر المشار إليه في الفقرتين السابقتين ناشئا عن إهمال أو عدم احتياط كان العقاب الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

٢٥٩ - في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥ إذا لم تستعمل مفرقات ولم تتجاوز قيمة الأشياء المحرقة خمسة جنيهات مصرية ولم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من إلحاق ضرر بأشياء أخرى تكون العقوبة الحبس .

الباب الثالث

إسقاط الحوامل وصنع وبيع الأشربة والجواهر
المغشوشة المضرة بالصحة

٢٦٠ - كل من أسقط عمدا امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الإيذاء يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٦١ - كل من أسقط عمدا امرأة حبلى باعطائها أدوية أو استعمال وسائل مؤذية إلى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان برضاها أم لا ، يعاقب بالحبس .

٢٦٢ - المرأة التي رضيت بتعاطي الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الإسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها .

٢٦٣ - إذا كان المسقط طبيبا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٦٤ - لا عقاب على الشروع في الإسقاط .

٢٦٥ - كل من أعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقتي عن العمل يعاقب طبقا لأحكام المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ على حسب جسامته ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الإصرار على ارتكابها أو عدم وجوده .

٢٦٦ - كل من غش أشربة أو جواهر أو غلالا أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مفسوشة بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة ولو كان المشتري عالما بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

الباب الرابع

هتك العرض وإفساد الأخلاق

٢٦٧ - من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٢٦٨ - كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع .

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة . وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٢٦٩ - كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سنّ كل منهما ثماني عشرة سنة كاملة، بغير قوّة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان سنّه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٧٠ - كل من تعرّض لإفساد الأخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سنّ الحادية والعشرين سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو إناثا أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب بالحبس .

٢٧١ - إذا كان تحريض الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو الفسق أو تسهيل ذلك لهم واقعا ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات إلى سبع .

٢٧٢ - كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة يعاقب بالحبس .

٢٧٣ - لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها إلا أنه إذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين في المادة ٢٧٧ لا تسمع دعواه عليها .

٢٧٤ - المرأة المتروجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدّة لا تزيد على سنتين لكن لزوجها أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت .

٢٧٥ - ويعاقب أيضا الزاني بتلك المرأة بنفس العقوبة .

٢٧٦ — الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أنحر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم .

٢٧٧ — كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يئازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

٢٧٨ — كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

٢٧٩ — يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية .

الباب الخامس

القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق
وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة

٢٨٠ — كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

٢٨١ — يعاقب أيضا بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل شخص أعار محلا للحبس أو المحجز غير الجائزين مع علمه بذلك .

٢٨٢ - إذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزيا بدون حق بزى مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن . ويحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية .

٢٨٣ - كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبدله بآخر أو عزاه زورا إلى غير والدته يعاقب بالحبس فان لم يثبت أن الطفل ولد حيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيا مصريا .

أما إذا ثبت أنه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين أو غرامة لا تزيد على خمسة جنيات .

٢٨٤ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيا مصريا كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه إليه .

٢٨٥ - كل من عترض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل خال من الآدميين أو حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

٢٨٦ - إذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر وتركه في المحل الخالى كالمبين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعة يعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح عمدا . فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

٢٨٧ - كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل معمرور بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

٢٨٨ - كل من خطف بالتحيل أو الإكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن . فان كان المخطوف أنثى يعاقب الخاطف بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٨٩ - كل من خطف من غير تحيل ولا إكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع . أما إذا كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر .

٢٩٠ - كل من خطف بالتحيل أو الإكراه أنثى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

٢٩١ - إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما .

٢٩٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا أى الوالدين أو الجدّين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضنته أو حفظه . وكذلك أى الوالدين أو الجدّين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم بمقتضى قرار من جهة القضاء حق حضنته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه .

٢٩٣ — كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين . ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن . وإذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة وفي جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تجب في ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

الباب السادس

شهادة الزور واليمين الكاذبة

٢٩٤ — كل من شهد زورا لمتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس .

٢٩٥ — ومع ذلك إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الإعدام ونفذت عليه يحكم بالإعدام أيضا على من شهد عليه زورا .

٢٩٦ — كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

٢٩٧ — كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

٢٩٨ — إذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشيء ما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور إن كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة .

٢٩٩ — يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف من سلطة قضائية بعمل الخبرة أو الترجمة في دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية فغير الحقيقة عمدا بأى طريقة كانت .

٣٠٠ — من أكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة .

٣٠١ — من ألزم باليمين أو ردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس ، ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

الباب السابع

القذف والسب وإفشاء الأسرار

٣٠٢ — يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه .

ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه .

ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

٣٠٣ — يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

٣٠٤ — لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد بالحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله .

٣٠٥ — وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به .

٣٠٦ — كل سب لا يشمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣٠٧ — إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات وفعت الحدود الدنيا والقصى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة الى ضعفها ولم يحز أن تقل عقوبة الغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيها .

٣٠٨ — إذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذي ارتكب باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على أن لا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور .

٣٠٩ — لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسنده أحد الخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فان ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية .

٣١٠ — كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي ائتمن عليه فأفشاه في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يرخص فيها قانونا بإفشاء أمور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

الباب الثامن

السرقه والاغتصاب

- ٣١١ - كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق .
- ٣١٢ - لا يحكم بعقوبة ما على من يرتكب سرقة إضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعها .
- ٣١٣ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدية من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :
- (الأول) أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا .
- (الثاني) أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر .
- (الثالث) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة .
- (الرابع) أن يكون السارقون قد دخلوا دارا أو منزلا أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسوير جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزيي بزي أحد الضباط أو موظف عمومي أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة .
- (الخامس) أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الإكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم .
- ٣١٤ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة بإكراه فإذا ترك الإكراه أثر جروح تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدية أو المؤقتة .

٣١٥ — يعاقب على السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

(ثانياً) إذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الإكراه .

(ثالثاً) إذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حامل سلاحاً وكان ذلك ليلاً أو ليلاً كراه أو تهديد باستعمال السلاح .

٣١٦ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٣١٧ — يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولاً) على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معدة للسكنى أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المعدة للعبادة .

(ثانياً) على السرقات التي تحصل في مكان مسور بجائط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ، ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة .

(ثالثاً) على السرقات التي تحصل بكسر الأختام المنصوص عليه في الباب التاسع من الكتاب الثاني .

(رابعاً) على السرقات التي تحصل ليلاً .

(خامساً) على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر .

(سادسا) على السرقات التي تحصل من شخص واحد يكون حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ .

(سابعا) على السرقات التي تحصل من الخدم بالأجرة إضرارا بخدومهم أو من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل أو حوانيت من استخدموهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة .

(ثامنا) على السرقات التي تحصل من المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة .

٣١٨ - يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات التي لم يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها .

٣١٩ - ويجوز إبدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين بغرامة لا تتجاوز جنهين مصريين إذا كان المسروق غلالا أو محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصريا .

٣٢٠ - المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر .

٣٢١ - يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنهيا مصريا .

٣٢٢ - كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة.

٣٢٣ - اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من الكها .

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلقة بالإعفاء من العقوبة .

٣٢٤ - كل من قلد مفاتيح أو غيرها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين .

أما إذا كان الجاني محترفا بصناعة عمل المفاتيح والأقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل .

٣٢٥ - كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سندًا مثبتًا أو موجودًا لدين أو تصرف أو براءة أو أكره أحدا بالقوة أو التهديد على إمضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٣٢٦ - كل من حصل بالتهديد على إعطائه مبلغًا من النقود أو أى شيء آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

٣٢٧ - كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو لطريقة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن .

ويعاقب بالحبس إذا لم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر.
وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر
أم لا .

ويعاقب على التهديد كتابة بالتعدى أو الإيذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة
المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنيتها
مصريا .

الباب التاسع — التفالس

٣٢٨ — كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر فى حالة تفالس بالتدليس
فى الأحوال الآتية :

(أولا) إذا أخفى دفاتره أو أعدمها أو غيرها .

(ثانيا) إذا اختلس أو خبا جزءا من ماله إضرارا بدائنيه .

(ثالثا) إذا اعترف أو جعل نفسه مدينا بطريق التدليس بمبالغ ليست
فى ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئا عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من
الأوراق أو عن إقراره الشفاهى أو عن امتناعه من تقديم أوراق أو إيضاحات
مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع .

٣٢٩ — يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه فى ذلك بالسجن
من ثلاث سنوات إلى خمس .

٣٣٠ - يعد متفالساً بالتقصير على وجه العموم كل تاجر أوجب خسارة دائنيه بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى الخصوص التاجر الذى يكون فى إحدى الأحوال الآتية :

- (أولا) إذا رأى أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله باهظة .
- (ثانيا) إذا استهلك مبالغ جسيمة فى القمار أو أعمال النصب المحض أو فى أعمال البورصة الوهمية أو فى أعمال وهمية على بضائع .
- (ثالثا) إذا اشترى بضائع لبيعها بأقل من أسعارها حتى يؤخر إشهار إفلاسه أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقا مالية أو استعمل طرقا أخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر إشهار إفلاسه .
- (رابعا) إذا حصل على الصلح بطريق التدليس .

٣٣١ - يجوز أن يعتبر متفالساً بالتقصير كل تاجر يكون فى إحدى الأحوال الآتية :

- (أولا) عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون التجارة أو عدم إجرائه الجرد المنصوص عليه فى المادة ١٣ أو إذا كانت دفاتره غير كاملة أو غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة فى المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس .
- (ثانيا) عدم إعلانه التوقف عن الدفع فى الميعاد المحدد فى المادة ١٩٨ من قانون التجارة أو عدم تقديمه الميزانية طبقا للمادة ١٩٩ أو ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠

(ثالثا) عدم توجهه بشخصه إلى مأمور التفليسة عند عدم وجود الأعذار الشرعية أو عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور أو ظهور عدم صحة تلك البيانات .

(رابعا) تأديته عمدا بعد توقف الدفع المطلوب أحد دائنيه أو تمييزه إضرارا بباقي الغرماء أو إذا سمح له بتزوية خصوصية بقصد الحصول على قبوله الصلح .

(خامسا) إذا حكم بإفلاسه قبل أن يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق .

٣٣٢ - إذا أفلست شركة مساهمة أو شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس إدارتها ومديرها بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٣٢٨ من هذا القانون أو إذا فعلوا ما يترتب عليه إفلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى الخصوص إذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء باعلانهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحا وهمية أو بأخذهم لأنفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المرخص لهم به في عقد الشركة .

٣٣٣ - ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للتفالس بالتقصير :

(أولا) إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٣٣٠ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٣٣١ من هذا القانون .

(ثانيا) إذا أهملوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون .

(ثالثا) إذا اشتركوا في أعمال مغايرة لما في قانون نظام الشركة وصادقوا عليها .

٣٣٤ — يعاقب المتفالس بالتقصير بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

٣٣٥ — يعاقب الأشخاص الآتى بيانهم فيما عدا أحوال الاشتراك المدينة قانونا بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

(أولا) كل شخص سرق أو أخفى أو خبا كل أو بعض أموال المجلس من المنقولات أو العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروعه أو من أصوله أو أنسابه الذين فى درجة الفروع والأصول .

(ثانيا) من لا يكونون من الدائنين ويشتركون فى مداولات الصلح بطريق الغش أو يقدمون ويثبتون بطريق الغش فى تفليسة سندات ديون صورية باسمهم أو باسم غيرهم .

(ثالثا) الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش أو يشترطون لأنفسهم مع المفلس أو غيره مزايا خصوصية فى نظير إعطاء صوته فى مداولات الصلح أو التفليسة أو الوعد بإعطائه أو يقدمون مشاركة خصوصية لنفعهم وإضراراً بباقي الغرماء .

(رابعاً) وكلاء الدائنين الذين يختلسون شيئاً أثناء تأدية وظيفتهم .

ويحكم القاضى أيضاً ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده إلى الغرماء وفى التعويضات التى تطلب باسمهم إذا اقتضى الحال ذلك ولو فى حالة الحكم بالبراءة .

الباب العاشر

النصب وخيانة الأمانة

٣٣٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور وإما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ، أما من شرع فى النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

ويجوز جعل الجاني فى حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

٣٣٧ - يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفى بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع .

٣٣٨ - كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه الحادية والعشرين سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه إضرارا به على كتابة أو ختم سندات

تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقراض مبلغ من النقود أو شيء من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وإذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو بالوصاية على الشخص المغدور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

٣٣٩ — كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص وأقرضه نقودا بأي طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات .

فإذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى في الخمس السنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

وكل من اعتاد على إقراض نقود بأي طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة .

٣٤٠ — كل من أثمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض نخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرياً . وفي حالة ما إذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة إلى الخائن وإنما استحصل عليها بأي طريقة كانت فإنه يعدّ مزقوراً ويعاقب بعقوبة التزوير .

٣٤١ — كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو قودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجازًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى.

٣٤٢ — يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على أشياء المحجوز عليها قضائيا أو شيئا إداريا إذا اختلس منها .

٣٤٣ — كل من قدم أو سلم للحكمة في أثناء تحقيق قضية بها سنداً أو ورقة ما ثم سرق ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها مصرى .

الباب الحادى عشر

تعطيل المزادات والغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية

٣٤٤ — كل من عطل بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزادا متعلقا ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقا بتعهد بمقاولة أو توريد أو استغلال شىء أو نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

٣٤٥ — الأشخاص الذين تسببوا في علو أو انحطاط أسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس أخبارا أو إعلانات مزورة أو مفتراة أو باعطائهم للبائع ثمنا أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلا أو على مع بيعه بثمان أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

٣٤٦ — يضاعف الحد الأقصى المقرّر لعقوبة الحبس المنصوص عنها في المادة السابقة إذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية .

٣٤٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري في عيار شيء من المواد الذهبية أو الفضية أو في جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق أو في جنس أى بضاعة أو غش بغير الطرق المبينة بالمادة ٢٦٦ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الأدوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيئا من الأشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يغشه في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التدليس

في وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل إجراء الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة إعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة .

٣٤٨ - يكون مرتكبا بلحنة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتباً على خلاف الفوائن واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفيها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أى شيء أعطى من أجله امتياز مخصوص من الحكومة لأحد أفراد الناس أو لشركة مخصوصة .

٣٤٩ - المؤلفات أو الأشياء التي عملت تقليداً يصير ضبطها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . وكذلك من أدخل في القطر المصرى أشياء من هذا القبيل عملت تقليداً في البلاد الأجنبية يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . وأما من باع أو عرض للبيع كتباً أو أشياء صار عملها تقليداً وهو عالم بحالتها فيجازى بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً .

٣٥٠ - ويحكم أيضاً بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى على من قلد أشياء صناعية أو ألحانا موسيقية مختصة بمؤلفيها أو بمن تنازلوا له عنها أو قلد علامات فورية مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للوائح .

٣٥١ - كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليداً أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غنى علناً بنفسه بالحن موسيقية أو حمل غيره على التغنى بها أو لعب ألعاباً تياترية أو حمل غيره على اللعب بها إضراراً بمخترعيها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

الباب الثانى عشر

ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروف باللوتيرى

٣٥٢ - كل من فتح محلا لألعاب القمار والنصيب وأعدّه لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط أيضا بجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة التى توجد فى المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة .

٣٥٣ - ويعاقب بهذه العقوبات أيضا كل من وضع للبيع شيئا فى النمرة المعروفة باللوتيرى بدون إذن الحكومة وتضبط أيضا بجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة الموضوعة فى النمرة .

الباب الثالث عشر

التخريب والتعيب والإتلاف

٣٥٤ - كل من كسر أو خرب لغيره شيئا من آلات الزراعة أو زرائب المواشى أو عشش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

٣٥٥ - يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولا) كل من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضرب به ضررا كبيرا .

(ثانيا) كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض .
و يجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين ^{يوم} على الأكثر .

وكل شروع في الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

٣٥٦ — إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة ليلا تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

٣٥٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيها كل من قتل عمدا بدون مقمض أو سم حيوانا من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣٥٥ أو أضر به ضررا كبيرا .

٣٥٨ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا من أتلف كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك ومن نقل أو أزال حدا أو علامات مجعولة حدا بين أملاك مختلفة أو جهات مستغلة ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجعولة حدا لأملاك أو جهات مستغلة . وإذا ارتكب شيء من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

٣٥٩ — كل من تسبب عمدا بقطع جسر من الجسور أو بكيفية أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٣٦٠ — الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحلات الأنحر التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيمان تبين أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن إشعال سوارنج في جهة من جهات البلدة أو بسبب إهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بدفع غرامة لا تزيد على عشرين جنيهًا مصريًا .

٣٦١ — كل من حرق أموالاً ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأية طريقة وكان ذلك بقصد الإساءة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا .

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته عشرة جنيهات أو أكثر يعاقب المجرم بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

ويجوز رفع عقوبة الحبس لغاية خمس سنين أو رفع الغرامة لغاية مائتي جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر .

٣٦٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من هدم أو أتلف أو نقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محادة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية .

٣٦٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهًا ولا تزيد على ثلثمائة جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعى .

ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ على هذه الجريمة .

٣٦٤ — كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما أمرت أو صرحت الحكومة بإجرائه من الأشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى .

٣٦٥ — كل من أحرق أو أتلف عمداً بأى طريقة كانت شيئاً من الدفاتر أو المضابط الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الأمرية أو الكيالات أو الأوراق التجارية أو الصيرفية أو غير ذلك من السندات التى يتسبب عن إتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

٣٦٦ — كل نهب أو إتلاف شئ من البضائع أو الأمتعة أو المحصولات وقع من جماعة أو عصابة بالقوة الإجبارية يكون عقابه الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

٣٦٧ — يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولاً) كل من قطع أو أتلف زرعاً غير محصود أو شجراً نابتاً خلقة أو مغروساً أو غير ذلك من النبات .

(ثانياً) كل من أتلف غيطاً مبدوراً أو بث في غيط حشيشاً أو نباتاً مضرراً .

(ثالثا) كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أى نبات آخر أو قطع منها أو قشرها ليميتها وكل من أتلف طعمة فى شجر .

و يجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

٣٦٨ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة ليلا من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا لسلح تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

الباب الرابع عشر

انتهاك حرمة ملك الغير

٣٦٩ - كل من دخل عقارا فى حيازه آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانونى وبقى فيه بقصد ارتكاب شئ مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرى .

وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأتل حاملا سلاحا أو من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرى .

٣٧٠ - كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء فى حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانونى وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

٣٧١ - يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد فى إحدى المحلات المنصوص عليها فى المادة السابقة مخفيا عن أعين من لهم الحق فى إخراجه .

٣٧٢ - وإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها فى المادتين السابقتين لىلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

أما لو ارتكبت لىلا بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل لسلاح فتكون العقوبة الحبس .

٣٧٣ - كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق فى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

الباب الخامس عشر

التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة

والاعتداء على حرية العمل

٣٧٤ — محظور على المستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة
حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كالسكك
الحديدية والترامواي والتنوير وتوريد المياه وما شابه ذلك أن يتوقفوا عن
العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك
المصلحة بدون أن يخطرأوا المدير أو المحافظ بذلك قبل الوقت الذي ينوون
فيه التوقف عن العمل بخمسة عشر يوما على الأقل . ويقدم هذا الإخطار
بالكتابة ويكون موقعا عليه بإمضاء أو ختم المستخدمين والأجراء الذين
ينوون التوقف عن العمل وتبين فيه أسباب هذا التوقف . ويعطى لذوى
الشأن وصل يذكر فيه تاريخ استلام الإخطار وساعته .

والتوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة في الفقرة السابقة
والميعاد المنصوص عليه فيها يعد جريمة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على
خمسين جنيه .

وكل من يحرض المستخدمين والأجراء المشار إليهم على التوقف عن العمل
بدون مراعاة الأحكام الواردة في هذه المادة أو الميعاد المنصوص عليه
فيها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

٣٧٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها كل من استعمل القوة أو الضرب أو الإرهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية:

(أولا) حق الغير في العمل ؛

(ثانيا) حق الغير في أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أى شخص ؛

(ثالثا) حق الغير في أن يشترك أو لا يشترك في جمعية من الجمعيات .

ويطبق حكم هذه المادة حتى لو استعملت القوة أو الإرهاب أو التدابير غير المشروعة ضد زوجة الشخص المقصود أو ضد أولاده .

وتعد من التدابير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص :

(أولا) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوه ورواحه ؛

(ثانيا) إخفاء أدواته أو ملابسه أو أشياء أخرى مما يستعمله في مزاولة عمله أو منعه بأية طريقة أخرى من استعمالها ؛

(ثالثا) الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أى مكان آخر يقطنه أو يشتغل فيه .

ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يحرض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

الكتاب الرابع

المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

٣٧٦ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :

(أولا) من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة الاقتضاء سواء كان ذلك بحفره فيه حفرا أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل للمرور غير مأمون للساكنين أو توجب مضايقته وكذا من يغتصبه بأى كيفية كانت .

(ثانيا) من أهمل فى وضع مصباح على المواد أو الأشياء التى وضعها أو تركها فى طريق عام أو على الحفر التى عملها فيه .

(ثالثا) من يعرض بضائعه أو يبيعها فى المواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من البوليس أو فى غير الأوقات المعينة بمعرفته لذلك .

(رابعا) من غسل فى طريق عام عربات معدة للركوب أو النقل أو بهائم معدة للجرا أو للحمل أو للركوب .

(خامسا) من قطع جسر ترعة أو مسقى للعموم حق المرور عليه ولم يحتط لمرور الناس بوضعه ممرا أو اتخاذه أى وسيلة أخرى .

المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية

٣٧٧ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :

(أولا) من أذرتة جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من ذلك أو أهمل فيه .

(ثانيا) من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين إذا سقطت عليهم .

(ثالثا) من ركض في الجهات المسكونة خيلا أو دواب معدة للجرأ أو الحمل أو الركوب أو تركها تركض فيها .

(رابعا) من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو الغيطان شيئا من الآلات والعدد والأسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الأشرقياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الأشياء تصادر أيضا بجانب الحكومة .

٣٧٨ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا :

(أولا) من أهمل في تنظيف أو إصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي تستعمل فيها النار .

(ثانيا) من كان موكلا بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأفلقته .

(ثالثا) من حرش كلبا واثبا على ماز أو مقتفيا أثره أو لم يرده عنه إذا كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر .

٣٧٩ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا :

(أولا) من ألهب بغير إذن سوارنج أو نحوها في الجهات التي يمكن أن ينشأ من إلهابها فيها إتلاف أو أخطار .

(ثانيا) من أطلق في داخل المدن أو القرى طبنجة أو بندقية أو علبة نارية أو ألهب فيها مواد أخرى مفرقة .

٣٨٠ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على خمسة أيام .

(أولا) من حصل منه في الليل لغط أو غاغة مما يكدر راحة السكان .

(ثانيا) من وقع منه في الجنازات عويل أو واولة مما يكدر راحة السكان .

المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

٣٨١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :

(أولا) من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أوساخا أو كمامات أو مياهها قذرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة .

(ثانيا) من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية .

(ثالثا) كل من مر من القضاين أو غيرهم بلحم البهائم أو جثتها داخل المدن أو حملها بدون أن يحجبها عن نظر المارين .

٣٨٢ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا كل من ألقى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرّة بالصحة العمومية .

٣٨٣ - كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده في الأسواق شيء من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التداوى وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها .

٣٨٤ - يجازى بهذه العقوبة أيضا :

(أولا) كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكاله أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشى مشتبها في أنها مصابة بأمراض معتبرة قانونا أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بإخبار الجهة المختصة بذلك .

(ثانيا) كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشى السليمة مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك .

(ثالثا) كل من خالف بأى كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا الخصوص .

المخالفات المتعلقة بالآداب

٣٨٥ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع :

(أولا) من اغتسل في المدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد في طريق عمومي وهو بهذه الحالة .

(ثانيا) من وجد بحالة سكر بين في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية .

(ثالثا) من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال . فإن كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنتي عشرة سنة كاملة يجازى أبواد بالعقوبات المقررة في هذه المادة .

المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية

٣٨٦ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا :

(أولا) من امتنع أو أهمل في أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو ضجيج عام أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي .

(ثانيا) من نزع أو مزق عمدا الإعلانات الملصقة على الحيطان بأمر الحكومة أو صيرها لا تقرأ .

(ثالثا) من امتنع من قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة .

المخالفات المتعلقة بالأماكن

٣٨٧ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا مصريا :

(أولا) من دخل في أرض مهياة للزراع أو مبدور فيها زرع أو محصول أو مرّت منها بمفرده أو بهائم أو دوابه المعدة للجرّ أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمر منها وكان ذلك بغير حق .

(ثانيا) من رمى أحجارا أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت أو مبان أو محوطات ملك غيره أو على بساتين أو حظائر .

(ثالثا) من رمى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو تزعج مجارى تلك المياه .

٣٨٨ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها واحدا مصريا :

(أولا) من قطع الخضرة النابتة في المحلات المخصصة للنفقة العمومية أو نزع الأتربة منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن ماذونا بذلك .

(ثانيا) من أتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو النرا أو الألواح الموضوعة على الشوارع أو الأبنية .

(ثالثا) من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعدة للإنارة الطرق العمومية وكذا من أتلف أو خلع أو نقل شيئا منها أو من أدواتها .

٣٨٩ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع :

(أولا) من تسبب عمدا في إتلاف شيء من منقولات الغير .

(ثانيا) من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو بإهماله أو عدم التفاته أو عدم مراعاته للوائح .

(ثالثا) من رعى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها ترعى في أرض بها محصول أو في بستان .

المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس

٣٩٠ - من وجدت عنده بلا سبب قانونى موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعدة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد على جنيته واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا فضلا عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها .

المخالفات المتعلقة بالأشخاص

٣٩١ - من ألقى بغير احتياط قاذورات على إنسان يجازى بدفع غرامة لا تزيد على خمسين قرشا مصريا .

٣٩٢ - من ألقى عمدا أجساما صلبة أو قاذورات على إنسان ولم يصبه يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا .

٣٩٣ — يجازى بعقوبة لا تتجاوز جنيتها مصريا من ترك أولاده الحديث السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للأخطار أو الإصابات.

٣٩٤ — يجازى بغرامة لا تزيد على جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا :

(أولا) من ابتدر إنسانا بسب غير على .

(ثانيا) من وقعت منه مشاجرة أو تعدد وإيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح .

المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية

٣٩٥ — من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات . فإن كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما إنزالها إليها .

فإذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها يدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصريا .

مذكرة إيضاحية لمشروع قانون العقوبات

لما كانت الحاجة ماسة لوضع قانون للعقوبات يسرى بعد
الغاء الامتيازات على المصريين والأجانب على السواء ؛

ولما كان قانون العقوبات الأهل الصادر في سنة ١٩٠٤
أحدث من قانون العقوبات المختلط فضلا عما أدخل عليه منذ
وضعه من تعديلات جعلته أوفى بالغرض ؛

لذلك رأى اتخاذ أساسا لهذا المشروع وقد اكتفى الآن بإدخال
ما دعت إليه الحاجة الملحة من التعديلات والإضافات وما اقتضاه
تعميم تطبيقه من التغيير في بعض النصوص واقتصر في هذه
المذكرة على بيان الأسباب التي اقتضت التعديلات الجوهرية .

أما أبواب القانون التي لم تُشر إليها هذه المذكرة فقد بقيت
على أصلها من غير تغيير في أحكامها .

الكتاب الأول

الباب الأول

قواعد عمومية

المادة ١ — هي المادة الأولى من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ مع حذف العبارة الأخيرة منها وهي "إلا إذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية" وذلك لأن هذا الاستثناء أصبح لا محل له بعد أن ألغيت الامتيازات الأجنبية وأعد القانون ليطبق على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

المادة ٢ — هي المادة ٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة "مع مراعاة الاستثناء السابق" للأسباب المتقدمة .

المادة ٣ — هي المادة ٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة "تابع للحكومة المحلية" للأسباب عينها .

مادة ٥ — هي المادة ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مضافا إليها فقرتان دعا اليهما سد نقص في التشريع ذلك بأن المادة الخامسة المذكورة تنص على مبدأ عدم سريان أحكام القانون على الماضي

و بمقتضى هذا المبدأ : (أولاً) لا يجوز أن يحكم على شخص بعقوبة لفعل لم يكن معاقباً عليه وقت ارتكابه ، (ثانياً) لا يجوز أن يحكم على شخص ارتكب جريمة بعقوبة أشد من التي كانت موضوعاً لها وقت ارتكابها. على أنه من المقرر أن قوانين العقوبات تسرى أحكامها سواء على الأفعال التي ترتكب من تاريخ نفاذها أو على الأفعال التي ارتكبت قبل ذلك إذا كانت هذه القوانين أصلاً للتهمة كالقوانين التي تلغى بعض الجرائم أو تخفف العقوبة في بعضها ولذلك فإن المادة ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ بعد أن نصت على أن "يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها" قررت أنه "مع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلاً للتهمة فهو الذي يتبع دون غيره". ومعنى هذا أنه إذا صدر القانون الجديد بعد الحكم نهائياً فلا يستفيد منه المحكوم عليه مع أن العدل يقضى أن يستفيد منه . من أجل ذلك تنص إحدى الفقرتين المقترحتين إضافة إلى هذه المادة على أنه "إذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية".

على أنه لا يجوز أن يستفيد المتهم أو المحكوم عليه من مضى المدة التي ينهى فيها القانون عن فعل أو يأمر به وإلا ضاع الغرض المقصود من القانون .

وهذا هو مادعا إلى إضافة الفقرة الثانية .

والمبادئ المقررة في هاتين الفقرتين مأخوذة بها في بعض القوانين الحديثة كالقانون الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ (المادة الثانية منه) ومشروع قانون العقوبات الفرنسي (المادة السادسة) .

الباب الثالث — العقوبات

المادة ١٤ — هي المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد حذف من المادة الأصلية عبارة ” مقيدا بالحديد ” .

المادة ١٥ — هي المادة ١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وحذفت منها عبارة ” بدون قيد بالحديد ” .

المادة ١٦ — هي المادة ١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وحذفت منها عبارة ” غير مقيد بالحديد ” وذلك لأن طريقة تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية ليس محلها قانون العقوبات بل لائحة السجون .

المادة ٢١ — هي عبارة عن الفقرة الأولى من المادة ٢١ الأصلية مع حذف الفقرة الثانية فيها إذ لم يبق لها محل بعد إلغاء الدرجة الاستثنائية في الجنايات .

المادة ٢٥ — هي المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مع إبدال عبارة ” ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله ... ”

بعبارة "ويحرم المحكوم عليه أيضا من التصرف في أمواله" ليكون التعبير واحدا في كل أجزاء المادة^(١)، ومع قصر حكم الفقرة الخامسة على الأحكام الحضورية أسوة بباقي فقرات هذه المادة .

الباب السادس

الاتفاقات الجنائية

المادة ٤٨ — هي المادة ٤٧ مكررة التي أضيفت إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ٢٨ الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ وقد حذفت منها الفقرة الأخيرة التي أضيفت إليها بالمرسوم

(١) عدلت هذه الفقرة بناء على اقتراح أحد أعضاء مجلس النواب فقد اعترض على جواز التصرف بالإيصاء أو الوقف قائلا إن الشخص الذي يفقد أهلية التصرف بسبب الحكم عليه في جناية والذي يقضى الحال بتعيين قيم عليه مفروض فيه طبعاً أنه محروم من حرية التصرف في أمواله ولكن الغريب أن هذه الفقرة تستثنى من هذا الحرمان التصرف بغير عوض كالإيصاء والوقف . فكيف تمنعه من التصرف بعوض بينما يتيح له الوقف والوصية ثم تمنعه في الوقت ذاته من الهبة وكل هذه تصرفات بغير عوض ؟ فما هو الفارق بين الحائنين ؟ لذلك يرى أن يحرم المحكوم عليه من التصرف في أمواله بتاتا إلا بإذن من المحكمة المدنية أما أن نبيح له الوصية والوقف بغير إذن المحكمة فهذا غير مقبول منطقيا (مضبطة الجلسة الحادية والستين لمجلس النواب بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ — ص ٩١) .

فأقترح تعديل الجزء الثاني من الفقرة الرابعة على الوجه الآتي : "ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة . . الخ" وقد وافقت أغلبية المجلس على هذا الاقتراح بعد أن أعلن معالي وزير الحقانية موافقته عليه .

بقانون رقم ٨٤ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٣ ونصها : "وفي حالة ارتكاب جريمة أو عدة جرائم نتيجة لاتفاق جنائي تم بين أكثر من شخصين يعفى من العقوبة المقررة للاتفاق الجنائي ومن العقوبة المقررة للجناية أو الجنايات التي وقعت من بادر ممن عدا المحرضين من الجناة باخبار الحكومة ودلها على الوسائل التي توصل فعلا إلى ضبط الجناة الآخرين".

وذلك لأنه إذا كان من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جريمة أو جنحة يستحق الإعفاء من العقوبة فانه لا يستحق الإعفاء منها إذا كان الإخبار لم يقع إلا بعد ارتكاب جريمة أو عدة جرائم نتيجة للاتفاق . على أن خطورة بعض الجنايات أو صعوبة اثباتها مما يسوغ الإعفاء في هذه الحالة أيضا وهذا هو ما راعاه القانون إذ نص على الإعفاء في الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل (المادة ١٠٢) ^(١) وجناية الرشوة (المادة ١٠٩) ^(٢) وتزيف المسكوكات (المادة ٢٠٧) ^(٣) وتزوير أختام الحكومة أو إحدى المصالح العمومية أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة... الخ (المادة ٢١٢) ^(٤) .

(١) أصبحت المادة ١٠١

(٢) أصبحت المادة ١٠٨

(٣) أصبحت المادة ٢٠٥

(٤) أصبحت المادة ٢١

الباب السابع

العود

المادة ٤٩ — أضيفت الفقرة الأخيرة إلى هذه المادة لاعتبار الإهانة والسب والقذف جرائم متماثلة في العود أسوة بالجرائم المنصوص عليها في الفقرة التي قبلها .

المادة ٥١ — هي المادة ٥٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أضيفت إليها عبارة "أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم" بعد عبارة "ثم ثبت ارتكابه بلحنة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير" وذلك لسد نقص في نص هذه المادة كثيرا ما لوحظ في تطبيقها وليكون نصها متفقا مع نص القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادى الإجرام والذي رُئى ادماج بعض نصوصه في هذا الباب .

المادتان ٥٢ و ٥٣ — قد رُئى ادماج المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادى الإجرام في باب العود ووضعها عقب المادة ٥١ من المشروع لارتباطها الوثيق بها إذ أنها كلها متعلقة بالمجرم الذى يتخذ السرقة وما فى حكمها من الجرائم عادة له . وجعل حكم المادة الثانية من القانون المذكور جوازا بعد أن كان وجوبيا لأن التطبيق أثبت أنه لا يتناسب فى كثير من الحالات مع ظروف

الجريمة وأضيف إليها الشروع ليكون نصها متفقاً مع نص المادة التي قبلها .

وقد أصبحت المادة الأولى المادة ٥٢ من المشروع وأصبحت المادة الثانية المادة ٥٣ منه .

الباب الثامن

تعليق تنفيذ الأحكام على شرط

قد أدخلت تعديلات جوهرية على هذا الباب في شروط إيقاف التنفيذ وسلطة المحكمة فيه وإجراءاته والغاء الإيقاف .

أما شروط إيقاف التنفيذ فمنها ما يتعلق بالجاني ومنها ما يتعلق بالجريمة ومنها ما يتعلق بالعقوبة .

ففيما يتعلق بالجاني يشترط لجواز الأمر بإيقاف التنفيذ أن يكون له من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون (المادة ٥٥). وقد ترك الأمر لفطنة القاضي وحسن تقديره فلم يشترط ما اشترط في قانون سنة ١٩٠٤ من عدم سبق الحكم على الجاني بعقوبة على درجة معينة من الجسامة بل جعل للتأخير الحق في إيقاف

التنفيذ حتى مع وجود سوابق للمتهم ما دام يرى من الظروف المتقدم ذكرها ما يبعث على الاعتقاد بأنه سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم كما له أن لا يوقف التنفيذ حتى مع خلوص صحيفة المتهم من السوابق إذا رأى من تلك الظروف أن لا أمل في صلاح حاله . على أن صحيفة السوابق هي من أهم العناصر التي يتمكن بها القاضى من معرفة أخلاق المحكوم عليه وماضيه ويستعين بها على تكوين رأيه في الإيقاف .

ويشترط فيما يتعلق بالجريمة أن يكون الحكم صادرا في مواد الجنح والجنایات (المادة ٥٥) وفيما يتعلق بالعقوبة ان يكون الحكم صادرا بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة (المادة ٥٥) أو بهما معا . وكان الأمر بوقف تنفيذ حكم صادر بالغرامة غير جائز في قانون العقوبات الأهل فأجازه المشروع أسوة بالقانون الفرنسى والقانون الايطالى لأنه ليس من الانصاف إذا حكم فى قضية واحدة على أحد المتهمين بالغرامة وعلى الآخر بالحبس أن يستفيد المحكوم عليه بالحبس من إيقاف التنفيذ دون المحكوم عليه بالغرامة . ويجوز جعل الإيقاف شاملا لأية عقوبة تبعية كمرقبة البوليس والحرمان من حق الانتخاب كما يجوز أن يشمل جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم كاعتبار الحكم سابقة فى العود (المادة ٥٥ فقرة أخيرة) ولم يكن هذا جائزا فى قانون سنة ١٩٠٤ وقد اقتبسه المشروع من القوانين الحديثة .

وأما عن سلطة المحكمة فمى توفرت الشروط السابق بيانها يجوز للقاضى أن يأمر بإيقاف التنفيذ أى أن الإيقاف اختيارى متروك لتقدير القاضى فله أن يأمر به بناء على طلب الخصوم أو من تلقاء

نفسه كما أن له أن يرفضه ومتى أمر بالإيقاف تعين عليه أن يذكر أسباب ذلك في الحكم (المادة ٥٥) .

وقد أجاز المشروع الأمر بالإيقاف أكثر من مرة للمجرم واحد خلافا لما يقضى به قانون سنة ١٩٠٤ من عدم جواز الإيقاف أكثر من مرة للمجرم نفسه .

وإذا كانت حالة المحكوم عليه تمكنه من أداء التضمينات المالية المحكوم بها لمن أصابه ضرر من الجريمة ومن دفع المصاريف جاز تعليق إيقاف التنفيذ على أدائها في أجل معين (المادة ٥٦) .

فإذا قام المحكوم عليه بأدائها في الأجل المحدد استمر الإيقاف وإلا ألغى بمقتضى حكم جديد تصدره المحكمة التي أمرت بالإيقاف بناء على طلب النيابة العمومية أو المدعى بالحق المدني بعد إعلان المحكوم عليه (المادة ٥٦) ^(١) .

واشترط أداء التضمينات والمصاريف مأخوذ عن القانون الايطالى (المادة ١٦٥) .

وأما عن الإجراءات فيكون الأمر بالإيقاف فى نفس الحكم القاضى بالعقوبة (المادة ٥٥) ويكون لمدة خمس سنين تبتدى من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا (المادة ٥٧) ^(٢) ولا حاجة بعد هذا للإنذار الذى تنص عليه المادة ٥٤ من قانون سنة ١٩٠٤

(١) ألغيت هذه المادة بناء على اقتراح لجنة الحقانية بمجلس النواب (تقرير

اللجنة . مضبطة الجلسة الحادية والستين صفحة ١٣) .

(٢) أصبحت المادة ٥٦

وأما عن إلغاء الإيقاف فينص المشروع على أنه يجوز: (أولا) إذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال الخمس السنوات حكم بالحبس لمدة تزيد على شهر في جريمة ارتكبت قبل ذلك الحكم أو بعده ، (ثانيا) إذا ظهر في خلال هذه المدة أن المحكوم عليه كان قد صدر ضده قبل الإيقاف حكم بالحبس مدة تزيد على شهر ولم تكن المحكمة قد علمت به (المادة ٥٧) (١) .

ويستفاد من ذلك أن حق المحكوم عليه في إيقاف التنفيذ لا يسقط حتما بمجرد الحكم عليه بالحبس مدة تزيد على شهر في خلال الخمس السنين ولا بمجرد ظهور حكم سابق مثل هذا في خلال هذه المدة بل يجب لحرمان المحكوم عليه من إيقاف التنفيذ صدور حكم بإلغائه . والإلغاء كإيقاف متروك لتقدير القاضي .

ويصدر الحكم بالإلغاء من المحكمة التي أمرت بإيقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور . وإذا كانت العقوبة التي بنى عليها الإلغاء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ جاز أيضا أن يصدر حكم الإلغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية (المادة ٥٨) (٢) .

ويترتب على الإلغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت (المادة ٥٩) (٣) .

(١) أصبحت المادة ٥٦

(٢) أصبحت المادة ٥٧

(٣) أصبحت المادة ٥٨

الباب العاشر

المجرمون الأحداث

قد أدخلت على هذا الباب بعض تعديلات أهمها :

(١) ان الصغير الذى يزيد عمره على سبع سنين ويقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة لا يجوز الحكم عليه بالعقوبات العادية وإنما تتخذ فى شأنه وسيلة من وسائل الإصلاح والتأديب المنصوص عليها فى القانون .

(٢) حذف التأديب الجسمانى من عداد هذه الوسائل .

فأما عن الأمر الأول فمن المقرر فى بعض القوانين الحديثة أن الصغار (الذين تقل سنهم عن ثلاث عشرة أو أربع عشرة سنة) لا يسألون جنائياً عن أعمالهم ففى فرنسا قضى القانون الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩١٢ بأن الصغير الذى يقل عمره عن ثلاث عشرة سنة لا يجوز الحكم عليه بالعقوبات العادية وإنما تتخذ بشأنه طريقة من طرق الوصاية والملاحظة كأن يعهد به الى جمعية من الجمعيات المعدة لحماية الطفولة أو يوضع فى ملجأ . وفى ايطاليا نص القانون الصادر فى سنة ١٩٣٠ على أن الصغير الذى لم يبلغ من العمر أربع عشرة سنة كاملة لا يكون مسئولاً عن عمله وأن هذا الصغير اذا ارتكب جريمة يؤمر بوضعه فى مدرسة خاصة معدة للتربية أو باطلاق سراحه تحت الملاحظة (انظر المواد ٩٧ و ٢٢٣ و ٢٢٤ من قانون العقوبات الايطالى) .

لهذا ونظرا لأن الصغير في مثل هذه السن يكون قابلا للإصلاح والتهذيب من جهة ويكون من الخطر على أخلاقه وضعه في السجن بين المجرمين من جهة أخرى فقد رُئى ألا يحكم على الصغار من سن ٧ الى ١٢ سنة بالعقوبات العادية بل تتخذ في شأنهم وسائل الإصلاح والتأديب .

وبذلك أصبح المجرمون الأحداث مقسمين في المشروع الى أربعة أقسام : القسم الأول ، الصغار دون السابعة وهؤلاء لا تجوز اقامة الدعوى عليهم اطلاقا . القسم الثانى ، الصغار بين السابعة والثانية عشرة وهؤلاء لا يجوز الحكم عليهم بالعقوبات العادية وإنما تتخذ في شأنهم وسائل الملاحظة والتربية والتأديب . القسم الثالث ، الأحداث بين الثانية عشرة والخامسة عشر وهؤلاء يكون القاضى مخيرا بين أن يتخذ في شأنهم وسيلة من وسائل الملاحظة والتربية أو أن يحكم عليهم بالعقوبة مخففة على الوجه المبين في المشروع . القسم الرابع ، الأحداث بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة وهؤلاء لا يجوز الحكم عليهم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بل تخفض هذه العقوبات على الوجه المنصوص عليه في المشروع .

وأما عن الأمر الثانى فإن الشرائع الحديثة لم تدخل عقوبة الجلد في قوانينها ولهذا رُئى إلغاؤها من القانون المصرى .

وقد استعيض عنها فى المخالفات التى تقع من الصغار بين السابعة والثانية عشرة بالتوبيخ . ونص على إمكان تسليم من يرتكب منهم مخالفة إلى شخص مؤتمن أو إلى معهد خيرى لمدة لا تزيد عن أسبوع عند عدم وجود أحد الوالدين أو من له الولاية على النفس .

وبناء على ذلك أصبحت النصوص المعدلة الخاصة بالمجرمين الأحداث كما يأتي :

المادة ٦٦^(١) - تنص هذه المادة على ما يتخذ من طرق الملاحظة والتربية نحو الصغير الذي يزيد عمره على سبع سنين ويقل عن إثنتى عشرة سنة كاملة وقد فرقت بين حكم الجناية والجنحة وحكم المخالفة على الوجه الآتي :

إذا ارتكب الصغير جناية أو جنحة يأمر القاضي إما بتسليمه لوالديه أو لمن له الولاية على نفسه لملاحظة حسن سيره في المستقبل وإما بإرساله إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .

وإذا ارتكب مخالفة فللقاضي إما أن يوبخه في الجلسة أو يأمر بتسليمه لأحد ممن ذكروا في الفقرة السابقة . فان لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن يأمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظة حسن سيره في المستقبل أو الى معهد خيري لمدة لا تزيد عن أسبوع .

وقد نسج المشروع على منوال القانون الصادر في سنة ١٩٠٤ من حيث عدم جواز ارسال الصغار إلى الاصلاحية في المخالفات فقد يكفي توبيخ الصغير الذي يرتكب مخالفة اذا كان قد نشأ في بيئة صالحة أما اذا كان الصغير ممن لا يجدى فيهم التوبيخ فللقاضي أن يأمر بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه لمراقبة سيره . ولما كان الوالدان أو الولي على النفس مطالبين شرعا بالعناية

بتأديب الولد وتربيته فقد رُئى ألا يتوقف تسليمه اليهم على تعهدهم بملاحظة حسن سيره في المستقبل كما ينص القانون الأهل الحالى ورئى أيضا اعتبارهم مسئولين عن حسن سيره بغير حاجة لأخذ هذا التعهد عليهم .

فان لم يوجد للصغير والدان ولا ولى على النفس فللقاضى أن يأمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظة سيره أو يعهد به الى معهد خيرى لمدة لا تزيد عن أسبوع .

ومما تجب ملاحظته أن غير الوالدين والولى لا يكون مسئولاً عن الصغير إلا اذا تعهد بملاحظة سيره وأن التسليم الى شخص مؤتمن يكون كالتسليم الى الوالدين أو الولى غير مقيد بمدة ما بخلاف التسليم الى معهد خيرى فانه لا يكون لأكثر من أسبوع .

المادة ٦٨ (١) — تنص هذه المادة على طرق الملاحظة والتربية التى يجوز اتخاذها بشأن الصغير الذى يزيد عمره على اثنتى عشرة سنة ويقل عن خمس عشرة سنة وهى التسليم للوالدين أو لمن له حق الولاية على النفس فى الجرائم عموماً والارسال الى الاصلاحية فى الجنح والجنايات. وقد رُئى أن وسائل التوبيخ أو التسليم الى شخص مؤتمن أو الى ملجأ خيرى لا تلائم من فى هذه السن اذا ارتكب مخالفة وأن الأنسب أن يحكم عليه بالعقوبات العادية المقررة للمخالفة إن لم يكن له والدان أو ولى على النفس .

المادة ٧٠ (١) — تنص هذه المادة على ما يترتب من مسؤولية على تسليم الصغير إلى والديه أو الولي على نفسه أو إلى شخص مؤتمن عليه .

وتقتضى هذه المسؤولية الحكم على من تسلمه بغرامة إذا ارتكب الصغير جريمة في خلال مدة سنة من تاريخ الأمر بتسليمه .

وقد رُئى ألا ينظر في تقدير هذه الغرامة إلى نوع الجريمة الأولى التي حصل بسببها التسليم بل إلى نوع الجريمة الثانية التي ارتكبها الصغير بعد ذلك فنص على أن الغرامة لا تزيد عن خمسين قرشا إذا كانت الجريمة الثانية مخالفة ولا عن جنيتين إذا كانت الجريمة الثانية جنحة ولا عن أربعة جنيات إذا كانت جنائية .

وجعلت مدة السنة تبتدىء من تاريخ الأمر بالتسليم لا من تاريخ ارتكاب الجريمة الأولى كما ينص القانون الأهل .

الباب الحادى عشر

العفو عن العقوبة والعفو الشامل

نصت المادة ٤٣ من الدستور على أن الملك له حق العفو وتخفيض العقوبة . ونصت المادة ١٥٢ منه على أن العفو الشامل لا يكون إلا بقانون فلا حاجة إلى النص على ذلك في قانون العقوبات .
لذا اقتصر المشروع في هذا الباب على بيان الآثار المترتبة على كل منهما .

الكتاب الثاني

الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العامة وبيان عقوباتها

الباب الأول

الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

المادة ٧٨^(١) — هي المادة ٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أبدلت منها عبارة "كل من" بعبارة "كل مصرى" وذلك لأن الفعل المعاقب عليه فيها هو خيانة في حق الوطن لا تنسب بطبيعتها إلا لمصرى . وهذه المادة مأخوذة أصلاً عن المادة ٧٥ من قانون العقوبات الفرنسى والمادة ٢٤٢ من القانون الإيطالى اللتين تشترطان أن يكون مرتكب هذه الجريمة وطنياً .

المادة ٨٠^(٢) — هي المادة ٧٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع إضافة "الطائرات" إلى الأشياء المعاقب على تسليمها للعدو .

(١) أصبحت المادة ٧٧

(٢) أصبحت المادة ٧٩

المادة ٨١^(١) — هي المادة ٧٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة ”أو بحال معاهديها“ اكتفاء بالمادة ٨٦^(٢) التي وضعت خصيصا للجرائم التي ترتكب اضرازا ببلد حليف أو شريك لمصر .

المادة ٨٤^(٣) — هي مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب لسد نقص في المادة ٨٣^(٤) من المشروع المقابلة للمادة ٧٥ من القانون الأهل ذلك لأن هذه المادة الأخيرة تنص على عقاب ”كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانئ فلم تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو لمأموريه... الخ“ ولكنها أغفلت النص على عقاب كل شخص آخر غير الموظفين والمأمورين يتوصل بطريق الرشوة أو الغش أو الاكراه الى اختلاس هذه الرسومات ويسلمها الى العدو أو الى مأموري دولة أجنبية توجد لديه هذه الرسومات بدون استعمال وسائل غير مشروعة فيسلمها كذلك . فسد المشروع هذا النقص بإضافة المادة ٨٤^(٥) وهي مقتبسة من القانون الفرنسي (مادة ٨٢) .

(١) أصبحت المادة ٨٠

(٢) أصبحت المادة ٨٥

(٣) أصبحت المادة ٨٣

(٤) أصبحت المادة ٨٢

(٥) أصبحت المادة ٨٣

المادة ٨٦^(١) — هي أيضا مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب حتى يمكن العقاب على الجرائم المضرة بأمن الدولة في زمن الحرب إذا ارتكبت اضرارا ببلد حليف أو شريك لمصر في العمل ضد عدو مشترك .

الباب الثاني

الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل

المواد ٩٢ إلى ٩٥^(٢) — هي عبارة عن المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٥ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل التعديل الذي أدخل في سنة ١٩٢٢ على الباب الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل فانه لما عدل هذا الباب بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ألغيت منه تلك المواد وكذا المادة ٨٦ منه دون مبرر لهذا الإلغاء ولما كانت المواد المذكورة تنص على جرائم من الخطورة بمكان لأنها تتعلق بعصيان الجيش وبالنهب الحاصل من عصابات مسلحة رئي ضرورة اعادتها إلى مكانها .

(١) أصبحت المادة ٨٥

(٢) أصبحت المواد ٩١ إلى ٩٤ وقد عدلت المادة ٩١ بإضافة عبارة "أو طائرة حربية" (تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب ص ٢٠) .

المادة ١٠١^(١) — هي المادة ٨٦ القديمة السابقة على سنة ١٩٢٢ ولم تكن هذه المادة تنص على اعفاء من العقوبة في أحوال خاصة كان مكانها الطبيعي قبل المادة ١٠٢^(٢) مباشرة التي تنص على اعفاء عام من العقوبات المقررة لجناية الفتنه^(٣)

الباب السادس

الأكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس

المادة ١٣٢^(٤) — هي المادة ١١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل في نصها اقتضاه الغاء السخرة في البلاد .

والنص الجديد يعاقب الموظف العمومي في حالتين :

(الأولى) إذا أوجب على الناس عملا في غير الأحوال التي يجيز فيها القانون ذلك. سواء أكان قد استخدمهم في هذا العمل بأجر أو بغير أجر، (الثانية) إذا استخدم أشخاصا فرض عليهم عمل يجيزه القانون في عمل آخر غير المفروض عليهم .

(١) أصبحت المادة ١٠٠

(٢) أصبحت المادة ١٠١

(٣) عدلت المادة ١١٩ بإضافة لفظة "أو الجوية" (تقرير لجنة الحقانية

بمجلس النواب ص ٢٤)

واضيف الى نهاية المادة ١٢٤ عبارة "أو القروية" بناء على اقتراح أ.ح.

أعضاء مجلس النواب (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٢٠)

(٤) أصبحت المادة ١٣١

الباب السابع

مقاومة الأحكام وعدم الامتثال لأوامرهم

والتعدى عليهم بالسب وغيره

المادة ١٣٥^(١) — هي مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب للمعاقبة على الإهانة التي ترتكب في حق موظف عمومي أو شخص مكلف بخدمة عمومية بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم . وذلك لأن المادة ١١٧ من قانون سنة ١٩٠٤ لاتعاقب الا على الإهانة التي ترتكب بالاشارة أو القول أو التهديد فاذا أرسل شخص الى موظف عمومي كتابا أو تلغرافا أو رسما يتضمن إهانة له بسبب تأدية وظيفته فإن فعله لا يكون جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١١٧ . لذلك رأت أن يعاقب على اهانة الموظفين بالوسائل المذكورة بنفس العقوبات المقررة للاهانة بالاشارة أو القول أو التهديد لأن هذه الإهانات كلها من نوع واحد وفي درجة واحدة من الأهمية .

المادة ١٣٦^(٢) — هي أيضا مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لعقاب من يزعمون السلطات العامة أو الجهات الإدارية

(١) أصبحت المادة ١٣٤

(٢) أصبحت المادة ١٣٥

أو الأشخاص المكلفين بخدمة عامة بالاطّلاع عن كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها . وهذا النص مقتبس من القانون الإيطالي (مادة ٦٥٨) .

المادة ١٣٧^(١) — هي المادة ١١٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أضيفت إليها عبارة ” أو بسبب تأديتها ” بعد عبارة ” أثناء تأدية وظيفته ” قياساً على قانون العقوبات الفرنسي الذي أخذ عنه حكم المادة ١١٨ والذي يعاقب على التعدي والمقاومة سواء أوقعا أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها وتوفيقاً بين هذه المادة والمادة ١١٧ التي تعاقب على الإهانة في كلتا الحالتين .

الباب الثامن

هرب المحبوسين وإخفاء الجانين

المادة ١٤١^(٢) — هي المادة ١٢٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تغيير عبارة ” أو تواطأ على ذلك ” في النص العربي بعبارة ” أو تغافل عنه ” لأنها الترجمة الصحيحة لعبارة (ou y aura connivé)

(١) أصبحت المادة ١٣٦

(٢) أصبحت المادة ١٤٠

الواردة في النص الفرنسي وهذا التغيير يمكن من معاقبة الحارس إذا تغافل عن هرب الشخص المكلف بحراسته ولو لم يتواطأ معه على الهرب (١) .

الباب الثالث عشر

تعطيل المواصلات

اقتصر في قانون سنة ١٩٠٤ على حماية المخبرات التلغرافية والتليفونية والمواصلات بطريق السكك الحديدية ولما كان من الضروري أن تتناول هذه الحماية طرق المواصلات الأخرى فقد عدل نص المادتين ١٤٥ و ١٤٧ من ذلك القانون تعديلا من شأنه تعميم الحماية بحيث تشمل المواصلات العامة كلها سواء أكانت برية أو مائية أو جوية .

(١) حذفت المادة ١٥٩ من المشروع الخاصة بعقاب مدير الجريدة الخ ... إذا لقب شخصا بلقب أو برتبة أو بوظيفة غير حائز لها ، بناء على اقتراح أحد أعضاء مجلس النواب . وقد فوضت الحكومة الرأي للمجلس في ذلك (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٢٥ و ٢٦) .

بناء على اقتراح حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية حذفت من المادة ١٦١ من المشروع (التي أصبحت المادة ١٥٩) العبارة الأخيرة وهى : " وذلك بدون اخلال بتطبيق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٩ على الحالة المنصوص عليها في المادة ١٥٩ " لأن هذه الجريمة أصبحت غير موجودة بعد حذف المادة ١٥٩ (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٢٦) .

وقد اقتضى هذا تعديل عنوان الباب الثالث عشر وجعله
 ”تعطيل المواصلات“ .

المادة ١٦٩^(١) — وضعت هذه المادة بدلا من المادة ١٤٥
 من قانون سنة ١٩٠٤ ونص فيها على عقاب كل من يعرض للخطر
 عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو يعطل
 سيرها بآية طريقة كانت . وكانت المادة ١٤٥ تعاقب على تعطيل
 سير قطارات السكة الحديدية فقط دون غيرها من وسائل النقل
 العامة فأصبحت الحماية شاملة لكل هذه الوسائل . والنص الجديد
 يعاقب على أمرين : التعطيل والتعريض للخطر ولو لم يحصل تعطيل
 بالفعل وكان هذا مستفادا من النص القديم أيضا . ولكن روى
 في النص الجديد حذف الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى التعطيل
 والتعريض للخطر وقد كانت مذكورة في النص القديم على سبيل
 التمثيل لا على سبيل الحصر .

المادة ١٧١^(٢) — وضعت هذه المادة بدلا من المادة ١٤٧
 من قانون سنة ١٩٠٤ ونص فيها على عقاب كل من تسبب بغير
 عمد في حصول حادث لأحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية
 أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين فيها للخطر وكانت
 المادة ١٤٧ تنص على عقاب كل من تسبب بغير عمد في حصول
 حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية... الخ . وذلك للأسباب
 المشار إليها فيما تقدم .

(١) أصبحت المادة ١٦٧

(٢) » » ١٦٩

الباب الرابع عشر

الجنح والجنائيات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

المادة ١٨٦^(١) — عدلت العقوبة بالتشديد فجعلت الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنية وخص بالذكر من الهيئات النظامية البرلمان أو أحد المجالسين .

ولما كانت الإهانة أو السب الموجه إلى واحد أو أكثر من أعضاء الهيئات أو السلطات أو المصالح دون تعيينهم قد يلحق الهيئة أو السلطة أو المصلحة نفسها فقد رُئى أن يشارف في هذه المذكرة إلى أن الإهانة التي تقع على هذه الصورة تدخل تحت حكم هذه المادة .

المادة ١٩٠^(٢) — شددت العقوبة الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة أو الأوراق المزورة بسوء قصد مراعاة لما يترتب على هذه الجريمة من الضرر بالمصلحة العامة وترك تقدير هذا الضرر للحاكم فحذف وصفه بجسيم لتعذر وضع حد بين الجسيم وغيره .

(١) أصبحت المادة ١٨٤

وقد أضيف إلى المادة ١٨٦ لفظة "المتقدم ذكرها" قبل عبارة "بمقام قاض أو هيئته" لتتویر المادة (تقرير لجنة الحقاينة بمجلس النواب ص ٣٧) .

(٢) أصبحت المادة ١٨٨

المادتان ١٩١ و ١٩٢^(١) — رُئى الرجوع إلى حظر نشر المرافعات الخاصة بكافة الدعاوى المتعلقة بالجرائم التى تقع بواسطة النشر ودعاوى القذف والسب وإفشاء الأسرار فأخذ نص هاتين المادتين عن المادتين ١٦٣ و ١٦٤ من المرسوم بقانون الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ ، وذلك لأن نشر المرافعات فى هذه الجرائم هو ترديد لها ومضاعفة لآثارها بلا مبرر .

وقد أضيفت فى المادة ١٩٢^(٢) الدعاوى التى ترى المحاكم نظرا لنوع وقائعها أن تمحظر نشر المرافعات أو الأحكام الصادرة بها محافظة على النظام أو الآداب .

المادة ١٩٨^(٣) — هى المادة ١٦٦ (ثالثة) وقد حذفت منها عبارة ”ومحاكمته أمام المحاكم المصرية“ لأن هذه العبارة أصبحت لا محل لها بعد أن ألغيت الامتيازات الأجنبية وأعد القانون لتطبيقه على جميع سكان القطر بلا تمييز .

المادة ٢٠٢^(٤) — جعلت أحكام هذه المادة الخاصة بتعطيل الجريدة فى حالات العيب فى الذات الملكية أو ولى العهد أو أحد

(١) أصبحت المادتين ١٨٩ و ١٩٠

(٢) » المادة ١٩٠

(٣) » » ١٩٦

(٤) » » ٢٠٠

أوصياء العرش بحيث تتناول أيضا حالات الإهانة والقذف والسب اذا تضمنت طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات (المادة ٣١٠) ^(١) مراعاة لخطورة هذه الجرائم جميعها ^(٢).

الباب السادس عشر

التزوير

المادة ٢٠٨ ^(٣) - هي المادة ١٧٤ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تغيير في بعض الأشياء المعاقب على تزويرها أو تقليدها أو استعمالها مع العلم بتزويرها . فقد كان من بينها " فرمان أو أمر عال " لحذف فرمان لعدم وجوده الآن وأبدل الأمر العالى بأمر ملكى أو قانون أو مرسوم أما فرمانات القديمة القائمة فإذا ارتكب تزوير فيها فإنه يقع تحت حكم النصوص التى تعاقب على التزوير . ومن بين الأشياء الواردة فى المادة ١٧٤ أيضا " ختم الحكومة أو ولى الأمر " . وقد استبدلت بها خاتم الدولة أو امضاء الملك أو ختمه .

(١) أصبحت المادة ٣٠٨

(٢) عدلت المادة ٢٠٣ من المشروع التى أصبحت المادة ٢٠١ كما يأتى : " إذا ألقى أحد رجال الدين . . . " بدلا من " إذا ألقى أحد رؤساء الديانات . . . " بناء على اقتراح حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لشؤون القصر (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٣٣) .

(٣) أصبحت المادة ٢٠٦

المادة ٢٢٧^(١) - هي مادة جديدة تقضى باعتبار بصمة الإصبع كالإمضاء في تطبيق أحكام التزوير. وقد أدى الى إضاقتها شيوع هذا النوع من التزوير في مصر فكثيرا ما يحدث أن يبصم المزور بإصبعه أو إصبع غيره على ورقة وينسب البصمة الى شخص آخر. وقد اختلفت المحاكم في اعتبار هذا الفعل تزويرا حتى إن محكمة النقض والإبرام نفسها ترددت في هذا الأمر فقضت أولا بأنه لا يعد تزويرا لأن المادة ١٧٩ ع حصرت التزوير في وضع امضئات أو أختام مزورة أو تغيير المحررات ... الخ. ولم تنص على بصمة الإصبع. ثم عدلت عن هذا الرأي واعتبرت هذا الفعل تزويرا لأن من يبصم بإصبعه أو إصبع غيره على محرر وينسب هذه البصمة لشخص آخر إنما ينتحل شخصية ذلك الشخص الآخر والانتحال طريقة من طرق التزوير المأدى .

وحسبنا لهذا الخلاف قد أضيف النص الجديد الذي يسوى بين بصمة الإصبع والإمضاء في تطبيق أحكام التزوير .

المادتان ٢٢٨ و ٢٢٩^(٢) - رئي أن يدمج في باب التزوير القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمعاقبة على ما يرتكب من الغش في مادة تحقيق الوراثة والوفاة أو في عقد الزواج لأنه ينص على صور من التزوير معاقب عليها بعقوبات مخففة كما هو الشأن في صور أخرى واردة في الباب نفسه . فالمادة ٢٢٨ هي المادة الأولى من ذلك القانون والمادة ٢٢٩ هي المادة الثانية منه .

(١) أصبحت المادة ٢٢٥

(٢) المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧

الكتاب الثالث

الجنايات والجناح التي تقع على الأفراد

الباب الأول

القتل والجرح والضرب

المادة ٢٤٠ (١) — هي المادة ٢٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تعاقب على القتل خطأ . وقد رفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس المقررة لهذه الجريمة إلى ثلاث سنين والحد الأقصى للغرامة إلى مائتي جنيه لأن العمل أظهر أن العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٠٢ المذكورة وهي الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا لا تكفي في الأحوال التي يكون فيها الخطأ جسيما أو التي يتعدد فيها المجرى عليهم .

المادة ٢٤٥ (٢) — هي المادة ٢٠٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل في عبارتها الفرنسية قصد به إزالة لبس فيها . فان هذه المادة تعاقب على الضرب الذي يقع " بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من شخص أو أكثر ضمن عصابة أو تجهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والايذاء " . ويشمل العقاب في هذه الحالة جميع الأشخاص الذين يتألف

(١) أصبحت المادة ٢٣٨

(٢) » » ٢٤٣

منهم التجمهر . وقد استقر قضاء محكمة النقض والإبرام على أن "التوافق" معناه "قيام فكرة الإجرام بعينها عند كل من المتهمين أى توارد خواطرهم على الإجرام واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا الى ما تتجه اليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد ايقاع الأذى بالمجنى عليه فهو لا يستوجب سبق اصرار أو اتفاق على الضرب".

ونظرا لأن النص الفرنسى للمادة ٢٠٧ المذكورة جاء فيه لفظ "accord" مقابل لفظ "توافق" فى النص العربى وهذا اللفظ الفرنسى قد يؤدى الى اللبس إذ قد يفهم منه وجوب اتفاق المتهمين على الضرب مع أنه يكفى توافق خواطرهم على ذلك كما تقدم بيانه فقد أبدلت فى النص الفرنسى عبارة "agissant de commun accord" بعبارة "agissant dans le même but".

المادة ٢٤٦^(١) - هى المادة ٢٠٨ من قانون سنة ١٩٠٤ التى تعاقب على الجرح خطأ وقد رفع فيها الحد الأقصى لعقوبة الحبس إلى ستة أشهر لأنه لوحظ فى العمل أن الحد الأقصى لعقوب المنصوص عليه فى المادة ٢٠٨ المذكورة (وهو شهران) لا يكفى فى الأحوال التى يكون فيها الخطأ جسيما أو التى يتعدد فيها المجنى عليهم .

ألغيت المادة ٢١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ لأن مانصت عليه من أن الدية يصير تقديرها والحكم بها شرعا فى الأحوال التى تجوز فيها بدون إخلال بالعقوبات المدقنة فى القانون هو أمر لا يحتاج إلى نص .

(١) أصبحت المادة ٢٤٤

الباب الثانى

الحريق عمدا

المادة ٢٠٦ (١) — هي المادة ٢٢٣ من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة
بالقانون رقم ١٣ الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ . وقد رُئى
أن يضاف فى آخر الفقرة الثانية منها بعد لفظ ” الاعدام ”
عبارة ” أو الأشغال الشاقة المؤبدة ” حتى يكون حكم هذه الفقرة
متفقا مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٠ التى تنص على حالة
مماثلة .

الباب الثالث

اسقاط الحوامل الخ

المادة ٢٦٥ (٢) — هي المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع
اضافة القوايل الى الأشخاص الذين يقضى القانون بتشديد العقوبة
عليهم بسبب صفتهم . وكانت المادة ٢٢٧ تنص على الأطباء
والجراحين والصيدالة فقط . فأضاف اليهم المشروع القوايل لأن
اشتغالهم بالتوليد يؤهلهم لمعرفة وسائل الاسقاط والدلالة عليها أو
استعمالها . وقد أضاف الشارع الفرنسى أيضا القوايل الى المادة

(١) أصبحت المادة ٢٥٨

(٢) > > ٢٦٢

٣١٧ من قانون العقوبات الفرنسى بمقتضى القانون الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ .

المادة ٢٦٦^(١) — هذه المادة هى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ التى تنص على أنه لاعقاب على الشروع فى الاسقاط وقد سلخت من المادة ٢٢٧ وجعلت مادة مستقلة لاختلاف الحكيم فيهما .

الباب الرابع

هتك العرض وافساد الأخلاق

(٢) المادة ٢٧٢^(٣) — هى المادة ٢٣٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع رفع السن الى ٢١ سنة وهذه سن الرشد بمقتضى قانون ترتيب المحسب الحسبية .

المادة ٢٧٤^(٤) — هى مادة جديدة أضيفت الى قانون العقوبات لمعاقبة القوادين الذين يعولون فى رزقهم كله أو بعضه على ما تكسبه النسوة من الدعارة لأن قانون سنة ١٩٠٤ لم يكن فيه نص يعاقب على ذلك مع خطورته .

(١) أصبحت المادة ٢٦٤

(٢) عدلت المادة ٢٦٩ برفع السن من ١٦ سنة إلى ١٨ سنة

(مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٤٤) .

(٣) أصبحت المادة ٢٧٠

(٤) أصبحت المادة ٢٧٢ واستعملت لفظة "عيشته" بدلا من "رزقه"

(تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب ص ٥١)

والنص الجديد مأخوذ من المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات الإيطالى .

المادة ٢٧٦^(١) — هى المادة ٢٣٦ من قانون سنة ١٩٠٤ التى تنص على عقاب المرأة الزانية وقد أضيفت عقوبة الغرامة إلى جانب عقوبة الحبس حتى يكون للقاضى حق اختيار إحدى العقوبتين تبعاً لظروف الدعوى .

المادة ٢٧٧^(٢) — هى المادة ٢٣٧ من قانون سنة ١٩٠٤ التى تعاقب الزانى وقد عدلت العقوبة فيها تبعاً لتعديل المادة السابقة^(٣) .

(١) أصبحت المادة ٢٧٤ وقد حذفت عقوبة الغرامة بناء على اقتراح الحكومة بإسان حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية الذى أشار إلى أن القوانين فى البلاد الأوروبية كفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وتركيا وأسبانيا كلها تعاقب على هذه الجريمة بالحبس فقط (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٤٥) .

واستبدلت كلمة ” يوقف “ الواردة بالمادة بكلمة ” يقف “ بناء على اقتراح أحد أعضاء مجلس النواب (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٤٧) .

(٢) أصبحت المادة ٢٧٥

(٣) عدلت المادة ٢٧٩ من المشروع التى أصبحت المادة ٢٧٧ والخاصة بعقاب الزوج الذى يزنى فى منزل الزوجية . فقد اقترح أحد أعضاء مجلس النواب حذف عبارة ” بامرأة يكون قد أعدها لذلك “ قائلاً : انى لا أفهم أن شرط الاعداد هو الذى يؤدى إلى العقوبة . فافترضوا أنه وجدت امرأة عرضاً فى منزل الزوجية وتمكن الزوج من الزنا بها فهل يقال انه لا عقاب لأنه لم يعد هذه المرأة لذلك الغرض ؟ اذا قلنا بعدم العقاب فكأننا فوتنا قصد الشارع —

الباب الخامس

القبض على الناص وحبسهم بدون وجه حق
وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة

المادة ٢٩٥^(١) — هي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب للعاقبة على جريمة هجر العائلة . وهي جريمة تعاقب عليها القوانين الحديثة وقد أدخلت في بلجيكا بالقانون الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩١٢ وفي فرنسا بالقانونين الصادرين في ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ وفي إيطاليا بقانون العقوبات الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠

وقد أيد هذا الاقتراح معالي وزير المالية وزاد عليه اقتراحا بحذف عبارة " غير مرة " قائلا انه لا يجوز أن نسمح صراحة للرجل أن يزني من غير عقاب ولا أن يزني بحضور امرأته أو في منزل الزوجية فهو ان فعل ذلك كان فاسقا غير جدير بالرافة ووجب على الشارع أن يوقع عليه العقوبة التي يستحقها .

وقدم اقتراح آخر من أحد أعضاء مجلس النواب بحذف عقوبة الغرامة من هذه المادة اذ أنه يجب الاقتصار على عقوبة الحبس والمساواة في هذا الصدد بين الرجل والمرأة .

وقد وافقت أغلبية المجلس على هذه الاقتراحات الثلاثة (مضبطة الجلسة ٦٢

ص ٤٨ — ٥٠) .

(١) أصبحت المادة ٢٩٣

والنص الجدي يعاقب كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع .

ولما كانت هذه الجريمة مما يمس نظام الأسرة ويؤثر في الروابط العائلية فقد رتب تعليق المحاكمة فيها على شكوى صاحب الشأن . ويترب على ذلك أن يكون لصاحب الشأن بعد تبليغه عن الجريمة أن يعدل عن بلاغه ويتنازل عن شكواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ما دامت لم تنته بحكم نهائي . ويترب على هذا التنازل سقوط الدعوى العمومية .

وقد فتح المشروع للمحكوم عليه باب الخلاص من العقوبة حتى بعد أن يصبح الحكم الصادر بها نهائيا فنص على أنه إذا أدى ما تجب في ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

الباب السادس

شهادة الزور واليمين الكاذبة

المادة ١٣٠ (١) — هي المادة ٢٥٨ مكررة التي أضيفت إلى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٧٧ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣ ونظرا لأهمية عمل المترجمين رتبنا لقيامهم بهذا العمل على الوجه المطلوب تهديدهم بالعقاب إذا أخلوا عن قصد بواجب الأمانة أسوة بالخبراء .

الباب السابع

في القذف والسب وإفشاء الأسرار

تمشيا مع التعديلات التي أدخلت على بعض أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وللأسباب عينها أدخلت في هذا الباب القواعد الجديدة الآتية :

المادة ٣٠٨^(١) — رفع الحد الأقصى للعقوبة في النص الجديد واستغنى عن عبارة ” عيب معين “ اكتفاء بعبارة ” خدشا للشرف أو الاعتبار “.

المادة ٣٠٩^(٢) — هذه المادة لم تكن موجودة في التشريع القديم وقد نصت على أنه إذا كانت الجرائم المشار إليها في المواد من ١٨٣ إلى ١٨٧ و ٣٠٥ و ٣٠٨^(٣) قد ارتكبت بطريق النشر في الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى للغرامة إلى ضعفها. وفي حالة السب في حق أحد الأفراد التي لم ينص فيها على حد أدنى جعل هذا الحد عشرين جنيا .

وبديهي أن ارتكاب هذه الجرائم بطريق النشر في الجرائد والمطبوعات بعد التفكير والتروى يجعل لها من الخطورة ما لا يكون

(١) أصبحت المادة ٣٠٦

(٢) أصبحت المادة ٣٠٧

(٣) أصبحت المواد ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦

لها إذا وقعت بمجرد القول في الشوارع أو غيرها من المحلات العامة في وقت غضب أو على أثر استفزاز خصوصا إذا كانت الألفاظ التي تكونها مما يرد عادة على السنة العامة .

ومن جانب آخر فإن حملات السب أو القذف في الصحف قد يتخذها بعض من لا خلاق لهم سبيلا للكسب أو غيره من الأغراض الشخصية . لذلك يكون تشديد عقوبة الزمانة في هذه الحالة له ما يبرره .

المادة ٣١١^(١) — يعتبر التشريع الحاضر "الطعن في الأعراض" ظرفا مشددا للقذف والسب .

وقد كانت كلمة "الأعراض" مترجمة في النص الفرنسي بعبارة معناها الحرفي "شرف العائلات" فكانت المقابلة بين الأصل والترجمة ماثرا لبعض الشكوك في مدلول المعنى المقصود كما كانت ماثرا لتأويلات مختلفة . والواقع أنه إذا كان معنى العرض اصطلاحا لا يتناول إلا ما يتصل بالأمور الجنسية فإن عبارة "شرف العائلات" تتضمن فضلا عن العرض كل ما يمت إلى الشرف من النواحي الأخرى .

لذلك رأى توحيدا للعبارة في النصين من جهة وجعلها شاملة لصيانة الأعراض وسمعة العائلات من جهة أخرى أن تعدل عبارة "طعنا في الأعراض" في النص العربي بعبارة "طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات" وقد أريد بإضافة كلمة

(١) أصبحت المادة ٣٠٨

”الأفراد“ حماية عرض المرأة والرجل على السواء لأن النص القديم كان محلاً لتفسير يقصر تطبيقه على عرض المرأة . كما قصد بإضافة ”أو خدشا لسمعة العائلات“ حماية العائلات مما يندش سمعتها ولو كان موجهاً إلى فرد معين أو غير معين منها . وسواء أكان متصلاً بالعرض أم بغيره من نواحي الشرف والكرامة .

وقد روعي في ذلك كله ضرورة وضع حد لاستهتار بعض الصحف والمجلات وخوضها في الشؤون الخاصة للأفراد والعائلات لنهش أعراضهم وإذائهم في شرفهم وكرامتهم والإساءة إلى سمعتهم لأغراض شخصية دنيئة .

وقد نقل النص العربي الجديد إلى النص الفرنسي بالعبارة المقابلة له .

وقد جمعت المادة ٣١^(١) في نص واحد حكيم منفصلين وردا في القانون القديم بشأن القذف والسب وجعل تطبيق هذا الظرف المشدد شاملاً لبعض الجرائم الواردة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني .

وللأسباب عينها التي تبرر النص الجديد للمادة ٣٠٩^(٢) رئي أنه إذا وقعت الجريمة بطريق النشر في الجرائد أو غيرها من المطبوعات وجب ألا يقل الحد الأدنى للحبس عن ستة شهور وللغرامة عن نصف الحد الأقصى .

(١) أصبحت المادة ٣٠٨

(٢) أصبحت المادة ٣٠٧

الباب العاشر

النصب وخيانة الأمانة

المادة ٣٣٩^(١) — هي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لعقاب من يعطى شيكا لا يقابله رصيد يفى بقيمته وقد كان من المتعذر قانونا إدخال هذا الفعل في مادة النصب .

والنص المقترح مقتبس من مشروع قانون العقوبات الفرنسي (المادة ٤٥٢) وهو يعاقب معطى الشيك في الأحوال الآتية :

أولا — اذا كان الشيك الذى أعطاه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . فلا يكفى أن يكون الرصيد قائما بل يشترط فوق ذلك أن يكون قابلا للسحب لجواز أن يكون محجوزا عليه .

(١) أصبحت المادة ٣٣٧ وقد أضيفت إليها عبارة " بسوء نية " بناء على اقتراح أحد أعضاء مجلس النواب حتى تكون متفقة مع الاقتراح الذى سبق أن قدمه أحد النواب ورأى المجلس حفظه اكتفاء بأن مشروع هذا القانون سيتضمن الغرض الذى يرمى إليه .

وأضاف إلى ذلك أنه جرت العادة في الوقت الحاضر ، نائرا بظروف الأزمة ، على التعامل بالشيكات فتكتب لأجال معينة على أن تدفع في مواعيد الاستحقاق ، وقد يحصل الموعد ويتعذر صرف الشيك لعمى التاجر مع أنه كان حسن النية وقت تحريره فهل من الانصاف أن توقع عليه عقوبة الحبس (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٦٠) .

ثانياً — إذا كان الرصيد أقل من قيمة الشيك .

ثالثاً — إذا سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك .

رابعاً — إذا أمر البنك أو الجهة المسحوب عليها الشيك بعدم دفع قيمته .

ويشترط للعقاب في كل هذه الأحوال أن يكون المتهم عالماً بأن الرصيد لا يفي بقيمة الشيك ما (١)

وزير الحقانية

(١) عدلت المادة ٣٣٨ برقع من المجنى عليه في حالة الاستهواء إلى إحدى وعشرين سنة بدلا من ثمانية عشرة سنة تمشيا مع قانون الحماية الجنسية بخصوص سن الرشد (مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٦٣) .

فهرس هجائي

(١)

إباحة (ر . أسباب الإباحة)

إتجار بالمخدرات واستعمالها (ر . قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

إتصاف بصفة كاذبة (ر . إختلاس الألقاب والوظائف)

إتفاقات جنائية — ٤٨

إشتراك فيها — ٩٦

دعوة للانضمام اليها — ٩٧

إتلاف وإضرار وتخريب وتعييب (ر . أيضا حريق . نهب) .

آثار — ١٦٢

أرض مزرعة — ٣٦٦ — ٣٦٨ و ٣٨٧ فقرة أولى و ٣٨٩ فقرة ثالثة

أشياء مخصصة للعبادة — ١٦٠

إعلانات ملصقة بأمر الحكومة — ٣٨٦ فقرة ثانية .

آلات بخارية — ٣٦٠

آلات زراعية — ٣٥٤

أوراق تجارية الخ — ٣٦٥

» وسندات خصوصية — ٣٦٥

» » متعلقة بالحكومة — ١٥١ و ١٥٢ و ١٧٢ و ٣٦٥

بضائع الخ بواسطة عصاية وبالقوة الجبرية — ٣٦٦

(تليج) ١

إتلاف وإضرار وتخریب وتعيب (تابع) :

جسور — ٣٥٩

» تسبب عنها غرق — ٣٥٩

حدود — ٣٥٨ و ٣٦١ و ٣٦٢

حيوانات بغير قصد — ٣٨٩ فقرة ثانية .

حيوانات عمدا — ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧

زرائب المواشى — ٣٥٤

سبل المواصلات — ٣٦١ و ٣٦٢

سفن — ٣٦٣

سمك : تسميمه — ٣٥٥ و ٣٥٦

سياج وحدود — ٣٥٨

شجر وزرع — ٣٦٧

» مغروس بالشوارع الخ — ١٦٢

صفائح أو نمر أو الواح موضوعة على الشوارع أو الأبنية — ٣٨٨
فقرة ثانية .

عشش الخفراء — ٣٥٤

علامات جيودوزية أو طبوغرافية الخ — ٣٦٢

مبان — ٣٦٠ و ٣٦١

» معدة للعبادة — ١٦٠ فقرة ثانية .

(تابع) ١

اتلاف واضرار وتخریب وتعیب (تابع) :

مبان معدة للنفع العام — ١٦٢

محصولات — ٣٦٦ و ٣٦٧ فقرة أولى و ٣٦٨ و ٣٨٧ فقرة
أولى و ٣٨٩ فقرة ثالثة

محلات مخصصة للنفعة العمومية بتزع خضرتها أو أحجارها
انخ — ٣٨٨ فقرة أولى

منقولات الغير — ٣٨٩ فقرة أولى

نور الطرق العمومية — ٣٨٨ فقرة ثالثة

آثار (اتلافها) — ١٦٢

إثبات :

الأمر المقذوف بها — ٣٠٢

الاشتراك في الزنا — ٢٧٦

حسن نية الموظف المرتكب لفعل — ٦٣

إجتماعات عامة (ر . ق ١٤ سنة ١٩٢٣)

إجهاض :

إسقاط عمدا بضرب أو نحوه — ٢٦٠

إسقاط بإعطاء أو استعمال أدوية أو وسائل أخرى — ٢٦١ و ٢٦٣

رضا المرأة بالإسقاط — ٢٦١ و ٢٦٢

(تابع) ١

إجهاض (تابع) :

شروع في إسقاط — ٢٦٤

مستولية الطيب المسقط الخ — ٢٦٣

إحتكار بضائع — ٣٤٥ و ٣٤٦إحتيال على قاصر — ٣٣٨أحداث متشردون (ر . ق ٢ لسنة ١٩٠٨)إحراز السلاح (ر . ق ٨ لسنة ١٩١٧)أحكام عرفية (ر . ق ١٥ لسنة ١٩٢٣)أحكام معلق تنفيذها على شرط — ٥٥ — ٥٩إخبار بامر كاذب :

أحكامه — ٣٠٥

عقوبته — ٣٠٣

أخبار كاذبة :

مقصود بها احتكار شيء — ٣٤٥ و ٣٤٦

مقصود بها تكدير السلم العام — ١٨٨

أختام (ر ختم . فك أختام) :اختراعات ومؤلفات :

تقليدها بواسطة الطبع أو الصنع — ٣٤٨ و ٣٤٩

اختصاص المحاكم — ١

(تابع) أ

اختلاس

اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة الخ — ٣٤١

اختلاس أشياء محجوز عليها — ٣٤٢

اختلاس أموال أميرية :

إذا كان المختلس أميناً عليها — ١١٢ و ١١٣ و ١١٧

» » مأموراً للحصول الخ — ١١٢

» » موظفاً — ١١٨

» » » فحجز من أجور العملة — ١١٥

» » » أجور عملة لم يشغلهم — ١١٦

اختلاس في حالة التفالس — ٣٢٨ و ٣٣٢

اختلاس الألقاب والوظائف الخ :

اتصاف بصفة كاذبة أو بزي موظف للقبض على شخص

بدون وجه حق — ٢٨٢

تداخل في وظيفة عمومية بدون صفة أو اذن — ١٥٥

تزيي بزي موظف لارتكاب سرقة — ٣١٣ فقرة رابعة

لبس كسوة رسمية أو تقلد نشان بدون حق — ١٥٦ — ١٥٩

اختلاس وكلاء الدائنين — ٣٣٥اخفاء :

أشياء مسروقة — ٣٢٢

(تابع) ١

إخفاء (تابع) :

- أموال المفلس — ٣٣٥٠
- بضائع ممنوعة دخولها — ٣٣٨
- جاسوس — ٨٤
- جثة قتيل — ٢٣٩
- طفل حديث الولادة — ٢٨٣
- فار من الخدمة العسكرية — ١٤٦
- متهم أو مقبوض عليه الخ . — ١٤٤

آداب ٦. الجرائم المتعلقة بها :

- انتهاك حرمة الآداب بواسطة الصحف الخ — ١٧٩
- أمر مخل بالحياء مع امرأة — ٢٧٩
- تحريض الشبان على الفجور — ٢٧٠ و ٢٧١
- تحريض المارة على الفجور — ٣٨٥ فقرة ثالثة .
- زنا الزوج — ٢٧٧
- زنا الزوجة — ٢٧٣ — ٢٧٦
- » . » وهذر زوجها في قتلها — ٢٣٧
- فعل على مخل بالحياء — ٢٧٨
- مخالفات متعلقة بالآداب — ٣٨٥
- هتك عرض — ٢٦٨ و ٢٦٩
- » . » بالإكراه — ٢٦٧
- وجود بحالة منافية للآداب — ٣٨٥ فقرة أولى .

(تابع) ١

إدارة أموال وأملاك المحكوم عليه — ٢٥

أدوية (ر . مواد ضارة) .

أديان :

اتهاك حرمة الأديان — ١٦٠

تشويش على إقامة الشعائر الدينية — ١٦٠

تعذ على أحد الأديان — ١٦١

قدح أحد رؤساء الديانات في الحكومة — ٢٠١

أسباب الإباحة :

الأسباب الخاصة :

حق الدفاع الشرعي — ٢٤٥ — ٢٥١

الأسباب العامة :

أفعال الموظفين الأميريين — ٦٣

ارتكاب فعل عملا بحق — ٦٠

أسباب تخفيف العقاب (ر . أيضا ظروف مخففة) :

الأسباب الخاصة :

تلبس بالزنا : قتل — ٢٣٧

دفاع عن النفس — ٢٥١

الأسباب العامة :

حادثة السن — ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٧١ و ٧٢

(تابع) ١

استجواب بالتعذيب (ر . تعذيب) .

استعمال في التزوير (ر . تزوير) .

أسرة ملكية

عيب في حق أحد أعضائها — ١٨٣

أسطول :

تولى قيادته لغرض إجرامى — ٩١

أسعار — تسبب في علوها أو انحطاطها — ٣٤٥ و ٣٤٦

إسقاط (ر . إجهاض) .

أسلحة (ر . سلاح) .

اشتراك :

أحكامه الخاصة:

اتفاقات جنائية — ٤٨

إغراء بواسطة الصحف الخ — ١٧١

تفالس بالتدليس — ٣٢٨

تفالس بالتقصير — ٣٣٥

جرائم الصحافة — ١٩٥

زنا : عقوبته — ٢٧٥

زنا : إثباته — ٢٧٦

(تابع) ١

اشتراك (تابع) :

أحكامه العامة :

تعريفه — ٣٩ و ٤٨

عقوباته — ٤١ — ٤٤

أشخاص — المخالفات المتعلقة بهم :

إلقاء أحجار الخ — ٣٩٢

إلقاء قاذورات — ٣٩١ و ٣٩٢

ترك الأولاد يهيمون — ٣٩٣

ترك المجانين يهيمون — ٣٩٥

سب غير علني — ٣٩٤ فقرة أولى

مشاجرة وإيذاء خفيف — ٣٩٤ فقرة ثانية

أشخاص مكلفون بخدمة عمومية :

ازعاجهم بوقوع كوارث الخ لا وجود لها — ١٣٥

أشغال شاقة — ١٤ و ١٥

أشغال عمومية :

اختلاس مرتبات العمال او نحوها — ١١٥ و ١١٦

انتفاع الموظف منها — ١١٧

تسخير بدون حق — ١١٥ و ١٣١

تعرض لمنعها — ٣٦٤

(بقاى) ١

أشياء محجوز عليها

اختلاس المالك الحارس لها — ٣٤٢

اختلاسها المعتبر فى حكم السرقة — ٣٢٣

أشياء مضبوطة

مصادرتها فى حالة الحكم بعقوبة — ٣٠

إصرار سابق

تريقه — ٢٣١

إضراب — ٣٧٤ و ٣٧٥

اضراب الموظفين العموميين — ١٢٤

إضرار (ر . إتلاف الخ . حريق . نهب)

إعانة غير جائزة قانونا :

الاطلان عنها فى الصحف الخ — ١٩٤

اعتداء :

على حرية العمل — ٣٧٥

إعدام :

عقابه — ١٣

(تابع) ۱

اعطاء :

شيك لا يقابله وصيد قائم الخ — ۳۳۷

إعفاء من العقوبة (ر . موانع العقاب)

إعلانات :

نزع أو تمزيق الإعلانات الملصقة بأمر الحكومة الخ — ۳۸۶
فقرة ثانية

اختسال بحالة منافية للحياء — ۳۸۵ أولى

اغتصاب (ر . أيضا اختلاس) :

اغتصاب أرض بنقل حدودها الخ — ۳۵۸

» الطرق العمومية — ۳۷۶

اغتصاب بالقوة :

اغتصاب عقد أو سند الخ — ۳۲۵

» شيء ما — ۳۲۶ و ۳۲۷

شروع في ذلك — ۳۲۶

إغراء (ر . تحريض)

إقراء (ر . أيضا إهانة . تعد . سب . قذف) :

إهانة وإقراء بواسطة الصحف الخ على :

(تابع) ١

إقتراء (تابع) :

- القوات الحربية والبحرية — ١٨٤
- المحاكم والهيئات النظامية — ١٨٤
- الموظفين العموميين ورجال الضبط — ١٨٥
- وكلاء الدول السياسيين — ١٨٢

أفران :

- تنظيفها — ٣٧٦ فقرة أولى
- حريق ناشئ منها — ٣٦٠

إكراه :

- إكراه الشهود — ٣٠٢
- التوقيع على ورقة بالإكراه — ٣٢٥
- الحصول على مبلغ بالإكراه — ٣٢٦
- إكراه على بيع — ١٣٠ و ١٣٢

آلات (ر. سلاح)آلات مفرقة (ر. قنابل)آلات يستعان بها على ارتكاب جرائم :

- تركها في الطرق الخ — ٣٧٧ فقرة رابعة
- عملها — ٣٢٤
- مصادرتها — ٣٠

(تابع) ١

العاب القمار :

محلات القمار — ٣٥٢

يانصيب (لوتريه) — ٣٥٣

القضاء :

أجسام صلبة أو قاذورات على إنسان — ٣٩١ و ٣٩٢

» » » عربات أو بيوت — ٣٨٧ فقرة ثانية

أشياء خطيرة فى الطريق — ٣٧٧ فقرة ثانية

أشياء فى النيل أو الترع تعوق الملاحة الخ — ٣٨٧ فقرة ثالثة

مواد ضارة فى المياه — ٣٨٢

امتداح :

امتداح الأمور التى تعد جنائيات أو جنح وذلك بواسطة

الصحف الخ — ١٧٧

امتناع عن الحكم — ١٢١ و ١٢٢

امتياز : تقليده — ٣٤٨ و ٣٤٩

امراة (ر. أنثى)

أمراض معدية (ر. حيوانات)

أملاك :

إتلاف أو خلع الصفائح وما شابهها الموضوعة على الشوارع الخ

— ٣٨٨ فقرة ثانية

أملاك (تابع) ١ :

- اتلاف منقولات الغير عمدا — ٣٨٩ فقرة أولى
 اضرار بحيوانات الغير — ٣٨٩ فقرة ثانية
 » بالمزارع أو البساتين — ٣٨٧ فقرة أولى و ٣٨٩ فقرة ثالثة
 إطفاء أنوار الطرق أو إتلاف أدواتها — ٣٨٨ فقرة ثالثة
 رمى أحجار أو أشياء أخرى على عربات أو بيوت الخ — ٣٨٧
 فقرة ثانية
 رمى أشياء فى النيل أو الترع تعيق الملاحة — ٣٨٧ فقرة ثالثة
 قطع الخضرة وتزع الأحجار وغيرها من المحلات المخصصة
 للنفعة العمومية — ٣٨٨ فقرة أولى

أملاك عقارية :

- اغتصاب أرض — ٣٥٨
 انتهاك حرمة الملك — ٣٦٩ — ٣٧٣
 نقل حدود الخ — ٣٥٨

أمن الحكومة :

- التعريض على ارتكاب الجنايات المخلة به — ١٧٢
 الجنايات المضروقة من جهة الداخل — المقلب الثانى الباب الثانى
 » » » الخارج — » » الأول

(تابع) ١

أمن عام — المخالفات المتعلقة به :

القضاء أشياء خطرة على المارين — ٣٧٧ فقرة ثانية

بناء آيل للسقوط — ٣٧٧ فقرة أولى

ترك آلات وأسلحة في المحلات العمومية — ٣٧٥ فقرة رابعة

حيوانات — ٣٧٧ فقرة ثالثة و ٣٧٨ فقرتان ثانية وثالثة

سواريج وألعاب نارية — ٣٧٩ فقرة أولى

طلقات نارية — ٣٧٩ فقرة ثانية

عدم التحفظ على مجنون في حالة هياج — ٣٧٨ فقرة ثانية

أموال أميرية (ر . اختلاس)

إنتفاع الموظف من الأعمال المحالة عليه — ١١٧

انتهاك :

حرمة المنازل — ١٢٨

ملكية العقارات — ٣٦٧ — ٣٧٣

• المؤلفات الأدبية والفنية والصناعية — ٣٤٨ — ٣٥١

أنثى (ر . أيضا خطف . زنا)

المحكوم عليها بالأشغال الشاقة — ١٥

(تابع) ١

انفجار (ر . فرقة)إهانة وتعدّ :

بفعل فاضح أو مغل بالحياء — ٢٧٨ و ٢٧٩

بطريق الصحف الخ :

على الآداب — ١٧٨

على القوات الحربية أو البحرية — ١٨٤

على المحاكم أو الهيآت النظامية الخ — ١٨٤

على موظف عمومي الخ — ١٨٥

على وكلاء الدول — ١٨٢

على الأديان — ١٦١

على موظف عمومي — ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٦

أوراق :

اتلافها — ١٥١ — ١٥٣ و ٣٦٥

اختلاس الأمين عليها لها — ١١٢

اخفاؤها — ١١٢ و ١٥١ — ١٥٢ و ٣٤٣

أوراق مقدمة للحكمة :

سرقها — ٣٤٣

(تابع) ۱

أوصياء العرش (ر. عرش)

إيذاء خفيف (ر. تعدّ الخ. ضرب الخ)

إيقاف تنفيذ الأحكام - ۵۵ - ۵۹

(ب)

برلمان:

إرهاب أحد أعضائه - ۹۹

بضائع:

احتكارها - ۳۴۵ و ۳۴۶

بضائع ممنوع دخولها:

الاتجار بها - ۳۲۸

مصادرتها - ۳۰

بلاغ كاذب (ر. إخبار بأمر كاذب)

بناء آيل للسقوط:

امتناع عن ترميمه أو إهمال فيه - ۳۷۷ فقرة أولى

بهائم (ر. حيوانات)

(تابع) ب

بوسته وتلغراف وتليفون :

- إخفاء أو فتح المكاتيب والتلغرافات — ١٥٤
تعطيل المخبرات التلغرافية أو التليفونية — ١٦٣ — ١٦٦
تقليد الطوابع — ٢٢٩

بوليس :

تكليف عساكر البوليس العمل على تعطيل أوامر الحكومة — ٩٢

بيع :

إكراه عليه — ١٣٠ و ١٣٢

خش فيه — ٣٤٧

بيع العقار مرتين — ٣٣٦

(ت)

تأليف :

اتهاك حرمة حقوقه — ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥١

تبليغ (ر . أيضا موانع العقاب) :

بلاغ كاذب :

إخبار بأمر كاذب — ٣٠٧ و ٣٠٩

عقوبته — ٣٠٤

بلاغ لاعتقاب عليه — ٣٠٦

تبليغ بزنا — ٢٧٣ و ٢٧٧

(تابع)ت

تجارة (ر . أيضا معاملات تجارية)

(ر . اتجار بالمخدرات واستعمالها)

البضائع المنوع دخولها — ٢٢٨

تجاوز الموظفين حدود السلطة :

استعمال قسوة — ١٢٩

اصدار حكم غير حق — ١٢١

اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة — ١٢٥

اختصاص ملك — ١٣٠

إكراه على بيع أو تنازل — ١٣٠ و ١٣٢

امتناع عن الحكم — ١٢١ و ١٢٢

انتهاك حرمة المنازل — ١٢٨

تسخير في أعمال غير مقررة قانونًا — ١٣١

توسط في القضايا — ١٢٠ و ١٢١

توقيع عقوبة غير مقررة قانونًا — ١٢٧

توقيف تنفيذ الأوامر والأحكام أو تأخير تحصيل الأموال — ١٢٣

تجهيز (ر . ق ١٠ سنة ١٩١٤)

(تابع) ت

تحريرض (ر . أيضا صحافة) :

على اتفاق جنائى — ٤٨

على ارتكاب الجرائم — ١٧١ و ١٧٢ و ٩٥ و ٩٦

تمحزب (ر . عصيان)

تحصيل غير المستحق — ١١٤

تخريب (ر . إتلاف الخ . حريق . نهب)

تدنيس الأشياء الدينية — ١٦٠ و ١٦١

ترصد :

تعريفه — ٢٣٢

تزوير :

استعماله :

استحصال بدون حق على أختام أو تمغات أو نياشين —

٢٠٧ و ٢٠٩

أوراق مزورة أو مصطنعة — ٢٠٦ و ٢٠٨ و ٢١٠ و ٢١٤

٢١٥ و ٢١٧ و ٢١٨

غش أو تقليد :

إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أو عقد الزواج —

٢٢٦ و ٢٢٧

أوامر الحكومة — ٢٠٦ و ٢١٠

(تابع) ت

تزوير (تابع) :

غش أو تقليد (تابع) :

أوراق أميرية : اذا كان المزور من الأفراد — ٢١٢

» » موظفا — ٢١١ و ٢١٣

أوراق البنوك التى أذن بإصدارها — ٢٠٦

» مرتبات أو سندات خزانة الحكومة — ٢٠٦ و ٢١٠

تذكرة سفر باسم مزور — ٢١٦ و ٢٢٠ و ٢٢٤

» » مصطنعة أو مزورة — ٢١٧ و ٢٢٤

» مرور باسم مزور — ٢١٦ و ٢٢٠ و ٢٢٤

» » مصطنعة أو مزورة — ٢١٧ و ٢٢٤

أحكام ضد التزوير — ٢٢٤

تمغة الذهب أو الفضة — ٢٠٦ و ٢١٠

ختم احدى الجهات أو الشركات المأذونة والبيوت
التجارية — ٢٠٨

ختم احدى المصالح الخ — ٢٠٦ و ٢١٠

ختم الحكومة أوولى الأمر — اذا كان المزور موظفا — ٢٠٦ و ٢١٠

دفتر لوكاندة بقيد أسماء مزورة فيه — ٢١٩ و ٢٢٤

شهادة مرضية : اعطاؤها — ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤

(تابع) تـ

تزوير (تابع) :

شهادة مرضية : عملها — ٢٢١ و ٢٢٣ و ٢٢٤

طوابع بوسته وتلغراف (ر . تقليد)

كتابة في بياض فوق توقيع — ٣٤٠

محركات أحد الناس — ٢١٥

تزيف المسكوكات — ٢٠٢ — ٢٠٥تسليم للوالدين أو الوصى — ٦٧ و ٦٩تسميم (ر . أيضا قتل) :

تسميم الحيوانات — ٣٥٥ — ٣٥٧

تسول (ر . شحادة)تشجيع على ارتكاب بعض الجرائم — ٩٦تشرذ (ر . متشردون)تشويش الشعائر أو الاحتفالات الدينية — ١٦٠تضامن في الغرامات — ٤٤تعد وايذاء (ر . أيضا إهانة) :

تعد على موظف الخ — ١٣٦

قسوة صادرة من موظف — ١٢٩

مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف — ٣٩٤ فقرة ثمانية

(تابع) ت

تعذر الجرائم :

القاعدة العامة — ٣٢

عند ما يتون انهم م من الأحداث — ٦٨

تعذر العقوبات :

في حالة الهرب — ١٣٨

قواعده العامة — ٣٣ — ٣٨

تعذيب :

أشخاص مقبوض عليهم بدون وجه حق — ٢٨٢

متهمين — ١٢٦

تعرض للملك الغير — ٣٦٩ — ٣٧٣

تعريض الطفل للخطر — ٢٨٥ — ٢٨٧

تعليق تنفيذ الأحكام على شرط ٥٥ — ٥٩

تمويض ورد :

أحكامه العامة — ٦ و ٧

في حالة التفالس — ٣٣٥

تضييع (ر . ا . تلف الخ . حريق . نهب)

(تابع) ت

تفالس :تفالس بالتدليس :

من أعضاء مجلس ادارة الشركة أو مديريها : تعريفه — ٣٣٢

من تاجر : تعريفه — ٣٢٨

عقاب المتفالس وشركائه — ٣٢٩

تفالس بالتقصير :

من أعضاء مجلس الادارة الخ : تعريفه — ٣٣٣

من تاجر : تعريفه — ٣٣٠ و ٣٣١

الاشتراك فيه وعقوبته — ٣٣٥

التعويضات وما يجب رده — ٣٣٥

عقوبته — ٣٣٤

تقليد (ر . أيضا تزوير . تزيف المسكوكات) :

أشياء صناعية وألحان موسيقية — ٣٥٠ و ٣٥١

طوابع بوسنة وتلغراف — ٢٢٩

علامات فورية — ٣٥٠ و ٣٥١

مفاتيح مصطنعة — ٣٢٤

مؤلفات وأشياء ذات امتياز — ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥١

(تابع) ت

تكدير الأمن العام (ر . ثورة . عصيان)

تلغرافات :

إفشاؤها أو إخفاؤها — ١٥٤

تلغراف وتلفون (ر . بوسة الخ)

تنظيف المداخل أو الأفران الخ — ٣٧٨ فقرة أولى

تنفيذ العقوبات (ر . أيضا عقوبات)

إيقاف التنفيذ — ٥٥ و ٥٨

حساب مدة الحبس الاحتياطي واستزائها — ٢١ و ٢٣

تنفيذ أوامر الحكومة :

تعطيله — ٩٢

تهديد :

اغتناب بالتهديد — ٣٢٥ و ٣٢٦

إغراء بالتهديد وبواسطة الصحف على ارتكاب جريمة —

١٧٢ — ٢٠٠ (ر . صحافة)

إهانة موظف بتهديده — ١٣٣

تهديد بتعد أو إيذاء . — ٣٢٧ فقرة أخيرة

تهديد بجريمة ضد النفس أو المال — ٣٢٧

(تابع) ت

تهديد (تابع)

تهديد في حكم الرشوة — ١٠٩ و ١١٠

قبض بدون حق وتهديد بالقتل — ٢٨٢

تهديد بجريمة أو إفشاء سر للحصول على تقود أو غيرها — ٣٢٧توريد أشياء على ذمة الحكومة :

استحصل على ربح بواسطة الغش — ١١٣

إعانة الموظف لمتعهد بالتوريد على عدم الوفاء — ١١٩

إنتفاع الموظف مما يحال عليه — ١١٧

تكليف النفس من غير مأمورية بعمل شيء على ذمة الحكومة

— ١١٧

توقف عن العمل — ٣٧٤ و ٣٧٥توقيع على ورقة بيضاء :

خيانة الأمانة فيها — ٣٤٠

(ث)

ثورة (ر. أيضا عصيان)

(ج)

جاسوس :

إخفاء جواسيس — ٨٤

تجسس — ٧٨ — ٨٢

(تابع) ج

جب العقوبات — ٣٥

جثة :

إخفاء جثث القتلى — ٢٣٩

إلقاء جثث حيوانات فى الماء — ٣٨٢

نقل الجثث داخل المدينة — ٣٨١ فقرة ثالثة

جرائد (ر . صحافة)

جرائم :

ارتكبت خارج القطر المصرى — ٢ — ٤

ارتكبت فى القطر المصرى — ١ و ٢

الجرائم المنصوص عنها فى قوانين ولوائح خصوصية — ٨

الدخول فى عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه — ٣٦٩ — ٣٧٣

القانون الذى يسرى عليها — ٥

أنواع الجرائم — ١٢ و ٩

جروح (ر . أيضا ضرب .) :

إضرار بحيوانات — ٣٥٥ — ٣٥٧

بغير عمد بحيوانات مملوكة للغير — ٣٨٩ فقرة ثانية

(تابع) ج

جلسات علنية :

نشر مايجرى فيها بواسطة الصحف الخ — ١٨٩

جناية :

تعريفها — ١٠

جنحة :

تعريفها — ١١

جنحة ممالة :

فى مادة العود — ٤٩

جنون :

الجنون من موانع العقاب — ٦٢

جهة إدارية :

ازعاجها بالتبليغ عن وقوع كوارث أو حوادث لا وجود لها

— ١٣٥

جواهر سائمة (ر . مواد ضارة) :

(ر . مخدرات واستعمالها — قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

(تابع) ج

جيش — ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٨ :

تحريرض الجند بطريق الصحف الخ — ١٧٥

جاسوسية — ٧٩

تولى قيادة فرقة منه لغرض إجرامى — ٩٠

(ح)

حاجات المعيشة الضرورية : تحايل فى أسعارها — ٣٤٦

حاكم (ر . ولى الأمر)

حبس (ر . أيضا سجن)

حبس احتياطى : استنزاه من العقوبة — ٢١ و ٢٣

حبس بلاحق — ٢٨٠ — ٢٨٢ (ر . حجز)

عقوبته — ١٨ — ٢٠

حجز وحبس الناس بدون وجه حق — ٢٨٠ — ٢٨٢

حجز طفل — ٢٨٤

حدود الأملاك :

إتلافها أو نقلها — ٣٥٨

حرب (ر . محاربة)

حرب أهلية (ر . عصيان)

(ءابع) ءء

ءرمان من الءقوق والمزايا :

ءقوبة ءبعفة : ءعرففها — ٢٤ و ٢٥

ءرفة ءءارة :

ءعطفها — ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦

ءرفة شءصففة :

قفض على شءفص بءون ءوجه ءق انء — ٢٨٠ و ٢٨٢

ءرفة المزااءاء :

ءعطفها — ٣٤٤

ءعطفها إذا ءاءء مءعلقة بالءءومة — ١٢٥

ءرفة المءاملاء : ءعطفها — ٣٤٥ و ٣٤٦

ءرفق :

أءشاب مءءة للاءءمال وزرع مءصوء — ٢٥٥ — ٢٥٧

أشءاف وأموال — ٢٥٨ و ٢٥٩

إءراء بواءطة الصءف على ءرفق — ١٧٢

آلاء زراعة ورف — ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٦ و ٢٥٨

أوراق وءفاءروأوراق ءءارفة آء — ٣٦٥

ءرفق ءفرعمء — ٣٦٠

ءرفق نشأ عنه موء — ٢٥٧ و ٢٥٨

(تابع) ح

حریق (تابع) :

عربات أو قطارات بها أشخاص — ۲۵۲ و ۲۵۶ و ۲۵۸

» » ليس بها أشخاص — ۲۵۵ و ۲۵۶ و ۲۵۸

غابات ومزارع غير محصودة — ۲۵۳ و ۲۵۴ و ۲۵۶ و ۲۵۸

محلات غير مسكونة — ۲۵۳ و ۲۵۴ و ۲۵۶ و ۲۵۸

» مسكونة — ۲۵۲ و ۲۵۶ و ۲۵۸

مواد مفروقة — ۲۵۸ و ۳۶۰

حكم بغير حق — ۱۲۱

حكومة (ر. أيضا أمن الحكومة)

تخريض على كراهتها بواسطة الصحف الخ — ۱۷۴

تخريب ذخائرها — ۹۰

» مخازنها — ۹۰

» مبانيها — ۹۰

شروع في قلب شكلها — ۸۷

قدح أحد رؤساء الدين فيها — ۲۰۱

تعطيل تنفيذ أوامرها بالتجنيد — ۹۲

حمل السلاح (ر. ق ۸ لسنة ۱۹۱۷)

حيوانات :

إطلاق حيوانات مؤذية أو مفترسة — ۳۷۸ فقرة ثانية

(تابع) ح

حيوانات (تابع) :

- إلقاء جثث حيوانات فى الماء — ٣٨٢
 تحريش الكلاب — ٣٧٨ فقرة ثالثة
 ترك حيوانات تركض فى جهات مسكونة — ٣٧٧ فقرة ثالثة
 سم حيوانات — ٣٥٥ و ٣٥٧
 قتل حيوانات أو الإضرار بها عمداً — ٣٥٥ و ٣٥٧
 قتل حيوانات أو جرحها بغير عمد — ٣٨٩ فقرة ثانية
 مرور حيوانات فى مزرعة الخ — ٣٨٧ فقرة أولى
 مشتبته فى إصابتها بأمراض معدية — ٣٨٤
 قتل جثث الحيوانات داخل المدن — ٣٨١ فقرة ثالثة

(خ)

ختم (ر. تزوير. توقيع على ورقة بيضاء. سلطة عمومية. فك أختام

خديوى (ر. ملك)

حق العفو الخ — ٧٤

خطف :

أنثى سنها أكثر من ١٦ سنة — ٢٩٠

طفل حديث الولادة — ٢٨٣

(تابع) خ

خطف (تابع)

- طفل لم يبلغ ١٦ سنة — ٢٨٨ و ٢٨٩
 لا عقاب على من يتزوج بمن يخطفها — ٢٩١
 عدم تسليم الولد في حالة الحكم بحضانتها — ٢٩٢
خفض العقوبة — ٧٤ و ٧٥

خيانة :

اختلاس (ر . اختلاس)

- خيانة الولي أو الوصي للقاصر — ٣٣٨
 » التوقيع على ورقة بيضاء — ٣٤٠
 سرقة أوراق مقدمة للحكمة — ٣٤٣

(د)

دستور الدولة :

شروع في قلبه — ٨٧

دعوى :

نشر ما يجري بها في الصحف الخ — ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١

دعوى عمومية :

- الجرائم التي ترتكب خارج القطر — ٢ و ٣ و ٤
 دعوى الزوج ومحاكمة الزانية — ٢٧٣ و ٢٧٧

(تابع) د

دعوی عمومی (تابع)

عفو عن الجريمة — ۷۶

قاصر لم يبلغ ۷ سنين — ۶۴

دفاع شرعی

تعدی حدوده بدون قصد — ۲۵۱

قواعده العامة — ۲۴۵ و ۲۴۶

قیوده :

الاحتیاء برجال السلطة — ۲۴۷

القتل — ۲۴۹ و ۲۵۰

مقاومة أحد مأموری الضبط — ۲۴۸

دفن :

جثة قتيل — ۲۳۹

دواب (ر. حیوانات) .

دول أجنبية:

عيب في حق أحد ملوكها — ۱۸۱

» » » رؤسائها — ۱۸۱

دين (ر. أديان) .

ديناميت — ۸۸

(ر)

راحة عمومية — المخالفات المتعلقة بها :

طلقات نارية — ٣٧٩ فقرة ثانية

عربيل وولولة في الجنازات — ٣٨٠ فقرة ثانية

لفظ وغاغة في الليل — ٣٨٠ فقرة أولى

ربح بواسطة الغش في شراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة —

١١٧ و ١١٣

رد (ر . تعويض)

رشوة :

تعريفها — ١٠٣ — ١٠٦ و ١٠٩ و ١١٠

إخبار برشوة : معافاة من العقوبة — ١٠٨

إرشاء شهود — ٣٠٠

شروع في رشوة — ١١١

شهادة طبيب زورا بمرض الخ — ٢٢٢ و ٢٢٣

عقوبة الرشوة — ١٠٨ و ١١٠ و ١١١

رصيد :

إعطاء شيك لا يقابله رصيد — ٢٣٧

رؤساء الحكومات (ر . ملوك الخ)

(ز)

زعامة عصاية مسلحة (ر . عصاية مسلحة)

زنا (ر . أيضا آداب)

أدلة الزنا — ٢٧٦

دعوى الزوج ومحاكمة الزانية — ٢٧٣ و ٢٧٤

زنا الزوج — ٢٧٧

عذر الزوج في حالة قتل الزانى والزانية — ٢٣٧

عقاب الزانى — ٢٧٥

(س)

سب (ر . أيضا إهانة) :

بسيط وغير على — ٣٩٤ فقرة أولى

بواسطة الصحف الخ :

أشخاص مطلقا — ٣٠٨ و ٣٠٩

محاكم أو هيئات نظامية الخ — ١٨٤

موظف عمومى أو أحد رجال الضبط — ١٨٥

وكلاء الدول السياسيين — ١٨٢

سجن (ر . أيضا حبس) :

عقوبته — ١٦

هروب من السجن — ١٣٨ — ١٤٤

(تابع) من

سخره :

- استخدام أشخاص في أعمال غير مقررة قانونا — ١٣١
حجز كل أو بعض أجور العملة — ١١٥

سمر :-

- إنشاء أسرار إئتمن عليها أرباب الوظائف الحرة — ٣١٠
» » الحكومة لدولة أجنبية — ٨٢
» » المكاتب والتلغرافات — ١٥٤

سرقه :

- اختلاس أشياء محجوز عليها معتبر في حكم السرقة — ٣٢٣
إخفاء الأشياء المسروقة — ٣٢٢
أوراق أو مستندات مقدمة للحكمة — ٣٤٣
بسيطة — ٣١٨ و ٣١٩

بظروف :

- بأحد الظروف الثمانية المشددة — ٣١٧ و ٣١٩
يا كراه — ٣١٤
بخمسة ظروف مشددة — ٣١٣
في الطريق العمومي — ٣١٥
في الليل — ٣١٦

(تابع) س

سرقة (تابع)

تعريف السرقة — ٣١١

شروع فيها — ٣٢١

عدم العقاب على السرقة في حالتى القرابة والمصاهرة — ٣١٢ و ٣٢٣

محصولات لا تزيد قيمتها عن ٢٥ قرشا — ٣١٩

عمل مفاتيح مصطنعة أو آلات — ٣٢٤

وضع السارق العائد تحت المراقبة — ٣٢٠

سرقة بطريق الغش :

أركان السرقة — ٣١١

أشياء محجوز عليها — ٣٢٣

أموال المفلس — ٣٣٥

أوراق محفوظة في المخازن العمومية — ١٥١ — ١٥٣

» مسامة للحكمة — ٣٤٣

إخفاء دفاتر تجارية — ٣٢٨ و ٣٣٢سريان الأحكام على الماضى — ٥سفينة حربية :

قيادتها لغرض إجرامى — ٩١

(تابع) س

سكر :

یتن فی المحلات العمومية — ۳۸۵ فقرة ثالثة

سبب مانع للعقاب لأنه غير مقصود — ۶۲

سكك حديدية ووسائل النقل :

تسبب فی حصول حادث لقطار — ۱۶۹

نقل مفرقات — ۱۷۰

تعطيل سير القطارات الخ — ۱۶۷ و ۱۶۸

سلاح :

إعطاؤه لمقبوض عليه — ۱۴۳

تركه فی المحلات العمومية — ۳۷۵ فقرة رابعة

رفعه على الحكومة — ۷۷

مصادرتة — ۳۰

احرازه وحمله (ر. ق ۸ لسنة ۱۹۱۷)

سلطة عمومية (ر. أيضا: أمن الحكومة. حكومة. محكمة. موظفون)

إزاجها بالتبليغ عن وقوع كوارث الخ لا وجود لها — ۱۳۵

استحصال على ختم مصلحة بغير حق الخ — ۲۰۷ و ۲۰۹

إهانتها بواسطة الصحف الخ — ۱۸۴

تقليد ختم مصلحة — ۲۰۶

(تابع) س

سلطة عمومية (تابع) :

قدح او ذم في الحكومة صادر من أحد رؤساء الدين — ٢٠١

مخالفات متعلقة بها :

امتناع عن قبول عملة البلاد — ٣٨٦ فقرة-ثالثة.

» » أداء مساعدة لمصلحة — ٣٨٦ فقرة أولى

نزع أو تمزيق الإعلانات الملصقة بأمر الحكومة — ٣٨٦ فقرة
ثانيةسلم عمومي (ر. عصيان)

(ر. مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩)

سم (ر. مواد ضارة)سمك : تسميمه — ٣٥٥ و ٣٥٦سن : تقدير القاضي له إذا كان غير محقق — ٧٣

سن المجرمين الأحداث — ٦٤ — ٧٣

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ممن تجاوزوا سن الستين — ١٥

سندات (ر. أوراق)سوارنج — ٣٦٠ و ٣٧٩

(ش).

شجر :

إتلاف أشجار على العموم — ٣٦٧ فقرة ثلاثة
» » مغروسة في الشوارع الخ — ١٦٢

شهادة :

(ق ٤٩ لسنة ١٩٣٣)
إغراء الأطفال عليها (ق ٤٩ لسنة ١٩٣٣)

شروع :

إغراء بواسطة الصحف الخ ترتب عليه الشروع في فعل جنائية — ١٧١
تعريفه — ٤٥

عقاب الشروع في جنائية — ٤٦
عقاب الشروع في جنحة — ٤٧

شريعة إسلامية :

حقوق شخصية — ٧

شهادة زور :

إرشاء شاهد عليها — ٢٩٨
إكراه شاهد عليها — ٣٠٠

الشهادة زورا في المواد المدنية — ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٣٠١

(تابع) ش

شهادة زور (تابع) :

أعمال آل خيرة — ٢٩٩

الشهادة زورا فى مواد الجنح والمخالفات — ٢٩٦ و ٢٩٨ و ٣٠٠

» » » الجنائيات ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٨ و ٣٠٠

اليمين الحاسمة الكاذبة — ٣٠١

شهود (ر . شهادة زور)شيك :

إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم — ٣٣٧

(ص)

صحافة :

إغراء على ارتكاب الجرائم — ١٧١ و ١٧٢

فاعل أصلى واشترك فى جرائم الصحافة — ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧

امتداح الجرائم — ١٧٧

انتهاك حرمة الآداب — ١٧٨

إهانة — نقد :

تجاوز حد النقد المباح فى أعمال الحكومة أو الهيئات

النظامية أو مصلحة عامة — ١٨٥

(تابع) ص

صحافة (تابع) :

- الاخلال بمقام قاض — ١٨٦
- التأثير في القضاة أو النيابة أو الشهود أو الرأي العام — ١٨٧
- القوات الحربية والبحرية والهيئات النظامية والمحاكم والسلطات والمصالح العامة — ١٨٤
- تحريض الجند على الخروج عن الطاعة — ١٧٥
- » على عدم الاتقياد للقوانين — ١٧٧
- » » قلب نظام وكراهة الحكومة — ١٧٤ فقرة أولى
- » كراهة نظام الحكم — ١٧٤ فقرة أولى .
- تطاول على مسند الملكية — ١٧٣
- تعدّ على الأديان — ١٦١
- تغيير مبادئ الدستور — ١٧٤ فقرة ثانية .
- تكدير السلم العمومي — ١٧٦ و ١٨٨
- جمع إعانة لتعويض الغرامات الخ على المحكوم عليهم — ١٩٤

سب — ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩

» الموظفين الخ — ١٨٥

عيب في الذات الملكية أو الملكة أو ولي العهد — ١٧٩

عيب في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية — ١٨١

(تابع) من

صحافة (تابع) :

عيب فى حق أحد أعضاء الأسرة الملكية - ١٨٣

عيب فى حق وكلاء الدول السياسيين الخ - ١٨٢

عقوبات خاصة بالصحافة - ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠

قذف - ٣٠٢ - ٣٠٤

توجيه اللوم الى الملك - ١٨٠

مستولية فى جرائم الصحافة الخ - ١٩٥ و ١٩٧

نشر ما يجرى فى الدعاوى - ١٨٩

نشر ما يجرى فى جلسات المحاكم - ١٨٩

نشر مداولات المحاكم - ١٩١

نشر المرافعات القضائية - ١٩٠

نشر المناقشات العلنية والسرية للبرلمان - ١٩٣

نشر تحقيق جنائى قائم - ١٩٣

صححة عمومية (ر . أيضا مواد ضارة) :

المخالفات المتعلقة بها :

القاء جثث ومواد مضرّة فى الماء - ٣٨٣

القاء قاذورات فى طريق عمومى - ٣٨١ فقرة أولى .

حيازة ما كولات تالفة الخ - ٣٨١

حيوانات مصابة بأمراض معدية - ٣٨٤

نقل اللعوم والجثث داخل المدن - ٣٨١ فقرة ثالثة .

وضع روث البهائم على الأسطع الخ - ٣٨١ فقرة ثانية .

(تابع) ص

صباح :

في الجنازات — ٣٨٠ ققرة ثانية

لإثارة الفتن — ١٠١

(ض)

ضرب وجروح (ر . أيضا حيوانات) :

بغير قصد — ٢٤٤

حالة الدفاع الشرعى — ٢٤٥ — ٢٥١

عمدا :

ضرب أفضى الى الموت — ٢٣٦

» بسيط — ٢٤٢

مع مقاومة وتعد على موظف — ١٣٧

من عصابة مسلحة — ٢٤٣

ناشئ من تعريض الطفل للخطر — ٢٨٦

نشأ عنه إسقاط حبل — ٢٦٠ و ٢٦٣

» » عاهة مستديمة — ٢٤٠

» » مرض أو عجز عن الأشغال مدة تزيد عن العشرين

يوما — ٢٤١

(تابع) ض

ضرورة وقاية النفس :

مانعة للعقاب — ٦١

(ط)

طريق عمومى :

المخالفات المتعلقة به :

احتلاله — ٣٧٦ فقرتان أولى وثالثة

اغتصابه — ٣٧٦ فقرة أولى

إهمال وضع المصابيح على المواد والحفر — ٣٧٦ فقرة ثانية

مضايقه الطريق أو مزاحمته — ٣٧٦ فقرة أولى وثالثة

وضع أو إلقاء قاذورات فيه — ٣٨١ فقرة أولى

طفل (ر . أيضا مجرمون أحداث) :

إخفاء طفل حديث الولادة — ٢٨٣

» » عمن له حق فى طلبه — ٢٨٤

إغراءه على الشحاذة — ٣٨٣ فقرة رابعة

تحريض الماآرين على الفسق — ٣٨٥ فقرة ثالثة

تركه وتعريضه للخطر — ٢٨٥ — ٢٨٧

تركه هائما على وجهه — ٣٩٣

(تابع) ط

طفل (تابع)

خطف طفل حديث الولادة — ٢٨٣

» » لم يبلغ ١٦ سنة — ٢٨٨ و ٢٨٩

هتك عرضه — ٢٦٨ و ٢٦٩

طوايع بوسته وتلغراف :

تقليدها — ٢٢٩

(ظ)

ظروف مخففة (ر . أيضا أسباب تخفيف العقاب) :

خفض العقوبات المنصوص عنها في الأوامر السابقة .

ظروف مخففة في مواد الجنايات — ١٧

الموظفون المعاملون بالرفقة — ٢٧

(ع)

عاهة في العقل :

سبب مانع للعقاب — ٦٢

عته (ر . جنون)عدد (ر . سلاح)

(تابع) ع

عرش :

إرهاب أحد أوصيائه — ٩٩

إعتداء على أحد أوصيائه — ٨٦

شروع في قلب نظام توارثه — ٨٧

طعن في نظام توارثه — ١٧٣

عيب في حق أحد أوصيائه — ١٧٩

عرض : هتكة — ٢٦٧ و ٢٦٩عزل من الوظائف الأميرية :

للأحوال التي يحكم فيها به — ٢٥٠ - فقرة أولى ٢٦ و ٣٣٤ و ٣١

تعريفه — ٢٦

عسكرو عسكرية (ر . جيش)عصاة مسلحة — ٨٧ و ٨٩ و ٩٣ - ٩٨ و ١٠٠ و ٢٤٣

حصول تعدد وإيذاء بضرب أو جرح بواسطتها — ٢٤٣

أحوال عدم العقاب فيها — ١٠٠ و ١٠١

رياستها بقصد الاغتصاب أو النهب — ٩٣

زعامتها — ٨٧ و ٨٩

قيادتها — ٨٧ و ٨٩

(تابع) ع

عصيات :

تعطيل التلغراف والتليفون فى زمن الهياج — ١٦٥ و ١٦٦

صحافة :

تحريض الجند على الخروج عن الطاعة — ١٧٥

» على قلب نظام الحكومة — ١٧٤ فقرة أولى

تكدير السلم العمومى — ١٧٦ و ١٨٨

صياح وغناء لإثارة الفتن — ١٠٢

عفو — ٧٤ و ٧٥

عفو تام : "عن الجريمة ذاتها" — ٧٦

عقاب : مواعنه (ر . مواع العقاب)

عقوبة :

الاعفاء منها (ر . مواع العقاب)

خفضها — ٧٤ و ٧٥

عقوبات :

إبدال العقوبة بأخف منها — ٧٤ و ٧٥

إبدال العقوبات الجنائية بأخف منها — ٦٦ و ٧٣

أصلية ١٠ — ١٣

أشغال شاقة — ١٤ و ١٥

(تابع) ع

عقوبات (تابع) :

إعدام — ١٣

حبس — ١٨ — ٢٠

سجن — ١٦

غرامة — ٢٢ و ٢٣

غرامة : التضامن فيها — ٤٤

إيقاف التنفيذ — ٥٥ — ٥٩

تبعية — ٢٤

حرمان من الحقوق والمزايا الخ — ٢٥

عزل من وظيفة أميرية — ٢٦ و ٢٧ و ٣١

مراقبة البوليس — ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٨ و ٧٥

مصادرة — ٣٠ و ٣١

تعّد الجرائم — ٣٢

تعّد العقوبات :

عقوبات مقيدة للحرية — ٣٣ — ٣٦

غرامات — ٣٧

مراقبة البوليس — ٣٨

تعديل العقوبات (ر. أسباب تخفيف العقاب. ظروف مخففة)

تنفيذ العقوبات (ر. تنفيذ) .

(تابع) ع

عقوبات (تابع) :

توقيع عقوبة بصفة غير قانونية — ١٢٧

جب العقوبات (ر . جب) .

حساب العقوبة واستزائها من مدة الحبس الاحتياطى :

فى العقوبات المقيدة للحرية — ٢١

فى الغرامات — ٢٣

عفو — ٧٤ و ٧٥

عقوبات مقررة لمخالفات اللوائح الخصوصية — ٣٩٥

عود — ٤٩ — ٥٤ و ٧١

مجرمون أحداث :

صغير لم يبلغ سنه ٧ سنين كاملة — ٦٤

تسليم للأهل — ٦٥ و ٦٩

عقوبات خاصة بالمجرمين الأحداث — ٦٧

مدرسة اصلاحية — ٦٩

علامات فاوريقة :

تقليدها — ٣٥٠ و ٣٥١

عمل توقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة — ١٧٣

عملة (ر . أيضا تزييف المسكوكات) :

امتناع عن قبول عملة البلاد الأهلية — ٣٨٤ ثالثا

(تليع) ع

عهدة :

اختلاس أموال أميرية — ١١٢

سرقة أوراق أو اتلافها وهى فى عهدة مأمور بحفظها — ١٥١ — ١٥٣

عود :

أحكامه الخاصة :

الأحكام المعلق تنفيذها ٥٥ — ٥٩

الجنح المعاقب عليها بالأشغال الشاقة — ٥١ و ٥٤

المجرمون الأحداث — ٧١

وضع المتهم فى سرقة فى حالة العود تحت مراقبة البوليس

— ٣٢٠

وضع المتهم فى نصب فى حالة العود تحت مراقبة البوليس

— ٣٣٦

أحكامه العامة — ٥٠

تعريفه — ٤٩

عود (ر.ق. ٥ سنة ١٩٠٨) :

(غ)

غاة :

عويل وولولة فى الجنازات — ٣٨٠ فقرة ثانية
لغظ وغاغة فى الليل — ٣٨٠ فقرة أولى

غرامة :

إقاصها بنسبة أيام الحبس الاحتياطى — ٢٣
التضامن فيها وعدمه — ٤٤
تعريفها — ٢٢
جمع إعانة لتعويض الغرامات الخ — ١٩٤
ضم الغرامات — ٣٧

غرق :

قطع جسرا الخ — ٣٥٩

غش (و . أيضا تزوير . تزيف . تقليد) :

ما كولات الخ — ٣٤٧

» بواسطة خلطها بأشياء مضرّة — ٢٦٦

غش فى البيع — ٣٤٧

غش فى مادة تحقيق الوراثة والوفاة أو عقد الزواج (٢٢٦ و

(٢٢٧)

خاء لإثارة الفتن — ١٠٢

(ف)

فَار من الخدمة العسكرية :

اخفاء الفارين — ١٤٦

فاعل أصلي للجريمة — ٣٩

فتنة (ر. ثورة . عصيان)

فرقة (ر. أيضا حريق) :

فسق :

تحريض الشبان عليه — ٢٧٠ و ٢٧١

» المارين عليه — ٣٨٥ فقرة ثالثة

فك أختام :

إهمال الحراس عليها — ١٤٧ و ١٤٨

سرقة بواسطة كسر أختام — ٣١٧ فقرة ثالثة

فك أختام — ١٤٩ و ١٥٠

» » مع إكراه المحافظين عليها — ١٥٣

فوائد غير قانونية — ٣٣٩

(ق)

قاذورات :

إلقاؤها فى الطرق ووضعها على مساكن الخ — ٣٨١ فقرتان
أولى وثانية

رمى أحجار الخ على عربات أو بيوت — ٣٨٧ فقرة ثانية
» » وقاذورات على أشخاص — ٣٩١ و ٣٩٢

قاصر (ر . أيضا طفل . مجرمون أحداث)

عدم إقامة الدعوى على قاصر لم يبلغ سنه ٧ سنوات — ٦٤

قاض (ر . أيضا محكمة)

امتناعه عن الحكم — ١٢١ و ١٢٢

توسط موظف لديه — ١٢٠

حكمه بغير حق — ١٢١

قانون — سريانه على الماضى — ٥

قانون العقوبات :

تطبيقه على :

الحقوق المقررة فى الشريعة الغراء — ٧

الجرائم التى ترتكب فى القطر المصرى — ١ و ٢ فقرة أولى

» » خارج القطر — ٢ فقرة ثانية و ٣

» المنصوص عنها فى القوانين واللوائح الخصوصية — ٨

(تابع) ق

قانون المرافعات المدنية :

الرجوع اليه في حالتي :

إفشاء أسرار الصناعة أو الوظيفة — ٣١٠

الامتناع عن الحكم — ١٢٢

قبض على أشخاص وحبسهم :

إعارة محل للحبس — ٢٨١

إهمال في القبض — ١٤١

قبض بدون أمر أو بدون حق — ٣٨٠ و ٣٨٢

قتل :

إخفاء جثة قتيل أو دفنها — ٢٣٩

تعذيب متهم أفضى إلى موته — ١٢٦

حريق نشأ عنه موت — ٢٥٧ و ٢٥٨

دفاع شرعي — ٢٤٥ — ٢٥١

سياسي — ٨٨

عمد :

لشترك — ٢٣٥

إغراء بطريق الصحف الخ على قتل — ١٧٣

تسميم — ٢٣٣

(تابع) ق

قتل (تابع) :

تعريض طفل وتركه — ٢٨٦

عذر الدفاع الشرعى — ٢٤٥ — ٢٥١

عذر من فاجأ زوجته متلبسة بالزنا — ٢٣٧

قتل مصحوب بجنابة أو جنحة أخرى — ٢٣٤

» بلا سبق إصرار ولا ترصد — ٢٣٤

» مع سبق الاصرار أو الترصد — ٢٣٠

غير عمد :

إهمال الخ — ٢٣٨

ضرب عمد الخ أفضى إلى الموت — ٢٣٦

مواد ضارة أعطيت عمدا — ٢٣٦

قتيل — إخفاء أو دفن جثته — ٢٣٩قذف :

تعريفه — ٣٠٢ و ٣٠٤

إثبات ما قذف به — ٣٠٢

تهديد بالقذف والحصول بذلك على شيء — ٣٢٧

عقاب القذف — ٣٠٣

(تابع) ق

قلاقل : (ر . عصابة مسلحة) .

اتهاك حرمة ملك الغير — ٣٦٩ — ٣٧٣

تعطيل إقامة شعائر الأديان — ١٦٠

قنابل — ٨٨ و ٣٦٣

قناصل جنرالات (ر . وكلاء الدول السياسيين)

قوانين ولوائح :

سريان قانون العقوبات على الجرائم المنصوص عنها فى القوانين

واللوائح الخصوصية — ٨

عقوبة المخالفات المنصوص عنها فى اللوائح الخصوصية — ٣٩٥

قيادة :

فرقة أو قسم من الجيش الخ. لغرض اجرامى — ٩١

قيادة عصابة مسلحة (ر . عصابة مسلحة) .

قيم على أموال المحكوم عليه — ٢٥

(ك)

كذب الأخبار (ر . أخبار كاذبة)كسر أختام (ر . فك أختام)كسوة رسمية (ر . اختلاس الألقاب والوظائف الخ)كلاب :

تحریشها بالمارة أو عدم ردها عنهم — ٣٧٨ فقرة ثالثة

(ل)

لحم :

تحايل في أسعاره — ٣٤٦

نقله داخل المدن — ٣٨١ فقرة ثالثة

لوائح (ر . قوانين ولوائح)لوترية — ٣٥٣

(م)

مأكولات — غشها (ر . مواد ضارة)مال (ر . أملاك)متشردون (ر . ق ٢٤ لسنة ١٩٢٣)متهم : إخفاؤه — ١٤٤

(تابع) م

مجارى المياه :

إلقاء مواد مضرّة فيها — ٣٨٢

تسبب في غرق — ٣٥٩

سدّ مجارى المياه — ٣٨٧ فقرة ثالثة

مجرمون أحداث — ٦٤ — ٧٣ :

سنة اقل من ٧ سنين — ٦٤

سنة غير محقق — ٧٣

سنة من ١٢ إلى ١٥ سنة :

الأحكام الخاصة بهم — ٦٦ و ٦٧

تخفيف العقوبات الجنائية عنهم — ٦٦

عود — ٧١

تخفيف عقوبات الإعدام والأشغال الشاقة عنهم — ٧٢

مجرمون معتادون على الاجرام (٥١ — ٥٤)

مجنون في حالة هياج (ر . أيضا جنون)

إطلاقه — ٣٧٨ فقرة ثانية و ٣٩٣

محاولة اخفاء الجواسيس — ٨٤

محاربة :

إيقاع العداوة بين الحكومة ودولة أجنبية — ٧٨

(تابع) م

محاربة (تابع) :

سليم أسرار الملل الأجنبيّة — ٨٢ و ٨١

رفع السلاح على الحكومة — ٧٧

مراسلة العدو — ٨٠

مساعدة العدو — ٧٩

محكمة (ر . دعوى عمومية)

محصولات :

إتلافها — ٣٦٧ و ٣٦٨

إحراقها — ٢٥٣ — ٢٥٨

ترك المواشى ترى فيها — ٣٨٩ فقرة ثالثة

سرقها إذا كانت قيمتها لا تزيد عن ٢٥ قرشا — ٣١٩

مرور فى المحصولات أو ترك المواشى تمر بها — ٣٨٧
فقرة أولى

نهب عصاة لها — ٣٦٦

محكمة :

إهاتها — ١٢٣

» بواسطة الصحفي الخ — ٢٨٤

تسرف ما يجزى فى الجلسات بقصد سيء — ١٩١

» فى دعاوى القذف أو فى الجلسات — ١٨٩ و ١٩٠

» فى المداولات السرية — ١٨٩

(تابع) م

محكوم عليهم جاوزوا الستين :

تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة عليهم — ١٥

محلات مخصصة للمنافع العمومية :

قطع خضرة ونزع أحجار الخ — ٣٨٨ فقرة أولى

مخالفات :

تعريفها — ١٢

المخالفات المتعلقة :

بالآداب — ٣٨٥

بالأشخاص — ٣٩١ — ٣٩٤

بالأملاك — ٣٨٧ — ٣٨٩

بالأمن العام — ٣٧٧ — ٣٧٩

بالراحة العمومية — ٣٧٩ و ٣٨٠

بالسلطة العمومية — ٣٨٦

بالصحة العمومية — ٣٨١ — ٣٨٤

بالطرق العمومية — ٣٧٦

بالموازين والمقاييس — ٣٩٠

المخالفات المنصوص عنها فى اللوائح الخصوصية — ٣٩٥

مخالفة أحكام المراقبة — ٢٩

(تابع) م

مداولات المحاكم : نشرها في الصحف الخ — ١٩٠ و ١٩١مداخن :

إهمال تنظيفها — ٣٧٨ فقرة أولى

حريق ناشئ منها — ٣٦٠

مدرسة إصلاحية — ٦٦ و ٦٨ و ٧١مرافعة قضائية : نشرها — ١٩٠مراقبة البوليس :

الأحوال التي يحكم بها فيها — ٢٨ و ٣١ و ٧٥

تعديدها — ٣٨

تعريفها — ٢٩

مخالفة أحكامها — ٢٩

(ر . ق المتشردين والمشتبه فيهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

مرور (ر . سكك حديدية . طريق عمومي)مزايدات :

تعطيلها — ١٢٥ و ٣٤٤

مسكوكات (ر . أيضا عملة)

(تابع) م .

مسكوكات مزيفة أو مزورة — ٢٠٢ — ٢٠٥

مشاجرة :

بدون ضرب أو جرح — ٣٩٤ فقرة ثانية

مشروبات (ر . مواد ضارة)

مشروع لارتكاب بعض الجرائم ::

العلم بوجوده — ٩٨

مصادرة — ٣٠ و ٣١

مصلحة (ر . سلطة عمومية) :

إمتناع أو إهمال في أداء أعمالها — ٣٨٦ فقرة أولى

مصلحة عمومية :

الجنايات والجنح المضرة بها — الكتاب الثاني

مطبوعات (ر . مرسوم ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦)

مظاهرات في الطرق العمومية (ر . ق ١٠٤ لسنة ١٩٢٣ المعلن

بمرسوم ق ٢٨ لسنة ١٩٢٩)

معاملات تجارية — الجرائم المتعلقة بها :

تعطيل حرية المعاملات — ٣٤٥ و ٣٤٦

(تابع) م

معاملات تجارية (تابع) :

تقليد — ٣٤٩ — ٣٥١

غش المأكولات الخ — ٣٤٧

غش المأكولات بواسطة خلطها بشيء مضر — ٢٦٦

غش في البيع — ٣٤٧

معاهد التعليم (ر . مرسوم ق ٢٢ لسنة ١٩٢٩)

مفاتيح مصطنعة :

سرقة بواسطتها — ٣١٣ فقرة رابعة و ٣١٧ فقرة ثانية

عملها — ٣٢٤

مفرقات (ر . قنابل)

مقاومة :

أحد مأموري الضبط في حالة الدفاع الشرعي — ٢٤٨

عمل ما أمرت أو صرحت الحكومة بإجرائه من الأشغال

العمومية — ٣٦٤

الموظفين العموميين — ١٣٦ و ١٣٧

مقاييس (ر . موازين الخ)

مكاتيب وتلغرافات :

إخفاؤها أو فتحها الخ — ١٥٤

(تابع) م

مكايل (ر . موازين الخ)

ملاحة : إعاقتها — ٣٨٧ فقرة ثالثة

ملاحظة البوليس (ر . مراقبة)

ملك :

إرهابه — ٩٩

إعتداء عليه — ٨٦

إلقاء مسؤولية عليه — ١٨٠

توجيه لوم اليه — ١٨٠

حق العفو — ٧٤

طعن في حقوقه — ١٧٣

طعن في سلطته — ١٧٣

عيب في حقه — ١٧٩

ملكة :

إعتداء عليها — ٨٦

عيب في حقها — ١٧٩

ملوك الدول الأجنبية (ر . دول أجنبية)

ملكية فنية أو أدبية أو صناعية :

انتهاك حرمة الامتيازات — ٣٤٨ و ٣٤٩

(تابع) م

ملكية فنية أو أدبية أو صناعية (تابع)

انتهاك حرمة ملكية المؤلفات — ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥١

تقليد ألحان موسيقية وأشياء صناعية — ٣٥٠ و ٣٥١

» علامات الفاورينات — ٣٥٠ و ٣٥١

ملكية المنقولات:

إتلاف منقولات عمدا — ٣٨٩ فقرة أولى

منزل : انتهاك حرمة — ١٢٨

مواد ضارة :

إعطاؤها لحبلى فأدت إلى إسقاطها — ٢٦١ — ٢٦٣

» لشخص فنشأ عنها مرضه — ٢٦٥

» » » » موته ولم يكن مقصودا — ٢٣٦

» » » » وفاته بالتسمم — ٢٣٣

بيع المأكولات المغشوشة الخ — ٢٦٦

حيازة مواد تالفة أو فاسدة — ٣٨٣

غش المأكولات الخ — ٢٦٦

مواد مخدرة :

(ر . مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للتجارة

بالمخدرات واستعمالها)

(تابع) م

مواد مفرقة (ر . أيضا حريق) :

تخريب باستعمال مواد مفرقة — ٢٥٨

سوارنج — ٣٦٠ و ٣٧٩ فقرة أولى .

طلقات نارية — ٣٧٩ فقرة ثانية .

موازين ومقاييس ومكاييل مزورة :

حيازتها — ٣٩٠

غش المشتري فيها — ٣٤٧

مواش (ر . حيوانات)

موانع العقاب : أسبابها :

حدائة السن — ٦٤

جنون أو عاهة فى العقل — ٦٢ فقرة أولى .

ضرورة وقاية النفس — ٦١

غيوبة — ٦٢ فقرة ثانية .

موانع العقاب : ظروفها :

إخبار باتفاق جنائى — ٤٨

» باعتصاب — ١٠١

» بتروپر — ٢١٠

(تابع) م

موانع العقاب (تابع) :

أخبار بترييف العملة — ٢٠٥

» برشوة — ١٠٨

إخفاء الفار من العسكرية بواسطة أقاربه أو زوجه — ١٤٦

» » القضاء » » — ١٤٤

زواج بالمخطوفة — ٢٩١

سرقة بين الأقارب والأزواج — ٣١٢ و ٣٢٣

موظفون :

أسباب الإباحة وموانع العقاب — ٦٣

جرائم ارتكبتها الموظفون :

اختلاس (ر. اختلاس) .

إخفاء أو فتح مكاتب أو رسائل الخ — ١٥٤

إخلال بالواجبات (ر. تجاوز الموظفين حدود السلطة) .

امتناع عن الحكم — ١٢١ و ١٢٢

انتفاع من أشغال مكلف بها — ١١٧

تجاوز حدود السلطة (ر. تجاوز الخ) .

تحصيل زيادة عن المستحق — ١١٤

تزوير — ٢١١ و ٢١٣ و ٢٢٠

(تابع) ٢

موظفون (تابع) :

تسخير واستخدام غير قانوني — ١١٥ و ١٣١

تسليم رسومات وأسرار لدولة أجنبية — ٨١ و ٨٢

دخول في منزل بغير رضا صاحبه — ١٢٨

رشوة — ١٠٣ — ١١١

سوء معاملة الأفراد (ر. تجاوز حدود السلطة)

شراء شئ قهرا عن مالكة — ١٣٠

قبض أو امتناع عن قبض — ١٤١

قسوة — ١٢٩

معاينة غير قانونية — ١٢٧

جرائم ارتكبت ضد الموظفين :

إكراه في حكم الرشاء — ١٠٩ و ١١١

إهانة — ١٣٣

إهانة بواسطة الصحف — ١٨٥

تزوير ختم أحد الموظفين — ٢٠٦

تعدي ومقاومة — ١٣٦ و ١٣٧

تهديد — ١٣٣

طعن لا يعد قذفا — ٣٠٢

عزل من الوظيفة — ٢٦ و ٢٧ و ٣١

(ن)

نار (ر . حريق . سوارنج . طلقات نارية)

نبات مضر :

بثه في غيط — ٣٦٧ و ٣٦٨

نصب — ٣٣٤ :

اصدار حوالة بغير رصيد — ٣٣٧

نقل :

حدود — ٣٥٨

علامات أو أوتاد الخ — ٣٦٢

نقود (ر . عملة)

نهب :

تخريض عليه بواسطة الصحف الخ — ١٧٢

واقع من عصابة بالقوة الإجبارية — ٣٦٦

نواب — ١٠٧

نور :

إطفاء المصابيح في الطرق العمومية أو اتلافها — ٣٨٨ فقرة ثالثة

إهمال في وضع مصابيح على ما يعترض الطريق — ٣٧٦ فقرة ثانية

نیشان :

تقلده بغير حق — ١٥٧ و ١٥٨

(هـ)

هتك عرض — ٢٦٧ — ٢٦٩

هجر الأسيرة — ٢٩٣

هدايا ووعود :

رشوة — ١٠٣ — ١١١ و ٢٢٢ و ٢٩٨

هروب :

إخفاء الفار من العسكرية — ١٤٦

» المسجون أو المتهم الخ — ١٤٤

إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء — ١٤٥

إعطاء أسلحة للمسجون — ١٤٣

إهمال الحارس — ١٣٩

تسهيل الهروب — ١٤٢

تواطؤ الحارس مع المسجون — ١٤٠

عقاب الهارب — ١٣٨

هروب من المراقبة — ٢٩

(و)

وزير :

إرهابه — ۹۹

وسائل النقل (د . سكك حديدية) .وصى على العرش (ر . عرش)وصى أو ولى : خيانتة للقاصر — ۳۳۸ .وظائف :

تداخل فيها بدون صفة رسمية — ۱۵۵

وكلاء الدول السياسيون والقناصل :

سبهم أو الاقتراء عليهم بواسطة الصحف الخ — ۱۸۲

ولى (ر . وصى)ولى العهد :

إعتداء عليه — ۸۶

عيب فى حقه — ۱۷۹

(ى)

يانصيب — (ر . العاب القمار) ۳۵۳يمين كاذبة — ۳۰۱ (ر . أيضا شهادة زور)

الحكومة المصرية

وزارة الحقانية



قانون تحقيق الجنايات الأهل

مع التعديلات الطارئة عليه

مذيل بالقوانين الآتية :

- ١ - قانون تشكيل محاكم الجنايات .
 - ٢ - قانون محاكم المراكز .
 - ٣ - القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ الخاص بدعاوى الجنع التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر .
 - ٤ - القانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الخاص بتخليف الموظفين المستدين بصفة خبراء أمام المحاكم .
 - ٥ - قانون الأحكام العرفية .
 - ٦ - القانون الخاص يجعل بعض الجنايات جنحا اذا اقترنت بأعذار قانونية ، أو ظروف مخففة .
 - ٧ - قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض .
 - ٨ - قانون الأوامر الجنائية .
- فهرس هجائي .

طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة ، سنة ١٩٤٣

تباع مطبوعات الحكومة بصالة البيع بوزارة المالية . أما المكاتب الخاصة بهذه المطبوعات فترسل رأسا الى قلم النشر بالمطبعة الأميرية

الغبن ١٥٠ مل

فهرس قانون تحقيق الجنايات الأهل

صفحة

أمر عال بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات... (ز) ...

الكتاب الأول

في التحقيق الابتدائي

- الباب الأول — قواعد عمومية... ١ ...
- » الثاني — في الضبطية القضائية... ٣ ...
- » الثالث — في إجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي وفي الدعوى العمومية... ٧ ...
- » الرابع — في الصلح في مواد المخالفات... ١٢ ...
- » الخامس — في الشكاوى وفي المدعى بالحقوق المدنية... ١٣ ...

الكتاب الثاني

في التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق

- الباب الأول — في تعيين قاضي التحقيق... ١٥ ...
- » الثاني — في الأدلة والبراهين... ١٦ ...
- الفصل الأول — في الأدلة المحسوسة... ١٦ ...
- » الثاني — في الإثبات بالينة... ١٨ ...
- الباب الثالث — في الطرق والإجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم... ٢٢ ...
- » الرابع — في إقفال التحقيق وفي الأوامر التي تصدر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وفي الإحالة... ٢٧ ...

الكتاب الثالث

في محاكم المواد الجنائية

صفحة

٣٠	الباب الأول — في محكمة المخالفات
٣٧	» الثاني — محاكم الجنج
٣٧	الفصل الأول — في محكمة أول درجة للجنج
٤٠	» الثاني — الاستئناف في مواد الجنج
٤٣	» الثالث — في محاكم الجنائيات
٤٣	الفصل الأول — في المحاكم الابتدائية للجنائيات
٤٤	الفرع الأول — في الإجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة
	» الثاني — في الإجراءات التي تحصل بالجلسة وفي فحص الأوراق
٤٥	وفي الحكم
٤٧	الفصل الثاني — في الاستئناف في مواد الجنائيات
	» الثالث — في الأحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني درجة
٤٩	في غيبة المتهم...
٥٢	الباب الرابع — في طرق الطعن غير الاعيادية
٥٥	» الخامس — في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية
٥٧	» السادس — المحرمون الأحداث
٥٨	» السابع — في المتهمين المتهمين
٥٨	» الثامن — في المصاريف...

الكتاب الرابع

٦٠	في تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة
----	---------------------------------

الكتاب الخامس

٦٣	في سقوط العقوبة بالمتة الطويلة
----	--------------------------------

قانون تشكيل محاكم الجنايات

صفحة

الباب الأول — في الاختصاص والترتيب... ٦٥

» الثاني — في مواعيد انعقاد محكمة الجنايات ... ٦٧

الباب الثالث — في الاحالة على محكمة الجنايات :

أوامر قاضي الاحالة ... ٦٧

في الحبس الاحتياطي ... ٧١

في الشهود ... ٧١

في تحديد دور الانعقاد ... ٧٢

في المدافعين ... ٧٣

في القضايا التي تحقق بمعرفة قاضي التحقيق ... ٧٤

الباب الرابع — في أوامر الاحالة ... ٧٥

» الخامس — في الاجراءات بالجلسة ... ٧٧

» السادس — أحكام وقية وغير ذلك ... ٨٠

قانون محاكم المراكز

إنشاء محاكم مراكز ... ٨١

الاختصاص في المسائل الجنائية ... ٨٢

الاختصاص في المواد المدنية والتجارية ... ٨٤

أحكام عمومية ... ٨٤

ملحق ... ٨٦

بيان مأموري الضبطية القضائية ... ٨٨

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ الخاص بدعاوى الجنع التي تقع بواسطة

الصحف أو غيرها من طرق النشر ... ١٠٧

صفحة

- قانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ بتخليف الموظفين الذين يندبون بصفة خبراء ١٠٨
- قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية ... ١٠٩
- قانون يجعل بعض الجنائيات جنحا إذا اقترنت بأعذار قانونية
- أو ظروف مخففة ... ١١٤
- مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة تقض وإبرام... ١١٧
- قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية ... ١٢٠

قوانين ملغاة

- قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢ لإدخال بعض أحكام خاصة بالإجراءات
- الجنائية ... ١٢٥
- مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٥ بإلغاء القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢ ١٢٦

فهرس هجائي

- فهرس هجائي ... ١٢٧

إشارات

ر = راجع

ق = قانون

م = مادة

أمر عال

بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات

قانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٤

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية وعلى الأمر العالى المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون تحقيق الجنايات الجارى العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا ، وموافقة رأى مجلس نظارنا ؛ وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوآت :

١ - يستعاض عن قانون تحقيق الجنايات الجارى العمل به الآن بقانون تحقيق الجنايات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا .

٢ - يعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها فى القانون الجديد فى جميع التحقيقات التى لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفى كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتداءية أو استئنافية .

وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور من أية محكمة يتخذ طبقا لأحكام القانون الجديد .

٣ — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به
ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤ م

صدر بسراى عابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٣ فبراير سنة ١٩٠٤)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمي

ناظر الحقانية

ابراهيم فؤاد

قانون تحقيق الجنايات الأهل

الكتاب الأول

فى التحقيق الابتدائى

الباب الأول — قواعد عمومية

١ — لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانونا للجنايات والجنح والمخالفات إلا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك .

٢ — لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة إلا من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية .

٣ — مأمورية الضبطية القضائية التى من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدى بمعرفة مأمورى الضبطية القضائية وأعوانهم الذين تحت إدارتهم .

٤ — يكون من مأمورى الضبطية القضائية * فى دوائر اختصاصهم :

أعضاء النيابة .

وكلاء المديرىات والمحافظات .

(*) ر . بيان مأمورى الضبطية القضائية صحيفة ٨٧

حكمدارو البوليس فى المديريات والمحافظات ووكلاؤهم .

رؤساء أقلام الضبط .

مأمورو المراكز والأقسام .

معاونو المديريات والمحافظات .

معاونو البوليس والملاحظون .

رؤساء نقط البوليس .

نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية المصرية .

العمد والمشايخ الذين يقومون بالأعمال فى حال غياب العمدة

أو حصول ما يمنعهم من القيام بالأعمال ..

مشايخ الخفراء .

صولات البوليس (قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٦) .

جميع الموظفين المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر عال إما

فى محال معينة أو بالنسبة لجرائم تتعلق بالوظائف التى يؤدونها .

٥ - لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل فى بيت مسكون

لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت

ملاحظة الضبطية إلا فى الأحوال المبينة فى القوانين أو فى حالة تلبس الجانى

بالجناية أو فى حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو فى حالة

الحريق أو الفرق .

الباب الثاني

في الضبطية القضائية

٦ - يجب على كل من علم في أثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة أو مأموري الضبطية القضائية أو مأموري جهات الإدارة بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك فوراً .

٧ - وكذلك كل من عاين وقوع جناية تخل بالأمن العام أو يترتب عليها تلف حياة انسان أو ضرر للملكة يجب عليه أن يخبر بها النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية ويجب عليه أيضاً في حالة تلبس الجاني بالجناية وفي جميع الأحوال المماثلة لها أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك إن كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطاً .

٨ - مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة ويعتبر أيضاً أن الجاني شوهد متلبساً بالجناية إذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمان قريب أو تبعته العامة مع الصباح أو وجد في ذلك الزمان حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخر يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك في فعلها .

٩ - يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجناح والمخالفات وأن يبعثوا بها فوراً الى النيابة العمومية بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك .

١٠ - ويجب عليهم وعلى مرعوسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي

يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه أو يعلمون بها بأى كيفية كانت وعليهم أيضا أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويحرروا بجميع ذلك محضرا يرسل الى النيابة العمومية مع الأوراق الدالة على الثبوت .

١١ — يجب على مأمور الضبطية القضائية فى حالة تلبس الجانى بالجنائية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجنائية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذى وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا ومن يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة وفاعلها .

١٢ — ويجوز له أن يمنع الحاضرين من الخروج من محل الواقعة او من التبعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، ويسوغ له أيضا أن يستحضر فى الحال كل من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة .

١٣ — واذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التبعاد أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور يذكرك ذلك فى المحضر .

١٤ — تحكم محكمة المخالفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذى يجب اعتباره حجة لديها .

١٥ — اذا شوهد الجانى متلبسا بالجنائية أو وجدت قرائن أحوال ^{الجريمة} تدل على وقوع الجنائية منه أو على الشروع فى ارتكابها أو على وقوع جنحة مرقية أو نصب أو تعدد شديد أو اذا لم يكن للتهم محل معين معروف بالقطر المصرى يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله إن لم يأت بما يبرئه

يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة (*) .

١٦ - ويجوز أيضا لمأمور الضبطية القضائية في الحالة المبينة في المادة السابقة أن يصدر أمرا بضبط المتهم وإحضاره إن لم يكن حاضرا ويذكر ذلك في المحضر .

١٧ - يسلم الأمر بالضبط والإحضار لأي محضر أو لأي مأمور من مأموري الضبط والربط .

١٨ - يجوز لمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويحب عليه أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يحضر محضرا بما يحصل من هذه الاجراءات .

١٩ - ويجب عليه أيضا أن يضبط الأوراق التي توجد بمحل المتهم .

٢٠ - الأشياء التي تضبط توضع في حوز مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء وتذكر المادة التي حصل لأجلها الضبط .

٢١ - الأشياء المضبوطة التي لا يطلب أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصير ملكا للحكومة بلا احتياج الى حكم يصدر بذلك .

(*) المادة ٢٩ فقرة أولى من القانون رقم ٢٤ الصادر في ٢٩ يولييه ١٩٢٣ (الوقائع المصرية في ٥ يولييه سنة ١٩٢٣ صفحة ١ من العدد ٦٨)

٢٢ — اذا كان الشئ المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته فللنيابة العمومية أن تبيعه بطريق المزاد العمومي متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفي هذه الحالة يكون لصاحبه أن يطالب في الميعاد المحدد في المادة السابقة بالثمن الذي بيع به .

٢٣ — يجوز لمأموري الضبطية القضائية واو في غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة، ولا يجب إجراء هذا التفتيش إلا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالأعمال في حال تغيب العمدة وشيخ آخر في المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد وإذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنيابة^(١) .

٢٤ — يجوز لمأموري الضبطية القضائية أن يستعين بمن يلزم من أهل الخبرة والأطباء وأن يطلب منهم تقريراً على المواد التي تمكنهم صناعتهم من إيضاحها ويجب على من يستعين به منهم أن يحلف يمينا أمامه على أن يبدى رأيه بحسب ذمته^(٢) .

٢٥ — اذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية في وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية فله أن يتمه أو يأذن للأمر المذكور بإتمامه .

٢٦ — يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبطية القضائية ببعض الأعمال التي من خصائصه .

(١) المادة ٢٩ ققرة ثالثة من القانون رقم ٢٤ الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣

(الوقائع المصرية في ٥ يولية سنة ١٩٢٣)

(٢) ر - القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٧ (صفحة ١٠١)

٢٧ — اذا اقتضى الحال توجه مأمورى الضبطية القضائية الى محل الواقعة لإجراء التحقيق فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية يجب عليهم أن يخبروا النيابة العمومية بذلك .

٢٨ — لمأمورى الضبطية القضائية فى أثناء مباشرتهم التحقيق فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية أو فى أثناء إجراء عمل مختص به بناء على توكيل أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة .

الباب الثالث

فى إجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفى الحبس الاحتياطى
وفى الدعوى العمومية

٢٩ — اذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى إخبار وصل إليها وقوع جريمة فعليها أن تشرع فى إجراءات التحقيق التى ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأمورى الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك .

٣٠ — (١) للنيابة العمومية الحق فى تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جنحة أو انتداب أحد مأمورى الضبطية القضائية لذلك .

(ب) يسوغ أيضا للنيابة العمومية أو لمن انتدبته من مأمورى الضبطية القضائية أن ينتقل فى مواد الجنايات والجناح الى الأماكن الأخرى التى يتضح من أمارات قوية تظهر فى التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تفيد فى كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على إذن بالكتابة من قاضى الأمور الجزئية .

(ج) يجوز للنيابة العمومية في مواد الجنايات أو الجنح بعد حصولها على الاذن المذكور في المادة السابقة أن تضبط لدى مصلحة البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .

(د) يصدر القاضي الجزئي الإذن المذكور في الفقرتين السابقتين بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه إن رأى لزوما لذلك أقوال من يراد إجراء التفتيش في محلاته أو ضبط الأوراق والمخاطبات المتعلقة به .

٣١ - يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى فائدة في سماع شهادته وأن تستعين بنخبير، ويجب على الشهود والخبير أن يحلفوا اليمين وذلك مع عدم الاخلال بما للنيابة من الحق في سماع أى شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلف يمين متى رأت فائدة في ذلك (١) .

٣٢ - يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذى يباشر التحقيق كاتب محرر محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته وتراعى في ذلك أحكام المادة ٨٤

٣٣ - اذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر وامتنع عن الاجابة يعاقب بمقتضى مادتي ٨٥ و ٨٧ من هذا القانون .

العقوبات المتونة في المادتين المذكورتين يصدر الحكم بها حسب الأصول المعتادة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها .

(١) ر . القانون نمرة ١ سنة ١٩١٧ (صفحة ١٠٠) .

٣٤ - (١) يجوز للمتهم وللمدعى بالحق المدني أن يحضرا في كافة

إجراءات التحقيق، وللنيابة العمومية أن تجرى التحقيق

في غيبتهم متى رأت لزوم ذلك لإظهار الحقيقة .

(ب) لوكلاء الخصوم أن يحضروا مع مراعاة الشروط السابقة

أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب المتهم ولا يجوز

لهم مع ذلك أن يتكلموا إلا إذا أذن لهم المحقق .

(ج) يسمع ما يبيديه المتهم من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه

وتكتب أقواله في محضر كما تكتب شهادة الشهود .

٣٥ - إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس فالنيابة

العمومية الحق في إصدار أمر بضبط وإحضار المتهم الذي توجد دلائل

قوية على اتهمه .

وعليها أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ

الأمر بالإحضار .

٣٦ - ويجوز لها متى كانت الواقعة مما هو منصوص عليه في المرسوم

السابقة وكانت القرائن كافية أن تصدر أمرا بحبس المتهم في الأحوال

الآتية :

(أولا) إذا كان المتهم سلم إلى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة

أحد مأموري الضبطية القضائية عملا بالمادة ١٥ من هذا القانون .

(ثانيا) إذا لم يحضر المتهم بالرغم من تكليفه بالحضور .

(ثالثا) إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة جائزا أن يحكم من أجلها

بالحبس مدة سنتين على الأقل أو كانت جنحة من الجنح المنصوص عليه

في المواد ٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨

و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ من قانون العقوبات .

ولا يجوز للنيابة في الأحوال الأخرى أن تصدر أمرا بحبس المتهم إلا بعد الإذن بذلك وكتابة من القاضي الجزئي .

ويجب أن يستجوب المتهم في ميعاد الأربع والعشرين ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه^(١) .

٣٧ — لا يكون الأمر بالحبس الصادر من النيابة بغير إذن من القاضي الجزئي نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضا عليه من قبل ما لم تحصل النيابة في أثناء هذه المدة على إذن بالكتابة من القاضي الجزئي بامتدادها ، وللمتهم الحق في أن تسمع أقواله أمام القاضي ، وعليه أن يقدم بذلك طلبا للنيابة أو لمأمور السجن في اليومين التاليين للقبض عليه .

وإذا سلم المتهم إلى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه وأصدرت أمرا بحبسه تبدئ هذه المواعيد من يوم تسليمه إليها .

٣٨ — إذا صدر الأمر بالحبس بناء على الإذن به من القاضي الجزئي يجوز للمتهم إذا لم يكن استجوابه القاضي المذكور أن يعارض في هذا الأمر أمامه بتقديمه إلى النيابة العمومية أو إلى مأمور السجن طلبا بذلك في اليومين التاليين لحبسه ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب .

٣٩ — كل أمر صادر بالحبس لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة أربعة عشر يوما ما لم يأذن القاضي الجزئي بامتداد هذه المدة .

وللمتهم الحق في أن تسمع أقواله عند التجديد بشرط أن يقدم بذلك طلبا قبل انتهاء مدة الأربعة عشر يوما بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

(١) المادة ٢٩٩قرة أولى من القانون رقم ٢٤ الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣ (الوقائع

المصرية في ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ صفحة ١ من العدد ٦٨) .

٤٠ - تراعى الأحكام المقررة في المواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١١١ والفقرة الأولى من المادة ١٠٣ في أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس التي تصدرها النيابة العمومية بما خولت من السلطة المقررة في المادة ١٠٢

٤١ - للنيابة العمومية أن تفرج في أى وقت عن المتهم مؤقتا مع الضمانة، ولقاضي الأمور الجزئية أيضا أن يقرر بهذا الافراج كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد السجن وتراعى في ذلك أحكام المواد ١١٠ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥

٤٢ - (١) اذا رأى للنيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر في مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه .

(ب) الأمر الذي يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العود الى إقامة الدعوى العمومية إلا اذا ألغى النائب العمومى هذا الأمر في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٢٧

٤٣ - اذا رأت النيابة العمومية أن جناية أو جنحة أو مخالفة ثابتة بثبوتها كافيا على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للحكمة المختصة لنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها .

ومع ذلك يجوز لها في مواد الجنايات وفي جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة أن تحيل الدعوى على قاضى التحقيق اذا رأت لزوما لذلك .

٤٤ — إذا رفعت الدعوى الى المحكمة فالمتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وسجنه أن يطلب الافراج عنه من القاضى أو المحكمة التى رفعت اليها الدعوى ويحكم القاضى فى هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه بأودة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية ولا يجوز الطعن فى هذا الحكم .

٤٥ — (قنطرة ٦ سنة ١٩٠٥ م) * — يجوز لدائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون فى المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

الباب الرابع

فى الصلح فى مواد المخالفات

٤٦ — يجوز الصلح فى مواد المخالفات إلا فى الأحوال الثلاثة الآتية :

(أولاً) متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة .

(ثانياً) اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية .

(ثالثاً) اذا كان الشخص الذى وقعت منه المخالفة قد حكم عليه فى مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح فى خلال ثلاثة أشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة اليه .

٤٧ — الشخص الذى تقع منه مخالفة ويريد أن يدفع قيمة الصلح عنها يجب عليه قبل الجلسة وعلى كل حال فى مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول

عمل من الاجراءات فى الدعوى أن يدفع مبلغ ١٥ قرشا مصريا يأخذه به
قسمة إما الى خزانة المحكمة وإما الى النيابة وإما الى أى مأمور من
مأمورى الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الحقانية .

٤٨ — فى الأحوال التى يقبل فيها الصلح تنقضى الدعوى العمومية
بدفع مبلغ الصلح .

وعلى ذلك ليس لمن أضرت به المخالفة أن يرفع الدعوى الى المحكمة
بتكليف منه مباشرة بل له فقط حق فى رفع دعوى مدنية بطلب
التعويض .

الباب الخامس

فى الشكاوى وفى المدعى بالحقوق المدنية

٤٩ — الشكاوى التى لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعد من قبيل
التبليغات .

٥٠ — ولا يعتبر المشتكى أنه مدع بحقوق مدنية إلا اذا صرح بذلك
فى الشكاوى أو فى ورقة مقدمة بعدها أو اذا طلب فى إحداها
تعويضاً ما .

٥١ — كل شكاوى أو ورقة تتضمن الدعوى من أحد بحصول ضرر
له ويصرح فيها بأنه مدع بحقوق مدنية يجب أن ترسل الى
النيابة العمومية .

٥٢ * — يجوز للدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجناح أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام .

٥٣ — يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يعين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقيا فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم إعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحا .

٥٤ — يجوز لكل من ادعى حصول ضرره من جناية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويقم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة .

٥٥ — يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أى حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم مع عدم الإخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم إن كان لها وجه .

٥٦ — يكون الإجراء فيما يتعلق بالتضمنات في الأحوال التي تقضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية بحسب الأحكام المقررة في الشريعة المذكورة إنما لا تتبع هذه الأحكام إلا في حق الأشخاص السارية عليهم .

* أضيفت الى هذه المادة فقرة ثانية وثالثة ورابعة بالمرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٣٥٥

خاصة برفع الدعوى المباشرة ضد الموظفين ثم ألغيت هذه الفقرات بالقانون رقم ٦٢

الكتاب الثاني

في التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق

الباب الأول

في تعيين قاضي التحقيق

٥٧ — اذا رأت النيابة العمومية في مواد الجنايات أو في جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة أن هناك فائدة في تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق بالنظر لظروفها الخصوصية فيجوز لها في أي حالة كانت عليها الدعوى أن تخابر رئيس المحكمة الابتدائية وهو ينتدب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق .

٥٨ — ومتى أحيلت الدعوى على هذا القاضي كان مختصا دون غيره بمباشرة تحقيقها ، فإذا كان أحد أعضاء النيابة العمومية أو أي مأمور من مأموري الضبطية القضائية قد ابتدأ في إجراءات التحقيق كان للقاضي الحق في إعادة ما يرى له غير مستوفي منها .

٥٩ — يجوز للتهم في كل الأحوال أن يرفع لقاضي التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها بناء على أن الفعل المسند اليه لم يكن مستوجبا للعقوبة على حسب القانون .

٦٠ — على قاضي التحقيق أن يحكم في ظرف أربع وعشرين ساعة في تلك المسائل الفرعية بعد تقديم أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية فيها بالكتابة وبعد سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية .

٦١ — تجوز المعارضة من جميع الخصوم في الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق بالحكم في المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة أيام من وقت إعلان الأمر المذكور .

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وترفع بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية الى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولا يستأنف الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة .

وتقديم المعارضة يوقف الاستجواب دون غيره من الإجراءات المتعلقة بالتحقيق .

٦٢ — اذا طلبت محكمة الاستئناف إقامة دعوى عمومية يقوم بأداء وظائف قاضي التحقيق من تعيينه لذلك من أعضائها .

ويجوز لمن تعيينه محكمة الاستئناف من أعضائها لهذا الغرض أن ينتدب لإجراءات التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الإجراءات في دائرتها .

الباب الثاني

في الأدلة والبراهين

٦٣ — يستصحب قاضي التحقيق في جميع إجراءاته كتبا يمضي معه المحاضر ويحفظ الأوامر والأوراق .

الفصل الأول — في الأدلة المحسوسة

٦٤ — يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة الشيء أو الانسان الذي وقعت عليه الجناية ، وأن يجمع كافة الأدلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول الى معرفة الجاني ومعرفة درجة الجناية .

٦٥ — اذا استلزم إثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو أحد من أهل الفن فيجب على قاضى التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته .

٦٦ — اذا اقتضى الحال إجراء التحرى أو إثبات الحالة بدون حضور قاضى التحقيق بسبب ضرورة بعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو بآى سبب آخر فيجب على القاضى المذكور أن يصدر أمرا بذلك تذكر فيه الأسباب وتبين أنواع إثبات الحالة وأنواع التحقيق مع تعيين ما يراد إثبات حالته أو تحقيقه .

٦٧ — يجب على الأطباء ورجال الفن أن يحلفوا يمينا أمام قاضى التحقيق على إبداء رأيهم بحسب الذمة ويقدموا تقريرا بالكتابة توضع عليه إمضاؤهم ويرفق بأوراق التحقيق لاعتباره على حسب الاقتضاء (*) .

٦٨ — يجب على قاضى التحقيق أن يجمع كافة البراهين التى تثبت أن الأشياء والأوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هى بعينها ويسوغ له أيضا أن ينتقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الأوراق وعن جميع ما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة .

٦٩ — ويسوغ أيضا لقاضى التحقيق أن ينتقل الى الأماكن الأخر التى يغلب على ظنه إخفاء شئ فيها مما ذكر فى المادة السابقة .

٧٠ — يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط فى مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط فى مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التى يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الأسباب المبني عليها .

٧١ — اذا لزم إجراء التفتيش في جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاص المحكمة المذكورة يجوز لقاضي التحقيق أن يكلف أحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء التفتيش والأعمال المذكورة في مادتي ٦٨ و ٦٩ أما اذا كانت الجهة المقتضى إجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فللقاضي التحقيق أن يطلب من رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الكائنة في دائرتها الجهة المذكورة أن يباشر الأعمال المتقدم ذكرها ويسوغ لرئيس النيابة المذكور اذا اقتضى الحال ذلك أن يتدب لإجراء التفتيش أحد مأموري الضبطية القضائية .

٧٢ — الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التروير والإقرار بصحتها تتبع أيضا في التحقيقات الجنائية .

الفصل الثاني — في الإثبات بالينة

٧٣ — يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجناية وأحوالها وإسنادها لهم أو براءة ساحتها منها أو يتوصل بها إلى إثبات ذلك .

٧٤ — الشهود الذين يرى لقاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور أمامه على يد محضر أو أحد رجال الضبط بناء على أمر يصدر منه .

ويجوز للقاضي المذكور في كل الأحوال أن يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور .

٧٥ — يجب على قاضى التحقيق أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء النيابة العمومية مباشرة حضوره وأن يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده .

ويجب عليه أيضا أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعى بالحقوق المدنية .

٧٦ — ومع ذلك اذا كلف مباشرة أحد أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعين يوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضى التحقيق انما يجب على القاضى المذكور فى كل الأحوال أن يشرع فى سماع شهادة الشهود وفى التحقيق فى أقرب وقت على قدر الإمكان ولا يسوغ له أن يؤخر سماع شهادة الشهود الى ميعاد يتجاوز ثمانية أيام .

٧٧ — اذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية جاز لقاضى التحقيق أن يطلب من كلفهم بالحضور منهما بيان الأسئلة التى يرام توجيهها اليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب وللخصم المعارضة فى ذلك الأمر فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المعارضة المذكورة الى المحكمة الابتدائية فى أودة المشورة .

٧٨ — تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراده بغير حضور الباقي لكن تجوز مواجهة بعضهم ببعض الآخر بعد ذلك .

ويكون سماع الشهادة على وجه العموم فى جلسة علنية، ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق أن يأمر بسماعها فى جلسة سرية مراعاة لإحقاق الحق أو للآداب أو لظهور الحقيقة .

٧٩ — يجب على الشهود أن يحلفوا يمينا على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره، إنما يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريجه من الشهود بمقتضى ما هو مقرر فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

٨٠ — يجب على قاضى التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنفته ومحل سكنه .

٨١ — يحضر المتهم فى الجلسة، ويجوز له أن يوجه الى الشهود الأسئلة التى يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه أو بواسطة المدافع عنه .
ويحضر فى الجلسة أيضا أحد أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية .

٨٢ — يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء النيابة العمومية ولا المدعى بالحقوق المدنية اذا رأى لزوما لذلك، انما تعتبر الشهادات التى تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال فقط ولا تتلى فى أثناء المرافعة إلا بعد سماع شهادة الشهود فى الجلسة العلنية .

٨٣ — يكتب الكاتب المعين مع قاضى التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين السطور وإن حصل شطب أو تخرج فيصدق عليه القاضى والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه وإلا فلا يعتبر ولا يعمل به .

٨٤ — يضع كل من القاضى والكاتب امضاءه على الشهادة، وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه وإقراره بأنه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضاءه أو لم يمكنه وضعه يذكر ذلك فى الشهادة وفى كل الأحوال يضع كل من القاضى والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها .

٨٥ - يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضى التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحتر إلىه وإلا يصدر القاضى المذكور بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية حكما انتائيا لا يستأنف بإلزامه بدفع غرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ويكلف بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه فإن تأخر عن الحضور فى المرة الثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعة جنيهات مصرية ويجوز إصدار أمر بضبطه وإحضاره .

٨٦ - الشاهد الذى تأخر عن الحضور أولا وحكم عليه بالغرامة تجوز إقالته منها بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية إذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدى لقاضى التحقيق أعذارا مقبولة .

٨٧ - إذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الإجابة على الأسئلة التى يوجهها إليه قاضى التحقيق جاز أن يحكم عليه هذا القاضى بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أربعة عشر يوما فى مواد الجنح ولا عن ش رين فى مواد الجنايات ، ويجوز استئناف هذه الأحكام أمام المحكمة الابتدائية ويحصل التقرير بالاستئناف فى قلم كتاب هذه المحكمة فى المواعيد القانونية وعلى حسب الطرق المعتادة .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الأشخاص المعفين من تأدية الشهادة فى الأحوال المبينة فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات .

٨٨ - إذا كان الشاهد مريضا أو له مانع من الحضور يجب على قاضى التحقيق أن يتوجه إلى محله لسمع شهادته وينجز بذلك النيابة العمومية والمدعى بالحقائق المدنية والمتهم ، ويكون لهم الحق فى الحضور بأنفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور أو بواسطة وكلاء عنهم ، ولم

أيضا أن يوجهوا اليه الأسئلة التي يرى لهم لزوم توجيهها اليه كما ذكر في المواد السابقة إنما لقاضي التحقيق الإجراء بموجب الحق الذي له بمقتضى المادة ٨٢ من هذا القانون .

٨٩ — إذا كان الشاهد مقيا خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضي التحقيق في الحالة الميئة في المادة السابقة وفي غيرها من الأحوال أن يوكل في سماع الشهادة رئيس النيابة العمومية بالمحكمة المقيم بدائرتها الشاهد المذكور .

٩٠ — فإذا كان الشاهد مقيا بدائرة المحكمة ولكن في جهة بعيدة عن مركزها يجوز لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن ينتدب أحد مأموري الضبطية القضائية لسماع شهادته متى رأى أن الأحوال تسمح بذلك .

٩١ — يجب على قاضي التحقيق في الأحوال التي يوكل فيها غيره في إجراء بعض تحقيقات أو سماع شهادة شاهد أن يعين الإجراءات اللازمة اجراءها والوقائع التي يلزم استشهاد الشاهد عليها .

٩٢ — كافة القواعد والأصول المقررة قانونا فيما يتعلق بالاثمهود في المواد المدنية تتبع في المواد الجنائية إلا إذا وجد نص يخالف ذلك .

الباب الثالث

في الطرق والإجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم

٩٣ — إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور أو إذا كانت المادة المتهم بها من قبيل المبين في المادة ١٥ من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره، وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة على الأكثر من وقت تنفيذ الأمر المتقدم ذكره .

٩٤ — إذا تبين بعد الاستجواب أو في حالة هرب المتهم أو عدم حضوره أن الشبهات كافية وكانت الجناية أو الجنحة تستوجب العقاب بالحبس أو عقاباً آخر أشد منه جاز لقاضى التحقيق أن يصدر في الحال أو عقب ذلك أمراً بسجن المتهم؛ ويجب عليه إذ ذاك أن يستجوب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة أو أن يبدل أمر الضبط والإحضار بأمر بسجنه .

٩٥ — يلزم أن يكون الأمر بالضبط والإحضار مضمي ومختوماً من أصدره ومشتملاً على اسم المتهم بالإيضاح الكافي على قدر الإمكان، ومشتملاً أيضاً على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حامله من المحضرين أو من مأموري الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام قاضى التحقيق ويلزم أن يكون مؤرخاً .

٩٦ — إذا تعذر إحضار المتهم فوراً أمام قاضى التحقيق بسبب بعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه يصير إيداعه مؤقتاً في محل مأمون من السجن منفرداً عن الأشخاص المحكوم عليهم أو الأشخاص المسجونين بناء على أوامر صادرة بذلك .

٩٧ — يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بضبطه وإحضاره عند تنفيذ هذا الأمر، ويجب تسليمه صورة منه مالم يكن محبوساً احتياطاً على حسب ما هو مقرر في المادة السابقة، وفي هذه الحالة تسلم الصورة إلى مأمور السجن بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام .

٩٨ — لا يجوز لقاضى التحقيق أن يصدر أمراً بالسجن في الأحوال التى تقتضى ذلك إلا بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى العضو المذكور أن يبدى أقواله وطلباته بعد اطلاعه على التحقيق .

٩٩ — يلزم أن يكون الأمر بالسجن مشتملا على البيانات التي يشتمل عليها الأمر بالضبط والإحضار، وينبئ فيه على مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس .

١٠٠ — يجب إطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بسجنه عند القبض عليه وتسليم الصورة لمأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام .

١٠١ — لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار أو أوامر السجن بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها مالم يؤشر عليها قاضى التحقيق أو رئيس النيابة العمومية تأشيرا جديدا مؤرخا .

١٠٢ — يجوز لقاضى التحقيق فى كل الأحوال أن يأمر بعدم مخالطة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد، ومع ذلك فالمتهم الحق فى أن يتحدث مع المحامى عنه على انفراد .

١٠٣ — يجوز لقاضى التحقيق فى كل وقت أن يصدر أمرا بالغاء أمر صدر منه، لكن إذا كان الأمر المقصود إلغاؤه صادرا بسجن المتهم يجب على القاضى أن يسمع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية قبل ذلك .

١٠٤ — يجوز للمتهم فى أى وقت شاء أن يطلب الإفراج عنه مؤقتا ويرفع هذا الطلب الى قاضى التحقيق الذى يحكم فيه بناء على ما يبيديه أحد أعضاء النيابة العمومية بالكتابة، وذلك بعد سماع أقوال المتهم وأقوال العضو المذكور .

ولا يفرج عن المتهم إلا بعد أن يعين محلا له فى الجهة الكائن بها مركز المحكمة إن لم يكن مقيا فيها وبعد تعهده بأن يحضر فى أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك .

١٠٥ — تجوز المعارضة في الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق في الحالة المبينة في العبارة الأخيرة من المادة ١٠٣ وفي الحالة المبينة في المادة ١٠٤ أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر في تلك المعارضة .

ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة وبتدئ هذا الميعاد بالنسبة لأعضاء النيابة العمومية من وقت صدور الأمر من قاضي التحقيق أما بالنسبة للمتهم فيبتدئ من وقت إعلانه إليه .

١٠٦ — اذا رفض طلب الافراج بناء على المعارضة أو بغير حصول معارضة في الميعاد المقرر في القانون فلا يجوز للمتهم تجديده مرة ثانية غير أنه يسوغ لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بناء على التماس المتهم أو من تلقاء نفسه بالافراج عن المتهم المذكور ويكون صدور الأمر بذلك بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية و بناء على ما يبيده بالكتابة .

١٠٧ — لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه .

١٠٨ — يجب حتما في مواد الجنح الإفراج عن المتهم بالضمان بعد آخر استجوابه بثمانية أيام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

١٠٩ — وأما في الجنايات فالإفراج مؤقتا ليس بواجب حتما لكن لقاضي التحقيق أن يأمر به مع اشتراط الضمان .

١١٠ — إذا صدر أمر بالافراج بالضمان فمبلغ الضمان يقدره قاضي التحقيق أو تقدره المحكمة عند الحكم منها في الظلم من أمر ذلك القاضي ويخصص في حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتي بترتيبه :
(أولا) المصاريف التي صرفتها الحكومة .

(ثانيا) المصاريف التي دفعها معجلا المدعى بالحقوق المدنية .

(ثالثا) الغرامة .

وخلاف ذلك ينبغي أن يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدّر في الأمر أو الحكم ينحصر لدفع ما يأتي على حسب ترتيبه :

(أولا) مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة .

(ثانيا) الجزاء على تخلف المتهم عن الحضور أمام القاضي أو المحكمة .

١١١ — إذا لم ينته التحقيق في ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وسجنه وجب رفع الأمر بالسجن للمحكمة الابتدائية بناء على تقرير من قاضي التحقيق أو على طلب المتهم .

وتقرر المحكمة حال انعقادها بهيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ما إذا كان هناك وجه للاستمرار في التحقيق مع إطالة مدة السجن الاحتياطي أو مع الإفراج المؤقت عن المتهم بالضمان أو بصرف النظر عن محاكمته والإفراج عنه قطعيا .

١١٢ — إذا خرجت القضية من يد قاضي التحقيق يرفع طلب الإفراج إلى المحكمة الابتدائية وهي تحكم في ذلك الطلب في أودة المشورة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر منها .

١١٣ — إذا صدر أمر بالإفراج عن المتهم ثم تقوّت دلائل الشبهة جاز في كل الأحوال إصدار أمر آخر بحبس المتهم المذكور ثانيا .

ويصدر الأمر بالحبس في هذه الحالة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية من قاضي التحقيق أو من قاضي أو رئيس المحكمة المرفوعة إليها الدعوى .

١١٤ - إذا دعى المتهم بالطرق القانونية للمضور بعد الإفراج عنه مؤقتا ولم يحضر أمام قاضى التحقيق أو المحكمة على حسب الأحوال جاز إصدار أمر بسجنه والحكم عليه أيضا بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات مصرية .

١١٥ - إذا أفرج عن متهم بجناية إفراجا مؤقتا يجب في كل الأحوال القبض عليه وحبسه بناء على الأمر الذى يصدر من قاضى التحقيق بإحالة على المحكمة الابتدائية الجنائية (١)

الباب الرابع

فى إقفال التحقيق وفى الأوامر التى تصدر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وفى الإحالة (٢)

١١٦ - إذا رأى لقاضى التحقيق أن الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لا وجه لإقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم إذا كان محبوسا وفى ظرف أربع وعشرين ساعة يرسل الأمر المذكور لقلم النيابة العمومية ويعلن للدعى بالحقوق المدنية للعارضة فيه أن أراد بالكيفية وفى المواعيد المقررة لذلك بمادتي ١٢٢ و ١٢٤ من هذا القانون .

١١٧ - إذا رأى القاضى المذكور أن الواقعة ليست إلا مجرّد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات ويأمر بالإفراج عنه إن كان محبوسا .

(١) ر . قانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ م ١٦ (صفحة ٧١) .

(٢) ر . قانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ م ٢٩ (صفحة ٧٤) .

١١٨ — أما اذا رأى أن الواقعة تعدّ جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجنح واذا كانت الجنحة في هذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير إبقاؤه في السجن مؤقتاً أما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بغير ضمان بشرط أن يحضر أمام المحكمة عند طلبه أو تكليفه بالحضور أو التنبه عليه بذلك .

١١٩ — اذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة من قبيل الجنايات يحيل المتهم على محكمة الجنايات .

١٢٠ — الأوامر التى تصدر من قاضى التحقيق بالإحالة على إحدى المحاكم يجب فى جميع الأحوال أن تذكر فيها مواد القانون المبينة عليها التهمة .

١٢١ — على قاضى التحقيق أن يرسل الى النيابة العمومية الأمر الصادر بالإحالة وأوراق الدعوى والأوراق الدالة على الثبوت فى ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الأمر المذكور وعلى الكاتب أن يخبر به المتهم وإن وجد مدع بحقوق مدنية فيعلن اليه أيضاً .

١٢٢ — وتجوز لأعضاء النيابة العمومية دون غيرهم المعارضة فى الأمر الصادر بالإحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثمان وأربعين ساعة من يوم إرسال الأمر بالإحالة .

١٢٣ — اذا لم تحصل المعارضة من النيابة العمومية وجب عليها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما تدون فى الأمر الصادر بالإحالة .

١٢٤ - فإن حصلت المعارضة من النيابة العمومية في الأمر الصادر بالإحالة وجب عليها أن تقدمها الى المحكمة الابتدائية في ظرف ثلاثة أيام التالية لليعاد المقرر في المادة ١٢٢ وعلى المحكمة ان تحكم في المعارضة على الفور حكما قطعيا لا يقبل الطعن فيه ويكون حكمها في ذلك في أودة مشورتها بدون حضور أحد من الخصوم بناء على ما يبيديه أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى ما يقدمه المدعى بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير إن قدما شيئا من ذلك .

١٢٥ - لا يسوغ للقاضي الذي حكم بأودة المشورة في المعارضة في أمر بالإحالة أن يكون من ضمن الدائرة التي تحكم في الموضوع

١٢٦ - تقديم المعارضة يجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك وإلا تحيل المتهم فورا على المحكمة التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى .

١٢٧ - الأمر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو من المحكمة بناء على المعارضة المرفوعة أمامها لا يمنع من الشروع ثانيا فيما بعد في اتمام إجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والأوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها لقاضي التحقيق أو للمحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لإظهار الحقيقة

الكتاب الثالث

في محاكم المواد الجنائية

الباب الأول

في محكمة المخالفات

١٢٨ — يحكم قاضي الأمور الجزئية في الأفعال المعتبرة قانوناً مخالفات فإن لم يوجد فأمور من مأموري الضبطية القضائية يعين لذلك بأمر عال بناء على طلب ناظر الحقانية .

وكذلك إن لم يوجد أحد من أعضاء النيابة العمومية فيقوم بأداء وظيفته بمحكمة المخالفات مأمور من مأموري الضبطية القضائية ينتدبه النائب العمومي .

١٢٩ — تحال القضايا على القاضي بأمر يصدر من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامه من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية .

١٣٠ — يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة بجميعاء يوم كامل بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر في ورقة التكليف بالحضور النهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة .

١٣١ — يجوز لقاضي المخالفات في كل الأحوال بناء على طلب أحد الخصوم أو أحد أعضاء النيابة العمومية أن يأمر قبل انعقاد الجلسة بإجراء جميع الإثباتات والتحقيقات المختصرة التي تستلزم السرعة .

١٣٢ — إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور ولم يرسل وكيله عنه في اليوم المعين بورقة التكليف يحكم في غيبته .

١٣٣ — تقبل المعارضة في الحكم الصادر غيابيا في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق، ويجوز إعلان ذلك الحكم بملخص على النموذج الذي يقرره ناظر الحقانية وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها ويجب إعلان تلك المعارضة للمدعى بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة .

وتعتبر المعارضة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض .

ولا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية .

١٣٤ — يتلو الكاتب أوراق التحقيق ما عدا محاضر شهادة الشهود التي لا يصح ذكرها في المرافعة إلا بعد سماع الشهادة ثم يقدم أحد أعضاء النيابة العمومية طلباته، وبعد ذلك يسأل القاضي المتهم عما إذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا، فإن أجاب بالإيجاب يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة، وأما اذا أجاب بالسلب فيشرح العضو المذكور النهمة ويقدم المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم تسمع شهادة شهود الإثبات ويكون توجيه الأسئلة للشهود من ذلك العضو أولا ثم من المدعى بالحقوق المدنية ثم من المتهم. ويجوز للعضو السابق ذكره والمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبا بالشهود المذكورين مرة ثانية لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم .

١٣٥ — وبعد سماع شهادة شهود الإثبات يبدى المتهم أوجه المدافعة ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم بمعرفة المتهم أولا ثم بمعرفة من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية وبعده بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية ويجوز للمتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضرا من أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية .

و بعد سماع شهادة شهود النفي يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية سماع شهادة شهود إثبات غير الشهود الأول وأن يطلب حضور الشهود الأول المذكورين لإيضاح أو تحقيق الوقائع التي أذى شهود النفي شهادتهم عنها .

١٣٦ — يجوز للقاضي في أى حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه للشهود أى سؤال يرى له لزوم توجيهه اليهم لظهور الحقيقة أو يأذن للمصوم بذلك .

ويجب عليه منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول .

ويجوز له أيضا أن يمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع يرى له أنها واضحة وضوحا كاملا .

ويجب عليه أن يمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة مما يترتب عليه اضطراب أفكاره أو تخويفه وعليه أيضا أن يمنع توجيه أى سؤال مخالف للأداب أو مخل بالشرف إذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى تتوقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى .

١٣٧ — لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا طلب ذلك فإن طلبه يستجوبه أولا المدافع عنه ثم من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية ثم المدعى بالحقوق المدنية .

وإذا ظهر في أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي منه الالتفات إليها ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات .

١٣٨ — بعد سماع شهادة شهود الإثبات وشهود النفي يجوز لمن يكون حاضرا بالجلسة من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية وللمتهم أن يتكلم إلا أنه يلزم في كل الأحوال أن يكون المتهم آخر من يتكلم ويلزم أن يبين في محضر الجلسة أن الإجراءات السالف ذكرها صار استيفاءها .

١٣٩ — تعتمد في مواد المخالفات التي تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية المحاضر التي يحضرها المأمورون المختصون بذلك إلى أن يثبت ما ينفيها .

١٤٠ — تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية أو أحد أعضاء النيابة العمومية أو المتهم .

١٤١ — إذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلف عنه جاز الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصريا في أول مرة ثم يكلف بالحضور ثانيا فإن تأخر أيضا جاز القبض عليه وإحضاره قهرا والحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أيام .

١٤٢ — إذا حضر في ثاني مرة بناء على تكليفه بذلك من حكم عليه من الشهود بدفع غرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة وأبدى أعذارا صحيحة جاز إعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية .

١٤٣ — ومع ذلك إذا رأى القاضي أن حضور الشاهد لم يكن ضروريا لظهور الحقيقة جاز له في كل الأحوال أن يصرف النظر عن حضوره ويستمر في التحقيق من وقت تخلفه في أول مرة وفي هذه الحالة يجوز الطعن في الحكم الصادر على الشاهد ويكون ذلك بالطرق المعتادة المتعلقة بالمعارضة .

ويقبل الاستئناف في كل الأحوال في الأحكام الصادرة على الشهود بمقتضى المادتين السابقتين والمادة الآتية .

١٤٤ — إذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الإجابة أمام المحكمة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً .

١٤٥ — يجب على الشهود الذين يجاوز سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يمينا على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره وإلا كان العمل لاغيا .

١٤٦ — يدون الكاتب أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل إقامة كل منهم وخلاصة أقواله .

فإذا كانت الواقعة مما يجوز أن يحكم من أجلها بعقوبة غير الغرامة والتعويضات والرد والمصاريف يدون الكاتب شهادة الشهود بتمامها ويصدق القاضي على عبارتها وتحفظ مع أوراق الدعوى .

١٤٧ — إذا رأى أن الواقعة غير ثابتة أو لا تعد مخالفة وليست فيها شبهة جنحة ولا جنائية يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له مع ذلك أن يحكم في التعويضات التي قد يطلبها الخصوم بعضهم من بعض .

١٤٨ — (ق ٧ سنة ١٩١٤) * — إذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنحة يحكم القاضي بعدم اختصاصه ويرسل الأوراق إلى النيابة العمومية لعمل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون .
وإذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية يحكم القاضي بعدم اختصاصه ومتى أصبح هذا الحكم نهائيا تعتمد النيابة التضيعة إلى قاضي الإحالة بالكيفية المقررة في المادة (١٠) من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات وذلك بعد تحقيقها ان لم يكن سبق تحقيقها بمعرفتها .

وفي هذه الحالة يصدر القاضي أمرا بالإحالة على محكمة الجانيات وإما أمرا بأن لاوجه لإقامة الدعوى ومع ذلك إذا لم ير القاضي في الأفعال المسندة الى المتهم إلا شبهة الجنحة أو المخالفة جاز له أن يوجهها الى المتهم في قرار الإحالة بطريق الخيرة مع الجنائية .

١٤٩ - كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وإلا كان باطلا .

١٥٠ * - (ألغيت بقانون رقم ٢٠ في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨) .

١٥١ - يجب إصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في الجلسة التالية لها بالأكثر .

١٥٢ - يجب على كاتب الجلسة أن يجرى إمضاء نسخة الحكم الأصلية في اليوم التالي ليوم النطق به .

١٥٣ * - (معدلة بقانون رقم ٢٠ في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨) - الأحكام الصادرة في مواد المخالفات يجوز استئنافها :

أولا - من النيابة العمومية إذا طلبت الحكم بعقوبة غير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم أو إذا لم يحكم عليه بما طلبته النيابة .

ثانيا - من المدعى بحقوق مدنية والمحكوم عليهم باعتبارهم مسئولين عن الحقوق المدنية ، ومع ذلك إذا كان الاستئناف مرفوعا عن التعويضات فقط فلا يقبل من المتهم أو من المحكوم عليه باعتباره مسئولا عن الحقوق

* (لا يحكم القاضي في التعويضات الا اذا كانت لا تزيد عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائيا) .

† الوقائع العدد ٣٧ في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٨

المدنية إلا اذا كانت التعويضات المدعى بها تزيد عن النصاب الذى يحكم عليه القاضى الجزئى نهائيا طبقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية وكذلك لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية إلا اذا كانت التعويضات المدعى بها تزيد عن ذلك النصاب وفيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف الا من المتهم أو من النيابة العمومية ولا يكون ذلك الا بسبب خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها .

١٥٤* — (مادة بقانون رقم ٢٠ فى ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨) — يطلب الاستئناف بتقرير يكتب فى قلم الكتاب فى ظرف العشرة الأيام التالية لتاريخ النطق بالحكم الصادر فى غيبة المعارض أو الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد للمعارضة فى الحكم الغيابى .

ولا تزداد على ميعاد العشرة الأيام السالف ذكرها مواعيد المسافة ولكن إذا وافق اليوم الأخير يوم عيد رسمى فيمتد الميعاد إلى اليوم التالى .

ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية ، وتكلف النيابة العمومية الخصوم بالحضور أمام تلك المحكمة فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة .

ويكون الإجراء أمام المحكمة الابتدائية المذكورة بمراعاة الأصول والقواعد المقررة فى الفصل الثانى من الباب الا لى من هذا الكتاب .

١٥٥ — الأحكام الصادرة بالغرامة وبالمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً وار مع حصول استئنافها .

وكذلك الحال إذا كانت صادرة بالحبس إلا اذا قدم المتهم كفالة بأنه اذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وانه اذا استأنفه يحضر فى الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذى يصدر . وكل حكم صادر بعقوبة الحبس يعين فيه المبلغ الذى يجب تقديم الكفالة به .

الباب الثانى

محاكم الجنح

الفصل الأول — محكمة أول درجة للجنح

١٥٦ — يحكم قاضى الأمور الجزئية فى الأفعال التى تعتبر جنحا بنص قانونى .

١٥٧ — تحال الدعوى على المحكمة بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية .

١٥٨ — تكليف المدعى عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة، وذلك فيما عدا حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالحماية فانه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد ، وتذكر فى ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تقضى بالعقوبة .

١٥٩ — إذا رفعت الدعوى على المتهم للمحكمة فى حالة مشاهدته متلبسا بالحماية وطلب إعطاءه ميعادا لتحضير المدافعة عن نفسه يأذن له القاضى بميعاد ثلاثة أيام بالأقل .

فإذا لم يطلب المتهم ميعادا ورأى القاضى أن الدعوى غير صالحة للحكم يأمر بتأخيرها لإحدى الجلسات القريبة لزيادة التحرى والتحقيق ويبقى فى هذه الحالة المتهم بالسجن أو يأمر بالإفراج عنه مؤقتا إذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضمانة أو بغيرها .

١٦٠ — والأحكام المقررة فى الباب الأول من هذا الكتاب المتعلقة بالاجراءات فى الجلسة تتبع فى مواد الجنح ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد .

١٦١ — يجب على المتهم بفعل جنحة تستوجب العقوبة بالحبس أن يحضر بنفسه .

وأما فى لأحوال الأخر فيجوز له أن يرسل ويكلا عنه ، وهذا مع عدم الإخلال بما للقاضى من الحق فى أن يأمر بحضوره بنفسه .

١٦٢ — اذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل ويكلا عنه على حسب المقرر فى المادة السابقة يجوز الحكم فى غيبته بعد الاطلاع على الأوراق .

١٦٣ — تقبل المعارضة على حسب ما هو مقرر فى المادة ١٣٣ وتستلزم ضمنا التكليف بالحضور فى أول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها .

١٦٤ — يجوز للقاضى بناء على ما له من السلطة المطلقة أن يأمر بتلاوة أى ورقة يرى له لزوم تلاوتها .

١٦٥ — اذا لم يحضر الشهود فى الجلسة يجوز لكل من القاضى وأعضاء النيابة العمومية والخصوم أن يتلوا المحاضر التى صار تحريرها فى أثناء التحقيق بشهاداتهم .

وكذلك يجوز لمن ذكر تلاوة تقارير أهل الخبرة أو غيرهم من الشهود الذين تخلفوا عن الحضور .

١٦٦ — يطلب حضور الشهود على يد محضر أو أحد رجال الضبط إلا فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية فإنه يجوز فيها طلب حضورهم شفاها بواسطة أحد مامورى الضبطية القضائية أو مامورى الضبط أيا كان .

وبعد المجاوبة منهم بأنهم حاضرون عند ندائهم بأسمائهم يقادون لأودة تخصص لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لأدوية الشهادة أمام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة حين قفل باب المرافعة مالم يرخص لهم القاضي بعبارة صريحة بالخروج ويجوز أن يطلب صرفهم في أثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر أمر بذلك وتسوغ مراجعتهم مع بعضهم .

١٦٧ - من تخلف من الشهود عن الحضور أمام المحكمة في أول مرة بعد تكليفه به على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو بالكيفية المذكورة في المادة ١٦٦ في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية يحكم عليه بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيا مصريا وإذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يجوز القبض عليه وإحضاره قهرا فضلا عن الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوما أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيا مصريا .

١٦٨ - من حكم عليه من الشهود بالغرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة ثم حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وأبدى أعذارا صحيحة يجوز إعفاؤه من الغرامة بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية .

١٦٩ - إذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الإجابة أمام المحكمة يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيا مصريا إلا أنه لا يحكم بعقوبة ما على الأشخاص المزمين بمقتضى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بكتان الأسرار التي أتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص المعفين من أداء الشهادة في الأحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

١٧٠ — يلدون كاتب الجلسة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة كل منهم ومحلهم وشهادتهم ويصدق القاضي على هذه الشهادة وتحفظ في أوراق القضية.

١٧١ — يصدر الحكم فوراً إذا كان المتهم مسجوناً فإذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم إلى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك .

١٧٢ — إذا كانت الواقعة غير ثابتة أولاً يعاقب القانون عليها أو سقط الحق في إقامة الدعوى بها بمضى المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم أيضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض .

١٧٣ — أما إذا كانت الواقعة ثابتة وتعد جنحة فيحكم القاضي بالعقوبة ويحكم في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية .
ويكون الإجراء كذلك إذا ظهر أن الواقعة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن إلا مخالفة .

١٧٤ — (ق نمر ٧ سنة ١٩١٤) وأما إذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية فيكون الإجراء طبقاً للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤٨

الفصل الثاني — الاستئناف في مواد الجنح

١٧٥ — الأحكام الصادرة في مواد الجنح يقبل استئنافها من المحكوم عليه ومن النائب العمومي أو أحد وكلائه .

١٧٦ — يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعى بحقوق مدنية فيما يتعلق بحقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذي يطالب به المدعى بالحقوق المدنية عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائياً .

١٧٧ — الاستئناف من المحكوم عليه أو الأشخاص المسئولين عن حقوق مدنية أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومي يجب أن يرفع في ظرف عشرة أيام بالأكثر وإلا سقط الحق فيه .

ويتبدئ هذا الميعاد من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غيابيا فلا يتبدئ فيما يتعلق بالمتهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة .
وطلب الاستئناف من النائب العمومي ينبغي أن يكون في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم المراد استئنافه .

١٧٨ — الاستئناف من المحكوم عليه أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومي يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف .

(ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) وأما الاستئناف من النائب العمومي فيكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة الابتدائية .

١٧٩* — (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) يرفع الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية .

١٨٠ — الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فورا ولو مع حصول استئنافها وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة أو على متهم متشرد أو من ذوى السوابق .

وفي الأحوال الأخرى التي يكون الحكم فيها بالحبس تراعى أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥٥ إذا كان المتهم غير محبوس .

أما إذا كان المتهم محبوسا حبسا احتياطيا فيجوز للقاضي أن يأمر بتنفيذ الحكم تنفيذا مؤقتا أو يأمر بالإفراج عن المتهم بالضمانة حسبما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٥٥

١٨١ — إذا حكم براءة المتهم المحبوس حبسا احتياطيا يجب في الحال الإفراج عنه ولو استؤنف الحكم الصادر ببراءته .

١٨٢ — (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) على كاتب المحكمة أن يسلم أوراق الدعوى للنيابة العمومية بها وهي ترسلها لنيابة المحكمة الابتدائية .

١٨٣ — (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) يرفع الاستئناف في أثناء الثلاثين يوما إلى دائرة المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الاستئناف في مواد الجرح .

فإذا كان المتهم محبوسا وحب على النيابة لإجراء نقله في الوقت المناسب إلى السجن العمومي بالجهة الموجودة فيها المحكمة الابتدائية .

١٨٤ — (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة العمومية بتلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد لمسافة .

١٨٥ — يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا عن القضية .

وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل إبداء رأى في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الأعضاء أقوال المسأنف والأوجه المستند عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم .

١٨٦ — (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) يسوغ في كل الأحوال للمحكمة الابتدائية أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وتنوع في محكمة ثانية دروة المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور إلا إذا أمرت المحكمة الابتدائية بذلك .

١٨٧ — (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) الأحكام الغيابية الصادرة من المحاكم الكلية فى ثانى درجة تجوز المعارضة فيها على حسب ما هو مقرر فى المادة ١٣٣

١٨٨ — تتبع فى محكمة الاستئناف الأحكام المقررة فى المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ من هذا القانون .

١٨٩ — (ق نمرة ٧ سنة ١٩١٤) اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية تحكم المحكمة بعدم اختصاصها وتأمّر بالقبض على المتهم وسجنه إن رأت محلا للقبض عليه وتحيل القضية على النيابة لتجرى فيها على ما هو مبين فى الفقرة الثانية والثالثة من المادة ١٤٨

ولا تنطبق هذه المادة على الحالة التى يكون فيها الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده .

الباب الثالث

فى محاكم الجنايات (١)

الفصل الأول — فى المحاكم الابتدائية للجنايات

١٩٠ * — المحكمة الابتدائية تحكم فى أول درجة بهيئة محكمة جنائيات فى الأفعال التى تعدّ جنائية بمقتضى نص فى القانون .

* ر . قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ م ٥٦ (صفحة ٨٠)

١٩١ * — تحال الدعوى على محكمة الجنايات فى أول درجة بمقتضى أمر يصدر بالإحالة من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف النيابة العمومية للتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة .

١٩٢ * — تركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون من ضمنهم قاضى التحقيق الذى نظر الدعوى من قبل .

الفرع الأول — فى الإجراءات التى تحصل قبل انعقاد الجلسة

١٩٣ * — على رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أن يعلن للتهم ما يأتى :

(أولا) ورقة الاتهام التى يحررها ويضع عليها إمضاءه رئيس النيابة المذكور أو أحد وكلائها وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الأحوال التى يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التى يطلب الحكم بمقتضاها ويكون إعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل وإذا كان التحقيق حصل بمعرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة الأمر الصادر بالإحالة .

(ثانيا) محاضر وتقارير أهل الخبرة وشهادة الشهود، ويكون إعلانها قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام ولا يترتب بطلان الإعلان على وقوع غلط أو سهو فى نسخ الأوراق المذكورة .

(ثالثا) ورقة التكليف بالحضور ويكون إعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

(رابعا) أسماء الشهود الذين يريد إحضارهم ، ويكون إعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالأقل .

١٩٤ * — يجب أيضا على كل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن للآخر قائمة أسماء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالأقل وينخبها رئيس النيابة العمومية أو وكيلها بتقرير يحترق بقلم كتاب المحكمة .

١٩٥ * — يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق .

١٩٦ * — يجوز اطلاع المدافعين عن الخصوم على أوراق القضية كلما طلبوا ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كتاب المحكمة بدون نقلها منه إلا اذا اقتضت أعمال المحكمة نقلها .

فان لم يعين المتهم مدافعا عنه عند تكليفه بالحضور يعين المدافع المذكور بمعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه .

وللحامى المعين من قبل المحكمة إذا لم يكن فقر المتهم ثابتا أن يطلب منها أن تقدر له أتعابا متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الأتعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأى وجه من الوجوه .

الفرع الثانى — فى الإجراءات التى تحصل بالجلسة وفى فحص

الأوراق وفى الحكم

١٩٧ * — يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال انما تجرى عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة ولا يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر

الدعوى بها إلا اذا حصل منه تشويش جسم يستدعى ذلك .

١٩٨ * — يجب أن يكون للمتهم من يساعده في المدافعة عنه وإلا كان العمل باطلا .

١٩٩ * — يقرر المتهم اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل إقامته ومولده .

٢٠٠ * — على كاتب المحكمة أن يتلو ورقة الاتهام .

٢٠١ * — بعد تلاوة ورقة الاتهام يحصل الشروع في الإجراءات اللازمة كالمبين في الفصل الأول من الباب الثاني من هذا الكتاب ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد .

٢٠٢ * — يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما ينخص كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم اتباعا للمادة ١٩٣

٢٠٣ * — إذا لم يحضر أمام محكمة الجنايات في أول درجة من كلف بالحضور لأداء الشهادة أو حضر وامتنع عن أدائها تتبع في حقه الأصول المقررة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩

وفي حالة تخلف الشاهد عن الحضور لأول مرة تكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنيا مصريا، أما إذا تخلف عن الحضور مرة ثانية فتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنيا مصريا أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

وأما عقوبة الشاهد الذى يحضر ويمتنع عن أداء الشهادة فتكون غرامة لا تتجاوز أربعين جنيا مصرى أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرين .

٢٠٤ * — تشرع المحكمة فى المداولة فورا بعد قفل باب المرافعة وتصدر الحكم فى الجلسة عينها .

٢٠٥ * — يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالإعدام أن تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة فى دائرتها المحكمة، ويجب إرسال أوراق القضية إليه فإذا لم يبد رأيه فى ميعاد السبعة أيام التالية لإرسال الأوراق إليه تحكم المحكمة فى الدعوى .

٢٠٦ * — إذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لا تعدّ جناية ولا جنحة أو أنها مجرد مخالفة تحكم ببراءة المتهم ويحصل الإفراج عنه فورا إن لم يكن محبوسا لسبب آخر .

وتحكم المحكمة فى التضمنات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض ويكون حكمها فى ذلك فى نفس الحكم الذى تصدره بما ذكر آنفا .

٢٠٧ * — إذا رأى للمحكمة أن هناك جناية أو جنحة تحكم بالعقوبة المقررة قانونا وتفصل أيضا فى نفس هذا الحكم فى التعويضات التى قد يطلبها المدعى بالحقوق المدنية .

الفصل الثانى — فى الاستئناف فى مواد الجنايات

٢٠٨ * — استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات فى أول درجة يرفع إلى دائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف .

٢٠٩ * — لا يقبل الاستئناف إلا من الأشخاص الآتى ذكرهم :
(أولا) للمحكوم عليه .

* ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ م ٥٦ (صفحة ٨٠) .

(ثانيا) الشخص المسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقهما فقط وذلك إذا كان المبلغ الذى يطالب به المدعى بالحقوق المدنية يتجاوز القيمة التى يكون حكم القاضى الجزئى فيها نهائيا .

(ثالثا) رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أو النائب العمومى .

٢١٠ * — يطلب الاستئناف بالكيفية وفى المواعيد المقررة فى مادتي ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون .

٢١١ * — إذا كان الحكم صادرا بالحبس تراعى أحكام المادة ١٨٠ المختصة بالتنفيذ، أما إذا كان الحكم صادرا بعقوبة أشد فيرتب على الاستئناف إيقاف تنفيذه .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بحبس المتهم حتى يحكم فى الاستئناف إذا كان غير محبوس .

٢١٢ * — إذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم فيصير الإفراج عنه فورا ولو طلب استئناف ذلك الحكم بشرط أن يحضر أمام محكمة الاستئناف إذا اقتضى الحال ذلك .

٢١٣ * — تقدم الدعوى الى محكمة الاستئناف وتتبع فى الجلسة القواعد المقررة فى المواد ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦، وكذا تتبع فى هذه المحكمة حال انعقادها بهيئة محكمة جنائيات الأحكام المقررة فى المواد ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧

٢١٤ * — إذا رأت محكمة الاستئناف لزوما لسماع شهادة شهود فيتبع ما هو مقرر فى المادة ٢٠٣ إذا اقتضى الحال ذلك .

الفصل الثالث

في الأحكام التي تصدر من أول درجة أو ثانی درجة
في غیبة المتهم

٢١٥ — اذا لم يتيسر القبض على المتهم أو قبض عليه وفر قبل حضوره أمام محكمة الجنايات في أول درجة تحكم المحكمة المذكورة في غيبته اذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة .

٢١٦ — يجب قبل يوم الجلسة بثمانية أيام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة جلسة الجنايات وأن تنشر صورتها في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية .

ويقوم التعاقب والنشر مقام الاعلان .

٢١٧ — لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك اذا كان المتهم غائبا عن القطر المصري أو ادعى عدم إمكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدى عذره ويثبت أنه عذر مقبول .

فاذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تأمر بإيقاف الدعوى وتعين ميعادا لحضور المتهم فيه أمامها .

٢١٨ — تتلى في الجلسة ورقة الاتهام والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر المفقرين في المادة ٢١٦ في الميعاد المعين قانونا .

ثم تطلب النيابة العمومية الحكم بالقوبة ويبدى المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل المداولة بالمحكمة ويصير اطلاعها على أوراق التحقيق ثم تحكم في التهمة وفي التضمينات ان كان لها وجه .

٢١٩ - إذا حكم على المتهم في غيبته وتحصل المذعى بالحقوق المدنية على الزامه بالتضمينات فيجب على المذعى المذكور أن يهدم كفيلا ليكنه تنفيذ ما يختص به من الحكم .

٢٢٠ - لا يكون للكفالة تأثير إلا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم في غيبة المتهم

٢٢١ - إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه في أثناء مدة الخمس سنين المقررة في المادة السابقة يعاد الحكم فيما يختص بالتضمينات .

فإذا كان الحكم السابق قد نفذ يجوز للحكمة أن تأمر برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها إذا اقتضى الحال ذلك .

٢٢٢ - إذا توفي من حكم عليه في غيبته في أثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تقدر التضمينات فيحصل تقديرها بمعرفة المحكمة في وجه الورثة .

وإذا سبق دفع تلك التضمينات يجوز للورثة أن يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم رده اليهم كالمقرر في المادة السابقة .

٢٢٣ - وأما إذا توفي من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة أو حضر من تلقاء نفسه أو قبض عليه وصدر الحكم عليه عند إعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الأول فيما يختص بالتضمينات ويعتبر تقديرها قطعيا إذا سبق حصوله .

فإذا صدر الحكم عند إعادة النظر فيه ببراءة المتهم لا يجوز أيضا طلب رد التضمينات إذا سبق دفعها وأما إذا لم تدفع كلها أو بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شيء من ذلك .

٢٢٤ (١) — (ق نمره ٧ سنة ١٩١٤) اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره . فاذا لم يسبق حضور المتهم أمام قاضى الاحالة يكون الإجراء كما لو كانت القضية لم تقدم اليه . فاذا سبق حضوره أمامه تقدم القضية الى محكمة الجنايات بناء على قرار الاحالة الأول .

٢٢٥ — اذا وجدت عدة متهمين فى قضية واحدة وغاب أحدهم فلا يترتب على غيابه فى أى حال من الأحوال تأخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين .

٢٢٦ * — لا يقبل الاستئناف فى الأحكام الصادرة فى غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية فى مواد الجنايات .

٢٢٧ * — اذا حكم على المتهم من محكمة الجنايات فى أول درجة بحضوره وطلبت النيابة العمومية استئناف ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف . وقر المتهم قبل الحضور فى جلسة هذه المحكمة فتتبع فى حقه جميع الأحكام المقررة فى هذا الفصل .

وتتبع أيضا تلك الأحكام فى حق المتهم الذى أفرج عنه بمقتضى المادة ٢١٢ ولم يحضر عند الاقتضاء أمام محكمة الاستئناف فى حالة استئناف الحكم الابتدائى أمامها الا أنه يستثنى من الأحكام السابق ذكرها ما هو مقرر فى مادتي ٢١٥ و ٢١٦

٢٢٨ — كل حكم ابتدائى أو استئنافى صادر بعقوبة على متهم غائب يعلق على باب قاعة الجلسات الجنائية فى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف وينشر فى الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية .

(١) الوقائع المصرية فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٤

* ر . قانون تشكيل محاكم الجنايات نمره ٤ سنة ١٩٠٥ م ٥٦ (صفحة ٨٠)

الباب الرابع

في طرق الطعن غير الاعتيادية (١)

٢٢٩ - (قانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦) يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يختص بحقوقهما فقط أن يطعن أمام محكمة النقض والإبرام (٢) في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات أو الجنح .

ولا يجوز هذا الطعن إلا في الأحوال الثلاث الآتية :

(الأولى) اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم .

(الثانية) اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار إنباتها في الحكم .

(الثالثة) اذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الإجراءات أو الحكم .

والأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات المتعلقة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت أثناء الدعوى ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات أهملت أو خولفت وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم .

(١) يراجع المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة النقض

صفحة ١١٠

(٢) عبارة " محكمة النقض والإبرام " الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة كان

نصها " محكمة استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة قضاة وإبرام " (مرسوم بقانون رقم ٦٨

لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة النقض مادة ٤٩ صفحة ١١٣)

(مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٢١ - مادة ٣٥ -) * ويجوز في جميع الأحوال الطعن بطريق النقض في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع وفي هذه الحالة يترتب على رفع النقض إيقاف كل إجراء .

٢٣٠ - ويجوز ذلك أيضا في حالة صدور الحكم في غيبة المتهم لكل من النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية كل فيما يختص به .

٢٣١ - يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه ولا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سبق ذكره .

وعلى قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره .

ويكلف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

وإذا لم تبين أسباب الطعن في الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مرافعة .

ولا يترتب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادرا بالإعدام .

٢٣٢ — تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصوم أو وكلائهم .

(مرسوم بقانون نمر ٦ سنة ١٩٠٥) وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى المينة في المادة ٢٢٩ وأما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تعيد الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . وفي هذه الحالة الثالثة لا يجوز لأحد من القضاة الذين اشتركوا في الحكم المنقوض أن يكون عضوا بالهيئة التي تعيد نظر القضية .

وإذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والإبرام في القضية عينها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في أصل الدعوى حكما انتائيا .

٢٣٣ — (مرسوم بقانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦) إذا صدر حكام على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر جاز لكل من أعضاء النيابة العمومية وأولى الشأن في الحكيم المذكورين أن يطلب في أى وقت كان إلغاءهما من محكمة النقض والإبرام (*) إذا كان بينهما تناقض بحيث يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر وتقديم هذا الطلب يوقف التنفيذ وإذا حكمت المحكمة بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها في حكمها .

وإذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل تعينه محكمة النقض والإبرام بناء على طلب يقدم لها .

(*) عبارة "محكمة النقض والإبرام" الواردة في هذه المادة كان نصها : "محكمة استئناف

مصر منعقدة بهيئة محكمة قضاة وإبرام" (مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء

محكمة النقض والإبرام مادة ٤٩ صفحة ١١٣)

٢٣٤ - يجوز أيضا طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادة بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة لمحكمة النقض والإبرام (*) أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة .

الباب الخامس

في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية

٢٣٥ - يجب أن تكون الجلسة علنية وإلا كان العمل لاغيا ويجوز للمحكمة مع ذلك محافظة على الحياء ومراعاة للآداب أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية .

٢٣٦ - أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود وإلا سقط حق الدعوى بها ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى إلا أن للمتهم أن يثبت أن الواقعة التي انبثت عليها الإحالة لا يترتب عليها عقوبة .

٢٣٧ - إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية .

أما إذا وقعت جناية فيصدر الأمر بإحالة القضية على النيابة العمومية . وعلى كل حال يحور قاضي المحكمة أو رئيسها محضرا يوقع كاتب المحكمة عليه ويأمر القاضي أو الرئيس بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك .

(*) عبارة " محكمة النقض والابرار " الواردة في هذه المادة كان نصها : " محكمة

استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة تقض وابرار " (مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الخاص

بانشاء محكمة النقض والابرار مادة ٤٩ صفحة ١١٣)

٢٣٨ — الأشخاص المسئولون عن حقوق مدنية يكلفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها المتهم ويحكم عليهم بالمصاريف اذا اقتضى الحال ذلك واو كانت مستحقة للحكومة وباتضمنات أيضا لكن لا يحكم عليهم بالغرامة أصلا .

٢٣٩ — إذا رفع أحد طلبه الى المحكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية .

٢٤٠ — المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يحكم فيها في الحال بعد سماع أقوال رئيس النيابة العمومية أو أحد وكلائها .

٢٤١ — (مرسوم بقانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦) اذا رفعت دعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضى المختص بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة وان رفعت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائية مختلفة أو الى قاضى تحقيق أو أكثر أو الى محكمتين ابتدائيتين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور الى محكمة الاستئناف التى تدخل فى دائرة اختصاصها تلك المحاكم واذا رفعت الدعوى لقضاة ولحاكم ابتدائية تابعة لمحاكم استئناف مختلفة وجب تقديم هذا الطلب الى محكمة النقض والإبرام (*) .

(*) عبارة "محكمة النقض والإبرام" الواردة فى نهاية هذه المادة كان نصها : "محكمة

استئناف مصر" وقد استبدلت بناء على المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ مادة ٥٠ صفحة ١١٣

الباب السادس

المجرمون الأحداث

٢٤٢ * — اذا أقيمت الدعوى العمومية من أجل جناية على متهم زاد عمره على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة يحاكم أمام محكمة الجنح اذا لم يكن معه في المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك في نفس الجناية .

٢٤٣ — لا يقبل من المجرم الحديث السن استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني .

٢٤٤ — ينفذ التأديب الجسماني في السجن بناء على أمر يصدر بالكتابة من النيابة العمومية و يلزم حضور مأمور السجن وطيبه وقت إجرائه .

٢٤٥ — الصغير المحكوم بتسليمه الى مدرسة إصلاحية أو محل آخر يكون إيداعه فيه بمقتضى أمر من النيابة العمومية يحور على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحقانية ويجوز إبقاؤه مؤقتا في السجن إلى حين نقله منه .

٢٤٦ — لا يجوز التنفيذ بالإكراه البدني لتحصيل ما يجب رده والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة .

* ر . قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ م ٥٦ (صفحة ٨٠) .

الباب السابع

في المتهمين المعتوهين

٢٤٧ — اذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله فلا يحاكم حتى يعود اليه من الرشد ما يكفي لدفاعه عن نفسه .

واذا اتضح عجزه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب إيقاف محاكمته على الوجه المتقدم .

٢٤٨ — اذا ظهر في إحدى الحالتين المنصوص عنهما في المادة السابقة أو في حالة تبرئة المتهم بسبب عاهة في عقله طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧* من قانون العقوبات أن حالة المتهم العقلية تدعو إلى وضعه في أحد مستشفيات المجازيب تخابر النيابة العمومية جهة الإدارة وهي تتخذ ما يلزم لذلك من الإجراءات .

وتتبع هذه القواعد أيضاً في حال ما إذا رأت النيابة أن لا وجه لإقامة الدعوى على متهم بسبب عاهة في عقله .

٢٤٩ — يجوز للنياية العمومية في كل الأحوال السابق ذكرها متى كان المتهم مسجوناً احتياطاً أن تودعه في أحد محلات المجازيب أو في مستشفى للحكومة بعد الحصول على إذن بذلك من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى أو من القاضي الجزئي حتى يصدر قرار من جهة الإدارة .

الباب الثامن

في المصاريف

٢٥٠ — كل متهم حكم عليه في جريمة يجوز الحكم عليه بالمصاريف كلها أو بعضها .

* تقابلها المادة (٦٢) من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٧

٢٥١ - المحكوم عليه غيابيا إذا برئ بناء على معارضته في الحكم الغيابي يجوز الحكم عليه بكل أو بعض مصاريف الإجراءات والحكم الغيابي .

٢٥٢ - إذا حكمت محكمة ثانية درجة بتأييد حكم ابتدائي جاز لها أن تجعل كل أو بعض مصاريف الاستئناف على المحكوم عليه إلا إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة وحدها .

٢٥٣ - إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد في جريمة واحدة بصفقتهم فاعلين أو شركاء فيها جار الحكم عليهم بالمصاريف متضامين أو توزيعها بينهم .

٢٥٤ - إذا لم يحكم على متهم إلا بجزء من المصاريف وجب تقدير قيمة المحكوم به عليه في الحكم .

٢٥٥ - يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية .

٢٥٦ - إذا حكم على المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها .

ومع ذلك إذا لم يحكم للمدعى بالحقوق المدنية بتعويضات فتكون عليه المصاريف التي استلزمها دخوله في الدعوى أما إذا قضى له ببعض طلباته جاز تقسيم هذه المصاريف على نسبة تبين في الحكم .

٢٥٧ - إذا برئ المتهم وألزم بتعويضات للمدعى بالحقوق المدنية يكون تقدير المصاريف الواجب الحكم بها عليه للمدعى بالحقوق المدنية المذكور حسب القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية .

الكتاب الرابع

في تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة

٢٥٨ — متى صار الحكم بالإعدام نهائيا ترسل أوراق الدعوى في الحال بمعرفة ناظر الحقانية لعرضها على الحضرة الفخيمة الخديوية وينفذ الحكم اذا لم يصدر الأمر بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوما .

٢٥٩ — يصير إبقاء المحكوم عليه نهائيا بالإعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العمومية على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحقانية الى أن ينفذ عليه الحكم أو يصدر الأمر بإبدال العقوبة المحكوم عليه بها .

٢٦٠ — تنفذ عقوبة الإعدام بمعرفة نظارة الداخلية بناء على طلب بالكتابة من النائب العمومى مبينا فيه استيفاء الإجراءات المنصوص عنها في المادة ٢٥٨

٢٦١ — لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام على المحكوم عليه بها في يوم من الأعياد الخاصة بديانته أو الأعياد الأهلية .

٢٦٢ — تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالإعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها .

ويجب على أى حال أن يكون الدفن بغير احتفال ما .

٢٦٣ — اذا أخبرت المحكوم عليها بالإعدام بأنها حبلى يوقف تنفيذ الحكم ومتى تحقق قولها لا ينفذ عليها الا بعد الوضع .

٢٦٤ — كل حكم صادر بعقوبة مقيدة للحرية يكون تنفيذه بمقتضى أمر يصدر من النيابة على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحقانية .

٢٦٥ — يجب على النيابة عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف أن تعلن المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ وفي حالة ما اذا كان المحكوم عليه مسجوناً يكون إعلانه بذلك بواسطة أمور السجن .

٢٦٦ — اذا قدرت المبالغ المستحقة للحكومة في الحكم الصادر بالعقوبة فالنطق بهذا الحكم اذا كان حضورياً يقوم مقام إعلان المتهم بالمبالغ المذكورة .

٢٦٧ — يجوز الإكراه البدني لتحصيل قيمة العقوبات المالية المقضى بها للحكومة ويكون هذا الإكراه بالحبس البسيط وتقدير مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشا الأولى أو كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل زائدة عن هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور عن أربعة عشر يوماً في مواعد المخالفات ولا عن تسعين يوماً في مواد الجنح والجنايات .

٢٦٨ — يكون تنفيذ الإكراه البدني بأمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحقانية ويشرع فيه في أى وقت كان بعد إعلان المتهم بالمبلغ المستحق بشرط أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقررة لحرية المحكوم عليه بها .

٢٦٩ — ينتهى الإكراه البدني من نفسه متى صار المبلغ الموازى للمدة التي قضاه المحكوم عليه في الإكراه محتسباً حسب ما هو مقرر في المادة ٢٦٧ مساوياً للمبلغ المطلوب أصلاً بعد استئزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته .

٢٧٠ - لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الإكراه البدنى عليه ولكنه يبرأ من الغرامة باعتبار عشرين قرشا عن ثلاثة الأيام الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها .

٢٧١ - يجوز للمحكوم عليه بالإكراه البدنى أن يطلب فى أى وقت من النيابة العمومية قبل صدور الأمر بتنفيذ الإكراه المذكور إبداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به .

٢٧٢ - يشتغل المحكوم عليه فى هذا العمل بلا مقابل لإحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الإكراه التى كان يجب التنفيذ بها عليه .

ويصدر ناظر الداخلية باتفاقه مع ناظر الحقانية قرارا يعين فيه أنواع الأشغال التى يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها والجهات الإدارية التى تقرر هذه الأشغال .

ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارجا عن المدينة الساكن بها أو عن المركز التابع له ويراعى فى العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون قادرا على إتمامه فى ظرف ست ساعات بحسب حالة بنيته .

٢٧٣ - المحكوم عليه الذى تقرر معاملته بمقتضى المادة ٢٧١ ولا يحضر الى المحل المعين لشغله أو يتغيب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا عذر تراه جهات الإدارة مقبولا يرسل إلى السجن للتنفيذ عليه بالإكراه البدنى الذى كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الأيام التى يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الأعمال اليومية .

ويجب التنفيذ بالإكراه البدنى على المحكوم عليه الذى اختار الشغل بدل الإكراه اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة .

٢٧٤ — يستزل من المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبلغ عشرين قرشا عن ثلاثة الأيام الأولى بشرط أن يكون أتم العمل المفروض عليه إتمامه يوميا ومبلغ عشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك .

٢٧٥ — اذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معا وكانت أموال المحكوم عليه لا تفى بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتى :

(أولا) المصاريف المستحقة للحكومة .

(ثانيا) المبالغ المستحقة للدعى المدنى .

(ثالثا) الغرامة وما يجب رده للحكومة .

الكتاب الخامس

فى سقوط العقوبة بالمدة الطويلة

٢٧٦ — العقوبة المحكوم بها فى جناية تسقط بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثانى درجة غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الإعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثانى درجة .

٢٧٧ — وأما العقوبة المحكوم بها فى مواد الجنح فتسقط بمضى خمس سنين من اليوم الذى صار فيه الحكم الابتدائى غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف تبدئ هذه المدة من صدور الحكم الاتهائى .

٢٧٨ — العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضى سنة تحسب بمقتضى الأصول الميينة في المادة السابقة مالم يكن الحكم الصادر فيها انتهائيا لا يجوز الطعن فيه فتبتدى مدة السنة من تاريخه .

٢٧٩ — يسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضى ثلاث سنين في مواد الجرح وستة أشهر في مواد المخالفات .

٢٨٠ — إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولولم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

٢٨١ — اذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا ولذلك لا يجوز في أى حال من الأحوال للمحكوم عليه غيابيا الذى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه .

٢٨٢ — الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جريمة أو جنحة أو مخالفة لا يجوز إقامتها بأحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية .

وإذا أقيمت الدعوى بالتضمينات أمام إحدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية .

قانون تشكيل محاكم الجنايات

نمرة ٤ سنة ١٩٠٥

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الموشمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم المذكورة ؛
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس النظار ؛
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

فى الاختصاص والترتيب

١ — الأفعال التى تعدّ جنابة بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم جنايات
ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة وذلك مع مراعاة
أحكام المادة ٥٥

٢ — تنعقد محاكم الجنايات فى كل جهة بها محكمة ابتدائية .

وتشمل دائرة اختصاص كل محكمة منها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها .

(قانون ٢٩ سنة ١٩٤٠) — ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء وبمقتضى قرار من وزير العدل أن تنعقد محكمة جنايات في جهة لا تكون بها محكمة ابتدائية للفصل في القضايا الخاصة بمنطقة تدخل في دائرة اختصاص محكمة الجنايات المذكورة .

٣ — تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف مع مراعاة أحكام المادة الآتية ;

٤ — (قانون رقم ٤ في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦) يعين وزير الحقانية في دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم الاستئناف بناء على طلب رئيسها من يعهد اليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات .

وكذلك يكون الحال في توزيع عمل هذه المحاكم بين المستشارين المعينين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة قاعدة التناوب .

وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور معين من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بآخر من المستشارين الملحقين بمحاكم الجنايات (يعينه رئيس محكمة الاستئناف) أو عند السرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية .

الباب الثاني

في مواعيد انعقاد محكمة الجنايات

٥ — تنعقد محاكم الجنايات كل شهر مالم يصدر قرار من ناظر الحقانية يخالف ذلك .

ويجوز له أن يأمر بانعقادها في أدوار أخرى فوق العادة .

٦ — يحدد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد قبله بشهر على الأقل بقرار من ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية .

٧ — جدول قضايا الدور يعدّ طبقاً للمادتين ٢٢ و ٢٤

٨ — توالى محكمة الجنايات جلساتها إلى أن تنتهي القضايا المقيدة بالجدول مالم يطرأ مانع .

الباب الثالث

في الإحالة على محكمة الجنايات

أوامر قاضي الإحالة

٩ — كل قضية جنائية حققها النيابة ينظرها قاضي إحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات .

وينتدب لهذا الغرض في كل محكمة ابتدائية بقرار يصدره ناظر الحقانية قاض أو أكثر للإحالة ويجوز لهؤلاء القضاة التنقل حسب مقتضيات المصلحة .

١٠ — تقدم القضية لقاضي الإحالة بتقرير تحرره النيابة بين فيه جليا الأفعال المسندة للتهمة أو لكل من المتهمين عند تعددهم والوصف القانوني لهذه الأفعال .

وترفق بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الإثبات تبين فيها جليا الأفعال التي يجوز أن يطالب من كل واحد منهم أداء الشهادة عنها .
وتعلن صورة التقرير والقائمة لكل واحد من المتهمين

١١ — يفصل قاضي الإحالة في القضية المحالة عليه بالكيفية المتقدمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات التي يرى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدافع عنه ويعان الخصوم بالميعاد المحدد لنظر القضية أمامه قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل ويصدر أمره في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الأوراق إليه .

١١ (١) — (قنمة ٧ سنة ١٩١٤) يكون لقاضي الإحالة ما للقاضي الجزئي في مواد الجنح من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة و بإعلان الشهود وسماع شهادتهم وتكون قراراته في ذلك قابلة للطعن بالطرق المقررة للطعن في قرارات القاضي الجزئي .

١٢ — اذا رأى قاضي الإحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية يأمر بإحالتها على محكمة الجنايات بالكيفية المدونة في الباب الرابع .

واذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية الى النيابة لإجراء اللازم عنها قانونا ومع ذلك اذا كانت فيها جنحة مرتبطة بجناية جازله أن يأمر بإحالتها على محكمة الجنايات في نفس الأمر الذي يصدر بشأن الجناية .

واذا لم يَرَأْثَرَا مَا لَجَرِيْمَةٍ أَوْ لَمْ يَجِدْ دَلَالًا كَافِيَةً لِلتَّهْمَةِ يَصْدُرُ أَمْرًا بِعَدَمِ
وَجُودِ وَجْهِ لِرَاقَمَةِ الدَّعْوَى وَيَأْمُرُ بِالْإِفْرَاجِ عَنِ الْمَتَّهَمِ مَا لَمْ يَكُنْ مَحْبُوسًا
لِسَبَبٍ آخَرَ .

وَيُجَوِّزُ لَهُ إِعَادَةَ الْقَضِيَّةِ إِلَى النِّيَابَةِ لِاسْتِيفَاءِ التَّحْقِيقِ مَعِينًا الْمَوَاضِعَ الَّتِي
يَلْزَمُ إِجْرَاءُهَا بِشَأْنِهَا مَتَى رَأَى فِي ذَلِكَ فَائِدَةً وَيُجَوِّزُ لَهُ أَيْضًا أَنْ يَجْرِيَ بِنَفْسِهِ
تَحْقِيقًا تَكْمِيلِيًّا .

١٢ (أ) — (ق نمره ٧ سنة ١٩١٤) لقاضى الإحالة تعديل التهمة المبينة
فى ورقة الاتهام أو تشديدها دون أن يسند للمتهم وقائع لم يتناولها التحقيق .

١٢ (ب) — (ق نمره ٧ سنة ١٩١٤) إذا صدر أمر بإحالة المتهم على
محكمة الجنايات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضى الإحالة وقبض عليه قبل
الحكم فى قضية من محكمة الجنايات فيكون الإجراء كما لو كانت القضية لم تقدم
إلى قاضى الإحالة .

١٢ (ج) — (ق نمره ٧ سنة ١٩١٤) للنائب العمومى والمدعى بالحق
المدنى الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة
مشورة فى كل أمر صادر من قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم
كفاية الأدلة ويكون الطعن بتقرير يعمل فى قلم كتاب المحكمة فى غضون
عشرة أيام كاملة من تاريخ صدور الأمر بالنسبة للنائب العمومى . أما
بالنسبة للمدعى بالحق المدنى ففى غضون ثلاثة أيام من إشعاره بالأمر
المذكور انما لا يترتب على هذا الطعن إيقاف الإفراج عن المتهم بناء على الأمر
المطعون فيه .

وتفصل أودة المشورة فى القضية المذكورة بعد الاطلاع على الأوراق
وسماع الإيضاحات التى ترى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو
المدعى بالحق المدنى .

فاذا قبلت المعارضة في الأمر الصادر من قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى تحيل المحكمة القضية على النيابة العمومية لأجراء اللازم قانونا اذا كانت القضية جنحة أو مخالفة . أما اذا كانت القضية جنائية فتتبع فيها الإجراءات المقررة لقاضى الإحالة .

١٣ - (قانون رقم ٤ فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٦) يجوز للنائب العمومى الطعن أمام محكمة النقض والإبرام^(١) فى الأمر الصادر من قاضى الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو فى الأمر الصادر منه بإعادة القضية الى النيابة لأن الأفعال المسندة الى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن الانحطاً فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها .

ويكون ذلك الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة من تاريخ الأمر ويحكم فيه بالسرعة .
ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة

١٤ - تحكم المحكمة السابق ذكرها فى الطعن بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال المتهم أو المدافع عنه .

فاذا قبل الطعن تعيد المحكمة القضية الى قاضى الإحالة معينة بالجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة .

١٥ - الأوامر التى تصدر من قاضى الإحالة تكون غير قابلة لطعن مما وهذا فى غير ما جاء فى أحكام المادتين ١٣ و ١٤

(١) عبارة " محكمة النقض والابرام " الواردة فى هذه المادة كان نصها " محكمة استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة قض وإبرام " (مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ مادة ٤٩ صفحة ١١٣)

ومع ذلك فالأمر الذى يصدر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بناء على عدم كفاية دلائل الجرم لا يمنع من إعادة الدعوى إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فيها طبقا للمادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات .

فى الحبس الاحتياطى

١٦ — عندما تقدم قضية لقاضى الإحالة يكون هو دون غيره مختصا بالحكم فى الحبس الاحتياطى فيجوز له فى كل وقت أن يأمر بالقبض على المتهم الذى لم يقبض عليه أو الذى أفرج عنه مع الضمانة كما يجوز له أن يأمر بالإفراج مع الضمانة على المتهم المقبوض عليه .

فى الشهود

١٧ — عندما يصدر قاضى الإحالة أمرا بها يكلف المتهم أو المدافع عنه بأن يقدم له فى الحال قائمة الشهود الذين يطلب أن تسمع شهاداتهم أمام محكمة الجنايات .

ويأمر بإعلان هؤلاء الشهود من قبل النيابة العمومية بالحضور أمام محكمة الجنايات ما لم يؤبد سماع أقوال المتهم أو المدافع عنه أن القصد من طلب حضورهم المطل أو مجرد النكابة .

ويجوز لقاضى الإحالة أن يزيد فى هاته القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم أسماء شهود آخرين ويجب إخطار النيابة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بثلاثة أيام على الأقل .

(ق نمر ٧ سنة ١٩١٤) — ولقاضى الإحالة أيضا أن يأمر بأن تعلن النيابة أى شخص غير من عينتهم النيابة أو المتهم يرى القاضى أن شهادته مفيدة فى إظهار الحقيقة وله على وجه خاص أن يأمر بإعلان الأطباء أو أهل الخبرة

الذين تقدمت منهم تقارير في الدعوى لسماع أقوالهم شفها أمام محكمة الجنايات وفي هذه الحالة يبين المسائل الواجب سماع شهادة الشهود فيها بيانا واضحا .

١٨ - شهود النفي الذين لم تدرج أسمائهم في القائمة المذكورة بالمادة السابقة يعلنون بالحضور بواسطة المتهم على يد محضر بعد إيداع مصاريق سفرهم بقلم الكتاب .

١٩ - يجب على المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن كل منهما الآخر بواسطة أحد المحضرين قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بقائمة الشهود المعلنين من قبلهما وأن يعلن بها النيابة بتقرير محرر بقلم كتاب المحكمة .

٢٠ - أسماء شهود الإثبات التي لم تدرج في القائمة المذكورة بالمادة (١٠) تعلن للمتهم من النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل .

٢١ - إعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل غير مواعيد مسافة الطريق .

ويترتب حتما على تكليف شاهد بالحضور أمام محكمة الجنايات في جلسة معينة وجوب حضوره في كل جلسة تليها من جلسات نفس الدور الذي يمكن أن تنظر فيه القضية .

في تحديد دور الانعقاد

٢٢ - عند ما يصدر قاضي الإحالة أمرا بالإحالة على محكمة الجنايات يحدد دور انعقاد جلسات المحكمة الواجب تقديم القضية فيه متبعا لتعاليم الصادرة في ذلك من رئيس المحكمة الابتدائية .

ويحدد في آن واحد اذا طلب المتهم أو المدافع عنه ميعادا لا يجوز أن يتجاوز عشرة أيام يبقى أثناءه ملف القضية في قلم كتاب المحكمة حيث يسوغ للدافع الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

وتعلن صورة أمر الإحالة الى المتهم في ظرف الأيام الثلاثة من النطق به .

٢٣ — اذا صدر أمر الإحالة ولم يكن حدد تاريخ لافتح دور محكمة الجنايات يعلن هذا التاريخ للمتهم من قبل بثمانية أيام كاملة .

٢٤ — ملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة يسلم في الوقت اللازم من قاضي الإحالة الى رئيس المحكمة الابتدائية وهو يبلغه الى المستشارين المعينين لدوران عقد محكمة الجنايات الذي أحلت عليه القضية .

وعلى رئيس المحكمة الابتدائية أن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات بعد أخذ رأى قضاة الإحالة .

في المدافعين

٢٥ — عند ما يسلم ملف القضية لرئيس المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٢٤ يعين من تلقاء نفسه مدافعا لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنه .

٢٦ — اذا كان لدى المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة الابتدائية أعذار أو موانع يريد التمسك بها يجب عليه ابدائها له بدون تأخير واذا طرأت عليه بعد فتح دور الانعقاد وجب تقديمها الى رئيس محكمة الجنايات .

فاذا قبلت يعين رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الجنايات مدافعا آخر .

وفى عدا حالة العذر أو المانع المثبوت أصوليا يجب على المدافع المدعى من قبل رئيس المحكمة أن يدافع عن المتهم فى الجلسة أو يعين من يقوم مقامه والا حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا مع عدم المساس بإقامة الدعوى التأديبية اذا اقتضتها الحال .

ويجوز للمحكمة إعفاؤه من الغرامة اذا أثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر فى الجلسة .

٢٧ — للمحامى المدعى من قبل رئيس المحكمة اذا لم يكن فقر المتهم ثابتا أن يطلب تقدير أتعاب له متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الأتعاب فى الحكم الصادر فى الدعوى ولا يجوز الطعن فى هذا التقدير بأى وجه .

(ق ٧٢ سنة ١٩٤٢)* — وفى جميع الاحوال تقدر المحكمة للمحامى فى الحكم أو بأمر مستقل مبلغا لا يقل عن جنيهين ولا يزيد على خمسة جنيهات نظير المصاريف ويؤخذ هذا المبلغ من الخزانة العامة على أن ترجع به على المتهم اذا زالت حالة إعساره .

٢٨ — المحامون المقبولون فى المرافعة أمام محكمة الاستئناف أو أمام المحكمة الابتدائية الكائنة فى الجهة التى تنعقد بها محكمة الجنايات يكونون هم المختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات .

فى القضايا التى تحقق بمعرفة قاضى التحقيق

٢٩ — اذا رأى قاضى التحقيق بعد تحقيق قام به أن فى القضية جنائية ثابتة ثبوتا كافيا على شخص أو أكثر يصدر أمرا بإحالتها على محكمة الجنايات متبعا لأحكام الواردة فى هذا الباب فيما يتعلق بقاضى الإحالة بدلا من السير طبقا لأحكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون تحقيق الجنايات .

الباب الرابع

في أوامر الإحالة

٣٠ — يبين أمر الإحالة الأفعال التي تأسست عليها التهمة مع جميع التفاصيل اللازمة لإيقاف المتهم على موضوع الاتهام من تاريخ الجريمة ومحل وقوعها والمجنى عليه وكيفية ارتكابها أو الشيء الذي وقعت عليه وكافة الظروف التي من شأنها تشديد الإدانة .

ويصف الجريمة إما باعطائها اسمها الخاص أو بذكر العناصر المكونة لها من جهة ارتباطها بالأفعال ويذكر مادة القانون المطلوب تطبيقها .

٣١ — يصدر عن كل جريمة موجهة على شخص واحد أمر إحالة خاص بها إلا فيما نصت عليه المواد الأربع الآتية :

٣٢ — اذا كانت الأفعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة فكافة الجرائم التي تنشأ من اجتماع الأفعال كلها أو من أحدها أو من اجتماع أكثرها يجوز توجيهها على المتهم الواحد في أمر إحالة واحد .

٣٣ — اذا وجد شك في وصف الأفعال المسندة الى المتهم فكافة الجرائم التي يمكن ترتبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر إحالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخيرة .

٣٤ — اذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد وكان وقوع آخر جريمة منها في خلال سنة من تاريخ وقوع الأولى جاز أن يصدر ضده أمر إحالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها .

٣٥ — اذا كانت الأفعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة واتهم عدة أشخاص بالاشتراك في ارتكابها يجوز إصدار أمر إحالة واحد ضدهم جميعا حتى لو كانت الأفعال الموجهة على كل واحد منهم مكوّنة لجرائم مختلفة .

٣٦ — يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم إصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الإحالة .

٣٧ — يجوز لمحكمة الجنايات إلى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة الميئة في أمر الإحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق .

٣٨ — اذا كان ما في أمر الإحالة من الخطأ أو السهو الذي تداركته محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٦ من شأنه خدع المتهم أو الاضرار بدفاعه يجب عليها إما تأجيل القضية لجلسة آتية أو الأمر بمحاكمته في الدور المقبل من أدوار انعقادها .

وكذلك يكون الحال كلما عدلت المحكمة التهمة بمقتضى المادة ٣٧ وكان التعديل إذا لم تؤجل القضية موجبا للاضرار بالدفاع عن المتهم أو بسير الدعوى .

وفيا يغير ذلك من الأحوال يجب الاستمرار في الدعوى بدون انقطاع .

٣٩ — إذا عدلت محكمة الجنايات في التهمة بموجب المادة ٣٧ بعد سماع شهادة الشهود يجوز استحضار هؤلاء الشهود مرة ثانية وسماع أقوالهم بشأن هذا التعديل واستحضار شهود آخرين متى رأت المحكمة لزوما لذلك .

٤٠ — يجوز لمحكمة الجنايات في الحكم بالعقوبة أن تغير وصف الأفعال الميئة في أمر الإحالة بغير سبق تعديل في التهمة ولكن بمراعاة الحدود الواردة

في المادة ٣٣ فقط وفي هذه الحالة لا تحكم المحكمة بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الإحالة .

ويجوز أيضا بدون سبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الإحالة لعدم إثبات بعض الأفعال المسندة أو للأفعال التي أثبتتها الدفاع .

وإذا كانت التهمة على جريمة ارتكبت جاز عقاب المتهم على الشروع في ارتكابها .

الباب الخامس

في الإجراءات بالجلسة

٤١ — يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال إنما تجرى عليه الملاحظة اللازمة .

ولا يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا إذا وقع منه تشويش جسيم يستدعي ذلك .

٤٢ — ويجب عليه تعريف اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل إقامته ومولده .

٤٣ — يتلو كاتب المحكمة أمر الإحالة .

٤٤ — بعد تلاوة أمر الإحالة يشرع في الإجراءات اللازمة كالمبين في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية :

٤٥ — يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما ينخص كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم طبقا للمواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة إلا ما نص عليه في المادة الآتية :

٤٦ — يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو بإصدار أمر بالضبط والإحضار إذا دعت الضرورة له أو تستحضر أى ورقة جديدة يرى فائدتها ويجب على من دعى للشهادة بهذه الكيفية أن يحلف اليمين .

٤٧ — إذا تخلف الشهود عن الحضور أمام محكمة الجنايات أو حضروا وامتنعوا عن الإجابة تتبع في شأنهم القواعد المدونة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ من قانون تحقيق الجنايات .

والعقوبة التى يحكم بها على الشاهد الذى تخلف عن الحضور فى أول مرة تكون غرامة لا تزيد عن أربعين جنيا مصريا وإذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيا أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وإذا حضر وامتنع عن الإجابة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيا أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين .

٤٨ — تشرع المحكمة فى المداولة فورا بعد إقفال باب المرافعة .

٤٩ — يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة فى دائرتها المحكمة ويجب إرسال أوراق القضية إليه .

فإذا لم يبد رأيه فى ميعاد الثلاثة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه تحكم المحكمة فى الدعوى .

٥٠ — إذا رأت المحكمة أنه ثبتت على المتهم التهمة المبينة في أمر الإحالة أو جنايته أو جنحة أخرى مما تنطبق عليه الشروط المنصوص عليها في المادة ٤٠٤، تقرر إدانته وتحكم عليه بالعقوبة المدونة في القانون .

وفي عكس ذلك تحكم ببراءته ويفرج عنه فوراً إن لم يكن محبوساً لسبب آخر .

وعلى كل حال يجب أن يفصل في نفس هذا الحكم في التضمينات التي قد يطلبها بعض الخصوم من بعض .

٥١ — ينطق بالحكم في الجلسة نفسها أو التي تليها على الأكثر ويوقع عليه قبل إقفال دور الانعقاد وعلى كل حال يكون التوقيع في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق به .

٥٢ — يجوز الطعن بطريق النقض والابرام في أحكام محاكم الجنايات بالطرق المنصوص عليها في المواد من ٢٢٩ إلى ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات .

٥٣ (معدلة بقانون رقم ٣٩ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤) — "المتهم الغائب تحكم في غيبته محكمة الجنايات حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات .

ومع ذلك فالشخص الغائب الذي يكون متهماً في جنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات يقضى في غيبته طبقاً للإجراءات المعمول بها أمام محاكم الجنح" .

الباب السادس

أحكام وقتية وغير ذلك

٥٤ — أحكام هذا القانون تسرى على كل قضية جنائية لم تكن رفعت للمحاكم الجنائية الحالية قبل أول شهر فبراير سنة ١٩٠٥ وذلك مع مراعاة أحكام المادة الآتية :

وأول دور من أدوار انعقاد كل محكمة من محاكم الجنايات يكون في شهر مارس سنة ١٩٠٥ ما لم يؤجله ناظر الحقانية الى الشهر التالى .

٥٥ — يجوز لناظر الحقانية أن يؤجل بقرار يصدره تشكيل محاكم الجنايات فى جهة واحدة أو أكثر الى أن يصدر قرار جديد .

وكل قرار يقضى بتشكيل محاكم جنايات جديدة يجب أن تحدد فيه المواعيد التى تحكم من ابتدائها فى القضايا الجنائية التى لم تكن رفعت للمحاكم الحالية فى تلك المواعيد .

٥٦ — المواد من ١٩٠ الى ٢١٤ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لا تسرى على القضايا المحكوم فيها من محاكم الجنايات .

٥٧ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون ما

صدر بمرأى عابدين فى ٦ القعدة سنة ١٢٢٢ (١٢ يناير سنة ١٩٠٥)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمى

ناظر الحقانية

ابراهيم فؤاد

قانون محاكم المراكز

نمرة ٨ سنة ١٩٠٤

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) بترتيب المحاكم الأهلية ؛

وبعد الاطلاع على قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات الصادرين بأمرين منا فى هذا اليوم ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس النظار ؛
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ،

أمرنا بما هو آت :

انشاء محاكم مراكز

١ — (معدلة بقانون رقم ٣٥ فى ٣ يوليه سنة ١٩٣٠)* — يجوز تشكيل محاكم تسمى « محاكم المراكز » فى المحافظات بمقتضى قرار يصدره وزير الحقانية بالاتفاق مع وزير الداخلية .

٢ — تعيين دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم المراكز بقرار من ناظر الحقانية ويقوم بالأعمال فيها قاضى المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذى ينتدبه ناظر الحقانية لهذا الغرض خاصة .

الاختصاص في المسائل الجنائية

٣ - تختص محكمة المركز بالنظر والحكم في جميع المخالفات وكذلك في الجنح المبينة في الملحق المرفق بهذا القانون .

وتختص هذه المحاكم دون غيرها بالنظر في جميع المخالفات التي لا يجوز الحكم فيها بغير الحبس والغرامة والتعويضات والمصاريف أما في غير هذه المخالفات وفي الجنح المنوّه عنها في الفقرة السابقة فيشارك القاضي الجزئي معها في هذا الاختصاص .

(ق نمر ٦ سنة ١٩٠٧) ويكون لمحكمة المركز في الجرائم التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي للقاضي الجزئي دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر أو بغرامة تزيد عن عشرة جنيهات مصرية مهما بلغ الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون .

٤ - يضع ناظر الحقانية في تعاليم يصدرها الى النيابة وتبلغ الى المحاكم القواعد التي بمقتضاها تقدم عادة الى محكمة المركز أو الى المحكمة الجزئية الجرائم التي تكون كلتا المحكمتين مختصة بالنظر فيها .

٥ - (ق نمر ٩ سنة ١٩٠٦) في القضايا التي من اختصاص محكمة المركز النظر فيها يجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية سواء في ما يختص بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى وإبداء الطلبات أو بتنفيذ الأحكام وحق رفع الاستئناف من يعينهم لهذا الغرض ناظر الحقانية من مأموري الضبطية القضائية .

ومع ذلك ليس لهؤلاء المأمورين إجراء التفتيش أو الضبط المنصوص عليهما في الفقرتين (ب) و (ج) من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات ولا أن يصدروا أمرا بالسجن .

وزيادة على ذلك لا يمنع أمر الحفظ الصادر من أحد هؤلاء المأمورين من إقامة النيابة العمومية للدعوى بعد ذلك أو رفعها مباشرة بتكليف من المدعى المدني .

٦ — متى رأى أحد مأموري الضبطية القضائية أثناء قيامه بعمل من الأعمال بناء على المادة السابقة أن قضية ما يجب بمقتضى التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة أن لا ترفع الى محكمة المركز فعليه أن يرسلها الى النيابة وهي ترفعها الى المحكمة الجزئية أو تأمر مأمور الضبطية بتقديمها الى محكمة المركز .

ويجوز للنياية أن تتولى من تلقاء نفسها السير في أى قضية موجودة بين أيدي البوليس في أية حالة كانت عليها تلك القضية .

٧ — اذا رأت النيابة العمومية أن قضية منظورة لديها هي مما يرفع لمحكمة المركز جاز لها في أية حالة كانت عليها تلك القضية أن تحيلها على أحد مأموري الضبطية القضائية المكلفين بأعمال النيابة العمومية أمام محكمة المركز .

٨ — يجب على محكمة المركز أن تحيل كل قضية رفعت اليها على النيابة العمومية لتعطى السير اللازم اذا رأت :

(أولا) أن العقوبة التي من اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة .

(ثانيا) أن القضية مما يجب تقديمه الى المحكمة الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون أو التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة .

(ثالثا) أن هناك محلا لتحقيقها بمعرفة النيابة .

٩ — تسرى أحكام المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٤ من قانون تحقيق الجنايات حتى في مواد الجرح على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمام محكمة المركز أو الذين يحضرون ويمتنعون عن أداء الشهادة .

١٠ — يجوز لناظر الحفانية أن يقضى بقرار يصدره بأن أحكام قانون تحقيق الجنايات المتعلقة بالأعمال الكتابية وخصوصا بقيد شهادة الشهود لا يعمل بها أمام محاكم المراكز الا مع التعديلات التي يرى فيها فائدة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٤٩ من القانون المذكور .

الاختصاص في المواد المدنية والتجارية

١١ — لناظر الحفانية بقرار يصدره أن يحوّل لجميع محاكم المراكز أول بعضها اختصاصا في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى عن النصاب الذي للقاضي الجزئي حق الحكم فيه نهائيا .

أحكام عمومية

١٢ — لناظر الحفانية بدلا من أن يشكل محكمة قائمة بذاتها في بلد به محكمة جزئية أن يأمر بقيد جميع القضايا الجنائية التي من شأنها أن تقدم إلى محكمة من محاكم المراكز في جدول خاص بها .

وتتبع نصوص هذا القانون من حيث تحقيق القضايا المقيدة في هذا الجدول والحكم فيها وتأجيلها وتنفيذ الأحكام كما لو كانت هذه القضايا مقيدة في جدول محكمة من محاكم المركز .

١٣ — أعمال الكتبة والمحضرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز الموظفون الذين يعينهم لهذا الغرض لناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية .

١٤ — مأمورو الضبطية القضائية المستدبون طبقاً للمادة الخامسة يكونون تحت ملاحظة النيابة العمومية فيما يتعلق بالاختصاصات الممنوحة لهم بمقتضى هذا القانون .

١٥ — على ناظرى الداخلية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذى يجب العمل به ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤ م

صدر بمرأى عابدين فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

ناظر الحقانية

ابراهيم فؤاد

مواد

تسميم حيوانات مستأنسة ٣١٢

الارقام الآتية :

٣٦٠	يقابلها	٣١٥	٣١٨	يقابلها	٢٧٥	٢٤٤	يقابلها	٢٠٨	١٣٣	يقابلها	١١٧
٣٦٩	»	٢٢٣	٣٥٢	»	٣٠٧	٢٧٨	»	٢٤٠	١٣٦	»	١١٨
٣٧٠	»	٢٢٤	٣٥٤	»	٣٠٩	٣٠٣	»	٢٦٢	١٣٧	»	١١٩
٣٧١	»	٢٢٥	٣٥٧	»	٣١٢	٣٠٦	»	٢٦٥	١٦٢	»	١٤٠
٣٧٢	»	٢٢٧	٣٥٨	»	٣١٣	٣١٧	»	٢٧٤	٢٤٢	»	٢٠٦

مواد

قانون العقوبات

هدم أو تخريب الحدود الفاصلة الخ ... ٣١٣

الحريق الناشئ عن إهمال ... ٣١٥

انتهاك حرمة الملكية ... ٣٢٣

» » » ... ٣٢٤

» » » ... ٣٢٥

» » » ... ٣٢٧

الجنح التي تتم في الجلسة

ما يقع مخالفا لأحكام الأمر العالي المتعلق بالمتشردين .

بيان مأمورى الضبطية القضائية

آثار (مصلحة الـ) :

” يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالأعمال التى هم مكلفون بها الأمناء والمفتشون والمفتشون الثانى لدى مصلحة الآثار ومن يقوم مقامهم من مأمورى المصلحة “ (المادة العشرون من قانون نمرة ١٤ سنة ١٩١٢) .

آثار عربية (لجنة حفظ الـ) :

” يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالأعمال التى هم مكلفون بها : باشمهندس الآثار العربية والمهندسون والمفتشون بأقلام لجنة حفظ الآثار العربية وكذلك أمين دار الآثار العربية التابعة للجنة المشار إليها ومساعدته ومفتش أعمال الحفر بها “ (المادة الأولى من مرسوم ١١ مايو سنة ١٩١٧) .

أشغال عمومية (وزارة الـ) :

١ — ” عين مفتشو الآلات البخارية : نظارة الأشغال العمومية مأمورين للضبطية القضائية فيما يتعلق بالمخالفات المكلفون بإثباتها أثناء تأدية وظائفهم “ (المادة الأولى من دكر يتو ١٣ أبريل سنة ١٩٠١) .

٢ — يندب موظفو ومستخدمو قسم الملاحة الداخلية المذكورون بعد لإثبات المخالفات لأحكام القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٧ السالف الذكر (وهو خاص بكيفية تنفيذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ بشأن تسجيل المراكب) .

أولا - المدير .

ثانيا - الوكيل .

ثالثا - المفتشون .

رابعا - كتبة مكاتب تسجيل المراكب .

(قرار وزير الأشغال رقم ١٣ في ٥ يونيه سنة ١٩٣٥)

٣ - يندب ملاحظو التنظيم الآتية أسماءهم بعد لاثبات المخالفات الخاصة بتطبيق المرسوم المشار اليه (الخاص بتنظيم طرق الاعلانات الصادر في ٢٠ يوليه سنة ١٩٣٨) وتكون لهم صفة رجال الضبطية القضائية .

(قرار وزير الأشغال في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩)

٤ - يكون لموظفي التنظيم المبينة وظائفهم بعد صفة رجال الضبطية القضائية في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٣٩ (الخاص بإنشاء الخطوط الكهربائية وحمايتها) وتحرير المحاضر اللازمة لذلك وهم :

(١) مفتش قسم الانارة .

(٢) مدير أعمال قسم مراقبة ترام القاهرة .

(٣) مدير أعمال قسم مراقبة أعمال الشركات والمصالح الحكومية

بالشوارع .

(قرار وزير الأشغال في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

٥ - يكون للموظفين المبينة وظائفهم بعد صفة رجال الضبطية القضائية في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٩ (الخاص بإنشاء الخطوط الكهربائية وحمايتها) وتحرير المحاضر اللازمة لذلك وهم :

(١) مدير قسم الكهرباء بإدارة البلديات بوزارة الصحة العمومية .

(٢) مهندسو الكهرباء بالمجالس البلدية والمجالس المحلية والقروية .

(٣) مهندسو التنظيم .

(قرار وزير الأشغال فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠)

انتاج على الكحول ر . مالية (وزارة الـ) :

انتخاب (رئيس لجنة الـ) :

” يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة لمأمورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب فى قاعة الانتخاب أو يشرع فيها فى ذلك المكان “ (المادة ٧٧ من المرسوم بقانون نمرة ١٤٨ الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥ الوقائع المصرية العدد ١١٦ فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

بوليس (مفتشو ووكلاء الـ) :

١ — ” يعتبر مفتشو البوليس ووكلاؤهم من مأمورى الضبطية القضائية “ (القانون نمرة ٥ الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣) .

٢ — ” يضاف الكونستابلات المتخرجون من مدرسة البوليس والإدارة إلى مأمورى الضبطية القضائية المتوّه عنهم بالمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى والمادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات المختلط “ (القانون نمرة ٢ الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ — الوقائع العدد ٢٣ الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٣٢) .

تجارة وصناعة (وزارة الـ) :

١ — ” يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية لإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية موظفو

مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية الذين يعينهم لهذا الغرض وزير التجارة والصناعة (المادة الأولى من المرسوم الصادر فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٠) .

٢ — يعتبر علاوة على الموظفين المشار اليهم فى المرسوم الصادر بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٤٠ من مأمورى الضبطية القضائية لإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية الموظفون المذكورون فيما يلى :

(١) مهندسو الزراعة .

(٢) مفتشو صحة المحافظات والمديريات ومساعدوهم ، ومفتشو صحة الأقسام والمراكز ، وباشمفتش الصيدليات ومفتشوها وأطباء مراقبة الأغذية ومفتشو المأكولات .

(٣) الضباط القضائيون بمصلحة الحدود .

(٤) موظفو وعمال الجمارك .

(٥) موظفو مراقبة الإنتاج .

(٦) الأطباء المخصصون لمراقبة المواد الغذائية ومفتشو الأغذية والمعاونون الصحيون بصحة البلدية بالأسكندرية .

(المادة الأولى من المرسوم الصادر فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠)

٣ — ” يعتبر مفتشو مصلحة الدمغ والموازين من مأمورى الضبطية القضائية لإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية (المادة الأولى من المرسوم الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٤١) .

٤ - سجل تجارى :

الموظفون المنوط بهم تنفيذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ بإنشاء السجل
التجارى :

” يعتبر الموظفون الآتى ذكرهم من مأموري الضبطية القضائية لإثبات
المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ بإنشاء السجل التجارى :
مدير إدارة السجل التجارى ووكيله .

مفتشو إدارة السجل التجارى .

رؤساء مكاتب السجل التجارى بالمحافظات والمديريات أو من يقوم
مقامهم” (مرسوم فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٥ - الوقائع العدد ١٣ فى ١١ فبراير
سنة ١٩٣٥) .

٥ - يعين الموظفون المبينة وظائفهم أو أسماؤهم فيما يلى لضبط
وإثبات مخالفات أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة
وتجارة الصابون وكذلك إثبات مخالفات أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
الخاص بالعلامات والبيانات التجارية :

(١) مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية .

(٢) وكيل مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية .

(٣) رئيس قسم البيانات التجارية ووكيله ومفتشو البيانات التجارية

(٤) مفتشو السجل التجارى ورؤساء مكاتب السجل التجارى
فى المحافظات والمديريات أو من يقوم مقامهم .

(٥) حضرات :

(قرار وزير التجارة والصناعة فى ١٤ أبريل سنة ١٩٤٠)

٦ - يعين الموظفون المينة وظائفهم فيما بعد لمراقبة تنفيذ المرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٣١ (بشأن تنظيم تجارة الجملة للتخضر والفاكهة بمدينة القاهرة) وإثبات المخالفات لأحكامه .

مفتش سوق الجملة للتخضر والفاكهة بمدينة القاهرة ومساعدوه وملاحظو السوق . (قرار وزير التجارة والصناعة فى ٤ يونيه سنة ١٩٤٠)

٧ - يعين الموظفون المينة وظائفهم بعد لمراقبة تنفيذ القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ (الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية) وإثبات المخلفات لأحكامه :

- (١) مدير إدارة الأسواق والتصدير ووكيله أو من ينوب عنهما .
- (٢) رئيس قسم مراقبة الصادرات أو من ينوب عنه .
- (٣) رؤساء مكاتب مراقبة الصادرات أو من ينوب عنهم .
- (٤) الكشافون بمكاتب مراقبة الصادرات .

(قرار وزير التجارة والصناعة فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٠)

٨ - يعين الموظفون المينة وظائفهم فيما بعد لمراقبة تنفيذ القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ (الخاص بتنظيم تجارة الجملة للحاصلات الزراعية) وإثبات المخالفات التى تقع إخلالا بأحكامه وبأحكام القرارات المنفذة له .

أولا - محافظة القاهرة :

- (١) مدير إدارة السواحل ووكيله .
- (٢) مفتشو إدارة السواحل .
- (٣) مفتش سوق الحبوب بكل من ساحلى روض الفرج وأثر النبي أو من ينوب عنهم .

- (٤) معاونو السواحل أو من ينوب عنهم .
- (٥) مدير إدارة الأسواق والتصدير ووكيله .
- (٦) رئيس قسم الأسواق ومفتشو قسم الاسواق .
- (٧) مفتشا سوقى الجملة للنخضر والفاكهة بمدينة القاهرة ومساعديهما .
- (٨) ملاحظو سوق الجملة للنخضر والفاكهة بمدينة القاهرة .

ثانيا — بحافظة الاسكندرية :

- (١) مدير إدارة السواحل ووكيله .
 - (٢) مفتشو إدارة السواحل .
 - (٣) مفتش سوق الحبوب بالاسكندرية أو من ينوب عنه .
 - (٤) مدير إدارة الأسواق ووكيله .
 - (٥) رئيس قسم الأسواق ومفتش قسم الأسواق .
 - (٦) مفتش سوق البصل بالاسكندرية أو من ينوب عنه .
 - (٧) معاون ساحل الاسكندرية أو من ينوب عنه .
- (قرار وزير التجارة والصناعة فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠)

تفريخ ر. زراعة (وزارة الـ) :

جمارك :

- ١ — ” يعتبر موظفو وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ” (المادة السابعة من قانون نمر ٩ سنة ١٩٠٥) .
- ٢ — ” ضباط حرس الجمارك الذين يعتبرون من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للأفعال المنصوص عليها فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥

بمخصوص منع تهريب البضائع يكون لهم كذلك هذا الاختصاص فيما يتعلق بما يقع داخل الدائرة الجمركية التى يؤدون أعمال وظائفهم فيها من الجرائم المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الجارى العمل بها " (المادة الأولى من مرسوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨) .

ر . تجارة وصناعة (وزارة الـ) :

خفر السواحل :

١ — " يعتبر مفتشو مصلحة خفر السواحل الذين من الدرجة الأولى والثانية والثالثة فى أثناء تأدية وظائفهم من مأمورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالتهريب أو بمخالفة القوانين والأوامر واللوائح المالية " (المادة الأولى من دكرى ١٣ يناير سنة ١٨٩٧) .

٢ — " الضابط الذى يعين فى نقطة خفر السواحل بجهة مرسى مطروح الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بصحراء ليبيا بمديرية البحيرة يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية لضبط وقائع الجرائم المنصوص عنها بالقوانين واللوائح المتبعة " (المادة الأولى من دكرى ١٨ مارس سنة ١٨٩٩) .

٣ — " فى أقسام صحراء ليبيا والبحر الأحمر المفتشون الذين من الدرجة الأولى والثانية والثالثة بمصلحة خفر السواحل الحائزون على رتبة ملازم أول أو رتبة أعلى يتبرون من مأمورى الضبطية القضائية فى جميع الدائرة التى يؤدون وظائفهم فيها لإثبات مخالفات القوانين واللوائح الجارى العمل بها " (المادة الأولى من مرسوم ١٨ مايو سنة ١٩١٥) .

٤ — " يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية ضباط مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك من رتبة ملازم ثان أو من رتبة أعلى الذين يؤدون أعمال

وظائفهم فى بحيرات المتزلة والبراس وإدكو ومريوط وقارون وذلك لإثبات مايقع فيها من الجرائم المنصوص عنها فى القوانين واللوائح الجارى العمل بها“ (المادة الأولى من مرسوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦) .

داخلية (وزارة الـ) :

”المفتشون الفنيون بمكتب العمل بإدارة عموم الأمن العام فى مخالقات القوانين واللوائح المتعلقة بالمحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمقلقة للراحة يعتبرون من مأمورى الضبطية القضائية“ (مرسوم فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٣ — الوقائع العدد ٧٦ فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٣) .

دخان ر . مالية (وزارة الـ) :

زراعة (وزارة الـ) :

١ — ” فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يكون للموظفين الفنيين الذين يندبهم وزير الزراعة لهذا الغرض صفة مأمورى الضبطية القضائية“ (المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ فى ٢٧ أيار سنة ١٩٣٣ الخاص بمعامل التفريخ الصناعى للدجاج) .

٢ — ” يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتنفيذ القانون المشار اليه“ (القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتعديل المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ بمنع زراعة الخشخاش فى مصر) .

(قرار وزير الزراعة فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٠)

٣ - " يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين ومعاوني الزراعة وكل موظف يتدبه وزير الزراعة لهذا الغرض صفة رجال الضبطية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له " (م ١٠ القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ بتعين المساحة التي تزرع قمحا وشعيرا في سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ الزراعية) .

٤ - " يكون لأطباء قسم الطب البيطري في المناطق التي يندبون للعمل فيها صفة رجال الضبطية القضائية فيما يختص بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له " (م ٧ القانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٢ الخاص بتلقيح مواشى الفصيلة البقرية تلقيحا إجباريا لوقايتها) .

سجون :

١ - " ويجوز للنيابة أن تتدب المأمور أو وكيله لعمل التحقيق اللازم (وذلك في حالة وقوع بعض جرائم من المسجونين أو عليهم) ويكون للتدب في هذه الحالة ما لرجال الضبطية القضائية من السلطة " . (المادة الثالثة والعشرون من دكريتو ٩ فبراير سنة ١٩٠١)

٢ - " يضاف مأمورو السجون ووكلاؤهم وضباط مصلحة السجون إلى مأموري الضبطية القضائية المتوه عنهم بالمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات الأهلي والمادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات المختلط " (القانون رقم ٦٦ الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٣ - الوقائع العدد ٦٠ في ٣ يوليه سنة ١٩٣٣) .

سكة حديد :

١ - " يعتبر من مأموري الضبطية القضائية الموظفون الآتي بيانهم وذلك فيما يتعلق بالحوادث المنصوص عنها في الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وفي القرار الوزاري الرقم ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨ " :

(أولا) رؤساء الأقسام ومفتشو المركز بقسم الإدارة .

(ثانيا) كبار المفتشين ومهندسو المراكز بقسم الهندسة .

(ثالثا) باشمفتش الخط بين قنا وأسوان .

(المادة الأولى من دكرى ١٧ يناير سنة ١٩٠٢) .

٢ - " يكون أمناء مخازن المحطات الآتى بيانها التابعة لسكك حديد الحكومة من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالوظائف التى يؤدونها " وهذه المحطات هى :

٢٩ رشيد	١٥ القبارى	١ الاسكندرية
٣٠ ممنود	١٦ الاسماعيلية	٢ أسيوط
٣١ الشلال	١٧ كفر الدوار	٣ أسوان
٣٢ السنبلان	١٨ كفر الزيات	٤ بلقاس
٣٣ سوهاج	١٩ كفر الشيخ	٥ بنها
٣٤ السويس	٢٠ قلوب	٦ بنى سويف
٣٥ طلخا	٢١ الأقصر	٧ بركة السبع
٣٦ طنطا	٢٢ المنصورة	٨ مصر
٣٧ اتياى البارود	٢٣ مدينة الفيوم	٩ شبن القناطر
٣٨ طوخ	٢٤ المحلة الكبرى	١٠ شبن الكوم
٣٩ الزقازيق	٢٥ منوف	١١ دمنهور
٤٠ زقنى	٢٦ منيا القمح	١٢ دمياط
	٢٧ المنيا	١٣ الواسطى
	٢٨ بورسعيد	١٤ فافوس

(المادة الأولى من قانون نمرة ١٠ فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٦) .

سينا (محافظة) :

”يعين ناظر الحربية من بين الموظفين المكلفين بإدارة المحافظة مأمورين قضائيين يناط بهم القيام بالأعمال الآتية بعد“ . (المادة الخامسة من قانون نمرة ١٥ سنة ١٩١١ — وانظر المادة ١٣ وما بعدها والمادة ٢٥ منه).

(صدر قرار من ناظر الحربية بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩١١ ببيان موظفى إدارة المحافظة المعتبرين من مأمورى الضبطية القضائية وهم : مفتش المحافظة ، ملاحظ الأشغال العسكرية ، ناظر نخل ، ضابط بوليس العريش ناظر العريش ، ناظر الطور) .

صحة (وزارة الـ) :

١ — ” موظفو مصلحة الصحة الآتى بيانهم يكونون من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالمخالفات التى تتعلق بالأعمال المنوطين بها وهم : (أولا) مفتشو صحة المحافظات والمديريات ومساءدوهم وأطباء المستشفيات القائمون بوظائف مفتش الصحة أو مساعديهم ؛

(ثانيا) مفتشو صحة الأقسام والمراكز ؛

(ثالثا) باشمفتش القسم البيطرى والمفتشون البيطريون ؛

(رابعا) باشمفتش ومفتش مصلحة الكنس والرش بمدينة القاهرة “

(المادة الأولى من قانون نمرة ٦ فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٣) .

٢ — ” يعتبر الموظفون الآتى ذكرهم التابعون لمصلحة الصحة العمومية من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم :

باشمفتش الصيدليات ومفتشوها “ . (المادة الأولى من مرسوم ١٧ مايو

سنة ١٩١٧) .

٣ - " يعتبر من مأموري الضبطية القضائية مفتشو الخوم بالنسبة للجرائم التي تتعلق بالأعمال المنوطة بهم " . (المادة الأولى من المرسوم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢١) .

٤ - " يعتبر مفتشو الصحة العمومية المتدربون خصيصا لمراقبة تطبيق قانون الملاريا من مأموري الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم (المادة الأولى من مرسوم ٧ أغسطس سنة ١٩٣٨) .

٥ - " يعتبر أطباء مراقبة الأغذية ومفتشو المأكولات التابعون لوزارة الصحة العمومية من مأموري الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم " . (المادة الأولى من مرسوم ٦ مارس سنة ١٩٣٩) .

٦ - " يعتبر المهندسون ومساعدو المهندسين والملاحظون التابعون لوزارة الصحة العمومية المنوط بهم الاشراف على صيانة شبكات مواسير المياه التي تنشئها الوزارة المذكورة من مأموري الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التي تقع على تلك الأعمال " . (المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٢) .

٧ - " لوزارة الصحة أن تكلف الطبيب المذكور (الأطباء المعينين بمقتضى قانون تحسين الصحة القروية) بواجبات إدارية صحية بسيطة كفحص الموتى لتشخيص أسباب الوفاة والتطعيم ضد الجدري والدفتريا وسواها من الأمراض المعدية ومراقبة المواد الغذائية ويكون للطبيب في هذه الحالة صفة مأموري الضبطية القضائية (م ١٠ قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ بتحسين الصحة القروية) .

صحراء شرقية :

انظر المواد ٢ و ٣ و ٤ من القانون نمرة ٩ سنة ١٩٠٧

ضرائب :

موظفو مصلحة الضرائب الذين لهم صفة مأموري الضبطية القضائية كنص المادة ١٩ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ هم مأمورو ومفتشو الضرائب .

(قرار وزير المالية في ٨ يونيو سنة ١٩٣٩)

عمل :

١ - لتنفيذ أحكام هذا القانون (قانون ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ خاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات) يجوز في أى وقت تفتيش المحلات أو المقاولات أو أى مكان تراول فيه إحدى الصناعات المذكورة بالمادة الأولى وذلك بمعرفة مفتشين يعينهم وزير التجارة والصناعة ويكون لهم في ذلك صفة مأموري الضبطية القضائية (م ٥ ق ١٤٧ سنة ١٩٣٥).

٢ - يعتبر مفتشو مكتب العمل معينين طبقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم بقانون المشار اليه (ق ١٤٧ سنة ١٩٣٥) للتفتيش على المحال أو المقاولات أو أى مكان تراول فيه إحدى الصناعات التى يسرى عليها المرسوم بقانون المذكور .

(قرار وزير التجارة والصناعة في ٦ فبراير سنة ١٩٣٦)

لاسلكى (ر . مواصلات — وزارة الـ) :

مالية (وزارة الـ) :

١ — سواحل :

” يعتبر الموظفون الآتى ذكرهم من مأمورى الضبطية القضائية لإثبات المخالفات لأحكام اللوائح التى صدرت أو التى ستصدر بشأن نظام السواحل :
مدير إدارة السواحل ووكيله .

المفتشون والمعاونون المكلفون بمراقبة السواحل أو من يقوم مقامهم “
(المادة الأولى من مرسوم ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨) .

٢ — دخان :

” لمأمورى الضبطية القضائية الحق فى تفتيش مصانع الدخان ومخازنه وحوائيت بيعه فى أى وقت ، على أنه لا يجوز أن يتعدى هذا التفتيش الى جزء المصانع والمخازن والحوائيت المخصص للسكنى دون غيرها .

ولمأمورى الضبطية القضائية المذكورين الحق فى أن يأخذوا عينات من أنواع الدخان الموجودة بالمصنع أو المخزن أو الحانوت لتحليلها .

” لوزير المالية أن يعين موظفين لاثبات المخالفات لأحكام هذا القانون ويعتبر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بذلك من مأمورى الضبطية القضائية “
(المادتان ٣ و ٨ من القانون رقم ٧٤ فى ٣ يوليه سنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الدخان — الوقائع المصرية العدد ٦٢ فى ١٠ يوليه سنة ١٩٣٣) .

٣ - إنتاج :

”يقوم بإجراء التجزؤات المخالفات مأمورو الضبطية القضائية وموظفو إدارة رسم الانتاج وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية ويعتبر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بذلك من مأمورى الضبطية القضائية“ (المادة ١٢ من المرسوم الخاص برسم الانتاج على الكحول - الوقائع العدد ٧٩ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤) .

٤ - معاونوا المالية :

يعين معاونون للمدريات والمحافظات للأعمال المالية بمصلحة الأموال المقررة يكون من اختصاصهم إجراء التجزؤ الإدارية وتحرير محاضر التبديد (قرار وزير المالية فى ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

مجلس بلدى الاسكندرية :

١ - ”عين مهندس المجلس البلدى بالاسكندرية المنوط بملاحظة الآلات البخارية مأمورا للضبطية القضائية فيما يتعلق بالمخالفات التى يثبتها أثناء تأدية الوظائف المعهودة اليه الآن أو التى يمكن أن تعهد اليه فيما بعد“ (المادة الأولى من دكرى ١٦ يونيه سنة ١٩٠٢) .

٢ - ”يعتبر رئيس بياطرة بلدية الاسكندرية ومساعدو البياطرة بها من رجال الضبطية القضائية فى الجرائم المتعلقة بأعمال وظائفهم“ (المادة الأولى من قانون نمرة ٧ سنة ١٩٠٧) .

٣ - "الموظفون والعمال بمجلس الاسكندرية البلدى الآتى ذكرهم بعد قد عينوا من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالمخالفات المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم وهم :

(أولا) مفتش قسم الإيرادات .

(ثانيا) مدير قسم النظافة والمفتشان العاليان فيه .

(ثالثا) مدير قسم الحدائق .

(رابعا) رئيس التنظيم .

(خامسا) الطبيب المساعد الأول فى تفتيش الصحة والطبيب المساعد الثانى والملاحظ الفنى الصحى". (المادة الأولى من أمر على ٦ سبتمبر سنة ١٩١٤) .

٤ - "الموظفون بمجلس الاسكندرية البلدى الآتى ذكرهم بعد قد عينوا من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالمخالفات المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم وهم :

(أولا) رئيس المجارى .

(ثانيا) رئيس قسم المباني .

(ثالثا) المهندسان المعماريان التابعان لقسم المباني " . (المادة الأولى

من مرسوم ٢٨ مارس سنة ١٩١٦) .

٥ - "يعتبر موظفو مجلس الاسكندرية البلدى الآتى ذكرهم من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للمخالفات المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم :

رئيس قسم أشغال الطريق والإعلانات والأكشاك ووكيله .

مفتش القسم المذكور . (مرسوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤١)

مجلس حسبي :

معاونو المجالس الحسبية :

” يعتبر معاونو المجالس الحسبية من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال المكلفين بإدائها“ .

(مرسوم فى ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ — الوقائع العدد ١٥ فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢) .

مكايل وموازن (مصلحة الـ) :

” يمنح معاونو مصلحة المكايل والموازن اختصاص مأمورى الضبطية القضائية فى المخالفات التى ترفع فى الأعمال المنوطة بهم“ . (المادة الأولى من مرسوم أول فبراير سنة ١٩١٦) .

(ر . تجارة وصناعة (وزارة الـ) .

مواصلات (وزارة الـ) :

١ — ” يقوم بتحرير محاضر المخالفات التى تقع ضد أحكام هذا المرسوم مفتشو مصلحة تلغرافات وتليفونات الحكومة المكلفون بأعمال التلغراف والتليفون اللاسلكى أو وكلاء المفتشين ومفتشو أوضاع الملاحة الجوية أو أى موظف آخر يعين لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المواصلات . ويعتبر الموظفون المذكورون فى هذا الشأن من رجال الضبطية القضائية وفى حالة وقوع مخالفات على ظهر سفن أجنبية فى مياه مصرية ترسل محاضر هذه المخالفات الى الدول التابعة لها هذه السفن طبقا للبندين التاسع والثانى عشر من لأئحة العمل الملحقه باتفاقية لندن الدولية للتلغراف اللاسلكى المبرمة فى ٥ يولييه

ويسرى هذا القانون على المخالفات التى ترتكب على ظهر طائرات أجنبية تطير فوق أرض مصرية أو تهبطها" (المادة ١٦ من المرسوم بتعيين القيود التى يمكن بمقتضاها الترخيص بتركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الأثرية فى القطر المصرى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ - الوقائع المصرية العدد ٤٦ فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٦) .

٢ - المادة ١٢ من مرسوم تنظيم الملاحة الجوية فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٥ الخاص باعتبار بعض الموظفين من مأمورى الضبطية القضائية (الوقائع المصرية العدد ٤٧ فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥) .

ر . سكة حديد

نيابات :

"يعتبر الملحقون بأقلام الكتبة أو بالنيابات (معاونو النيابة) الحائزون على شهادة "ديبلوما" فى علم الحقوق من رجال الضبطية القضائية فى الدائرة التى يؤدون فيها وظائفهم" . (المادة الأولى من أمر على ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤) .

واحاحات :

انظر المادتين الأولى والعاشرة من قانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٢

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠

الخاص بدعاوى الجنح التى تقع بواسطة الصحف
او غيرها من طرق النشر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات ؛

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ القاضى بتشكيل محاكم
الجنايات ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس النظار ،
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — (معدلة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥) :

الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح
المضرة بأفراد الناس تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل
للاستئناف .

مادة ٢ — تقدم الدعوى الى المحكمة بالطرق المنصوص عليها
فى المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات وتبى فى المرافعات نصوص ذلك
القانون المقررة أمام المحاكم الابتدائية فى مواد الجنح .

مادة ٣ — على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به بعد خمسة عشر
يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بالاسكندرية فى ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (١٦ يونيه سنة ١٩١٠)

قانون نمرة ١ لسنة ١١٧

بتحليف الموظفين الذين يتدبون بصفة خبراء أمام المحاكم الأهلية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية وعلى
قانون تحقيق الجنايات الأهلى ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — موظفو الحكومة الذين يتدبون أو يجوز تدبهم عادة بصفة خبراء
أمام السلطات القضائية نظرا لخبرتهم الفنية يجوز تحليفهم بمينا واحدة أمام
رئيس محكمة الاستئناف الأهلية وتقوم اليمين التى تؤدى بهذه الكيفية مقام
اليمين التى يشترطها قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية
وقانون تحقيق الجنايات الأهلى بالنسبة للخبراء .

مادة ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر باليخت فيروز السلطانى فى ٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ (أول يناير سنة ١٩١٧)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

وزير الحقانية

عبد الخالق ثروت

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣

بنظام الأحكام العرفية

نحن ملك مصر

بعد الاصلاح على المادتين ٤٥ و ١٥٥ من الدستور .

وبما أن المصلحة تدعو الى وضع قانون يتضمن القواعد العامة التي يجب العمل بها في حالة إعلان الأحكام العرفية .

وبناء على ما عرضه علينا وزيرا الداخلية والحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام في الأراضي المصرية أو في جهة منها للخطر سواء أكان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية .

مادة ٢ — يكون إعلان الأحكام العرفية بمرسوم .

ويتضمن هذا المرسوم ذكر ما يأتي :

(أولا) الجهة التي تجرى فيها الأحكام العرفية .

(ثانيا) التاريخ الذي يبدأ فيه بإنفاذ هذه الأحكام .

(ثالثا) اسم من يقلد السلطات الاستثنائية التي نص عليها في هذا القانون حاكما عسكريا كان أو غيره .

وكذلك يكون رفع الأحكام العرفية بمرسوم .

- مادة ٣ - يجوز للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أن تتخذ بإعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتى بيانها :
- (١) سحب الرخص بإحراز السلاح وحمله والأمر بتسليم الأسلحة على اختلاف أنواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات ، وضبطها أينما وجدت وإغلاق مخازن الأسلحة .
- (٢) الترخيص بتفتيش الأشخاص أو المنازل فى أية ساعة من ساعات النهار أو الليل
- (٣) الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق والأمر بإغلاق أية مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التى من شأنها تهيج الحواطر وإثارة الفتنة أو مما قد يؤدى إلى الإخلال بالأمن أو النظام العام سواء أكانت معدة للنشر أو للتوزيع أو للعرض على الأنظار أو البيع أو لم تكن معدة لغرض من هذه الأغراض .
- (٤) الأمر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتليفونية .
- (٥) تحديد مواعيد فتح المحال العمومية وإغلاقها أو بعض أنواع تلك المحال سواء فى محل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعض النواحي أو الأحياء وتعديل تلك المواعيد وإغلاق المحال العمومية المذكورة كلها أو بعضها .
- (٦) الأمر بإعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين فى غير الجهة التى يقيمون فيها إلى مقر ولادتهم أو توطنهم إذا لم يوجد ما يبرر مقامهم فى تلك الجهة أو الأمر بأن يكون بيدهم تذاكر لإثبات الشخصية أو للإذن بالإقامة .
- (٧) الأمر بالقبض على المتشردين والمشتبه فيهم وبمحجزهم فى مكان أمين .

(٨) منع أى اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة .

(٩) منع المرور فى ساعات معينة من النهار أو الليل فى كل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعضها إلا باذن خاص أو لضرورة عاجلة بشرط إثبات تلك الضرورة .

(١٠) تنظيم استعمال وسائل النقل على اختلاف أنواعها فى كل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء .

(١١) إخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التى أجريت فيها الأحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات .

(١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو أى عقار أو أى منقول أو أى شئ من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال .

ويحوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المتقدمة المخولة للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو أن يرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام فى كل الجهة التى أجريت فيها الأحكام العرفية أو فى بعضها .

مادة ٤ — تنفيذ الإعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية يتولاها البوليس أو القوات العسكرية . فإذا كانت القوات العسكرية هى المتولى التنفيذ جاز لضباط الجيش ولصف الضباط ابتداء من رتبة شاوليش إثبات المخالفات لتلك الإعلانات والأوامر .

ويجب على كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك التنفيذ .

مادة ٥ — يعاقب من خالف الإعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الإعلانات ولا يجوز أن تزيد هذه العقوبات على السجن لمدة ثمانى سنوات ولا على غرامة بمبلغ أربعة آلاف جنيه مصرى . على أن ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد حيث يقضى بها قانون العقوبات أو القوانين الأخرى . ويجوز دائماً إلقاء القبض على المخالفين في الحال .

مادة ٦* — (ق . رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠) يصدر الحكم في الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة من محكمة عسكرية واحدة أو أكثر ويجوز لمجلس الوزراء أن ينحول السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية الحق في أن تهمل إلى المحكمة العسكرية للجرائم التي يعاقب عليها القانون العام أو ما يبين منها في قرار المجلس في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها .

مادة ٦ مكررة (ق . رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠) تؤلف المحكمة العسكرية من اثنين من ضباط الجيش من رتبة نقيب أو من رتبة أعلى منها ومن قاض من قضاة المحاكم الوطنية .

وتؤلف المحكمة من ثلاثة قضاة ومن ضابطين من الضباط العظام إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بعقوبة أشد من الحبس .

وتعين السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية الضباط ويعين وزير العدل القضاة .

ويقوم بمباشرة الدعوى عضو من أعضاء النيابة .

مادة ٦ (ثالثة)† — (أضيفت بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤١) .

* الوقائع المصرية في ١٨ ابريل سنة ١٩٤٠ — العدد ٤٢

† » » في ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ — العدد ٦٧

فما عدا المنطقة الداخلة في اختصاص محكمة العريش الجزئية تشكل المحكمة العسكرية المنصوص عليها في المادة السادسة من ضباط وبلا اشتراك قضاة عند ما تقع الجرائم في إحدى الجهات التابعة لمصلحة الحدود .

وتؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من ضباط الجيش على أن يكونوا من رتبة أعلى من رتبة "عميد ثان (ضاغ)" في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ (مكررة) .

ويقوم أحد الضباط بوظيفة النيابة على الوجه المتبع في المجالس العسكرية .
مادة ٧ — يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التي ترفع إلى المحكمة العسكرية وبالحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات بمقتضى القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة .

مادة ٨ — الأحكام التي تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأى وجه من الوجوه . على أن تلك الأحكام لا تنفذ إلا بعد إقرارها من جانب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . ولتلك السلطة دائماً تخفيف العقوبة .

فإذا كان الحكم صادراً بعقوبة تتجاوز الحبس لمدة سنتين فإنه لا يصبح نهائياً إلا بعد أن يتثبت وزير الحقانية من صحة الإجراءات التي اتبعت .

مادة ٩ — يجوز لوزير الداخلية أن يتخذ بقرار يصدر منه بعد موافقة مجلس الوزراء ما يراه ضرورياً من التدابير لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠ — لا يترتب على أحكام هذا القانون الإخلال بما يكون لقائد الجيش في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الأعمال العسكرية .

مادة ١١ — على وزراء الداخلية والحقانية والحربية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر برأى المنزه في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٤١ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣) .

قانون يجعل بعض الجنايات جنحا

إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة *

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وعلى الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات والمعدل
بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ ؛

وعلى قانون تحقيق الجنايات الأهلي ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى — في الحالة المنصوص عنها بالفقرة الأولى من المادة ١٢
من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ يجوز لقاضي الإحالة بدلا من تقديم المتهم
الى محكمة الجنايات أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى الى القاضي الجزئي
المختص اذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعذار المنصوص
عنها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات الأهلي أو بظروف مخففة
من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة ، على أن قاضي الإحالة لا يجوز له ذلك

* اعتبر قانونا بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦

حيث يكون الفعل جناية أو شروعاً في جناية معاقبا عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو حيث يكون الفعل جناية ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر .

ويصدر أمر الإحالة المذكور بناء على طلب النيابة العمومية أو من تلقاء نفس القاضي ويجب أن يشتمل على بيان الأعذار أو الظروف المخففة التي بنى عليها .

المادة الثانية — يجوز للنائب العمومي أن يطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة في أمر الإحالة الصادر تطبيقاً للمادة السابقة ويحصل الطعن بتقرير يعمل في قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار .

وتفصل غرفة المشورة في هذا الطعن بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها من النيابة أو من المهم .

فاذا قبلت المعارضة تصدر المحكمة أمراً بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات مراعية في ذلك الإجراءات المقررة لقاضي الإحالة .

المادة الثالثة — ويجوز أيضاً لغرفة المشورة المقدمة إليها الدعوى طبقاً للمادة ١٢ (ج) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ المعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ أن تصدر أمراً بإحالة الدعوى على القاضي الجزئي في الأحوال الميئة بالمادة الأولى من هذا القانون .

المادة الرابعة — (قانون رقم ٤ في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦) للنائب العمومي أن يطعن أمام محكمة النقض والابرام^(١) في الأمر الصادر من غرفة المشورة طبقا لهذا القانون غير أن هذا الطعن لا يجوز إلا خطأ في تطبيق نصوص هذا القانون أو تأويلها .

ويحصل الطعن بالأوضاع وفي المواعيد المتصوص عنها في المادة ١٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥

المادة الخامسة — يحقق قاضي الأمور الجزئية الدعوى المقدمة إليه بمقتضى أمر إحالة طبقا لهذا القانون ويفصل فيها بحسب أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الأهل .

ويجوز استئناف الحكم الصادر من قاضي الأمور الجزئية أمام المحكمة الابتدائية وتجري عليه الأحكام المتعلقة بالاستئناف في مواد الجنع والواردة بالفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الأهل .

ولا يجوز للقاضي ولا للمحكمة المحالة اليهما الدعوى طبقا لهذا القانون الحكم بعدم الاختصاص الا اذا استجبت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة الى جناية أشد لا ينطبق عليها هذا القانون .

المادة السادسة — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

صدر برأى المنزه في أول ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

(١) عبارة "محكمة النقض والابرام" للواردة في هذه المادة كان نصها "محكمة استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة ققض وابرام" . (مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة النقض مادة ٤٩ صفحة ١١٣)

مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١

بإنشاء محكمة نقض وإبرام *

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وعلى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛
ونظرا لما رأتى من ضرورة إنشاء محكمة نقض وإبرام تحقيقا لحسن سير
العدالة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يضاف إلى الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الخاص بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية مادة جديدة تكون المادة ١٢ مكررة ونصها كالاتى :

” مادة ١٢ مكررة — تنشأ محكمة نقض وإبرام يكون مقرها مصر .
وتؤلف من دائرتين إحداهما لنظر المواد المدنية والأخرى لنظر المواد
الجنائية ويكون تخصيص القضاة الذين تتألف منهم كل دائرة بقرار تصدره
سنويا الجمعية العمومية لمحكمة النقض والإبرام . “

(*) لم يوضع هنا فى هذا القانون إلا المواد الخاصة بالإجراءات الجنائية .

وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين . فاذا نقص قضاة إحدى الدائرتين عن خمسة بسبب مرض أو غياب وفى هذا العدد بمستشارين من الدائرة الأخرى يعينهم رئيس المحكمة .

مادة ٤ — تعدل المواد ١٠ و ٣٥ و ٤٩ و ٥٥ و ٥٨ و ٦٠ و ٧٦ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الآنف الذكر كما يأتى :

” مادة ٥٨ من الأمر العالى المذكور — يكون تحت إدارة النائب العمومى العدد الكافى من الوكلاء أمام المحاكم المختلفة .

ويقوم بتأدية وظيفة النيابة أمام محكمة النقض والإبرام النائب العمومى نفسه أو أحد الأئوكاتية العموميين أو أحد رؤساء النيابة .

” مادة ٦٠ من الأمر العالى المذكور — على النائب العمومى إدارة الضبطية القضائية وإقامة الدعاوى الجنائية والتأديبية إما بنفسه أو بواسطة وكلائه وللمحكمة النقض والإبرام وإحكام الاستئناف تكليف قلم النائب العمومى بإقامة الدعاوى الجنائية أو التأديبية وكذلك للمحاكم الابتدائية تكليفه بإقامة الدعاوى التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها .

” مادة ٣٥ — يضاف إلى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات الفقرة الآتية :

« و يجوز فى جميع الأحوال الطعن بطريق النقض فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم فى الموضوع وفى هذه الحالة يترتب على رفع النقض إيقاف كل إجراء . »

” مادة ٣٦ — (قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ فى ١٠ يوليه سنة ١٩٣٣) *

يجب على رافع الطعن عدا أعضاء النيابة العمومية إيداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ كفالة يجوز الحكم بمصادرته كله أو بعضه اذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض .

ولا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن إذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع .

ولا يطبق هذا النص على من يحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية .

” مادة ٣٧ — يجوز لمحكمة النقض والإبرام في مواد الجنع وفي المواد المنصوص عليها في القانون الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن تحكم بغرامة لا تزيد على خمسمائة قرش صاغ على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يقبل طعنه أو إذا رفض .“

” ٣٨ — يجوز لمحكمة النقض والإبرام أن تحكم بالمصاريف كلها أو بعضها على المحكوم عليه إذا لم يقبل طعنه أو إذا رفض .“

” ٤٨ — قضايا النقض في المواد الجنائية المنظورة عند بدء العمل بهذا القانون تحيلها النيابة العمومية من تلقاء نفسها الى محكمة النقض والإبرام الجديدة بالحالة التي تكون عليها .

والمحامون الذين يكونون قدموا في تلك القضايا التقرير بالطعن أو أسبابه يقبلون بصفة استثنائية للرافعة فيها أمام محكمة النقض والإبرام .

وتحصل الرسوم القضائية عليها طبقاً للمادة ١٣ من التعريفة المصدق عليها بالأمر العالي الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ وذلك على حسب نوع الدعوى إن كانت جنحة أو جناية .“

” مادة ٤٩ — يستبدل في جميع نصوص القوانين المعمول بها بعبارة « محكمة الاستئناف الأهلية منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام » و بعبارة « محكمة استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام » العبارة الآتية :
« محكمة النقض والإبرام .“

” مادة ٥٠ — تستبدل في المادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات الأهلي المعدلة بمرسوم القانون الصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بعبارة « محكمة استئناف مصر » العبارة الآتية : « محكمة النقض والإبرام » .

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١

بشأن الأوامر الجنائية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يجوز للنيابة العمومية أن تطلب من قاضى المحكمة المختصة بنظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بغير مرافعة بمقتضى أمر يصدره على الطلب بناء على محضر التحقيق أو أدلة الثبوت الأخرى التى جمعتها الضبطية القضائية وذلك فى الجرائم الآتية :

(أولا) جميع المخالفات .

(ثانيا) الجنح المعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبالغرامة التى لا تزيد على عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

(ثالثا) الجنح المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ (فقرة أولى) و ١٣٤ و ١٣٦ و ٢٤٢ (فقرة أولى) و ٢٤٤ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٣٠٦ و ٣٦٠ و ٣٦٩ (فقرة أولى) من قانون العقوبات .

(رابعا) الجنح الواردة بالأوامر العالية والقوانين الخاصة الميينة بالملحق المرافق لهذا القانون .

(خامسا) الجنح التى تعين بمرسوم .

ويجوز بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل أن يستثنى من أحكام ثالثا ورابعا الجرائم التى يرى إجراء المحاكمة فيها بالطرق الاعتيادية .

مادة ٢ — لا يقضى في الأمر بغير الغرامة والعقوبات التبعية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ولا يجوز في مواد الجرح أن تتجاوز الغرامة ثلاثة جنيهاً مصرية .

مادة ٣ — يرفض القاضي إصدار الأمر إذا رأى .

(١) عدم إمكان الفصل في الدعوى بحالتها أو بدون سبق تحقيق أو مرافعة فيها أو رأى لسوابق المتهم أو لأي سبب آخر وجوب السير في الدعوى بالطرق الاعتيادية .

(٢) أن الواقعة تستوجب توقيع عقوبة أشد من الغرامة .

(٣) عدم ثبوت الواقعة ، أو أن القانون لا يعاقب عليها .

(٣) عدم القضاء للمدعى بالحقوق المدنية بما يطلبه .

ويصدر قرار القاضي بالرفض بتأشيرة على الطلب الكتابي ويعاد الطلب إلى النيابة ، ولا يجوز الطعن في قرار الرفض .

مادة ٤ — في الأحوال التي يقبل الصلح فيها لا يجوز إصدار الأمر إلا بعد مضي الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٧ من قانون تحقيق الجنايات .

مادة ٥ — يجب أن يبين في الأمر فضلاً عما قضى به اسم المتهم والواقعة التي عوقب من أجلها ومادة القانون التي طبقت ولا يشترط بيان الأسباب .
ويعلن الأمر إلى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على النموذج الذي يقره وزير العدل .

مادة ٦ — للمتهم أن يعارض بنفسه أو بواسطة وكيل خاص في الأمر بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف سبعة أيام من تاريخ إعلان الأمر .

ويحدد الكاتب اليوم الذي تنظر فيه الدعوى أمام المحكمة مع مراعاة المواعيد المقررة في المادة ١٣٠ أو ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات حسب الأحوال ، وينبه على المعارض بالحضور في هذا اليوم بدون حاجة إلى إعلان آخر .

ويكلف باقى الخصوم والشهود بالحضور فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات .

مادة ٧ - (١) إذا حضر المعارض فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى اعتبر الأمر كأن لم يكن وتجرى محاكمته طبقا للإجراءات العادية المنصوص عليها فى قانونى تحقيق الجنايات والعقوبات على أنه إذا غاب فى أية جلسة تالية اعتبر الحكم حضوريا .

ويموز للمحكمة فى حالة الحكم على المتهم أن تحكم فى حدود القانون بعقوبة أشد من الغرامة التى قضى بها الأمر .

(ب) إذا عارض المتهم ولم يحضر فى الجلسة اعتبر نازلا عن المعارضة . فإذا كان الأمر الجنائى صادرا بالغرامة والمصاريف فقط اعتبر بمثابة حكم غير قابل للطعن فيه ، أما إذا كان مشتملا على غير الغرامة والمصاريف كان للمتهم حق الطعن فيه بطريق الاستئناف طبقا لأحكام قانون تحقيق الجنايات .

(ج) وإذا لم يعارض المتهم أصبح الأمر بالنسبة إليه بمثابة حكم غير قابل للطعن فيه .

مادة ٨ — يجوز للنياية العمومية أن تعارض في الأمر في سبعة أيام من تاريخ صدوره إذا صدر مخالفا للقانون أو إذا لم يقض لها بما طلبته . فإذا عارضت جرت المحاكمة وفقا للإجراءات الاعتيادية .

ويجوز للمدعى بالحقوق المدنية إذا لم يقض له بطلباته أن يعارض في الأمر وتجري في شأن معارضته الأحكام المتعلقة بالمعارضة المقدمة من المتهم .

مادة ٩ — إذا ادعى المتهم عند التنفيذ أن حقه في المعارضة لا يزال قائما بسبب عدم إعلانه بالأمر أو لغير ذلك من الأسباب أو إذا حصل إشكال آخر في التنفيذ، يرفع الى القاضي الذي أصدر الأمر ليفصل فيه . فإذا رأى عدم إمكان الفصل فيه بحالته أو بدون سبق تحقيق أو مرافعة يحدد اليوم الذي ينظر فيه الإشكال ويكلف المتهم وباقي الخصوم بالحضور في اليوم المذكور . وينظر في الإشكال وفقا للإجراءات العادية . فإذا قبل الإشكال في كلا الحالين يعتبر الأمر كأنه لم يكن . وتجري المحاكمة وفقا للمادة السابعة من هذا القانون .

مادة ١٠ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ٤

ملحق

- (١) القانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٣ بشأن الاحتياطات لمنع انتشار الطاعون البقري وإزالته .
- (٢) القانون ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإحراز وحمل السلاح .
- (٣) القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالعلم الأهلي .
- (٤) المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتقرير بعض المحظورات على صيد الأسماك .
- (٥) المرسوم بقانون الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ بمنع زراعة الخشخاش (أبو النوم) في مصر والمعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٠
- (٦) المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالصيد في البحيرات بدون رخصة .
- (٧) المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٨ الخاص بمنع انتشار دودة القطن من زراعة البرسيم .
- (٨) القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على رؤوس الأموال وعلى الأرباح التجارية وعلى كسب العمل .
- (٩) القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ بشأن الموازين والمقاييس والمكاييل .
- (١٠) القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمنغة .
- (١١) المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بشأن تحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية والحاجيات الأولية .

قوانين ملغاة

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢

بإدخال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الجنائية (*)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — تقضى محكمة الجنايات على وجه الاستعجال فيما يقدم لها من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر .

مادة ٢ — يجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف أن يقدم عند أول استجواب له بواسطة النيابة العمومية أو على الأكثر فى الخمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند الى موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وإلا سقط حقه فى إقامة الدليل المشار اليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ من قانون العقوبات الأهل .

فإذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن إلى النيابة والمدعى بالحق المدنى بيان الأدلة فى الخمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور وإلا سقط حقه كذلك فى إقامة الدليل .

مادة ٣ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى المنتزه فى ٦ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (١٠ يولييه سنة ١٩٣٢) .

(*) ألغى بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٥ صحيفة ١٢٦

مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٥

بإلغاء القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢ (*)

مادة ١ — يلغى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢ بإدخال بعض أحكام خاصة بالإجراءات الجنائية .

مادة ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية كقانون من قوانين الدولة م

صدر برأى القبة في ٧ مارس سنة ١٩٣٥

(*) (الوقائع المصرية العدد ٢٢ في ١١ مارس سنة ١٩٣٥) .

فهرس هجائي .
لقانون تحقيق الجنايات *

(١)

إبدال عقوبة الاعدام ٢٥٨

إثبات (ر. أدلة)

أحكام (ر. استئناف . تنفيذ . غياب . غيبة المتهم . نقض وإبرام)

محكمة المخالفات :

بيان مايشتمل عليه الحكم ١٤٩ و ١٥٥

النطق بالحكم ١٥١

التوقيع على نسخة الحكم ١٥٢

محكمة الجنح :

بيان مايشتمل عليه الحكم والتوقيع عليه ١٦٠ و ١٨٠

النطق بالحكم ١٧١

* ملاحظة — الأرقام غير المسبوقه ببيان تشير الى مواد قانون تحقيق الجنايات . ولم تدخل في هذا الفهرس المواد من ١٩٠ — ٢١٤ — و ٢٢٦ و ٢٧٠ و ٢٤٢ من القانون المذكور (ر. ق نمره ٤ سنة ١٩٠٥ م ٥٦) .

أحكام (تابع)

محكمة المركز ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٠

» الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

» الجنائيات :

بيان مايشتمل عليه الحكم ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٧ و ٤٤ و ٥٠

النطق بالحكم والتوقيع عليه ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥١

تغير وصف الأفعال ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٠

اعتبار أن الإجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء

الدعوى ٢٢٩

تسليم صورة الحكم ٢٣١

أحكام عرفية (ق - ١٥ سنة ١٩٢٣)

١	أحوال جواز إعلانها
٢	مرسوم إعلانها
٣	سلطة الحاكم العسكرى
٤	تنفيذ الأوامر العسكرية
٥	عقوبات
٦	تشكيل المحاكم العسكرية
٧	تحقيق القضايا
٨	طعن فى الأحكام
٨	إقرار الأحكام
٩	إصدار قرارات تنفيذية

إخبار (و . تبليغ)

إختصاص

قاضي التحقيق :

تحقيق الدعوى ٥٧ و ٥٨

دفع بعدم الاختصاص ٥٩ — ٦١

امتناع الشهود عن الحضور أو الاجابة ٨٥ — ٨٧

قاضي الإحالة ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٩ و ١٦

المحكمة المركزية ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣ و ١١

المحكمة الجزئية :

مخالفات ١٢٨ وق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣

جنح ١٥٦

تعريضات ١٧٣

المحكمة الابتدائية :

استئناف المخالفات ١٥٤

» الجنح ١٧٩ و ١٨٣ و ١٨٨

طلب تعيين القاضي المختص بالحكم ٢٤١

محكمة الجنایات ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١ و ٢ و ١٢

محكمة الاستئناف :

طلب إقامة الدعوى العمومية أمامها ٤٥ و ٦٢

طلب تعيين القاضى المختص بالحكم ٢٤١

محكمة النقض والابرام ٢٢٩ و ٢٣٣، ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣ و ٥٢

أدلة

الاستدلالات التى يجمعها مأمور الضبطية القضائية ٣ و ١٠

أدلة محسوسة (ر . أيضا أشياء مضبوطة . تفتيش) .

أوراق المضاهاة ٧٢

بينة :

حلف اليمين فى التحقيق ٣١ و ٦٧ و ٧٩

» » بالجلسة ١٤٥ و ١٦٠ وق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

الاستشهاد فى التحقيق ٧٣ - ٩٢

» فى الجلسة ١٣٤ - ١٣٦ و ١٦٠ وق نمرة ٤ (١٩٠٥)

م ٤٤

تلاوة شهادة الشهود ١٦٥ وق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

جواز سماع شهادة شهود آخرين ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٥ - ٤٦

استيفاء التحقيق أمام المحكمة ١٨٦

استجواب المتهم ١٣٧ و ١٦٠ وق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

أدلة (تابع)

ظهور أدلة جديدة ٤٢ و ١٢٧ وق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٥
قوة الإثبات :

محاضر المخالفات ١٣٩

» — الحكم على الشهود بمقتضاها ١٤

الشهادة بعد حلف اليمين ٩٢ و ١٤٥ و ١٦٠ وق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

سماع شهادة من يصح تجريجه ٧٩

» » الشهود بغير حضور الخصوم ٨٢

استجواب (ر . متهم) .

استئناف

حكم محكمة مركزية ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣ و ٥
حكم محكمة مخالفات :

شروطه ١٤٣ و ١٥٣

شكله ومواعيده ١٥٤

محكمة مختصة بنظره ١٥٤

إجراءاته ١٥٤

تنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ١٥٥

حكم محكمة جنح :

شروطه ١٧٥ و ١٧٦

شكله ومواعيده ١٧٧ و ١٧٨ و ١٨٣ و ١٨٤

محكمة مختصة بنظره ١٧٩ و ١٨٣

تنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ١٨٠ و ١٨١

استئناف (تابع)

تسليم أوراق الدعوى ونقل المتهم ١٨٢ و ١٨٣

إجراءات المحكمة الاستئنافية ١٨٥ - ١٨٩

عقوبات صادرة على الشهود عند التحقيق :

أمام النيابة ٣٣

» قاضي التحقيق ٨٥ و ٨٧

أشياء مضبوطة (ر . أيضا تفتيش) .

الأشياء التي يجوز ضبطها ١٨ و ١٩ و ٣٠ و ٦٨ - ٧٠

التصرف فيها ٢٠ - ٢٢

اعتراف ١٣٤ و ١٦٠ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

إعدام (ر . أيضا تنفيذ الأحكام) .

أخذ رأى المفتي ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٩

إبدال عقوبة الإعدام ٢٥٨

إعلان

أمر الضبط والإحضار ٩٧ - ٩٩

» الحبس ١٠٠

الأمر الصادر على طلب إفراج ١٠٥

» » بأن لا وجه لإقامة الدعوى ١١٦

أمر الإحالة ١٢١ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ و ٢٣

ورقة الاتهام ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠

قائمة الشهود ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠ و ١٧ - ٢٠

تكليف بالحضور (ر . شهود . متهم) .

اعلان (تابع)

الحكم الغيابي ١٣٣ و ١٥٤ و ١٦٣ و ١٨٧

» في غيبة المتهم ٢٢٨

العقوبات المالية ٢٦٥ و ٢٦٦

أعمال المحضرين في محاكم المراكز ٨ نمرة ١٩٠٤ (١٣٢)

إفراج

واجب حتما :

عند عدم امتداد مدة الأمر بالحبس ٣٧ و ٣٩

في مواد الجنح التي يحققها قاضي التحقيق ١٠٨

عند صدور أمر بعدم وجود وجه ٣ نمرة ٤ (١٩٠٤) ١٢٢

عند اعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة ١١٧ و ١١٨

عند الحكم بالبراءة ١٨١ و ٣ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٥٠٢

جائز :

للنيابة ٤٠ و ٤١ و ١٠٣

لقاضي الأمور الجزئية عند طلب الإذن بامتداد السجن ٤١

لقاضي التحقيق ١٠٣ و ١٠٦ و ١٠٩

لقاضي الاحالة ٣ نمرة ٤ (١٩٠٥) ١٦٢

للحكمة بأودة المشورة ٤٠ و ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢

لمحكمة الجنح ١٥٩ و ١٨٠

مبلغ الضمانة وتخصيصه ٤١ و ١١٠

افراج (تابع)

جزاء المتهم على تخلفه عن الحضور بعد الإفراج عنه ١١٤ و ١١٠
القبض على المتهم بعد الإفراج عنه ٤١ و ١٢٣ - ١١٥ و ٧ نمرة ٤
(١٩٠٥) ١٦٢ و ٢٩

عدم سماع أقوال المدعى فيما يتعلق بالإفراج عن المتهم ١٠٧
إكراه بدنى (ر . أيضا تنفيذ الأحكام) .

أمر

من قاضى التحقيق :

بالحكم فى المسائل الفرعية ٦٠ و ٦١

بإجراء التحرى وإثبات الحالة ٦٦

بضبط رسائل الخ ٧٠

فى طلب الاستشهاد ٧٧

الغاء الأمر ١٠٣

بخصوص أوامر الحبس ١٠٥ و ١١٠

بعدم وجود وجه ١١٦ و ١٢٧

بالإحالة ١١٧ - ١٢٦ و ٢٣٦ و ٧ نمرة ٥ (١٩٠٥) ٢٩٢

من قاضى الاحالة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ١١٢ :

بعدم وجود وجه ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ١٢٢ و ١٥

بالإحالة على محكمة الجنايات ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ١٢ و ٢٢

و ٣٠ - ٤٠

بإعادة القضية الى النيابة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ١٢٢

أمر (تابع)

الطعن فيه بطريق النقض والابرام ن نمرة ٤ (١٩٠٥) ١٣٢ و ١٤
من المحكمة بأودة المشورة :

في مواد الحبس الاحتياطي ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢
في المعارضة في أوامر قاضي التحقيق (ر . ر . معارضة)

أمر إحضار "أوامر ضبط وإحضار"

شاهد :

صادر من النيابة ٣٣

صادر من قاضي التحقيق ٨٥

صادر من محكمة الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) ٤٦٢

متهم :

صادر من مأمور الضبطية القضائية ١٦

صادر من النيابة ٣٥

صادر من قاضي التحقيق ٩٤

بيان ما يشتمل عليه ٤٠ و ٩٥

تنفيذه ١٧ و ٤٠ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠١

إلغاؤه ٤٠ و ١٠٣

أمر بالسجن (ر . ر . أمر حبس)

أمر تنفيذ (ر . ر . تنفيذ الأحكام)

أمر جنائى : ن نمة ١٩ (١٩٤١)

- أحوال طلبه (ن نمة ١٩ — ١٩٤١) ١٢
 ما يقضى به (ن نمة ١٩ — ١٩٤١) ٢٢
 جواز رفض الطلب (ن نمة ١٩ — ١٩٤١) ٣٢
 ميعاد صدوره (ن نمة ١٩ — ١٩٤١) ٤٢
 مشتملاته (ن نمة ١٩ — ١٩٤١) ٥٢
 معارضة فيه (ن نمة ١٩ — ١٩٤١) ٦٢ — ٩
 إشكال فى تنفيذ (ن نمة ١٩ ١٩٤١) ٩٢

أمر حبس

لا يجوز أن يصدر من المندوبين لأعمال النيابة بحاكم المراكز ن نمة ٨
 (١٩٠٤) ٥٢

صادر من النيابة ٣٦ :

الأحوال التى يصدر فيها ٣٦ و ٤٠
 مدة نفوذ مفعوله وما للتهم قبله ٣٦ — ٤١ و ٤٤
 صادر من قاضى التحقيق :

الأحوال التى يصدر فيها ٩٤ و ١١٣ و ١١٤

سماع أقوال النيابة ٩٨

مدة نفوذ مفعوله ١٠٨ و ١١١ و ١٠١

حق المتهم قبله ٩٤ و ١٢٤ — ١٠٦ و ١١٨ و ١١١ و ١١٢

صادر من قاضى الإحالة ق نمة ٤ (١٩٠٥) م ١٦

صادر من المحكمة ١١٢ و ١١٣ و ١٨٩

أمر حبس (تابع)

بيان ما يشتمل عليه ٤٠ و ٩٩

تنفيذه ٤٠ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢

إلغاؤه ٤٠ و ١٠٣ و ١٠٥

أمر حفظ : ر . حفظ الأوراق

أهل خبرة (ر . خبراء)

أهل الفن (ر . خبراء)

أودة المشورة

إفراج عن المتهم ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢

أمر إحالة ١٢٤ - ١٢٦

أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ١٢٧

مسائل فرعية ٦١

أوراق دالة على الثبوت

إرسالها الى النيابة ١٠

أوراق المدعى المدنى

إرسالها الى النيابة ٥٢

أوراق المضاهاة ٧٢

(ب)

براءة (ر . متهم) .

بطلان الإجراءات

عدم علنية الجلسات ٢٣٥

تقديم أوجه البطلان ٢٣٦

أوجه للطعن بطريق النقض والابرام ٢٢٩

الإثبات أمام محكمة النقض والابرام أن الإجراءات أهملت أو
خولفت ٢٢٩بلاغ (ر . تبليغ)بوليس (ر . ضبطية قضائية)بيت (ر . منزل)

(ت)

تأجيل (ر . أيضا أمر . قاضي إحالة . محكمة مركز)

التحقيق ٧٦

القضية بالجلسة :

في حالة التلبس بالجريمة ١٥٩

في محكمة الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٨

النطق بالحكم ١٥١ و ١٥٤ و ١٧١ و ١٨٨ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥)

م ٤٩ و ٥١

تأديب جسماني ٢٤٣ و ٢٤٤تبليغ

وجوب التبليغ عن وقوع الجرائم ٦ و ٧

ارسال التبليغات الى النيابة ٩

اتخاذ البوليس للإجراءات الابتدائية ١٠

تحقيق النيابة ٢٩

شكوى بدون ادعاء بحق مدني ٤٩

تحقيق

جمع الاستدلالات ٣

تحقيق الضبطية القضائية :

تحريرات أولية ١٠

في حالة تلبس بالجريمة ١١ - ١٩ و ٢٤ - ٢٨

تفتيش منازل الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة ٢٣

بأمر من النيابة ٢٩

بانتداب من قاضي التحقيق ٧١ و ٩٠ و ٩١

في القضايا التي من اختصاص محاكم المراكز ٨ (١٩٠٤)

٥٧ و ٦ و ٧

تحقيق (تابع)

تحقيق النيابة العمومية :

قواعده العمومية ٢٩ — ٤٤

استلام تحقيق قضايا التلبس ٢٥ و ٢٦

فى قضايا محاكم المراكز ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٦ — ٨

إحالة قضية جنائية من محكمة الاستئناف على النيابة ١٨٩

تحقيق قاضى التحقيق :

قواعده العمومية ٤٧ — ١١٥

قفل التحقيق ١١٦ — ١٢٧ و ٧ نمرة ٨ (١٩٠٥) م ٢٩

تحقيق قاضى الإحالة :

نظر القضايا الجنائية ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م — ١١ و ١٦

تحقيق تكميل ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢

استيفاء التحقيق :

بواسطة قاضى الإحالة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢

» محكمة المخالفات ١٣١

» » الجنح ١٥٩

» » الاستئناف ١٨٦

» » المركز ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٨

انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى ٢٨٠

تروبر

مضاهاة الأوراق ٧٢

تشغيل (ر . تنفيذ الأحكام) .

تضامن في المعصاري ٢٥٣

تعدد الجرائم و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣١ - ٣٥ .

تعويضات وما يجب وده

طلبات المدعى المدني ٥٠

في حالة تنازل المدعى المدني عن دعواه ٥٥

دية ٥٦

أشخاص مسئولون عن حقوق مدنية ٢٣٨

محكمة المخالفات ١٤٧

» الجنح ١٧٢ و ١٧٣

» الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

» الجنايات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٠

في حالة الحكم في غيبة المتهم ٢١٩ - ٢٢٤

توزيع ما يتحصل من التنفيذ بين ذوى الحقوق ٢٧٥

تنفيذ (ر . تنفيذ الأحكام) .

تعيين القاضى المختص ٢٤١

تغير محكمة الجنايات لوصف الأفعال ق ٤ (١٩٠٥) م ٤٠

تفتيش

بواسطة مأموري الضبطية القضائية :

في حالة التلبس بالجريمة ١٨ و ١٩

في منازل الموضوعين تحت المراقبة ٢٣

بانتداب من النيابة ٣٠

» من قاضي التحقيق ٧١

بواسطة النيابة ٣٠

» قاضي التحقيق ٦٨ - ٧١

تقديم (ر . مضى المدة)

تقرير (ر . أيضا خبراء)

بطلب الاستئناف ١٥٤

من القاضي الملخص ١٨٥

تكليف بالحضور (ر . شهود ، متهم) .

تكليف بالحضور مباشرة .

من المدعى المدني ٤٨ و ٥٢ و ١٢٩ و ١٥٧ و ١٥٨ (١٩٠٤) م ٥

من النيابة العمومية ١٢٩ و ١٥٧

تلبس بالجريمة

تعريفه ٨

تبايع الجناية ٧

دخول منزل مسكون ٥

تلبس بالجرime (تابع)

تحقيق بواسطة الضبطية القضائية ١١-١٩ و ٢٤-٢٨

القبض على المتهم ٧ و ١٥

استلام النيابة للتحقيق ٢٥ و ٢٦

تكليف المتهم بالحضور ١٥٨

» الشهود بالحضور ١٦٦

تأخير القاضي للدعوى ١٥٩

تنازل المدعى المدنى ٥٥

تناقض بين الأحكام ٢٣٣

تنفيذ الأحكام

إعدام ٢٥٨ - ٢٦٣

عقوبة مقيدة للحرية ٢٦٤

تأديب جسمانى ٢٤٤

تسليم الى مدرسة إصلاحية ٢٤٥

عقوبات مالية :

تخصيص مبلغ الضمان ١١٠

إعلان المحكوم عليه بها ٢٦٥ و ٢٦٦

إكراه بدنى ٢٤٦ و ٢٦٧ - ٢٧١

تنفيذ الأحكام (تابع)

شغل بدل الإكراه ٢٧١ — ٢٧٤

توزيع ما يتحصل من التنفيذ بين ذوى الحقوق ٢٧٥

تعويضات فى حالة الحكم فى غيبة المتهم ٢١٩ — ٢٢٤

تنفيذ الأحكام مع حصول استئنافها :

فى مواد المخالفات ١٥٥

» الجنح ١٨٠

تنفيذها مع حصول الطعن فيها بطريق النقض والإبرام ٢٣١

إيقاف التنفيذ ٢٣٣ و ٢٣٤

(ج)

جرائم تقع فى الجلسة ٢٣٧جلسة

جرائم تقع فى الجلسة ٢٣٧

علنية جلسات قاضى التحقيق ٧٨

» » المحكمة ٢٣٥

جلسة سرية ٢٧٨ و ٢٣٥

(ح)

حبس احتياطي (ر . أيضا إفراج . أمر ضبط وإحضار . ضبط المتهم وإحضاره) .

الأحوال التي يحبس فيها المتهم احتياطيا :

بدون احتياج لأمر بضبطه ٧ و ١٥ و ٢٣

بأمر ضبط وإحضار

بأمر حبس صادر من النيابة ٣٦

» » » من قاضي التحقيق ٩٤ و ٩٥ و ٩٦

» » » من المحكمة في مادة جناية ١٨٩

بأمر قبض صادر من قاضي الإحالة أو قاضي التحقيق ٥ نمرة ٤

(١٩٠٥) م ١٦ و ٢٩

بعد الإفراج عن المتهم ٤١ و ١١٣ و ١١٥

بأمر من المحكمة عند ارتكاب جريمة في الجلسة ٢٣٧

مجرم من الأحداث محكوم بتسليمه للإصلاحية ٢٤٥

محكوم عليه بالاعدام ٢٥٩

عدم مخالطة المحبوس لغيره ٤٠ و ١٠٢

إبقاء المتهم في الحبس :

بعد إحالته على محكمة الجنح ١١٨

حبس احتياطي (تابع)

- بعد تأجيل دعوى تلبس بالجريرة ١٥٩
 عند الحكم على المتهم مع وجوب التنفيذ فورا ١٨٠
 نقل المتهم لسجن الاستئناف ١٨٣
 إيداع المتهم المعتوه المحكوم ببراءته في مستشفى المجاذيب ٢٤٩
 صدور الحكم فورا ١٧١
 تسليم صورة أمر الضبط والإحضار ٩٧
حفظ الأوراق ٤٢ و ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٥

حكم غيابي

- في مواد المخالفات ١٣٢ و ١٣٣
 في مواد الجنح ١٦٢ و ١٦٣ و ١٨٧
 مصاريف الإجراءات ٢٥١
 سقوط العقوبة بمضي المدة ٢٨١

(خ)

خبراء

- أمام مأمورية الضبطية القضائية ٢٤
 » النيابة ٣١
 » قاضي التحقيق ٦٥ - ٦٧

أمام محكمة الجنح ١٦٥

» » الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

موظفون خبراء . ر . ن ١ سنة ١٩١٧ صفحة ١٠١

(د)

دخول بيت مسكون ه

دعوى عمومية

من له حق إقامتها ٢

من له جمع الاستدلالات ٣

رفع المدعى المدنى لدعواه مباشرة ٥٢

طلب محكمة الاستئناف إقامة الدعوى أمامها ٤٥ و ٦٢

انقضاء الدعوى :

صلح ٤٨

صرف النظر عن المحاكمة ١١١

حفظ ٤٢

أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ١١٦ و ١٢٦ و ن نمرة ٤

(١٩٠٥) م ١٢

سقوطها ٢٧٩ - ٢٨٢

دعوى مدنية (ر . مدع مدنى)

دفاع - حقوقه (ر . متهم)

دفن جثة المحكوم عليه بالإعدام ٢٦٢

دلائل (ر . أدلة)

دلائل جديدة (ر . أدلة جديدة)

دية ٥٦

(ر)

رئيس النيابة

انتدابه لتفتيش ٩١ و ٧١

انتدابه لسماع شهادة ٩١ و ٨٩

تأشير على أمر انقضت مدته ١٠١

حفظ أوراق الجنايات ٤٢ (١)

رد (ر . تعويضات)

رسوم (ر . مصاريف وق ٦٨ لسنة ١٩٣١ م ٣/٤٨)

رفع الدعوى مباشرة (ر . تكليف بالحضور مباشرة)

(ش)

شريعة (ر . دية عقوبة)

شكوى ٤٩ - ٥١ و ٥٤

شهادة زور

وجه للنقض ٢٣٤

شهود (ر. أيضا خبراء)

أمام مأموري الضبطية القضائية في حالة التلبس ١١ — ١٤

أمام النيابة ٣١ — ٣٤

أمام قاضي التحقيق ٧٣ — ٩٢

أمام محكمة المركز :

تكليفهم بالحضور ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) ٣٢

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) ٩٢

قيد شهادتهم ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) ١٠٢

أمام محكمة المخالفات :

تكليفهم بالحضور ١٤٠

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ١٤١ — ١٤٤

حلفهم اليمين ١٤٥

سماع شهادتهم ١٣٤ — ١٣٦

قيد شهادتهم ١٤٦

أمام محكمة الجنج :

تكليفهم بالحضور ١٦٠ و ١٦٦

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ١٦٠ و ١٦٧ — ١٦٩

حلفهم اليمين ١٦٠

تلاوة التقارير ومحاضر التحقيق وأقوال الشهود ١٦٥

سماع شهادة الشهود ١٦٠ و ١٦٦

شهود (تابع)

قيد شهادتهم ١٧٠

أمام محكمة الاستئناف ١٥٤ و ١٨٦

أمام محكمة الجنايات :

تحرير قائمة الشهود وإعلانهم ٣ نمرة ٤ (١٩٠٥) ١٧٢ - ٢١ و ٤٤

سماع شهادتهم واستحضار أوراق جديدة ٣ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٣٩٢

٤٤ - ٤٦

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ٣ نمرة ٤

(١٩٠٥) ٤٧٢

سريان أحكام المواد المدنية فيما يتعلق بالشهود على المواد الجنائية

٩٢ و ١٦٩

تزوير الشهادة يجوز الطعن بطريق النقض والإبرام ٢٣٤

(ص)

صلح في المخالفات ٤٦ - ٤٨

(ض)

ضبط (ر. أشياء مضبوطة . تفتيش)

ضبط الشهود وإحضارهم (ر. شهود)

ضبط المتهم وإحضاره (ر. أيضا أمر إحضار . أمر ضبط وإحضار .

حبس احتياطي) .

ضبطية قضائية — مأمورها (ر . أيضا تحقيق . ضبط المتهم) .

بيانهم ٤

وظيقتهم ٣

الترخيص لهم بقبض قيمة الصلح ٤٧

المندوبون لأداء وظيفة النيابة العمومية بمحاكم المراكز و نمرة ٨

(١٩٠٤) ٥٢

المندوبون لأداء وظيفة النيابة بمحكمة المخالفات ١٢٨

المعينون للحكم في المخالفات ١٢٨

ضمان أو كفالة

متهم مقبوض عليه :

إفراج عنه بالضمان ٤٠ و ٤١ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١٥٩ و ١٦٠

نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦

تقدير مبلغ الضمان وتخصيصه ١١٠

محكوم عليه :

إيقاف التنفيذ عند تقديم كفالة ١٥٥ و ١٨٠

ر . ق ٦٨ لسنة ١٩٣١ م . ٣٦

مدع مدني :

إذا حكم على المتهم في غيبته ٢١٩

(ط)

طبيب (ر . خبراء)

طعن بطريق النقض والإبرام (ر . نقض وإبرام)

طلب إلغاء الحكم ٢٣٣ و ٢٣٤

طلب محكمة الاستئناف إقامة الدعوى العمومية أمامها ٤٥ و ٦٢

(ع)

عته (ر. معتوه)

عدم مخالطة المتهم للسجونين ٤٠ و ١٠٢

عدم مخالطة المحبوس لغيره ٤٠ و ١٠٢

عدم وجود وجبة لإقامة الدعوى (ر. دعوى عمومية)

عقوبة (ر. أيضا تنفيذ الأحكام . مضي المدة)

الإعدام — أخذ رأى المفتى فيه ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٩

سقوط العقوبة ٢٧٦ — ٢٧٨ ، ٢٨١ (ر. مضي المدة).

علنية الجلسات

لدى قاضى التحقيق ٧٨

بالمحكمة ٢٣٥

(غ)

غرامة (ر. تقض وإبرام م ٣٧)

غيبه المتهم

إجراءات ٢١٥ — ٢٢٨ و ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٣

طعن بالنقض ٢٣٠

سقوط العقوبة بمضى المدة ٢٢٤ و ٢٨١

(ق)

قاضى الإحالة

- اختصاصاته وانتدابه ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٩
 تقديم القضية اليه ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠ ١١ ١٢
 الاطلاع على القضية ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١١
 الأوامر التي يصدرها ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢
 أوامر الإحالة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٠ — ٤٠
 الطعن في الأوامر ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣ — ١٥
 إعادة الدعوى بعد صدور قرار بعدم وجود وجه لإقامتها ٧ نمرة ٤
 (١٩٠٥) م ١٥

- حبس احتياطي ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦
 قائمة الشهود ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠ و ١٧
 تحديد دور الانعقاد ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ و ٢٣
 تسليم ملف القضية للمحكمة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٤
 جدول قضايا الدور ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٤

قاضى التحقيق

- تعيينه وإحالة الدعوى عليه ٤٣ و ٥٧ و ٦٢
 » حالة طلب محكمة الاستئناف الحكم في الدعوى العمومية ٦٢
 مباشرة التحقيق ٥٨
 المسائل الفرعية ٥٩ — ٦١

كفالة (ر. ضمان)

(م)

متهم

استجواب المتهم :

فى التحقيق ١٥ و ٣٤-٣٦ و ٩٣ و ٩٤

فى الجلسة ١٣٤ و ١٣٧ و ١٦٠ و ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

تأجيل استجوابه ٤٠ و ٩٦

اعتراف المتهم ١٣٤ و ١٦٠ و ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

تبرئة المتهم :

أمام محكمة المخالفات ١٤٧

» » الجنح ١٧٢ و ١٨١

أمام محكمة الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

» » الجنايات ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٠

» » النقض والإبرام ٢٣٢

المعتوه ٢٤٨

تكليف المتهم بالحضور :

أمام النيابة ٣٥ و ٣٦

» قاضى التحقيق ٩٣ و ٩٤

» » الإحالة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١١

» المحكمة

إعلان بواسطة النيابة ٤٣

متهم (تابع)

بمقتضى أمر قاضى التحقيق ١٢٣

فى مواد المخالفات ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٣ و ١٥٤

» الجنح ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٣ و ١٨٤

» الجنائيات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ و ٢٣

» فى غيبة المتهم ٢١٦

فى حالة النقص والإبرام ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣

حقوق المتهم أثناء التحقيق (ر . أيضا أفراج . صلح)

حضور التحقيق ٣٤ و ٨١ و ٨٢

رفع المسائل الفرعية أمام قاضى التحقيق ٥٩ — ٦١

فى حالة الحبس الاحتياطى :

الصادر من مأمور الضبطية القضائية ١٥

» النيابة ١٥ و ٣٤ — و ٤٠ و ٤٤ .

» قاضى التحقيق ٩٣ و ٩٥ و ١٠٢ و ١٠٤

— ١٠٦ و ١١١ و ١١٢

تكليف الشهود بالحضور لاستجوابهم ٧٥ و ٧٧ و ٨١ و ٨٨

ورقة الاتهام ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠

أمر بعدم وجود وجه أو بالأحالة ١٢١ و ١٣٤ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥)

م ١٣ و ١٤

حقوق المتهم أمام المحكمة (ر . أيضا استئناف . معارضة . نقص

والإبرام) .

متهم (تابع)

إيضاف المتهم على موضوع الاتهام ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٠

اطلاع المدافع على ملف القضية ٧ نمرة ٥ (١٩٠٥) م ٢٢

استيفاء التحقيق ١٣١ و ١٦٠

حرية المتهم بالجلسة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤١

تكليف الشهود بالحضور واستجوابهم :

في مواد المخالفات ١٣٤ — ١٣٦ و ١٤٠

» الجنح ١٦٠

» الجنایات ٧ نمرة ٥ (١٩٠٥) م ١٧ — ٢١ و ٤٤ و ٤٥

حضور وكيل عن المتهم ١٣٢ و ١٦١ و ٢١٧ و ٦٣٢ و ٢٣٣ و ٧

نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٥ و — ٢٧

طلب المتهم للتأخير في حالة التلبس ١٥٩

تلاوة شهادة الشهود ١٦٥ و ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

يكون المتهم آخر من يتكلم ١٣٨ و ١٥٤ و ١٦٠ و ١٨٥ و ٧ نمرة ٤

(١٩٠٥) م ٤٤

تعديل أو تشديد التهمة وتغيير وصف الأفعال ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥)

م ٣٧ و ٣٨ و ٤٠

الحكم على المتهم :

من محكمة المخالفات ١٤٩

» الجنح ١٧٣

» الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

متهم (تابع)

من محكمة الجنايات ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٩ و ٥٠ - ٥١

عدم حضور المتهم :

أمام النيابة ٣٦

» قاضى التحقيق ٩٣

» المحكمة (ر . غياب . غيبة) .

بعد الإفراج عنه .

معتوه ٢٤٧ - ٢٤٩

نقل المتهم إلى السجن العمومى ١٨٣

متهم سنه أقل من ١٥ سنة (ر . مجرمون أحداث)

مجرمون أحداث ٢٤٢ - ٢٤٦

محاكم (ر . دعوى عمومية)

محام (ر . مدافع)

محضر

مأمور الضبطية القضائية :

إجراءات ابتدائية ١٠

فى حالة التلبس بالجريمة ١١ - ١٤ و ١٦ و ١٨

مخالفات الشهود ١٣ و ١٤

قوة إثبات المحضر ١٤ و ١٣٩

محضر (تابع) :

النيابة ٣٢

قاضى التحقيق ٦٣ و ٨٣ و ٨٤

الجلسة :

محكمة المخالفات ١٣٨ و ١٤٦

» الجنح ١٦٠ و ١٧٠

محكمة المركز نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٠

» الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

عدم ذكر البيانات اللازمة فى المحضر ٢٢٩

الجرائم التى ترتكب فى الجلسة ٢٣٧

تلاوة المحضر بالجلسة ١٣٤ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٠ و ٢١٨

سماع شهادة الشهود بغير حضور المتهم ٨٢

فى مواد المخالفات ١٣٤

» الجنح ١٦٤ و ١٦٥

» الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

» » وحالة الغيبة ٢١٨

محضر

محكمة المركز نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣

محكمة ابتدائية

اختصاصها فى الاستئناف ١٥٤ و ١٧٩ و ١٨٣ و ١٨٨

الإجراءات أمامها ١٥٤ و ١٨٢ - ١٨٩

محكمة الاستئناف

طلب إقامة الدعوى العمومية أمامها ٤٥ و ٦٢
 » تعيين القاضي المختص بالحكم ٢٤١

محكمة الجنايات (ر . أيضا أمر . قاضي الاحالة) .

تشكيكها وتحديد المواعيد التي تحكم من ابتدائها ٧ نمرة ٤
 (١٩٠٥) ٥٥٢

تشكيلها وتعيين أعضائها ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣ و ٤
 اختصاصها ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ١٢ و ٢ و ١٣
 مواعيد انعقاد أدوارها ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٥٢ و ٦ و ٨
 إحالة القضية عليها ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ١٢ و ٢٩
 قائمة الشهود وإعلانهم ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ١٠٢ و ١٧ و ٢١
 إعداد الجدول ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ - ٢٤
 اطلاع المدافع على ملف القضية ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٢٢٢
 تسليم ملف القضية الى المحكمة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٢٤٢
 تعيين المدافع من تلقاء نفس المحكمة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٢٥٢ - ٢٧
 محامون مقبولون في المرافعة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٢٨٢
 إجراءات الجلسة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٣٨ و ٣٩ و ٤١ - ٤٨
 تعديل التهمة أو تغيير وصف الأفعال ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥)
 ٣٦٢ - ٤٠
 حكم المحكمة ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٤٠٢ و ٤٩ - ٥١

محكمة الجنائيات (تابع)

الطعن فى أحكامها ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٥٢٢

غيبه المتهم ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٥٣٢

مخالفة أحكام قانون تحقيق الجنائيات ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥)

٥٦ و ٢٩٢

أحكام وقتية ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) ٥٤٢ — ٥٦

محكمة الجنح (ر . أيضا محكمة جزئية . محكمة مركزية)

تشكيلها ١٥٦

اختصاصها ١٥٦ و ١٧٢ — ١٧٤

إحالة الدعوى عليها ١٥٧

تكليف المتهم بالحضور أمامها ١٥٨

غياب المتهم ١٦١ — ١٦٣

تأجيل القضية فى حالة التلبس ١٥٩

الإجراءات فى الجلسة ١٥٩ — ١٧٤

الاستئناف (ر . استئناف)

التنفيذ فوراً ولو مع حصول الاستئناف ١٨٠

الإفراج عن المتهم المحكوم ببراءته ١٨١

محكمة المخالفات (ر . أيضا محكمة جزئية . محكمة مركزية)

تشكيلها ١٢٨

اختصاصها ١٢٨

إحالة القضية عليها ١٢٩

محكمة المخالفات (تابع)

تكليف المتهم بالحضور أمامها ١٣٠

استيفاء التحقيق ١٣١

غياب المتهم ١٣٢ و ١٣٣

الإجراءات في الجلسة ١٣٤ - ١٥٢

الاستئناف (ر . استئناف)

تنفيذ الأحكام فوراً ولو مع حصول استئنافها ١٥٥

محكمة التقض والإبرام (ر . تقض وإبرام)

محكمة جزئية (ر . أيضا محكمة الجنج . محكمة المخالفات)

اختصاصها في مواد المخالفات ١٢٨ و ١٢٩ - ١٣٠ (١٩٠٤) م ٣

اختصاصها في مواد الجنج ١٥٦ و ١٧٢ - ١٧٤ و ١٧٥ - ١٧٦ (١٩٠٤) م ٨

(١٩٠٤) م ٣

محكمة مركزية (ر . أيضا محكمة الجنج . محكمة المخالفات)

تشكيلها ١٢٩ - ١٣٠ (١٩٠٤) م ١ و ٢

أحوال اختصاصها في المواد المدنية والتجارية ١٣١ - ١٣٢ (١٩٠٤) م ١١

» » دون غيرها في المواد الجنائية ١٣٣ - ١٣٤ (١٩٠٤) م ٣

» » اشتراكها مع غيرها في المواد الجنائية ١٣٥ - ١٣٦ (١٩٠٤) م ٤ و ٣

١٣٧ - ١٣٨

التحقيق وإقامة الدعوى ١٣٩ - ١٤٠ (١٩٠٤) م ٥ - ٧ و ١٤

إحالة القضية على النيابة ١٤١ - ١٤٢ (١٩٠٤) م ٨

محكمة مركزية (تابع)

الإجراءات بالجلسة ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٠ و ٩
 الكتبة والمحضرون ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣
 الجدول الخاص بمحاكم المراكز ٧ نمرة ٨ (١٩٠٥) م ١٢

محل (ر . أيضا تفتيش)

تعيين محل للتهمة ١٠٤
 » » للدهى المدني ٥٣

مدافع

حضوره فى التحقيق ٣٤ و ٨١ و ٨٢
 محادثة المتهم مع المحامى عنه ١٠٢
 تعيينه من تلقاء نفس محكمة الجنايات ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٥ — ٢٧
 اطلاعه على ملف القضية ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢
 محامون مقبولون فى المرافعة أمام محكمة الجنايات ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٨

مدرسة اصلاحيه ٢٤٥

مدع مدنى (ر . أيضا تعويضات . مصاريف) .

الادعاء بمقوق مدنية ٤٩ — ٥٤ و ٢٣٩ و ٢٨٢
 تنازل عن الدعوى المدنية ٥٥
 رفع الدعوى مباشرة ٤٨ و ٥٢ و ١٢٩ و ١٥٧ و ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٥
 التزامه بالمصاريف ٢٥٥ — ٢٥٧

مدع مدني (تابع)

أثناء التحقيق

حضور إجراءات التحقيق ٣٤ و ٨١ و ٨٢ و ٨٨

المسائل الفرعية ٦٠ و ٦١

تكليف الشهود بالحضور ٧٥ و ٧٦

الاستشهاد ٧٧

عدم جواز طلب حبس المتهم احتياطاً أو الافراج عنه ١٠٧

المعارضة في الأوامر ١١٦ و ١٢٤

أمام محكمة المخالفات :

تكليف الشهود بالحضور ١٤٠

إبداء الأقوال والطلبات ١٣٤ — ١٣٨

أمام محكمة الجنح :

تكليف الشهود بالحضور ١٦٠

إبداء الأقوال والطلبات الختامية ١٦٠ و ١٦٥

أمام محكمة الجنايات :

تكليف الشهود بالحضور ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٩

إبداء الاقوال والطلبات الختامية ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤ و ٤٥

المعارضة في الأحكام الغيابية ١٣٣ و ١٦٣ و ١٨٧

الحق في الاستئناف ١٧٦ — ١٧٨

للطعن بطريق النقض والابرار ٢٢٩ — ٢٣٣ و ٧ نمرة ٤

(١٩٠٥) م ٥٢ وق رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١

مراقبة الولیس

ر . نفتیش وقبض ۲۳

مرکز (ر . محکمة مرکز)

مسائل فرعية (ر . أيضا معارضة)

أمام قاضی التحقیق ۵۹ — ۶۱

» المحکمة ۴۴ و ۱۱۲ و ۲۴۰

مسئولية مدنية ۲۳۸

مصاریف

على المتهم :

المحكوم علیه ۲۵۰ و ۲۵۲ و ۲۵۳ و ۲۵۶ وق ۶۸ لسنة ۱۹۳۱ م ۳۸

إذا برئ ۲۵۱ و ۲۵۷

تقديرها ۲۵۴

تنفيذها (ر . تنفيذ الأحكام) .

على المدعى المدنى ۵۵ و ۲۵۵ و ۲۵۶

على الأشخاص المستوائين عن حقوق مدنية ۲۳۸

مضى المدة

سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة ۲۷۹

انقطاع المدة ۲۸۰ و ۲۸۲

تأثير سقوط الدعوى العمومية على الدعوى المدنية ۲۸۲

سقوط العقوبة ٢٧٦-٢٧٨

ما يترتب عليه ٢٨١

معارضة

في أوامر الحبس الصادرة من النيابة ٣٨

في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق :

بالحكم في المسائل الفرعية ٦١

بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب ٧٧

بخصوص أمر الحبس ١٠٥

بأن لا وجه لإقامة الدعوى ١١٦

بالإحالة ١٢٢-١٢٧

في الأحكام الغيابية :

في مواد المخالفات ١٣٣ و ١٤٣ و ١٥٤

» الجنح ١٦٣ و ١٨٧

معتوه

متهم ٢٤٧ - ٢٤٩

ملاحظة البوليس (ر . مراقبة البوليس)

متزل (ر . أيضا تفتيش) .

عدم جواز دخول بيت مسكون ٥

مواجهة الشهود ٧٨ و ١٦٦ و ١٧٧ و ١٧٨ (١٩٠٥) م ٤٤

(ن)

نائب عمومى

المدة المحددة له للغو الأمر الصادر بحفظ الأوراق ٤٢ (ب) .
 الطعن فى الأمر الصادر من قاضى الإحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣
 الاستئناف فى مواد الجتمع ١٧٧ و ١٧٨
 تنفيذ حكم الإعدام ٢٦٠

نزاع فى الاختصاص

طلب تعيين القاضى المختص بالحكم ٢٤١

نقض وإبرام

الأحكام الجائز فيها الطعن ٢٢٩ — ٢٣٤ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٢
 الطعن فى أوامر قاضى الإحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣ و ١٤ وق
 رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١

نيابته (ر . أيضا تحقيق . حبس احتياطى . رئيس نيابة . نائب عمومى) .
 إقامة الدعوى العمومية ٢ وق ٦٨ لسنة ١٩٣١ م ٤ المعتلة للسادة ٦٠
 من الأمر العالى .

مأمورو الضبطية القضائية ٤

المتدبون للقيام بأعمال النيابة بحكمة المخالفات ١٢٨

المتدبون لأداء وظيفة النيابة العمومية بحكم المراكز ن نمرة ٨ (١٩٠٤) م

٥ م

نيابة عمومية (ر . نيابة) .

(و)

وكيل للحكوم عليه المتوفى ٢٣٣

(ى)

يعين

أمام النيابة ٣١

• قاضى التحقيق ٦٧

• المحكمة ١٤٥ و ١٦٠ و ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

خبراء : راجع قانون نمرة ١ سنة ١٩١٧ صفحة ٨٤

تم طبع هذا الفهرس بالمطبعة الأميرية ببولاق
في يوم ١٤ من جمادى الآخرة سنة ١٣٦٢ =
(١٧ من يونيو سنة ١٩٤٣) م

مدير المطبعة الأميرية

محمد بكبرى

الحكومة المصرية

وزارة الحقانية

قانون تحقيق الجنايات الأهل

مع التعديلات الطارئة عليه لغاية آخرييناير ١٩٣٦

مذيل بقانون تشكيل محاكم الجنايات وقانون محاكم المراكز
والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ الخاص بدعاوى الجرح
التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر
والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الخاص بتخليف الموظفين
المتدينين بصفة خبراء أمام المحاكم والقانون الخاص يجعل
بعض الجنايات جنحا اذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف
مخففة وقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض
وفهرس هجائي

طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة ، سنة ١٩٣٥

تباع . مطبوعات الحكومة بصالة البيع بوزارة المالية . أما المكاتبات
الخاصة بهذه المطبوعات فترسل رأسا الى قلم النشر بالمطبعة الأميرية

الثن ١٠٠ ملجم

فهرس قانون تحقيق الجنايات الأهلى

صفحة

أمر عال بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات ... (ح)

الكتاب الأول

فى التحقيق الابتدائى

- الباب الأول — قواعد عمومية... ١
- الباب الثانى — فى الضبطية القضائية ٥
- الباب الثالث — فى إجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفى الحبس الاحتياطى وفى الدعوى العمومية ١٠
- الباب الرابع — فى الصلح فى مواد المخالفات ١٧
- الباب الخامس — فى الشكاوى وفى المدعى بالحقوق المدنية ١٨

الكتاب الثانى

فى التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق

- الباب الأول — فى تعيين قاضى التحقيق ٢١
- الباب الثانى — فى الأدلة والبراهين... .. ٢٣
- الفصل الأول — فى الأدلة المحسوسة ٢٣
- الفصل الثانى — فى الإثبات بالبينة ٢٦

صفحة

الباب الثالث — فى الطرق والإجراءات الاحتياطية التى يلزم اتخاذها

فى حق المتهم ٣١

الباب الرابع — فى قفل التحقيق وفى الأوامر التى تصدر بعدم وجود

وجه لإقامة الدعوى وفى الإحالة ٣٨

الكتاب الثالث

فى محاكم المواد الجنائية

الباب الأول — فى محكمة المخالفات ٤١

الباب الثانى — محاكم الجنح :

الفصل الاول — فى محكمة أول درجة للجنح ٥١

الفصل الثانى — الاستئناف فى مواد الجنح ٥٦

الباب الثالث — فى محاكم الجنايات :

الفصل الأول — فى المحاكم الابتدائية للجنايات ٦٠

الفرع الأول — فى الإجراءات التى تحصل قبل انعقاد الجلسة ٦٠

الفرع الثانى — فى الإجراءات التى تحصل بالجلسة وفى فحص

الأوراق وفى الحكم ٦٢

القصل الثانى — فى الاستئناف فى مواد الجنايات ... ٦٥

الفصل الثالث — فى الأحكام التى تصدر من أول درجة

أو ثانى درجة فى غيبة المتهم ٦٧

الباب الرابع — فى طرق الطمن غير الاعتيادية	٧١
الباب الخامس — فى الأحكام التى يجوز تطبيقها فى جميع محاكم المواد الجنائية	٧٥
الباب السادس — المجرمون الأحداث	٧٧
الباب السابع — فى المتهمين المصنوهين	٧٨
الباب الثامن — فى المصاريف	٧٩

الكتاب الرابع

فى تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة	٨١
---------------------------------	----

الكتاب الخامس

فى سقوط العقوبة بالمدة الطويلة	٨٥
--------------------------------	----

قانون تشكيل محاكم الجنائيات

الباب الأول — فى الاختصاص والترتيب	٨٩
الباب الثانى — فى مواعيد انعقاد محكمة الجنائيات	٩١

صفحة

الباب الثالث — فى الاحالة على محكمة الجنائيات :	
أوامر قاضى الاحالة	٩١
فى الحبس الاحتياطى	٩٦
فى الشهود	٩٦
فى تحديد دور الانعقاد	٩٨
فى المدافعين	٩٩
فى القضايا التى تحقق بمعرفة قاضى التحقيق	١٠٠
الباب الرابع — فى أوامر الاحالة	١٠١
الباب الخامس — فى الاجراءات بالجلسة	١٠٤
الباب السادس — أحكام وقتية وغير ذلك	١٠٧

قانون محاكم المراكز

انشاء محاكم مراكز	١٠٩
الاختصاص فى المسائل الجنائية	١١٠
الاختصاص فى المواد المدنية والتجارية	١١٣
أحكام عمومية	١١٣
ملحق	١١٥
بيان مأمورى الضبطية القضائية	١١٧
قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩١٠ الخاص بدعاوى الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر	١٣١ ...

صفحة

قانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ بتحويل الموظفين الذين يتدبون	
بصفة خبراء	١٣٢
قانون يجعل بعض الجنایات جنحا إذا اقترنت بأعذار	
قانونية أو ظروف مخففة	١٣٣
مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض	
وإبرام	١٣٧

قوانين ملغاة

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢ لإدخال بعض أحكام خاصة	
بالإجراءات الجنائية	١٤٣
مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٥ بإلغاء القانون	
رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢	١٤٤

فهرس هجائي

فهرس هجائي	١٤٥
------------	-----

اشارات

ر = راجع

ق = قانون

م = مادة

أمر عال

بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات

قانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٤

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وعلى الأمر العالى المؤرخ
١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون تحقيق الجنايات التجارى العمل
بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى
مجلس نظارنا .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوآت :

١ — يستعاض عن قانون تحقيق الجنايات التجارى العمل به
الآن بقانون تحقيق الجنايات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا
والمرفق بأمرنا هذا .

٢ - يعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها في القانون الجديد في جميع التحقيقات التي لم تكن تمت إلى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفي كل دعوى تكون منظورة أمام أية محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية أو استئنافية .

وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور من أية محكمة ينفذ طبقا لأحكام القانون الجديد .

٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤

صدر بسرأي عابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤).

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمي

ناظر الحقانية

ابراهيم فؤاد

قانون تحقيق الجنايات الأهل

الكتاب الأول

فى التحقيق الابتدائى

الباب الأول — قواعد عمومية

- ١ — لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانونا للجنايات والجناح والمخالفات إلا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك .
- ٢ — لا تقام الدعوى العمومية بطالب العقوبة إلا من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية .
- ٣ — مأمورية الضبطية القضائية التى من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدى بمعرفة مأمورى الضبطية القضائية وأعوانهم الذين تحت إدارتهم .
- ٤ — يكون من مأمورى الضبطية القضائية فى دوائر اختصاصهم :
أعضاء النيابة .
وكلاء المديريات والمحافظات .

حكمدارو البوليس فى المديرىات والمحافظات ووكلاؤهم .
 رؤساء أقلام الضبط .
 مأمورو المراكز والأقسام .
 معاونو المديرىات والمحافظات .
 معاونو البوليس والملاحضون .
 رؤساء نقط البوليس .
 نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية المصرية .
 العمدة والمشايخ الذين يقومون بالأعمال فى حال غياب
 العمدة أو حصول ما يمنهم من القيام بالأعمال .
 مشايخ الخفراء .

صولات البوليس (قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٦) .
 جميع الموظفين المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر
 عال إما فى محال معينة (١) أو بالنسبة لجرائم تتعلق
 بالوظائف التى يؤتونها (٢) .

(١) مرمى مطروح : ر . خفر السواحل (١) *

الواحات البحرية والداخلية والخارجية : ر . واحات .

(٢) مفتشو مصلحة خفر السواحل : ر . خفر السواحل (٢) و (٣) .

* تنبيه — نشر فى آخر هذا القانون صفحة ١١٧ ملحق ببيان مأمورى
 الضبطية القضائية على الترتيب الهجائى وأشير اليه فى هذه الحاشية كما يأتى ، مثلا :
 "ر . خفر السواحل (١)" أى راجع فى الملحق المذكور كلمة خفر السواحل نبذة
 أولى ، وهلم جرا .

٥ — لا يجوز لأحد يغير أمر من المحكمة أن يدخل فى بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة يكون

محافظة سيناء : ر . سينا (محافظة) .

مأمورو السجون ووكلائهم الذين تتدبهم النيابة : ر . سجون .

مأمورو السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون : ر . سجون .

مفتشو الآلات البخارية : ر . أشغال عمومية .

رؤساء الأقسام والمفتشون والمهندسون الخ بالسكك الحديدية : ر . سكة حديد (١) .

مهندس المجلس البلدى بالاسكندرية المنوط بملاحظة الآلات البخارية : ر . مجلس بلدى الاسكندرية (١) .

مفتشو الصحة ومساعدوهم الخ بمصلحة الصحة : ر . صحة (مصلحة ال —) (١) صحراء شرقية : ر . صحراء شرقية .

موظفو وعمال الجمارك : ر . جمارك .

أمناء مخازن بعض المحطات : ر . سكة حديد (٢) .

بياطرة بلدية الاسكندرية : ر . مجلس بلدى الاسكندرية (٢) .

أمناء ومفتشو مصلحة الآثار الخ : ر . آثار (مصلحة ال —) .

الملحقون بأقسام الكتبة أو بالنيابات : ر . نيابات .

مفتش قسم الإيرادات .

مدير قسم النظافة والمفتشان العالان فيه .

مدير قسم الحدائق .

رئيس التنظيم الخ .

الطبيب المساعد الأول فى تفتيش الصحة والطبيب

المساعد الثانى والملاحظ الفنى الصحى .

بمجلس بلدى الاسكندرية : ر . مجلس بلدى الاسكندرية (٣) .

عمالها تحت ملاحظة الضبطية إلا فى الأحوال المبينة فى القوانين
أو فى حالة تلبس الجانى بالجناية أو فى حالة الاستغاثة أو طلب
المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الغرق .

- | | |
|--|-------------------------------|
| رئيس قسم المجرى | } بمجلس بلدى الاسكندرية : |
| » » المباني | |
| المهندسان المعماريان التابعان لقسم المباني | ر. مجلس بلدى الاسكندرية (٤) . |
| فراقبو ساحلى أثر النبي وروض الفرج : | ر. سواحل . مالية (وزارة الـ) |
| معاونو مصلحة المكاييل والموازين : | ر. مكاييل وموازين (مصلحة الـ) |
| باشمهندس دار الآثار العربية الخ : | ر. آثار عربية . |
| باشمفتش الصيدليات ومفتشوها : | ر. صحة (مصلحة الـ) (٢) . |
| رئيس لجنة الانتخاب : | ر. انتخاب . |
| مفتشو اللحوم : | ر. صحة (مصلحة الـ) (٣) . |
| مفتشو ووكلاء البوايس : | ر. بوايس . |
| الكوئستابلات المتخرجون من مدرسة البوايس والإدارة : | ر. بوايس . |
| معاونو المجالس الحسية : | ر. مجلس حسبي . |
| مفتشو مصلحة تلفرافات وتليفونات الحكومة والمواصلات الجوية وأجهزة | |
| المواصلات بواسطة الموجات الأثرية : | ر. مواصلات (وزارة الـ) |
| الموظفون الفنيون المتدربون لمعامل التفريخ : | ر. زراعة (وزارة الـ) |
| موظفو وزارة المالية المعينون لاثبات مخالفات الدخان : | ر. مالية (وزارة الـ) |
| المفتشون الفنيون بمكتب العمل بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية : | |
| ر. داخلية (وزارة الـ) : | |
| الموظفون المنوط بهم تنفيذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ بإنشاء السجل | |
| التجارى : | ر. مالية (وزارة الـ) . |
| الموظفون المنوط بهم تنفيذ المرسوم الخاص برسم الانتاج على الكحول : | |
| ر. مالية (وزارة الـ) : | |

الباب الثاني

فى الضبطية القضائية

٦ - يجب على كل من علم فى أثناء تأدية وظائفه من موظفى الحكومة أو مامورى الضبطية القضائية أو مامورى جهات الإدارة بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك فوراً .

٧ - وكذلك كل من عاين وقوع جريمة تخل بالأمن العام أو يترتب عليها تلف حياة انسان أو ضرر للملكة يجب عليه أن يخبرها النيابة العمومية أو أحد مامورى الضبطية القضائية ويجب عليه أيضاً فى حالة تلبس الجانى بالجناية وفى جميع الأحوال المماثلة لها أن يحضر الجانى أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مامورى الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك ان كان ماوقع منه يستوجب القبض عليه احتياطاً .

٨ - مشاهدة الجانى متلبساً بالجناية هى رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ويعتبر أيضاً أن الجانى شوهد متلبساً بالجناية اذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزهن قريب أو تبعته العمامة مع الصباح أو وجد فى ذلك الزمن حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أنحرىستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك فى فعلها .

٩ - يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجناح والمخالفات وأن يبعثوا بها فورا الى النيابة العمومية بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك .

١٠ - ويجب عليهم وعلى رؤوسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه أو يعلمون بها بأي كيفية كانت وعليهم أيضا أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويحرروا بجميع ذلك محضرا يرسل الى النيابة العمومية مع الأوراق الدالة على الثبوت .

١١ - يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها .

١٢ - ويجوز له أن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له أيضا أن يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة .

١٣ - واذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور يذكر ذلك فى المحضر .

١٤ - تحكم محكمة المخالفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذى يجب اعتباره حجة لديها .

١٥ - اذا شوهد الجانى متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع فى ارتكابها أو على وقوع جريمة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو اذا لم يكن للتهم محل معين معروف بالقطر المصرى يحوز لمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله ان لم يأت بما يبرئه يرسله فى ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التى من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة فى استجوابه فى ظرف أربع وعشرين ساعة (١) .

(١) المادة ٢٩ فقرة أولى من القانون رقم ٢٤ الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣
[(الوقائع المصرية فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ صفحة ١ من العدد ٦٨)]

١٦ — ويجوز أيضا لمأمور الضبطية القضائية في الحالة المبينة في المادة السابقة أن يصدر أمرا بضبط المتهم وإحضاره ان لم يكن حاضرا ويذكر ذلك في المحضر .

١٧ — يسلم الأمر بالضبط والإحضار لأي محضر أو لأي مأمور من مأموري الضبط والربط .

١٨ — يجوز لمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يحضر محضرا بما يحصل من هذه الاجراءات .

١٩ — ويجب عليه أيضا أن يضبط الأوراق التي توجد بمحل المتهم .

٢٠ — الأشياء التي تضبط توضع في حرز مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء وتذكر المادة التي حصل لأجلها الضبط .

٢١ — الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصير ملكا للحكومة بلا احتياج الى حكم يصدر بذلك .

٢٢ — اذا كان الشئ المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته فالنياية العمومية أن تبيعه بطريق المزاد العمومى متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفى هذه الحالة يكون لصاحبه أن يطالب فى الميعاد المحدد فى المادة السابقة بالثمن الذى بيع به .

٢٣ — يجوز للمأمورى الضبطية القضائية ولو فى غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوايس اذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه فى أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة ولا يجب اجراء هذا التفتيش إلا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالأعمال فى حال تغيب العمدة وشيخ آخر وفى المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنياية^(١) .

٢٤ — يجوز للمأمور الضبطية القضائية أن يستعين بمن يلزم من أهل الخبرة والأطباء وأن يطلب منهم تقريراً عن المواد التى تمكنهم صناعتهم من إيضاحتها ويجب على من يستعين به منهم أن يملف يمينا أمامه على أن يبدى رأيه بحسب ذمته^(٢) .

(١) المادة ٢٩ فقرة ثالثة من القانون رقم ٢٤ الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣ (الوقائع المصرية فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ صفحة ١ من العدد ٦٨)
(٢) القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٧ (صفحة ١٣٢)

٢٥ — إذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية في وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فله أن يتمه أو يأذن للمأمور المذكور باتمامه .

٢٦ — يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبطية القضائية ببعض الأعمال التي من خصائصه .

٢٧ — إذا اقتضى الحال توجه مأموري الضبطية القضائية إلى محل الواقعة لإجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية يجب عليهم أن يخبروا النيابة العمومية بذلك .

٢٨ — لمأموري الضبطية القضائية في أثناء مباشرتهم التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أو في أثناء إجراء عمل مختص به بناء على توكيل أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة .

الباب الثالث

في إجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي وفي الدعوى العمومية

٢٩ — إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محتر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى إخبار وصل إليها وقوع جريمة فعلها أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور

الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأمورى الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك .

٣٠ - (١) للنيابة العمومية الحق فى تفتيش منازل المتهمين بجنابة أو جنحة أو اتداب أحد مأمورى الضبطية القضائية لذلك .

(ب) يسوغ أيضا للنيابة العمومية أو لمن انتدبته من مأمورى الضبطية القضائية أن ينتقل فى مواد الجنايات والجرح الى الأماكن الأخرى التى يتضح من أمارات قوية تظهر فى التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تفيد فى كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على اذن بالكتابة من قاضى الأمور الجزئية .

(ج) يجوز للنيابة العمومية فى مواد الجنايات أو الجرح بعد حصولها على الاذن المذكور فى المادة السابقة أن تضبط لدى مصلحة البوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة .

(د) يصدر القاضى الجزئى الاذن المذكور فى الفقرتين السابقتين بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه ان رأى لزوما لذلك أقوال من يراد اجراء التفتيش فى محلاته أو ضبط الأوراق والمخاطبات المتعلقة به .

٣١ - يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى فائدة في سماع شهادته وأن تستعين بنخبير ويجب على الشهود والنخبير أن يحلفوا ايمين وذلك مع عدم الاخلال بما للنيابة من الحق في سماع أى شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلف يمين متى رأت فائدة في ذلك^(١).

٣٢ - يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذى يباشر التحقيق كاتب يحرر محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته وتراعى في ذلك أحكام المادة ٨٤

٣٣ - اذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر وامتنع عن الاجابة يعاقب بمقتضى مادتي ٨٥ و ٨٧ من هذا القانون .

العقوبات المدونة في المادتين المذكورتين يصدر الحكم بها حسب الأصول المعتادة من قاضى الأمور الجزئية في الجهة التى طالب حضور الشاهد فيها .

٣٤ - (١) يجوز لانهم وللدعى بالحق المدنى أن يحضرا في كافة اجراءات التحقيق وللنيابة العمومية أن تجرى التحقيق في غيبتهما متى رأت لزوم ذلك لاثهار الحقيقة .

(١) القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٧ (صفحة ١٣٢) .

(ب) لوكلاء الخصوم أن يحضروا مع مراعاة الشروط السابقة أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب المتهم ولا يجوز لهم مع ذلك أن يتكلموا إلا إذا أذن لهم المحقق .

(ج) يسمع ما يبيديه المتهم من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه وتكتب أقواله في محضر كما تكتب شهادة الشهود .

٣٥ — إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس فالنيابة العمومية الحق في إصدار أمر بضغط واحضار المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهامه .

وعليها أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الأمر بالاحضار .

٣٦ — ويجوز لها متى كانت الواقعة مما هو منصوص عليه في المادة السابقة وكانت القرائن كافية أن تصدر أمرا بحبس المتهم في الأحوال الآتية :

(أولا) إذا كان المتهم سلم إلى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية عملا بالمادة ١٥ من هذا القانون .

(ثانيا) إذا لم يحضر المتهم بالرغم عن تكليفه بالحضور .

(ثالثا) اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة جائزا أن يحكم من أجلها بالحبس مدة سنتين على الأقل أو كانت جنحة من الجنح المنصوص عليها فى المواد ٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ من قانون العقوبات .

ولا يجوز للنيابة فى الأحوال الأخرى أن تصدر أمرا بحبس المتهم إلا بعد الاذن بذلك وكتابة من القاضى الجزئى .

ويجب أن يستجوب المتهم فى ميعاد الأربع والعشرين ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه (١) .

٣٧ - لا يكون الأمر بالحبس الصادر من النيابة بغير إذن من القاضى الجزئى نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه من قبل ما لم تحصل النيابة فى أثناء هذه المدة على إذن بالكتابة من القاضى الجزئى بامتدادها وللمتهم الحق فى أن تسمع أقواله أمام القاضى وعليه أن يقدم بذلك طلبا للنيابة أو لمأمور السجن فى اليومين التاليين للقبض عليه .

(١) المادة ٢٩ فقرة أولى من القانون رقم ٢٤ الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣ (الوقائع المصرية فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ صفحة ١ من العدد ٦٨) .

وإذا سلم المتهم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه وأصدرت أمرا بحبسه فتبدئ هذه المواعيد من يوم تسليمه اليها.

٣٨ — اذا صدر الأمر بالحبس بناء على الاذن به من القاضي الجزئي يجوز للمتهم اذا لم يكن استجوبه القاضي المذكور أن يعارض في هذا الأمر أمامه بتقديمه الى النيابة العمومية أو الى مأمور السجن طلبا بذلك في اليومين التاليين لحبسه ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب .

٣٩ — كل أمر صادر بالحبس لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة أربعة عشر يوما ما لم يأذن القاضي الجزئي بامتداد هذه المدة .
وللمتهم الحق في أن تسمع أقواله عند التجديد بشرط أن يقدم بذلك طلبا قبل انتهاء مدة الأربعة عشر يوما بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

٤٠ — تراعى الأحكام المقررة في المواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١١١ والفقرة الأولى من المادة ١٠٣ في أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس التي تصدرها النيابة العمومية بما خولت من السلطة المقررة في المادة ١٠٢

٤١ — للنيابة العمومية أن تفرج في أي وقت عن المتهم مؤقتا مع الضمانة ولقاضي الأمور الجزئية أيضا أن يقرر بهذا الافراج

كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد السجن وتراعى فى ذلك
أحكام المواد ١١٠ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥

٤٢ - (١) اذا رؤى للنيابة العمومية بعد التحقيق أنه
لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق
ويكون صدور هذا الأمر فى مواد الجنايات من رئيس
النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه .

(ب) الأمر الذى يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العود الى
اقامة الدعوى العمومية إلا اذا ألقى النائب العمومى هذا
الأمر فى مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو اذا
ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى
إقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر فى
الفقرة الثانية من المادة ١٢٧

٤٣ - اذا رأت النيابة العمومية أن جناية أو جنحة أو مخالفة
ثابتة بثبوت كافيا على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى
للحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها .

ومع ذلك يجوز لها فى مواد الجنايات وفى جنح التزوير والتفالس
والنصب والخيانة أن تحيل الدعوى على قاضى التحقيق اذا رأت
لزوما لذلك .

٤٤ — اذا رفعت الدعوى الى المحكمة فللمتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وسجنه أن يطلب الافراج عنه من القاضى أو المحكمة التى رفعت اليها الدعوى ويحكم القاضى فى هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه بأودة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية ولا يجوز الطعن فى هذا الحكم .

٤٥ — يجوز لدائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون فى المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ م ١) .

الباب الرابع

فى الصلح فى مواد المخالفات

٤٦ — يجوز الصلح فى مواد المخالفات إلا فى الأحوال الثلاثة الآتية :

(أولاً) متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة .

(ثانياً) اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية .

(ثالثاً) إذا كان الشخص الذى وقعت منه المخالفة قد حكم عليه فى مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح فى خلال ثلاثة أشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة اليه .

٤٧ — الشخص الذى تقع منه مخالفة ويريد أن يدفع قيمة الصلح عنها يجب عليه قبل الجلسة وعلى كل حال فى مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الإجراءات فى الدعوى أن يدفع مبلغ ١٥ قرشا مصرى يأخذ به قسيمة إما الى خزانة المحكمة وإما الى النيابة وإما الى أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الحقانية .

٤٨ — فى الأحوال التى يقبل فيها الصلح تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح .

وعلى ذلك ليس لمن أضرت به المخالفة أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف منه مباشرة بل له فقط حق فى رفع دعوى مدنية بطلب التعويض .

الباب الخامس

فى الشكاوى وفى المدعى بالحقوق المدنية

٤٩ — الشكاوى التى لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات .

٥٠ - ولا يعتبر المشتكى أنه مدع بحقوق مدنية. إلا اذا صرح بذلك في الشكوى أو في ورقة مقدمة بعدها أو اذا طلب في إحداها تعويضاً ما .

٥١ - كل شكوى أو ورقة تتضمن الدعوى من أحد بحصول ضرره ويصرح فيها بأنه مدع بحقوق مدنية يجب أن ترسل الى النيابة العمومية .

٥٢ - يجوز للمدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجناح أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام .

(مرسوم بقانون رقم ١٠٨ في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥) (*) . ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها اذا كانت الدعوى موجهة ضد شخص من الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه بسبب تأدية وظيفته .

فاذا رأت النيابة أن لا محل لرفع الدعوى أو اذا أصدرت أمراً بالحفظ وجب عليها إعلان قرارها الى المدعى بالحقوق المدنية .

(*) الوقائع العدد ١٥ في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥

وله الحق فى رفع الأمر الى المحكمة الابتدائية فى أودة مشورتها فى الثمانية الأيام التالية لتاريخ هذا الإعلان أو بعد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الشكوى للفصل فيما اذا كانت الدعوى ترفع أولا ترفع . ويحصل هذا الطعن بتقرير فى قلم الكتاب مع إيداع كفالة قدرها عشرة جنيهات مصرية ما لم يكن المدعى بالحقوق المدنية قد أعفى من الرسوم القضائية بقرار تصدره على وجه الاستثناء أودة المشورة بناء على طلب المدعى ، وتصادر الكفالة اذا صدر القرار بعدم قبول الطعن أو برفضه .

فاذا رأت أودة المشورة رفع الدعوى وجب على النيابة أن ترفعها فورا الى المحكمة المختصة أو رأت ألا وجه لرفعها فيكون قرارها غير قابل للطعن .

٥٣ — يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يعين له محلا فى البلدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم فى دعواه اذا لم يكن مقيا فيها وان لم يفعل ذلك يعان ما يلزم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحا .

٥٤ — يجوز لكل من ادعى حصول ضرره من جنابة أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويتم نفسه مدعيا بحقوق مدنية فى أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة .

٥٥ — يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أى حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم ان كان لها وجه .

٥٦ — يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمينات في الأحوال التي تقضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية بحسب الأحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما لا تتبع هذه الأحكام إلا في حق الأشخاص السارية عليهم .

الكتاب الثاني

في التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق

الباب الأول

في تعيين قاضى التحقيق

٥٧ — اذا رأت النيابة العمومية في مواد الجنايات أو في جنح التروير والتفالس والنصب والخيانة أن هناك فائدة في تحقيق الدعوى بمعرفة قاضى تحقيق بالنظر لظروفها الخصوصية فيجوز لها في أى حالة كانت عليها الدعوى أن تنابر رئيس المحكمة الابتدائية وهو يتدب احد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق .

٥٨ - ومتى أحيات الدعوى على هذا القاضى كان مختصا دون غيره بمباشرة تحقيقها فاذا كان أحد أعضاء النيابة العمومية أو أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية قد ابتدأ فى إجراءات التحقيق كان للقاضى الحق فى إعادة ما يرى له غير مستوفى منها .

٥٩ - يجوز للمتهم فى كل الأحوال أن يرفع لقاضى التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها بناء على أن الفعل المسند اليه لم يكن مستوجبا للعقوبة على حسب القانون .

٦٠ - على قاضى التحقيق أن يحكم فى ظرف أربع وعشرين ساعة فى تلك المسائل الفرعية بعد تقديم أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية فيها بالكتابة وبعد سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية .

٦١ - تجوز المعارضة من جميع الخصوم فى الأمر الذى يصدر من قاضى التحقيق بالحكم فى المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها فى ظرف ثلاثة أيام من وقت اعلان الأمر المذكور .

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة وترفع بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية الى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولا يستأنف الحكم الذى يصدر من تلك المحكمة .

وتقديم المعارضة يوقف الاستجواب دون غيره من الاجراءات المتعلقة بالتحقيق .

٦٢ — اذا طلبت محكمة الاستئناف إقامة دعوى عمومية فيقوم بأداء وظائف قاضي التحقيق من تعينه لذلك من أعضائها . ويجوز لمن تعينه محكمة الاستئناف من أعضائها لهذا الغرض أن ينتدب لاجراءات التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الاجراءات في دائرتها .

الباب الثاني

في الأدلة والبراهين

٦٣ — يستصحب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كاتباً يمضى معه المحاضر ويحفظ الأوامر والأوراق .

الفصل الأول — في الأدلة المحسوسة

٦٤ — يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة الشئ أو الانسان الذي وقعت عليه الجناية وأن يجمع كافة الأدلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول الى معرفة الجاني ومعرفة درجة الجناية .

٦٥ — اذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو أحد من أهل الفن فيجب على قاضى التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته .

٦٦ — اذا اقتضى الحال اجراء التحرى أو إثبات الحالة بدون حضور قاضى التحقيق بسبب ضرورة بعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو بآى سبب آخر فيجب على القاضى المذكور أن يصدر أمرا بذلك تذكر فيه الأسباب وتبين أنواع إثبات الحالة وأنواع التحقيق مع تعيين ما يراد إثبات حالته أو تحقيقه .

٦٧ — يجب على الأطباء ورجال الفن أن يحلفوا يمينا أمام قاضى التحقيق على إبداء رأيهم بحسب الذمة ويقدموا تقريراً بالكتابة توضع عليه إمضاءهم ويرفق بأوراق التحقيق لاعتباره على حسب الاقتضاء (١) .

٦٨ — يجب على قاضى التحقيق أن يجمع كافة البراهين التى تثبت أن الأشياء والأوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هى بعينها ويسوغ له أيضا أن ينتقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الأوراق وعن جميع ما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة .

(١) القانون ثمرة ١ لسنة ١٩١٧ (صفحة ١٣٢) .

٦٩ - ويسوغ أيضا لقاضى التحقيق أن ينتقل الى الأماكن الأخرى التى يغاب على ظنه إخفاء شىء فيها مما ذكر فى المادة السابقة .

٧٠ - يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط فى مصلحة البوستان كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط فى مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التى يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الأسباب المبني عليها .

٧١ - اذا لزم اجراء التفتيش فى جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة فى دائرة اختصاص المحكمة المذكورة يجوز لقاضى التحقيق أن يكلف أحد مأمورى الضبطية القضائية باجراء التفتيش والأعمال المذكورة فى مادتي ٦٨ و ٦٩ أما اذا كانت الجهة المقتضى اجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فللقاضى التحقيق أن يطلب من رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الكائنة فى دائرتها الجهة المذكورة أن يباشر الأعمال المتقدم ذكرها ويسوغ لرئيس النيابة المذكور اذا اقتضى الحال ذلك أن ينتدب لاجراء التفتيش أحد مأمورى الضبطية القضائية.

٧٢ - الأصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التى تحصل عليها المضاهاة فى مواد التزوير والاقرار بصحتها تتبع أيضا فى التحقيقات الجنائية .

الفصل الثاني — فى الإثبات بالبينة.

٧٣ — يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التى تثبت ارتكاب الجناية وأحوالها وإسنادها للمتهم أو براءة ساحته منها أو يتوصل بها إلى إثبات ذلك .

٧٤ — الشهود الذين يرى لقاضى التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور أمامه على يد محضر أو أحد رجال الضبط بناء على أمر يصدر منه .

و يجوز للقاضى المذكور فى كل الأحوال أن يسمع شهادة من يحضره باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور .

٧٥ — يجب على قاضى التحقيق أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء النيابة العمومية مباشرة حضوره وأن يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده .

ويجب عليه أيضا أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعى بالحقوق المدنية .

٧٦ — ومع ذلك إذا كلف مباشرة أحد أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعين اليوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضى التحقيق انما يجب على القاضى المذكور .

فى كل الأحوال أن يشرع فى سماع شهادة الشهود وفى التحقيق فى أقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له أن يؤخر سماع شهادة الشهود الى ميعاد يتجاوز ثمانية أيام .

٧٧ — اذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية جاز لقاضى التحقيق أن يطلب ممن كلفهم بالحضور منها بيان الأسئلة التى يرام توجيهها اليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب وللخصم المعارضة فى ذلك الأمر فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المعارضة المذكورة الى المحكمة الابتدائية فى أودة المشورة .

٨٧ — تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراده بغير حضور الباقي لكن تجوز مواجهة بعضهم ببعض الآخر بعد ذلك .

و يكون سماع الشهادة على وجه العموم فى جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق أن يأمر بسماعها فى جلسة سرية مراعاة لإحقاق الحق أو للأدب أو لظهور الحقيقة .

٧٩ — يجب على الشهود أن يحلفوا يمينا على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره انما يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع على

سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريجه من الشهود بمقتضى ما هو مقرر فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

٨٠ — يجب على قاضى التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنعتة ومحل سكنه .

٨١ — يحضر المتهم فى الجلسة ويجوز له أن يوجه الى الشهود الأسئلة التى يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه أو بواسطة المدافع عنه .

ويحضر فى الجلسة أيضا أحد أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية .

٨٢ — يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء النيابة العمومية ولا المدعى بالحقوق المدنية اذا رأى لزوما لذلك انما تعتبر الشهادات التى تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال فقط ولا تتلى فى أثناء المرافعة إلا بعد سماع شهادة الشهود فى الجلسة العلنية .

٨٣ — يكتب الكاتب المعين مع قاضى التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين السطور وان حصل شطب أو تخريج فيصدق عليه القاضى والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه وإلا فلا يعتبر ولا يعمل به .

٨٤ - يضع كل من القاضى والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه وإقراره بأنه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضائه أو لم يمكنه وضعه يذ كر ذلك فى الشهادة وفى كل الأحوال يضع كل من القاضى والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها .

٨٥ - يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضى التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحتر الىه وإلا يصدر القاضى المذكور بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية حكماً انتهائياً لا يستأنف بالزامة بدفع غرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ويكلف بالحضور ثانياً بمصاريف من طرفه فان تأخر عن الحضور فى المرة الثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعة جنيهات مصرية ويجوز إصدار أمر بضبطه وإحضاره .

٨٦ - الشاهد الذى تأخر عن الحضور أولاً وحكم عليه بالغرامة تجوز إقالته منها بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية إذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدى لقاضى التحقيق أعذاراً مقبولة .

٨٧ - إذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الإجابة على الأسئلة التى يوجهها اليه قاضى التحقيق جاز أن يحكم عليه بهذا القاضى بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيهاً مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أربعة عشر يوماً فى مواد

الجرح ولا عن شهرين في مواد الجنايات ويجوز استئناف هذه الأحكام أمام المحكمة الابتدائية ويحصل التقرير بالاستئناف في قلم كلب هذه المحكمة في المواعيد القلونية وعلى حسب الطرق المعتادة . ولا تسرى أحكام هذه المادة على الأشخاص المعفين من تأدية الشهادة في الأحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات .

٨٨ — إذا كان الشاهد مريضاً أو له مانع عن الحضور يجب على قاضي التحقيق أن يتوجه إلى محله ليسمع شهادته وينخر بذلك النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم ويكون لهم الحق في الحضور بأنفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور أو بواسطة وكلاء عنهم ولهم أيضاً أن يوجهوا إليه الأسئلة التي يرى لهم لزوم توجيهها إليه كما ذكر في المواد السابقة إنما لقاضي التحقيق الاجراء بموجب الحق الذي له بمقتضى المادة ٨٢ من هذا القانون .

٨٩ — إذا كان الشاهد مقبلاً خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضي التحقيق في الحالة المبينة في المادة السابقة وفي غيرها من الأحوال أن يوكل في سماع الشهادة رئيس النيابة العمومية بالمحكمة المقيم بدائرتها الشاهد المذكور .

٩٠ — فإذا كان الشاهد مقبلاً بدائرة المحكمة ولكن في جهة بعيدة عن مركزها يجوز لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن ينتدب

أحد مامورى الضبطية القضائية لسماع شهادته متى دأى أنت
الأحوال تسمح بذلك .

٩١ — يجب على قاضى التحقيق فى الأحوال التى يوكل فيها
غيره فى إجراء بعض تحقیقات أو سماع شهادة شاهد أنت يعين
الاجراءات اللازمة اجراءها والوقائع التى يلزم استشهاد الشاهد عليها .

٩٢ — كافة القواعد والأصول المقررة قانونا فيما يتعلق
بالشهود فى المواد المدنية تتبع فى المواد الجنائية إلا إذا وجد نص
ينحالف ذلك .

الباب الثالث

فى الطرق والاجراءات الاحتياطية التى يلزم اتخاذها فى حق المتهم
٩٣ — إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور أو إذا كانت
المادة المتهم بها من قبيل المبين فى المادة ١٥ من هذا القانون
جاز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره وعلى
القاضى المذكور فى هذه الحالة أن يستجوبه فى ظرف أربع
وعشرين ساعة بالأكثر من وقت تنفيذ الأمر المتقدم ذكره .

٩٤ — إذا تبين بعد الاستجواب أو فى حالة هرب المتهم
أو عدم حضوره أنت الشبهات كافية وكانت الجناية أو الجنحة

تستوجب العقاب بالحبس أو عقاباً آخر أشد منه جاز لقاضى التحقيق أن يصدر فى الحال أو عقب ذلك أمراً بسجن المتهم ويجب عليه إذ ذاك أن يستجوب المتهم فى ظرف أربع وعشرين ساعة أو أن يبدل أمر الضبط والإحضار بأمر بسجنه .

٩٥ - يلزم أن يكون الأمر بالضبط والإحضار ممضى ومختوماً ممن أصدره ومشتملاً على اسم المتهم بالايضاح الكافى على قدر الامكان ومشتملاً أيضاً على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حاملاً له من المحضرين أو من مأمورى الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام قاضى التحقيق ويلزم أن يكون مؤرخاً .

٩٦ - إذا تعذر إحضار المتهم فوراً أمام قاضى التحقيق بسبب بعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه يصير إيداعه مؤقتاً فى محل مأمون من السجن منفرداً عن الأشخاص المحكوم عليهم أو الأشخاص المسجونين بناء على أوامر صادرة بذلك .

٩٧ - يجب إطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بضبطه وإحضاره عند تنفيذ هذا الأمر ويجب تسليمه صورة منه ما لم يكن محبوساً احتياطاً على حسب ما هو مقرر فى المادة السابقة وفى هذه الحالة تسلم الصورة إلى مأمور السجن بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام .

٩٨ - لا يجوز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بالسجن فى الأحوال التى تقتضى ذلك إلا بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى العضو المذكور أن يبدى أقواله وطلباته بعد اطلاعه على التحقيق .

٩٩ - يلزم أن يكون الأمر بالسجن مشتملا على البيانات التى يشتمل عليها الأمر بالضبط والإحضار وينبه فيه على مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه فى الحبس .

١٠٠ - يجب إطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بسجنه عند القبض عليه وتسليم الصورة لمأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام .

١٠١ - لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار أو أوامر السجن بعد مضى ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يؤشر عليها قاضى التحقيق أو رئيس النيابة العمومية تأشيرا جديدا مؤرخا .

١٠٢ - يجوز لقاضى التحقيق فى كل الأحوال أن يأمر بعدم مخالطة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد ومع ذلك فللمتهم الحق فى أن يتحدث مع المحامى عنه على انفراد .

١٠٣ - يجوز لقاضى التحقيق فى كل وقت أن يصدر أمرا بإلغاء أمر صدر منه لكن إذا كان الأمر المقصود إلغاؤه صادرا

بسجن المتهم يجب على القاضى أن يسمع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية قبل ذلك . .

١٠٤ — يجوز للمتهم فى أى وقت شاء أن يطلب الإفراج عنه مؤقتا ويرفع هذا الطلب الى قاضى التحقيق الذى يحكم فيه بناء على ما يبيديه أحد أعضاء النيابة العمومية بالكتابة وذلك بعد سماع أقوال المتهم وأقوال العضو المذكور .

ولا يفرج عن المتهم إلا بعد أن يعين محلا له فى الجهة الكائن بها مركز المحكمة إن لم يكن مقبلا فيها وبعد تمهده بأن يحضر فى أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك .

١٠٥ — تجوز المعارضة فى الأمر الذى يصدر من قاضى التحقيق فى الحالة المبينة فى العبارة الأخيرة من المادة ١٠٣ وفى الحالة المبينة فى المادة ١٠٤ أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولا يقبل التظلم من الحكم الذى يصدر فى تلك المعارضة .

ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف أربع وعشرين ساعة ويبتدىء هذا الميعاد بالنسبة لأعضاء النيابة العمومية من وقت صدور الأمر من قاضى التحقيق أما بالنسبة للمتهم فيبتدىء من وقت إعلانه اليه .

١٠٦ — اذا رفض طلب الافراج بناء على المعارضة أو بغير حصول معارضة في الميعاد المقرر في القانون فلا يجوز للمتهم تجديده مرة ثانية غير أنه يسوغ لقاضى التحقيق فى كل الأحوال أن يأمر بناء على التماس المتهم أو من تلقاء نفسه بالافراج عن المتهم المذكور ويكون صدور الأمر بذلك بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وبناء على ما يبدية بالكتابة .

١٠٧ — لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال فى المناقشات المتعلقة بالافراج عنه .

١٠٨ — يجب حتما فى مواد الجرح الافراج عن المتهم بالضمان بعد أنحر استجوابه بثمانية أيام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

١٠٩ — وأما فى الجنايات فالافراج مؤقتا ليس بواجب حتما لكن لقاضى التحقيق أن يأمر به مع اشتراط الضمان .

١١٠ — إذا صدر أمر بالافراج بالضمان فبلغ الضمان يقدره قاضى التحقيق أو تقدره المحكمة عند الحكم منها فى التظلم من أمر ذلك القاضى ويخصص فى حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتى بترتيبه :

(أولا) للمصاريف التى صرفتها الحكومة .

(ثانيا) المصاريف التى دفعها معجلا المدعى بالحقوق المدنية.

(ثالثا) الغرامة .

وخلاف ذلك ينبغى أن يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدّر فى الأمر أو الحكم ينحصر لدفع ما يأتى على حسب ترتيبه :

(أولا) مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التى صرفت قبل انعقاد الجلسة .

(ثانيا) الجزء على تخلف المتهم عن الحضور أمام القاضى أو المحكمة .

١١١ - اذا لم ينته التحقيق فى ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وسجنه وجب رفع الأمر بالسجن للمحكمة الابتدائية بناء على تقرير من قاضى التحقيق أو على طلب المتهم .

وتقرر المحكمة حال انعقادها بهيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ما اذا كان هناك وجه للاستمرار فى التحقيق مع إطالة مدة السجن الاحتياطى أو مع الافراج المؤقت عن المتهم بالائمان أو صرف النظر عن محاكمته والافراج عنه قطعيا .

١١٢ - اذا خرجت القضية من يد قاضى التحقيق يرفع طلب الافراج الى المحكمة الابتدائية وهى تحكم فى ذلك الطلب

فى أودة المشورة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية ولا يقبل التظلم من الحكم الذى يصدر منها .

١١٣ - اذا صدر أمر بالافراج عن المتهم ثم تقوت دلائل الشبهة جاز فى كل الأحوال إصدار أمر آخر بحبس المتهم المذكور ثانيا .

ويصدر الأمر بالحبس فى هذه الحالة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية من قاضى التحقيق أو من قاضى أورئيس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى .

١١٤ - اذا دعى المتهم بالطرق القانونية للمحضور بعد الافراج عنه مؤقتا ولم يحضر أمام قاضى التحقيق أو المحكمة على حسب الأحوال جاز إصدار أمر بسجنه والحكم عليه أيضا بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات مصرية .

١١٥ - اذا أفرج عن متهم بجنائية إفراجا مؤقتا يجب فى كل الأحوال القبض عليه وحبسه بناء على الأمر الذى يصدر من قاضى التحقيق بأحالة على المحكمة الابتدائية الجنائية (١) .

(١) ر . قانون مرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦ (صفحة ٩٦) .

الباب الرابع

في قفل التحقيق وفي الأوامر التي تصدر بعدم وجود وجه
لإقامة الدعوى وفي الإحالة (١)

١١٦ — إذا رأى لقاضى التحقيق أن الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لا وجه لإقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم إن كان محبوساً وفي ظرف أربع وعشرين ساعة يرسل الأمر المذكور لقلم النيابة العمومية ويعلن للدعى بالحقوق المدنية للمعارضة فيه إن أراد بالكيفية وفي المواعيد المقررة لذلك بمادتي ١٢٢ و ١٢٤ من هذا القانون .

١١٧ — إذا رأى القاضى المذكور أن الواقعة ليست إلا مجرد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات ويأمر بالافراج عنه إن كان محبوساً .

١١٨ — أما إذا رأى أن الواقعة تعدّ جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجنح وإذا كانت الجنحة في هذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير إبقاؤه في السجن مؤقتاً أما إذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه

(١) ر . قانون نمرة ٢ (١٩٠٥) م ٢٩ (صفحة ١٠٠) .

بغير ضمان بشرط أن يحضر أمام المحكمة عند طلبه أو تكليفه بالحضور أو التنبيه عليه بذلك .

١٢٩ — إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة من قبيل الجنايات يحيل المتهم على محكمة الجنايات .

١٣٠ — الأوامر التى تصدر من قاضى التحقيق بالإحالة على إحدى المحاكم يجب فى جميع الأحوال أن تذكر فيها مواد القانون المبينة عليها التهمة .

١٣١ — على قاضى التحقيق أن يرسل الى النيابة العمومية الأمر الصادر بالإحالة وأوراق الدعوى والأوراق الدالة على الثبوت فى ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الأمر المذكور وعلى الكاتب أن يخبر به المتهم وان وجد مدع بحقوق مدنية فيعلن اليه أيضا .

١٣٢ — وتجوز لأعضاء النيابة العمومية دون غيرهم المعارضة فى الأمر الصادر بالإحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثمان وأربعين ساعة من يوم ارسال الأمر بالإحالة .

١٣٣ — اذا لم تحصل المعارضة من النيابة العمومية وجب عليها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما تلون فى الأمر الصادر بالإحالة .

١٢٤ — فان حصلت المعارضة من النيابة العمومية في الأمر الصادر بالاحالة وجب عليها أن تقدمها الى المحكمة الابتدائية في ظرف ثلاثة الأيام التالية لليعاد المقرر في المادة ١٢٢ وعلى المحكمة أن تحكم في المعارضة على الفور حكما قطعيا لا يقبل الطعن فيه ويكون حكمها في ذلك في أودة مشورتها بدون حضور أحد من الخصوم بناء على ما يبيده أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى ما يقدمه المدعى بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير إن قدما شيئا من ذلك .

١٢٥ — لا يسوغ للقاضي الذي حكم بأودة المشورة في المعارضة في أمر بالاحالة أن يكون من ضمن الدائرة التي تحكم في الموضوع .

١٢٦ — تقديم المعارضة يجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك وإلا تحيل المتهم فورا على المحكمة التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى .

١٢٧ — الأمر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو من المحكمة بناء على المعارضة المرفوعة أمامها

لا يمنع من الشروع ثانيا فيما بعد في اتمام اجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والأوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها لقاضي التحقيق أو للمحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لاطهار الحقيقة .

الكتاب الثالث

في محاكم المواد الجنائية

الباب الأول

في محكمة المخالفات

١٢٨ — يحكم قاضي الأمور الجزئية في الأفعال المعتبرة قانونا مخالفات فان لم يوجد فمأمور من مأموري الضبطية القضائية يعين لذلك بأمر عال بناء على طلب ناظر الحقانية .

وكذلك ان لم يوجد أحد من أعضاء النيابة العمومية فيقوم بأداء وظيفته بمحكمة المخالفات مأمور من مأموري الضبطية القضائية ينتدبه النائب العمومي .

١٢٩ — تحال القضايا على للقاضي بأمر يصدر من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامه من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية .

١٣٠ — يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة بميعاد يوم كامل بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة .

١٣١ — يجوز لقاضي المخالفات في كل الأحوال بناء على طلب أحد الخصوم أو أحد أعضاء النيابة العمومية أن يأمر قبل انعقاد الجلسة بإجراء جميع الاثباتات والتحقيقات المختصرة التي تستلزم السرعة .

١٣٢ — اذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور ولم يرسل ويكلا عنه في اليوم المعين بورقة التكليف يحكم في غيبته .

١٣٣ — تقبل المعارضة في الحكم الصادر غيابيا في ظرف ثلاثة الأيام التالية لاطلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق ويجوز اعلان ذلك الحكم بملخص على النموذج الذي يقرره ناظر الحقانية وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها ويجب

اعلان تلك المعارضة للمدعى بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة .

وتعتبر المعارضة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض .

ولا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية .

١٣٤ - يتلو الكاتب أوراق التحقيق ما عدا محاضر شهادة الشهود التي لا يصح ذكرها في المرافعة إلا بعد سماع الشهادة ثم يقدم أحد أعضاء النيابة العمومية طلباته وبعد ذلك يسأل القاضي المتهم عما اذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا فان أجاب بالايجاب يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة وأما اذا أجاب بالسلب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم تسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الأسئلة للشهود من ذلك العضو أولاً ثم من المدعى بالحقوق المدنية ثم من المتهم ويحوز للعضو السابق ذكره وللمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوباً الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم .

١٣٥ - وبعد سماع شهادة شهود الاثبات يبدى المتهم أوجه المدافعة ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم بمعرفة المتهم أولاً ثم بمعرفة من يكون حاضراً من أعضاء النيابة العمومية وبعده

بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية ويجوز للتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها. في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضرا من أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية .

وبعد سماع شهادة شهود النفي يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود إثبات غير الشهود الأول وأن يطلب حضور الشهود الأول المذكورين لايضاح أو تحقيق الوقائع التي أدى شهود النفي شهادتهم عنها .

١٣٦ — يجوز للقاضي في أى حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه للشهود أى سؤال يرى له لزوم توجيهه اليهم لظهور الحقيقة أو يأذن للخصوم بذلك .

ويجب عليه منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول .

ويجوز له أيضا أن يمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع يرى له أنها واضحة وضوحا كافيا ..

ويجب عليه أن يمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة مما يترتب عليه اضطراب أفكاره أو تخويفه وعليه أيضا

أن يمنع توجيه أى سؤال مخالف للآداب أو مخل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى تتوقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى .

١٣٧ — لا يجوز استجواب المتهم إلا اذا طلب ذلك فان طلبه يستجوبه أولا المدان عنه ثم من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية ثم المدعى بالحقوق المدنية .

واذا ظهر فى أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم الايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضى منه الالتفات اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات .

١٣٨ — بعد سماع شهادة شهود الاثبات وشهود النفى يجوز لمن يكون حاضرا بالجلسة من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية وللمتهم أن يتكلم إلا أنه يلزم فى كل الأحوال أن يكون المتهم آخر من يتكلم ويلزم أن يبين فى محضر الجلسة أن الاجراءات السالف ذكرها صار استيفاءها .

١٣٩ — تعتمد فى مواد المخالفات التى تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية المحاضر التى يحترها المأمورون المختصون بذلك إلى أن يثبت ما ينفيها .

١٤٠ — تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية أو أحد أعضاء النيابة العمومية أو المتهم .

١٤١ - إذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلف عنه جاز الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية بدفع غرامة لاتزيد عن خمسين قرشا مصريا في أول مرة ثم يكلف بالحضور ثانيا فان تأخر أيضا جاز القبض عليه واحضاره قهرا والحكم عليه بغرامة لاتزيد عن جنيه مصرى أو بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة أيام .

١٤٢ - إذا حضر في ثانی مرة بناء على تكليفه بذلك من حكم عليه من الشهود بدفع غرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة وأبدى أعذارا صحيحة جاز إعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية .

١٤٣ - ومع ذلك اذا رأى القاضى أن حضور الشاهد لم يكن ضروريا لظهور الحقيقة جاز له في كل الأحوال أن يصرف النظر عن حضوره ويستمر في التحقيق من وقت تخلفه في أول مرة وفي هذه الحالة يجوز الطعن في الحكم الصادر على الشاهد ويكون ذلك بالطرق المعتادة المتعلقة بالمعارضة .

ويقبل بالاستئناف في كل الأحوال في الأحكام الصادرة على الشهود بمقتضى المادتين السابقتين والمادة الآتية .

١٤٤ — إذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الإجابة أمام المحكمة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا .

١٤٥ — يجب على الشهود الذين تجاوز منهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يمينا على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره وإلا كان العمل لاغيا .

١٤٦ — يدون الكاتب أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل إقامة كل منهم وخلاصة أقواله .

فإذا كانت الواقعة مما يجوز أن يحكم من أجلها بعقوبة غير الغرامة والتعويضات والرد والمصاريف يدون الكاتب شهادة الشهود بتمامها ويصالح القاضى على عبارتها وتحفظ مع أوراق الدعوى .

١٤٧ — إذا رأى أن الواقعة غير ثابتة أو لا تعد مخالفة وليست فيها شبهة جنحة ولا جنائية يحكم القاضى ببراءة المتهم ويجوز له مع ذلك أن يحكم فى التعويضات التى قد يطلبها الخصوم بعضهم من بعض .

١٤٨ — إذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنحة يحكم القاضى بعدم اختصاصه ويرسل الأوراق إلى النيابة العمومية لتعمل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الأقل من هذا القانون .

واذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية يحكم القاضي بعدم اختصاصه ومتى أصبح هذا الحكم نهائيا تقدم النيابة القضية الى قاضي الاحالة بالكيفية المقررة في المادة (١٠) من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات وذلك بعد تحقيقها ان لم يكن سبق تحقيقها بمعرفتها .

وفي هذه الحالة يصدر القاضي إما أمرا بالاحالة على محكمة الجنايات وإما أمرا بأن لاوجه لإقامة الدعوى ومع ذلك إذا لم ير القاضي في الأفعال المسندة الى المتهم إلا شبهة الجنحة أو المخالفة جاز له أن يوجهها إلى المتهم في قرار الاحالة بطريق الخيرة مع الجناية (ق نمرة ٧ سنة ١٩١٤)

١٤٩ — كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وإلا كان باطلا .

١٥٠ — * ألغيت بالقانون رقم ٢٠ في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ †

١٥١ — يجب اصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في الجلسة التالية لها بالأكثر .

* (لا يحكم القاضي في التعويضات الا اذا كانت لا تزيد عن النصاب الذي

يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائيا) .

† الوقائع العدد ٣٧ في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٨ .

١٥٢ — يجب على كاتب الجلسة أن يجرى إمضاء نسخة الحكم الأصلية في اليوم التالي ليوم للنطق به .

١٥٣ * — (معدلة بقانون رقم ٢٠ في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨) —
الأحكام الصادرة في مواد المخالفات يجوز استئنافها :

أولا — من النيابة العمومية إذا طلبت الحكم بعقوبة غير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم أو إذا لم يحكم عليه بما طلبته النيابة .

ثانيا — من المدعى بحقوق مدنية والمحكوم عليهم باعتبارهم مسئولين عن الحقوق المدنية ومع ذلك إذا كان الاستئناف مرفوعا عن التعويضات فقط فلا يقبل من المتهم أو من المحكوم عليه باعتباره مسئولا عن الحقوق المدنية إلا إذا كانت التعويضات المدعى بها تزيد عن النصاب الذي يحكم عليه القاضى الجزئى نهائيا طبقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية وكذلك لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية إلا إذا كانت التعويضات المدعى بها تزيد عن ذلك النصاب وفيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف الا من المتهم أو من النيابة العمومية ولا يكون ذلك الا بسبب خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها .

١٥٤ * — (معدلة بقانون رقم ٢٠ في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨) —

يطلب الاستئناف بتقرير يكتب فى قلم الكتاب فى ظرف العشرة

الأيام التالية لتاريخ النطق بالحكم الصادر في غيبة المعلوم
أو الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد للمعارضة
في الحكم الغلبى .

ولا تزداد على ميعاد العشرة الأيام السالف ذكرها مواعيد المسافة
ولكن إذا وافق اليوم الأخير يوم عيد رسمى فيمتد الميعاد الى اليوم
التالى .

ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية ، وتكلف النيابة العمومية
الخصوم بالحضور أمام تلك المحكمة فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة .

ويكون الاجراء أمام المحكمة الابتدائية المذكورة بمراعاة الأصول
والقواعد المقررة فى الفصل الثانى من الباب الثانى من هذا الكتاب .

١٥٥ — الأحكام الصادرة بالقرامة وبالمصاريف تكون
واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها .

وكذلك الحال إذا كانت صادرة بالحبس إلا اذا قدم المتهم
كفالة بأنه اذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد
الاستئناف وانه اذا استأنفه يحضر فى الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم
الذى يصدر . وكل حكم صادر بعقوبة الحبس يعين فيه المبلغ الذى
يجب تقديم الكفالة به .

الباب الثاني

محاكم الجنح

الفصل الأول — محكمة أول درجة للجنح

١٥٦ — يحكم قاضي الأمور الجزئية في الأفعال التي تعتبر جنحا بنص قانوني .

١٥٧ — تحال الدعوى على المحكمة بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية .

١٥٨ — تكليف المدعى عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة وذلك فيما عدا حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فانه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة .

١٥٩ — إذا رفضت الدعوى على المتهم للمحكمة في حالة مشاهدته متلبسا بالجناية وطلب إعطاءه ميعادا لتحضير المدافعة عن نفسه يأذن له القاضي بميعاد ثلاثة أيام بالأقل .

فاذا لم يطلب المتهم ميعادا و رأى القاضى أن الدعوى غير
صالحة للحكم يأمر بتأخيرها لإحدى الجلسات القريبة لزيادة
التحرى والتحقيق ويبقى فى هذه الحالة المتهم بالسجن أو يأمر
بالإفراج عنه مؤقتا إذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضمانة
أو بغيرها .

١٦٠ - والأحكام المقررة فى الباب الأول من هذا الكتاب
المتعلقة بالاجراءات فى الجلسة تتبع فى مواد الجرح ما لم يخالفها نص
من النصوص الآتية بعد .

١٦١ - يجب على المتهم بفعل جنحة تستوجب العقوبة
بالحبس أن يحضر بنفسه .

وأما فى الأحوال الأخر فيجوز له أن يرسل ويكلا عنه وهذا مع
عدم الاخلال بما للقاضى من الحق فى أن يأمر بحضوره بنفسه .

١٦٢ - اذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل ويكلا عنه على
حسب المقرر فى المادة السابقة يجوز الحكم فى غيبته بعد الاطلاع
على الأوراق .

١٦٣ - تقبل المعارضة على حسب ما هو مقرر فى المادة
١٣٣ وتستلزم ضمنا التكليف بالظهور فى أول جلسة يمكن تكليفه
بالحضور فيها .

١٦٤ — يجوز للقاضي بناء على ما له من السلطة المطلقة أن يأمر بتلاوة أى ورقة يرى له لزوم تلاوتها .

١٦٥ — اذا لم يحضر الشهود فى الجلسة يجوز لكل من القاضى وأعضاء النيابة العمومية والخصوم أن يتلوا المحاضر التى صار تحريرها فى أثناء التحقيق بشهاداتهم .

وكذلك يجوز لمن ذكر تلاوة تقارير أهل الخبرة أو غيرهم من الشهود الذين تخلفوا عن الحضور .

١٦٦ — يطلب حضور الشهود على يد محضر أو أحد رجال الضبط إلا فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية فانه يجوز فيها طلب حضورهم شفاها بواسطة أحد مامورى الضبطية القضائية أو مامورى الضبط أيا كان .

وبعد المجاوبة منهم بأنهم حاضرون عند ندائهم بأسمائهم يقادون لأودة تخصص لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبقى فى قاعة الجلسة لحين قفل باب المرافعة ما لم يرخص لهم القاضى بعبارة صريحة بالخروج ويجوز أن يطلب صرفهم فى أثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر أمر بذلك وتسوغ مواجهتهم مع بعضهم .

١٦٧ — من تخلف من الشهود عن الحضور أمام المحكمة في أول مرة بعد تكليفه به على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو بالكيفية المذكورة في المادة ١٦٦ في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية يحكم عليه بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا وإذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يجوز القبض عليه وإحضاره قهرا فضلا عن الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوما أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيها مصريا .

١٦٨ — من حكم عليه من الشهود بالغرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة ثم حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وأبدى أعذارا صحيحة يجوز إعفاؤه من الغرامة بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية .

١٦٩ — اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكمة يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيها مصريا الا أنه لا يحكم بعقوبة ما على الأشخاص الملزمين بمقتضى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بكتان الأسرار التي ائتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص الماعين من أداء الشهادة في الأحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

١٧٠ — يدون كاتب الجلسة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة كل منهم ومحلّه وشهادتهم ويصدق القاضي على هذه الشهادة وتحفظ في أوراق القضية .

١٧١ — يصدر الحكم فوراً إذا كان المتهم مسجوناً فإذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم إلى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك .

١٧٢ — إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب القانون عليها أو سقط الحق في إقامة الدعوى بها بمضيّ المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم أيضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض .

١٧٣ — أما إذا كانت الواقعة ثابتة وتعدّ جنحة فيحكم القاضي بالعقوبة ويحكم في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية .

ويكون الانبراء كذلك إذا ظهر أن الواقعة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن إلا مخالفة .

١٧٤ — وأما إذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية فيكون الإجراء طبقاً للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤٨

(قنطرة ٧ سنة ١٩١٤)

الفصل الثانى — الاستئناف فى مواد الجنح

١٧٥ — الأحكام الصادرة فى مواد الجنح يقبل استئنافها من المحكوم عليه ومن النائب العمومى أو أحد وكلائه .

١٧٦ — يقبل الاستئناف من المسئولين عن حقوق مدنية أو المدعى بحقوق مدنية فيما يتعلق بحقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذى يطالب به المدعى بالحقوق المدنية عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى أن يحكم فيه نهائيا .

١٧٧ — الاستئناف من المحكوم عليه أو الأشخاص المسئولين عن حقوق مدنية أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومى يجب أن يرفع فى ظرف عشرة أيام بالأكثر وإلا سقط الحق فيه .

ويتبدئ هذا الميعاد من يوم صدور الحكم إلا فى حالة صدوره غيابيا فلا يتبدئ فيما يتعلق بالمتهم إلا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة .

وطلب الاستئناف من النائب العمومى ينبغى أن يكون فى ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم المراد استئنافه .

١٧٨ - الاستئناف من المحكوم عليه أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومى يكون بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف .

وأما الاستئناف من النائب العمومى فىكون بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) .

١٧٩ - يرفع الاستئناف الى المحكمة الابتدائية (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) .

١٨٠ - الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فورا ولو مع حصول استئنافها وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس فى سرقة أو على متهم متشرد أو من ذوى السوابق.

وفى الأحوال الأخرى التى يكون الحكم فيها بالحبس تراعى أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥٥ اذا كان المتهم غير محبوس.

أما اذا كان المتهم محبوسا حبسا احتياطيا فيجوز للقاضى أن يأمر هو بتنفيذ الحكم تنفيذا مؤقتا أو يأمر بالافراج عن المتهم بالضمانة حسبما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٥٥

١٨١ - اذا حكم ببراءة المتهم المحبوس حبسا احتياطيا يجب فى الحال الافراج عنه ولو استؤنف الحكم الصادر ببراءته .

١٨٢ — على كاتب المحكمة أن يسلم أوراق الدعوى النيابة العمومية بها وهي ترسلها النيابة المحكمة الابتدائية (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥).

١٨٣ — يرفع الاستئناف في أثناء الثلاثين يوما الى دائرة المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الاستئناف في مواد الجرح (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥).

فإذا كان المتهم محبوسا وجب على النيابة إجراء نقله في الوقت المناسب الى السجن العمومي بالجهة الموجودة فيها المحكمة الابتدائية (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥).

١٨٤ — يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة العمومية بتلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥).

١٨٥ — يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا عن القضية.

وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل ابداء رأى في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الأعضاء أقوال المستأنف والأوجه المستند عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم.

١٨٦ — يسوغ في كل الأحوال للمحكمة الابتدائية أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وتبوع في محكمة ثاني درجة المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور إلا إذا أمرت المحكمة الابتدائية بذلك (قنمة ٦ سنة ١٩٠٥) .

١٨٧ — الأحكام الغيابية الصادرة من المحاكم الكلية في ثاني درجة تجوز المعارضة فيها على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ (قنمة ٦ سنة ١٩٠٥) .

١٨٨ — تتبع في محكمة الاستئناف الأحكام المقررة في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ من هذا القانون .

١٨٩ — اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية تحكم المحكمة بعدم اختصاصها وتأمر بالقبض على المتهم وسجنه إن رأت محلاً للقبض عليه وتحيل القضية على النيابة لتجرى فيها على ما هو مبين في الفقرة الثانية والثالثة من المادة ١٤٨

ولا تنطبق هذه المادة على الحالة التي يكون فيها الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده (قنمة ٧ سنة ١٩١٤) .

الباب الثالث

في محاكم الجنايات^(١)

الفصل الأول - في المحاكم الابتدائية للجنايات

١٩٠ (١) - المحكمة الابتدائية تحكم في أول درجة بهيئة محكمة جنائيات في الأفعال التي تعد جنائية بمقتضى نص في القانون .

١٩١ (١) - تحال الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة بمقتضى أمر يصدر بالاحالة من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف النيابة العمومية للتمهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة .

١٩٢ (١) - تتركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون من ضمنهم قاضى التحقيق الذى نظر الدعوى من قبل .

الفرع الأول - في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة

١٩٣ (١) - على رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أن يعلن للتمهم ما يأتى :

(١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ م ٦٥ (صفحة ١٠٨)

(أولا) ورقة الاتهام التي يحررها ويضع عليها إمضاء رئيس النيابة المذكور أو أحد وكلائها وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الأحوال التي يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التي يطلب الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل وإذا كان التحقيق حصل بمعرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة الأمر الصادر بالإحالة .

(ثانيا) محاضر وتقارير أهل الخبرة وشهادة الشهود ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط أو سهو في نسخ الأوراق المذكورة .

(ثالثا) ورقة التكليف بالحضور ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

(رابعا) أسماء الشهود الذين يريد إحضارهم ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالأقل .

١٩٤ (١) — يجب أيضا على كل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن للآخر قائمة أسماء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد

(١) ر. قانون مشكل محاكم الجنايات نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ م ٦٥ (صفحة ١٠٨) .

الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالأقل وينجز بها رئيس النيابة العمومية أو وكيلها بتقرير يحرر بقلم كاتب المحكمة .

١٩٥ (١) — يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق .

١٩٦ (١) — يجوز اطلاع المدافعين عن الخصوم على أوراق القضية كلما طلبوا ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كاتب المحكمة بدون نقلها منه إلا إذا اقتضت أعمال المحكمة نقلها .

فان لم يعين المتهم مدافعا عنه عند تكليفه بالحضور يعين المدافع المذكور بمعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه .

وللحامى المعين من قبل المحكمة إذا لم يكن فقر المتهم ثابتا أن يطلب منها أن يقدر له أتعابا متى أحسن القيام بما عهد إليه وتقدر هذه الأتعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأى وجه من الوجوه .

الفرع الثاني — في الاجراءات التي تحصل بالجلسة .

وفي فحص الأوراق وفي الحكم

١٩٧ (١) — يستحضر المتهم الى الجلسة بنفسه قيود ولا أغلال انما تجرى عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة ولا يجوز ابعاده

عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا إذا حصل منه تشويش
جسيم يستدعى ذلك .

١٩٨ (١) — يجب أن يكون للمتهم من يساعده في المدافعة
عنه وإلا كان العمل باطلا .

١٩٩ (١) — يقرر المتهم اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل
اقامته ومولده .

٢٠٠ (١) — على كاتب المحكمة أن يتلو ورقة الاتهام .

٢٠١ (١) — بعد تلاوة ورقة الاتهام يحصل الشروع
في الاجراءات اللازمة كالمبين في الفصل الأول من الباب الثاني
من هذا الكتاب ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد .

٢٠٢ (١) — يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى
بالحقوق المدنية بحسب ما ينخص كلا منهم أن يعارض في سماع
شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن
بأسمائهم اتباعا للمادة ١٩٣

٢٠٣ (١) — إذا لم يحضر أمام محكمة الجنايات في أول
درجة من كلف بالحضور لأداء الشهادة أو حضر وامتنع عن أدائها
تتبع في حقه الأصول المقررة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩

(١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات مرة ٤ سنة ١٩٠٥ م ٦ (صفحة ١٠٨) .

وفى حالة تخلف الشاهد عن الحضور لأقل مرة تكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنيتها مصريا أما إذا تخلف عن الحضور مرة ثانية فتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنيتها مصريا أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

وأما عقوبة الشاهد الذى يحضر ويمتنع عن أداء الشهادة فتكون غرامة لا تتجاوز أربعين جنيتها مصريا أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرين .

٢٠٤ (١) — تشرع المحكمة فى المداولة فورا بعد قفل باب المرافعة وتصدر الحكم فى الجلسة عينها .

٢٠٥ (١) — يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة فى دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية اليه فاذا لم يبد رأيه فى ميعاد السبعة أيام التالية لارسال الأوراق اليه تحكم المحكمة فى الدعوى .

٢٠٦ (١) — إذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لا تعدّ جنائية ولا جنحة أو أنها مجرد مخالفة تحكم ببراءة المتهم ويحصل الافراج عنه فورا إن لم يكن محبوسا لسبب آخر .

(١) ر. قانون تشكىل محاكم الجنايات نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ م ٦٥ (صفحة ١٠٨) .

وتحكم المحكمة فى التضحيات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض ويكون حكمها فى ذلك فى نفس الحكم الذى تصدره بما ذكر آنفاً .

٢٠٧ (١) — إذا رأى للمحكمة أن هناك جناية أو جنحة تحكم بالعقوبة المقررة قانوناً وتفصل أيضاً فى نفس هذا الحكم فى التعويضات التى قد يطلبها المدعى بالحقوق المدنية .

الفصل الثانى — فى الاستئناف فى مواد الجنايات

٢٠٨ (١) — استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات فى أول درجة يرفع إلى دائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف .

٢٠٩ (١) — لا يقبل الاستئناف إلا من الأشخاص الآتى ذكرهم :

(أولاً) المحكوم عليه .

(ثانياً) الشخص المسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمحتوقهما فقط وذلك إذا كان المبلغ الذى يطالب به المدعى بالحقوق المدنية يتجاوز القيمة التى يكون حكم القاضى الجزئى فيها نهائياً .

(ثالثاً) رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أو النائب العمومى .

(١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ سنة ١٩٠٥م (صفحة ١٠٨)

٢١٠ (١) — يطلب الاستئناف بالكيفية وفي المواعيد المقررة في مادتي ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون .

٢١١ (١) — إذا كان الحكم صادرا بالحبس تراعى أحكام المادة ١٨٠ المختصة بالتنفيذ أما إذا كان الحكم صادرا بعقوبة أشد فيترتب على الاستئناف إيقاف تنفيذه .

و يجوز للمحكمة أن تأمر بحبس المتهم حتى يحكم في الاستئناف إذا كان غـر محبوس .

٢١٢ (١) — إذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم فيصير الإفراج عنه فورا. ولو طلب استئناف ذلك الحكم بشرط أن يحضر أمام محكمة الاستئناف إذا اقتضى الحال ذلك .

٢١٣ (١) — تقدم الدعوى الى محكمة الاستئناف وتتبع في الجلسة القواعد المقررة في المواد ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ وكذا تتبع في هذه المحكمة حال انعقادها بهيئة محكمة جنايات الأحكام المقررة في المواد ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧

٢١٤ (١) — إذا رأت محكمة الاستئناف لزوما لسماع شهادة شهود فيتبع ما هو مقرر في المادة ٢٠٣ إذا اقتضى الحال ذلك ..

(١) ر . قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ سنة ١٩٠٠م ٥٦ (صفحة ١٠٨)

الفصل الثالث

فى الأحكام التى تصدر من أول درجة أو ثانى درجة

فى غيبة المتهم

٢١٥ — اذا لم يتيسر القبض على المتهم أو قبض عليه وفر قبل حضوره أمام محكمة الجنايات فى أول درجة تحكم المحكمة المذكورة فى غيبته اذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة .

٢١٦ — يجب قبل يوم الجلسة بثمانية أيام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة جلسة الجنايات وأن تنشر صورتها فى الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية .

ويقوم التعليق والنشر مقام الاعلان .

٢١٧ — لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك اذا كان المتهم غائبا عن القطر المصرى أو ادعى عدم إمكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدى عذره ويثبت أنه عذر مقبول .

فاذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تأمر بإيقاف الدعوى وتعين ميعادا لحضور المتهم فيه أمامها .

٢١٨ — تتلى فى الجلسة ورقة الاتهام والمحاضر المثبتة
لحصول التعليق والنشر المقررين فى المادة ٢١٦ فى الميعاد المعين
قانونا .

ثم تطلب النيابة العمومية الحكم بالعقوبة ويبدى المدعى بالحقوق
المدنية أقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل المداولة بالمحكمة ويصير
اطلاعها على أوراق التحقيق ثم تحكم فى التهمة وفى التضمينات ان
كان لها وجه .

٢١٩ — اذا حكم على المتهم فى غيبته وتحصل المدعى
بالحقوق المدنية على إلزامه بالتضمينات فيجب على المدعى
المذكور أن يقدم كفيلا ليكنه تنفيذ ما يختص به من الحكم .

٢٢٠ — لا يكون للكفالة تأثير إلا فى مدة خمس سنين
من وقت صدور الحكم فى غيبة المتهم .

٢٢١ — اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه
فى أثناء مدة الخمس سنين المقررة فى المادة السابقة يعاد الحكم فيما
يختص بالتضمينات .

فاذا كان الحكم السابق قد نفذ يجوز للمحكمة أن تأمر برّد المبالغ
المتحصلة كلها أو بعضها اذا اقتضى الحال ذلك .

٢٢٢ — اذا توفى من حكم عليه فى غيبته فى أثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تقدر التضمينات فىحصل تقديرها بمعرفة المحكمة فى وجه الورثة .

واذا سبق دفع تلك التضمينات يجوز للورثة أن يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم رده اليهم كالمقرر فى المادة السابقة .

٢٢٣ — وأما اذا توفى من حكم عليه فى غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة أو حضر من تلقاء نفسه أو قبض عليه وصدر الحكم عليه عند إعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن فى الحكم الأول فيما يختص بالتضمينات ويعتبر تمديدها قطعيا اذا سبق حصوله .

فاذا صدر الحكم عند إعادة النظر فيه ببراءة المتهم لا يجوز أيضا طلب رد التضمينات اذا سبق دفعها وأما اذا لم تدفع كلها أو بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شىء من ذلك .

٢٢٤ — اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره .
فاذا لم يسبق حضور المتهم أمام قاضى الاحالة يكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم اليه . فاذا سبق حضوره أمامه تقدم القضية الى محكمة الجنايات بناء على قرار الاحالة الأول (ق نمره ٧ سنة ١٩١٤) .

٢٢٥ — اذا وجدت عدة متهمين في قضية واحدة وغاب أحدهم فلا يترتب على غيابه في أى حال من الأحوال تأخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين .

٢٢٦ (١) — لا يقبل الاستئناف في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات .

٢٢٧ (١) اذا حكم على المتهم من محكمة الجنايات في أول درجة بحضوره وطلبت النيابة العمومية استئناف ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف وقر المتهم قبل الحضور في جلسة هذه المحكمة فتتبع في حقه جميع الأحكام المقررة في هذا الفصل .

وتتبع أيضاً تلك الأحكام في حق المتهم الذي أفرج عنه بمقتضى المادة ٢١٢ ولم يحضر عند الاقتضاء أمام محكمة الاستئناف في حالة استئناف الحكم الابتدائي أمامها الا أنه يستثنى من الأحكام السابق ذكرها ما هو مقرر في مادتي ٢١٥ و ٢١٦

٢٢٨ — كل حكم ابتدائي أو استئنافي صادر بعقوبة على متهم غائب يعلق على باب قاعة الجلسات الجنائية في المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية .

(١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ١٩٠٥ م ٥٦ (صفحة ١٠٨).

الباب الرابع

فى طرق الطعن غير الاعتيادية^(١).

٢٢٩ — يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يختص بحقوقهما فقط. أن يطعن أمام محكمة النقض والابرام^(٢) فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مواد الجنايات أو الجنح .

ولا يجوز هذا الطعن إلا فى الأحوال الثلاث الآتية :

- (الأولى) اذا كان القانون لا يماقب على الواقعة الثابتة فى الحكم .
- (الثانية) اذا حصل خطأ فى تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم .
- (الثالثة) اذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم .

والأصل فى الأحكام اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد

(١) راجع المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة النقض
صفحة ١٣٩

(٢) عبارة " محكمة النقض والابرام " الواردة فى الفقرة الأولى من هذه المادة كان نصها " محكمة استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة نقض و ابرام " مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة النقض مادة ٤٩
صفحة ١٤١

روعت أثناء الدعوى ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الاجراءات أهملت أو خولفت وذلك اذا لم تكن مذكورة فى محضر الجلسة ولا فى الحكم . (قانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦)

(مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ — مادة ٣٥ —) * ويجوز فى جميع الأحوال الطعن بطريق النقض فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم فى الموضوع وفى هذه الحالة يترتب على رفع النقض إيقاف كل إجراء .

٢٣٠ — ويجوز ذلك أيضا فى حالة صدور الحكم فى غيبة المتهم لكل من النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية كل فيما يختص به .

٢٣١ — يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه ولا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد الذى سبق ذكره .

وعلى قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره .

* هذه المادة واردة بذيل هذا القانون صفحة ١٣٩

ويكلف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

وإذا لم تبين أسباب الطعن فى الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مرافعة .

ولا يترتب على الطعن فى الحكم إيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادرا بالإعدام .

٢٣٢ — تحكم المحكمة السابق ذكرها فى الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصوم أو وكلائهم

(قانون نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) — وتحكم ببراءة المتهم فى الحالة الأولى المبينة فى المادة ٢٢٩ وأما فى الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفى الحالة الثالثة تعيد الدعوى الى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه . وفى هذه الحالة الثالثة لا يجوز لأحد من القضاة الذين اشتركوا فى الحكم الموقوف أن يكون عضوا بالهيئة التى تعيد نظر القضية .

وإذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والإبرام فى القضية عينها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة فى أصل الدعوى حكما انتهائيا .

٢٣٣ — إذا صدر حكام على شخصين أو أكثر أسند فيها لكل شخص الفعل المسند للآخر جاز لكل من أعضاء النيابة

العمومية وأولى الشأن فى الحكمين المذكورين أن يطلب فى أى وقت كان إلغاءهما من محكمة النقض والابرام (*) إذا كان بينهما تناقض بحيث يستتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه فى الآخر وتقديم هذا الطلب يوقف التنفيذ وإذا حكمت المحكمة بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعيينها فى حكمها .

وإذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل تعيينه محكمة النقض والابرام بناء على طلب يقدم لها . (قانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦)

٢٣٤ — يجوز أيضا طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير فى شهادة بشرط أن يرى فى هذه الحالة الأخيرة لمحكمة النقض والابرام (*) أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة .

(*) عبارة "محكمة النقض والابرام" الواردة فى هذه المادة كان نصها : "محكمة

استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة نقض وابرام" مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١

الخاص بإنشاء محكمة النقض والابرام مادة ١٤١ صفحة ١٤١

الباب الخامس

في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية

٢٣٥ - يجب أن تكون الجلسة علنية وإلا كان العمل لاغيا ويجوز للمحكمة مع ذلك محافظة على الحياء ومراعاة للآداب أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية .

٢٣٦ - أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب إبدائها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود وإلا سقط حق الدعوى بها ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى الا أن للمتهم أن يثبت أن الواقعة التي انبثت عليها الإحالة لا يترتب عليها عقوبة .

٢٣٧ - اذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية .
أما اذا وقعت جنابة فيصدر الأمر بإحالة القضية على النيابة العمومية .

وعلى كل حال يحور قاضي المحكمة أو رئيسها محضرا يوقع كاتب المحكمة عليه ويأمر القاضي أو الرئيس بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك .

٢٣٨ — الأشخاص المسئولون عن حقوق مدنية يكلفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها المتهم ويحكم عليهم بالمصاريف اذا اقتضى الحال ذلك ولو كانت مستحقة للحكومة وبالتضمنات أيضا لكن لا يحكم عليهم بالغرامة أصلا .

٢٣٩ — اذا رفع أحد طلبه الى المحكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية .

٢٤٠ — المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يحكم فيها في الحال بعد سماع أقوال رئيس النيابة العمومية أو أحد وكلائها .

٢٤١ — اذا رفعت دعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضي المختص بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة وان رفعت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائية مختلفة أو الى قاضي تحقيق أو أكثر أو الى محكمتين ابتدائيتين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور الى محكمة الاستئناف التي تدخل في دائرة اختصاصها تلك المحاكم واذا رفعت الدعوى لقضاة ولحاكم ابتدائية تابعة لمحاكم استئناف مختلفة وجب تقديم هذا الطلب الى محكمة القضاة والابرار (*) (قانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦) .

(*) عبارة " محكمة القضاة والابرار " الواردة في نهاية هذه المادة كان نصها : " محكمة استئناف مصر " وقد استبدلت بناء على المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ مادة ٥٠ صفحة ١٤١

الباب السادس

المجرمون الأحداث

٢٤٢ (١) — اذا أقيمت الدعوى العمومية من أجل جناية على متهم زاد عمره على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة يحاكم أمام محكمة الجنح اذا لم يكن معه فى المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك فى نفس الجناية .

٢٤٣ — لا يقبل من المجرم الحديث السن استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني .

٢٤٤ — ينفذ التأديب الجسماني فى السجن بناء على أمر يصدر بالكتابة من النيابة العمومية ويلزم حضور مأمور السجن وطيبه وقت اجرائه .

٢٤٥ — الصغير المحكوم بتسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر يكون إيداعه فيه بمقتضى أمر من النيابة العمومية

(١) ر . قانون تشكيل محاكم الجنايات نمر ٤ سنة ١٩٠٥ م ٥٦

(صفحة ١٠٨) .

يحرر على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحقانية ويجوز إبقاؤه مؤقتا فى السجن إلى حين نقله منه .

٢٤٦ — لا يجوز التنفيذ بالإكراه البدنى لتحصيل ما يجب رتبته والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة .

الباب السابع

فى المتهمين المعتوهين

٢٤٧ — إذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله فلا يحاكم حتى يعود إليه من الرشد ما يكفى لدفعه عن نفسه .

وإذا اتضح عجزه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب إيقاف محاكمته على الوجه المتقدم .

٢٤٨ — إذا ظهر فى إحدى الحالتين المنصوص عنهما فى المادة السابقة أو فى حالة تبرئة المتهم بسبب عاهة فى عقله طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات أن حالة المتهم العقلية تدعو إلى وضعه فى أحد مستشفيات المجاذيب تخابر النيابة العمومية جهة الإدارة وهى تتخذ ما يلزم لذلك من الإجراءات .

وتتبع هذه القواعد أيضا في حال ما إذا رأت النيابة أن لا وجه لاقامة الدعوى على متهم بسبب عاهة في عقله .

٢٤٩ — يجوز للنيابة العمومية في كل الأحوال السابق ذكرها متى كان المتهم مسجوناً احتياطاً أن تودعه في أحد محلات المجازيب أو في مستشفى للحكومة بعد الحصول على إذن بذلك من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى أو من القاضي الجزئي حتى يصدر قرار من جهة الإدارة .

الباب الثامن

في المصاريف

٢٥٠ — كل متهم حكم عليه في جريمة يحوز الحكم عليه بالمصاريف كلها أو بعضها .

٢٥١ — المحكوم عليه غايياً إذا برئ بناء على معارضته في الحكم الغيابي يحوز الحكم عليه بكل أو بعض مصاريف الإجراءات والحكم الغيابي .

٢٥٢ — إذا حكمت محكمة ثانى درجة بتأييد حكم ابتدائي جاز لها أن تجعل كل أو بعض مصاريف الاستئناف على المحكوم عليه إلا إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة وحدها .

٢٥٣ - إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد فى جريمة واحدة بصفقتهم فاعلين أو شركاء فيها جاز الحكم عليهم بالمصاريف متضامنين أو توزيعها بينهم .

٢٥٤ - إذا لم يحكم على متهم إلا بجزء من المصاريف وجب تقدير قيمة المحكوم به عليه فى الحكم .

٢٥٥ - يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى ويتبع فى تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد فى لائحة الرسوم القضائية .

٢٥٦ - إذا حكم على المتهم فى الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التى تحملها .

ومع ذلك إذا لم يحكم للمدعى بالحق المدنى بتعويضات فتكون عليه المصاريف التى استلزمها دخوله فى الدعوى أما إذا قضى له ببعض طلباته جاز تقسيم هذه المصاريف على نسبة تبين فى الحكم .

٢٥٧ - إذا برئ المتهم وألزم بتعويضات للمدعى بالحق المدنى يكون تقدير المصاريف الواجب الحكم بها عليه للمدعى بالحق المدنى المذكور حسب القواعد المقررة فى المواد المدنية والتجارية .

الكتاب الرابع

فى تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة

٢٥٨ - متى صار الحكم بالاعدام نهائيا ترسل أوراق الدعوى فى الحال بمعرفة ناظر الحقانية لعرضها على الحضرة الفخيمة الخديوية وينفذ الحكم اذا لم يصدر الأمر بإبدال العقوبة فى ظرف أربعة عشر يوما .

٢٥٩ - يصير إبقاء المحكوم عليه نهائيا بالاعدام فى السجن بناء على أمر تصدره النيابة العمومية على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحقانية الى أن ينفذ عليه الحكم أو يصدر الأمر بإبدال العقوبة المحكوم عليه بها .

٢٦٠ - تنفذ عقوبة الاعدام بمعرفة نظارة الداخلية بناء على طلب بالكتابة من النائب العمومى مبينا فيه استيفاء الاجراءات المنصوص عنها فى المادة ٢٥٨

٢٦١ - لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على المحكوم عليه بها فى يوم من الأعياد الخاصة بديانته أو الأعياد الأهلية .

٢٦٢ - تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالاعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها .

ويجب على أى حال أن يكون الدفن بغير احتفال ما .

٢٦٣ - اذا أخبرت المحكوم عليها بالاعدام بأنها حبلى
يوقف تنفيذ الحكم ومتى تحقق قولها لا ينفذ عليها الا بعد الوضع .
٢٦٤ - كل حكم صادر بعقوبة مقيدة للحرية يكون تنفيذه
بمقتضى أمر يصدر من النيابة على النموذج الذى يقر عليه ناظر
الحقانية .

٢٦٥ - يجب على النيابة عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة
عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف أن تعلن
المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ وفى حالة ما اذا كان المحكوم عليه
مسجوناً يكون اعلانه ذلك بواسطة مأمور السجن .

٢٦٦ - اذا قدرت المبالغ المستحقة للحكومة فى الحكم
الصادر بالعقوبة فالنطق بهذا الحكم اذا كان حضورياً يقوم مقام
اعلان المتهم بالمبالغ المذكورة .

٢٦٧ - يجوز الاكراه البدنى لتحصيل قيمة العقوبات
المالية المقضى بها للحكومة ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط
وتقدر مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشا الأولى أو كل
مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش
أو أقل زائدة عن هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور
عن أربعة عشر يوماً فى مواد المخالفات ولا عن تسعين يوماً فى مواد
الجنح والجنايات .

٢٦٨ — يكون تنفيذ الاكراه البدنى بأمر يصدر من النيابة على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحقانية ويشرع فيه فى أى وقت كان بعد اعلان المتهم بالمبلغ المستحق بشرط أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم عليه بها .

٢٦٩ — ينتهى الاكراه البدنى من نفسه متى صار المبلغ الموازى للمدة التى قضاه المحكوم عليه فى الاكراه محتسبا حسب ما هو مقرر فى المادة ٢٦٧ مساويا للمبلغ المطلوب أصلا بعد استئزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته .

٢٧٠ — لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدنى عليه ولكنه يبرأ من الغرامة باعتبار عشرين قرشا عن ثلاثة الأيام الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها .

٢٧١ — يجوز للمحكوم عليه بالاكراه البدنى أن يطلب فى أى وقت من النيابة العمومية قبل صدور الأمر بتنفيذ الاكراه المذكور إبداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به .

٢٧٢ — يشتغل المحكوم عليه فى هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التى كان يجب التنفيذ بها عليه .

ويصدر ناظر الداخلية باتفاقه مع ناظر الحفانية قرارا يعين فيه أنواع الأشغال التي يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التي تقرر هذه الأشغال .

ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارجا عن المدينة الساكن بها أو عن المركز التابع له ويراعى فى العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون قادر على إتمامه فى ظرف ست ساعات بحسب حالة بنينه .

٢٧٣ - المحكوم عليه الذى تقرر معاملته بمقتضى المادة ٢٧١ ولا يحضر الى المحل المعين لشغله أو يتغيب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا عذر تراه جهات الادارة مقبولا يرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالا كراه البدنى الذى كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الأيام التى يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الأعمال اليومية .

ويجب التنفيذ بالا كراه البدنى على المحكوم عليه الذى اختار الشغل بل الا كراه اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة .

٢٧٤ . - يستزل من المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم

عليه باعتبار مبلغ عشرين قرشا عن ثلاثة الأيام الأولى بشرط أن يكون أتم العمل المفروض عليه اتمامه يوميا ومبلغ عشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك .

٢٧٥ — اذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معا وكانت أموال المحكوم عليه لا تفى بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتى :

- (أولا) المصاريف المستحقة للحكومة .
- (ثانيا) المبالغ المستحقة للمدعى المدنى .
- (ثالثا) الغرامة وما يجب رده للحكومة .

الكتاب الخامس

فى سقوط العقوبة بالمدة الطويلة

٢٧٦ — العقوبة المحكوم بها فى جناية تسقط بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثانى درجة غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثانى درجة .

٢٧٧ — وأما العقوبة المحكوم بها في مواد الجنح فتسقط بمضى خمس سنين من اليوم الذى صار فيه الحكم الابتدائى غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف فتبتدى هذه المدة من صدور الحكم الانتهاى .

٢٧٨ — العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضى سنة. تحسب بمقتضى الأصول المبينة في المادة السابقة ما لم يكن الحكم الصادر فيها انتهايا لا يجوز الطعن فيه فتبتدى مدة السنة من تاريخه .

٢٧٩ — يسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجناية أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضى ثلاث سنين في مواد الجنح وستة أشهر في مواد المخالفات .

٢٨٠ — اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لتسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولولم يدخلوا في الاجراءات المذكورة .

٢٨١ — اذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا ولذلك لا يجوز في أى حال من الأحوال للمحكوم

عليه غيابيا الذي سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب
إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه .

٢٨٢ — الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جناية أو جنحة
أو مخالفة لا يجوز إقامتها بأحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد
انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية .

وإذا أقيمت الدعوى بالتضمينات أمام إحدى المحاكم المذكورة
قبل انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة
لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية .

قانون

تشكيل محاكم الجنايات

نمرة ٤ سنة ١٩٠٥

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣

المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم
المذكورة ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس
النظار ؛

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوآت :

الباب الأول

فى الاختصاص والترتيب

- ١ — الأفعال التى تعدّ جناية بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم جنایات ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٥

٢ - تنعقد محاكم الجنايات في كل جهة بها محكمة ابتدائية .
وتشمل دائرة اختصاص كل محكمة منها ما تشمله دائرة المحكمة
الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها .

٣ - تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة
الاستئناف مع مراعاة أحكام المادة الآتية .

٤ - يعين وزير الحقانية في دائرة اختصاص كل محكمة من
محاكم الاستئناف بناء على طلب رئيسها من يعهد اليه من مستشاريها
القضاء بمحاكم الجنايات .

وكذلك يكون الحال في توزيع عمل هذه المحاكم بين المستشارين
المعينين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة قاعدة التناوب .

واذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور معين من أدوار
انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بآخر من المستشارين الملحقين بمحاكم
الجنايات (يعينه رئيس محكمة الاستئناف) أو عند السرعة يستبدل
بقاض من قضاة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها
محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة
الابتدائية . (قانون في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦)

الباب الثاني

في مواعيد انعقاد محكمة الجنايات

٥ - تنعقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من ناظر الحقانية يخالف ذلك .

ويجوز له أن يأمر بانعقادها في أدوار أخرى فوق العادة .

٦ - يحدد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد قبله شهر على الأقل بقرار من ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية .

٧ - جدول قضايا الدور يعد طبقاً للمادتين ٢٢ و ٢٤

٨ - تولى محكمة الجنايات جامعاتها إلى أن تنتهي القضايا المقيدة بالجدول ما لم يطرأ مانع .

الباب الثالث

في الإحالة على محكمة الجنايات

أوامر قاضي الإحالة

٩ - كل قضية جنائية حققتها النيابة ينظرها قاضي إحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات .

وينتدب لهذا الغرض في كل محكمة ابتدائية بقرار يصدره
ناظر الحقانية قاض أو أكثر للاحالة ويجوز لهؤلاء القضاة التنقل
حسب مقتضيات المصلحة .

١٠ — تقدم القضية لقاضى الاحالة بتقرير تحرره النيابة بين
فيه جليا الأفعال المسندة لمتهم أو لكل من المتهمين عند تعددهم
والوصف القانونى لهذه الأفعال .

وترفق بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الإثبات تبين فيها جليا
الأفعال التى يجوز أن يطلب من كل واحد منهم أداء الشهادة عنها .
وتعلن صورة التقرير والقائمة لكل واحد من المتهمين .

١١ — يفصل قاضى الاحالة فى القضية المحالة عليه بالكيفية
المتقدمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التى يرى
لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدافع عنه ويعلن الخصوم
بالميعاد المحدد لنظر القضية أمامه قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل
ويصدر أمره فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الأوراق اليه .

١١ (١) — يكون لقاضى الاحالة ما للقاضى الجزئى فى مواد
الجنح من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة وبعلان الشهود
وسماع شهادتهم وتكون قراراته فى ذلك قابلة للطعن بالطرق المقررة
للطعن فى قرارات القاضى الجزئى (ق نمر ٧ سنة ١٩١٤) .

١٢ — اذا رأى قاضى الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية يأمر باحالتها على محكمة الجنايات بالكيفية المدقونة فى الباب الرابع .

واذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية الى النيابة لاجراء اللازم عنها قانونا ومع ذلك اذا كانت فيها جنحة مرتبطة بجناية جاز له أن يأمر باحالتها على محكمة الجنايات فى نفس الأمر الذى يصدر بشأن الجناية .

واذا لم ير أثرا ما للجريمة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويأمر بالافراج عن المتهم ما لم يكن محبوسا لسبب آخر .

ويجوز له إعادة القضية الى النيابة لاستيفاء التحقيق معينا المواضع التى يلزم اجراؤه بشأنها متى رأى فى ذلك فائدة ويجوز له أيضا أن يجرى بنفسه تحقيقا تكميليا .

١٢ (١) — لقاضى الاحالة تعديل التهمة الميئة فى ورقة الاتهام أو تشديدها دون أن يسند للمتهم وقائع لم يتناولها التحقيق (ق نمرة ٧ سنة ١٩١٤) .

١٢ (ب) — اذا صدر أمر باحالة المتهم على محكمة الجنايات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضى الاحالة وقبض عليه قبل الحكم فى قضية من محكمة الجنايات فيكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم الى قاضى الاحالة (ق نمرة ٧ سنة ١٩١٤) .

١٢ (ج) — للنائب العمومي والمدعى بالحق المدني الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ويكون الطعن بتقرير يعمل في قلم كتاب المحكمة في غضون عشرة أيام كاملة من تاريخ صدور الأمر بالنسبة للنائب العمومي . أما بالنسبة للمدعى بالحق المدني ففي غضون ثلاثة أيام من إشعاره بالأمر المذكور انما يترتب على هذا الطعن إيقاف الافراج عن المتهم بناء على الأمر المطعون فيه .

وتفصل أودة المشورة في القضية المذكورة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدعى بالحق المدني .

فاذا قبلت المعارضة في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى تحيل المحكمة القضية على النيابة العمومية لاجراء اللازم قانونا اذا كانت القضية جنحة أو مخالفة. أما اذا كانت القضية جنائية فتتبع فيها الاجراءات المقررة لقاضي الاحالة (قنطرة ٧ سنة ١٩١٤) .

١٣ — يجوز للنائب العمومي الطعن أمام محكمة النقض والإبرام^(١) في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بعدم وجود وجه

(١) عبارة "محكمة النقض والإبرام" الواردة في هذه المادة كان نصها "محكمة استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام" مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ مادة ٤٩ صفحة ١٤١٠

لإقامة الدعوى أو في الأمر الصادر منه بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأفعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .

ويكون ذلك الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة من تاريخ الأمر ويحكم فيه بالسرعة .
ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة (قانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦) .

١٤ — تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال المتهم أو المدافع عنه .

فإذا قبل الطعن تعيد المحكمة القضية إلى قاضي الإحالة معينة بالجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة .

١٥ — الأوامر التي تصدر من قاضي الإحالة تكون غير قابلة للطعن ما وهذا في غير ما جاء في أحكام المادتين ١٣ و ١٤

ومع ذلك فالأمر الذي يصدر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بناء على عدم كفاية دلائل الجرم لا يمنع من إعادة الدعوى إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فيها طبقا للمادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات .

في الحبس الاحتياطي

١٦ — عندما تقدم قضية لقاضى الاحالة يكون هو دون غيره مختصا بالحكم فى الحبس الاحتياطي فيجوز له فى كل وقت أن يأمر بالقبض على المتهم الذى لم يقبض عليه أو الذى أفرج عنه مع الضمانة كما يجوز له أن يأمر بالافراج مع الضمانة على المتهم المقبوض عليه .

فى الشهود

١٧ — عندما يصدر قاضى الاحالة أمرا بها يكلف المتهم أو المدافع عنه بأن يقدم له فى الحال قائمة الشهود الذين يطلب أن تسمع شهاداتهم أمام محكمة الجنايات .

ويأمر باعلان هؤلاء الشهود من قبل النيابة العمومية بالحضور أمام محكمة الجنايات مالم يز بعد سماع أقوال المتهم أو المدافع عنه أن القصد من طلب حضورهم المثل أو مجرد النكاية .

ويجوز لقاضى الاحالة أن يزيد فى هاته القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم أسماء شهود آخرين ويجب إخطار النيابة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بثلاثة أيام على الأقل .

ولقاضى الاحالة أيضا أن يأمر بأن تعلن النيابة أى شخص غير من عيـةـهم النيابة أو المتهم يرى القاضى أن شهادته مفيدة فى إظهار الحقيقة وله على وجه خاص أن يأمر باعلان الأطباء أو أهل الخبرة

الذين تقدمت منهم تقارير في الدعوى لسماع أقوالهم شفها أمام محكمة الجنايات وفي هذه الحالة يبين المسائل الواجب سماع شهادة الشهود فيها بيانا واضحا (قنمة ٧ سنة ١٩١٤) .

١٨ — شهود النفي الذين لم تدرج أسمائهم في القائمة المذكورة بالمادة السابقة يعلنون بالحضور بواسطة المتهم على يد محضر بعد إيداع مصاريف سفرهم بقلم الكتاب .

١٩ — يجب على المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن كل منهما الآخر بواسطة أحد المحضرين قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بقائمة الشهود المعلنين من قبلهما وأن يعلن بها النيابة بتقرير يحزر بقلم كتاب المحكمة .

٢٠ — أسماء شهود الاثبات التي لم تدرج في القائمة المذكورة بالمادة (١٠) تعلن للمتهم من النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل .

٢١ — إعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل غير مواعيد مسافة الطريق .

ويترتب حتما على تكليف شاهد بالحضور أمام محكمة الجنايات في جلسة معينة وجوب حضوره في كل جلسة تليها من جلسات نفس الدور الذي يمكن أن تنظر فيه القضية .

في تحديد دور الانعقاد

٢٢ — عند ما يصدر قاضي الاحالة أمرا بالاحالة على محكمة الجنايات يحدد دور انعقاد جلسات المحكمة الواجب تقديم القضية فيه متبعا للتعاليم الصادرة في ذلك من رئيس المحكمة الابتدائية .

ويحدد في آن واحد اذا طلب المتهم أو المدافع عنه ميعادا لا يجوز أن يتجاوز عشرة أيام يبقى أثناءه ملف القضية في قلم كتاب المحكمة حيث يسوغ للمدافع الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

وتعلن صورة أمر الاحالة الى المتهم في ظرف الأيام الثلاثة من النطق به .

٢٣ — اذا صدر أمر الاحالة ولم يكن حدد تاريخ لافتتاح دور محكمة الجنايات يعلن هذا التاريخ للمتهم من قبل ثمانية أيام كاملة .

٢٤ — ملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة يسلم في الوقت اللازم من قاضي الاحالة الى رئيس المحكمة الابتدائية وهو يبلغه الى المستشارين المعينين لدور انعقاد محكمة الجنايات الذي أحيلت عليه القضية .

وعلى رئيس المحكمة الابتدائية أن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات بعد أخذ رأى قضاة الاحالة .

في المدافعين

٢٥ — عند ما يسلم ملف القضية لرئيس المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٢٤ يعين من تلقاء نفسه مدافعا لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنه .

٢٦ — اذا كان لدى المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة الابتدائية أعذار أو موانع يريد التمسك بها يجب عليه ابدائها له بدون تأخير واذا طرأت عليه بعد فتح دور الانعقاد وجب تقديمها الى رئيس محكمة الجنايات .

فاذا قبلت يعين رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الجنايات مدافعا آخر .

وفيا عدا حالة العذر أو المانع المثبت أصوليا يجب على المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه والا حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا مع عدم المساس باقامة المدعى التأديبية اذا اقتضتها الحال .

ويجوز للمحكمة اعفاؤه من الغرامة اذا أثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة .

٢٧ — للمحامى المعين من قبل رئيس المحكمة اذا لم يكن فقير المتهم ثابتا أن يطلب تقدير أتعاب له متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الأتعاب فى الحكم الصادر فى الدعوى ولا يجوز الطعن فى هذا التقدير بأى وجه .

٢٨ — المحامون المقبولون فى المرافعة أمام محكمة الاستئناف أو أمام المحكمة الابتدائية الكائنة فى الجهة التى تنعقد بها محكمة الجنايات يكونون هم المختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات .

فى القضايا التى تحقق بمعرفة قاضى التحقيق

٢٩ — اذا رأى قاضى التحقيق بعد تحقيق قام به أن فى القضية جنائية ثابتة بثبوتها كافيا على شخص أو أكثر يصدر أمرا بإحالتها على محكمة الجنايات متبعا لأحكام الواردة فى هذا الباب فيما يتعلق بقاضى الإحالة بدلا من السير طبقا لأحكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون تحقيق الجنايات .

الباب الرابع في أوامر الإحالة

٣٠ - يبين أمر الإحالة الأفعال التي تأسست عليها التهمة مع جميع التفاصيل اللازمة لإيقاف المتهم على موضوع الاتهام من تاريخ الجريمة ومحل وقوعها والمجنى عليه وكيفية ارتكابها أو الشيء الذي وقعت عليه وكافة الظروف التي من شأنها تشديد الإدانة .

و يصف الجريمة إما بإعطائها اسمها الخاص أو بذكر العناصر المكونة لها من جهة ارتباطها بالأفعال ويذكر مادة القانون المطلوب تطبيقها . .

٣١ - يصدر عن كل جريمة موجهة على شخص واحد أمر إحالة خاص بها إلا فيما نصت عليه المواد الأربع الآتية :

٣٢ - إذا كانت الأفعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطاً يكون مجموعاً غير قابل للتجزئة فكافة الجرائم التي تنشأ من اجتماع الأفعال كلها أو من أحدها أو من اجتماع أكثرها يجوز توجيهها على المتهم الواحد في أمر إحالة واحد .

٣٣ — اذا وجد شك في وصف الأفعال المسندة الى المتهم فكافة الجرائم التي يمكن ترتبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر إحالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخيرة .

٣٤ — اذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد وكان وقوع آخر جريمة منها في خلال سنة من تاريخ وقوع الأولى جاز أن يصدر ضده أمر إحالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها .

٣٥ — اذا كانت الأفعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة واتهم عدة أشخاص بالاشتراك في ارتكابها يجوز إصدار أمر إحالة واحد ضدهم جميعا حتى لو كانت الأفعال الموجهة على كل واحد منهم مكونة لجرائم مختلفة .

٣٦ — يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم إصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الإحالة .

٣٧ — يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة الميينة في أمر الإحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق .

٣٨ — اذا كان ما في أمر الإحالة من الخطأ أو السهو الذي تداركته محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٦ من شأنه خدع المتهم

أو الاضرار بدفاعه يجب عليها إما تأجيل القضية لجلسة آتية أو الأمر بمحاكمته في الدور المقبل من أدوار انعقادها .

وكذلك يكون الحال كلما عدلت المحكمة التهمة بمقتضى المادة ٣٧ وكان التعديل اذا لم تؤجل القضية موجبا للاضرار بالدفاع عن المتهم أو بسير الدعوى .

وفيما يغير ذلك من الأحوال يجب الاستمرار في الدعوى بدون انقطاع .

٣٩ — اذا عدلت محكمة الجنايات في التهمة بموجب المادة ٣٧ بعد سماع شهادة الشهود يجوز استحضار هؤلاء الشهود مرة ثانية وسماع أقوالهم بشأن هذا التعديل واستحضار شهود آخرين متى رأت المحكمة لزوما لذلك .

٤٠ — يجوز لمحكمة الجنايات في الحكم بالعقوبة أن تغير وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة بغير سبق تعديل في التهمة ولكن بمراعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ فقط وفي هذه الحالة لا تحكم المحكمة بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الاحالة .

ويجوز أيضا دون سبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الاحالة لعدم إثبات بعض الأفعال المسندة أو للأفعال التي أثبتتها الدفاع .

وإذا كانت التهمة على جريمة ارتكبت جاز عقاب المتهم على الشروع في ارتكابها .

الباب الخامس

في الاجراءات بالجلسة

٤١ — يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال انما تجرى عليه الملاحظة اللازمة .

ولا يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا إذا وقع منه تشويش جسيم يستدعى ذلك .

٤٢ — ويجب عليه تعريف اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل إقامته ومولده .

٤٣ — يتلو كاتب المحكمة أمر الاحالة .

٤٤ — بعد تلاوة أمر الاحالة يشرع في الاجراءات اللازمة كالمبين في الفصل الأول من الباب الثانى من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية :

٤٥ — يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما ينخص كلا منهم أن يعارض فى سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم طبقا للمواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة إلا ما نص عليه فى المادة الآتية :

٤٦ — يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو باصدار أمر بالضبط والإحضار اذا دعت الضرورة له أو تستحضر أى ورقة جديدة يرى فائدتها ويجب على من دعى للشهادة بهذه الكيفية أن يحلف اليمين .

٤٧ — اذا تخلف الشهود عن الحضور أمام محكمة الجنايات أو حضروا وامتنعوا عن الاجابة تتبع فى شأنهم القواعد المدونة فى المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ من قانون تحقيق الجنايات .

والعقوبة التى يحكم بها على الشاهد الذى تخلف عن الحضور فى أول مرة تكون بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيها مصريا وإذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد

عن أربعين جنيتها أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وإذا حضر وامتنع
عن الإجابة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيتها أو بالحبس
مدة لا تتجاوز شهرين .

٤٨ - تشرع المحكمة فى المداولة فورا بعد إقفال باب
المرافعة .

٤٩ - يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن
تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة فى دائرتها المحكمة ويجب إرسال
أوراق القضية إليه .

فإذا لم يبد رأيه فى ميعاد الثلاثة الأيام التالية لإرسال الأوراق
إليه تحكم المحكمة فى الدعوى .

٥٠ - إذا رأت المحكمة أنه ثبتت على المتهم التهمة الميمنة
فى أمر الإحالة أو جناية أو جنحة أخرى مما تنطبق عليه الشروط
المنصوص عليها فى المادة ٤٠ تقرر أدانته وتحكم عليه بالعقوبة
المردونة فى القانون .

وفى عكس ذلك تحكم ببراءته ويفرج عنه فورا إن لم يكن محبوسا
السبب آخر .

وعلى كل حال يجب أن يفصل فى نفس هذا الحكم فى
التضمنيات التى قد يطلبها بعض الخصوم من بعض .

٥١ - ينطق بالحكم في الجلسة نفسها أو التي تليها على الأكثر ويوقع عليه قبل اقفال دور الانعقاد وعلى كل حال يكون التوقيع في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق به .

٥٢ - يجوز الطعن بطريق النقض والابرام في أحكام محاكم الجنايات بالطرق المنصوص عليها في المواد من ٢٢٩ الى ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات .

٥٣ * - ” المتهم الغائب تحكم في غيبته محكمة الجنايات حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات .

(معدلة بقانون رقم ٣٩ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤) - ومع ذلك فالشخص الغائب الذي يكون متهما في جنحة مقدمة الى محكمة الجنايات يقضى في غيبته طبقا للاجراءات المعمول بها أمام محاكم بالجنح“.

الباب السادس

أحكام وقتية وغير ذلك

٥٤ - أحكام هذا القانون تسرى على كل قضية جنائية لم تكن رفعت للمحاكم الجنائية الحالية قبل أول شهر فبراير سنة ١٩٠٥ وذلك مع مراعاة أحكام المادة الآتية :

* الوقائع العدد ٥٧ في ٥ يولييه سنة ١٩٣٤

وأول دور من أدوار انعقاد كل محكمة من محاكم الجنايات يكون في شهر مارس سنة ١٩٠٥ ما لم يؤجله ناظر الحقانية الى الشهر التالي .

٥٥ — يجوز لناظر الحقانية أن يؤجل بقرار يصدره تشكيل محاكم الجنايات في جهة واحدة أو أكثر الى أن يصدر قرار جديد .

وكل قرار يقضى بتشكيل محاكم جنايات جديدة يجب أن تحدد فيه المواعيد التي تحكم من ابتدائها في القضايا الجنائية التي لم تكن رفعت للمحاكم الحالية في تلك المواعيد .

٥٦ — المواد من ١٩٠ الى ٢١٤ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لا تسرى على القضايا المحكوم فيها من محاكم الجنايات .

٥٧ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون ٤

صدر بمرأى عابدين في ٦ القعدة سنة ١٣٢٢ (١٢ يناير سنة ١٩٠٥)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمى

ناظر الحقانية

ابراهيم فؤاد

قانون محاكم المراكز

نمرة ٨ سنة ١٩٠٤

تمن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) بترتيب المحاكم الأهلية ؛

وبعد الاطلاع على قانون العقوبات وتحقيق الجنايات
الصادرين بأمرين منا فى هذا اليوم ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس
النظار ؛

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوآت :

انشاء محاكم مراكز

١ — (معدلة بقانون رقم ٣٥ فى ٣ يوليه سنة ١٩٣٠) * — يجوز
تشكيل محاكم تسمى « محاكم المراكز » فى المحافظات بمقتضى قرار
يصدره وزير الحقانية بالاتفاق مع وزير الداخلية .

* الوقائع المصرية العدد ٦٦ فى ١٠ يوليه سنة ١٩٣٠

٢ - تعيين دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم المراكز بقرار من ناظر الحقانية ويقوم بالأعمال فيها قاضي المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذي ينتدبه ناظر الحقانية لهذا الغرض خاصة .

الاختصاص في المسائل الجنائية

٣ - تختص محكمة المركز بالنظر والحكم في جميع المخالفات وكذلك في الجنح المبينة في الملحق المرفق بهذا القانون .

وتختص هذه المحاكم دون غيرها بالنظر في جميع المخالفات التي لا يجوز الحكم فيها بغير الحبس والغرامة والتعويضات والمصاريف أما في غير هذه المخالفات وفي الجنح المنوّه عنها في الفقرة السابقة فيشارك القاضي الجزئي معها في هذا الاختصاص .

ويكون لمحكمة المركز في الجرائم التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي للقاضي الجزئي دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر أو بغرامة تزيد عن عشرة جنيهات مصرية مهما بلغ الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون (ق نمر ٦ سنة ١٩٠٧) .

٤ - يضع ناظر الحقانية في تعليمات يصدرها الى النيابة وتبلغ الى المحاكم القواعد التي بمقتضاها تقدم عادة الى محكمة المركز

أو الى المحكمة الجزئية الجرائم التي تكون كلها المحكمتين مختصة بالنظر فيها .

٥ - في القضايا التي من اختصاص محكمة المركز النظر فيها يجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية سواء في ما يختص بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى وإبداء الطلبات أو بتنفيذ الأحكام وحق رفع الاستئناف من يعينهم لهذا الغرض ناظر الحفائية من مأموري الضبطية القضائية (ق نمرة ٩ سنة ١٩٠٦) .

ومع ذلك ليس لهؤلاء المأمورين إجراء التفتيش أو الضبط المنصوص عليهما في الفقرتين (ب) و (ج) من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات ولا أن يصدروا أمرا بالسجن .

وزيادة على ذلك لا يمنع أمر الحفظ الصادر من أحد هؤلاء المأمورين من إقامة النيابة العمومية للدعوى بعد ذلك أو رفضها مباشرة بتكليف من المدعى المدني .

٦ - متى رأى أحد مأموري الضبطية القضائية أثناء قيامه بعمل من الأعمال بناء على المادة السابقة أن قضية ما يجب بمقتضى التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة أن لا ترفع الى محكمة المركز فعليه أن يرسلها الى النيابة وهي ترفعها الى المحكمة الجزئية أو تأمر مأمور الضبطية بتقديمها الى محكمة المركز .

ويجوز للنيابة أن تتولى من تلقاء نفسها السير في أية قضية موجودة بين أيدي البوليس في أية حالة كانت عليها تلك القضية .

٧ — اذا رأت النيابة العمومية أن قضية منظورة لديها هي مما يرفع لمحكمة المركز جاز لها في أية حالة كانت عليها تلك القضية أن تحيلها على أحد مأموري الضبطية القضائية المكلفين بأعمال النيابة العمومية أمام محكمة المركز .

٨ — يجب على محكمة المركز أن تحيل كل قضية رفعت اليها على النيابة العمومية لتعطيا السير اللازم اذا رأت :

(أولا) أن العقوبة التي من اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة .

(ثانيا) أن القضية مما يجب تقديمه الى المحكمة الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون أو التعليقات المنصوص عليها في المادة الرابعة .

(ثالثا) أن هناك محلا لتحقيقها بمعرفة النيابة .

٩ — تسرى أحكام المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٤ من قانون تحقيق الجنايات حتى في مواد الجنع على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمام محكمة المركز أو الذين يحضرون ويمتنعون عن أداء الشهادة .

١٠ - يجوز لناظر الحقانية أن يقضى بقرار يصدره بأن أحكام قانون تحقيق الجنايات المتعلقة بالأعمال الكتابية وخصوصا بقيد شهادة الشهود لا يعمل بها أمام محاكم المراكز الا مع التعديلات التي يرى فيها فائدة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٤٩ من القانون المذكور .

الاختصاص في المواد المدنية والتجارية

١١ - لناظر الحقانية بقرار يصدره أن ينحّول لجميع محاكم المراكز أو لبعضها اختصاصا في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى عن النصاب الذي للقاضي الجزئي حق الحكم فيه نهائيا .

أحكام عمومية

١٢ - لناظر الحقانية بدلا من ان يشكل محكمة قائمة بذاتها في بلد به محكمة جزئية أن يأمر بقيد جميع القضايا الجنائية التي من شأنها أن تقدم إلى محكمة من محاكم المراكز في جدول خاص بها . وتتبع نصوص هذا القانون من حيث تحقيق القضايا المقيمة في هذا الجدول والحكم فيها وتأجيلها وتنفيذ الأحكام كما لو كانت هذه القضايا مقيمة في جدول محكمة من محاكم المراكز .

١٣ - أعمال للكتابة والمحضرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز الموظفون الذين يعينهم لهذا الغرض ناظر الحقانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية .

١٤ - مأمورو الضبطية القضائية المتدربون طبقا للمادة الخامسة يكونون تحت ملاحظة النيابة العمومية فيما يتعلق بالاختصاصات الممنوحة لهم بمقتضى هذا القانون .

١٥ - على ناظرى الداخلية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذى يحى العمل به ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤ م.
صدر بمرأى عابدين فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

ناظر الحقانية

ابراهيم قواد

ملحق

مواد	
قانون العقوبات	
التعدي على أحد موظفي الحكومة	١١٧ فقرة أولى
» » » » أو مقاومته ...	١١٨
» » » » » ...	١١٩ فقرة أولى
تخريب الآثار الخ	١٤٠
الضرب	٢٠٦
الجرح لعدم احتياط	٢٠٨
الفعل العلني الفاضح المخل بالحياء (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٧) ...	٢٤٠
القذف (إذا كان الفعل المسند للتهم ليس جنائية	
ولا جنحة)	٢٦٢
السب	٢٦٥
سرقة أشياء لا تزيد قيمتها عن خمسة وعشرين قرشا	
صاغا (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٧)	٢٧٤ و ٢٧٥
محلات القمار والنصيب	٣٠٧
تخريب الآلات الزراعية الخ	٣٠٩
تسميم حيوانات مستأنسة	٣١٢
هدم أو تخريب الحدود الفاصلة الخ	٣١٣

مواد
قانون العقوبات

٣١٥	الحريق الناشئ عن إهمال
٣٢٣	انتهاك حرمة الملكية
٣٢٤	» » »
٣٢٥	» » »
٣٢٧	» » »

الجنح التي تقع في الجلسة

ما يقع مخالفا لأحكام الأمر العالي المتعلق بالمتشردين .

بيان مأمورى الضبطية القضائية

آثار (مصلحة الـ) :

”يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالأعمال التى هم مكلفون بها الأمناء والمفتشون والمفتشون الثانى لدى مصلحة الآثار ومن يقوم مقامهم من مأمورى المصلحة“ (المادة العشرون من قانون ثمره ١٤ سنة ١٩١٢) .

آثار عربية (لجنة حفظ الـ) :

”يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالأعمال التى هم مكلفون بها : باشمهندس الآثار العربية والمهندسون والمفتشون بأقلام لجنة حفظ الآثار العربية وكذلك أمين دار الآثار العربية التابعة للجنة المشار اليها ومساعدته ومفتش أعمال الحفر بها“ (المادة الأولى من مرسوم ١١ مايو سنة ١٩١٧) .

أشغال عمومية (وزارة الـ) :

”عين مفتشو الآلات البخارية بنظارة الأشغال العمومية مأمورين للضبطية القضائية فيما يتعلق بالمخالفات المكلفون بإثباتها

أثناء تأدية وظائفهم" (المادة الأولى من دكرى ١٣ أبريل سنة ١٩٠١) .

انتاج على الكحول ر . مالية (وزارة ال) :

انتخاب (رئيس لجنة ال) :

" يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة لمأمورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب فى قاعة الانتخاب أو يشرع فيها فى ذلك المكان " (المادة ٧٧ من المرسوم بقانون نمرة ١٤٨ الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٥) الوقائع المصرية العدد ١١٦ ج فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥

بوليس (مفتشو ووكلاء ال) :

- ١ - " يعتبر مفتشو البوليس ووكلاؤهم من مأمورى الضبطية القضائية " (القانون نمرة ٥ الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣) .
- ٢ - " يضاف الكونستابلات المتخرجون من مدرسة البوليس والادارة إلى مأمورى الضبطية القضائية المنوّه عنهم بالمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى والمادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات المختلط " (القانون نمرة ٢ الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ - الوقائع العدد ٢٣ الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٩٣٢) .

تفريخ ر . زراعة (وزارة الـ) :

جمارك :

”يعتبر موظفو وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم“ (المادة السابعة من قانون نمرة ٩ سنة ١٩٠٥) . .

خفر السواحل :

١ — ”يعتبر مفتشو مصلحة خفر السواحل الذين من الدرجة الأولى والثانية والثالثة فى أثناء تأدية وظائفهم من مأمورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالتهريب أو بمخالفة القوانين والأوامر واللوائح المالية“ (المادة الأولى من دكرى تو ١٣ يناير سنة ١٨٩٧) .

٢ — ”الضابط الذى يعين فى نقطة خفر السواحل بجهة مرسى مطروح الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بصحراء ليبيا بمديرية البحيرة يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية لضبط وقائع الجرائم المنصوص عنها بالقوانين واللوائح المتبعة“ (المادة الأولى من دكرى تو ١٨ مارس سنة ١٨٩٩) .

٣ — ”فى أقسام صحراء ليبيا والبحر الأحمر المفتشون الذين من الدرجة الأولى والثانية والثالثة بمصلحة خفر السواحل الحائزون

على رتبة ملازم أول أو رتبة أعلى يعتبرون من مأمورى الضبطية القضائية فى جميع الدائرة التى يؤدون وظائفهم فيها لاثبات مخالفات القوانين واللوائح الجارى العمل بها" (المادة الأولى من مرسوم ١٨ مايو سنة ١٩١٥) .

داخلية (وزارة الـ) :

"المفتشون الفنيون بمكتب العمل بإدارة عموم الأمن العام فى مخالفات القوانين واللوائح المتعلقة بالمحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمقلقة للراحة يعتبرون من مأمورى الضبطية القضائية" (مرسوم فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٣ - الوقائع العدد ٧٦ فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٣) .

دخان ر. مالية (وزارة الـ) :

زراعة (وزارة الـ) :

معامل التفريخ :

"فما يتعلق بتطبيق هذا القانون يكون للموظفين الفنيين الذين يتدبرهم وزير الزراعة لهذا الغرض صفة مأمورى الضبطية القضائية" (المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣ الخاص بمعامل التفريخ الصناعى للدجاج) .

سجون :

١ - "ويجوز للنيابة أن تنتدب المأمور او وكيله لعمل التحقيق اللازم (وذلك فى حالة وقوع بعض جرائم من المسجونين أو عليهم) ويكون للنتدب فى هذه الحالة ما لرجال الضبطية القضائية من السلطة " . (المادة الثالثة والعشرون من دكرى تو ٩ فبراير سنة ١٩٠١)

٢ - " يضاف مأمورو السجون ووكلاؤهم وضباط مصلحة السجون إلى مأمورى الضبطية القضائية المنوّه عنهم بالمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى والمادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات المختلط " القانون رقم ٦٦ الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٣ - الوقائع العدد ٦٠ فى ٣ يوليه سنة ١٩٣٣ .

سكة حديد :

١ - "يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية الموظفون الآتى بياهم وذلك فيما يتعلق بالحوادث المنصوص عنها فى الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وفى القرار الوزارى الرقم ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨ " :

(أولا) رؤساء الأقسام ومفتشو المرا كز بقسم الإدارة .

(ثانيا) كبار المفتشين ومهندسو المرا كز بقسم الهندسة .

(ثالثا) باشمفتش الخط بين قنا وأسوان .

(المادة الأولى من دكرى تو ١٧ يناير سنة ١٩٠٢) .

٢ - "يكون أمناء مخازن المحطات الآتى بيانها التابعة لسكك حديد الحكومة من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالوظائف التى يؤدونها" وهذه المحطات هى :

١ الاسكندرية	١٥ القبارى	٢٩ رشيد
٢ أسيوط	١٦ الاسماعيلية	٣٠ سمند
٣ أسوان	١٧ كفر الدوار	٣١ الشلال
٤ بلقاس	١٨ كفر الزيات	٣٢ السنبلوين
٥ بنها	١٩ كفر الشيخ	٣٣ سوهاج
٦ بنى سويف	٢٠ قليوب	٣٤ السويس
٧ بركة السبع	٢١ الأقصر	٣٥ طلخا
٨ مصر	٢٢ المنصورة	٣٦ طنطا
٩ شبين القناطر	٢٣ مدينة الفيوم	٣٧ اتياء البارود
١٠ شبين الكوم	٢٤ المحلة الكبرى	٣٨ طوخ
١١ دمنهور	٢٥ منوف	٣٩ الزقازيق
١٢ دمياط	٢٦ منيا القمح	٤٠ زفتى
١٣ الواسطى	٢٧ المنيا	
١٤ فاقوس	٢٨ بورسعيد	

(المادة الأولى من قانون نمرة ١٠ فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٦).

سبينا (محافظة) :

”يعين ناظر الحربية من بين الموظفين المكلفين بإدارة المحافظة مأمورين قضائيين يناط بهم القيام بالأعمال الآتية بعد“ . (المادة الخامسة من قانون نمرة ١٥ سنة ١٩١١ — وانظر المادة ١٣ وما بعدها والمادة ٢٥ منه) .

(صدر قرار من ناظر الحربية بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩١١ ببيان موظفى ادارة المحافظة المعبرين من مأمورى الضبطية القضائية وهم : مفتش المحافظة ، ملاحظ الأشغال العسكرية ، ناظر نخل ، ضابط بوايس العريش ، ناظر العريش ، ناظر الطور) .

صحة (مصلحة الـ) :

١ — ” موظفو مصلحة الصحة الآتى بيانهم يكونون من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالمخالفات التى تتعلق بالأعمال المنوطين بها وهم :

(أولا) مفتشو صحة المحافظات والمديريات ومساعدوهم وأطباء المستشفيات القائمون بوظائف مفتشى الصحة ، ومساعدوهم ؛

(ثانيا) مفتشو صحة الأقسام والمراكز ؛

(ثالثا) باشمفتش القسم البيطرى والمفتشون البيطريون ؛

(رابعا) باشمفتش ومفتش مصلحة الكنس والرش بمدينة القاهرة" (المادة الأولى من قانون نمرة ٦ فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٣) .

٢ - "يعتبر الموظفون الآتى ذكرهم التابعون لمصلحة الصحة العمومية من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم :

باشمفتش الصيدايات ومفتشوها" . (المادة الأولى من مرسوم ١٧ مايو سنة ١٩١٧) .

٣ - "يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية مفتشو اللحوم بالنسبة للجرائم التى تتعلق بالأعمال المنوطة بهم" . (المادة الأولى من المرسوم الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢١) .

صحراء شرقية :

انظر المواد ٢ و ٣ و ٤ من القانون نمرة ٩ سنة ١٩٠٧

لاسلكى (ر . مواصلات — وزارة الـ) :

مالية (وزارة الـ) :

١ — سواحل :

” المفتشون والمعاونون المكلفون مراقبة السواحل الموجودة أوالتي ستوجد يخولون صفة الضباط القضائيين لاثبات المخالفات لأحكام اللوائح التي صدرت أوالتي ستصدر بشأن نظام السواحل المذكورة “ (المادة الأولى من مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ ر . المادة الثانية من هذا القانون التي ألغت المرسوم الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٥) .

٢ — دخان :

” لمأمورى الضبطية القضائية الحق في تفتيش مصانع الدخان ومخازنه وحوائيت بيعه في أى وقت ، على أنه لا يجوز أن يتعدى هذا التفتيش الى جزء المصانع والمخازن والحوائيت المخصص للسكنى دون غيرها .

ولمأمورى الضبطية القضائية المذكورين الحق في أن يأخذوا عينات من أنواع الدخان الموجودة بالمصنع أو المخزن أو الحانوت لتحليلها “ .

”لوزير المالية أن يعين موظفين لاثبات المخالفات لأحكام هذا القانون ويعتبر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بذلك من مأمورى الضبطية القضائية“ (المادتان ٣ و ٨ من القانون رقم ٧٤ فى ٣ يوليه سنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الدخان — الوقائع المصرية العدد ٦٢ فى ١٠ يوليه سنة ١٩٣٣) .

٣ — إنتاج :

”يقوم بأجراء المحجز واثبات المخالفات مأمورو الضبطية القضائية وموظفو ادارة رسم الانتاج وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية ويعتبر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بذلك من مأمورى الضبطية القضائية“ (المادة ١٢ من المرسوم الخاص برسم الانتاج على الكحول — الوقائع العدد ٧٩ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤) .

٤ — سجل تجارى :

الموظفون المنوط بهم تنفيذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ بإنشاء السجل التجارى :

”يعتبر الموظفون الآتى ذكرهم من مأمورى الضبطية القضائية لإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ بإنشاء السجل التجارى :

مدير إدارة السجل التجارى ووكيله .

مفتشو إدارة السجل التجارى .

رؤساء مكاتب السجل التجارى بالمحافظات والمديريات أو من يقوم مقامهم" (مرسوم فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٥ — الوقائع للعدد ١٣ فى ١١ فبراير سنة ١٩٣٥) .

مجلس بلدى الاسكندرية :

١ — "عين مهندس المجلس البلدى بالاسكندرية المنوط بملاحظة الآلات البخارية مأمورا للضبطية القضائية فيما يتعلق بالمخالفات التى يثبتها أثناء تأدية الوظائف المعهودة اليه الآن أو التى يمكن أن تعهد اليه فيما بعد" (المادة الأولى من دكرى ١٦ يونيه سنة ١٩٠٢) .

٢ — "يعتبر رئيس بياطرة بلدية الاسكندرية ومساعدو البياطرة بها من رجال الضبطية القضائية فى الجرائم المتعلقة بأعمال وظائفهم" (المادة الأولى من قانون نمرة ٧ سنة ١٩٠٧) .

٣ — "الموظفون والعمال بمجلس الاسكندرية البلدى الآتى ذكرهم بعد قد عينوا من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالمخالفات المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم وهم :

(أولا) مفتش قسم الإيرادات .

(ثانيا) مدير قسم النظافة والمفتشان العاليان فيه .

(ثالثا) مدير قسم الحقائق .

(رابعا) رئيس التنظيم .

(خامسا) الطبيب المساعد الأول فى تفتيش الصحة والطبيب
المساعد الثانى والملاحظ الفنى الصحى“. (المادة الأولى من
أمر على ٦ سبتمبر سنة ١٩١٤) .

٤ — ”الموظفون بمجلس الاسكندرية البلدى الآتى ذكرهم
بعد قد عينوا من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالمخالفات
المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم وهم :

(أولا) رئيس المجارى .

(ثانيا) رئيس قسم المبانى .

(ثالثا) المهندس المعماريان التابعان لقسم المبانى“. (المادة
الأولى من مرسوم ٢٨ مارس سنة ١٩١٦) .

مجلس حسبي :

معاونو المجالس الحسبية :

”يعتبر معاونو المجالس الحسبية من مأمورى الضبطية القضائية
بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال المكلفين بإدائها“ .

(مرسوم فى ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ — الوقائع العدد ١٥ فى ٢٢

فبراير سنة ١٩٣٢) .

مكايل وموازن (مصلحة الـ) :

”يمنح معاونو مصلحة المكايل والموازن اختصاص مأمورى الضبطية القضائية فى المخالفات التى ترفع فى الأعمال المنوطة بهم.“
(المادة الأولى من مرسوم أول فبراير سنة ١٩١٦) .

مواصلات (وزارة الـ) :

”يقوم بتحرير محاضر المخالفات التى تقع ضد أحكام هذا المرسوم مفتشو مصلحة تلغرافات وتليفونات الحكومة المكلفون بأعمال التلغراف والتليفون اللاسلكى أو وكلاء المفتشين ومفتشو أوضاع الملاحة الجوية أو أى موظف آخر يعين لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المواصلات . ويعتبر الموظفون المذكورون فى هذا الشأن من رجال الضبطية القضائية وفى حالة وقوع مخالفات على ظهر سفن أجنبية فى مياه مصرية ترسل محاضر هذه المخالفات الى الدول التابعة لها هذه السفن طبقا للبندين التاسع والثانى عشر من لائحة العمل الملحقه باتفاقية لندن الدولية للتلغراف اللاسلكى المبرمة فى ٥ يوليه سنة ١٩١٢ .

ويسرى هذا القانون على المخالفات التى ترتكب على ظهر طائرات أجنبية تطير فوق أرض مصرية أو تهبطها“ (المادة ١٦

من المرسوم بتعيين القيود التى يمكن بمقتضاها الترخيص بتركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الأثرية فى القطر المصرى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ — الوقائع المصرية العدد ٤٦ فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٦ .

المادة ١٢ من مرسوم تنظيم الملاحة الجوية فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٥ الخاصة باعتبار بعض الموظفين من مأمورى الضبطية القضائية (الوقائع المصرية العدد ٤٧ فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥) .

نيابات :

” يعتبر المحققون بأقلام الكتبة أو بالنيابات (معاونو النيابة) الحائزون على شهادة ” ديلوما ” فى علم الحقوق من رجال الضبطية القضائية فى الدائرة التى يؤدون فيها وظائفهم “ . (المادة الأولى من أمر على ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤) .

واحات :

:

انظر المادتين الأولى والعاشرة من قانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٢

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠
الخاص بدعاوى الجنح التى تقع بواسطة الصحف
أو غيرها من طرق النشر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات ؛
وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ القاضى بتشكيل
محاكم الجنايات ؛
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس النظار ،
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوازين ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — (معدلة بقانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥) :
الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر
عدا الجنح المضرة بأفراد الناس تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون
حكمها غير قابل للاستئناف .

مادة ٢ — تقدم الدعوى الى المحكمة بالطرق المنصوص عليها
فى المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات وتتبع فى المرافعات
نصوص ذلك القانون المقررة أمام المحاكم الابتدائية فى مواد الجنح .

مادة ٣ — على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به بعد
خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بالاسكندرية فى ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (١٦ يونيه سنة ١٩١٠)

قانون نمرة ١ لسنة ١٩١٧

بتحليف الموظفين الذين يندبون بصفة خبراء أمام المحاكم الأهلية

نحن سلاطان مصر

بعد الاطلاع على قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية وعلى قانون تحقيق الجنايات الأهلى ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — موظفو الحكومة الذين يندبون أو يجوز ندبهم عادة بصفة خبراء أمام السلطات القضائية نظرا لخبرتهم الفنية يجوز تحليفهم يمينا واحدة أمام رئيس محكمة الاستئناف الأهلية وتقوم اليمين التى تؤدى بهذه الكيفية مقام اليمين التى يشترطها قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات الأهلى بالنسبة للخبراء .

٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر باليخت فيروز السلطانى فى ٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ (أول يناير سنة ١٩١٧)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

وزير الحقانية

عبد الخالق ثروت

قانون

يجعل بعض الجنايات جنحا اذا اقترنت بأعذار قانونية
أو ظروف مخففة *

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وعلى الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الموشمل
على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم
الجنايات والمعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ ؛

وعلى قانون تحقيق الجنايات الأهلى ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى
مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوآت :

المادة الأولى — فى الحالة المنصوص عنها بالفقرة الأولى من
المادة ١٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ يجوز لقاضى الاحالة

* . اعتبر قانونا بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦

بدلا من تقديم المتهم الى محكمة الجنايات أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى الى القاضى الجزئى المختص اذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعدار المنصوص عنها فى المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات الأهل أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة ، على أن قاضى الاحالة لا يجوز له ذلك حيث يكون الفعل جناية أو شروعا فى جناية معاقبا عليه بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو حيث يكون الفعل جناية ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر .

ويصدر أمر الاحالة المذكور بناء على طلب النيابة العمومية أو من تلقاء نفس القاضى ويجب أن يشتمل على بيان الأعدار أو الظروف المخففة التى بنى عليها .

المادة الثانية — يجوز للنائب العمومى أن يطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة فى أمر الاحالة الصادر تطبيقا للمادة السابقة ويحصل الطعن بتقرير يعمل فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار . وتفصل غرفة المشورة فى هذا الطعن بعد الاطلاع على الأوراق . وسماع الايضاحات التى ترى لزوم طلبها من النيابة أو من المتهم . فإذا قبلت المعارضة تصدر المحكمة أمرا بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات مراعية فى ذلك الاجراءات المقررة لقاضى الاحالة .

المادة الثالثة — ويجوز أيضا لغرفة المشورة المقدمة اليها الدعوى طبقا للمادة ١٢ (ج) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ المعتل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ أن تصدر أمرا بإحالة الدعوى على القاضي الجزئي في الأحوال المبينة بالمادة الأولى من هذا القانون .

المادة الرابعة — للنائب العمومي أن يطعن أمام محكمة التقض والابرام^(١) في الأمر الصادر من غرفة المشورة طبقا لهذا القانون غير أن هذا الطعن لا يجوز إلا لخطأ في تطبيق نصوص هذا القانون أو تأويلها .

ويحصل الطعن بالأوضاع وفي المواعيد المنصوص عنها في المادة ١٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ (قانون ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ .

المادة الخامسة — يحقق قاضي الأمور الجزئية الدعوى المقدمة اليه بمقتضى أمر إحالة طبقا لهذا القانون ويفصل فيها بحسب أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الأهلى .

(١) عبارة " محكمة التقض والابرام " الواردة في هذه المادة كان نصها

" محكمة استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة تقض وابران " . مرسوم بقانون رقم ٦٨

لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة التقض مادة ٩٩ صفحة ١٤١

ويجوز استئناف الحكم الصادر من قاضى الأمور الجزئية أمام المحكمة الابتدائية وتجرى عليه الأحكام المتعلقة بالاستئناف فى مواه الجنح والواردة بالفصل الثانى من الباب الثانى من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الأهلى .

ولا يجوز للقاضى ولا للمحكمة المحالة اليهما الدعوى طبقا لهذا القانون الحكم بعدم الاختصاص الا اذا استجبت وقائع لم يتناولها التحقيق تثير التهمة الى جناية أشد لا ينطبق عليها هذا القانون .

المادة السادسة — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ م

صدر برأى المنزه فى أول ربيع الثانى سنة ١٣٤٤ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

مرسوم

بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١

بإنشاء محكمة نقض وإبرام (*)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وعلى الأمر العالي الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

ونظرا لما رأت من ضرورة إنشاء محكمة نقض وإبرام تحقيقا
لحسن سير العدالة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى
مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يضاف إلى الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو
سنة ١٨٨٣ الخاص بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية مادة جديدة تكون
المادة ١٢ مكررة ونصها كالآتي :

(*) لم يوضع هنا في هذا القانون إلا المواد الخاصة بالاجراءات الجنائية .

” مادة ١٢ (مكررة) — تنشأ محكمة نقض وإبرام يكون مقرها

مصر .

وتؤلف من دائرتين أحدهما لنظر المواد المدنية والأخرى لنظر المواد الجنائية ويكون تخصيص القضاة الذين تتألف منهم كل دائرة بقرار تصدره سنويا الجمعية العمومية لمحكمة النقض والإبرام .

وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين . فإذا نقص قضاة إحدى الدائرتين عن خمسة بسبب مرض أو غياب وفى هذا العدد بمستشارين من الدائرة الأخرى يعينهم رئيس المحكمة .“

مادة ٤ — تعدل المواد ١٠ و ٣٥ و ٤٩ و ٥٥ و ٥٨ و ٦٠ و ٧٦ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الآنف الذكر كما يأتى :

” مادة ٥٨ من الأمر العالى المذكور — يكون تحت إدارة النائب العمومى العدد الكافى من الوكلاء أمام المحاكم المختلفة .

ويقوم بتأدية وظيفة النيابة أمام محكمة النقض والإبرام النائب العمومى نفسه أو أحد الأقوكاتية العموميين أو أحد رؤساء النيابة“

”مادة ٦٠ من الأمر العالى المذكور — على النائب العمومى إدارة الضبطية القضائية وإقامة الدعاوى الجنائية والتأديبية إما بنفسه أو بواسطة وكلائه ومحكمة النقض والإبرام ولحاكم الاستئناف تكليف قلم النائب العمومى بإقامة الدعاوى الجنائية أو التأديبية وكذلك للحاكم الابتدائية تكليفه بإقامة الدعاوى التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها“.

”مادة ٣٥ — يضاف إلى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات الفقرة الآتية :

« ويجوز فى جميع الأحوال الطعن بطريق النقض فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم فى الموضوع وفى هذه الحالة يترتب على رفع النقض إيقاف كل إجراء » .

”مادة ٣٦ — (قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢٣ فى ١٠ يولييه سنة ١٩٢٣) * يجب على رافع الطعن عدا أعضاء النيابة العمومية إيداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ كفالة يجوز الحكم بمصادرتها كله أو بعضه إذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض .

* الوقائع المصرية العدد ٦٥ فى ١٧ يولييه سنة ١٩٢٣

ولا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن إذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع .

ولا يطبق هذا النص على من يحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية“.

”مادة ٣٧ — يجوز لمحكمة النقض والإبرام في مواد الجرح وفي المواد المنصوص عليها في القانون الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن تحكم بغرامة لا تزيد على خمسمائة قرش صاغ على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يقبل طعنه أو إذا رفض“.

”مادة ٣٨ — يجوز لمحكمة النقض والإبرام أن تحكم بالمصاريف كلها أو بعضها على المحكوم عليه إذا لم يقبل طعنه أو إذا رنض“.

”مادة ٤٨ — قضايا النقض في المواد الجنائية المنظورة عند بدء العمل بهذا القانون تحيلها النيابة العمومية من تلقاء نفسها الى محكمة النقض والإبرام الجديدة بالحالة التي تكون عليها .

والمحامون الذين يكونون قدموا في تلك القضايا التقرير بالطعن أو أسبابه يقبلون بصفة استثنائية للرافعة فيها أمام محكمة النقض والإبرام .

وتحصل الرسوم القضائية عليها طبقاً للمادة ١٣ من التعريفة المصدق عليها بالأمر العالى الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ وذلك على حسب نوع الدعوى ان كانت جنحة أو جناية“.

”مادة ٤٩ — يستبدل في جميع نصوص القوانين المعمول بها
بعبارة « محكمة الاستئناف الأهلية منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام »
وبعبارة « محكمة استئناف مصر منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام »
العبارة الآتية : « محكمة النقض والإبرام » .

”مادة ٥٠ — تستبدل في المادة ٢٤١ من قانون تحقيق
الجنايات الأهلي المعدلة بمرسوم القانون الصادر بتاريخ ٩ فبراير
سنة ١٩٢٦ بعبارة « محكمة استئناف مصر » العبارة الآتية :
« محكمة النقض والإبرام » .

قوانين ملغاة

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢ بادخال بعض أحكام
خاصة بالاجراءات الجنائية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد
صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — تقضى محكمة الجنايات على وجه الاستعجال فيما يقدم
لها من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر .

مادة ٢ — يجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف أن يقدم
عند أول استجواب له بواسطة النيابة العمومية أو على الأكثر
فى الخمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند الى موظف
عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة
والا سقط حقه فى إقامة الدليل المشار اليه فى الفقرة الثانية من
المادة ٢٦١ من قانون العقوبات الأهلى .

فاذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق
وجب عليه أن يعلن الى النيابة والمدعى بالحق المدنى بيان الأدلة

في الخمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور وإلا سقط حقه كذلك في إقامة الدليل .

مادة ٣ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ٤

صدر بمرأى المنزه في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (١٠ يولييه سنة ١٩٣٢)

مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٥ بإلغاء القانون

رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢

مادة ١ — يلغى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢ بإدخال بعض أحكام خاصة بالاجراءات الجنائية .

مادة ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية كقانون من قوانين الدولة ٥

صدر بمرأى القبة في ٧ مارس سنة ١٩٣٥ (الوثائق المصرية العدد ٢٢ في ١١ مارس سنة ١٩٣٥) .

فهرس هجائي لقانون تحقيق الجنايات (*)

(١)

إبدال العقوبة ٢٥٨

إثبات (ر. أدلة)

أحكام (ر. استئناف . تنفيذ . غياب . غيبة المتهم . تقض وإبرام)

محكمة المخالفات :

بيان ما يشتمل عليه الحكم ١٤٩ و ١٥٥

النطق بالحكم ١٥١

التوقيع على نسخة الحكم ١٥٢

محكمة الجنح :

بيان ما يشتمل عليه الحكم والتوقيع عليه ١٦٠ و ١٨٠

النطق بالحكم ١٧١

(*) ملاحظة — الأرقام غير المسبقة ببيان تشير الى مواد قانون تحقيق الجنايات .

ولم تدخل في هذا الفهرس المواد من ١٩٠ - ٢١٤ و ٢٢٦ و ٢٧٠

و ٢٤٢ من القانون المذكور (ر. ق. نمر ٤ سنة ١٩٠٥ م ٥٦)

أحكام (تابع)

محكمة المركز و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٠

» الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

» الجنائيات :

بيان ما يشتمل عليه الحكم و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٧

و ٤٤ و ٥٠

النطق بالحكم والتوقيع عليه و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥١

تغيير وصف الأفعال و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٠

اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء

الدعوى ٢٢٩

تسليم صورة الحكم ٢٣١

إخبار (ر . تبليغ)

إختصاص

قاضى التحقيق :

محقق الدعوى ٥٧ و ٥٨

دفع بعدم الاختصاص ٥٩ — ٦١

امتناع الشهود عن الحضور أو الاجابة ٨٥ — ٨٧

قاضى الاحالة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٩ و ١٦

المحكمة المركزية و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣ و ١١

اختصاص (تابع)

المحكمة الجزئية :

مخالفات ١٢٨ و ١٥٠ و قنطرة ٨ (١٩٠٤) م ٣

امتناع الشهود عن الحضور أو الإجابة ٨٥-٨٧

جنح ١٥٦

شهود التحقيق ١٤ و ٣٣

تعويضات ١٥٠ و ١٧٣

المحكمة الابتدائية :

استئناف المخالفات ١٥٤

» الجنح ١٧٩ و ١٨٣ و ١٨٨

طلب تعيين القاضي المختص بالحكم ٢٤١

محكمة الجنايات قنطرة ٤ (١٩٠٥) م ١ و ٢ و ١٢

محكمة الاستئناف :

طلب إقامة الدعوى العمومية أمامها ٤٥ و ٦٢

طلب تعيين القاضي المختص بالحكم ٢٤١

محكمة النقض والإبرام ٢٢٩ و ٢٣٣ قنطرة ٤ (١٩٠٥)

م ١٣ و ٥٢

أدلة

الاستدلالات التي يجمعها مأمور الضبطية القضائية ٣ و ١٠

أدلة محسوسة (ر. أيضا أشياء مضبوطة . تفتيش) .

أوراق المضاهاة ٧٢

أدلة (تابع)

بينه :

حلف اليمين فى التحقيق ٣١ و ٦٧

» » بالجلسة ١٤٥ و ١٦٠ و ١٧٠ و ١٨٠ (١٩٠٥) م ٤٤

الاستشهاد فى التحقيق ٧٧

» فى الجلسة ١٣٦ و ١٦٠ و ١٧٠ و ١٨٠ (١٩٠٥) م ٤٤

تجريح الشهود ٧٩

تلاوة شهادة الشهود ١٣٤ و ١٦٥ و ١٧٠ و ١٨٠ (١٩٠٥) م ٤٤

جواز سماع شهادة شهود آخرين ١٧٠ و ١٨٠ (١٩٠٥) م ٤٥ — ٤٦

الحكم بالاطلاع على الأوراق ١٦٢ و ٢١٨

استيفاء التحقيق أمام المحكمة ١٣١ و ١٦٠ و ١٨٦

استجواب المتهم ١٣٧ و ١٦٠ و ١٧٠ و ١٨٠ (١٩٠٥) م ٤٤

بطلان الاجراءات ٢٢٩

ظهور أدلة جديدة ٤٢ و ١٢٧ و ١٧٠ و ١٨٠ (١٩٠٥) م ١٥

قوة الاثبات :

محاضر المخالفات ١٣٩

» — الحكم على الشهود بمقتضاها ١٤

الشهادة بعد حلف اليمين ٩٢ و ١٤٥ و ١٦٠ و ١٧٠ و ١٨٠ (١٩٠٥) م ٤٤

(١٩٠٥) م ٤٤

سماع شهادة من يصح تجريحه ٧٩

» الشهود بغير حضور الخصوم ٨٢

أدلة جديدة ٤٢ (ب) و ١٢٧ و ١١ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٥

استجواب (ر. متهم) .

استئناف

حكم محكمة مركزية ١١ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣ و ٥
حكم محكمة مخالقات :

شروطه ١٥٣ و ١٤٣

شكله ومواعيده ١٥٤

محكمة مختصة بنظره ١٥٤

اجراءاته ١٥٤

تنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ١٥٥

حكم محكمة جنح :

شروطه ١٧٥ و ١٧٦

شكله ومواعيده ١٧٧ و ١٧٨ و ١٨٣

محكمة مختصة بنظره ١٧٩ و ١٨٣

تنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ١٨٠ و ١٨١

تكليف بالضرور ١٨٤

تسليم اوراق الدعوى ونقل المتهم ١٨٢ و ١٨٣

اجراءات المحكمة الاستئنافية ١٨٥ - ١٨٩

استئناف (تابع)

عقوبات صادرة على الشهود عند التحقيق :

أمام النيابة ٣٣

» قاضى التحقيق ٨٥ و ٨٧

أشياء مضبوطة (ر . أيضا تفتيش) .

الأشياء التى يجوز ضبطها ١٨ و ١٩ و ٣٠ و ٦٨ — ٧٠

التصرف فيها ٢٠ — ٢٢

اعتراف ١٣٤ و ١٦٠ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

إعدام (ر . أيضا تنفيذ الأحكام) .

أخذ رأى المفتى ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٩

إعلان

أمر الضبط والإحضار ٩٧

» الحبس ١٠٠

الأمر الصادر على طلب إفراج ١٠٥

» » بأن لا وجه لاقامة للدعوى ١١٦

أمر الاحالة ١٢١ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ و ٢٣

ورقة الاتهام ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠

قائمة للشهود ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠ و ١٧ — ٢٠

تكليف بالحضور (ر . شهود . متهم) .

اعلان (تابع)

الحكم الغيابي ١٣٣ و ١٥٤ و ١٦٣ و ١٨٧

» في غيبة المتهم ٢٢٨

العقوبات المالية ٢٦٥ و ٢٦٦

أعمال المحضرين في محاكم المراكز نمرة ٨ (١٩٠٤) ١٣م

إفراج

واجب حتما :

عند عدم امتداد مدة الأمر بالحبس ٣٧ و ٣٩

في مواد الجنح التي يحققها قاضي التحقيق ١٠٨

عند صدور أمر بعدم وجود وجه ن نمرة ٤ (١٩٠٤) ١٢م

عند اعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة ١١٧ و ١١٨

عند الحكم بالبراءة ١٨١ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٠

جائز :

للنيابة ٤١ و ٤٠ و ١٠٣

لقاضي الأمور الجزئية عند طلب الاذن بامتداد السجن ٤١

لقاضي التحقيق ١٠٣ و ١٠٦ و ١٠٩

لقاضي الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦

للمحكمة بأودة المشورة ٤٠ و ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢

لمحكمة الجنح ١٥٩ و ١٨٠

إفراج (تابع)

مبلغ الضمانة وتخصيصه ٤١ و ١١٠
جزاء المتهم على تخلفه عن الحضور بعد الإفراج

عنه ١١٤ و ١١٠

القبض على المتهم بعد الإفراج عنه ٤١ و ١١٣-١١٥

ون نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦ و ٢٩

عدم سماع أقوال المدعى فيما يتعلق بالإفراج عن

المتهم ١٠٧

إكراه بدني (ر . أيضا تنفيذ الأحكام) .

القبض على الشهود وإحضارهم قهرا ١٤١ و ١٦٧

أمر

من قاضى التحقيق :

بالحكم فى المسائل الفرعية ٦٠ و ٦١

بإجراء التحرى وإثبات الحالة ٦٦

بضبط رسائل الخ ٧٠

فى طلب الاستشهاد ٧٧

بمخصوص أوامر الحبس ١٠٥ و ١١٠

بعدم وجود وجه ١١٦ و ١٢٧

بالاحالة ١١٧-١٢٦ و ٢٣٦ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٩

أمر (تابع)

من قاضى الاحالة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١١ :

بعدم وجود وجه و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢ و ١٥

بالاحالة على محكمة الجنايات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢ و ٢٢

و ٣٠ - ٤٠

باعادة القضية الى النيابة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢

الطعن فيه بطريق النقض والابرام و نمرة ٤ (١٩٠٥) م

١٣ و ١٤

من المحكمة بأودة المشورة :

في مواد الحبس الاحتياطى ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢

في المعارضة في أوامر قاضى التحقيق (ر . معارضة)

أمر إحضار "أوامر ضبط وإحضار"

شاهد :

صادر من النيابة ٣٣

صادر من قاضى التحقيق ٨٥

صادر من محكمة الجنايات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٦

أمر احضار (تابع)

منهم :

صادر من مأمور الضبطية القضائية ١٦

صادر من النيابة ٣٥

صادر من قاضى التحقيق ٩٤

بيان ما يشتمل عليه ٤٠ و ٩٥

تنفيذه ١٧ و ٤٠ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠١

إلغائه ٤٠ و ١٠٣

أمر بالسجن (ر . أمر حبس)

أمر تنفيذ (ر . تنفيذ الأحكام)

أمر حبس

لا يجوز أن يصدر من المندوبين لأعمال النيابة بمحاكم المراكز

و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٥

صادر من النيابة ٣٦ :

الأحوال التى يصدر فيها ٣٦ و ٤٠

مدة نفوذ مفعوله وما للتهم قبله ٣٦ — ٤١ و ٤٤

صادر من قاضى التحقيق :

الأحوال التى يصدر فيها ٩٤ و ١١٣ و ١١٤

أمر حبس (تابع)

طلبات النيابة ٩٨

مدة نفوذ مفعوله ١٠٨ و ١١١ و ١٠١

حق المتهم قبله ٩٤ و ١٢٤ — ١٠٦ و ١٠٨ و ١١١ و ١١٢

صادر من قاضى الاحالة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦

صادر من المحكمة ١١٢ و ١١٣ و ١٨٩

بيان ما يشتمل عليه ٤٠ و ٩٩

تنفيذه ٤٠ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢

إلغاؤه ٤٠ و ١٠٣ و ١٠٥

أمر من المحكمة

للدخول فى بيت مسكون هـ

أهل خبرة (ر . خبراء)أهل الفن (ر . خبراء)أودة المشورة

إفراج عن المتهم ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢

أمر احالة ١٢٤ — ١٢٦

أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ١٢٧

مسائل فرعية ٦١

أوراق دالة على الثبوت

ارسالها الى النيابة ١٠

أوراق المدعى المدنى

ارسالها الى النيابة ٥٢

أوراق المضاهاة ٧٢

(ب)

براءة (ر . متهم)

بطلان الاجراءات

عدم علنية الجلسات ٢٣٥

تقديم أوجه البطلان ٢٣٦

وجه للطعن بطريق النقض والابرام ٢٢٩

الاثبات أمام محكمة النقض والابرام أن الاجراءات أهملت

أو خولفت ٢٢٩

بلاغ (ر . تبليغ)

بوليس (ر . ضبطية قضائية)

بيت (ر . منزل)

(ت)

تأجيل (ر . أيضا أمر . قاضي إحالة . محكمة مركز)

التحقيق ٧٦

القضية بالجلسة :

في حالة التلبس بالجريمة ١٥٩

في محكمة الجنايات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٨

النطق بالحكم ١٥١ و ١٥٤ و ١٧١ و ١٨٨ و نمرة ٤

(١٩٠٥) م ٤٩ و ٥١

تأخير (ر . تأجيل)

تأديب جسماني ٢٤٣ و ٢٤٤

تبليغ

وجوب التبليغ عن وقوع الجرائم ٧٦ و ٧٧

ارسال التبليغات الى النيابة ٩

اتخاذ البوايس للاجراءات الابتدائية ١٠

تحقيق النيابة ٢٩

شكوى بدون ادعاء بحق مدنى ٤٩

تجريح الشهود ٧٩ و ٩٢

تحقيق

جمع الاستدلالات ٣

تحقيق الضبطية القضائية :

تحريرات أولية ١٠

في حالة تلبس بالجريمة ١١-١٩ و ٢٤-٢٨

تفتيش منازل الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة ٢٣

بأمر من النيابة ٢٩

بانتداب من قاضي التحقيق ٧١ و ٩٠ و ٩١

في القضايا التي من اختصاص محاكم المراكز ٨ نمرة ٨

(١٩٠٤) م ٥ و ٦ و ٧

تحقيق النيابة العمومية :

قواعده العمومية ٢٩-٤٤

استلام تحقيق قضايا التلبس ٢٥ و ٢٦

في قضايا محاكم المراكز ٨ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٦-٨

إحالة قضية جنائية من محكمة الاستئناف على النيابة ١٨٩

تحقيق قاضي التحقيق :

قواعده العمومية ٥٧-١١٥

قفل التحقيق ١١٦-١٢٧ و ٨ نمرة ٨ (١٩٠٥) م ٢٩

تحقيق (تابع)

تحقيق قاضى الاحالة :

نظر القضايا الجنائية ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٩-١١ و ١٦

تحقيق تكميلى ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢

استيفاء التحقيق :

بواسطة قاضى الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢

» محكمة المخالفات ١٣١

» » الجنح ١٥٩

» » الاستئناف ١٨٦

» » المركز ن نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٨

طلب الحكم فى الدعوى بمحكمة الاستئناف ٦٢

اقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى ٢٨٠

تزوير

مضاهاة الأوراق ٧٢

تشغيل (ر . تنفيذ الأحكام) .بضامن فى المصاريف ٢٥٣تعداد الجرائم ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣١-٣٥

تعويضات وما يجب رده

طلبات المدعى المدنى ٥٠

فى حالة تنازل المدعى المدنى عن دعواه ٥٥

دية ٥٦

أشخاص مسئولون عن حقوق مدنية ٢٣٨

محكمة المخالفات ١٤٧ و ١٥٠

» الجنع ١٧٢ و ١٧٣

» الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

» الجنايات و نمره ٤ (١٩٠٥) م ٥٠

فى حالة الحكم فى غيبة المتهم ٢١٩ - ٢٢٤

توزيع ما يتحصل من التنفيذ بين ذوى الحقوق ٢٧٥

تنفيذ (ر . تنفيذ الأحكام) .

تعين القاضى المختص ٢٤١

تفتيش

بواسطة مامورى الضبطية القضائية :

فى حالة التلبس بالجريمة ١٨ و ١٩

فى منازل الموضوعين تحت المراقبة ٢٣

تفتيش (تابع)

بانتداب من النيابة ٣٠

» من قاضى التحقيق ٧١

بواسطة النيابة ٣٠

» قاضى التحقيق ٦٨ — ٧١

تقديم (ر . مضى المدة)

تقرير (ر . أيضا خبراء)

بطلب الاستئناف ١٥٤

من القاضى الملخص ١٨٥

تكليف بالحضور (ر . شهود . متهم)

تكليف بالحضور مباشرة

مدعى مدنى ٥٢ و ٤٨ و ٧٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٥

نيابة عمومية ١٢٩ و ١٥٧

تلبس بالجريمة

تعريفه ٨

تبلغ الجناية ٧

دخول منزل مسكون ٥

تلبس بالجريمة (تابع)

تحقيق بواسطة الضبطية القضائية ١١-١٩ و ٢٤-٢٨

القبض على المتهم ٧ و ١٥

استلام النيابة للتحقيق ٢٥ و ٢٦

تكليف المتهم بالحضور ١٥٨

» الشهود بالحضور ١٦٦

تأخير القاضى للدعوى ١٥٩

تنازل المدعى المدنى ٥٥تناقض بين الأحكام ٢٣٣تنفيذ الأحكام

إعدام ٢٥٨ - ٢٦٣

عقوبة مقيدة للحرية ٢٦٤

تأديب جسمانى ٢٤٤

تسليم الى مدرسة اصلاحية ٢٤٥

عقوبات مالية :

تخصيص مبلغ الضمان ١١٠

اعلان المحكوم عليه بها ٦٦٥ و ٦٦٦

إكراه بدنى ٢٦٧ - ٢٧١ و ٢٤٦

تنفيذ الأحكام (تابع)

شغل بدل الاكراه ٢٧١ - ٢٧٤

توزيع ما يتحصل من التنفيذ بين ذوى الحقوق ٢٧٥

تعويضات في حالة الحكم في غيبة المتهم ٢١٩ - ٢٢٤

تنفيذها مع حصول استئنافها :

في مواد المخالفات ١٥٥

» الجنح ١٨٠

تنفيذها مع حصول الطعن فيها بطريق النقض والابرام ٢٣١

إيقاف التنفيذ ٢٣٣ و ٢٣٤

(ج)

جدول خاص (ر . محكمة مركز)

جرائم تقع في الجلسة ٢٣٧

جلسة

جرائم تقع في الجلسة ٢٣٧

علنية جلسات قاضي التحقيق ٧٨

» » المحكمة ٢٣٥

جلسة سرية ٧٨ و ٢٣٥

(ح)

حبس احتياطى (ر . أيضا إفراج . أمر ضبط وإحضار . ضبط
المتهم وإحضاره) .

الأحوال التى يحبس فيها المتهم احتياطاً :

بدون احتياج لأمر بضبطه ٧ و ١٥ و ٢٣

بأمر ضبط وإحضار ٤٠ و ٩٦

بأمر حبس صادر من النيابة ٣٦

» » » من قاضى التحقيق ٩٤

» » » من المحكمة فى مادة جنائية ١٨٩

بأمر قبض صادر من قاضى الاحالة أوقاضى التحقيق

نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦ و ٢٩

بعد الافراج عن المتهم ٤١ و ١١٣ - ١١٥

بأمر من المحكمة عند ارتكاب جريمة فى الجلسة ٢٣٧

مجرم من الأحداث محكوم بتسليمه للاصلاحية ٢٤٥

محكوم عليه بالاعدام ٢٥٩

عدم مخالطة المحبوس لغيره ٤٠ و ١٠٢

إبقاء المتهم فى الحبس :

بعد إحالته على محكمة الجنح ١١٨

حبس احتياطي (تابع)

بعد تأجيل دعوى تلبس بالجريمة ١٥٩

عند الحكم على المتهم مع وجوب التنفيذ فورا ١٨٠

نقل المتهم لسجن الاستئناف ١٨٣

إيداع المتهم المعتوه المحكوم ببراءته في مستشفى المجاذيب

٢٤٩

اعلان المسجون بالمبالغ المستحقة للحكومة ٢٦٥

صدرر الحكم فورا ١٧١

تنفيذ أمر الضبط والإحضار ٩٧

حفظ الأوراق ٤٢ و ٥٠ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٥

حكم غيابي

في مواد المخالفات ١٣٢ و ١٣٣

في مواد الجنح ١٦٢ و ١٦٣ و ١٨٧

مصاريف الاجراءات ٢٥١

مضى المدة ٢٨١

(خ)

خبراء

أمام مأمور الضبطية القضائية ٢٤

» النيابة ٣١

» قاضى التحقيق ٦٥ — ٦٧

» محكمة الجنح ١٦٥

» » الجنايات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

موظفون خبراء . ر . و . ١ سنة ١٩١٧ صفحة ٩٤

(د)

دخول بيت مسكون ٥

دعوى عمومية

من له حق اقامتها ٢

من له جمع الاستدلالات ٣

رفع المدعى المدنى لدعواه مباشرة ٥٢

طلب محكمة الاستئناف إقامة الدعوى أمامها ٤٥ و ٦٢

دعوى عمومية (تابع)

انقضاء الدعوى :

صلح ٤٨

صرف النظر عن المحاكمة ١١١

حفظ ٤٢

أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ١١٦ و ١٢٦ و ٢٠

نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢

مضى المدة ٢٧٩ و ٢٨٢

دعوى مدنية (ر . مدع مدنى)دفاع — حقوقه (ر . متهم)دفن جثة المحكوم عليه بالاعدام ٢٦٢دلائل (ر . أدلة)دلائل جديدة (ر . أدلة جديدة)ذبة ٥٦

(ر)

رئيس النيابة

انتداب لتفتيش ٩١ و ٧١

انتدابه لسماع شهادة ٩١ و ٨٩

تأشير على أمر انقضت مدته ١٠١

حفظ أوراق الجنايات ٤٤ (١)

ردّ (ر . تعويضات)

رسوم (ر . مصاريف وق ٦٨ لسنة ١٩٣١ م ٣/٤٨)

رفع الدعوى مباشرة (ر . تكليف بالحضور مباشرة)

(ش)

شريعة (ر . دية عقوبة)

شكوى ٤٩ - ٥١ و ٥٤

شهادة زور

وجه للنقض ٢٣٤

شهود (ر . أيضا خبراء)

أمام مأموري الضبطية القضائية في حالة التلبس ١١ — ١٤

أمام النيابة ٣١ — ٣٤

أمام قاضي التحقيق ٧٣ — ٩٢

أمام محكمة المركز :

تكليفهم بالحضور ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ٧

نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٩

قيد شهادتهم ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٠

أمام محكمة المخالفات :

تكليفهم بالحضور ١٤٠

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة

١٤١ — ١٤٤

حلفهم اليمين ١٤٥

سماع شهادتهم ١٣٤ — ١٣٦

قيد شهادتهم ١٤٦

أمام محكمة الجنح :

تكليفهم بالحضور ١٦٠ و ١٦٦

شهود (تابع)

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ١٦٠

١٦٧ - ١٦٩

حلفهم اليمين ١٦٠

تلاوة التقارير ومحاضر التحقيق ١٦٥

سماع شهادة الشهود ١٦٠ و ١٦٦

قيد شهادتهم ١٧٠

أمام محكمة الاستئناف ١٥٤ و ١٨٦

أمام محكمة الجنايات :

تحرير قائمة الشهود و اعلانهم و نمرة ٤ (١٩٠٥)

م ١٧ - ٢١ و ٤٤

سماع شهادتهم واستحضار أوراق جديدة و نمرة ٤

(١٩٠٥) م ٣٩ و ٤٤ - ٤٦

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة و

نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٧

سريان أحكام المواد المدنية فيما يتعلق بالشهود على المواد

الجنائية ٩٢ و ١٦٩

تزوير الشهادة يجوز الطعن بطريق النقض والابرام ٢٣٤

(ص)

صلح ٤٦ - ٤٨صياح العامة ٨

(ض)

ضبط (ر . أشياء مضبوطة . تفتيش)ضبط الشهود وإحضارهم

تخلفهم عن الحضور في التحقيق :

أمام النيابة ٣٣

» قاضي التحقيق ٨٥

تخلفهم عن الحضور في الجلسة :

أمام محكمة المركز ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٩

» » المخالفات ١٤١

» » الجنح ١٦٧

» » الجنايات ٧ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٧

» » الاستئناف ١٥٤ و ١٨٦

استدعاء محكمة الجنايات لشهود من تلقاء نفسها ٧ نمرة ٤

(١٩٠٥) م ٤٦

ضبط المتهم وإحضاره (ر . أيضا أمر إحضار . أمر ضبط
واحضار . حبس احتياطى) .

بدون أمر بضبطه :

بواسطة معائن وقوع الجناية ٧
» مأمور الضبطية القضائية ١٥ و ٢٣

بموجب أمر ضبط وإحضار :

صادر من مأمور الضبطية القضائية ١٦ .

» » النيابة ٣٥

» » قاضى التحقيق ٩٣

ضبطية قضائية — مأمورها (ر . أيضا تحقيق . ضبط المتهم) .

بيانهم ٤

وظيفتهم ٣

الترخيص لهم بقبض قيمة الصلح ٤٧

المندوبون لأداء وظيفة النيابة العمومية بحاكم المراكز

نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٥

المندوبون لأداء وظيفة النيابة بمحكمة المخالفات ١٢٨

المعينون للحكم فى المخالفات ١٢٨

ضمان أو كفالة

متهم مقبوض عليه :

إفراج عنه بالضمان ٤٠ و ٤١ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١١

و ١٥٩ و ١٧ و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦

تقدير مبلغ الضمان وتخصيصه ١١٠

محكوم عليه :

إيقاف التنفيذ عند تقديم كفالة ١٥٥ و ١٨٠

ر . ق ٦٨ لسنة ١٩٣١ م . ٣٦

مدعى مدنى :

إذا حكم على المتهم فى غيبته ٢١٩

(ط)

طبيب (ر . خبراء)

طعن بطريق النقض والابرام (ر . تقض و ابرام)

طلب إلغاء الحكم ٢٣٣ و ٢٣٤

طلب محكمة الاستئناف إقامة الدعوى العمومية أمامها ٤٥ و ٦٢

(ع)

عنه (ر . معنوه)عدم مخالطة المتهم للسجونين ٤٠ و ١٠٢عدم مخالطة المحبوس لغيره ٤٠ و ١٠٢عدم وجود وجه لاقامة الدعوى (ر . أوامر)عقاب (ر . أيضا تنفيذ الأحكام . مضح المدة)

توقيع العقوبات على العموم .

تغير محكمة الجنايات لوصف الأفعال ن نمرة ٤ (١٩٠٥)

م ٤٠

الاعدام — أخذ رأى المفتى فيه ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٩

ملنية الجلسات

لدى قاضى التحقيق ٧٨

بالمحكمة ٢٣٥

(غ)

غرامة (ر . تقض وإبرام م ٣٧)غية المتهم

اجراءات ٢١٥ — ٢٢٨ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٣

تقض وإبرام ٢٣٠

سقوط العقوبة بمضى المدة ٢٢٤ و ٢٨١

(ق)

قاضى الاحالة

- اختصاصاته وانتدابه و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٩
- تقديم القضية اليه و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠
- الاطلاع على القضية و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١١
- الأوامر التى يصدرها و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢
- أوامر الاحالة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٠ — ٤٠
- الطعن فى الأوامر و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣ — ١٥
- إعادة الدعوى بعد صدور قرار بعدم وجود وجه لاقامتها
و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٥
- حبس احتياطى و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦
- قائمة الشهود و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠ و ١٧
- تحديد دور الانعقاد و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ و ٢٣
- تسليم ملف القضية للمحكمة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٤
- جدول قضايا الدور و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٤

قاضى التحقيق

- تعيينه وإحالة الدعوى عليه ٤٣ و ٥٧ و ٦٢
- » حالة طلب محكمة الاستئناف الحكم فى الدعوى العمومية ٦٢

قاضي التحقيق (تابع) :

مباشرة التحقيق ٥٨

المسائل الفرعية ٥٩ - ٦١

اجراءات التحقيق ٦٣ - ٩٢

الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم

٩٣ - ١١٥

الأوامر التي تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وفي

الاحالة ١١٦ - ١٢٧ و ٢٣٦ و ٢٩٠ (١٩٠٥) م ٢٩

قانون تحقيق الجنايات

مخالفة أحكامه ٢٣٦ و ٢٩٠ (١٩٠٥) م ٢٩ و ٥٦

قانون المرافعات المدنية

الرجوع اليه ٧٢ و ٧٩ و ٨٧ و ٩٢ و ١٦٩

قبض (ر . ضبط الخ)

قوة الاثبات (ر . اثبات)

قوة عسكرية

الاستعانة بها في حالة التلبس بالجريمة ٢٨

(ك)

كاتب

التحقيق ٣٢ و ٣٤ و ٦٣ و ٨٣ و ٨٤
الجلسة ١٤٦ و ١٥٢ و ١٦٠ و ١٧٠ و ١٨٢ و ١٩٠
(١٩٠٥) م ٤٣ و ٤٤
محكمة المركز نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣
كفالة (ر. ضمان)

(م)

متهم

استجواب المتهم :
في التحقيق ١٥ و ٣٤ — ٣٦ و ٩٣ و ٩٤
في الجلسة ٢٣٤ و ١٣٧ و ١٦٠ و ١٩٠ (١٩٠٥) م ٤٤
تأجيل استجوابه ٤٠ و ٩٦
اعتراف المتهم ١٣٤ و ١٦٠ و ١٩٠ (١٩٠٥) م ٤٤
تبرئة المتهم :
أمام محكمة المخالفات ١٤٧
» » الجنح ١٧٢ و ١٨١

متهم (تابع)

أمام محكمة الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

» » الجنايات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٠

» » النقض والابرام ٢٣٢

المعتوه ٢٤٨

تكليف المتهم بالحضور :

أمام النيابة ٣٥ و ٣٦

» قاضى التحقيق ٩٣ و ٩٤

» » الاحالة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١١

» المحكمة

اعلان بواسطة النيابة ٤٣

بمقتضى أمر قاضى التحقيق ١٢٣

فى مواد المخالفات ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٣ و ١٥٤

» الجنح ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٣ و ١٨٤

» الجنايات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ و ٢٣

» » فى غيبة المتهم ٢١٦

فى حالة النقض والابرام و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣

حقوق المتهم أثناء التحقيق (ر . أيضا أفراح : صلح)

حضور التحقيق ٣٤ و ٨١ و ٨٢

رفع المسائل الفرعية أمام قاضى التحقيق ٥٩ — ٦١

متهم (تابع)

في حالة الحبس الاحتياطي :

الصادر من مأمور الضبطية القضائية ١٥

» » النيابة ١٥ و ٣٤ — ٤٠ و ٤٤

» » قاضي التحقيق ٩٣ و ٩٤ و ١٠٢ و ١٠٤

— ١٠٦ و ١١١ و ١١٢

تكليف الشهود بالحضور لاستجوابهم ٧٥ و ٧٧ و ٨١ و ٨٨

ورقة الاتهام و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠

أمر بعدم وجود وجه أو بالاحالة ١٢١ و ١٢٤ و نمرة ٤

(١٩٠٥) م ١٣ و ١٤

حقوق المتهم أمام المحكمة (ر . أيضا استئناف . معارضة .

نقض وإبرام) .

إيقاف المتهم على موضوع الاتهام و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٠

اطلاع المرافع على ملف القضية و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢

استيفاء التحقيق ١٣١ و ١٦٠

حرية المتهم بالجلسة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤١

تكليف الشهود بالحضور واستجوابهم :

في مواد المخالفات ١٣٤ — ١٣٦ و ١٤٠

» الجنح ١٦٠

» الجنايات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٧ — ٢١ و ٤٤ و ٤٥

متهم (تابع)

حضور وكيل عن المتهم ١٣٢ و ١٦١ و ٢١٧ و ٢٣٢ و ٢٣٣

و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٥ - ٢٧

طلب المتهم للتأخير فى حالة التلبس ١٥٩

تلاوة شهادة الشهود ١٦٥ و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

يكون المتهم آخر من يتكلم ١٣٨ و ١٥٤ و ١٦٠ و ١٨٥ و ن

نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

تعديل أو تشديد التهمة وتغيير وصف الأفعال و نمرة ٤

(١٩٠٥) م ٣٧ و ٣٨ و ٤٠

الحكم على المتهم :

من محكمة المخالفات ١٤٩

» » الجنح ١٧٣

» » الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

» » الجنايات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٠ و ٤٩ - ٥١

عدم حضور المتهم :

أمام النيابة ٣٦

» قاضى التحقيق ٩٣

» المحكمة (ر . غياب . غيبة) .

بعد الافراج عنه

متهم (تابع) :

معتوه ٢٤٧ — ٢٤٩

نقل المتهم إلى السجن العمومي ١٨٣

مهم سنة أقل من ١٥ سنة (ر . مجرمون أحداث)

مجرمون أحداث ٢٤٢ — ٢٤٦

محاكم (ر . دعوى عمومية)

محام (ر . مدافع)

محضر

مأمور الضبطية القضائية :

اجراءات ابتدائية ١٠

في حالة التلبس بالجريمة ١١ — ١٤ و ١٦ و ١٨

مخالفات الشهود ١٣ و ١٤

قوة اثبات المحضر ١٤ و ١٣٩

النيابة ٣٢

قاضي التحقيق ٦٣ و ٨٣ و ٨٤

الجلسة :

محكمة المخالفات ١٣٨ و ١٤٦

» الجنح ١٦٠ و ١٧٠

محضر (تابع) :

محكمة المركز و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٠
 » الجنائيات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤
 عدم ذكر البيانات اللازمة فى المحضر ٢٢٩
 الجرائم التى ترتكب فى الجلسة ٢٣٧
 تلاوة المحضر بالجلسة ١٣٤ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٠ و ٢١٨
 سماع شهادة الشهود بغير حضور المتهم ٨٢
 فى مواد المخالفات ١٣٤
 » الجنح ١٦٤ و ١٦٥
 » الجنائيات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤
 » » وحالة الغيبة ٢١٨

محضر

بمحكمة المركز و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣

محكمة ابتدائية

اختصاصها فى الاستئناف ١٥٤ و ١٧٩ و ١٨٣ و ١٨٨
 الاجراءات أمامها ١٥٤ و ١٨٢ - ١٨٩

محكمة الاستئناف

طلب إقامة الدعوى العمومية أمامها ٤٥ و ٦٢
 » تعيين القاضى المختص بالحكم ٢٤١

محكمة الجنايات (ر . أيضا أمر . قاضي الاحالة) .

تشكيلها وتحديد المواعيد التي تحكم من ابتدائها و نمرة ٤
(١٩٠٥) م ٥٥

تشكيل أعضائها و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣ و ٤

اختصاصها و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١ و ٢ و ١٢

مواعيد انعقاد أدوارها و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥ و ٦ و ٨

إحالة القضية عليها و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢ و ٢٩

قائمة الشهود و اعلانهم و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠ و ١٧ و ٢١

إعداد الجدول و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ - ٢٤

اطلاع المدافع على ملف القضية و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢

سليم ملف القضية الى المحكمة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٤

تعيين المدافع من تلقاء نفس المحكمة و نمرة ٤ (١٩٠٥)

م ٢٥ - ٢٧

محامون مقبولون في المرافعة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٨

اجراءات الجلسة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٨ و ٣٩ و ٤١ - ٤٨

تعديل التهمة أو تغيير وصف الأفعال و نمرة ٤ (١٩٠٥)

م ٣٦ - ٤٠

حكم المحكمة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٠ و ٤٩ - ٥١

نقض و ابرام و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٢

غية المتهم و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٣

محكمة الجنائيات (تابع)

مخالفة أحكام قانون تحقيق الجنائيات و نمرة ٤ (١٩٠٥)
م ٢٩ و ٥٦

أحكام وقية و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٤
محكمة الجنج (ر . أيضا محكمة جزئية . محكمة مركزية)
تشكيلها ١٥٦

اختصاصها ١٥٦ و ١٧٢ — ١٧٤

إحالة الدعوى عليها ١٥٧

تكليف المتهم بالحضور أمامها ١٥٨

غياب المتهم ١٦١ — ١٦٣

تأجيل القضية في حالة التلبس ١٥٩

الاجراءات في الجلسة ١٥٩ — ١٧٤

الاستئناف (ر . استئناف)

التنفيذ فورا ولو مع حصول الاستئناف ١٨٠

الافراج عن المتهم المحكوم ببراءته ١٨١

محكمة المخالفات (ر . أيضا محكمة جزئية . محكمة مركزية)

تشكيلها ١٢٨

اختصاصها ١٢٨ و ١٥٠

إحالة القضية عليها ١٢٩

محكمة المخالفات (تابع)

تكليف المتهم بالحضور أمامها ١٣٠

استيفاء التحقيق ۱۳۱

غیاب المتهم ۱۳۲ و ۱۳۳

الاجراءات في الجلسة ١٣٤ - ١٥٢

الاستئناف (ر . استئناف) .

تنفيذ الأحكام فوراً ولو مع حصول استئنافها ١٥٥

محكمة النقض والإبرام (ر . نقض وإبرام) .

محكمة جزئية (ر . أيضا محكمة الجنح . محكمة المخالفات) .

اختصاصها في مواد المخالفات ١٢٨ و ١٥٠ وق نمرة ٨

۲۲ (۱۹۰۳)

اختصاصها في مواد الجرح ١٥٦ و ١٧٢ - ١٧٤ و ١٩ نمرة ٨

۲۴ (۱۹۰۴)

محكمة مركزية (ر . أيضا محكمة الجنح . محكمة المخالفات) .

تشكيلها ٨ نمرة (١٩٠٤) م ١ و ٢

اختصاصها في المواد المدنية والتجارية ٧ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١١

» دون غيرها في المواد الجنائية و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣

محكمة مركزية (تابع)

اشتراكها مع غيرها في المواد الجنائية و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣
و ٦ و ٤ - ٨

التحقيق واقامة الدعوى و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٥ - ١٤ و ٧
إحالة القضية على النيابة و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٨
الاجراءات بالجلسة و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٩ و ١٠
الكتابة والمحضرون و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣
الجدول الخاص بمحاكم المراكز و نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٢

محل (ر . أيضا تفتيش)

تعيين محل للتهمة ١٠٤
» » للذعى المدنى ٥٣

مدافع

حضوره في التحقيق ٣٤ و ٨١ و ٨٢
محادثة المتهم مع المحامى عه ١٠٢
تعيينه من تلقاء نفس محكمة الجنائيات و نمرة ٤ (١٩٠٥) م
٢٥ - ٢٧

اطلاعه على ملف القضية و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٤
محامون مقبولون في المرافعة أمام محكمة الجنائيات و نمرة ٤
(١٩٠٥) م ٢٨

مدرسة اصلاحية ٢٤٥

متدع مدنى (ر . أيضا تعويضات . مصاريف) .

الادعاء بحقوق مدنية ٤٩ — ٥٤ و ٢٣٩ و ٢٨٢

تنازل عن الدعوى المدنية ٥٥

رفع الدعوى مباشرة ٥٢ و ٤٨ و ١٢٩ و ١٥٧ و ١٧ نمرة ٨

(١٩٠٤) م ٥

التزامه بالمصاريف ٢٥٥ — ٢٥٧

أثناء التحقيق

حضور اجراءات التحقيق ٣٤ و ٨١ و ٨٢ و ٨٨

المسائل الفرعية ٦٠ و ٦١

تكليف الشهود بالحضور ٧٥ و ٧٦

الاستشهاد ٧٧

حبس المتهم احتياطاً ١٠٧

المعارضة فى الأوامر ١١٦ و ١٢٤

أمام محكمة المخالفات :

تكليف الشهود بالحضور ١٤٠

إبداء الأقوال والطلبات ١٣٤ — ١٣٨

مدع مدني (تابع)

أمام محكمة الجنح :

تكليف الشهود بالحضور ١٦٠

إبداء الأقوال والطلبات الختامية ١٦٠ و ١٦٥

أمام محكمة الجنائيات :

تكليف الشهود بالحضور و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٩

إبداء الأقوال والطلبات الختامية و نمرة ٤ (١٩٠٥) م

٤٤ و ٤٥

المعارضة في الأحكام الغيابية ١٣٢ و ١٦٣ و ١٨٧

الحق في الاستئناف ١٧٦ — ١٧٨

الطعن بطريق النقض والابرام ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣٣ و

نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٢ و رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١

مراقبة البوليس

تفتيش وقبض ٢٣

مركز (ر . ر) محكمة مركز

مسائل فرعية (ر . ر أيضا معارضة)

أمام قاضي التحقيق ٥٩ — ٦١

» المحكمة ٤٤ و ١١٢ و ٢٤٠

مسئولية مدنية ٢٣٨

مصاريف

على المتهم :

المحكوم عليه ٢٥٠ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٦ و ق ٦٨

لسنة ١٩٣١ م ٣٨

إذا برئ ٢٥١ و ٢٥٧

تقديرها ٢٥٤

تنفيذها (ر . تنفيذ الأحكام) .

على المدعى المدني ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٥٥

على الأشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية ٢٣٨

مضى المدة

سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة ٢٧٩

انقطاع المدة ٢٨٠ و ٢٨٢

تأثير سقوط الدعوى العمومية على الدعوى المدنية ٢٨٢

سقوط العقوبة ٢٧٦ — ٢٧٨

ما يترتب عليه ٢٨١

معارضة

في أوامر الحبس الصادرة من النيابة ٣٨

معارضة (تابع)

في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق :

بالحكم في المسائل الفرعية ٦١

بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب ٧٧

بخصوص أمر الحبس ١٠٥

بأن لا وجه لاقامة الدعوى ١١٦

بالاحالة ١٢٢ - ١٢٧

في الأحكام الغيابية :

في مواد المخالفات ١٣٣ و ١٤٣ و ١٥٤

» الجنح ١٦٣ و ١٨٧

معتوه

متهم ٢٤٧ - ٢٤٩

ملاحظة البوليس (ر . مراقبة البوليس)

مترك (ر . أيضا تفتيش) .

عدم جواز دخول بيت مسكون هـ

مواجهة الشهود ٧٨ و ١٦٦ وفي نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

(ن)

نائب عمومي

المدة المحددة للغو الأمر الصادر بحفظ الأوراق ٤٢ (ب) .
الطعن في الأمر الصادر من قاضي الاحالة و نمرة ٤
(١٩٠٥) م ١٣

الاستئناف في مواد الجرح ١٧٧ و ١٧٨
تنفيذ حكم الاعدام ٢٦٠

نزاع في الاختصاص

طلب تعيين القاضي المختص بالحكم ٢٤١

تقض و ابرام

أحكام المحاكم ٢٢٩ - ٢٣٤ و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٢
أوامر قاضي الاحالة و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣ و ١٤ وق
رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١

نيابة (ر . أيضا تحقيق . حبس احتياطي . رئيس نيابة . نائب
عمومي) .

إقامة الدعوى العمومية ١ وق ٦٨ لسنة ١٩٣١ م ٤ المعدلة
للادة ٦٠ من الأمر العالي .
مأمورو الضبطية القضائية ٤

المتدبون للقيام بأعمال محكمة المخالفات ١٢٨

نيابة (تابع)

المتدبون لأداء وظيفة النيابة العمومية بمحاكم المراكز و نمرة ٨

(١٩٠٤) م ٥

نيابة عمومية (ر . نيابة) .

(و)

وكيل للمحكوم عليه المتوفى ٢٣٣

(ى)

يميز

أمام النيابة ٣١

» قاضى التحقيق ٦٧

» المحكمة ١٤٥ و ١٦٠ و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

خبراء : راجع قانون نمرة ١ سنة ١٩١٧ صفحة ٨٤

الحكومة المصرية

وزارة الحقانية

لائحة الترتيب ولائحة الاجراءات
الداخلية للمحاكم الأهلية
وما يتعلق بهما

طبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٢٧

يطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر
مطبوعات الحكومة بوزارة المالية (بوستان الدواوين) بالقاهرة

التمن ٥٠ مليا

محتويات

صفحة

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية :	
أمر عال في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣	١
لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية :	
أمر عال في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤	٢١
تحويل وزير الحقانية ندب القضاة :	
أمر عال في ٦ يوليو سنة ١٨٨٥	٣٨
تحويل وزير الحقانية ندب المستشارين والقضاة لتأدية وظيفة النيابة :	
أمر عال في ٢١ مايو سنة ١٨٨٨	٣٩
الجزاءات التأديبية لأعضاء النيابة :	
أمر عال في ٦ يونيو سنة ١٨٩٠	٤٠
شروط التوظيف بالمحاكم الأهلية :	
أمر عال في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣	٤٢
معاونو النيابة :	
أمر عال في ٨ يوليو سنة ١٨٩٤	٤٨
تأديب أعضاء النيابة :	
أمر عال في ١١ يناير سنة ١٨٩٧	٤٩
لائحة المحاماه أمام المحاكم الأهلية :	
قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢	٥٤
تعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية :	
قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٣	٧٠

	اعتبار معاوئي النيابة من رجال الضبطية القضائية :
٧٢	أمر عال في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤
	اعادة المستشارين السابقين الذين شغلوا وظائف وزراء أو وكلاء وزارات الى قضاة بمحكمة الاستئناف الأهلية :
٧٣	قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٣
	انشاء محكمة استئناف بمدينة أسيوط :
٧٥	قانون في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦
	المجلس المخصوص لموظفي المحاكم والنيابات :
٧٧	قانون في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦
	انشاء محكمتين ابتدائيتين أهليتين بشبين الكوم والمنيا :
٧٩	قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

فهرس

صفحة

١	أحكام ابتدائية
	الفصل الأول — في المحاكم الابتدائية ومحاكم المواد الجزئية ومحاكم الاستئناف :
٢	الفرع الأول — في ترتيب وتشكيل تلك المحاكم ...
٤	الفرع الثاني — في وظائف المحاكم على العموم ...
٥	الفرع الثالث — في الجلسات
٦	الفرع الرابع — في الأحكام
٦	الفرع الخامس — في التنفيذ
	الفصل الثاني — في تعيين قضاة المحاكم وباقي مستخدميها وفيما يجب لهم وعليهم وعدم جواز الجمع بين وظائفهم وغيرها :
٧	الفصل الثالث — في الشروط والصفات اللازمة للتوظيف بالمحاكم :
٨	الفرع الأول — في قضاة المحاكم
٩	الفرع الثاني — في مأموري المحاكم
	الفرع الثالث — في الكتبة الأول والكتبة الثانى والمترجمين الخالفين اليمين
١٠	الفرع الرابع — في المحضرين
١١	الفرع الخامس — في لجان الامتحان
١١	الفصل الرابع — في وظائف تختص بها كتبة المحاكم الابتدائية :
١٢	الفصل الخامس — في عدم امكان عزل مستشارى محكمة الاستئناف العليا :
١٢	الفصل السادس — في المحاكمة التأديبية :
١٣	الفصل السابع — في قلم النائب العمومى :
١٣	الفرع الأول — في تشكيله ووظائفه
	الفرع الثاني — في الشروط اللازمة للتوظيف بقلم النائب العمومى
١٥	الفصل الثامن — في ادارة نفود المحاكم :
١٦	الفصل التاسع — في الجمعيات العمومية :
١٧	الفصل العاشر — في الخلاف الذى يقع فى الاختصاص :
١٨	الفصل الحادى عشر — أحكام ختامية :
١٩	

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه لطرفنا ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس
نظارنا ؛

نأمر بما هو آت :

أحكام ابتدائية

مادة ١ — القوانين والأوامر يكون معمولاً بها في جميع القطر
المصرى عند اعلانها من طرفنا بواسطة درجها بالجرائد الرسمية
ويجب الاجراء بموجبها في كل جهة من جهات القطر المذكور
من وقت العلم باعلانها وتعتبر تلك القوانين والأوامر معلومة لدى
جميع أهالى القطر بعد اعلانها بالجرائد بثلاثين يوماً ويجوز تنقيص
هذا الميعاد بمقتضى نص صريح في القوانين أو الأوامر المذكورة .

مادة ٢ — لا يقبل من أحد اعتذاره بعدم العلم بما تضمنته
القوانين أو الأوامر من يوم وجوب العمل بمقتضاها .

مادة ٣ — لا تسرى أحكام القوانين والأوامر الا على الحوادث
التي تقع من تاريخ العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع
السابقة عليها ما لم يكن منها عن ذلك بنص صريح فيها .

مادة ٤ — لا يبطل نص من القوانين أو الأوامر الا بنص قانون
أو أمر جديد يتقرر به بطلان الأول .

الفصل الأول

في المحاكم الابتدائية ومحاكم المواد الجزئية ومحاكم الاستئناف

الفرع الأول — في ترتيب وتشكيل تلك المحاكم

مادة ٥ — (ق ٥ سنة ١٩٠٤ وق ٢٤ سنة ١٩١٣) تترتب محكمة ابتدائية في كل من المدن الآتية وهي : مصر وطنطا والزقازيق والمنصورة والاسكندرية وبني سويف وأسيوط وقنا .
مادة ٦ — تتشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من خمسة قضاة بالأقل يكون أحدهم رئيسا وآخر وكيلًا وتصدر الأحكام من ثلاثة قضاة .

مادة ٧ — (بطل العمل بها بموجب المادة ٨ من الأمر العالي الصادر في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣١١ — ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) .

مادة ٨ — (ق ٥ سنة ١٩٠٤) يشكل في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جزئية يحدد عددها ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من ناظر الحقانية .
وتركب كل من هذه المحاكم من قاض ينتدبه ناظر الحقانية من المحكمة الابتدائية .

ولناظر الحقانية أن ينتدب في مدينتي مصر والاسكندرية قاضيا أو جملة قضاة من المحكمة الابتدائية ليحكموا بمفردهم دون سواهم من القضاة الجزئيين في جميع المخالفات التي تقع في هاتين المدينتين .

مادة ٩ — (ق ٥ سنة ١٩٠٤) تشكل محكمة استئناف في مدينة مصر .

مادة ١٠ — (ق ٥ سنة ١٩٠٥) تصدر الأحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة الا في حالة انعقاد المحكمة بهيئة محكمة نقض وابرام طبقا لنصوص قانون تحقيق الجنايات فان الأحكام تصدر من خمسة قضاة .

وعند ما تنعقد المحكمة بهيئة نقض وابرام للنظر في حكم صادر من محكمة الاستئناف يجوز أن يكون ضمن أعضائها أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

مادة ١١ — يجوز ترتيب محاكم استئناف أخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية بمقتضى أمر يصدر منا إذا اقتضت المصلحة ذلك . ويجوز لمحاكم الاستئناف وللمحاكم الابتدائية أن تشكل بهادائرتين أو أكثر .

مادة ١٢ — تعيين دائرة اختصاص كل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية يكون بأمر يصدر منا .

مادة ١٣ — يعين لمحاكم الاستئناف وللمحاكم الابتدائية العدد الكافي من الكتبة الأول والكتبة الثواني والمترجمين والمحضرين ويحلفون جميعا ويناط المحضرون بخدمة الجلسات وإعلان الأوراق وتنفيذ الأحكام على حسب الشروط المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

مادة ١٤ — يترتب بالمحاكم المذكورة قلم نيابة عمومية يتولى رياسته نائب عمومي .

الفرع الثانى — فى وظائف المحاكم على العموم

مادة ١٥ — نحمك المحاكم المذكورة فيما يقع بين الأهالى من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية وتحكم أيضا فى المواد المستوجبة للتعزير بأنواعه من المخالفات أو الجنح أو الجنايات التى تقع من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات أو الجنح أو الجنايات التى تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها إنما المواد الجنائية المستلزمة القتل قصاصا يستفتى فيها كما هو مصرح فى قانون تحقيق الجنايات .

وليس لهذه المحاكم أن تحكم فيما يتعلق بالأحكام الأميرية العمومية من حيثية الملكية ولا أن تؤول معنى أمر يتعلق بالإدارة ولا أن توقف تنفيذه إنما تختص أيضا بالحكم فى المواد الآتى بيانها :
(أولا) كافة الدعاوى المدنية أو التجارية الواقعة بين الأهالى وبين الحكومة فى شأن منقولات أو عقارات .

(ثانيا) كافة الدعاوى التى ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن إجراءات إدارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية (دكرى تو) .

(ثالثا) كافة المواد التى تكون من خصائصها بمقتضى قوانين أو أوامر عالية (دكرى تو) خصوصية .

مادة ١٦ — ليس للمحاكم المذكورة أن تنظر فى المنازعات المتعلقة بالدين العمومى أو بأساس ربط الأموال الميرية ولا فى المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف ولا فى مسائل الأنكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا فى مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ولا يجوز لها أيضا أن تؤول الأحكام التى تصدر فيها من الجهة المختصة بها .

مادة ١٧ — (ق ٥ سنة ١٩٠٤) قواعد اختصاص المحاكم
تعين في قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات .

المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ — (ألغيت بالقانون نمرة ٥ بتاريخ
١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ واستعيض عنها بالمادة ١٧ السابقة المعدلة
بالقانون المذكور) .

الفرع الثالث — فى الجلسات

مادة ٢٢ — تكون المرافعات بجلسات المحاكم علنية إلا إذا
قررت المحكمة بناء على ما يترأى لها أن تكون المرافعة سرية مراعاة
للآداب أو محافظة على النظام العمومى .

وللأخصام الحرية فى المدافعة عن حقوقهم .

ونظام الجلسة وضبطها يتعلقان بالرئيس .

مادة ٢٣ — اللغة التى تستعمل بالمحاكم هى اللغة العربية إنما
يجوز للأخصام أن يقدموا مع الأوراق ونتائج الأقوال ترجمة لها .

مادة ٢٤ — يجوز للأخصام أن يحضروا بأنفسهم أمام المحاكم
أو بواسطة وكلاء عنهم .

مادة ٢٥ — يجوز لكل محكمة أن لا تقبل فى التوكيل عن
الأخصام من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل
بحسب اللائق .

مادة ٢٦ — كافة القواعد الأخرى المتعلقة بعقد الجلسات
وبالمداولات غير القواعد العمومية المبينة فى هذه اللائحة وفى هذه
القوانين تتقرر بلائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم .

الفرع الرابع — فى الأحكام

مادة ٢٧ — تصدر الأحكام باسمنا بحسب الأوضاع والقواعد المقررة بهذه اللائحة والقوانين .

مادة ٢٨ — كافة الأحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالتطبيق عليه وعلى المحاكم أن تتبع القوانين المصرية التى ستُنشر وكذلك الأوامر واللوائح الجارية العمل بموجبها الآن متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والأوامر واللوائح التى تصدر وتنشر فيما بعد بحسب القواعد المقررة .

وكل اتفاق خصوصى مخالف للقوانين المتعلقة بالنظام العمومى والآداب باطل لا يعمل به .

مادة ٢٩ — أن لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل ويحكم فى المواد التجارية بمقتضى تلك القواعد أيضا وبموجب العادات التجارية .

الفرع الخامس — فى التنفيذ

مادة ٣٠ — (ق ٥ سنة ١٩٠٤) لأجل أن تكون الأحكام واجبة التنفيذ يلزم فيما عدا طرق تنفيذ الأحكام فى المواد الجنائية المنصوص عنها خاصة فى قانون تحقيق الجنايات أن تكون مشمولة من طرف المحكمة الصادرة منها بصيغة التنفيذ الآتى وهى :

يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يبادروا إلى تنفيذه وعلى النائب العمومى ووكلائه أن يساعدوهم وعلى رؤساء وضباط العساكر ومأمورى الضبط والربط أن يعاونوهم على إجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طابت منهم المساعدة والمعونة بصورة قانونية .

مادة ٣١ — تنفيذ الأحكام والسندات والعقود الرسمية يكون بمعرفة المحضرين بالمحاكم بناء على صيغة التنفيذ ولا دخول لجهات الادارة فيه إنما يجب عليها المساعدة إذا طابت منها بشرط أن لا يترتب على تلك المساعدة تداخلها في التنفيذ ولا مسئوليتها فيه .

الفصل الثاني

في تعيين قضاة المحاكم وباقي مستخدميها وفيما يجب لهم وعليهم وعدم جواز الجمع بين وظائفهم وغيرها

مادة ٣٢ — تعيين رؤساء وقضاة المحاكم عموماً والنائب العمومي ورؤساء أقلامه ووكلائه يكون بأمر يصدر من بناء على طلب ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .

مادة ٣٣ — (ق ١٠ سنة ١٩٠٩) رؤساء الكتبة والكتبة والمترجمون والمحضرون بالمحاكم الأهلية يكون تعيينهم وفصلهم عن وظائفهم بمعرفة ناظر الحقانية .

ويشترط أن يكون الأشخاص المطلوب استخدامهم متصفين بالصفات المبينة في القوانين واللوائح المعمول بها وقت تعيينهم .

مادة ٣٤ — لناظر الحقانية أن يعين عند ترتيب المحاكم المذكورة وفي أثناء السنة الأولى من تاريخ ابتدائها في العمل رؤساء الكتبة والكتبة والمترجمين والمحضرين بصرف النظر عن الشروط المقررة في هذه اللائحة .

مادة ٣٥ — يجب على كل من قضاة المحاكم ورؤساء الكتبة والكتبة والمترجمين والمحضرين أن يحلف قبل اشتغاله بوظيفته بأنه يؤدي وظيفته بالذمة والصدقة .

فقضاة محاكم الاستئناف يحلفون بين يدينا بحضور ناظر
الحقانية ، وقضاة كل محكمة ابتدائية يحلفون أمام محكمة الاستئناف
التابعون هم لها ، والنائب العمومي يحلف بين يدينا بحضور ناظر
الحقانية ، ووكلاؤه ومساعدوهم يحلفون أمام ناظر الحقانية ،
ورؤساء الكتبة والكتبة والمترجمون والمحضرون يحلفون اليمين أمام
جلسة علنية تنعقد بالمحكمة الموظفين بها .

مادة ٣٦ — كافة الموظفين بالمحاكم بسائر أنواعهم لا يجوز لهم
أن يجمعوا بين وظائفهم بالمحاكم ووظيفة أخرى أو أى حرفة غيرها .

الفصل الثالث

فى الشروط والصفات اللازمة للتوظيف بالمحاكم

الفرع الأول — فى قضاة المحاكم

مادة ٣٧ — يشترط فىمن يعين قاضيا بالمحاكم الأهلية أن
يكون ذا دراية كافية بالقوانين وأن يكون متمتعا بالحقوق المدنية
وأن لا يكون حكم عليه بحكم مغل بالشرف .

ويشترط فىمن يوظف قاضيا بالمحاكم الابتدائية أن تكون سنّه
خمسا وعشرين سنة بالأقل وفيمن يوظف بمحاكم الاستئناف أن
تكون سنّه ثمانى وعشرين سنة بالأقل أما من يعين رئيسا فتكون
سنّه اثنتين وثلاثين سنة بالأقل .

الفرع الثاني — في مأمورى المحاكم

مادة ٣٨ — يشترط فيمن يعين بالمحاكم من هؤلاء المأمورين أن تكون سنه احدى وعشرين سنة بالأقل وأن يثبت استقامة أطواره وأن تكون متوفرة فيه الشروط اللازمة لوظيفته على حسب القوانين والأوامر واللوائح .

مادة ٣٩ — يجب على الكتبة الأول والكتبة الثانى والمحضرين والموظفين الأحر المؤتمنين على نقود وأمانات وأشياء أخرى ذات قيمة أن يقدموا ضمانا تعين شروطها فى لائحة اجراءات المحاكم وتقديم هذه الضمانة لا يخلى رؤساء الكتبة ورؤساء المحضرين التابع لهم هؤلاء المستخدمون من المسئولية فى حالة حصول اهمال من الرؤساء المذكورين .

مادة ٤٠ — اذا حصل تقصير من المضمون فى وظائفه وحكم عليه بسبب ذلك فقيمة الضمانة يدفع منها :

أولا — المصاريف القضائية ؛

ثانيا — ما يكون مطلوبا للغير ؛

ثالثا — ما يكون مطلوبا لليرى ؛

رابعا — ما يحكم على المضمون بدفعه من الجزاءات النقدية .

مادة ٤١ — لا يجوز رد قيمة الضمانة واخلاء طرف الضامن من بعد انفصال المضمون من وظيفته الا بمقتضى قرار يصدر من المحكمة الموظف بها المضمون بعد استماع أقوال النائب العمومى ولا يسوغ لأى محكمة من المحاكم أن تحكم بردها الا بعد مضي ثلاثة أشهر غير مواعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة من أحد فى أثناء هذه المدة أو حصولها ولغوها ويبتدى ذلك الميعاد من تاريخ النشر عن الانفصال من الوظيفة باعلان يدرج باحدى الجرائد المخصصة للاعلانات القضائية ويعلق الاعلان المذكور أيضا مدة شهر باللوحة المعدة لذلك بالمحاكم .

مادة ٢ ٤ — حصول المعارضة يكون بتقريرها بقلم كاتب المحكمة أو باعلانها الى القلم المذكور وعلى رئيسه توصيلها لقلم النائب العمومى .

الفرع الثالث

فى الكتبة الأول والكتبة الثانى والمترجمين الحالفين اليمين

مادة ٣ ٤ — يشترط فيمن يعين بوظيفة كاتب أول أن يكون اشتغل بوظيفة كاتب ثان مدة سنة بالأقل ويشترط فيمن يعين بوظيفة كاتب ثان أن يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العمومى باشتغاله بالكتابة فى أحد مكاتب المحاكم مدة ستة شهور وأن يكون أحسن الاجابة فى امتحان اختبار فيه كتابة وشفاهها عن مسائل المرافعات وترتيب المحاكم على وجه العموم .

ويشترط فيمن يعين بوظيفة مترجم أن يكون أحسن الاجابة فى امتحان اختبار فيه كتابة وشفاهها بمعرفة لجنة يناط بها ذلك .

مادة ٤ ٤ — تعيين المبيضين بأقلام كاتب المحاكم يكون بمعرفة رئيس المحكمة بناء على طلب الكاتب الأول وبموافقة رأى رئيس قلم النائب العمومى .

الفرع الرابع — فى المحضرين

مادة ٥ ٤ — يشترط فيمن يعين بوظيفة محضر أن يكون أحسن الاجابة فى امتحان اختبار فيه شفاهها وتحريراً فيما يتعلق بوظيفة المحضرين .

الفرع الخامس — فى لجنات الامتحان

مادة ٤٦ — كيفية تشكيل اللجنات التى يناط بها امتحان الكتبة الثوانى والمترجمين والمحضرين تتقرر بلائحة اجراءات المحاكم وكذلك الطريقة التى تتبع فى الامتحان تتقرر بتلك اللائحة أيضا .

الفصل الرابع

فى وظائف تختص بها كتبة المحاكم الابتدائية

مادة ٤٧ — يلزم أن يكون بطرف كتبة المحاكم الابتدائية دفاتر للرهنونات والتسجيل والقيود ويجب عليهم تحرير كافة العقود والمشارطات وتكون العقود التى يحررونها فى قوة العقود الرسمية ويحفظ أصلها بقلم كتاب المحكمة .

مادة ٤٨ — يجب أيضا على الكتبة المذكورين أن يرسلوا للمحاكم الشرعية صورة مما يحررونه من عقود ملكية العقار والعقود المتضمنة ثبوت حقوق عينية على العقار .

وكذلك يجب على المحاكم الشرعية أن ترسل الى أقلام كتاب المحاكم الابتدائية صورة من العقود التى تحررها من هذا القبيل .

ومن يتأخر عن ارسال تلك الصور يكون ملزما بالخسائر التى تنشأ عن ذلك ويحكم عليه بالعقوبات التأديبية ولكن لا يترتب على هذا التأخير بطلان العقود .

الفصل الخامس

في عدم امكان عزل مستشارى محكمة الاستئناف العليا

(ق ٥ لسنة ١٩٠٤)

مادة ٤٩ — (ق ٥ لسنة ١٩٠٤) مستشارو محكمة الاستئناف العليا لا يعزلون .

مادة ٥٠ — (ألغيت بالقانون نمرة ٥ لسنة ١٩٠٤) .

الفصل السادس

في المحاكمة التأديبية

مادة ٥١ — تأديب قضاة المحاكم الابتدائية يختص بمحكمة الاستئناف التابعة لها تلك المحاكم وتأديب قضاة كل محكمة استئناف يختص بالمحكمة نفسها فتحكم فيه حال تشكيلها في هيئة جمعية عمومية .

مادة ٥٢ — إذا قدمت لمجلس التأديب بمحكمة الاستئناف دعوى على أحد قضاة المحاكم الابتدائية يلزم أن يضم اليه عند رؤيتها والحكم فيها اثنان من قضاة محكمة ابتدائية .

مادة ٥٣ — العقوبات التأديبية التي تترتب على قضاة المحاكم هي التوبيخ والانذار ، فالانذار يكون صدوره لقضاة كل محكمة من رئيسها ، ولرؤساء المحاكم الابتدائية من رئيس محكمة الاستئناف التابعين لها ، ولرؤساء محاكم الاستئناف من ناظر الحقانية .

وكل فعل يزرى بشرف القضاة أو يخل بكال حريتهم في آرائهم يكون جزاؤه عزل مرتكبه .

مادة ٥٤ — تأديب المأمورين يختص بالمحكمة الموظفين بها والعقوبات التأديبية التي تترتب عليهم (خلافاً لالذار الذي يجوز في كل الأحوال صدوره من رؤساء المحاكم الاستئنافية أو الابتدائية) هي :

أولاً — قطع المرتبات مؤقتاً ؛

ثانياً — التزير من وظيفة إلى أخرى ؛

ثالثاً — العزل ؛

ويجوز توقيف المأمور المقام عليه دعوى تأديبية عن أداء وظيفته مؤقتاً بمقتضى أمر من مجلس التأديب .

مادة ٥٥ — يحكم في جميع القضايا التأديبية في جلسة علنية وبأغلبية الآراء .

مادة ٥٦ — ترتيب مجلس التأديب بكل محكمة وكيفية سير الدعاوى فيه يقرران في لائحة إجراءات المحاكم الداخلية .

مادة ٥٧ — ملاحظة وتأديب أرباب قلم النائب العمومي يختصان بناظر الحقانية وبالنائب العمومي .

الفصل السابع

في قلم النائب العمومي

الفرع الأول — في تشكيله ووظائفه

مادة ٥٨ — يترتب تحت إدارة النائب العمومي القدر الكافي من الوكلاء بمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية لتأدية الخدمة المكلفين بها في الجلسات وفي قلم النائب العمومي .

مادة ٥٩ — تعيين جهة إقامة كل من الوكلاء يكون بمعرفة ناظر الحقانية بعد أخذ رأى النائب العمومي .

مادة ٦٠ — على النائب العمومى إدارة الضبطية القضائية وإقامة الدعاوى الجنائية والتأديبية أما بنفسه أو بواسطة وكلائه، ولحاكم الاستئناف تكليف قلم النائب العمومى بإقامة الدعاوى الجنائية أو التأديبية وكذلك للحاكم الابتدائية تكليفه بإقامة الدعاوى التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها .

مادة ٦١ — موظفو الحكومة المأمورون قانوناً بأعمال الضبطية القضائية يكونون تحت إدارة قلم النائب العمومى فيما يتعلق بالمأمورية المذكورة .

مادة ٦٢ — على النائب العمومى ملاحظة وتفتيش السجون وغيرها من المحلات التى تستعمل للحبس مع مراعاة الحدود المقررة فى ذلك بالقوانين واللوائح ويجب عليه إخبار ناظر الحقانية بالأمر المخالفة التى يراها وبكافة المسائل التى يقتضيها التفتيش المكلف به .

مادة ٦٣ — لقلم النائب العمومى إدارة الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم وملاحظة وتفتيش صندوق الأمانات والودائع ولكن لا يجوز خروج هذه الأمانات والودائع من الصندوق إلا بمقتضى أمر من المحكمة أو من أحد قضاتها وعلى القلم المذكور أيضاً ملاحظة وتفتيش أقلام الكتبة والمحضرين مع بقائها تحت إدارة رؤساء المحاكم .

ويجوز له أن يطلب ممن يتعلق به ذلك إتخاذ الإجراءات التى يترأى له لزومها فى هذا الشأن .

مادة ٦٤ — يجب على النائب العمومى أن يحضر هو أو وكلاؤه بالنيابة عنه فى جلسات أى محكمة من المحاكم الأهلية عند النظر فى القضايا الواجب دخوله فيها بمقتضى القوانين وله أن يحضر أيضاً فى الجمعيات العمومية التى تعقد بالمحاكم .

مادة ٦٥ — أعضاء قلم النائب العمومى قابلون للانفصال عن وظائفهم وهم تابعون لرؤسائهم ولناظر الحقانية فقط .

ويجوز مع ذلك للحاكم أن تقدم لناظر الحقانية أى شكوى فى حق النائب العمومى إذا وقع منه أمر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته فإذا كان الأمر واقعا من أحد وكلائه تكون الشكوى اليه .

مادة ٦٦ — سائر المستخدمين بقلم النائب العمومى يكون تعيينهم بمعرفة ناظر الحقانية أو النائب العمومى على حسب الأحوال ولا يكونون تابعين إلا للنائب العمومى تحت أمر ناظر الحقانية ويجوز انفصالهم عن وظائفهم بمعرفة من يعينهم .

الفرع الثانى — فى الشروط اللازمة للترطف بقلم النائب العمومى

مادة ٦٧ — يشترط فيمن يتعين ويكلا عن النائب العمومى أن يكون عمره ثلاثا وعشرين سنة بالأقل وأن يكن قد أقام سنة بالأقل بصفة مساعد بأحد أقلام النائب العمومى أو أن يكون استحصل على اجازة فى علم القوانين (ليسانسييه) أو على شهادة تقوم مقامها .

مادة ٦٨ — لا يجوز ترقى أحد وكلاء النائب العمومى لوظيفة رئيس قلم النائب المذكور بأحدى المحاكم الابتدائية إلا إذا أقام فى وظيفة التوكيل مدة سنتين وكذلك لا يجوز ترقى أحدهم لوظيفة رئيس القلم السابق ذكره بأحدى محاكم الاستئناف إلا إذا أقام فى وظيفته مدة أربع سنين .

مادة ٦٩ — لناظر الحقانية أن يلحق بقلم النائب العمومى مساعدين ويشترط فيمن يعين فى هذه الوظيفة أن يكون عمره إحدى وعشرين سنة بالأقل وأن يكون قد استحصل على اجازة فى علم القوانين (ليسانسييه) أو على شهادة تقوم مقامها أو شهادة

من مدرسة الإدارة بمصر بأنه ذو كفاءة ولكن في هذه الحالة الأخيرة يجب خلاف ما ذكر أن يكون التحقق في أشغال قلم النائب العمومي مدة سنة بالأقل .

مادة ٧٠ — عند ترتيب المحاكم الأهلية يجوز تعيين أعضاء قلم النائب العمومي بصرف النظر عن الشروط المبينة قبل .

الفصل الثامن

في إدارة نقود المحاكم

مادة ٧١ — تقدم ميزانية المحاكم من طرف ناظر الحقانية وتدرج ضمن ميزانية عموم الحكومة .

مادة ٧٢ — كافة أذونات الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس قلم النائب العمومي بها .

مادة ٧٣ — متحصلات الغرامات وسائر أنواع الرسوم المقررة بالتعريفات في المواد المدنية والجنائية وكذلك الأمانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكتبة الأول والكتبة الثانى والموظفين المعينين لذلك تحت إدارة قلم النائب العمومي وملاحظة نظارة الحقانية .

٧٤ — ان لم تكف إيرادات المحاكم لمصاريفها فالحكومة تصرف لها التكملة بناء على طلب يقدم من النائب العمومي لناظر الحقانية فان زادت إيراداتها على مصاريفها تورد الزيادة في آخر الشهر بخزينة المالية بعد ابقاء المبالغ المنظور صرفها في الشهر التالى . وفي آخر السنة كل زيادة في الإيرادات عن المصروفات يصير توريدها بتمامها بخزينة المالية .

مادة ٧٥ — سائر الأحكام والإجراءات الأخرى المتعلقة بإدارة نقود المحاكم تتقرر في لائحة إجراءاتها الداخلية .

الفصل التاسع

في الجمعيات العمومية

مادة ٧٦ — لكل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تجتمع في هيئة جمعية عمومية للمداولة في كافة المواد المتعلقة بنظامها وأموالها الداخلية علاوة على المواد المنصوص عليها في هذه اللائحة.

مادة ٧٧ — عقد الجمعيات العمومية بكل محكمة للمداولة في المواد المتعلقة بنظامها وأموالها الداخلية يكون بمعرفة رئيسها سواء كان من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اثنين من قضاة المحكمة بالأقل أو بناء على طلب النائب العمومي أو أحد وكلائه .

مادة ٧٨ — تتركب الجمعيات العمومية من سائر قضاة المحكمة الحاضرين بها وينضم اليهم رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله في حالة ما اذا كان الغرض من عقدها المداولة في مادة من المواد المتعلقة بالنظام والأموال الداخلية ويكون رأي الرئيس المذكور أو من ينوب عنه معدودا في المداولة .

مادة ٧٩ — باقى القواعد المتعلقة بالجمعيات العمومية تتقرر في لائحة اجراءات المحاكم الداخلية .

الفصل العاشر

في الخلاف الذى يقع فى الاختصاص

مادة ٨٠ — اذا وقع خلاف فى الاختصاص بين احدى جهات الحكم فى الأحوال الشخصية وبين احدى المحاكم الأهلية فيحال الفصل فى هذا الخلاف على مجلس يشكل تحت رئاسة ناظر الحقانية من قاضيين من المحاكم الأهلية يعينهما رئيس محكمة الاستئناف بمصر ومن شخصين يعينهما الجهة المختصة بالحكم فى الأحوال الشخصية المذكورة.

مادة ٨١ — الجهة المختصة بالحكم في الأحوال الشخصية أو المحكمة الأهلية تقدم طلب اختصاصها برؤية الدعوى لناظر الحقانية وهو يرسله الى المحكمة أو الى الجهة المنظورة فيها تلك الدعوى فتحكم في الطلب وترسل صورة من قرارها للمحكمة أو الى الجهة المدعية بالاختصاص على يد ناظر الحقانية فان كان القرار صادرا برفض الطلب فلا لجهة المدعية بالاختصاص في مدة خمسة عشر يوما من بعد وصول القرار اليها خلاف مدة المسافة أن ترفع دعوى الاختصاص بمذكرة تقدمها لناظر الحقانية وهو يحيل المسألة في الحال على المجلس المنوط به الفصل فيها .

مادة ٨٢ — اذا وقع خلاف في الاختصاص بين احدى المحاكم الأهلية وبين احدى جهات الادارة يحال الفصل في ذلك على مجلس يشكل تحت رئاسة ناظر الحقانية من اثنين يعينهما رئيس محكمة الاستئناف بمصر من قضاة المحاكم ومن اثنين من رجال الحكومة يعينهما رئيس مجلس النظار .

مادة ٨٣ — الخلاف في عدم الاختصاص يقدم بمعرفة ناظر الحقانية الى مجلس الفصل في دعاوى الاختصاص بناء على طلب من أولى الشأن يرفق به كافة الأوراق والمذكرات المستند عليها ويشكل المجلس المذكور بالكيفية السالف ذكرها على حسب الأحوال .

مادة ٨٤ — تتبع الأوضاع والمدد المقررة في المادة الحادية والثمانين في سائر أحوال الخلاف في الاختصاص وترفع دعوى الاختصاص في الحالة المنبه عليها في المادة الثانية والثمانين بمعرفة الناظر ذي الشأن في الدعوى المذكورة بواسطة ناظر الحقانية .

مادة ٨٥ — الجهة التي يحصل الاقرار على اختصاصها برؤية الدعوى بعد صدور قرار مجلس الفصل في مسائل الاختصاص تحكم ولا وجه لها بعد ذلك في التنجى عن اختصاصها بها ورفع دعوى الاختصاص يوقف سير القضية في جميع الأحوال ولا يجوز رفع دعوى الاختصاص بشأن حكم صادر في قوة حكم انتهائى .

الفصل الحادى عشر

أحكام ختامية

مادة ٨٦ — كل ما كان مخالفا لهذه اللائحة سواء كان من نصوص القوانين أو الأوامر أو اللوائح يعتبر لاغيا ولا يعمل به .

مادة ٨٧ — الأحكام الخصوصية أو الوقتية التي يقتضيها تنفيذ هذه اللائحة والاجراء بموجبها يصدر عنها أمر آخر .

مادة ٨٨ — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بسراى رأى التين فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣)

لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية

فهرس

لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية

صفحة

الباب الأول	—	في نظام سير المحاكم	٢٥
الباب الثاني	—	في الجمعيات العمومية	٢٩
الباب الثالث	—	في قضاة التحقيق في المواد الجنائية...	٣٠
الباب الرابع	—	في نواب القضاة	٣٠
الباب الخامس	—	في الكتبة	٣١
الباب السادس	—	في المحضرين	٣٢
الباب السابع	—	في المترجمين...	٣٢
الباب الثامن	—	في مجلس الأديب...	٣٣
الباب التاسع	—	في الوكلاء	٣٤
الباب العاشر	—	في معافاة الفقراء من دفع الرسوم القضائية	٣٤
أحكام ختامية			٣٦

لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) بترتيب المحاكم الأهلية .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة مجلس
الوزراء .

أمرنا بما هوآت

الباب الأول

في نظام سير المحاكم

مادة ١ — تتقرر أقدمية قضاة المحاكم الابتدائية ومحاكم
الاستئناف على حسب تاريخ تعيين كل منهم في وظيفته ما لم يوجد
نص يخالف ذلك ويكون ترتيب محلاتهم في المواسم والاحتفالات
والجلسات العلنية والجمعيات العمومية باعتبار الأقدمية متى كانوا
من درجة واحدة فان كان تاريخ تعيين قاضيين أو أكثر واحداً تتقرر
الأقدمية على حسب ترتيب التعيين .

مادة ٢ — اذا شكلت باحدى المحاكم دائرتان أو أكثر فتعين
الجمعية العمومية كيفية توزيع القضايا .

مادة ٣ — يجب على الجمعية العمومية بكل محكمة أن تستبدل من وقت الى آخر قضاة كل دائرة أو غيرهم من القضاة المعيّنين لأعمال مخصوصة بغيرهم من قضاة المحكمة بحيث يكون انجاز الأعمال مأمونا على الدوام .

مادة ٤ — تعيين عدد الجلسات وأيامها وساعاتها يكون في كل سنة بمعرفة ناظر الحقانية بعد أخذ رأى كل من المحاكم والنائب العمومى .

مادة ٥ — يجوز لكل محكمة أو دائرة أن تعقد عند الاقتضاء جلسات غير اعتيادية سواء كان ذلك بناء على طلب ناظر الحقانية أو من تلقاء نفسها .

مادة ٦ — يتخذ بقلم كتاب المحكمة دفتر أو جدول لعموم القضايا منمر الصحائف وموضوع على كل صحيفة منها علامة الرئيس ويقيد في ذلك الدفتر جميع القضايا على حسب ترتيب تواريخ تقديمها . والقضايا الغير المستعجلة تحال على جدول خاص بها .

مادة ٧ — القضايا المستعجلة هى القضايا الموصوفة في القانون بهذه الصفة أو التى تحكم المحكمة بلزوم الاستعجال فيها .

مادة ٨ — تقيد القضايا الجنائية في جدول مخصوص .

مادة ٩ — يجب على المدعى بالحقوق المدنية والمدعى عليه بتضمينات في المواد الجنائية أن يبلغا الأوراق التى يرغبان الاستناد عليها الى قلم النائب العمومى قبل طلب الدعوى فى جلسة المحكمة بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ١٠ — تحصل المرافعة فى القضايا على حسب ترتيب تمرقيدها أو حالتها ما لم تحكم المحكمة بما يخالف ذلك .

مادة ١١ — تطلب القضايا عند افتتاح الجلسة على حسب ترتيب قيدها بجدول عموم القضايا أو على حسب ترتيب حالتها على الدائرة التي أحيلت عليها .

مادة ١٢ — تبدئ المناقشة في أى قضية بتلاوة التقرير المقدم بشأنها ان كان . ثم يصير ابداء الأقوال والطلبات الختامية وان كانت هذه الأقوال والطلبات مقدمة بالكتابة توضع فورا على مكتب كاتب الجلسة بعد وضع العلامة عليها منه ومن الرئيس ويلزم أن تكون ممضاة من الخصام أو وكلائهم .

وبعد ذلك يشرح الخصام شرحا موجزا ما عندهم من الأوجه والأدلة التي استندوا عليها في أقوالهم وطلباتهم ويجب على الخصام أو وكلائهم أن يسلموا الى الكاتب أوراقهم بعد انتهاء المناقشة ولا يسوغ لهم أن يكتبوا في أقوالهم وطلباتهم نص الأوراق المستندين عليها ولا نصوص المؤلفات المستشهدين بها واذا كتبوا شيئا من ذلك خلافا لما تقرر لا يدخل في تقدير أجرة المرافعة .

مادة ١٣ — الأقوال والطلبات الختامية التي توضع على مكتب كاتب الجلسة لا ترد للخصام ولا لوكلائهم الا اذا حكمت المحكمة بخلاف ذلك وانما يجوز لهم أن يقدموا قبل انتهاء المناقشة أقوالا وطلبات تيمية بشرط تبليغها للخصم الآخر قبل تقديمها .

مادة ١٤ — متى رأت احدى المحاكم أن الدعوى صارت واضحة وضوحا كافيا جاز لها ان تأمر بالكف عن المرافعة .

مادة ١٥ — لا يجوز للخصام ولا لوكلائهم بعد انتهاء المرافعة أن يقدموا أوراقا أخرى ولا مذكرات الا اذا صرحت المحكمة بخلاف ذلك وصار تبليغ تلك الأوراق والمذكرات للخصم الآخر قبل تقديمها .

مادة ١٦ — لا يجوز لكتابة المحاكم أن يستلموا أوراق أو سندات الدعوى إلا إذا كانت مجموعة في ملف موضوع عليه أسماء الاخصام ووكلائهم ومرفوق بقائمة ببيان تلك الأوراق والسندات .

مادة ١٧ — إذا لم يحضر الاخصام في اليوم المعين للحضور أو إذا حضر الخصم أو وكيله ولم يطلب الحكم بالغيبة تستبعد الدعوى من جدول القضايا ولا يجوز تأخيرها ليوم آخر إلا إذا وجد عذر مقبول .

والدعوى التي تستبعد من جدول القضايا للأسباب السابق بيانها لايسوغ قيدها فيه ثانيا إلا بعد الاطلاع على نسخة الحكم الصادر بحوها من الجدول المذكور وتكون رسوم ذلك الحكم على الخصم الذي تخلف عن الحضور أو على القائم مقامه .

مادة ١٨ — إذا استبعدت دعوى من جدول القضايا بسبب تقصير وكيل أحد الأخصام جاز الحكم عليه برسوم إعادة قيدها وبتعويض الخسارة التي تحصل لموكله بسبب التأخير .

مادة ١٩ — إذا لم تبلغ لقلم النائب العمومى الأوراق التي يلزم تبليغها اليه بمقتضى القانون أو حصل تبليغها في غير الوقت اللازم أو ظهر في أثناء المرافعة في أى قضية حصول تقصير من أحد الأخصام في استيفاء الاصول المقررة في قانون المرافعات بشأن تحقيق الدعوى أو تبليغ الأوراق أو غير ذلك فيجوز اصدار أمر من المحكمة بالزام من حصل منه التقصير بمراعاة الاصول المتقدم ذكرها ويسوغ أيضا الحكم عليه أو على وكيله على حسب الأحوال بالتضمنات اللازمة .

مادة ٢٠ — اذا حصلت معارضة في حكم صادر من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف في غيبة بعض الأخصام تقيد في جدول القضايا في الموضع الذي كانت مقيدة فيه الدعوى قبل صدور ذلك الحكم ما لم تعين المحكمة الجلسة التي يحكم فيها في أوجه تلك المعارضة .

مادة ٢١ — الدعاوى التي صدر في حكم تمهيدى أو تحضيرى أو بإجراء تحقيق يحكم فيها بعد التحقيق بمراعاة الترتيب الذي تقرر لها أولا .

مادة ٢٢ — اذا رغب أحد الأخصام أن يتمسك في الجلسة بحكم سبق صدوره في القضية سواء كان تحضيريا أو تمهيديا أو بإجراء تحقيق وجب عليه أن يبرز نسخة صحيحة منه ويرفقاها بأوراق الدعوى ولو اقتصر في الجلسة على ذكر نصوصه فقط ويكون الاجراء فيها كذلك اذا كان الحكم الذي تمسك به أحد الأخصام أو ذكر نصوصه صادرا من محكمة ابتدائية أو استئنافية في عيبة بعضهم ورفعت الدعوى ثانيا بطريق المعارضة .

مادة ٢٣ — يجب على رئيس المحكمة أن يأمر الكاتب بالتأشير بالأحكام التي تصدر في كل دعوى بخانة الملاحظات عن جدول القضايا الخاص بمراعاة تواريخ صدورها .

الباب الثاني

في الجمعيات العمومية

مادة ٢٤ — تحكم المحاكم ابتدائية كانت أو استئنافية حال انعقادها بهيئة جمعية عمومية في لزوم أو عدم لزوم تشكيل عدة دوائر بها على حسب اقتضاء المصلحة .

مادة ٢٥ — تكون الجمعية العمومية مشكلة تشكيلا معتبرا
الا اذا اجتمع فيها من القضاة العدد المقرر في المادتين السادسة
والعاشرة من لائحة ترتيب المحاكم لاصدار الأحكام بالأقل .

مادة ٢٦ — كل مداولة تحصل بالجمعيات العمومية يلزم
أن يقيّد محضرها في الدفتر المعد لذلك ويضع عليه كل من الرئيس
أو الكاتب امضاءه .

ولا تكون قرارات الجمعيات العمومية نافذة المفعول الا بعد التصديق
عليها من وزير الحقانية (قانون في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦) .

الباب الثالث

في قضاة التحقيق في المواد الجنائية

المواد من ٢٧ الى ٣٣ (١)

الباب الرابع

في نواب القضاة

مادة ٣٤ — يشترط في من يعين بوظيفة نائب قاض أن
تكون متوفرة فيه الشروط المقررة في المادة السابعة والثلاثين من
لائحة ترتيب المحاكم بشأن تعيين القضاة ويكون تعيينه بأمر يصدر
منا بناء على طلب ناظر الحقانية .

مادة ٣٥ — يقوم نواب القضاة بأداء أعمال المحكمة كالقضاة
الأصليين واذا اقتضت المصلحة تشكيل دائرتين أو أكثر باحدى
المحاكم وكان عدد القضاة غير كاف لذلك فيصير تكملته من النواب .

(١) ألغى هذا الباب بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤

الباب الخامس

في الكتبة

مادة ٣٦ — الامتحان المقرر إجراؤه في المادة الثالثة والأربعين من لائحة ترتيب المحاكم يكون كتابة وشفاهة في المسائل المتعلقة بقانون المرافعات وقانون تحقيق الجنايات وفي الأعمال المختصة بقلم الكتاب .

ويعافى من الامتحان كل من سبقت له خدمة في محكمة ابتدائية بوظيفة كاتب أول أو كاتب ثانى وطلب تعيينه بهذه الوظيفة بمحكمة أخرى ابتدائية كانت أو استئنافية .

مادة ٣٧ — تشكل لجنة الامتحان من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه من القضاة ومن قاضيين آخرين تعينهما الجمعية العمومية ويحضر فيها باشكاتب المحكمة ويسوغ له أن يوجه للمتبحر الأسئلة التي يرغب توجيهها اليه إنما لا يعد رأيه في المداولة بل يكون على سبيل الاستشارة .

مادة ٣٨ — ويجوز أيضا أن يعافى من الإقامة بوظيفة مبيض قبل التعيين بوظيفة كاتب كل من أثبت كفاءة لتأدية أعمال الكتبة بشهادة دالة على استيفائه الدروس اللازمة أو استخدامه باحدى المصالح الأميرية .

مادة ٣٩ — يجب على الكتبة الأول والكتبة الثانى أن يقدموا قبل قيامهم بوظائفهم ضمانا بمبلغ لا يتجاوز مرتباتهم مدة سنة ويكون ذلك بايداع مبلغ من النقود أو من الأوراق العمومية ذات القيمة أو تقديم كفيل معتمد تقرر على اعماده لجنة الامتحان .

الباب السادس

في المحضرين

مادة ٤ . — تشكل لجنة امتحان المحضرين بالهيئة المذكورة في المادة الثامنة والثلاثين من هذه اللائحة انما يستبدل الباشكاتب المذكور في تلك المادة بالباشمحمضروله أن يوجه للمتحن الأسئلة التي يرغب توجيهها اليه ولكن لا يعد رأيه في المداولة بل يكون على سبيل الاستشارة ويحوز لرئيس قلم النائب العمومي أو أحد وكلائه أن يحضر الامتحان ويكون رأيه معدودا في المداولة انما يلزم في هذه الحالة تنقيص عدد القضاة الى اثنين بخروج القاضى الأقل درجة .

مادة ١ ٤ — توزيع الأعمال على محضري كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وعلى المحضرين المعينين مع قضاة التحقيق يكون بمعرفة الباشمحمضر بشرط التصديق من رئيس المحكمة على التوزيع المذكور ويلزم أن يكون أحد المحضرين حاضرا على الدوام في كل جلسة .

وعلى الباشمحمضر أيضا أن يوزع الأعمال على المحضرين المعينين في قلم النائب العمومي بشرط التصديق على ذلك من رئيس القلم .

الباب السابع

في المترجمين

مادة ٢ ٤ — يشترط فيمن يعين بوظيفة مترجم أن يثبت معرفته التامة باللغة العربية واللغة الفرنسية أمام لجنة تشكل من ثلاثة قضاة يعينهم رئيس المحكمة وهذا فضلا عن الشروط المقررة في المادة الثامنة والثلاثين من لائحة ترتيب المحاكم .

الباب الثامن

في مجلس التأديب

مادة ٣ — اذا لم يقيم النائب العمومى أو من يقوم مقامه الدعوى التأديبية واقتضى الحال لأن تطلب المحكمة اقامتها وجب عقدها بهيئة جمعية عمومية اتباعا لما هو مقرر فى المادة السابعة والسبعين من لائحة ترتيب المحاكم .

مادة ٤ — لمن أقيمت عليه الدعوى فى الحالة المبينة بالمادة الثانية والخمسين من لائحة ترتيب المحاكم الحق فى تعيين القاضيين اللذين يضمنان لمجلس التأديب بمحكمة الاستئناف .

مادة ٥ — يجب على من يتولى رئاسة الجمعية العمومية أن يصدر عند الاقتضاء أمرا بالتنبيه على من أقيمت عليه الدعوى التأديبية بالحضور فى ميعاد خمسة أيام بالأقل وأن يخبره أيضا بموضوع الدعوى .

فان كانت الدعوى التأديبية مقامة من النائب العمومى أو من القائم مقامه تعلن ورقة الطلب المقدمة منه الى ذى الشأن فيها .

مادة ٦ — يجب على من أقيمت عليه الدعوى أن يحضر بنفسه ويجوز أن يرخص له بتقديم أوجه المدافعة بالكتابة وأن يستعين بأحد الوكلاء .

مادة ٧ — ويجوز للمحكمة أن تأمر باجراء أى تحقيق يقتضيه الحال .

مادة ٨ — يجب أن يكون الحكم مشتملا على الأسباب المبني عليها وموضوعا عليه امضاء كل من القضاة الذين حضروا فى الجمعية العمومية وان يصدر فى جلسة علنية فى يوم انتهاء المرافعة

في الجلسة التي تعقد بعده اذا اقتضى الحال ذلك ويكون صدوره بحضور من اقيمت عليه الدعوى أو بعد طلب حضوره بالطرق القانونية .

مادة ٤٩ — لا يجوز الحكم على قضاة ورؤساء المحاكم الابتدائية ولا على قضاة محاكم الاستئناف بالانذار كالمبين في المادة الثالثة والخمسين من لائحة ترتيب المحاكم الا بمقتضى قرار يصدر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف اتباعا للمواد السابقة .

الباب التاسع

في الوكلاء (١)

(من المادة ٥٠ الى المادة ٥٣)

الباب العاشر

في معافاة الفقراء من دفع الرسوم القضائية

مادة ٥٤ — يجوز قبول المرافعة مجانا أمام المحاكم من الأهالي أى بدون دفع رسوم تمغة أو قيد ولا رسوم على أعمال الكتبة ولا على نسخ صور ولا أجر أفوكاتية ولا رسوم محضرين ولا غيرها من المصاريف التي من هذا القبيل سواء أكان الأهالي المذكورون مدعى عليهم أو مدعين بدعاوى يرغبون اقامة الحججة عليها أمام المحاكم ويترتب على المعافاة من تلك الرسوم المعافاة أيضا من رسوم كافة الأوراق القضائية أو الادارية ومن أجر نشر الاعلانات القضائية بالجرائد المعينة لذلك .

(١) ألقى بقانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢

ويجوز أيضا قبول المرافعة مجانا من الجمعيات الخيرية المعتبرة التي يكون الغرض منها فعل البر والاحسان أو تعليم الفقراء .

مادة ٥٥ — يلزم للحصول على المعافاة من الرسوم أن تقدم عريضة للمحكمة الابتدائية أو الاستئنافية المزمع رفع الدعوى لها وترفق تلك العريضة بشهادة دالة على فقر مقدمها كالمبين في المادة الستين مالم تكن مقدمة من جمعية خيرية مشككة لفعل البر والاحسان أو لتعليم الفقراء فانه لا يلزم في هذه الحالة ارفاقها بشهادة .

مادة ٥٦ — يحكم قاضى المواد الجزئية في جواز قبول طلب المعافاة من رسوم القضايا التي من قبيل المواد المذكورة أو عدم جواز ذلك ويكون حكمه فيما ذكر فورا بعد سماع ما يبديه الخصم الذى يطلب المعافاة وبناء على شهادة يقدمها كالمبين في المادة الستين .

مادة ٥٧ — يسلم رئيس المحكمة العريضة المذكورة في المادة الخامسة والخمسين الى اثنين مندوبين ليقدموا تقريرا عنها للمحكمة بعد طلب حضور الاخصام امامها وسماع أقوالهم .

مادة ٥٨ — اذا حكمت المحكمة بقبول طلب المعافاة تعين من تلقاء نفسها أحد المحضرين لاجراء الأعمال المختصة به مجانا .

مادة ٥٩ — لا يقبل طلب المعافاة من الرسوم الا اذا وجد شرطان وهما .

(أولا) حالة الفقر .

(ثانيا) احتمال الفصل فى الدعوى بحكم فيه منفعة للخصم المتمسك بمعافاته .

مادة ٦٠ — والمراد بالفقرهنا حالة تقوم بطالب المعافاة تجعله غير قادر على تحمل مصاريف الدعوى ويجب على الطالب المذكور أن يقدم شهادة من جهات الادارة المحلية دالة على فقره .

مادة ٦١ — تحرر بكل محكمة قائمة بأسماء الوكلاء الذين يعينهم رئيس المحكمة للدافعة عن المتهمين في المواد الجنائية بناء على طلبهم ولا يكتب في تلك القائمة الا اسم من يرى للمحكمة لزوم قيد اسمه فيها مع عدم الاخلال بما للمحكمة من الحق في محو أى اسم من الأسماء المقيدة .

مادة ٦٢ — اذا زالت حالة فقر المعافى من الرسوم في أثناء النظر في الدعوى يجوز لخصمه أن يطلب من المحكمة المرفوعة لها الدعوى ابطال المعافاة ويجوز ذلك أيضا في المواد الجنائية لأعضاء قلم النائب العمومى .

مادة ٦٣ — يجوز للحكومة الرجوع بالرسوم على الخصم المحكوم عليه بها أو على الخصم الذى سبقت معافاته منها ثم زالت حالة فقره بسبب نجاح الدعوى أو بسبب آخر .

أحكام ختامية

مادة ٦٤ — يوقف العمل بمقتضى المادة ١٩٧ من قانون تحقيق الجنائيات وبمقتضى العبارة الأخيرة من المادة ١٩٥ من القانون المذكور حين تحرير القائمة التى تشمل على بيان أسماء الوكلاء .

مادة ٦٥ — يجوز تسليم أوراق التكليف بالحضور في المواد الجنائية بواسطة أحد رجال الضبطية القضائية أو بواسطة أى شخص يعينه لذلك أحد القضاة أو أحد أعضاء قلم النائب العمومى .

مادة ٦٦ — يجوز لكل من المحاكم أن تصدر لوائح خصوصية بالاجراءات التي تقتضيها الأحوال فيما يتعلق بنظام السير وتقدم اللوائح التي تصدر من المحاكم الابتدائية لمحكمة الاستئناف التابعة لها للتصديق عليها منها وتعرض بعد ذلك اللوائح المذكورة لناظر الحقانية للتصديق عليها كما تعرض له اللوائح التي تصدر من محاكم الاستئناف .

مادة ٦٧ — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بمرأى عابدين في ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ (١٤ فبراير سنة ١٨٨٤)

الترخيص لوزير الحقانية أن يتدب مؤقتا واحدا أو أكثر
من قضاة محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية
الى غير المحكمة المعين فيها

(أمر عال في ٦ يولييه سنة ١٨٨٥) المصر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا ، وموافقة رأى
مجلس النظار .

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يجوز لناظر الحقانية أن يتدب مؤقتا واحدا أو أكثر
من قضاة المحكمة الاستئنافية أو المحاكم الابتدائية الى غير المحكمة المعين
فيها وذلك في حالة ما اذا تغيب قاض أو أكثر من القضاة المذكورين
واستلزمتم حالة الأعمال انتداب بدله .

مادة ٢ — رئاسة احدى المحاكم الابتدائية لا تحال في الحالة
المذكورة في المادة السابقة على أحد قضاة محكمة الاستئناف .

مادة ٣ — على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

تحويل وزير الحقانية ندب المستشارين والقضاة لتأدية وظيفة النيابة العمومية مؤقتا

(أمر عال في ٢١ مايو سنة ١٨٨٨)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الشامل للائحة ترتيب المحاكم الأهلية .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى
مجلس الوزراء :

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — قد ترخص لناظر حقانية حكومتنا مراعاة لسير
المحاكم أن يتدب واحدا أو أكثر من قضاة المحكمة الاستئنافية
أو المحاكم الابتدائية لتأدية وظيفة النيابة العمومية مؤقتا لدى المحاكم
الأهلية .

مادة ٢ — على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

الجزاءات التأديبية لأعضاء النيابة

(أمر عال في ٦ يونيه سنة ١٨٩٠)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ٥٤ من أمرنا الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) الشامل للائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وعلى لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم المذكورة .

وعلى أوامرنا الصادرة في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ وفي ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ وفي ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ وفي ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وعلى أمرنا الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩ القاضي بأن قضاة المحاكم الابتدائية لا يكونون غير قابلين للعزل من وظائفهم الا بعد انقضاء مدة عشر سنين من تاريخ تعيينهم .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — أحكام أوامرنا الصادرة في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ المختصة بالجزاءات التأديبية ومجالس التأديب والمجلس المخصوص وسير أعمالها تسرى على من لم يعين بأمر منا من أعضاء النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية وكذلك على مستخدميها ومستخدمي تلك المحاكم .

مادة ٢ — أما تأديب أعضاء النيابة العمومية المعينين بأمر منا فيكون من خصائص المحكمة العليا التأديبية المشككة بمقتضى أمرنا الصادر في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨) على حسب نصوص الأمر المشار إليه ومع ذلك يجوز فصل المذكورين من وظائفهم بأمر منا بالتطبيق للمادة ٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

مادة ٣ — القضاة ونواب القضاة بمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية تبقى محاكمتهم التأديبية على حسب النصوص الخاصة بذلك الواردة في لائحة ترتيب المحاكم مع عدم الإخلال بما هو مقرر في أمرنا الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بشأن جواز عزل قضاة المحكمة الابتدائية في أثناء العشر السنين الأولى من تاريخ تعيينهم .

مادة ٤ — كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا يعد لاغيا ولا يعمل به .

مادة ٥ — على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

شروط التوظيف في المحاكم الاهلية

(أمر عال في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ١٧ ربيع الثانى سنة ١٣٠١
(١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية
بالمحاكم المذكورة .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس النظار .

أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

في الشروط اللازمة للتوظيف في المحاكم الأهلية بوظيفة
قاض أو عضو نيابة أو بوظيفة أخرى

الفصل الأول

في القضاة وأعضاء النيابة العمومية

المادة ١ — لا يجوز توظيف أحد بوظيفة قاض في إحدى المحاكم
الأهلية ولا بوظيفة عضو بالنيابة العمومية فيها الا اذا كان بيده
شهادة (ديبلوما) من مدرسة الحقوق الخديوية بمصر أو من إحدى
مدارس أوربا دالة على اتمامه الدروس في علم الحقوق ومع ذلك
اذا كانت الشهادة صادرة من إحدى مدارس أوربا يشترط أن

يكون طالب التوظيف حاصلا على شهادة البكالوريا من إحدى المدارس الكلية أو على شهادة اتمامه الدروس الثانوية من إحدى مدارس الحكومة المصرية ويحسن الاجابة في امتحان يختبر فيه باللغة العربية في القوانين المصرية أمام لجنة يعينها ناظر الحقانية لذلك فإن لم يحسن طالب التوظيف الاجابة في أول دفعة يسوغ له أن يتقدم للامتحان بعد ذلك مرة واحدة أو أكثر في ظرف ثلاث سنين من تاريخ امتحانه في الدفعة الأولى بحيث يكون بين كل مرة وأخرى ستة أشهر وبعد انقضاء مدة الثلاث سنين لا يجوز قبوله للامتحان ثانيا وإذا ظهر من الامتحان أن طالب التوظيف الذين توفرت فيهم الشروط اللازمة متساوون في المعرفة يرجح من يحسن الاجابة في امتحان يختبر فيه عن أحكام المعاملات في الشريعة الاسلامية .

المادة ٢ — يشترط فيمن يوظف أن تكون متوفرة فيه الصفات الآتى ذكرها زيادة على الشروط المقررة في المادة السابقة وفي لائحة ترتيب المحاكم .

(أولا) لا يعين أحد بوظيفة مساعد نيابة الا اذا الحق في أحد أقلام الكتاب بالمحاكم أو بالنيابة العمومية مدة سنة أو اشتغل مدة سنتين بمكتب أحد الأثوكاتية المقبولين أمام المحاكم المصرية بأعمال المحاماه أو أقام في إحدى مصالح الحكومة مدة سنتين بوظيفة تستلزم معارف قانونية .

(ثانيا) لا يعين أحد بوظيفة وكيل النائب العمومى الا اذا أدى مدة سنتين وظيفة مساعد نيابة .

(ثالثا) لا يعين أحد بوظيفة قاض في محكمة ابتدائية الا اذا أدى مدة سنة وظيفه وكيل للنائب العمومى .

(رابعا) لا يعين أحد بوظيفة رئيس لاحدى المحاكم الابتدائية أو بوظيفة وكيل لها أو بوظيفة رئيس نيابة الا اذا مضى عليه فى الخدمة مدة ثلاث سنين من وقت تعيينه بوظيفة وكيل للنائب العمومى .

(خامسا) لا يعين أحد بوظيفة قاض فى محكمة الاستئناف الا اذا أدى وظيفة رئيس نيابة أو قاض من أول درجة كما سنين فيما يأتى :

مادة ٣ — يعين وكيل محكمة الاستئناف من قضاتها أو من رئيسى محكمتى مصر والاسكندرية الذين قضوا فى وظائفهم مدة تزيد على ثلاث سنين ويعين رئيس المحكمة المذكورة من قضاتها الذين قضوا فى وظائفهم خمس سنين على الأقل .

الفصل الثانى

فى موظفى المحاكم

مادة ٤ — على طالبى الاستخدام فى الوظائف القضائية الذين يعينون حديثا فى خدمة الحكومة وأرباب المعاشات ومرفوقى الحكومة الذين يعادون للخدمة أن يقدموا شهادة محررة من القومسيون الطبى بمصر أو الاسكندرية دالة على صحة بنيتهم وشهادة أخرى دالة على حسن سيرتهم وأخلاقهم ويجب أن يكونوا مصريين . ويعتبر من المصريين رعايا الدولة العلية المولودون فى القطر المصرى ومتوطنون فيه عادة ورعايا الدولة العلية المتوطنون فيه من منذ خمس عشرة سنة على الأقل .

مادة ٥ — المستخدمون بالمحاكم الذين يكون متوسط مرتباتهم ستة جنيهات على الأقل في كل شهر يعتبرون من الكتاب الثواني ويعتبر مستخدموا أقلام النيابة العمومية بصفة موظفين على هذا القياس .

مادة ٦ — يشترط فيمن يوظف أن تكون متوفرة فيه الصفات الآتى ذكرها زيادة على الشروط المقررة في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ولائحة الإجراءات الداخلية بها .

(أولا) لا يعين أحد بوظيفة محضر إلا إذا كان بيده شهادة من الحكومة المصرية دالة على إتمام الدروس الابتدائية أو أقام في أحد أقلام المحضرين للتمرين مدة سنتين .

(ثانيا) لا يعين أحد بوظيفة كاتب ثانى أو مترجم أو كاتب في أحد أقلام النيابة العمومية من درجة الكتاب الثواني إلا إذا كان بيده شهادة من الحكومة المصرية دالة على إتمام الدروس الثانوية أو استخدم مدة ثلاث سنين على الأقل في إحدى المحاكم أو إحدى مصالح الحكومة .

الباب الثانى

فى ترتيب الدرجات وفى الترقى

الفصل الأول

فى القضاة وأعضاء النيابة العمومية

المواد من ٧ إلى ٩ .

(خاصة بتقسيم درجات القضاة وأعضاء النيابة وقد بطل مفعولها) .

مادة ١٠ — وظائف رئيس ووكيل كل من محكمتى مصر
واسكندرية ووظائف كل من رئيسى النيابة فيهما تعتبر على حدتها
لا دخل لها في وظائف الرؤساء والوكلاء ورؤساء النيابة الآخرين .

مادة ١١ — الترقى من درجة إلى أخرى في الوظيفة بعينها أو من
وظيفة إلى أخرى يكون باعتبار الأقدمية وبمراعاة درجة المعرفة .

مادة ١٢ — كل من يوظف أو يرقى في وظيفة قضائية يعين
في الدرجة الأخيرة من نوع الوظيفة التى عين فيها أو يرقى إليها ومع ذلك
إذا رقى أحد القضاة في وظيفة بالنيابة أو رقى أحد أعضاء النيابة في
وظيفة قاض أو وظيفة رئيس محكمة مصر أو محكمة اسكندرية
بوظيفة قاض في محكمة الاستئناف فيعين في الدرجة التى يكون مرتبها
مساويا لمرتبه أو في الدرجة التى تليها .

المواد ١٣ — ١٦

(خاصة بتقسيم درجات القضاة وأعضاء النيابة وقد بطل مفعولها) .

الفصل الثانى

فى موظفى المحاكم والنيابة العمومية

مادة ١٧ — ينقسم موظفو المحاكم والنيابات الى درجات على
حسب ترتيب الدرجات المعمول به .

مادة ١٨ — كل مستخدم يعين حديثا أو يرقى الى درجة أعلى
من الدرجة التى هو فيها يعطى له أقل مربوط الدرجة التى عين فيها
ما لم يكن أقل مربوط الدرجة التى رقى إليها موازيا لأعلى فية الدرجة
المتقل منها ففى هذه الحالة إذا كان المستخدم حاصلًا على أعلى فية
درجته يعطى له متوسط مربوط الدرجة المترقى إليها .

ويستثنى من ذلك أرباب المعاشات والمرفوتون فإنه يجوز تعيينهم
بما هيأتهم الأصلية متى كانت لا تتجاوز أعلى فية الدرجة التي عينوا
فيها وكان متوسط ترتيب الدرجات يسمح بذلك .

(أمر عال في ٣٠ يوليو سنة ١٨٩٦)

مادة ١٩ — يجوز مع ذلك نقل موظف من إحدى المحاكم الى
أحد أقلام النيابة أو بالعكس وفي هذه الحالة يعين المستخدم المنقول
في الدرجة التي يكون مرتبها مساويا لمرتبه أو في الدرجة التي تليها
مادة ٢٠ — لا يجوز ترقى أحد من موظفي المحاكم والنيابات
من درجة الى أخرى الا اذا مضى عليه في الدرجة الموجود فيها سنتان .

(أمر عال في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥)

الباب الثالث

في الأحكام الختامية

مادة ٢١ — يجوز لناظر الحقانية بصفة استثنائية اجراء تعيينات
وترقيات واعطاء علاوات بغير مراعاة القواعد المقررة في هذه اللائحة
كشرط اتباع أحكام الأمر العالى المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم
الاهلية انما يجب التصديق على ذلك أولا من مجلس النظار ولا يسوغ
التعيين بطريقة استثنائية الا في وظيفة من ثلاث .

مادة ٢٢ — كل ما كان مخالفا لاحكام هذا الأمر يعتبر ملغيا .

مادة ٢٣ — على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا الذى يعمل به
بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام .

الملحقين بأقلام الكتبة بالمحاكم الأهلية أو بالنيابة العمومية

(أمر عال في ٨ يوليو سنة ١٨٩٤)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ٦٩ من الأمر العالى الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية وبعد الاطلاع على مادتي ١ و ٢ من أمرنا الصادر في ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣١١ (٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .

أمرنا بما هو آت

مادة ١ — يجوز لناظر الحقانية أن يرخص للأشخاص الملحقين بأقلام الكتبة بالمحاكم الأهلية أو بالنيابة العمومية بأن يحضروا فى الجلسات ويؤدوا فيها وظائف مساعدى وكلاء النائب العمومى متى كانوا حائزين لشهادة (دبلوم) دالة على اتمام دروسهم فى مدرسة الحقوق بمصر أو من إحدى مدارس أوروبا .

مادة ٢ — على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

مجلس تأديب أعضاء النيابة بالمحاكم الأهلية

(أمر عال في ١١ يناير سنة ١٨٩٧)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ٥٧ من الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وبعد الاطلاع على الأوامر العالية الصادرة فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ٦ يونيه سنة ١٨٩٠

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يبقى النائب العمومى ورؤساء النيابة المعينون بأوامر عالية لدى المحاكم الأهلية خاضعين لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ويشكل لمن سواهم من أعضاء النيابة بالمحاكم المذكورة مجلس تأديب مؤلف من وكيل نظارة الحقانية بصفة رئيس ومن رئيس نيابة ومفتش من لجنة المراقبة القضائية يعينهما ناظر الحقانية (معدلة بقانون رقم ٨ سنة ١٩٠٩) .

مادة ٢ — الجزاءات التأديبية هي :
الانذار .

قطع المأهية مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .
التوقيف مع الحرمان من المأهية لمدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر .
التزير من وظيفة الى أخرى .
العزل .

مادة ٣ — يجوز الحكم بعزل كل عضو من أعضاء النيابة العمومية يقصر في واجبات وظيفته أو يرتكب أمرا يخل بحسن السلوك أو بالآداب أو نحو ذلك ويترتب عليه امتهان القضاء أو الخط من كرامته .

مادة ٤ — يجوز لناظر الحقانية وللنائب العمومي إيقاف عضو النيابة المحال على مجلس التأديب إيقافا مؤقتا وفي هذه الحالة يرفع الأمر فورا لمجلس التأديب .

مادة ٥ — اذا اقتضت الحال يكلف رئيس مجلس التأديب عضو النيابة المحال على المحاكم بالحضور أمام هذا المجلس في ميعاد خمسة أيام على الأقل ويعلنه في آن واحد بموضوع التهمة الموجهة اليه .

مادة ٦ — يجب على العضو المحال على مجلس التأديب أن يحضر بنفسه أمام المجلس المذكور ويجوز الترخيص له بالدفاع عن نفسه بالكتابة .

مادة ٧ — لمجلس التأديب أن يجري ما يحتاج اليه من التحريات ويسمع شهادة الشهود الذين يرى لزوما لاستشهادهم .

مادة ٨ — القرار الذي يصدر من مجلس التأديب توضع فيه الأسباب التي بنى عليها ويوقع عليه من كافة الأعضاء .

مادة ٩ — لناظر الحقانية أو النائب العمومي الحكم بالانذار وقطع الماهية المنصوص عنهما بالمادة الثانية .
أما الجزاءات الأخرى فيكون الحكم بها بمعرفة الناظر بناء على قرار مجلس التأديب .

مادة ١٠ — يجب أن يعلن قرار مجلس التأديب لعضو النيابة المحال على المحاكمة وللعضو المذكور أن يعارض في هذا القرار في ظرف ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بتقرير بالكتابة يقدم منه أمام مجلس مخصوص ينعقد بوزارة الحقانية ويتشكل من وكيل الوزارة المشار اليها بصفته رئيسا ورئيس محكمة الاستئناف التي يدخل في دائرة اختصاصها محل عمل عضو النيابة المحال على المحاكمة والنائب العمومي وأحد المستشارين الملكيين ومفتش من لجنة المراقبة القضائية لم يسبق حضوره بمجلس التأديب بصفتهم أعضاء ويكون تعيين العضوين الآخرين بمعرفة وزير الحقانية (معادلة بقانون في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦) .

مادة ١١ — ينعقد المجلس المخصوص من تلقاء نفسه بناء على المعارضة التي تقدم له من صاحب الشأن واذا لم تحصل المعارضة في الميعاد المذكور يعرض قرار مجلس التأديب على الناظر .
فان لم يصادق عليه يحيل المسألة على المجلس المخصوص .
وفي كلتي الحالتين يصدر المجلس المخصوص قرارا قطعيا وله أن يحكم ببراءة المتهم أو بعقوبته باحد الجزاءات التأديبية .
فاذا كان الجزاء المتوقع على عضو النيابة هو العزل وجبت احالة النظر فيه على المجلس المخصوص لأجل الحكم في مسألة ضياع حقوق المعاش كلها أو جزء منها .

مادة ١٢ — يجب على أعضاء مجلس التأديب والمجلس المخصوص أن يكونوا جميعهم حاضرين وقت نظر الدعوى التأديبية والمداولة فيها وفي حالة تغيب أحدهم أو حصول مانع يمنعه عن الحضور يعين ناظر الحقانية الموظف الذي يقوم مقامه .

مادة ١٣ — أحكام أمرنا هذا لا تمس مالمحكومة من الحق المطلق في فصل أى عضو من أعضاء النيابة العمومية من وظيفته بدون توسط مجلس التأديب .

مادة ١٤ — يلغى كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا .

مادة ١٥ — على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا ما

لائحة المحاماه أمام المحاكم الأهلية

لائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية
الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر بشأن المحامين في ١٦ سبتمبر
سنة ١٨٩٣ المعدل بالأمرين العالين الرقيمين ١٥ مارس سنة ١٨٩٧
و ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٨ وبالقانون نمرة ٩ مكررة سنة ١٩١٠
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس
النظار .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

الشروط اللازم توفرها للاشتغال بالمحاماة

مادة ١ — لا يشتغل بالمحاماة أمام المحاكم الأهلية الا من أدرج
اسمه في جدول المحامين .

مادة ٢ — يجب توفر الشروط الآتية في من يريد إدراج اسمه
في جدول المحامين .

(أولا) أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة النهائية من مدرسة الحقوق الخديوية أو على شهادة نهائية أجنبية تعتبرها نظارة المعارف العمومية بالاتفاق مع نظارة الحقانية معادلة لها وأن ينجح في هذه الحالة الأخيرة في امتحان في الشرائع المصرية طبقا للأنحة التي تضعها النظارتان المذكورتان .

أو أن يكون اشتغل بوظيفة القضاء أو النيابة بالمحاكم الأهلية أو المختلطة أربع سنين على الأقل وأن يكون اسمه مقيدا في جدول المحامين عند العمل بهذا القانون .

(ثانيا) أن لا يقل عمره عن إحدى وعشرين سنة كاملة .

(ثالثا) أن يكون حسن السمعة .

(رابعا) أن يكون مقيا بالقطر المصري .

مادة ٣ — تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوفر الشروط اللازمة الى لجنة تؤلف من رئيس محكمة الاستئناف ومن النائب العمومي أو من رئيس نيابة محكمة الاستئناف في حالة غيبته ومن مستشار تعينه كل سنة الجمعية العمومية بالمحكمة ومن اثنين من المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف يعينهما لمدة سنة واحدة مجلس نقابة المحامين الآتي ذكره في الباب الرابع من هذا القانون .

مادة ٤ — متى ثبت لهذه اللجنة أن الشروط المقررة في المادة الثانية متوفرة في من طلب إدراج اسمه في جدول المحامين تأمر بقيد اسمه في الجدول المذكور .

مادة ٥ — من رفض طلبه لأسباب ماسة بسمعته لا يجوز له تجديد الطلب الا بعد انقضاء خمس سنين وموافقة مجلس النقابة .

مادة ٦ — كل من يقبل طلبه من المحامين الجدد يقيد اسمه في جدول التمرين ويستثنى من ذلك من يعفى من مدة التمرين بحسب نص المادة الثامنة .

مدة التمرين سنتان ويكون بمكتب أحد المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف ويجوز أن يكون التمرين بمكتب أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية بترخيص من مجلس النقابة .

المحامون الذين في التمرين يترافعون أمام المحاكم الجزئية والمركزية باسمهم أو باسم المحامي الذي يمتحنون بمكتبه ولا يترافعون أمام المحاكم الابتدائية إلا باسم المحامي المذكور .^(١)

مادة ٧ — اذا قضى المحامي مدة التمرين مع المواظبة على الحضور في المكتب الذي يمتحن فيه وفي جلسات المحاكم قبل بناء على طلبه في المرافعة باسمه أمام المحاكم الابتدائية^(٢) ويجوز قبوله بناء على طلبه في المرافعة أمام محكمة الاستئناف بعد اشتغاله بالمحاماه مدة سنتين باسمه أمام المحاكم الابتدائية .

مادة ٨ — يحتسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية كل زمن قضاء الطالب في القضاء أو النيابة سواء أكان في مصر أو في غيرها أو في المحاماة أمام المحاكم المختلطة أو في تدريس علم الحقوق في مدرسة الحقوق الخديوية أو في كلية تعتبر شهادتها الدراسية النهائية معادلة لشهادة المدرسة المذكورة .

(١) حذفت الفقرة الأخيرة من هذه المادة بقانون رقم ١٢ سنة ١٩١٨

(٢) معدله بقانون في ١٢ أبريل سنة ١٩٢٦

مادة ٩ — المحامي الذي قضى سنتي التمرين المنصوص عليهما في المادة السادسة يقدم طلب قبوله محاميا أمام المحاكم الابتدائية الى لجنة مؤلفة :

(أولا) من رئيس المحكمة الابتدائية الموجود في دائرتها مكتب المحامي الذي تمرن فيه الطالب .

(ثانيا) من رئيس النيابة أو من وكيل نيابة عند غيبته .

(ثالثا) من محام يعينه سنويا مجلس النقابة بشرط أن يكون غير المحامي الذي تمرن عنده الطالب .

فاذا كان الطالب قد تمرن في مكاتب موجودة في دوائر محاكم ابتدائية متعددة قدم الطلب الى لجنة المحكمة التي يكون الطالب قضى في دائرتها أطول مدة قضاها في التمرين .

ويجب أن يرفق بالطلب كشف ببيان القضايا التي ترفع فيها الطالب أثناء التمرين مصدق عليه من قضاة المحاكم أو رئيس المحكمة التي حصلت المرافعة أمامها وشهادة من المحامي الذي تمرن الطالب عنده دالة على مواظبته على الحضور لمكتبه مدة التمرين .

ويبلغ القرار الصادر بقبول الطلب الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة (١) .

مادة ١٠ — يقدم طلب المرافعة أمام محكمة الاستئناف الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة .

(١) معذلة بقانون في ١٢ أبريل سنة ١٩٢٦ .

الباب الثانى

حقوق المحامين وواجباتهم

مادة ١١ — المحامى مسؤول قبل موكله عن أداء ما عهد به اليه بما تقتضيه أحكام القانون ونصوص التوكيل .

مادة ١٢ — للمحامى دائماً أن يتنحى عن وكالته مع مراعاة ما هو مدون فى المادة العشرين وفى هذه الحالة يجب عليه أن يعلن موكله بتنحيه وأن يستمر فى مباشرة اجراءات الدعوى شهراً متى كان ذلك لازماً للدفاع عن مصالح ذلك الموكل .

مادة ١٣ — عند انقضاء التوكيل وجب على المحامى أن يرد لموكله أوراقه ومستنداته الأصلية متى طلب منه ذلك وإذا لم يدفع له أجراً جاز له أن يأخذ على نفقة موكله صوراً من الأوراق التى تثبت حقوقه فى الأجر .

ولا يلزم المحامى بأن يسلم لموكله مسودات الأوراق التى حررها فى الدعوى ولا الخطابات الواردة اليه منه ولا المستندات المتعلقة بما رفعه من طرفه مقدماً ولم يؤد اليه من موكله ولكنه يجب عليه أن يعطى موكله صوراً من ذلك على نفقة الموكل أو بناء على طلبه .

مادة ١٤ — يجب على المحامى أن يمتنع عن ابداء أى مساعدة ولو من قبيل الشورى الخصم موكله فى نفس الدعوى أو فى دعوى مرتبطة بها أو سبقت له وكالة فيها عن الخصم الآخر ثم تنحى عن وكالته .

مادة ١٥ — للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم مع مراعاة نصوص المادة ٥٥ الآتية بعد إلا أن للحكمة أن تأذن للتقاضين فى أن ينيبوا عنهم أمامها أشخاصاً من ذوى قرباهم أو أزواجهم أو أصهارهم .

مادة ١٦ — يجب على المحامى أو على أى وكيل آخر مكلف بالحضور عن الخصوم أمام المحاكم أن يقدم توكيله الى قلم الكتاب فى اليوم المعين للحضور فاذا كان التوكيل بورقة رسمية وجب التصديق على الامضاء .

مادة ١٧ — التوكيلات الصادرة من مصالح الحكومة ومن جميع الأشخاص المعنوية يجب أن تكون ممضاة من رئيس المصلحة وموقعا عليها بختمها الرسمى .

مادة ١٨ — المحامى الذى بيده توكيل عام مصدق عليه قانونا بالانابة عن أحد الخصوم أمام محكمة ابتدائية وأمامها هى والمحاكم الجزئية والركزية التابعة لها يعفى من تقديم أصل التوكيل اكتفاء بصورة رسمية منه يقدمها الى قلم الكتاب وتتخذ المحكمة دفورا تقيد فيه التوكيلات التى تقدم لها من هذا القبيل وتحرر من واقعه كشوف تحفظ فى المحاكم الجزئية والمركزية التابعة لها .

مادة ١٩ — يجب على المحامى الحاضر عن خصم أن يمتنع عن سب الخصوم وذكر الأمور الشخصية التى تسيئهم واتهامهم بما يندش شرفهم أو سمعتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى أو يبرر الدفاع عن مصالح الموكل ذلك الاتهام وفى الحالة الأخيرة تكون التبعة على المحامى وحده .

مادة ٢٠ — يقوم المحامى المكلف بالدفاع عن الفقراء المعفين من الرسوم القضائية بالدفاع عنهم مجانا ومع ذلك يجوز له أن يطالب الخصم المحكوم عليه بالمصاريف التى قدرتها المحكمة أو يرجع بها على موكله اذا زالت حالة فقره .

ويجب أن يقوم بما تكلفه به لجنة المساعدة القضائية ولايسوغ له أن يتنحى عنه الا لأسباب تقبلها اللجنة المذكورة .

مادة ٢١ — اذا حصل للمحامى مانع يمنعه من الحضور أمام المحكمة جازله أن ينيب عنه في ذلك محاميا آخر تحت مسئوليته ذاتيا ما لم يكن فى التوكيل ما يمنع من ذلك .

مادة ٢٢ — للمحامى أن يشترط فى أى وقت شاء أجرا على أتعابه وذلك بغير اخلال بما تقضى به المادة ٥١٤ من القانون المدنى ولا يجوز على كل حال أن يتنازع كل أو بعض الحقوق المتنازع فيها .

مادة ٢٣ — لا يجوز الجمع بين حرفة المحاماة وبين ما يأتى .

(أ) التوظيف بمرتبة فى إحدى مصالح الحكومة

مالم يكن بوظيفة مدرس فى علم الحقوق .

(ب) الاشتغال فى أى عمل يحط من كرامة المحاماة .

مادة ٢٤ — للمحامين المدرجة أسمائهم فى الجدول الحق فى لبس الرداء الخاص بهم ويجب عليهم لبسه كلما حضروا أمام المحكمة .

الباب الثالث

تأديب المحامين

مادة ٢٥ — من أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره فى أعمال حرفته أو فى غيرها يجازى بالعقوبات التأديبية المبينة بعد .

(أولا) التوبيخ .

(ثانيا) الايقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

(ثالثا) محو الاسم من الجدول .

وزيادة على ذلك يسوغ لرئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية ومجلس النقابة انذارهم .

مادة ٢٦ — يكون تأديب المحامين من خصائص مجلس مؤلف من رئيس محكمة الاستئناف أو من ينوب عنه ومن ثلاثة من مستشاريها تعيينهم الجمعية العمومية في كل سنة ومن تقييب المحامين أو من عضو من أعضاء مجلس النقابة يندبه المجلس المذكور بدلا منه .

مادة ٢٧ — ترفع الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة العمومية سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة وتجرى التحقيقات بمعرفة النائب العمومي أو من يقوم مقامه أو بمعرفة وكيل من وكلاء النيابة يندبه هو لأجرائها .

مادة ٢٨ — إذا ارتكب المحامون المقبولون في المرافعة أمام المحاكم الابتدائية دون سواها والمحامون الذين في دور التمرين هفوات أقل أهمية مما تقدم جاز الحكم بتوبيخهم أو بإيقافهم لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر بمعرفة مجلس تأديب يؤلف في كل محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تندبه كل سنة الجمعية العمومية ومن محام من المقبولين أمام محكمة الاستئناف يندبه مجلس النقابة .

وفي هذه الحالة يباشر التحقيقات رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أو وكيل نيابة يندبه لذلك .

مادة ٢٩ — إذا رأت النيابة أن الأفعال المنسوبة إلى المحامي ليست بدرجة من الأهمية تستدعي المعاقبة التأديبية جاز لها تبليغ التحقيقات التي أجرتها إلى مجلس النقابة للتصرف فيها .

مادة ٣٠ — يعلن المحامي المقدم لمجلس التأديب بتاريخ الجلسة التي يعينها رئيس المجلس باخطار يرسل اليه قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل .

مادة ٣١ — تكون جلسات مجلس التأديب علنية ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بناء على طلب الحضور أو محافظة على النظام العام أو مراعاة للآداب .

مادة ٣٢ — يصدر المجلس حكمه بعد سماع أقوال وطلبات النيابة ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه .

مادة ٣٣ — يجوز للمجلس أن يحكم في غيبة المحامي وله في هذه الحالة أن يعارض في الحكم في أسبوع من تاريخ اعلانه له بتقرير يحرر في قلم الكتاب .

مادة ٣٤ — يجوز في المواد التأديبية للنيابة وللمجالس التأديب والمحامي المتهم أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم ومن تخلف من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جازت معاقبته بالعقوبات المقررة في قانون تحقيق الجنايات في مواد الجنح ومن شهد زوراً أمام مجلس التأديب يعاقب بالعقوبات المقررة بقانون العقوبات اشهادة الزور في مواد الجنح .

مادة ٣٥ — يسرى مفعول الأحكام الصادرة من مجالس التأديب لدى المحاكم الابتدائية أمام جميع المحاكم .

مادة ٣٦ — تتخذ لجنة قبول المحامين المنصوص عليها بالمادة الثالثة من هذا القانون دئرا تقيد فيه جميع الأحكام التأديبية .

الباب الرابع في نظام نقابة المحامين

مادة ٣٧ — تؤلف نقابة المحامين من المحامين المقيدين في الجدول ويمثلها مجلس ينتخب بالطرق الميينة بعد ويرأس هذا المجلس نقيب يعين له وكيل .

مادة ٣٨ — تنعقد جمعية النقابة العمومية في شهر ديسمبر من كل سنة وكلما تقدم لمجلس النقابة طلب موقع عليه من ثلاثين محاميا على الأقل ممن لهم حق الاشتراك في الحضور فيها والمحامون المقبولون أمام محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية هم وحدهم الذين لهم الحق في حضور اجتماعات الجمعية العمومية بشرط أن يكونوا أدوا قيمة الرسوم السنوية طبقا لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة .
ويرأس النقيب الجمعية العمومية .

مادة ٣٩ — لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا الا اذا حضرها مائة عضو على الأقل فاذا لم يتوفر هذا العدد دعت الجمعية العمومية للاجتماع مرة ثانية في ظرف خمسة عشر يوما من الاجتماع الأول ويكون انعقادها صحيحا اذا حضرها ثلاثون عضوا على الأقل وتصدر قراراتها بالأغلبية .

مادة ٤٠ — تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

(أولا) انتخاب مجلس النقابة .

(ثانيا) ابداء رأيها في الميزانية السنوية التي يقدمها لها مجلس النقابة .

(ثالثا) تقدير قيمة الرسم السنوي الواجب على المحامين دفعه .

(رابعا) النظر في حساب السنة الماضية واعتماده .

(خامسا) النظر فيما يهم النقابة من المسائل التي يقدمها لها مجلس الادارة أو التي تبين في طلب انعقاد الجمعية العمومية في الاجتماعات الغير العادية .

مادة ١٤ — يؤلف مجلس النقابة من خمسة عشر محاميا ينتخب منهم اثنا عشر من المحامين الذين لا تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عن عشر سنين والثلاثة الباقون من بين المحامين الذين تقل مدتهم عند الانتخاب عن عشر سنين .

ويحصل الترشيح باخطار موقع عليه من عشرة من المحامين على الأقل ويرسل الى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل .

ويكون انتخاب أعضاء المجلس بطريق الاقتراع بحيث يختار كل ناخب عددا بقدر العدد المطلوب لمدة ثلاث سنين وينتهي كل سنة انتخاب خمسة أعضاء أحدهم من المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم عن عشر سنين ويجوز إعادة انتخابهم على شرط أن لا يتجدد ذلك أكثر من مرة على التوالي .

مادة ٢٤ — يجب أن لا تقل مدة اشتغال النقيب ووكيله بالمحاماة عن عشر سنين وتنتخبهما الجمعية العمومية كل سنة من بين أعضاء مجلس النقابة عقب تجديد انتخاب أعضائه مباشرة .

مادة ٣٤ — ينتخب أعضاء مجلس النقابة والنقيب ووكيله بالاقتراع للسرى وبأغلبية أصوات الحاضرين المطلقة فاذا لم ينل الاغلبية المطلقة أحد في الاقتراع الأول يعاد الاقتراع ويكون نهائيا على كل حال فاذا تساوت الأصوات انتخب الاقدم من المرشحين واذا تساوت الأقدمية انتخب الأكبر سنا .

ويجب على مجلس النقابة أن يخطر رئيس محكمة الاستئناف
بنتيجة الاقتراع .

مادة ٤٤ — يعين مجلس النقابة من بين أعضائه أمينا للصندوق
وكاتم أسرار .

مادة ٤٥ — من أصبح من أعضاء المجلس غير حائز للشروط
اللازمة للانتخاب زالت عضويته وكذلك يكون الحال اذا غاب العضو
من غير عذر شرعى عن جلسات المجلس خمس مرات متواليات .

مادة ٤٦ — يعين المجلس من يحل محل العضو الذى يخرج
من أعضائه قبل انقضاء مدة عضويته مع حفظ الحق للجمعية
العمومية المقبلة فى تغيير هذا التعين ويبقى العضو المعين بهذه الكيفية
فى عضويته الى أن تنقضى مدة العضو الذى حل محله .

مادة ٤٧ — يختص مجلس النقابة بما يأتى :

(أولا) وضع اللائحة الداخلية للنقابة .

(ثانيا) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

(ثالثا) ادارة الحسابات وتحصيل الرسم السنوى الواجب على
المحاميين دفعه .

(رابعا) مخابرة جهات الحكومة أو أى شخص آخر فيما يتعلق
بشؤون النقابة .

(خامسا) السعى فى الحاق راغبي التمرين بمكاتب المحامين .

(سادسا) مراقبة سير المحامين .

(سابعا) الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل فى المنازعات
التي تقوم بينهم على الأتعاب متى طلب منه ذلك .

(ثامنا) الوساطة بين المحامين أنفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من الخلاف بسبب حرقهم بما في ذلك منح الشهادة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة .

(تاسعا) حق الانذار .

(عاشرا) حق النيابة عن النقابة والدفاع عن حقوقها والعمل باسمها كلما حصل مساس بكرامتها وبمصالحها وعلى النقيب تنفيذ قرارات مجلس النقابة .

مادة ٤٨ — يجب التصديق من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف على اللائحة الداخلية للنقابة وعلى كل ما يطرأ بعد ذلك عليها من التعديلات .

مادة ٤٩ — لا تكون مداورات المجلس صحيحة الا بحضور خمسة أعضاء على الأقل .

مادة ٥٠ — يبين المجلس في مركز كل محكمة ابتدائية ثلاثة من المحامين من المقبولين أمام محكمة الاستئناف المقيمين في دائرتها ليقوموا مقامه في كل ما اختص به بمقتضى اللائحة الداخلية للنقابة فاذا قل عدد المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف والمقيمين في دائرة المحكمة الابتدائية عن ستة جاز أن يكون التعيين من المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية .

مادة ٥١ — يعتبر مجلس النقابة فيما له من الاختصاص سلطة ادارية بالنظر للأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات .

الباب الخامس

أحكام مختلفة

مادة ٥٢ — يعهد بجدول المحامين الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون وتدرج أسماء المحامين المقبولين أمام كل محكمة بحسب تواريخ قبولهم وتبين محال الإقامة في الجدول . وتحفظ نسخة من الجدول في كل محكمة من المحاكم الكلية والجزئية ومحاكم المراكز ..

مادة ٥٣ — لكل من انقطع من المحامين عن الاشتغال بالمحاماة أن يطلب نقل اسمه الى كشف خاص بالمحامين غير المشتغلين وبذلك يحفظ أقدميته ويستطيع متى أراد أن يرجع الى ترتيبه في الجدول . ولا تسرى أحكام المادة ٢٣ على المحامين غير المشتغلين .

مادة ٥٤ — يرفع ناظر الحقانية الى محكمة الاستئناف الأهلية أوجه البطلان الماسة بتشكيل الجمعية العمومية أو بتأليف مجلس النقابة وتنظر في ذلك وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام وتسمع أقوال النائب العمومي أو من يقوم مقامه وأقوال النقيب أو وكيله .

مادة ٥٥ — ينوب في المرافعة عن مصالح الحكومة أمام المحاكم أى شخص تعينه لهذا الغرض .

مادة ٥٦ — الوكلاء المقبولون للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية والمقيدة أسماؤهم في جدول المحامين لا يجوز قبولهم للمرافعة أمام محكمة الاستئناف الا اذا حصلوا على شهادة نهائية في علم الحقوق .

مادة ٥٧ — الوكلاء المقبولون للمرافعة أمام محكمة أسوان الجزئية ومحاكم المراكز التابعة لهذه المديرية يبقى لهم هذا الامتياز ولكن لا يترافعون أمام المحاكم والهيئات القضائية الأخرى .

الباب السادس

أحكام وقتية

مادة ٥٨ — على رئيس محكمة الاستئناف أن يدعو في غضون الشهرين التاليين لصدور هذا القانون الجمعية العمومية لنقابة المحامين للاجتماع لانتخاب مجلس النقابة وذلك بواسطة اعلان ينشر في الجرائد المقررة لنشر الاعلانات القضائية .

مادة ٥٩ — يحصل تجديد انتخاب الخمسة الأعضاء من أعضاء المجلس في المرة الأولى في آخر سنة ١٩١٣ .

وفي ختام هذه السنة والسنة التالية لها يعين الأعضاء الذين تنتهى عضويتهم بطريق الاقتراع .

مادة ٦٠ — لا تسرى أحكام المادتين السادسة والسابعة من هذا القانون على من أدرجت اسمائهم بجدول المحامين قبل صدور هذا القانون .

مادة ٦١ — تلغى الأوامر العالية الصادرة في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ وفي ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ وفي ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٨ والقانون نمرة ٩ مكررة سنة ١٩١٠ والباب التاسع من لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية مع مراعاة ما نص عليه في المادة الستين من هذا القانون .

مادة ٦٢ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(صدر بالاسكندرية في ١٩ شوال سنة ١٣٣٠ — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٢) .

تعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية

(قانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٣)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٢ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — تعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية كما يأتى وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الأوامر العالية الصادرة بتشكيل محاكم مخصوصة فى بعض الجهات وبأحكام الأمر العالى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بتعيين المحاكم المختصة بالنظر فى القضايا التى ترفع على الحكومة .

(أولا) تشمل دائرة اختصاص محكمة مصر محافظة القاهرة ومديرتى الجيزة والقليوبية .

(ثانيا) تشمل دائرة اختصاص محكمة طنطا مديرتى المنوفية والغربية .

(ثالثا) تشمل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق مديرية الشرقية ومحافظات القنال والسويس والعريش وناحية الطور .

(رابعا) تشمل دائرة اختصاص محكمة المنصورة مديرية الدقهلية ومحافظة دمياط ومركزى طلخا وشربين من مراكز مديرية الغربية .

(خامسا) تشمل دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية محافظة
الاسكندرية ومديرية البحيرة .

(سادسا) تشمل دائرة اختصاص محكمة بني سويف مديريات
بني سويف والفيوم والمنيا .

(سابعا) تشمل دائرة اختصاص محكمة أسيوط مديرتي أسيوط
وجرجا .

(ثامنا) تشمل دائرة اختصاص محكمة قنا مديرتي قنا واسوان .

مادة ٢ — يلغى القانون نمرة ٦ سنة ١٩٠٤ الصادر بتعيين
دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية .

مادة ٣ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من

أول نوفمبر سنة ١٩١٣

اعتبار الملحقين بأقلام الكتبة بالمحاكم الأهلية
أو بالنيابة العمومية (معاوني نيابة) من حائزي
شهادة (الديبلوما) في علم الحقوق من
رجال الضبطية القضائية

(أمر عال — في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٨ يولييه سنة ١٨٩٤
بالتصريح لناظر الحقانية بالترخيص للملحقين بأقلام الكتبة أو
بالنيابات من حائزي (ديبلوما) في علم الحقوق في اداء وظائف مساعدي
وكلاء النائب العمومي .

وبعد الاطلاع على المسادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات
المعمول به أمام المحاكم الابتدائية .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس
الوزراء .

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يعتبر الملحقون بأقلام الكتبة أو بالنيابات (معاونو
النيابة) الحائزون على شهادة (ديبلوما) في علم الحقوق من رجال
الضبطية القضائية في الدائرة التي يؤدون فيها وظائفهم .

مادة ٢ — على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به من
يوم نشره بالجريدة الرسمية .

شروط اعادة المستشارين السابقين الذين شغلوا
وظائف وزراء ووكلاء وزارة الى قضاة
بمحكمة الاستئناف الأهلية

(قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٣)

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤
يونيه سنة ١٨٨٣

وعلى القانون نمرة ٥ الصادر في سنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات الملكية .
وعلى القانون نمرة ١٧ الصادر في سنة ١٩١٢ بشأن شروط توظيف
المستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية .
وعلى المرسوم الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ بشأن منح الوزراء
مرتبا مستديما يحل محل المعاش العادى .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية .
وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — لكل وزير أو وكيل وزارة سابق كان مستشارا في
محكمة الاستئناف الأهلية ثم أعيد الى وظيفته الأولى بالمحكمة المذكورة
الحق في أن يختار إما :

(أولا) الاستمرار في الاستيلاء على المرتب المستديم الذى يكون
قد تقرر له وفي هذه الحالة تصرف له مكافأة شهرية
قدرها خمسون جنيها لا يستقطع منها الاحتياطى للعاش .

(ثانيا) معاملته طبقا لأحكام المادة ٥٤ من القانون نمرة الصادر في سنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية وفي هذه الحالة يكون من حقه أن يستولى على أقصى مرتب لوظيفة مستشار ويكون للمستشارين الذين عادوا الوظيفة القضاء في الاستئناف الحق في جميع الأحوال في طلب معاملتهم بمقتضى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون المشار اليه الصادر في سنة ١٩٠٩ .

مادة ٢ — مع مراعاة مقتضى نص المادة السالفة يكون المستشارون الذين يعادون الى محكمة الاستئناف الأهلية تطبيقا لهذا القانون خاضعين فيما يتعلق بشروط خدمتهم الأخرى للقواعد العامة التي تنطبق على مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية وتعتبر أقدميتهم في منصبهم من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة .

مادة ٣ — على وزيرى المالية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

انشاء محكمة استئناف بمدينة أسيوط

(قانون فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦)

نحن فؤاد الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة الحادية والأربعين من الدستور وبعد
الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .
ونظرا لما رأى من ضرورة الاسراع فى انشاء محكمة استئناف فى
مدينة أسيوط تحقيقا لحسن سير العدالة وتخفيفا لما يلاقيه المتقاضون
من أهالى الصعيد الأعلى من المشاق بسبب بعد بلادهم عن مدينة
القاهرة .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية .

وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — تترتب محكمة استئناف فى مدينة أسيوط وتشمل
دائرة اختصاصها محكمتى أسيوط وقنا الابتدائيتين .

مادة ٢ — الدعاوى التى من دائرتى محكمتى أسيوط وقنا الابتدائيتين
المنظورة الآن أمام محكمة استئناف مصر عدا قضايا النقض والابرام
تحال من تلقاء نفس هذه المحكمة بالحالة التى هى عليها للجلسة
محددة وبغير مصاريف على محكمة استئناف أسيوط ولو كان قد
صدر فيها أحكام تمهيدية .

وإذا صدر قرار الاحالة في غيبة أحد الخصام وجب اعلانه
في المواعيد القانونية .

أما القضايا التي تمت فيها المرافعة وأجلت لاصدار الأحكام
فتفصل فيها محكمة استئناف مصر .

مادة ٣ — على وزير الحقانية تنفيذ مرسومنا هذا الذي يعمل
به من ١ مارس سنة ١٩٢٦

الجمعيات العمومية لمحاكم الاستئناف والمحاكم
الابتدائية وبشأن المجلس المخصوص
لموظفي المحاكم والنيابات
(قانون في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأدلية
والأمر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠١ (١٤ فبراير
سنة ١٨٨٤) المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم
المذكورة .

وعلى الأمر العالي الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٨٨٤ القاضي
بأن قرارات الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف بمصر أو بأحدى
المحاكم الابتدائية لا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها
من وزير الحقانية .

وعلى الأمرين العالين الصادرين بتاريخ ٧ مارس سنة ١٨٩١
و ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بتشكيل المجلس المخصوص لموظفي المحاكم
والنيابات .

وعلى الأمر العالي الصادر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٩٧ بتشكيل
مجلس تأديب لمحكمة أعضاء النيابة .

وعلى مرسوم القانون الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ بتشكيل
محكمة استئناف بمدينة أسيوط :

- وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية .
- وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — (هذه المادة تعدل المادة السادسة والعشرين من لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية فقرة ثانية) .

مادة ٢ — يلغى الأمران العاليان الصادران بتاريخ ٧ مارس سنة ١٨٩١ و ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بشأن تشكيل المجلس المخصوص لموظفى المحاكم والنيابات ويستبدلان بما يأتى :

يشكل المجلس المخصوص لتأديب موظفى المحاكم الأهلية والنيابات من وكيل وزارة الحقانية بصفته رئيسا ورئيس محكمة الاستئناف الداخل فى دائرة اختصاصها محل عمل الموظف المحال على المحاكمة ومستشار ملكى بصفتهما عضوين .

ويجوز أن ينوب عن رئيس محكمة الاستئناف عند وجود ما يمنعه عن حضور المجلس المخصوص المشار اليه آنفا أحد مستشارى هذه المحكمة يعينه وزير الحقانية .

مادة ٣ — (هذه المادة تعدل المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر فى ١١ يناير سنة ١٨٩٧ بتشكيل مجلس تأديب لأعضاء النيابة الأهلية) .

مادة ٤ — على وزير الحقانية تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به من ١٠ مارس سنة ١٩٢٦

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧

بإنشاء محكمتين ابتدائيتين أهليتين بشبين الكوم والمنيا

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تنشأ محكمتان ابتدائيتان أهليتان أحدهما بمدينة
شبين الكوم والأخرى بمدينة المنيا .

وتشمل دائرة اختصاص محكمة شبين الكوم مديرية المنوفية
التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة طنطا .

وتشمل دائرة اختصاص محكمة المنيا مديرية المنيا التي تفصل
من دائرة اختصاص محكمة بني سويف .

مادة ٢ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمتي طنطا
وبني سويف والتي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص
محكمتي شبين الكوم أو المنيا تحال بأوامر تصدرها المحكمة من تلقاء
نفسها الى المحكمة المختصة بمقتضى هذا القانون وذلك لجلسات
محددة وبالحالة التي هي عليها وبدون مصاريف .

وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن اليه الأمر مع تكليفه
بالحضور فى المواعيد العادية .

ولا يسرى هذا القانون على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها
بل تحكم فيها المحاكم المنظورة أمامها الآن تلك القضايا .

مادة ٣ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به
من أول نوفمبر سنة ١٩٢٧

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بدار المفوضية الملكية المصرية بباريس في ٢٨ صفر سنة ١٣٤٦
(٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧)

الوقائع المصرية في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧ (ص ١ عدد ٨٣)

الحكومة المصرية

وزارة الحقانية

قانون التجارة

مع التعديلات الطارئة عليه لغاية يونيه سنة ١٩٣٠

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٣٠

تباع مطبوعات الحكومة بصفة البيع بوزارة المالية أما المكاتب الخامة
بهذه المطبوعات فترسل رأسا الى قلم النشر بالمطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة

ثمان النسخة ١٠٠ مليم

فهرست

قانون التجارة

الصادر به الأمر العالي المؤرخ في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية

(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

صفحة

الباب الأول - في القواعد العمومية

الفصل الأول - في التجار وفي الأعمال التجارية ... ١

» الثاني - في لزوم اعلان الشروط المتفق عليها في عقد

نكاح التجار ... ٣

» الثالث - في دفاتر التجار ... ٣

الباب الثاني - في أنواع العقود التجارية

الفصل الأول - في الشركات ... ٦

» الثاني - في السماسرة وفي البورصات التجارية ... ١٢

» الثالث - في الرهن ... ١٥

» الرابع - في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم ... ١٦

» الخامس - في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي أمناء النقل

والمراكبية ونحوهم ... ١٨

الفصل السادس - في الكيالات ... ٢٢

الفرع الأول - في صور الكيالات ... ٢١

» الثاني - في مقابل الوفاء ... ٢٢

» الثالث - في قبول الكيالات ... ٢٣

» الرابع - في قبول الكيالة بالواسطة ... ٢٥

صفحة	
٢٥	الفرع الخامس — في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكيالة
٢٦	» السادس — في تحويل الكيالة
	» السابع — في ملزومية صاحب الكيالة وقابلها ومحيلها على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي
٢٧	
٢٨	» الثامن — في دفع قيمة الكيالة
٣٠	» التاسع — في دفع قيمة الكيالة بالواسطة ...
	» العاشر — فيما لحامل الكيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات
٣٠	
٣٤	» الحادي عشر — في البروتستو
٣٥	» الثاني عشر — في الرجوع
	الفصل السابع — في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من الأوراق التجارية
٣٧	
	» الثامن — في سقوط الحق في الدعوى في مواد الأوراق التجارية بمضى الزمن
٣٩	

الباب الثالث — في الافلاس

٤٠	الفصل الأول — في إشهار الافلاس
٤٧	» الثاني — في تعيين مأمور التفليسة
	» الثالث — في وضع الأختام وفي الأحكام الأولية المتعلقة بشخص المفلس
٤٨	
٤٩	» الرابع — في تعيين وكلاء المدينين واستبدالهم ...
٥١	» الخامس — في وظائف وكلاء المدينين

الفرع الأول	— في القواعد العمومية	٥١
» الثاني	— في رفع الإختام وفي الجرد	٥٤
» الثالث	— في بيع بضائع المفلس وأمتعه وتحصيل الديون المطلوبة له	٥٥
» الرابع	— في الأعمال التحفظية	٥٦
» الخامس	— في تحقيق الديون التي على المفلس	٥٧
الفصل السادس	— في الصلح وفي اتحاد المداينين	٦٣
الفرع الأول	— في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم	٦٣
» الثاني	— في الصلح	٦٤
» الثالث	— فيما يترتب على الصلح	٦٦
» الرابع	— في إبطال الصلح أو فسخه	٦٧
» الخامس	— في قفل أعمال التفليسة بسبب علم كفاية مال المفلس	٦٩
» السادس	— في اتحاد المداينين	٧٠
الفصل السابع	— في بيان أنواع المداينين وفي حقوقهم في حالة تفليس مدينهم	٧٣
الفرع الأول	— في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء	٧٣
» الثاني	— في المداينين المرتهين لمنقول وفي المداينين الذين لهم الامتياز على المنقولات	٧٤

الفرع الثالث — في حقوق المداينين المرتهين للعقار والمداينين الذين لهم حق الامتياز عليه أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم	٧٥
الفرع الرابع — في حقوق الزوجات	٧٦
الفصل الثامن — في تصفية ثمن المتقولات وفي التوزيع على المداينين	٧٧
» التاسع — في بيع عقارات المفلس	٧٩
» العاشر — في الاسترداد	٧٩
» الحادي عشر — في طرق التظلم من الأحكام الصادرة في مواد التفليس	٨١
» الثاني عشر — في التفليس بالتقصير أو التدليس	٨٣
» الثالث عشر — في إعادة اعتبار المفلس اليه	٨٥

امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا ؛ وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

القانون التجارى المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على أربعائة وتسع عشرة مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها .

المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بمرأى عابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الحقانية

نخري

قانون التجارة

الباب الأول

في القواعد العمومية

الفصل الأول — في التجار وفي الأعمال التجارية

١ — كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له فهو تاجر .

٢ — يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هوآت :

كل شراء غلال أو غيره من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل بيعها بعينها أو بعد تهيئتها بهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال .

وكل مقالة أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل برّا أو بحرا .

وكل تعهد بتوريد أشياء وكل ما يتعلق بالمحلات والمكاتب التجارية وغيرها من المحلات المعدة للبيع بالمزايدة أو الملاعب العمومية .

وكل عمل متعلق بالكيبالات أو الصرافة أو السمسرة .

وبجميع معاملات البنوك العمومية .

وبجميع الكيبالات أيا كان أولو الشأن فيها .

وبجميع السندات التي تحت اذن سواء كان من أمضاها أو ختم عليها تاجرا أو غير تاجرا إنما يشترط في الحالة الأخيرة أن يكون تحريرها مترتبا على معاملات تجارية .

وجميع المقاولات المتعلقة بإنشاء مبانٍ متى كان المقاول متعهدا بتوريد الأدوات والأشياء اللازمة لذلك .

وجميع العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار والمتسببين والسماسرة والصيارف مالم تكن العقود والتعهدات المذكورة مدنية بحسب نوعها أو بناء على نص العقد .

وكل عمل متعلق بإنشاء سفن أو شرائها أو بيعها لسفورها داخل القطر أو خارجه .

وجميع الرسائل البحرية المتعلقة بالتجارة .

وكل بيع أو شراء مهمات أو أدوات أو ذخائر للسفن .

وكل استئجار أو تأجير للسفن بالنولون وكل إقراض واستقراض بحرى وكل عقد تأمين من الأخطار وجميع العقود الأخر المتعلقة بالتجارة البحرية .

وكل اتفاق أو مشاركة على ماهيات الملاحين وأجرهم .

واستخدام البحريين فى السفن التجارية .

٣ — اذا باع أحد أصحاب الأراضى أو المزارعين المحصولات الناتجة من الأراضى المملوكة له أو المزروعة بمعرفته فلا يعد هذا البيع عملا تجاريا .

٤ — يسوغ لمن بلغت سنه احدى وعشرين سنة كاملة أن يشتغل بالتجارة وأما من بلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة وكان قانون أحواله الشخصية يقضى بأنه قاصر فلا يجوز له أن يتجر إلا بحسب الشروط المقررة فيه وأما إذا كان القانون المذكور يقضى برشده فلا يتجر إلا باذن من المحكمة الابتدائية .

٥ — وكذلك تكون أهلية النساء للتجارة على حسب قانون أحوالهن الشخصية .

الفصل الثاني

في لزوم اعلان الشروط المتفق عليها في عقد نكاح التجار

٦ - يجب على كل تاجر متزوج أو تاجرة متزوجة إخبار قلم كاتب المحكمة الابتدائية في ظرف سنة من تاريخ نشر هذا القانون بالشروط التي حصل الاتفاق عليها في عقد الزواج وعلى كاتب المحكمة التأشير بها في دفتر مخصوص .

٧ - وإذا كان بينهما سند مشاركة فيقدم لكاتب المحكمة ليحرر ملخصا منه ويقيد هذا الملخص بالدفتر السابق ذكره .

٨ - كل من طلب الاطلاع على هذا الدفتر وبين اسم التاجر الذي يريد معرفة ما يختص به يجاب لطلبه في الحال انما لا يكون له الاطلاع إلا على ما يختص بالتاجر المذكور .

٩ - يجب أيضا على كل تاجر يتزوج وعلى كل شخص متزوج يتخذ التجارة حرفة له أن يتبع ما هو مقدر في مادتي ٦ و ٧ في ظرف شهر من تاريخ زواجه أو افتتاح تجارته .

١٠ - إذا لم يوف التاجر بالاجراءات المبينة في هذا الفصل ثم أفلس يحكم عليه بصفة مفلس مقصر إذا تبين أن عدم الاخبار منه بما سلف ذكره أوجب الغير أن يعتمد على اعتمادا غير مستحق .

الفصل الثالث - في دفاتر التجار

١١ - يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ما له وما عليه من الديون يوما فيوما وعلى بيان أعمال تجارته وبيان

ما اشتراه أو باعه أو قبله أو أحاله من الأوراق التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملا أيضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشهرًا إجمالًا بغير بيان لمفرداتها .

١٢ - ويجب عليه أن يقيد في دفتر مخصوص صور ما يرسله من الخطابات المتعلقة بالأشغال وأن يجمع ما يرد إليه منها في كل شهر ويضعه في ملف على حدته .

١٣ - ويجب على كل تاجر أن يجرّد كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ويحصر ما له وما عليه من الديون ويقيد صورة قائمة الجرد المذكور في دفتر يعدّ لذلك زيادة عن الدفترين المذكورين في المادتين السابقتين .

١٤ - ويجب أن تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي عدا ما يترك من البياض في الدفتر الذي تقيد فيه صور الخطابات بطريق الطبع ويلزم قبل بدء الكتابة في اليومية ودفتر الجرد أن تترك كل صحيفة منهما وتوضع على كل ورقة بدون مصاريف علامة المأمور الذي تعينه المحكمة الابتدائية لذلك وفي آخر كل سنة يضع هذا المأمور أيضا في الدفترين المذكورين وفي دفتر صور الخطابات التأشير اللازم بحضور التاجر الذي يقدمها بدون أن يجوز للمأمور المذكور بأي وسيلة كانت الاطلاع على مضمون الدفاتر المقدمة له ولا حجزها عنده .

١٥ - الدفاتر التي يجب على من يشتغل بالتجارة اتخاذها لا تكون حجة أمام المحاكم ما لم تكن مستوفية للإجراءات السالف ذكرها .

١٦ - لا يجوز للمحكمة في غير المنازعات التجارية أن تأمر بالاطلاع على الدفترين المتقدم ذكرهما ولا على دفتر الجرد إلا في مواد

الأموال المشاعة أو مواد التركات وقسمة الشركات وفي حالة الإفلاس وفي هذه الأحوال يجوز للحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالاطلاع على تلك الدفاتر .

١٧ — يجوز للقضاة قبول الدفاتر التجارية لأجل الإثبات في دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية إذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا .

١٨ — يجوز للحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة .



الباب الثانى

فى أنواع العقود التجارية

الفصل الأول — فى الشركات

١٩ — الشركات التجارية المعتبرة قانونا ثلاثة أنواع :

النوع الأول — شركة التضامن .

النوع الثانى — شركة التوصية .

النوع الثالث — شركة المساهمة .

وتتبع فى هذه الشركات الأصول العمومية المبينة فى القانون المدنى والشروط المتفق عليها بين الشركاء والقواعد الآتية .

٢٠ — شركة التضامن هى الشركة التى يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسما لها .

٢١ — اسم واحد من الشركاء أو أكثر يكون عنوانا للشركة .

٢٢ — الشركاء فى شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها ولو لم يحصل وضع الامضاء عليها إلا من أحدهم انما يشترط أن يكون هذا الامضاء بعنوان الشركة .

٢٣ — شركة التوصية هى الشركة التى تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامينين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين .

٢٤ — تكون إدارة هذه الشركة بعنوان ويلزم أن يكون هذا العنوان اسم واحد أو أكثر من الشركاء المسؤولين المتضامين .

٢٥ — وإذا وجدت عدة شركاء متضامنين ودخلت أسماؤهم في عنوان الشركة سواء كانوا كلهم مديريين لها معا أو كان المدير لها واحدا منهم أو أكثر على ذمة الجميع فالشركة تكون شركة تضامن بالنسبة لهم وشركة توصية بالنسبة لأرباب المال الخارجين عن إدارتها .

٢٦ — لا يجوز أن يدخل في عنوان الشركة اسم واحد من الشركاء الموصين أي أرباب المال الخارجين عن الإدارة .

٢٧ — الشركاء الموصون لا يلزمهم من الخسارة التي تحصل إلا بقدر المال الذي دفعوه أو الذي كان يلزمهم دفعه إلى الشركة .

٢٨ — ولا يجوز لهم أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل .

٢٩ — إذا أذن أحد الشركاء الموصين بدخول اسمه في عنوان الشركة خلافا لما هو منصوص في المادة ٢٦ فيكون ملزوما على وجه التضامن بجميع ديون وتعهدات الشركة .

٣٠ — وكذلك إذا عمل أي واحد من الشركاء الموصين عملا متعلقا بإدارة الشركة يكون ملزوما على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج من العمل الذي أجراه .

ويجوز أن يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حسب عدد وجسامته أعماله وعلى حسب أثمان الغير له بسبب تلك الأعمال .

٣١ — إذا أبدى أحد الشركاء الموصين نصائح أو أجرى تفتيشا أو ملاحظة فلا يترتب على ذلك إلزامه بشئ .

٣٢ — شركة المساهمة لا تعنون باسم الشركاء ولا باسم أحدهم .

٣٣ — وإنما يطلق عليها الغرض المقصود منها كعنوان لها .

٣٤ — تناط ادارة هذه الشركة بوكلاء الى اجل معلوم سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم وبأجرة أو لا ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحا به في نظامنامه الشركة أو وجد شرط يقضى بعدم عزلهم .

٣٥ — هؤلاء الوكلاء المديرون ليسوا مسؤولين إلا عن وفاء العمل الذى أحيل على عهدهم أى لا يترتب على مايجرونه من الادارة إلزامهم بشئ ما فيما يختص بتعهدات الشركة الزاما خاصا بأشخاصهم أو على وجه التضامن .

٣٦ — الشركاء فى هذه الشركة لا يلزمهم من الخسارة إلا بقدر سهامهم فيها .

٣٧ — رأس مال شركة المساهمة يتجزأ الى أسهم متساوية القيمة وكذلك الى أجزاء أسهم متساوية .

٣٨ — يجوز أن يكون سند الاسهم فى صورة سند لحامله وفى هذه الحالة يحصل التنازل عن السند بتسليمه من يد الى أخرى .

٣٩ — وتثبت ملكية الأسهم بقيدھا فى دفاتر الشركة ويكون التنازل عن هذه الأسهم بكتابة فى الدفاتر المذكورة يوضع عليها إمضاء كل من المتنازل والمتنازل له أو امضاء ویکلھما وعلى مدير الشركة أن يذکر ذلك فى هامش السند الاصلی أو على ظهره إذا لم يعط سندا آخر جديدا .

٤٠ — لا يجوز إيجاد شركة المساهمة إلا بأمر يصدر من الجناح الخديوى بالتصديق على الشروط المندرجة فى عقد الشركة وبالترخيص بتشكيلها .

٤١ — جميع شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصرى يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الاصلی بالقطر المذكور .

٤٢ — ويجوز أيضا أن يكون رأس مال شركات التوصية متجزئا الى أسهم بدون إخلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة .

٤٣ — لا يجوز لأى شركة أن تجزئ رأس مالها الى أسهم أو أجزاء أسهم قيمة كل واحد منها أقل من أربعة جنيهات مصرية اذا كان رأس المال المذكور لا يزيد على ثمانية آلاف جنيه مصرية ، وأما اذا زاد على ذلك فلا يجوز أن تكون قيمة السهم أو جزئه أقل من عشرين جنيها مصرية .

٤٤ — تكون سندات الأسهم فى شركات التوصية بأسماء أربابها حتى يدفع نصف قيمتها ويكون المساهمون والأشخاص المتنازل لهم بأسمائهم مسؤولين الى تمام الوفاء بهذا النصف .

٤٥ — يعين فى الأمر المرخص بايجاد شركة المساهمة قدر المبلغ اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك لحامل سنده ويخلو طرف المساهم أو المتنازل اليه الذى كان السند باسمه .

٤٦ — ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة ويجوز أن تكون مشاركة كل منهما رسمية أو غير رسمية .

٤٧ — ويكون الإجراء كذلك فى المشاركة التى يلتزم بها المتعاقدون السعى بشروط معينة فى الحصول على الرخصة اللازمة لاجاد شركة المساهمة .

٤٨ — ويسلم ملخص مشاركة شركة التضامن أو شركة التوصية الى قلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية التى يوجد فى دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها ليسجل فى السجل المعد لذلك ويعلن بصدقه مدة ثلاثة أشهر فى اللوحة المعدة فى المحكمة للاعلانات القضائية .

٤٩ - ويلزم أيضا درجه في احدى الصحف التى تطبع في مركز الشركة المذكورة وتكون معدة لنشر الاعلانات القضائية أو في صحيفتين تطبعان في مدينة أخرى ويجوز لكل من المتعاقدين استيفاء هذه الاجراءات .

٥٠ - ويشتمل هذا الملخص على أسماء الشركاء وألقابهم وصفاتهم ومسكنهم ما عدا الشركاء أرباب الأسهم الغير مسؤولين في شركة المساهمة أو الشركاء أصحاب الأموال الخارجين عن الادارة في شركة التوصية .

وعلى عنوان الشركة وعلى بيان أسماء الشركاء المأذونين بالادارة وبوضع الامضاء على ذمة الشركة وعلى مقدار المبالغ التى تحصلت او يلزم تحصيلها بالأسهم أو بصفة رأس مال لشركة التوصية .
وعلى بيان وقت ابتداء الشركة ووقت انتهائها .

٥١ - يجب استيفاء هذه الاجراءات في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على المشاركة وإلا كانت الشركة لاغية .

٥٢ - ومع ذلك يزول هذا البطلان اذا أعلن الملخص المتقدم ذكره قبل طلب الحكم بذلك البطلان .

٥٣ - لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وانما لهم الاحتجاج به على بعضهم بعضا .

٥٤ - اذا حكم بالبطلان يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الأعمال التى حصلت قبل طلبه نص المشاركة التى حكم ببطلانها .

٥٥ - لا يترتب على الغاء الشركة اعتبار الشركاء أصحاب الأموال في شركة التوصية وأرباب الأسهم في شركة المساهمة أنهم ملزمون بشئ ما على وجه التضامن .

٥٦ - إذا كانت مشارطات الشركة رسمية يضع المأمور الذي تحررت على يده امضاءه على ملخصها. وأما إذا كانت غير رسمية فيكون الامضاء على ملخصها من الشريك الذي يعلنه .

٥٧ - يلزم اعلان المشاركة الابتدائية لشركة المساهمة ونظامنامتها والأمر المرخص بإيجادها ويكون اعلان ذلك بتعليقه في المحكمة الابتدائية مدة الوقت المعين آنفا ونشره في إحدى الجرائد وان لم يحصل ذلك ألزم مديرو الشركة بديونها على وجه التضامن ووجب عليهم التعويضات أيضا .

٥٨ - إذا قصد الاستمرار على الشركة بعد انقضاء مدتها يجب اثبات ذلك باقرار من الشركاء بالكتابة ويجب استيفاء الاجراءات المقررة بالمواد السابقة في هذا الاقرار وفي كل اتفاق تضمن فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها المعينة في المشاركة المؤسسة لها وفي كل تبديل في الشركاء المتضامنين أو خروج أحدهم منها وفي جميع الشروط أو الاتفاقات الجديدة التي يكون للغير فيها شأن وفي كل تغيير في عنوان الشركة وان لم تستوف تلك الاجراءات في أمر من هذه الأمور فيكون لاغيا بالشروط السابق ذكرها .

٥٩ - وزيادة على أنواع الشركات الثلاثة السالف ذكرها تعتبر أيضا بحسب القانون الشركات التجارية التي ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة وهي المسماة بشركات المحاصة .

٦٠ - تختص هذه الشركات بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية وتراعى في ذلك العمل وفي الاجراءات المتعلقة به وفي الحصص التي تكون لكل واحد من الشركاء في الأرباح الشروط التي يتفقون عليها .

٦١ - من عقد من المحاصنين عقدا مع الغير يكون مسئولاً له دون غيره .

٦٢ - الحقوق والواجبات التي لبعض الشركاء على بعض في هذه الشركات تكون قاصرة على قسمة الأرباح بينهم أو الخسارة التي تنشأ عن أعمال الشركة سواء حصلت منهم منفردين أو مجتمعين على حسب شروطهم .

٦٣ - يجوز إثبات وجود شركات المحاصة بإبراز الدفاتر والخطابات .

٦٤ - لا يلزم في شركات المحاصة التجارية اتباع الاجراءات المقررة للشركات الأخرى .

٦٥ - كل مانشأ عن أعمال الشركة من الدعاوى على الشركاء الغير مأمورين بتصفية الشركة أو على القائمين مقامهم يسقط الحق في اقامته بمضى خمس سنين من تاريخ انتهاء مدة الشركة إذا كانت المشاركة المبينة فيها مدتها أعلنت بالكيفية المقررة قانوناً أو من تاريخ اعلان الاتفاق المتضمن فسخ الشركة .

وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضى المدة مع مراعاة القواعد المقررة لانقطاعها .

الفصل الثانى - فى السماسرة والبورصات التجارية

٦٦ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - السمسرة حرفة مباحة .

السمسار الذى لا يذكر وقت العمل اسم عميله يكون مسئولاً عن الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكيلاً بالعمولة .

٦٧ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — السمسار الذى بيعت على يده ورقة من الأوراق المتداول بيعها مسئول عن صحة إمضاء البائع .

٦٨ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — يجب على السماسرة الذين بيعت على يدهم بضائع بمقتضى عينات أن يحفظوا هذه العينات الى يوم التسليم وأن يبينوا أوصافها التى تميزها عن غيرها ما لم يعفهم المتعاقدان من ذلك .

٦٩ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — يجب على السماسرة عقب إتمام كل عمل أن يكتبوه فى محافظهم وأن يقيدوه يوميا فى يومياتهم بدون تخلل البياض بين الكتابة ولا حصول شطب ولا كتابة بين السطور ولا وضع كلمة فوق أخرى ولا تخريج مع بيان اسم المتعاقدين وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها ونوعها وثنمها وجميع شروط العمل بيانا مضبوطا .

وتذكر نمر السندات فى الكشف الذى يعطى للعميل وقت التسليم .
إذا لم يحدد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسار فيه فدفاثره المكتوبة على الوجه السابق بيانه يجوز تقديمها للمحكمة لتكون من أوجه إثبات الشروط التى حصل بموجبها العمل المذكور .

٧٠ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — إذا طلب أحد المتعاقدين من السماسرة صورة ما فى دفاترهم مما يختص بالعمل الذى أجروه على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب عليهم اعطاؤها فى أى وقت كان .

ويجب عليهم أيضا أن يقدّموا الى المحكمة ما تطلبه من الدفاتر والبيانات .

إذا امتنع السمسار عن اجابة طلب مما ذكر فى هذه المادة كان ملزما بتعويض الخسارة الناشئة عن امتناعه .

٧١ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — لايسوغ فتح اى بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة وكل بورصة تفتح بغير هذا التصريح تقفل بالطرق الادارية .

ويجب أن يكون فى كل بورصة لجنة تناط بها الادارة ومأمور أو مأمورون من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح .

٧٢ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — أى عمل فى البورصة لم يتم طبقا لأمر عال لايعتبر صحيحا قانونا .

٧٣ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — الأعمال المضافة الى أجل المعقودة فى بورصة مصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها وتكون متعلقة ببضائع أو أوراق ذات قيمة مسعرة تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها أنها تؤول الى مجرد دفع الفرق .

ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق إذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة .

٧٤ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — لا تتعقد أعمال البورصة انعقادا صحيحا إلا إذا حصلت بوساطة السماسرة المدرجة أسماؤهم فى قائمة تحررها لجنة البورصة .

ولا يجوز للسماسر أن يقوم مقام أحد المتعاقدين فى العمل المعقود بمعرفته إلا بتصريح خاص يعطى اليه بالكتابة وقت استلام الأمر .

وإذا ثبت أن سمسارا قام مقام أحد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل الشروط من عميله فلهذا الأخير الخيار فى طلب فسخ الصفقة أو تنفيذها .

٧٥ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — يشمل الأمر العالى المبين فى المادة ٧٢ السالف ذكرها على الأخص ما يأتى :

- (١) تشكيل لجنة إدارة البورصة وبيان اختصاصها ؛
- (٢) شروط إدراج أسماء السماسرة ومندوبيهم الرئيسيين في البورصة .
- (٣) قبول تسعير البضائع والأوراق ذات القيمة ووضع التسعيرة الرسمية ؛
- (٤) التصفيات ؛
- (٥) تأديب السماسرة .

الفصل الثالث — في الرهن

٧٦ — إذا رهن تاجر أو غيره شيئاً تأمينا على عمل من الأعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدین وغيرهم بالطرق المقررة في القانون المدني .

والأوراق المتداول بيعها يثبت رهنها أيضا بتحويلها تحويلا مستوفيا للشرائط المقررة قانونا ومذكورا فيه أن تلك الأوراق سلمت بصفة رهن .
أما سندات الشركات التجارية أو المدنية التي يصح التنازل عنها بكتابة في دفاتر الشركة سواء كانت بسهام أو بخصص في الأرباح أو من السندات المحتررة بأسماء أربابها فيثبت رهنها أيضا بالتنازل عنها بصفة تأمين ويذكر ذلك التنازل في دفاتر الشركة .

وأما رهن الديون المذكورة في المادة ٥٤٩ من القانون المدني فيثبت بالنسبة لغير المتعاقدين بالطرق المقررة في المادة المذكورة .

٧٧ — لا يكون للدائن المرتهن في جميع الأحوال حق الامتياز في الشيء المرهون إلا إذا سلم ذلك الشيء إليه أو إلى شخص آخر عينه المتعاقدان وبقي في حيازة من استلمه منهما ، ويعتبر الدائن حائزا

للبضائع متى كانت تحت تصرفه في مخازنه أو سفنه أو في الكمر ك أو مودعة في مخزن عمومي أو متى سلمت له قبل وصولها تذكرة شحنها أو نقلها .

٧٨ — إذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين جاز للدائن بعد ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على مدينه بالوفاء خلاف مواعيد المسافة أن يقدم عريضة للقاضي المعين للأمور الوقتية في المحكمة الكائن محله في دائرتها ليتحصل منه على الاذن ببيع جميع الأشياء المرهونة أو بعضها بالمزايدة العمومية على يد سمسار يعين لذلك في الاذن المذكور .

ويكون البيع في المحل والساعة اللذين يعينهما القاضي المذكور وله أن يأمر بلبصق اعلانات ودرجها في الجرائد اذا اقتضى الحال ذلك .

٧٩ — كل شرط يرخص فيه للدائن أن يملك الشئ المرهون أو يتصرف فيه من غير مراعاة للإجراءات المقررة آنفا يعتبر لاغيا .

٨٠ — تحصيل قيمة الأوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها .

الفصل الرابع — في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم

٨١ — الوكيل بالعمولة هو الذي يعمل عملا باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل على ذمته في مقابلة أجرة أو عمولة .

٨٢ — وهو الملزوم دون غيره لموكله ولمن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر .

٨٣ — وإنما اذا عقد الوكيل بالعمولة عقدا باسم موكله بناء على اذن منه بذلك فلكل من الموكل والمعقود معه إقامة الطلب على الآخر

وتراعى فيما للوكيل المذكور من الحقوق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للتوكيل فقط .

٨٤ — اذا عمل الوكيل بالعمولة عملا باسم الموكل بغير إذن منه فى اظهار اسمه فتراعى فى ذلك القواعد المقررة فى شأن من يدير أو يعمل عملا لآخر بغير اذنه .

٨٥ — للوكيل بالعمولة حق الامتياز على البضائع المرسلة أو المسلمة اليه أو المودعة عنده بمجرد الارسال أو الايداع أو التسليم وله أيضا حق حبسها فيقدم على غيره فى استيفاء المبالغ التى أقرضها أو دفعها سواء كان قبل ارسال البضائع أو استلامها أو فى أثناء وجودها فى حيازته ولا يكون هذا الامتياز إلا بالشروط المقررة فى المادة ٧٧ وتدخل فى ديون الوكيل الممتازة الفوائد والعمولة والمصاريف فضلا عن الأصل .

٨٦ — وللوكيل المذكور أيضا حق الامتياز على الأوراق التجارية المخصصة لسداد شئ ما دامت تحت يده وله أيضا حق حبسها .

٨٧ — امتياز الوكيل بالعمولة مقدم على جميع الامتيازات الأخرى .

٨٨ — اذا بيعت البضائع وسلمت على ذمة الموكل فالوكيل بالعمولة أن يأخذ من ثمنها قيمة دينه بالأولوية والتقدم على مداينى الموكل المذكور .

٨٩ — يجوز للوكيل بالعمولة أن يستحصل من القاضى على الاذن بيع البضائع الموجودة تحت يده لحصوله على دينه إن لم يأذن له موكله بذلك انما يجب عليه مراعاة الاجراءات المقررة فى المادة ٧٨

الفصل الخامس

في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي أمناء النقل والمراكبية ونحوهم

٩٠ - يجب على الوكيل بالعمولة الذي يتعهد بنقل بضاعة بنفسه وبواسطة غيره برًا أو بحرا أن يقيد في يوميته بيان جنس البضائع مقدارها وكذلك الثمن المقدّر لها إذا طلب منه ذلك .

٩١ - وهو ضامن لسرعة ارسال البضائع والأعيان على قدر الامكان ولوصولها في الميعاد المعين في تذكرة النقل إلا في حالة القوة القاهرة الثابتة قانونا .

٩٢ - وهو ضامن للبضائع والأعيان إذا حصل فيهما تلف أو عدمت ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في تذكرة النقل أو قوة القاهرة أو عيب ناشئ عن نفس الشيء أو ما لم يقع خطأ أو إهمال من المرسل إنما له الرجوع على أمين النقل إذا كان له وجه .

٩٣ - ويكون الوكيل الأصلي بالعمولة ضامنا لأفعال الوكيل بالعمولة الذي وسطه وأرسل له البضائع إذا لم يعين التاجر في خطاب الارسالية المتوسط المذكور فان عينه فيه فلا يكون الأصل ضامنا لأفعاله .

٩٤ - البضائع التي تخرج من مخزن البائع أو المرسل يكون خطرها في الطريق على من يملكها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك إنما يكون له الرجوع على الوكيل بالعمولة وأمين النقل المتعهدين بالنقل .

٩٥ - تذكرة النقل هي عبارة عن مشاركة بين المرسل وأمين النقل أو بين المرسل والوكيل بالعمولة وبين أمين النقل .

٩٦ - تذكرة النقل يجب أن تكون مورخة وأن يبين فيها جنس ووزن أو حجم الاشياء المراد نقلها فضلا عن الشروط المتفق عليها

بين الطرفين فيما يتعلق بالميعاد المعين للنقل والتعويضات التي تستحق في حالة التأخير .

وأن يبين فيها اسم ومسكن الوكيل بالعمولة الذي يحصل النقل بواسطته واسم من هي مرسلته اليه واسم أمين النقل وصفته ومحلّه وأن يبين فيها أجرة النقل وأن يوضع عليها امضاء أو ختم المرسل أو الوكيل بالعمولة وأن يكون على هامشها نياشين ونمر الأشياء المراد نقلها ، ويحوز كتابة التذكرة المذكورة تحت اذن شخص مسمى أو تحت اذن حاملها أو باسم شخص معين ويجب على الوكيل بالعمولة أن يقيدھا في دفتره بالتمام بدون تخلل بياض بين الكتابة .

٩٧ — أمين النقل ضامن للأشياء المراد نقلها اذا تلفت أو عدمت إلا اذا حصل ذلك بسبب عيب ناشئ عن نفس الأشياء المذكورة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ أو إهمال من مرسلها .

٩٨ — اذا لم يحصل النقل في الميعاد المتفق عليه بسبب قوة قاهرة فلا يترتب على التأخير إلزام أمين النقل بتعويضات .

٩٩ — استلام الأشياء المنقولة ودفع أجرة النقل مبطلان لكل دعوى على أمين النقل وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة اذا كان العيب الذي حصل فيها ظاهرا من خارجها . وأما اذا كان غير ظاهر فيجوز اثباته بمعرفة محضر أو شيخ البلد ولكن لا تقبل الدعوى بالعيب المذكور إلا اذا حصل الاخبار بها في ظرف ثمان وأربعين ساعة من وقت الاستلام وقدم الطلب للمحكمة في ظرف ثلاثين يوما ويضاف الى هذين الميعادين ميعاد مسافة الطريق .

١٠٠ — اذا حصل الامتناع عن استلام الأشياء المنقولة أو وقع نزاع فيه يصير تحقيق حالتها واثباتها بمعرفة أهل خبرة تعيينهم محكمة

المواد الجزئية ويجوز لهذه المحكمة أن تأمر بإيداع تلك الأشياء أو تجزئها ثم نقلها الى محل مؤتمن كمخزن الكمرك وأن تأمر أيضا ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل .

١٠١ - الأحكام التي اشتمل عليها هذا الفصل تسرى على أرباب السفن والعربات العمومية ومصالح السكك الحديد ونحوهم ممن ينقلون الأموال .

١٠٢ - اذا ضاعت البضائع المنقولة ولم يسبق بيان قيمتها فتقدر هذه القيمة بمعرفة المحكمة على حسب البيانات المذكورة في تذكرة النقل وأما اذا كانت قيمتها مبينة فتقبل كافة الأدلة ويجوز للمحكمة أن تعتمد على قول المرسل المؤيد باليمين .

١٠٣ - اذا وجدت البضائع الضائعة بعد صدور حكم ولو انتهائيا وصار اثبات قيمتها الحقيقية فيجوز الزام الخصم الذي تحصل على تعويض أزيد منها بأن يدفع مع وجود ذلك الحكم ضعف الفرق الزائد المعطى له بناء على الحكم المذكور وتضم الى ذلك المصاريف المنصرفة .

١٠٤ - كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى مائة وثمانين يوما فيما يختص بالارساليات التي تحصل في داخل القطر المصري وبمضى سنة واحدة فيما يختص بالارساليات التي تحصل للبلاد الأجنبية ويبتدىء الميعاد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش أو الخيانة .

الفصل السادس - في الكمبيالات

الفرع الأول - في صور الكمبيالات

١٠٥ - تسحب الكمبيالات من بلد الى بلد آخر أو الى نفس البلد المحررة فيه .

ويبين فيها اليوم والشهر والسنة اللاتي تحورت فيها والمبلغ المراد دفعه واسم من يلزمه الدفع والميعاد والمحل اللذان يجب الدفع فيهما .
ويذكر فيها أن القيمة وصلت .

وتكون لحاملها أو تحت اذن شخص ثالث أو اذن نفس صاحبها ويوضع عليها امضاء الساحب أو ختمه .

واذا كتب من الكمبيالة عدة نسخ أى نسخة أولى وثانية وثالثة ورابعة وهكذا يذكر فى كل واحدة منها عددها وفى هذه الحالة تقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما أن الجميع يقوم مقام نسخة واحدة .

١٠٦ - لا يذكر فى الكمبيالة التى تحت اذن صاحبها وصول القيمة إلا فى أول تحويل .

١٠٧ - يجوز أن تسحب كمبيالة على شخص ويشترط فيها الدفع فى محل شخص آخر ويجوز سحبها أيضا بأمر شخص على ذمته .

١٠٨ - الأوراق الموصوفة بوصف كمبيالة ولم تكن مستوفية للشروط السالف ذكرها والكمبيالات التى ذكر فيها على غير الحقيقة اسم أو صفة تعتبر سندات عادية اذا كانت مستوفية للشروط اللازمة لهذه السندات ، ومع ذلك يجوز نقلها من يد الى يد بطريق التحويل وتعتبر مثل الأوراق التجارية اذا كتبت بين تجار أو لأعمال تجارية .

ولا يجوز لمن علم بذكر شيء من ذلك على غير الحقيقة أن يحتج به على الغير الذي لم يخبر به .

١٠٩ — اذا حصل من النساء أو البنات اللاتي لسن بتاجرات سحب كميالة أو تحويلها أو قبولها باسمهن خاصة ووضعن عليها امضاءهن فلا يعتبر ذلك عملا تجاريا بالنسبة لهن .

١١٠ — الكميالات المسحوبة من القصر الذين ليسوا تجارا أو من عديمي الأهلية والتحاويل والقبول الممضاة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط .

الفرع الثاني — في مقابل الوفاء

١١١ — يعدّ مقابل الوفاء موجودا اذا حل ميعاد دفع الكميالة وكان المسحوب عليه مدينا للساحب أو للمسحوب على ذمته بمبلغ مستحق الطلب مساوٍ بالأقل لمبلغ الكميالة .

١١٢ — قبول الكميالة يؤخذ منه وجود مقابل وفائها عند القابل وعلى الساحب دون غيره أن يثبت في حالة الانكار سواء حصل قبول الكميالة أم لا أن المسحوب عليه كان عنده مقابل الوفاء في ميعاد استحقاق دفع قيمتها وان لم يثبت ذلك فيكون ضامنا للوفاء ولو في حالة عمل البروتستو بعد المواعيد المحددة وانما اذا أثبت الساحب في الحالة المذكورة أن مقابل الوفاء كان موجودا في ميعاد استحقاق الدفع واستمر الى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل البروتستو فبرا ذمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء ما لم يكن قد استعمل في منفعته .

١١٣ — يجب على الساحب ولو عمل البروتستو بعد الميعاد المحدد لعمله أن يعطى لحامل الكميالة السندات اللازمة لاستحصله

على مقابل الوفاء وتكون مصاريف ذلك على الحامل المذكور وأما اذا
فلس الساحب فيجب على وكلاء دائنيه اعطاء تلك السندات .

١١٤ — مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب عليه سواء
وجد عنده في وقت تحرير الكيالة أو في وقت انتقال ملكيتها لشخص
آخر أو بعد ذلك يكون ملكا لحاملها ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة
تلك الكيالة أو لم يحصل القبول من المسحوب عليه .

١١٥ — اذا أفلس الساحب ولو قبل حلول ميعاد دفع قيمة
الكيالة يكون لحاملها دون غيره من مدايني الساحب المذكور الحق
في الاستيلاء على مقابل الوفاء المعطى للمسحوب عليه بالطرق المقررة فان
أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته فيدخل مقابل
الوفاء المذكور في روية تفليسته . وأما اذا كان بضائع أو أعياناً أو أوراقاً
ذوات قيمة أو مبالغ ويحوز استردادها بمقتضى المادة ٣٧٦ والمواد
التالية لها فيسوغ لحامل الكيالة أن يسترد ما يكون من هذا القليل .

١١٦ — اذا وجدت عدة كيالات وكان مقابل الوفاء واحداً
فيراعى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق كل من حاملها في استيفاء
مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكيالة السابق
تاريخها على تاريخ الكيالات الأخر مقدماً على غيره .

الفرع الثالث — في قبول الكيالات

١١٧ — ساحب الكيالة والمحيلون المتناقلون لها يكونون
مسئولين على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الاستحقاق .

١١٨ — الامتناع عن قبول الكيالة بصيراثباته بورقة رسمية
تسمى بروتيستو عدم القبول .

١١٩ - متى أعلن بروتستو عدم القبول اعلانا رسميا وجب على المحيلين المتناقلين والساحب على وجه التعاقب أن يقدموا كفلا ضامنا لدفع قيمة الكيالة في الميعاد المستحق فيه الدفع أو يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتستو ومصاريف الرجوع ولا يكون الكفيل متضامنا إلا مع من كفله سواء كان الساحب أو المحيل .

١٢٠ - من قبل كيالة صار ملزوما بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو أفلس الساحب بغير علمه قبل قبوله .

١٢١ - يلزم أن يوضع على صيغة قبول الكيالة امضاء القابل أو ختمه وتؤدي هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة اذا كانت الكيالة بميعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت اطلاق القابل عليها وان لم تؤرخ في هذه الحالة فتصير قيمة الكيالة مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوبا من يوم تاريخها .

١٢٢ - يبين في صيغة قبول الكيالة المستحقة الدفع في محل غير محل اقامة قابلها المحل الذي تدفع فيه قيمتها أو تحصل فيه المطالبة بها وما ينشأ عنها .

١٢٣ - لا يجوز تقييد قبول الكيالة بشرط ما ولكن يجوز أن يكون قاصرا على قدر أقل من مبلغها وفي هذه الحالة يجب على حاملها أن يعمل البرتستو عن الباقي الزائد عن القدر المقبول .

١٢٤ - يلزم قبول الكيالة في وقت تقديمها أو في مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت التقديم وان لم ترد لحاملها بعد الأربع والعشرين ساعة مقبولة أو غير مقبولة كان من حجزها ملزوما بما يقترب على ذلك من التعويضات لحاملها .

الفرع الرابع — في قبول الكمبيالة بالواسطة

١٢٥ — في وقت عمل البروتيسو على كمبيالة لعدم قبولها يجوز قبولها من انسان آخر يتوسط عن صاحبها أو عن أحد المحيلين ويكتب هذا التوسط على الكمبيالة ويذكر في ورقة البروتيسو ويضع عليه المتوسط امضاءه أو ختمه .

ويجب على المتوسط المذكور أن يعلن ذلك فوراً لمن توسط عنه وإلا فيكون ملزوماً بالمصاريف والتعويضات اذا اقتضاهما الحال .

١٢٦ — لا تزال حقوق حامل الكمبيالة محفوظة على الساحب والمحيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه ولو حصل قبولها من متوسط ولا يجب على المتوسط المذكور أن يدفع المبلغ في ميعاد استحقاق الدفع إلا بعد عمل بروتيسو عدم الدفع في الميعاد المحدد .
فان دفع قبل عمل البروتيسو ضاعت حقوقه على من كانت له منفعة في عمله على المسحوب عليه في الأصل .

الفرع الخامس

في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكمبيالة

١٢٧ — يجوز سحب الكمبيالة لدفع قيمتها بمجرد الاطلاع عليها أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع .
أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من يوم تاريخها .
أو في يوم مشهور أو معين كيوم عيد أو يوم سوق موسم .

١٢٨ — الكمبيالة المسحوبة لدفع قيمتها عند الاطلاع عليها تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها .

١٢٩ - يكون ابتداء ميعاد دفع قيمة الكمبيالة المسحوبة لدفعها بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها معتبرا من تاريخ قبولها أو من تاريخ عمل بروتستو عدم القبول .

١٣٠ - تعد أيام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في الكمبيالة .

وإذا كانت الكمبيالة واجبة الدفع بعد شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها وكان القبول مؤرخا فأيام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في صيغة القبول .

١٣١ - والكمبيالة المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعين لانهاء الموسم أو في نفس يوم الموسم إذا كان لا يستمر إلا يوما واحدا .

١٣٢ - إذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يوم عيد رسمي فدفعها يكون مستحقا في اليوم الذي قبله .

الفرع السادس - في تحويل الكمبيالة

١٣٣ - الكمبيالة المحررة لحاملها تنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها أما ملكية الكمبيالة التي يكون دفعها تحت الاذن فتنتقل بالتحويل .

١٣٤ - يؤرخ تحويل الكمبيالة ويذكر فيه أن قيمتها وصلت ويبين فيه اسم من انتقلت الكمبيالة تحت اذنه ويوضع عليه امضاء المحيل أو ختمه .

١٣٥ - إذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تتحول له بل يعتبر ذلك توكللا له

فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وإنما عليه أن يبين ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل وإذا نقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسؤولاً بصفة محيل . .

وصيغة التحويل المتروكة على بياض وقت التحويل يجوز أن تكتب فيما بعد وإنما يلزم أن يكون ما كتب مطابقاً لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في التحويل .

١٣٦ - تقديم التواريخ في التحويل ممنوع وإن حصل بعد تزويرا .

الفرع السابع

في ملزومية صاحب الكيالة وقابلها ومحيلها على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي

١٣٧ - صاحب الكيالة وقابلها ومحيلها ملزمون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن .

١٣٨ - دفع قيمة الكيالة فضلا عن كونه مضمونا بقبولها وتحويلها يجوز ضمانه من شخص آخر ضمنا احتياطيا ويكون ذلك بكتابة على ذات الكيالة أو في ورقة مستقلة أو بمخاطبة .

١٣٩ - الضمان الاحتياطي يكون عن الساحب أو المحيل ويلزم الضامن احتياطا بالوفاء على وجه التضامن بالأوجه التي يلزم المضمون على حسبها ما لم توجد شروط بخلاف ذلك بين المتعاقدين .

١٤٠ - لا يجوز لضمان صاحب الكيالة ضمنا احتياطيا أن يحتج بعدم عمل البروتستو إلا في الحالة التي يسوغ فيها للساحب الاحتجاج به .

١٤١ - يلزم اعلان البروتستو الى ضامن محيل الكيالة ضمانا احتياطيا كما يلزم اعلانه لنفس المحيل المذكور وان لم يحصل ذلك سقط حق الرجوع على الضامن .

الفرع الثامن - في دفع قيمة الكيالة

- ١٤٢ - يلزم دفع قيمة الكيالة من صنف النقود المبينة فيها .
- ١٤٣ - من يدفع قيمة الكيالة قبل ميعاد استحقاق الدفع يكون مسؤولا عن صحة الدفع .
- ١٤٤ - من يدفع قيمة الكيالة في ميعاد استحقاق دفعها دون معارضة من أحد في ذلك يعتبر دفعه صحيحا .
- ١٤٥ - لا يجبر حامل كيالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق .
- ١٤٦ - اذا دفعت قيمة الكيالة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون الدفع صحيحا اذا كانت هذه النسخة مذكورا فيها أن الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من النسخ .
- ١٤٧ - من يدفع قيمة كيالة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا بغير استرجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحا بالنسبة لحامل النسخة التي عليها هذه الصيغة .
- ١٤٨ - لا تقبل المعارضة في دفع قيمة كيالة إلا في حالة ضياعها أو تفليس حاملها .
- ١٤٩ - اذا ضاعت كيالة ليس عليها صيغة القبول جاز للمستحق قيمتها أن يطالب بوفائها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا .

١٥٠ - إذا كانت الكيالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بقيمتها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا إلا بأمر من القاضي المعين للأموال الوقتية بشرط أداء كفيل .

١٥١ - من ضاعت منه كيالة سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكنه أن يقدم نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يجوز له أن يطلب دفع قيمة الكيالة الضائعة وأن يتحصل على ذلك بأمر القاضي بعد أن يثبت ملكيته لها بدفاتره مع أداء كفيل .

١٥٢ - وفي حالة الامتناع عن الدفع بعد المطالبة التي حصلت بمقتضى ما ذكر في المادتين السابقتين يجب على صاحب الكيالة الضائعة أن يحفظ جميع حقوقه بعمل البروتستو ويلزم أن يكون عمله في اليوم التالي ليوم حلول ميعاد دفع قيمة تلك الكيالة ويجب أن يعلن البروتستو الى الساحب والمحيلين اعلانا رسميا بالأوجه والمواعيد المقررة فيما سيأتى لاعلانه ويجب عليه عمله في الميعاد المذكور ولو لم يمكنه طلب صدور أمر القاضي لعدم كفاية الوقت الذي مضى من عهد ضياع الكيالة .

١٥٣ - يجب على مالك الكيالة الضائعة أن يطلب من محيلها الأخير استحصاله على نسخة ثانية منها وعلى المحيل المذكور أن يساعده ويأذن له باستعمال اسمه في إجراء اللازم عند محيله الذي انتقلت اليه الحوالة منه وهكذا من محيل الى محيل الى صاحب الكيالة وفي هذه الحالة تكون كافة المصاريف على مالك الكيالة التي ضاعت منه .

١٥٤ - تعهد الكفيل المذكور في مادتي ١٥٠ و ١٥١ يبطل بعد مضي ثلاث سنين اذا لم تحصل في أثناءها مطالبة ولا دعوى أمام المحاكم .

١٥٥ — اذا عرض على حامل الكيالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الامتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملا لمبلغ الكيالة بتسليمه وكل ما يدفع من أصل قيمة الكيالة تبرأ منه ذمة صاحبها ومحيلها وعلى حاملها أن يعمل البروتستو على ما بقى منها .

١٥٦ — لا يجوز للقضاة أن يعطوا مهلة لدفع قيمة كيالة .

الفرع التاسع — في دفع قيمة الكيالة بالواسطة

١٥٧ — الكيالة المعمول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من أى شخص متوسط عن صاحبها أو عن أحد محيلها ويصير اثبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو أو في ذيلها .

١٥٨ — من دفع قيمة كيالة بطريق التوسط يحل محل حاملها فيحوز ماله من الحقوق ويلزم بما عليه من الواجبات فيما يتعلق بالاجراءات اللازم استيفاؤها فاذا حصل هذا الدفع عن الساحب تبرأ ذمة جميع المحيلين أما اذا كان عن أحدهم فتبرأ ذمة من بعده منهم .

١٥٩ — اذا تراحم عدة أشخاص على دفع قيمة الكيالة بطريق التوسط يقتسم منهم من يترتب على الدفع منه براءة للمسؤولين أكثر من غيره، واذا تقدم لدفعها من كانت مسحوبة عليه في الأصل وعمل عليه البروتستو لعدم قبوله يكون مقدما على غيره .

الفرع العاشر

فيما لحامل الكيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات

١٦٠ — حامل كيالة مسحوبة من الأرض القارة أو من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط أو من ممالك الدولة العلية ومستعرة

الدفع في القطر المصري سواء كان يجزء الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو بشهر أو أكثر يجب عليه أن يطلب دفع قيمتها أو قبولها في ظرف ستة أشهر من تاريخها وإلا سقط حقه في الرجوع على المحيلين وكذلك على الساحب إذا كان قد أوجد مقابل الوفاء عند المسحوب عليه أما إذا كانت الكبيالة مسحوبة من بلاد أوروبا الأخر فيكون الميعاد ثمانية أشهر وإن كانت مسحوبة من أى بلد أبعد من تلك البلاد فيكون الميعاد سنة كاملة .

وكذلك يسقط حق حامل الكبيالة في الرجوع المذكور إذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية أو جهاتها التجارية لأجل دفعها في البلاد الأجنبية بمجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولم يطلب دفع قيمتها أو قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة .

وفي حالة حصول حـ ب بحرية يزداد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تخل الأحكام المتقدم ذكرها بالشروط التي تحصل بخلاف ذلك بين آخذ الكبيالة وساحبها والمحيلين أيضا .

١٦١ — يجب على كل حامل كبيالة أن يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد .

١٦٢ — الامتناع عن الدفع يلزم اثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالى لحلول ميعاد الاستحقاق وتزاد عليه مدة المسافة التي بين المحل اللازم عمل البروتستو فيه ومركز المحكمة فإذا كان اليوم التالى لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمى فيعمل البروتستو في اليوم الذى بعده .

١٦٣ — عمل البروتستو لعدم القبول أو موت المسحوب عليه أو تفليسه لا تترتب عليه معافاة حامل الكبيالة من عمل البروتستو

لعدم الدفع وإذا افلس قابل الكيالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لحاملها أن يعمل فوراً البروتيسو ويرجع بحقوقه على من له الرجوع عليه .

وإذا كتب الساحب على الكيالة أن رجوعها يكون بدون مضاريف أغنى ذلك عن عمل البروتيسو وعن مراعاة المواعيد المقررة للمطالبة والاجراءات المتعلقة بها وأما إذا كتب أحد المحيلين هذا الشرط فلا يعفى حامل الكيالة من عمل البروتيسو ولا من الاجراءات اللازمة استيفائها لحفظ حقه في الرجوع على المحيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور .

١٦٤ - يجوز لحامل الكيالة المعمول عنها بروتيسو عدم الدفع أن يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد أو جميعهم معا ويجوز أيضاً لكل واحد من المحيلين مطالبة الساحب والمحيلين السابقين عليه على الوجه المذكور .

ومطالبة الساحب فقط تبرئ المحيلين ومطالبة أحدهم تبرئ المحيلين بعده الذين لم تحصل مطالبتهم .

١٦٥ - إذا طالب حامل الكيالة من حوّلها إليه وكانت مطالبة له بالانفراد وجب عليه أن يعلن إليه البروتيسو المعمول وإن لم يوفه بقيمة الكيالة يكلفه في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ البروتيسو المذكور بالحضور أمام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور .

١٦٦ - بعد عمل البروتيسو عن الكيالات المسحوبة من القطر المصرى المستحقة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحب والمحيلين المقيمين بالقطر المذكور في المواعيد الآتى بيانها :

ثلاثة أشهر لبلاد الدولة العلية الكائنة بقسم أوروبا والقارة وبلاد فرنسا أو إيطاليا أو أستراليا .

وأربعة أشهر لما عدا ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد أوروبا .

وسنة لجميع البلاد الأخرى يزداد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية .

١٦٧ - إذا طالب حامل الكبيالة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة .

١٦٨ - لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد أو الاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبتدى هذه المواعيد بالنسبة له من اليوم التالى لتاريخ تكليفه بالحضور أمام المحكمة .

١٦٩ - يسقط ما لحامل الكبيالة من الحقوق على المحيلين بمضى المواعيد السالف ذكرها المقررة لتقديم الكبيالات المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعده بيوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولعمل بروتستو عدم الدفع وللمطالبة بالضمان على وجه الرجوع .

١٧٠ - يسقط حق المحيلين أيضا في مطالبة المتنازلين لهم مطالبة على وجه الرجوع بمضى المواعيد السالف ذكرها كل واحد منهم فيما يتعلق به .

١٧١ - وكذلك يسقط حق حامل الكبيالة ومحيلها فيما يتعلق بالساحب إذا أثبت الساحب المذكور وجود مقابل الوفاء عند المسحوب عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يكون لحامل الكبيالة حق المطالبة إلا على المسحوب عليه .

١٧٢ - يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاث السابقة ويعود لحامل الكبيالة الحق في مطالبة الساحب أو المحيل اذا وصلت لأحدهما بعد مضي المواعيد المقررة لعمل البروتستو أو لإعلانه أو للتكليف بالحضور أمام المحكمة المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة الكبيالة سواء كان وصولها الى الساحب أو المحيل المذكور بواسطة حساب أو بطريق المقاصة أو بوجه آخر .

١٧٣ - يجوز لحامل الكبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع زيادة على ماله من حق المطالبة على وجه الرجوع أن يحجز منقولات الساحب أو القابل أو المحيل حجرا تحفظيا بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات .

الفرع الحادى عشر - فى البروتستو

١٧٤ - يعمل كل من بروتستو عدم القبول و بروتستو عدم الدفع على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وانما لا يعمل البروتستو إلا بعد الامتناع عن القبول أو الدفع ويصير اثبات الامتناع المذكور فى محل من كان عليه دفع قيمة الكبيالة ومن تعهد بدفع قيمتها عند الاقتضاء أو محل من قبل الكبيالة بطريق التوسط . ويجوز إثبات جميع ذلك فى ورقة واحدة .

١٧٥ - تشتمل ورقة البروتستو على صورة الكبيالة حرفيا وصورة صيغة القبول وصورة جميع التعاويل وكافة ما يوجد فيها من الكتابة وعلى التنبيه الرسمى بدفع قيمة الكبيالة ويذكر أيضا فى تلك الورقة حضور أو غياب من عليه الدفع وأسباب الامتناع عن الدفع والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه والبروتستو الحاصل من المحضر .

وذكر الاعتراف بالدين في تلك الورقة لا يكون حجة إلا اذا كان ممضى أو مختوما من المعترف .

١٧٦ — لا تقوم أى ورقة محررة من تجار أو غيرهم بصورة شهادة مقام ورقة البروتستو المراعى فيها الاجراءات المقررة إلا فى حالة ضياع الكبيالة المنبه عليها فيما سبق .

١٧٧ — يجب على المحضرين أو الأشخاص المعينين لعمل البروتستات أن يتركوا لمن عملت عليه صورة صحيحة منها وأن يقيدها بتمامها يوما فيوما مع مراعاة ترتيب التواريخ فى دفتر مخصوص منمر الصحائف وموضوع عليها العلامة اللازمة ويكون القيد فى الدفتر المذكور على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر الفهرست ، وان لم يفعلوا ذلك فيعاقبوا بالعزل ويحكم عليهم بدفع المصاريف والتعويضات للأخصام .

الفرع الثانى عشر — فى الرجوع

١٧٨ — يكون الرجوع بسحب كبيالة جديدة على من يرجع عليه حامل الكبيالة الاصلية .

١٧٩ — ولا يغنى تحرير الكبيالة الجديدة عن استيفاء الاجراءات المتعلقة بالبروتستو والمطالبة .

١٨٠ — وكبيالة الرجوع المذكور هى كبيالة جديدة يسحبها حامل الكبيالة الاصلية على صاحبها أو أحد المحيلين ليتحصل بها على قيمة تلك الكبيالة الاصلية المعمول عنها البروتستو وعلى المصاريف التى صرفها والفرق الذى دفعه .

١٨١ — اذا كانت الكبيالة الاصلية مسحوبة من بلد الى بلد آخر فالفرق الذى يطالب به فى حالة الرجوع يكون تقديره بالنسبة

لساحبها على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكمبيالة المذكورة مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي سحبت منها، أما بالنسبة لمن يسحب عليه حامل الكمبيالة الأصلية كمبيالة جديدة من المحيلين فيكون تقدير الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكمبيالة الأصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التحويل .

١٨٢ — ترفق الكمبيالة الجديدة بقائمة حساب الرجوع .

١٨٣ — تشتمل تلك القائمة على أصل قيمة الكمبيالة المعمول عنها البروتيسو وعلى مصاريف البروتيسو وغيرها من المصاريف القانونية كعمولة البنك وعوائد التمغة وأجرة الخطابات ويبين فيها اسم من سحبت عليه الكمبيالة الجديدة والسعر الذي بيعت به وتوضع عليها شهادة اثنين من التجار وترفق بها الكمبيالة المعمول عنها البروتيسو ونفس ورقة البروتيسو أو نسخة منها ، وفي حالة ما إذا كانت كمبيالة الرجوع مسحوبة على أحد المحيلين ترفق القائمة زيادة على ما ذكر بشهادة مثبتة لفرق السعر بين الجهة التي كانت الكمبيالة الأصلية واجبة الدفع فيها والجهة التي سحبت منها .

١٨٤ — لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع كمبيالة واحدة ويدفع هذا الحساب من محيل الى محيل بالتسلسل الى أن يدفع أخيرا من الساحب انما لا يجوز في أى حال من الأحوال أن يدفع الساحب فرقا أكثر من فرق السعر المقرر في العبارة الأولى من المادة ١٨١ .

١٨٥ — كل واحد من المحيلين يلتزم بفرق السعر الذي يترتب على كمبيالة الرجوع التي تسحب منه .

ويكون تقدير ذلك الفرق على حسب فرق السعرين الجهة التي حصل فيها منه تحويل الكبيالة الأصلية وبين الجهة التي يسحب عليها الكبيالة الجديدة .

١٨٦ — لا يجوز جمع فرق الأسعار بأن يضم فرق سعر الى آخر بل يلتزم كل واحد من المحلين بفرق واحد فقط وكذا الساحب .

١٨٧ — فائدة أصل قيمة الكبيالة المعمول عنها بروتيستو عدم الدفع تحسب من يوم البروتيستو .

١٨٨ — أما فوائد مصاريف البروتيستو وفرق السعر في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانونا فلا تحسب إلا من يوم تقديم الطلب أمام المحكمة طلبا رسميا .

الفصل السابع

في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من الأوراق التجارية

١٨٩ — كافة القواعد المتعلقة بالكبيالات فيما يختص بحلول مواعيد دفعها وتحاويلها وضماتها بطريق التضامن أو على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتيستو وكذلك فيما يختص بما لحامل الكبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات وبقدر الفرق السعر في حالة الرجوع والفوائد تتبع في السندات التي تحت الاذن متى كانت معتبرة عملا تجاريا بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون .

١٩٠ - يبين في السند الذى تحت اذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت اذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت ويوضع عليه امضاء أو ختم من حرره .

وأما السند الذى لحامله فيشتمل على البيانات المذكورة إلا اسم من يدفع اليه المبلغ وتنقل الملكية فيه بدون كتابة التحويل .

١٩١ - أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والأوراق المتضمنة أمرا بالدفع يجب تقديمها فى ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه اذا كانت مسحوبة من البلدة التى يكون الدفع فيها وأما اذا كانت مسحوبة من بلدة أخرى فيجب تقديمها فى ظرف ثمانية أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه خلاف مدة المسافة .

١٩٢ - يجوز اثبات الرجوع الذى يحصل من مستحق تلك الأوراق بجميع الأدلة الجائز قبولها فى المواد التجارية اذا حصل منه ذلك فى المواعيد المذكورة .

١٩٣ - إذا أثبت من حرر الحوالة الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو من حرر الورقة المتضمنة أمرا بالدفع أن مقابل وفائها كان موجودا ولم يستعمل فى منفعة فحاملها الذى تأخر فى تقديمها تضيع حقوقه التى على محررها المذكور .

الفصل الثامن

في سقوط الحق في الدعوى في مواد الأوراق التجارية بمضى الزمن

١٩٤ — كل دعوى متعلقة بالكمبيالات أو بالسندات التي تحت اذن وتعتبر عملاً تجارياً أو بالسندات التي لحاملها أو بالأوراق المتضمنة أمراً بالدفع أو بالحالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق في اقامتها بمضى خمس سنين اعتباراً من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتستو أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة ان لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد وانما على المدعى عليهم تأييد براءة ذمتهم بحلفهم اليمين ، على أنه لم يكن في ذمتهم شيء من الدين اذا دعوا للحلف وعلى من يقوم مقامهم أو ورثتهم أن يحلفوا يميناً على أنهم معتقدون حقيقة أنه لم يبق شيء مستحق من الدين .

الباب الثالث - في الافلاس

الفصل الاول - في اشهار الافلاس

١٩٥ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الافلاس ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك .

١٩٦ - الحكم باشهار الافلاس يجوز أن يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس أو طلب مدائنيه أو الوكيل عن الحضرة الخديوية أو تصدره المحكمة من تلقاء نفسها .

١٩٧ - الحكم باشهار الافلاس بناء على طلب المدين المفلس يكون مجرد تقديمه تقريراً الى قلم كتاب المحكمة الكائن محله في دائرة اختصاصها بأنه وقف عن دفع ديونه .

١٩٨ - يجب على كل من أفلس أن يقدم تقريره المذكور في ظرف ثلاثة أيام من يوم وقوفه عن دفع ديونه ويكون هذا اليوم محسوباً من ضمن الأيام الثلاثة المذكورة وفي حالة افلاس احدى شركات التضامن أو التوصية يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء المتضامين وبيان محله .

١٩٩ - وعلى المفلس ان يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة ويذكر فيه الأسباب التي منعتة عن تقديمها .

٢٠٠ - ويلزم أن تشتمل هذه الميزانية على بيان جميع أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة وعلى تقويمها وعلى بيان ماله وما عليه من الديون وبيان الأرباح والخسارة وبيان المصاريف وتكون عليها شهادة منه بصحتها وتكون مؤرخة ويضع عليها إمضاءه او ختمه .

٢٠١ - فإذا طلب المداينون الحكم بإشهار الإفلاس يقدمون عريضة بذلك إلى المحكمة الابتدائية وتسلم إلى قلم كاتبها ويقيد فيه ملخصها فوراً .

٢٠٢ - يلزم أن تشتمل تلك العريضة على إثبات أو بيان الأحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه .

٢٠٣ - يعين رئيس المحكمة متى قدم إليه كاتبها العريضة المذكورة أقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين في الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم إلى محل تجارته .

٢٠٤ - يجوز لرئيس المحكمة في الأحوال التي تستلزم الاستعجال أن يأمر بوضع الأختام على أموال المدين أو بعمل أى طريقة أخرى من الطرق التحفظية .

٢٠٥ - إذا كان طلب الحكم بإشهار الإفلاس صادراً من وكيل الحاضرة الخديوية يعلن المدين بيوم الجلسة الذي عينه رئيس المحكمة للحكم في ذلك ويكون إعلانه باليوم المذكور بخطاب من كاتبها .

٢٠٦ - يجوز للمحكمة ولو وكيل الحاضرة الخديوية أن يسمعا أقوال المدين قبل انعقاد الجلسة وإذا طلب المدين ذلك منهما وجب عليهما استماعه .

٢٠٧ - يجوز أن يكون إعلان المدين بيوم الجلسة بميعاد أربع وعشرين ساعة وفي حالة شدة الاستعجال يجوز أن يكون الإعلان بميعاد أقل من ذلك ولو بميعاد ساعة واحدة .

٢٠٨ - تحكم المحكمة بإشهار الإفلاس بناء على طلب الوكيل عن الحاضرة الخديوية أو من تلقاء نفسها من غير إعلان ولا تحديد ميعاد إذا قر المدين أو أخفى ماله بالفعل أو كان آخذاً في اختلاسه .

٢٠٩ — يجوز اشهار افلاس تاجر بعد موته إذا مات في حالة وقوفه عن دفع ديونه انما لا يصح للمحكمة أن تشهر افلاس هذا التاجر من تلقاء نفسها ولا لوكيل الحضرة الخديوية أو المدائنين أن يطلبوا الحكم بالافلاس إلا في ظرف السنة التالية للوفاة .

٢١٠ — وفي هذه الحالة إذا طلب وكيل الحضرة الخديوية أو المدائنون اشهار الافلاس يسلم خطاب الاعلان أو طلب الحضور أمام المحكمة الى آخر محل كان مقيا فيه المتوفى بدون احتياج الى تعيين الورثة .

٢١١ — الحكم الصادر باشهار افلاس تاجر يكون واجب التنفيذ تنفيذا مؤقتا .

٢١٢ — يبين في الحكم الصادر باشهار الافلاس الوقت الذى وقف فيه المدين عن دفع ديونه وان لم يبين فيه الوقت المذكور بيانا مخصوصا يعتبر وقوف المدين عن دفع ديونه من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس وان صدر ذلك الحكم بعد موت المحكوم بافلاسه فيعتبر وقوفه عن الدفع من تاريخ الوفاة .

٢١٣ — ينشر ملخص الحكم الصادر باشهار الافلاس بمعرفة وكلاء المدائنين في جريدتين تعينان لذلك في نفس الحكم بشرط أن تكونا من الجرائد المعدة للاعلانات القضائية ويلصق أيضا الملخص المذكور في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة الكائنة في الجهة التي صار اشهار الافلاس فيها وفي محكمة كل جهة يكون فيها للمدين المفلس محل تجارة .

٢١٤ — يجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون في حكم آخر يصدر بعد الحكم الصادر باشهار الافلاس وفي هذه الحالة يطلب حضور جميع الأخصام ذوي الحقوق باعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين

ذلك الوقت بثمانية ايام في الجريدتين المعيتين بمقتضى المادة السابقة ويلصق أيضا الاعلان المذكور في اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة .

ثم ينشر ويلصق ملخص الحكم المتقدم ذكره بمعرفة وكلاء المداينين في الجرائد واللوحات التى نشر ولصق فيها ملخص الحكم الصادر باشهار الافلاس .

٢١٥ - يجوز للمحكمة الابتدائية حال نظرها فى قضية معينة وللحاكم التأديبية حال نظرها فى دعوى بجنحة أو بجنائية أن تنظر أيضا بطريق فرعى فى حالة الافلاس وفى وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم باشهار الافلاس أو سبق صدوره ولم تعين المحكمة بحكم آخر وقت الوقوف عن دفع الديون .

٢١٦ - الحكم باشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع أمواله وعن ادارة الأموال التى تؤول اليه الملكية فيها وهو فى حالة الافلاس ويوجب أيضا فرز روكية مداينى التركة الآيلة للمدين عن روكية مداينى تفليسته .

٢١٧ - ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس أو عقاره ولا اتمام الاجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ذلك ولا اجراء الطرق التنفيذية على المنقولات أو العقار إلا فى وجه وكلاء المداينين ومع ذلك اذا سبق صدور حكم بترع عقار من يد المفلس المذكور وبيعه فيحصل البيع باذن مأمور التفليسة على ذمة روكية المداينين مع عدم الاخلال بحقوق الامتيازات والرهن واختصاص المداين بالعقار المملوك لمدينه لوفاء دينه .

٢١٨ — إذا أقيمت دعوى على التفليسة جاز للمحكمة أن تقبل دخول المفلس فيها بصفة خصم .

٢١٩ — الدعاوى المتعلقة بنفس المفلس يجوز اقامتها منه او عليه .

٢٢٠ — لا يجوز للمدائنين أن يقيموا دعوى باسم المفلس إلا بمصاريف من طرفهم ويكون الخطر عليهم، ويشترط أن يكون ذلك في حضور وكلاء المدائنين ويصدر الحكم لهم اذا اقتضاه الحال .

٢٢١ — يترتب على الحكم بأشهار الافلاس أن يصير ما على المفلس من الديون التي لم يحل اجل دفعها مستحق الطلب حالا واذا أفلس من وضع امضاءه على سند تحت الاذن أو من قبل كميالة أو سحب كميالة لم تقبل فيجب على من عداه ممن يكون ملزوما بالدين أن يؤدي كفيلا يقوم بالدفع عند حلول الميعاد إن لم يختار الدفع حالا .

٢٢٢ — أجرة الأماكن التي تستحق الى اقضاء مدة الايجار لا تصير مستحقة الطلب حالا بناء على صدور حكم بأشهار الافلاس متى كان مرخصا للمفلس أن يؤجر من باطنه أو أن يتنازل عن ايجاره لغيره، فان لم يكن للمفلس حق الايجار من الباطن ولا حق التنازل عن الايجار للغير تحكم المحكمة بفسخ الايجار وتعين الوقت الذي يتبدى فيه الفسخ المذكور وتقدر التعويض ايضا وتكون المفروشات ونحوها الموجودة بالاماكن المستأجرة ضامنة للأجرة والتعويض .

٢٢٣ — اذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد أكثر من سنة فللمحكمة أن تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين .

٢٢٤ — ويكون الاجراء كذلك فيما يتعلق بالارادات المقررة مدة الحياة والارادات المؤبدة وجميع الديون الواجبة الدفع بتقاسيط

معينة بمواعيد يتجاوز استحقاق آخر ميعاد منها سنة واحدة من يوم اشهار الافلاس .

٢٢٥ — حصة الدين المعلق وجوبه على شرط تدفع مع أخذ كفيل أو يصير ايداعها بالكيفية التي يعينها مأمور التفليسة .

٢٢٦ — الحكم باشهار الافلاس يوقف بالنسبة لروكية المداينين فقط تشغيل الفوائد لكل دين غير مضمون بامتياز أو برهن منقولات أو عقار أو بتسجيل حق المداين في اختصاصه بعقار مدينه لحصوله على دينه ، وأما الديون المضمونة بما ذكر فلا يجوز طلب فوائدها إلا من المبالغ المتحصلة من الأموال المخصصة للتأمين .

٢٢٧ — اذا حصل من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون أو في ظرف الأيام العشرة التي قبله عقد تبرع بنقل ملكية منقول أو عقار أو اذا وفى ديناً لم يحل أجله بنقود أو بحالة أو ببيع أو بتخصيص مقابل للوفاء أو بمقاصة أو بغير ذلك فيكون جميع ما أجراه من هذا القبيل لاغياً ولا يعتد به بالنسبة لروكية المداينين وكذلك كل دين حل ميعاده ودفعه بغير نقود ولا أوراق تجارية .

ويكون أيضاً لاغياً ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته وكل ما يتحصل عليه المداين من الاختصاص بأموال مدينه لوفاء دينه اذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة آنفاً لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد .

٢٢٨ — وكل ما أجراه المدين غير ما تقدم ذكره من وفاء ديون حل أجلها أو عقد عقود بمقابل بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم عليه باشهار افلاسه يجوز الحكم ببطلانه إذا ثبت أن الذي حصل على وفاء دينه أو عقد معه ذلك العقد كان عالماً باختلال أشغال المدين المذكور .

وفي كل الأحوال يجب أن يحكم ببطالان تلك العقود إذا كان القصد منها إخفاء هبة أو حصول منفعة زائدة عن المعتاد لمن عقد مع المفلس المذكور .

٢٢٩ - ويحكم ببطالان كل عقد ينقل الملكية على وجه التبرع في أى وقت حصل إذا كان المفلس عالماً في ذلك الوقت بقرب وقوع أشغاله في سوء الحال ولو كان الذى حصل له التبرع لم يعلم ذلك إلا إذا كان التبرع هبة زواج لا مبالغة فيها .

٢٣٠ - وكذلك يصير الغاء جميع الأعمال والمشارطات أياً كانت وفي أى وقت وقعت إذا ثبت أنها حصلت من الطرفين مع سوء القصد إضراراً بالمداينين ووجد الضرر بالفعل .

٢٣١ - حقوق الامتياز والرهن العقارى المكتسبة من المفلس على الوجه المرعى قانوناً يجوز تسجيلها الى يوم صدور الحكم بأشهار افلاسه، ومع ذلك يجوز الحكم ببطالان ما يحصل من التسجيلات بعد وقت وقوفه عن دفع ديونه أو في الأيام العشرة التى قبل هذا الوقت اذا مضت مدة أزيد من خمسة عشر يوماً بين تاريخ عقد الرهن العقارى أو الامتيازى وتاريخ التسجيل . ويزاد على المدة المذكورة الميعاد المحدد فى القانون لمسافة الطريق بين الجهة التى اكتسب فيها ذلك الحق والجهة التى حصل فيها التسجيل .

٢٣٢ - اذا دفعت قيمة كميالة بعد الوقت الذى تعين أنه وقت وقوف المفلس عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم بأشهار افلاسه فلا تجوز اقامة الدعوى لاجل استرداد المدفوع إلا على من سجلت الكميالة على ذمته واذا كان مادفعت قيمته سنداً تحت اذن فتكون اقامة الدعوى على المحيل الأول، ويلزم في هاتين الحالتين اثبات أن من طلب

منه رد المدفوع كان عالماً بوقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت تحرير الكميالة أو السند .

٢٣٣ - جميع الطرق التنفيذية الحاصلة على منقولات المفلس المعتدة لإدارة تجارته لأجل الحصول على أجر الأماكن المؤجرة اليه يصير توقيفها ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم بإشهار إفلاسه مع عدم الإخلال بجميع الطرق التحفظية وبالحق الذي يستحق به المالك وضع يده على أماكنه المستأجرة، وفي هذه الحالة الأخيرة يزول التوقيف المذكور من غير احتياج لصدور حكم بإزالته .

الفصل الثاني - في تعيين مأمور التفليسة

٢٣٤ - تعين المحكمة في الحكم بإشهار الإفلاس أحد قضايتها مأموراً للتفليسة ليلاحظ إجراءات وأعمال التفليس .

٢٣٥ - ويناط بهذا المأمور تعجيل اشغال التفليسة وملاحظة ادارتها ويقدم للمحكمة التقارير بالمنازعات التي تنشأ عن التفليس .

٢٣٦ - لا يقبل التظلم من الأوامر التي تصدر من مأمور التفليسة إلا في الأحوال الميينة في القانون ويرفع التظلم في الأحوال المذكورة الى المحكمة الابتدائية .

٢٣٧ - يصير تحرير تقرير في كل شهر بالتفليس المفتوحة ويقدم الى المحكمة في أودة مشورتها .

٢٣٨ - يجوز للمحكمة أن تستبدل مأمور التفليسة بغيره من القضاة .

الفصل الثالث

في وضع الأختام وفي الأحكام الأولية المتعلقة بشخص المفلس

٢٣٩ - تأمر المحكمة في الحكم الصادر بأشهار الإفلاس بوضع الأختام وتأمر عند الاقتضاء في هذا الحكم أو في أى حكم آخر صادر بناء على تقرير من مأمور التفليسة بحبس المفلس أو بالمحافظة عليه بمعرفة ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأموري المحكمة .

٢٤٠ - إذا وفي المفلس بما نص عليه في مادتي ١٩٨ و ١٩٩ ولم يكن محبوسا بسبب آخر وقت اشهار افلاسه فلا تأمر المحكمة بالمحافظة على شخصه في الحكم الصادر بأشهار الإفلاس ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن ترفع مؤقتا أو كلية الاجراءات التحفظية التي أمرت بها سواء كان مع أخذ كفيل من المفلس يضمن حضوره متى طلبه وكيل المداينين أو مع عدم أخذ كفيل .

٢٤١ - يضع مأمور التفليسة الأختام فورا على مخازن المفلس ومكاتبه وصناديقه ودفاته وأوراقه وأمتعته وموجوداته وتوضع الأختام على جميع ذلك ممن يعينه المأمور المذكور عند الاقتضاء من مأموري الحكومة أو مستخدميه ما لم يمكن جرد ما ذكر في يوم واحد . فاذا أمكن الجرد في يوم واحد فيصير الشروع فيه واستيفائه بدون انقطاع وفي حالة تفليس شركة التضامن أو التوصية توضع الأختام على مركز الشركة الأصلي وعلى المحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامنين .

٢٤٢ - يرسل كاتب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة الى الوكيل عن الحضرة الخديوية ملخصا من الحكم الصادر بأشهار الإفلاس

مشملا على المهم من البيانات والاحكام التى فى ذلك الحكم وعلى الكاتب المذكور أيضا أن يرسل ملخصا من كل حكم آخر يصدر بعد الحكم بإشهار الافلاس سواء كان بحبس المفلس أو بالتحفظ عليه أو برفع الاجراءات التحفظية مؤقتا أو كلية .

٢٤٣ — الأحكام التى تشتمل على الامر بحبس المفلس أو بالتحفظ عليه يصير تنفيذها بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية أو وكلاء المدانين .

٢٤٤ — إذا كانت قود المفلس الموجودة لا تقى بمصاريف الحكم ومصاريف لصق الاعلانات ونشرها فى الجرائد ووضع الأختام وحبس المفلس فالمصاريف التى تختص بأمورى المحكمة تقيد فى الحساب والمصاريف الأخر تدفع من المأمور بتحصيل المصاريف القضائية بعد صدور أمر بذلك من مأمور التفليسة ويكون وفاء المبالغ المدفوعة أو المقيدة بالامتياز من اول مبلغ يتحصل من أموال المفلس .

الفصل الرابع

فى تعيين وكلاء المدانين واستبدالهم

٢٤٥ — تعيين المحكمة فى حكمها بإشهار الافلاس وكلا أو أكثر عن المدانين توكيلا مؤقتا .

٢٤٦ — على مأمور التفليسة أن يدعو فورا بموجب خطابات واعلانات تدرج فى الجرائد جميع المدانين المذكورة اسمائهم فى الميزانية أو المظنون أنهم مدانون لاجتماعهم فى يوم معين تحت رياسته بميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس .

٢٤٧ - ويكتب محضر بأقوال وملاحظات المداينين ويقدم الى المحكمة وهي تبقى الوكلاء الاول في وظائفهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة أو تعين وكلاء آخر بدلهم .

٢٤٨ - الوكلاء المعينون عن المداينين على هذا الوجه يكونون وكلاء قطعيين ولكن يجوز للمحكمة أن تستبدلهم في الأحوال والكيفيات الآتي بيانها فيما بعد .

٢٤٩ - يجوز في كل وقت إبلاغ عدد وكلاء المداينين الى ثلاثة ويصح انتخابهم من الأجانب عن الروكية ويجوز لهم أيا كانت صفتهم أن يأخذوا بعد أداء حساب ادارتهم تعويضا تعيينه المحكمة لهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة .

وتجوز المعارضة في تقدير التعويض المذكور من أى شخص ذى شأن في ذلك اذا حصلت في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ التقدير .

٢٥٠ - لا يجوز أن يعين وكلاء عن المداينين من كان قريبا أو صهرا للفلس الى الدرجة السادسة بدخول الغاية .

٢٥١ - اذا اقتضى الحال استبدال واحد أو أكثر من الوكلاء او ضم وكيل أو أكثر اليهم يعرض ذلك مأمور التفليسة الى المحكمة وهي تعين من يلزم تعيينهم بدون احتياج لجمع المداينين ثانيا .

٢٥٢ - إذا تعينت عدة وكلاء لا يجوز لهم اجراء أى عمل إلا باجتماعهم معا عدا الحالة التي يأذن فيها مأمور التفليسة لواحد منهم أن يعمل تحت مسؤولية شخصه عملا معيناً او عدة أعمال معينة فينفرد حينئذ في اجراء ذلك .

٢٥٣ - يجوز لوكلاء المداينين أن يوكلوا بعضهم بعضا في العمل .

- ٢٥٤ — وهم متضامنون فيما يتعلق بإجراءات ادارتهم .
- ٢٥٥ — اذا حصل التشكى فى أى عمل من أعمال الوكلاء يحكم فيه مأمور التفليسة فى مدة ثلاثة أيام ويجوز التظلم من الحكم المذكور أمام المحكمة الابتدائية .
- ٢٥٦ — يجوز لمأمور التفليسة أن يطلب من المحكمة بناء على التشكى الواقع من المفلس او من بعض المدائنين عزل واحد من الوكلاء أو أكثر .
- ٢٥٧ — اذا لم يحصل من مأمور التفليسة فى ظرف ثمانية أيام مايلزم فى شأن التشكى المقدم له بقصد عزل الوكلاء أو حصل منه رفضه يجوز رفع هذا التشكى الى المحكمة وهى تسمع فى أودة مشورتها تقرير مأمور التفليسة وأقوال الوكلاء وتحكم بعد ذلك بالجلسة فى طلب العزل .
- ٢٥٨ — يجوز للمحكمة اذا لم تجد خطأ من الوكلاء أن تأمر باستبدالهم فقط اذا رأت فى ذلك نفعا للمدائنين .

الفصل الخامس — فى وظائف وكلاء المدائنين

الفرع الأول — فى القواعد العمومية

- ٢٥٩ — اذا لم توضع الأختام قبل تعيين وكلاء المدائنين فالوكلاء المذكورون يطلبون من مأمور التفليسة وضعها .
- ٢٦٠ — يجوز ايضا لمأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المدائنين وعلى حسب مقتضيات الأحوال أن يعافهم من وضع الأختام على الاشياء الآتى بيانها أو يأذن لهم برفع الأختام عنها :

(أولا) ملابس المفلس ومنقولاته والأشياء الضرورية له ولعائلته
ويسلم جميع ذلك اليه بموجب قائمة يحررها وكلاء المدينين
ويصدق عليها مأمور التفليسة .
(ثانيا) الأشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب
الحصول .

(ثالثا) الأشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع
تشغيل تلك المحال تنشأ عنه خسارة على المدينين .

وفي الحالة الثانية والثالثة يصير جرد الأشياء المذكورة وتقريرها
بمعرفة وكلاء المدينين بحضور مأمور التفليسة أو من ينتدبه لذلك
وتوضع امضاء من يحضر منهما على قائمة الجرد .

٢٦١ - بيع الأشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة
قريب الوقوع والأشياء التي يستلزم حفظها مصاريف يكون بأمر
مأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المدينين .

٢٦٢ - يجوز لوكلاء المدينين الاستمرار على تشغيل محل التجارة
بأنفسهم أو بواسطة شخص آخر يقبله مأمور التفليسة ويكون التشغيل
تحت ملاحظته .

٢٦٣ - لا توضع الأختام على الأشياء الآتية أو ترفع عنها
لتسلم الى وكلاء المدينين بعد تحرير قائمة جرد بها وبأوصافها وتبقى
تلك القائمة تحت يد مأمور التفليسة :

(أولا) الدفاتر التي يقفل عليها مأمور التفليسة .

(ثانيا) الأوراق التجارية والسندات التي يكون ميعاد استحقاقها
قريب الحل أو التي تحتاج للقبول وتسلم الى الوكلاء ليطلبوا
تحصيلها أو يسفوا السعي اللازم في شأنها .

٢٦٤ — الخطابات أو التلغرافات الواردة باسم المفلس تسلم الى الوكلاء وهم يفتحونها ويمحوز للمفلس أن يحضر فتحها ان كان حاضرا وقت ذلك .

٢٦٥ — يحوز للمفلس أن يتحصل من أموال تفليسته على ما يقوم بمعيشته مع عائلته ويصير تقدير ذلك بمعرفة مأمور التفليسة بعد سماع أقوال الوكلاء ويمحوز التظلم من هذا التقدير الى المحكمة من أى انسان له شأن فى ذلك .

٢٦٦ — على الوكلاء أن يطلبوا المفلس عندهم لقطع حساب الدفاتر وتقليها بحضوره أو لابداء ما يلزم من الايضاحات وان لم يحضر بعد الطلب ينبه عليه تنبيها رسميا بالحضور فى ظرف مدة لا تزيد عن ثمان وأربعين ساعة وانما اذا كانت له أذار ثابتة مقبولة عند مأمور التفليسة فيجوز له أن يقيم ويكلا ينوب عنه فى الحضور ويمحوز للمحكمة أن تأمر بحبسه فى حالة امتناعه عن الحضور بعد التنبيه عليه بذلك تنبيها رسميا .

٢٦٧ — اذا لم يقدم المفلس ميزانية حسابه وجب على الوكلاء أن يحزروها فورا بواسطة دفاتره وأوراقه والايضاحات التى يتحصلون عليها ثم يقدموا تلك الميزانية للمحكمة .

٢٦٨ — مأمور التفليسة مأذون بسماع أقوال المفلس وكتبته ومستخدميه وأى انسان غيرهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وفى أسباب وأحوال التفليس .

٢٦٩ — اذا حكم بإشهار افلاس تاجر بعد موته أو مات بعد الحكم بذلك جاز لأولاده أو لورثته ولأرملته أن يحضروا بأنفسهم أو بوكلاء من يتوب عنهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وجميع أعمال التفليس .

الفرع الثاني — في رفع الأختام وفي الجرد

٢٧٠ — تحرر قائمة الجرد نسختين بحضور كاتب المحكمة وهو يضع امضاءه على كل جرد يحصل عقب رفع الأختام وتسلم إحدى النسختين إلى المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة وتبقى النسخة الأخرى تحت يد الوكلاء ويجوز لهم أن يستعينوا بمن يختارونه في تحرير القائمة المذكورة وهويم الأشياء ويذكرون في تلك القائمة الأشياء التي لم توضع عليها الأختام أو رفعت عنها .

٢٧١ — إذا حكم بإشهار افلاس تاجر بعد موته ولم تعمل قائمة الجرد قبل الحكم المذكور أو مات المفلس قبل افتتاح الجرد يصير الشروع في عمل القائمة المذكورة فوراً على حسب الأصول المقررة في المواد السابقة ويكون ذلك بحضور الورثة أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً .

٢٧٢ — يجب على وكلاء المدينين في جميع التفاليس أن يسلموا إلى مأمور التفليسة في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس ملخصاً أو حساباً إجمالياً مشتملاً على بيان ما هو ظاهر لهم مما للتفليسة أو عليها وعلى بيان الأسباب المهمة التي نشأ عنها التفليس وعلى بيان أحواله ونوعه الظاهر لهم .

٢٧٣ — وإذا ظهر لهم أي أمر مهم مختص بتلك الأحوال يلزمهم أيضاً أن يقدموا للأمور المذكور ملخصاً جديداً به .

٢٧٤ — على مأمور التفليسة أن يرسل فوراً تلك الملخصات مع ملاحظاته إلى الوكيل عن الحضرة الخديوية فإن لم تسلم له من وكلاء المدينين في المواعيد المقررة وجب عليه أن يخبر بذلك الوكيل عن الحضرة الخديوية ويبين له أسباب التأخير .

٢٧٥ — يجوز للوكلاء عن الحضرة الخديوية أن يتوجهوا الى محل المفلس ويحضروا في عمل قائمة الجرد ولهم في كل وقت أن يطلبوا ايضاحات عن حالة التفليس وكيفية ادارة وكلاء المداينين وأن يطلعوا على جميع الأوراق والدفاتر والسندات المتعلقة بالتفليس .

الفرع الثالث

في بيع بضائع المفلس وأمتعته وتحصيل الديون المطلوبة له

٢٧٦ — بعد تمام الجرد تسلم بضائع المفلس وتقوده وسندات مطلوباته ودفاتره وأوراقه وأمتعته ومنقولاته الى وكلاء المداينين ويكتبون التعهد بها في ذيل قائمة الجرد .

٢٧٧ — ويستمر الوكلاء على تحصيل مطلوبات المفلس بملاحظة مأمور التفليسة .

٢٧٨ — يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن للوكلاء ببيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته وعليه أن يأمر بأن البيع يكون بالتراضي أو بالمزايدة العمومية على يد السماسرة أو على يد واحد من أرباب الوظائف العمومية أو بالأوجه المبينة في قانون المرافعات فيما يختص ببيع الأشياء الواقع عليها الحجز .

٢٧٩ — يجوز لوكلاء المداينين بعد طلب حضور المفلس طلبا رسميا أن ينهوا بطريق الصلح جميع المنازعات التي يكون للروكية شأن فيها ولو كانت تلك المنازعات متعلقة بالحقوق أو الدعاوى المختصة بالعقارات، وإذا كانت قيمة ما حصل فيه الصلح غير معينة أو كانت تزيد من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذا إلا بعد التصديق عليه من المحكمة .

٢٨٠ — يكلف المفلس بالحضور أمام المحكمة وقت التصديق على الصلح فإذا حصلت منه معارضة كان ذلك كافيا لمنعه إذا كان متعلقا بالعقار .

٢٨١ — ويجب على وكلاء المدينين أن يودعوا في صندوق المحكمة النقود المتحصلة من اشغال التفليسة بعد استئزال المبلغ المخصص من مأمور التفليسة للمصاريف المعتادة ولا يجوز أخذ تلك النقود من الصندوق إلا بأمر المأمور المذكور .

٢٨٢ — ويجب عليهم أن يثبتوا لمأمور التفليسة ايداع النقود المذكورة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تحصيلها وان تأخروا عن ذلك ألزموا بفوائد المبالغ التي لم يودعوها .

٢٨٣ — يجوز لمأمور التفليسة في أى وقت كان أن يأمر بالتوزيع على أرباب الديون التي صار تحقيقها ويكون التوزيع بموجب قائمة تخصيص يحررها وكلاء المدينين ويصدر عليها أمر المأمور المذكور بالتوزيع وإنما عليه أن يبقى مبلغا كافيا للديون المتنازع فيها .

٢٨٤ — يجوز لكل ذى حق أن يطلب هذا التوزيع ولا يصح الامتناع عن اجرائه متى كان المبلغ المتحصل الخالى عن العوائق يوفى يقينا خمسة فى المائة من الديون .

٢٨٥ — اذا كان المفلس مطلق السبيل يجوز للوكلاء ان يستخدموه لتسهيل عمل ادارتهم وارشاده لهم وعلى مأمور التفليسة ان يعين شروط استخدامه فى ذلك .

الفرع الرابع — فى الأعمال التحفظية

٢٨٦ — يجب على وكلاء المدينين من وقت توظيفهم اجراء جميع ما يلزم لحفظ حقوق المفلس التى على مدينه .

٢٨٧ - ويجب عليهم أيضا اجراء قيد ملخص الحكم الصادر بالافلاس في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها عقارات المفلس ويلزم أن يكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ توظيفهم .

الفرع الخامس - في تحقيق الديون التي على المفلس

٢٨٨ - يجب على المدينين ولو كانوا ممتازين أو أصحاب رهون على عقار أو منقول أو متحصلين على الاختصاص بعقارات المفلس وفاء ديونهم أن يسلموا من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس سنداتهم الى المحكمة مع كشف بيان ما يطلبونه من المبالغ وعلى كاتب المحكمة أن يحترز بذلك قائمة ويعطيهم وصولات بالاستلام ولا يكون مسؤولا عن السندات إلا في مدة خمس سنين من يوم البدء في عمل محضر تحقيق الديون .

٢٨٩ - اذا لم يسلم المدينون سنداتهم في وقت ابقاء الوكلاء في وظائفهم أو استبدالهم بغيرهم بالتطبيق على ما هو مقرر في المادة ٢٤٧ يصير اخبارهم بواسطة اعلانات تنشر في احدى الجرائد وتعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وبخطابات يحتررها كاتب المحكمة اليهم اذا كانوا معروفين بأنه يجب عليهم أن يحضروا بأنفسهم عند وكلاء المدينين أو يرسلوا وكلاء عنهم في ميعاد عشرين يوما من تاريخ النشر والتعليق والخطابات ويسلموا لوكلاء المدينين سنداتهم مع كشف بيان المبالغ المطالبين بها ان لم يختاروا تسليم سنداتهم لقلم كتاب المحكمة . ويعطى لهم وصولات بالاستلام واذا كان محل بعض المدينين خارجا عن الجهة التي يكون فيها النظر والحكم في أشغال التفليس فتعاد على ذلك الميعاد مدة المسافة التي بين مركز المحكمة والمحل المذكور .

٢٩٠ — يبدأ في تحقيق الديون في ظرف الثلاثة أيام التالية لمضى المواعيد المقررة في المادة السابقة ويصير الاستمرار فيه بدون انقطاع في المحل واليوم والساعة اللاتي يعينها مأمور التفليسة، ويلزم أن يشتمل الاخبار الذي يحصل للمدائنين بمقتضى المادة السابقة على بيان المحل واليوم والساعة المذكورة ومع ذلك يطلب حضور المدائنين للتحقيق طلبا ثانيا بخطابات يحترها كاتب المحكمة وبعلاوات تعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وتنشر في الجرائد .

٢٩١ — تحقيق الديون المطلوبة لوكلاء المدائنين يكون بمعرفة مأمور التفليسة . أما تحقيق الديون الأخر فيحصل بمواجهة المدائن أو وكيله مع وكلاء المدائنين بحضور المأمور المذكور وهو الذي يحضر التحقيق .

٢٩٢ — يجب أن يكون التحقيق في يوم واحد ان أمكن ذلك ولا يؤخر استيفاؤه إلا في حالة عدم كفاية الوقت لتحقيق سندات المدائنين الذين حضروا في أول جمعية .

٢٩٣ — يكتب في محضر التحقيق الوقت الذي يكون فيه العود الى انعقاد الجمعية ويستغنى بذلك عن تكرار طلب الحضور .

٢٩٤ — يجب على المدائنين الذين لم يكن لهم محل في البلدة التي فيها المحكمة أن يعينوا لهم محلا فيها وإلا بجميع الاعلانات أو الخطابات المختصة بهم يكون اعلانها لهم صحيحا بتوصيلها الى قلم كتاب المحكمة .

٢٩٥ — يجوز لكل مدائن تحقق دينه أو اندرج في الميزانية أن يحضر تحقيق الديون وأن يناقض في التحقيقات التي حصلت أو تحصل ، ولفلس أيضا الحق في ذلك .

٢٩٦ - يبين في محضر التحقيق محل كل من المداينين ووكلائهم وأوصاف السندات بالاختصار والايجاز ويذكر فيه ما يوجد بالسندات من الشطب ووضع كلمة فوق أخرى أو زيادة بين السطور ويبين أيضا في ذلك المحضر أن الدين مقبول أو منازع فيه .

٢٩٧ - إذا قبل الدين تكتب على كل سند هذه العبارة :

”قبل في ديون تفليسة فلان مبلغ كذا في التاريخ الفلاني“ .

ويضع عليها وكلاء المداينين امضاءهم ومأمور التفليسة علامته ويكلف المفلس بوضع امضاءه عليها ان كان حاضرا .

٢٩٨ - يجب على كل مداين في نفس الجلسة التي تحقق فيها دينه أو في ظرف ثمانية أيام بالأكثر بعد تحقيق مطلوبه أن يؤيد أمام مأمور التفليسة أن دينه المذكور حق وصحيح وإلا فلا يكون له نصيب في التوزيع حتى يحصل هذا التأيد ، ويجوز اجراؤه بواسطة وكيل عنه .

٢٩٩ - إذا حصلت منازعة في الدين يحيل مأمور التفليسة النظر فيها على المحكمة ويعين في محضر التحقيق يوما لرؤيتها بدون احتياج الى التكليف على يد محضر بالحضور أمام المحكمة وهي تحكم بناء على تقرير مأمور التفليسة .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بتحقيق الوقائع المتنازع فيها أمام مأمور التفليسة وبتكليف الأشخاص الذين يمكنهم ابداء الايضاحات اللازمة بالحضور أمامه لذلك .

٣٠٠ - تحكم المحكمة في جميع هذه المنازعات بصفة قضائية مستعجلة ويكون ذلك بحكم واحد ان أمكن .

٣٠١ - يجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تأمر ولو من تلقاء نفسها بتقديم دفاتر المدائن إليها أو باستخراج كشف منها بمعرفة قاضي المواد الجزئية في الجهة الكائن فيها محل المدائن المذكور .

٣٠٢ - يحكم في المنازعات الحاصلة في وقت الاجتماع السالف ذكره ويصير عمل الصلح والتوزيعات الأولية إذا اقتضاهما الحال بدون انتظار الى المواعيد المعطاة للمدائنين المعروفين القاطنين بالبلاد الأجنبية .

٣٠٣ - ومع ذلك لا يجوز عمل الصلح أو التوزيع إلا بعد خمسين يوما بالأقل من يوم نشر الحكم الصادر بأشهر الإفلاس بشرط عدم الإخلال بما سيذكر فيما بعد بشأن التوزيعات المختصة بالمدائنين القاطنين بالبلاد الأجنبية .

٣٠٤ - إذا رفعت الى المحكمة المنازعة التي حصلت في الدين وذكرت في محضر التحقيق وكانت غير صالحة للحكم فيها حكما انتهائيا قبل انقضاء المواعيد المعطاة للمدائنين المعروفين القاطنين بالقطر المصري أو قبل انقضاء الخمسين يوما السالف ذكرها إذا كانت تلك المواعيد أقل منها تأمر المحكمة على حسب الأحوال إما بانعقاد الجمعية لعمل الصلح أو بتأخر انعقادها .

٣٠٥ - فإذا أمرت المحكمة بانعقاد الجمعية جاز لها أن تحكم بأن المدائن المتنازع في دينه يقبل مؤقتا في المداولات بمبلغ تقدره المحكمة في الحكم .

٣٠٦ - وفي حالة ما إذا أقيمت في شأن الدين دعوى بجناية أو جنحة وكان التحقيق جاريا فيها يجوز أيضا للمحكمة أن تأمر بتأخير انعقاد جمعية الصلح فان أمرت بانعقادها لا يسوغ لها أن تحكم بأن

يقبل فيها المدين المقامة تلك الدعوى بشأن دينه قبولا مؤقتا ولا يدخل المدين المذكور في أشغال التفليس حتى يصدر الحكم من المحاكم المختصة بالدعوى المتقدم ذكرها .

٣٠٧ - إذا كان لأحد المدينين امتياز أو رهن عقارى أو حق فى الاختصاص بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء دينه وحصلت منازعة فى ذلك الامتياز أو الرهن أو الحق فقط فيقبل المدين المذكور فى مداولات التفليس بصفة مدين عادى .

٣٠٨ - المدينون الذين يقدمون طلباتهم فى وقت عمل الصلح أو قبله يصير تحقيق ديونهم وتأيدها فى جمعية الصلح والمدينون الذين حضروا فى المواعيد يجوز لهم دون غيرهم المنازعة فى الديون السابقة فاذا نازعوا فيها أو حصلت منازعة فى ديونهم فيصير تقدير الدين المتنازع فيه تقديرا مؤقتا بمعرفة مأمور التفليسة .

٣٠٩ - إذا حصلت منازعة فى ديون المدينين الذين لم يقدموا طلباتهم فى المواعيد فلا يشتركون فى الصلح ولا فى التوزيع حتى يصدر الحكم فى المنازعة ويصير فى قوة حكم انتهى .

٣١٠ - انا قدم بعد رفض الصلح المدينون القاطنون فى البلاد الأجنبية طلباتهم فى المواعيد المقررة يطلب مأمور التفليسة اجتماع المدينين اجتماعا جديدا لتحقيق تلك الطلبات ويكون الطلب باعلانات تنشر فى الجرائد وتلصق وبخطابات .

والطلبات المتأخرة عن المواعيد يجوز قبولها فى هذه الجمعية وانما تراعى فى ذلك الشروط المذكورة فى المادة السابقة .

٣١١ - لا يجوز تقديم طلبات جديدة فى غير الأحوال السالف ذكرها إلا بطريق توقيع المحجز تحت يد وكلاء المدينين مع تكليفهم

بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثمانية أيام كاملة وتكون مصاريف توقيع المجز من طرف أرباب تلك الطلبات، ويحضر كاتب المحكمة بمصاريف من طرفهم أيضا قبل يوم الجلسة بثلاثة أيام خطابات للاعلان بيوم الجلسة الى المداينين الذين قبلت ديونهم ويجوز لهؤلاء المداينين الدخول في هذه القضية مع عود خطر ذلك عليهم .

٣١٢ - توقيع المجز من المداينين المستجدين لا يوقف تنفيذ التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة. ولكن اذا شرع في توزيعات جديدة قبل الحكم في المجز المذكور يصير ادخالهم فيها بالمبالغ التي تقدرها المحكمة تقديرا مؤقتا ويحفظ ما يخص تلك المبالغ حين صدور الحكم واذا أثبتوا بعد ذلك ديونهم فلا يجوز لهم طلب شئ مما من التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة وانما يكون لهم الحق في أن يأخذوا من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص ديونهم التي كانت تؤول اليهم في التوزيعات السابقة .

٣١٣ - وفضلا عن المنازعات الجائز حصولها بالكيفيات السالف ذكرها يجوز لكل مداين سواء كان دينه مقبولا أو متنازعا فيه أن ينازع ولو بعد مضي المواعيد المقررة في دين صار تقديمه أو قبوله ما لم يسبق صدور حكم بالقبول وصار في قوة حكم انتهائي وتكون المنازعة في الدين المذكور بدعوى يرفعها ذلك المداين الى المحكمة مباشرة ولكن لا يترتب عليها توقيف أعمال التفليسة .

ويصير ادخال وكلاء المداينين والمفلس في الدعوى المذكورة .

٣١٤ - لا يقبل التظلم بأى وجه كان من الأحكام والأوامر التي تصدر بتأخير انعقاد جمعية الصلح بناء على حصول منازعات أو تصدر بعدم التأخير أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرا مؤقتا .

الفصل السادس — فى الصلح وفى اتحاد المداينين

الفرع الأول

فى طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم

٣١٥ — يجب على مأمور التفليسة فى ظرف الثلاثة أيام التالية للثمانية أيام المقررة لتأييد ثبوت الديون وبعد اعلان الحكم بأشهر الافلاس بخمسين يوما بالأقل أن يطلب حضور المداينين الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتا للمداولة فى عمل الصلح ويكون هذا الطلب باعلانات تنشر فى الجرائد وتلصق على باب مخزن المفلس ومكاتبه وفى المحل المعتاد لصق الاعلانات فيه بالمحكمة وعلى الأماكن الميينة فى لائحة اجراءات المحاكم وبين الغرض المقصود من الاجتماع فى جميع هذه الاعلانات .

٣١٦ — تنعقد الجمعية تحت رئاسة مأمور التفليسة فى المحل واليوم والساعة اللاتى يعينها ويحضر فى هذه الجمعية المداينون الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتا أو من يوكلونه عنهم ويطلب حضور المفلس فيها وعليه أن يحضر بنفسه ولا يجوز له أن يرسل ويكلا عنه فيها إلا لأسباب صحيحة يصدق عليها مأمور التفليسة ويقدم وكلاء المداينين للجمعية تقريرا مشتملا على بيان حالة التفليس وعلى بيان ماصار استيفاؤه من الاجراءات وما حصل من الأعمال .
ويصير سماع أقوال المفلس ويسلم وكلاء المداينين تقريرهم المذكور ممضى منهم الى مأمور التفليسة وهو يحتر محضرا بما قيل فى الجمعية وما قر عليه الرأى .

الفرع الثاني - في الصلح

٣١٧ - لا يجوز عقد الصلح بين المفلس والمداينين المتداولين فيه إلا بعد استيفاء الاجراءات السالف ذكرها ولا يصح الصلح إلا باتحاد رأى أكثر المداينين بشرط أن يكونوا حائزين ثلاثة أرباع الديون المحققة المؤيدة أو المقبولة قبولا مؤقتا بالتطبيق على القواعد المبينة فيما تقدم وإلا كان الصلح باطلا .

٣١٨ - لا يكون لأرباب الديون الحائزين لرهن عقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ولا لأرباب الديون الممتازة أو المضمونة برهن منقول رأى فى الأعمال المتعلقة بالصلح بسبب ما لهم من الديون المذكورة ولا تحسب ديونهم فى مجموع الديون التى تعتبر فى صحة الصلح إلا اذا تنازلوا عن رهونهم أو اختصاصهم بالعقارات أو امتيازهم واذا شاركوا المداينين الآخرين فى الرأى فى الصلح فمجرد إعطائهم الرأى يعد تنازلا عن ذلك ولو لم يتم الصلح .

٣١٩ - يوضع الامضاء على سند الصلح فى نفس جلسته المنعقدة وإلا كان الصلح لاغيا واذا رضى بالصلح المداينون الحائزون لثلاثة أرباع الديون فقط يصير تأخير المداولة فى الصلح ثمانية أيام لامهلة بعدها ولا عبرة فى هذه الحالة بما حصل فى الجمعية الأولى فى شأن الصلح من التصميمات والقبول .

٣٢٠ - اذا حكم على المفلس أنه تفالس بالتدليس فلا يجوز عمل الصلح واذا حصل البدء فى تحقيق التفاليس بالتدليس يطلب حضور المداينين واجتماعهم لأخذ القول منهم عما اذا كانوا يريدون أو لا يريدون المداولة فى الصلح فى حالة الحكم ببراءة المفلس من التدليس وعما اذا كانوا يريدون أو لا يريدون تأخير المداولة فيه الى أن

يحكم في دعوى التدليس وهذا التأخير لا يعتبر إلا اذا كان برأى أكثر المدائنين عددا ومبلغا كالمقرر في المادة ٣١٧ فاذا كان للمداولة في الصلح وجه بعد انقضاء مدة التأخير تتبع فيها الأحكام المبينة في المادة السابقة .

٣٢١ - واذا حكم على المفلس بأنه مفلس مقصر يجوز عمل الصلح انما اذا حصل البدء في الاجراءات المتعلقة بدعوى التقصير يسوغ للمدائنين أن يؤخروا المداولة في الصلح الى أن يحكم فيها مع مراعاة ما تقرر بالمادة السابقة .

٣٢٢ - وتجاوز المعارضة في الصلح للمدائنين الذين لهم قبل حصوله الحق في الاشتراك في عمله أو ثبت لهم هذا الحق بعده ويلزم أن تبين في المعارضة الأسباب المبينة عليها وأن تعلن لوكلاء المدائنين وللمفلس في ظرف الثمانية أيام التالية لعمل الصلح وإلا كانت لاغية ويلزم أن تشمل على تكليفهم بالحضور أمام المحكمة في أول جلسة .

٣٢٣ - اذا لم يعين إلا وكيل واحد عن المدائنين وكان معارضا في الصلح وجب عليه أن يطلب تعيين وكيل جديد ويراعى في حقه الاجراءات المبينة في المادة السابقة .

٣٢٤ - اذا كان الحكم في المعارضة متوقفا على الحكم في مسائل خارجة عن خصائص المحكمة بسبب نوعها فتؤخر المحكمة المذكورة حكمها في المعارضة حتى يحكم في تلك المسائل وتعين ميعادا قصيرا يجب فيه على المدائن المعارض أن يقدم تلك المسائل الى القضاة الذين من خصائصهم الحكم فيها ويثبت ذلك التقديم .

٣٢٥ - على من يريد التعجيل من الأخصام أن يطلب من المحكمة التصديق على الصلح بعريضة يقدمها اليها وهي تحكم في ذلك

بصفة مادة مستعجلة وانما لا يجوز لها ان تحكم في الطلب المذكور قبل مضي الميعاد المبين في المادة ٣٢٢ .

٣٢٦ - اذا تقدمت معارضات في أثناء الميعاد المذكور يجوز للمحكمة أن تحكم فيها وفي التصديق على الصلح بحكم واحد معا فاذا قبلت المعارضة تحكم بالغاء الصلح بالنسبة لجميع ذوى الشأن فيه . وفي جميع الأحوال يجب على مأمور التفليسة أن يقدم الى المحكمة قبل صدور حكمها في التصديق تقريراً مشتملاً على بيان صفة التفليس وعلى جواز قبول الصلح أو عدمه .

٣٢٧ - يلزم أن تمتنع المحكمة عن التصديق على الصلح اذا لم تراخ الأصول المقررة فيما سبق أو اذا ظهرت أسباب تستوجب عدم الصلح مراعاة للمصلحة العمومية أو لمصلحة أرباب الديون .

الفرع الثالث - فيما يترتب على الصلح

٣٢٨ - التصديق على الصلح يجعله نافذاً في حق جميع المدينين سواء كانوا مذكورين في الميزانية أم لا وسواء تحققت ديونهم أم لا وفي حق المدينين القاطنين خارج القطر المصري والمدينين الذين صار قبولهم في مداولات الصلح قبولاً مؤقتاً على حسب المنصوص بالمواد السابقة أياً كان المبلغ الذي يتخصص لهم فيما بعد بالحكم الانتهاء .

ويجب على وكلاء المدينين أن يسجلوا الحكم الصادر بالتصديق في قلم كتاب المحكمة باسم كل واحد من المدينين مالم يوجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح .

٣٢٩ - تنتهى مأمورية وكلاء المدينين متى صار الحكم الصادر بالتصديق على الصلح في قوة حكم انتهى ويسلمون للفلس حسابهم

القطعي بحضور مأمور التفليسة وهذا الحساب تصير المباحثة فيه وقفله إلا اذا وجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح ويسلم الوكلاء للمفلس جميع أمواله ودفاتره وأوراقه وسنداتة ويعطيهم سندا بخلق طرفهم ويحرر مأمور التفليسة محضرا بجميع ما ذكر وتنتهى بذلك مأموريته .

وان حصل نزاع فمأمور التفليسة يحيله الى جلسة المحكمة بدون احتياج الى التكليف بالحضور وهى تحكم فيه بمجرد الاحالة .

٣٣٠ - اذا حصل عقد الصلح على ترك المفلس أمواله للمدينين فوكلاؤهم يقدمون الحساب بها في جمعية عمومية ويكون الاجراء في الأموال المتروكة على الأوجه التى ستذكر في حالة اتحاد المدينين .

الفرع الرابع - فى إبطال الصلح أو فسخه

٣٣١ - لا تقبل الدعوى ببطالان التصديق على الصلح إلا اذا كانت مبنية على غش ظهر بعد هذا التصديق وكان هذا الغش ناتجا عن اخفاء مال المفلس أو مبالغة فى ديونه أو اذا كانت تلك الدعوى مبنية على الحكم عليه بأنه تفالس بالتدليس .

ومجرد ابطال الصلح سواء كان بسبب الغش أو الحكم على المفلس بعد التصديق على الصلح بأنه تفالس بالتدليس يبرئ الكفلاء فيه .

٣٣٢ - اذا لم يوف المفلس بشروط الصلح يجوز طلب فسخه أمام المحكمة بحضور الكفلاء ان كانوا وفسخ الصلح لا يبرئ الكفلاء الذين توسطوا فيه بضمانهم تنفيذه كله أو بعضه .

٣٣٣ - اذا أقيمت دعوى على المفلس بعد التصديق على الصلح بأنه تفالس بالتدليس وصار حبسه أو وضعه تحت الحفظ فيجوز

للمحكمة أن تأمر بما يلزم من الاجراءات التحفظية انما يجب حتما ابطال تلك الاجراءات من يوم صدور الأمر بأنه لاوجه للدعوى عليه بذلك أو-من يوم صدور الحكم ببراءته .

وتعين المحكمة مأمورا للتفليسة ووكيلا واحدا أو أكثر عن المدينين بمجرد اطلاعها على الحكم الصادر بأن المفلس تفالس بالتدليس أو يحصل ذلك التعيين في نفس الحكم الصادر منها ببطلان الصلح أو فسخه .

ويجوز للوكلاء المذكورين أن يضعوا الأختام على أماكن المفلس التي يلزم الختم عليها .

وعليهم أن يباشروا بدون تأخير تحقيق جرد الاموال والسندات والأوراق مع مراجعة قائمة الجرد القديمة ويكون ذلك بحضور مأمور التفليسة أو من يعينه لينوب عنه وأن يحرروا قائمة جرد جديدة تكمة للقائمة السابق تحريرها أو ميزانية تكمة للميزانية القديمة اذا اقتضى الحال ذلك .

وان ظهر مدينون مستجدون فيكلفوا بتقديم طلباتهم على الوجه المنصوص عليه في الفرع الخامس من الفصل الخامس باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات اليهم وتشتمل هذه الاعلانات والخطابات على ملخص الحكم الذي صار تعيين الوكلاء عن المدينين فيه ويحصل الشروع بدون تأخير في تحقيق سندات الطلبات المقدمة بمقتضى هذه المادة ولا يعاد تحقيق الديون السابق قبولها وتأنيدها ولكن مع عدم الاخلال برفض أو استئزال أو تنقيص الديون التي دفعت كلها أو بعضها .

٣٣٤ — وبعد اتمام الأعمال المذكورة اذا لم يحصل صلح جديد يطلب حضور المدينين واجتماعهم لأجل ابداء رأيهم في ابقاء وكلاء المدينين أو استبدالهم ولا يصير الشروع في التوزيعات إلا بعد انقضاء

المواعيد المعطاة لمن كان مقياً بالقطر المصرى من المداينين المستجدين وفى ظرف خمسين يوماً بالأكثر من تاريخ نشر الحكم الذى صار تعيين الوكلاء فيه .

٣٣٥ — لا يصير إبطال المعاملات التى تصدر من المفلس بعد الحكم بالتصديق على الصلح وقبل فسخه أو إبطاله إلا إذا حصلت منه بطريق التدليس أضراراً بحقوق المداينين .

٣٣٦ — المداينون السابقون على الصلح الذى صار فسخه أو إبطاله تعود لهم حقوقهم بتمامها بالنسبة للمفلس وأما بالنسبة لروكية التفليسة فلا يجوز لهم الدخول فيها إلا بالحدود الآتية وهى :

إذا كانوا لم يقبضوا شيئاً من القدر الذى تقرّر لهم فى الصلح فدخلوا فيها بجميع ديونهم وأما إذا قبضوا شيئاً من القدر المذكور فدخلوا بجزء من ديونهم الأصلية مقابل للجزء الباقى لهم من القدر المذكور وتتبع الأحكام المذكورة فى هذه المادة إذا وقع تفليس ثان بدون سبق إبطال الصلح أو فسخه .

الفرع الخامس

فى قفل أعمال التفليسة بسبب عدم كفاية مال المفلس

٣٣٧ — إذا وقفت أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كافٍ لأعمالها سواء كان وقوفها قبل التصديق على الصلح أو قبل اتحاد المداينين يجوز للمحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة أن تحكم ولو من تلقاء نفسها بقفل أعمال التفليسة ويعود بهذا الحكم لكل واحد من المداينين حق فى إقامة دعواه على نفس المفلس .
ويوقف تنفيذ ذلك الحكم مدة شهر من تاريخه .

٣٣٨ - يجوز للمفلس او لغيره من أرباب الحقوق أن يتحصل من المحكمة في أى وقت على تقض الحكم المذكور في المادة السابقة اذا أثبت وجود مال كافٍ لمصاريف أعمال التفليسة أو سلم الى وكلاء المدينين المبلغ الكافى لها ويجب في جميع الأحوال قبل كل شئ وفاء مصاريف الاجراءات التى حصلت بمقتضى المادة السابقة .

الفرع السادس - فى اتحاد المدينين

٣٣٩ - اذا لم يحصل الصلح بين المفلس والمدينين يكون أرباب الديون مجرد ذلك فى حالة الاتحاد وعلى مأمور التفليسة حينئذ أن يشاورهم بدون تأخير فيما يتعلق بإدارة أشغالها وفى لزوم ابقاء وكلاء المدينين أو استبدالهم ويدخل فى هذه المشورة المدينون الممتازون أو الحائزون لرهن عقار أو منقول أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ويحرر محضر بأقوال المدينين وملحوظاتهم وباطلاع المحكمة عليه تحكم فى تلك الأقوال على وجه ما ذكر فى المادة ٢٤٧ وعلى الوكلاء الذين يعزلون أن يقدموا الى الوكلاء المعينين بدلا عنهم حساباتهم بحضور مأمور التفليسة بعد أن يكلف المفلس تكليفا رسميا بالحضور فى وقت تقديم تلك الحسابات .

٣٤٠ - يستشار المدينون لمعرفة ما اذا كان تعيين اعانة للمفلس من مال تفليسته ممكنا أم لا فاذا رضى بذلك أكثر المدينين الحاضرين يجوز تعيين مبلغ للمفلس ويعرض وكلاء المدينين مقداره على مأمور التفليسة وهو يقرر ما يستصوبه انما للوكلاء دون غيرهم أن يعارضوا فيما يعينه المأمور المذكور ويرفعوا الأمر فى ذلك للحكمة .

٣٤١ - اذا أفلست شركة تجارية يجوز للمدينين أن لا يقبلوا الصلح إلا مع واحد من الشركاء أو أكثر وفى هذه الحالة تبقى جميع

أموال الشركة تحت دائرة اتحاد المدينين وتخرج عنها الأموال الخاصة بمن حصل معه عقد الصلح ولا يجوز أن يشترط في العقد المذكور دفع شئ إلا من الاموال الخارجة عن أموال الشركة والشريك الذى تحصل على صلح خاص به يبرأ من كل تضامن .

٣٤٢ — ينوب الوكلاء عن جميع المدينين فى روكية التفليس ويناط بهم تصفية أموال التفليسة ومع ذلك يجوز للمدينين أن يوكلوهم فى استمرار تشغيل تلك الأموال وتعين مدة التشغيل وحدوده فى القرار الذى يصدر من المدينين باعطاء هذا التوكيل وتقدر فيه المبالغ التى يجوز للوكلاء أن ييقوها تحت أيديهم لأجل وفاء المصاريف ولا يعتبر هذا القرار إلا اذا صدر بحضور مأمور التفليسة وباتحاد رأى ثلاثة أرباع المدينين عددا ومبلغا. وتقبل المعارضة فى القرار المذكور من المفلس والمدينين المخالفين لرأى الأ كثرية اذا تقدمت فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدور ذلك القرار انما لا يترتب عليها توقيف تنفيذه .

٣٤٣ — اذا نشأت عن معاملة الوكلاء ديون زائدة على أموال التفليسة التى هى تحت دائرة الاتحاد فالمدينون الذين أذنوا بهذه المعاملات يكونون دون غيرهم ملزومين بالزائد على ما يخصهم فى أموال التفليسة انما لا تخرج ملزوميتهم بذلك عن الحدود المبينة فى التوكيل الذى أعطوه ويتخصص هذا الزائد عليهم كل واحد منهم بالنسبة لقدر دينه على التفليسة .

٣٤٤ — وكلاء المدينين مكلفون باجراء بيع عقار المفلس وبضائعه وأمتعته وتصفية الديون المطلوبة له أو منه ويكون جميع ذلك تحت ملاحظة مأمور التفليسة بدون احتياج لطلب حضور المفلس ويجوز لهم أيضا المصالحة فى جميع الحقوق التى تكون للمفلس ولو كانت متعلقة

بالعقار بشرط مراعاة القواعد المقررة في مادتي ٢٧٩ و ٢٨٠ ولا يمنعهم من ذلك أية معارضة تحصل من المفلس .

٣٤٥ — يطلب مأمور التفليسة حضور المداينين الذين هم في حالة الاتحاد ويجمعهم ولو مرة واحدة في السنة الأولى وكذلك في السنين التي بعدها بحسب اقتضاء الحال ويجب على وكلاء المداينين أن يقدموا حسابهم في هذه الجمعيات للمداينين وحينئذ إما أن يصير ابقاؤهم في وظائفهم أو استبدالهم على حسب ما هو مقرر في مادتي ٢٤٧ و ٣٣٩ .

٣٤٦ — متى انتهت تصفية التفليسة يجمع مأمور التفليسة المداينين ويقدم الوكلاء حسابهم في هذا الاجتماع الأخير بحضور المفلس أو بعد تكليفه بالحضور تكليفا رسميا .

ويحرر بذلك محضر ويجوز لكل واحد من المداينين أن يدرج فيه أقواله وملاحظاته وبعد انقضاء هذه الجمعية تتحل حالة الاتحاد حتما . وإذا حصلت منازعة في حساب الوكلاء يحيلها مأمور التفليسة على جلسة المحكمة بدون احتياج للتكليف بالحضور أمامها تكليفا رسميا .

ويقدم مأمور التفليسة الى المحكمة في جميع الأحوال تقريرا مشتملا على بيان أحوال التفليسة ونوع التفليس .

٣٤٧ — اذا صدر أمر بحبس المفلس وكان محبوسا بالفعل يحل سبيله متى ثبت في أي وقت أن الوكلاء وضعوا يدهم على جميع أمواله ودفاته وتحصلوا منه على سائر البيانات والايضاحات اللازمة ويجوز للمداينين وللوكلاء الدخول في المرافعات التي تحصل لصدور الحكم بشأن إخلاء سبيله .

الفصل السابع

في بيان أنواع المدينين وفي حقوقهم في حالة إفلاس مدينهم

الفرع الأول

في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء

٣٤٨ — إذا كانت بيد أحد المدينين مستندات دين ممضاة أو محولة أو مكفولة من المفلس وآخرين ملتزمين معه على وجه التضامن ومفلسين أيضا جاز له أن يدخل في التوزيعات التي تحصل في جميع روكيات إفلاسهم ويكون دخوله فيها بقدر أصل المبلغ المحترق به السند وما يتبعه إلى تمام الوفاء .

ولا حق لإفلاسات الملتزمين بدين واحد في مطالبة بعضها بعضا بالحصص المدفوعة منها إلا في حالة ما إذا كان مجموع تلك الحصص المدفوعة من روكيات هذه الإفلاسات يزيد على قدر أصل الدين وما هو تابع له ففي هذه الحالة تعود الزيادة لمن كان من المدينين المفلسين مكفولا من الآخرين على حسب ترتيب التزامهم بالدين .

٣٤٩ — إذا استوفى المدين الحامل لسند متضامن فيه المفلس وغيره بعضا من دينه قبل الحكم بإشهار الإفلاس فلا يدخل في روكية الإفلاسة إلا بالباقي بعد استئزال ما استوفاه ويبقى حقه في المطالبة بالباقي محفوظا له على الشريك أو الكفيل ويدخل الشريك أو الكفيل المذكور في روكية المفلس بقدر مادفعه وفاء عنه وللمدين مطالبة الشركاء في الدين بتمام دينه ولو حصل الصلح مع المفلس .

الفرع الثانى

فى المداينين المرتهين لمنقول وفى المداينين الذين لهم الامتياز على المنقولات

٣٥٠ — مداينو المفلس الحائزون لرهن — منقول حيازة معتبرة
قانونا لا يدرجون فى روكية التفليسة إلا لمجرد العلم بذلك .

٣٥١ — يجوز لوكلاء المداينين أن يستردوا على ذمة التفليسة
فى أى وقت باذن مأمور التفليسة المنقولات المرهونة بأن يدفعوا الدين
الذى عليها الى المرتهين .

٣٥٢ — يجوز للمداين الحائز لرهن منقول أن يبيعه فى أى وقت
مع مراعاة الاجراءات المبينة فى القانون ويجوز لوكلاء المداينين
أن يلزموه بالبيع فى ميعاد يعينه مأمور التفليسة وإلا فلهم أخذ الشئ
المرهون وبيعه مع عدم الاخلال بما لرب الدين المرتهن من الحقوق
فى الثمن فاذا بيع الرهن بثمان زائد على الدين يأخذ الوكلاء هذه الزيادة
وان كان الثمن أقل من الدين يدخل الدائن بالباقي له فى روكية التفليسة
مع الغرماء بصفة مداين عادى .

٣٥٣ — الأجر والمباهيات المستحقة فى أثناء الستة أشهر السابقة
على صدور الحكم بأشهار الافلاس لمن استخدمهم المفلس بنفسه من
الشغالة والكتبة تكون من جملة الديون الممتازة وكذلك ماهيات الخدمة
المستحقة فى السنة السابقة على الحكم المذكور .

٣٥٤ — اذا بيعت منقولات لأحد ثم أشهر افلاسه فلا يكون
للبيع حق فى الدعوى بفسخ البيع ولا تجوز له اقامة الدعوى بالاسترداد
إلا فى الأحوال التى ستذكر بعد .

٣٥٥ — على وكلاء المداينين أن يقدموا لمأمور التفليسة قائمة
بالمداينين المدعين امتيازاً على المنقولات ويأذن المأمور المذكور عند

الاقتضاء بدفع مطلوب هؤلاء المدينين من اول نقود تحصل ، واذا حصلت منازعة في الامتياز فتحكم فيها المحكمة .

الفرع الثالث

في حقوق المدينين المرتهنين للعقار والمدينين الذين لهم حق الامتياز عليه او الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها او بعضها لوفاء ديونهم

٣٥٦ - اذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المتقولات او حصلا معا فالمدينون الذين لهم الامتياز على العقارات او المرتهنون لها او الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها لوفاء ديونهم ولم يستوفوا حقوقهم من ثمنها يدخلون في توزيع النقود التي لروكية الديون العادية بقدر الباقي لهم مع المدينين الخالين عن الرهن والامتياز والاختصاص بشرط أن تكون ديونهم سبق تحقيقها وتأيدها على حسب الأصول السابق ذكرها .

٣٥٧ - اذا حصل توزيع نقود متحصلة من أثمان المتقولات توزيعا واحدا أو أكثر قبل توزيع أثمان العقارات فالمدينون الذين لهم حق الامتياز عليها أو المرتهنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء مطلوبهم وتحققت ديونهم وتأيدت يدخلون في توزيع أثمان المتقولات بجميع ديونهم مع عدم الاخلال عند الاقتضاء بما يلزم إرجاعه كما سيذكر في المادة الآتية .

٣٥٨ - بعد بيع العقارات وتسوية ترتيب درجات المدينين الحائزين لرهنها والمدينين الذين لهم الامتياز عليها والذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها تسوية قطعية فمن يستحق منهم على حسب

ذلك الترتيب أخذ جميع ديونه من أثمانها لا يأخذها إلا بعد استئصال المبالغ التي استلمها من أموال روكية الديون العادية والمبالغ المستقلة على الوجه المذكور لا يصير ابقاؤها في روكية المداينين الممتازين بل يصير ارجاعها الى روكية الديون العادية وتوزيعها على أرباب هذه الديون .

٣٥٩ - أما المداينون الحائزون لرهن العقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه لوفاء ديونهم ولم يستحقوا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السابق ذكره إلا جزأ من ديونهم فيكون العمل في حقهم على حسب ما هو آت وذلك أن حقوقهم في روكية الديون العادية يصير تسويتها تسوية قطعية بقدر المبالغ التي تبقى لهم بعد أخذهم ما يخصهم في توزيع ثمن العقار ، وما أخذوه من النقود زيادة عن هذا القدر في التوزيع السابق من أثمان المنقولات يستئزل مما خصهم في ثمن العقار ويصير ارجاعه الى روكية الديون العادية .

٣٦٠ - والمداينون الحائزون لرهن العقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه ولم يستحقوا شيئاً أصلاً في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السالف ذكره يعتبرون بصفة مداينين بدين عادي .

الفرع الرابع - في حقوق الزوجات

٣٦١ - للزوجة أياً كانت الشريعة المتبعة فيما يتعلق زواجها أن تأخذ في حالة افلاس زوجها عين العقارات التي كانت مالكة لها في وقت زواجها وبقيت في ملكيتها وكذلك العقارات التي آلت لها بعد الزواج بالارث أو بالهبة من غير زوجها .

٣٦٢ - وكذلك لها أن تأخذ العقارات التي اشترتها باسمها بالنقود الآيلة لها بالارث أو الهبة المذكورين في المادة السابقة أو بالنقود المتحصلة من أموالها .

٣٦٣ — ولها أن تأخذ عين المنقولات التي أحضرتها الى بيت زوجها في وقت الزواج أو اشترتها من مالها أو آلت لها بالارث أو الهبة متى كانت الملكية فيها باقية لها على حسب الشريعة المتبعة في زواجها.

٣٦٤ — واذا كان على عقار الزوجة ديون أو رهون صحيحة سواء التزمت بها باختيارها أو حكم عليها بها فليس لها أن تطلب أخذ تلك العقارات على حسب ما هو مذكور في مادتي ٣٦١ و ٣٦٢ إلا بشرط عدم الاخلال بما عليها من الديون والرهون .

٣٦٥ — اذا كان الزوج تاجرا في وقت عقد الزواج أو لم يكن له في هذا الوقت حرفة معلومة وصار تاجرا في السنة التالية له فليس للزوجة أن تطالب التفليسة بالتبرعات المندرجة في عقد زواجها كما أنه لا يجوز في هذه الحالة للمدائنين أن يتشبثوا فيما تبرعت به الزوجة في العقد المذكور.

الفصل الثامن

في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع على المدائنين

٣٦٦ — تستزل من النقود المتحصلة من أثمان المنقولات الرسوم ومصاريف ادارة التفليسة ومن ضمنها أجرة وكلاء المدائنين والاعانة التي أعطيت للفلس أو لعائلته وكذلك المبالغ المدفوعة للمدائنين الممتازين ويوزع الباقي على جميع المدائنين بنسبة مقادير ديونهم التي تحققت وتأيدت .

٣٦٧ — ولذلك يسلم وكلاء المدائنين في كل شهر الى مأمور التفليسة قائمة ببيان الحالة التي عليها التفليسة وبيان النقود المودعة في صندوق المحكمة ويأمر المأمور المذكور عند الاقتضاء باجراء توزيع على المدائنين ويعين مقداره ويلاحظ وصول الخبر لهم بذلك جميعا .

٣٦٨ - لا يصير الشروع في أى توزيع على المدينين القاطنين بالقطر المصرى إلا بعد حفظ الحصة المقابلة لديون المدينين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين في ميزانية المفلس وإذا تراءى أن الديون المذكورة ليست مندرجة في الميزانية على وجه الدقة يجوز لمأمور التفليسة أن يأمر بالزيادة فيما يحفظ وإنما للولاء التظلم من ذلك ورفع الأمر الى المحكمة الابتدائية .

٣٦٩ - تبقى هذه الحصة محفوظة في صندوق المحكمة الى انقضاء الميعاد المقرر في القانون لتقديم الطلبات من المدينين القاطنين خارج القطر المصرى فاذا لم يجر المدينون المذكورون تحقيق ديونهم على حسب المنصوص في هذا القانون يصير توزيع تلك الحصة على المدينين الذين تحققت ديونهم ويجب أيضا أن تحفظ حصة في مقابلة الديون الحاصلة فيها المنازعة ولم يصدر بقبولها حكم قطعى .

٣٧٠ - لا يدفع وكلاء المدينين شيأ لدائن إلا بعد إبراز السند المثبت للدين ويكتبون على السندات المبالغ التى دفعوها أو التى أذن مأمور التفليسة بدفعها ومع ذلك اذا لم يمكن إبراز السند يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن بالدفع بناء على محضر تحقيق الديون بعد اطلاعه عليه وفى جميع الأحوال على الدائن أن يحترس سند الاستلام على هامش قائمة التوزيع .

٣٧١ - يجوز للمدينين الذين فى حالة الاتحاد أن يطلبوا بعد استقرار رأيهم بالأكثرية المقررة للصالح الاذن لهم بأن يتراضوا مع أولى الشأن فيما لم يتحصلوا على استخلاصه من حقوق المفلس ودعاويه كلها أو بعضها أو بأن ينقلوها الى الغير بشرط طلب حضور المفلس أمام المحكمة طلبا رسميا وفى هذه الحالة يجب على وكلاء المدينين اجراء

جميع ما يلزم لذلك ويحوز لكل مداين وللفلس أيضا أن يطلب من مأمور التفليسة اجتماع المداينين المذكورين لأجل المداولة وإعطاء الرأي منهم في شأن طلب الاذن المذكور .

الفصل التاسع - في بيع عقارات المفلس

٣٧٢ - لا يمنع الافلاس من اجراء بيع عقارات المفلس ان صدر حكم قبل اشهار الافلاس بترعها من يده وبيعها .

٣٧٣ - لا يحوز نزع عقارات المفلس من يده وبيعها بعد صدور الحكم باشهار افلاسه إلا بناء على طلب المداينين المرتهنين لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم .

٣٧٤ - اذا لم يتبدأ في الاجراءات المتعلقة بترع عقارات المفلس من يده وبيعها قبل الوقت الذي صار فيه المداينون في حالة الاتحاد فلوكلاء المداينين فقط الحق في اجراء ما يلزم لبيعها ويجب عليهم الشروع في ذلك في ظرف الثمانية أيام التالية للوقت المذكور باذن مأمور التفليسة مع مراعاة الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية .

٣٧٥ - اذا بيعت عقارات المفلس بالمزاد بناء على طلب وكلاء المداينين فلا تجوز المزايدة بعد ذلك على المزاد المذكور إلا بالشروط والأوجه المبينة في قانون المرافعات .

الفصل العاشر - في الاسترداد

٣٧٦ - يحوز في حالة التفليس لمالك الكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية أو السندات التي توجد بعينها تحت يد المفلس وقت

تفليس له ولم تدفع مبالغها أن يستردها إذا كان تسليمها للمفلس بقصد
تحصيل مبالغها بطريق التوكيل وحفظ تلك المبالغ تحت تصرف المالك
المذكور أو كان تسليمها له لوفاء أشياء معينة فإذا بيعت تلك الكميات
أو الأوراق أو السندات قبل التفليس وكان ثمنها موجودا تحت يد
المفلس بصفة وديعة جاز أيضا استرداد الثمن .

٣٧٧ - يجوز اثبات تسليم الأوراق التجارية بقصد تحصيل
مبالغها بطريق التوكيل ولو كان عليها تحويل مستوفى .

٣٧٨ - ومع ذلك لا يجوز الاسترداد إذا درج المبلغ في حساب
جار وقبل المسترد هذا الحساب .

٣٧٩ - ويجوز أيضا استرداد ما يكون موجودا بعينه من
البضائع كلها أو بعضها تحت يد المفلس أو تحت يد غيره على ذمته إذا
كان المالك سلمها للمفلس على سبيل الوديعة أو لأجل بيعها على ذمة
مالكها ولو مع شرط ضمان الدرك فيها على المفلس .

٣٨٠ - ويجوز أيضا استرداد البضائع التي يكون المفلس اشتراها
على ذمة المسترد .

٣٨١ - إذا باع المفلس البضائع المسلمة إليه من طرف المالك
ولم يستوف من المشتري ثمنها كله أو بعضه بنقود أو بورقة تجارية
محيرة باسمه أو تحت أذنه أو بمقاصة في الحساب الجارى بينه وبين
المشتري يجوز استرداد كل الثمن أو بعضه على حسب ما ذكر .

٣٨٢ - يجب على المسترد أن يدفع ما يكون مستحقا للوكلاء
بالعمولة ولمن أقرض مبلغا على رهن البضائع له مع اعتقاد ملكيتها للمفلس .

٣٨٣ - يجوز استرداد البضائع المرسلة للمفلس المبيعة إليه
مادامت لم تسلم إلى مخازنه ولا مخازن الوكيل بالعمولة المأمور ببيعها على

ذمته اذا كان المفلس المذكور لم يدفع ثمنها كله ولو تحتررت به منه ورقة تجارية أو دخل في الحساب الجارى بينه وبين البائع له .

٣٨٤ - ومع ذلك لا يقبل طلب رد البضائع اذا كان المفلس باعها قبل وصولها وكان البيع بدون تدليس بناء على قائمتها الدالة على ملكيته لها وتذكرة ارسالياتها أو بناء على القائمة المذكورة وتذكرة النقل بشرط أن يكون موضوعا على كل منهما امضاء المرسل .

٣٨٥ - ويكون الاجراء كذلك فيما يختص بالبضائع المرسله من طالب الرد بناء على أمر المفلس الى من اشتراها من المفلس المذكور .

٣٨٦ - ويجب على المسترد ان يؤدي ما قبضه على الحساب الى روكية التفليسة .

٣٨٧ - اذا كانت البضائع المباعة للمفلس لم تسلم اليه ولم ترسل له ولا لانسان آخر على ذمته يجوز لبائعها الامتناع عن تسليمها .

٣٨٨ - لوكلاء المداينين في الأحوال الميئنة في المادة ٣٨٣ وما بعدها الحق في أن يطلبوا بناء على اذن مأمور التفليسة تسليم البضائع اليهم بشرط أن يدفعوا لبائعها ثمنها المتفق عليه بينه وبين المفلس .

٣٨٩ - ويجوز لوكلاء المداينين اجابة طلب الرد بشرط التصديق عليه من مأمور التفليسة واذا حصلت منازعة في الطلب المذكور تحكم فيها المحكمة الابتدائية بعد سماع أقوال المأمور المذكور .

الفصل الحادى عشر

في طرق التظلم من الاحكام الصادرة في مواد التفليس

٣٩٠ - الحكم باشهار الافلاس والحكم الذى يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم باشهار الافلاس يجوز

المعارضة فيهما من المفلس في ظرف ثمانية أيام ومن كل ذى حق غيره في ظرف ثلاثين يوما ويكون ابتداء الميعادين المذكورين من اليوم الذى تمت فيه الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها المبينة فى مادتي ٢١٣ و ٢١٤ .

٣٩١ - يجوز للمفلس أن يستأنف فى المواعيد المبينة فيما يأتى الحكم الصادر بأشهار افلاسه .

٣٩٢ - اذا كان المفلس غائبا وأثبت أنه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر بأشهار افلاسه جازله بعد انقضاء ميعاد الثمانية أيام أن يعافى من قيد الميعاد المذكور .

٣٩٣ - يجوز للمدائنين ان يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس عن دفع ديونه فى وقت غير الوقت الذى تعين فى الحكم بأشهار الافلاس أو فى حكم آخر صدر بعده ما دامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيدها لم تنقض ومتى انقضت تلك المواعيد فوقت الوقوف عن دفع الديون يبقى بالنسبة للمدائنين مقرا على ما هو عليه بدون امكان تغيير فيه .

٣٩٤ - ميعاد استئناف أى حكم صدر فى الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة يكون خمسة عشر يوما فقط من يوم اعلانه ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التى بين محل المستأنف ومركز المحكمة التى أصدرت الحكم المذكور .

٣٩٥ - لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف فى الاحكام المتعلقة بتعيين أو استبدال مأمور التفليسة أو وكلاء المدائنين ولا فى الاحكام الصادرة بالافراج عن المفلس أو باعطاء اعانة له أو لعائلته ولا فى الأحكام التى صرح فيها ببيع الامتعة أو البضائع التى للتفليسة ولا فى الأحكام

الصادرة بتأخير عمل الصلح أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرا مؤقتا ولا في الاحكام الصادرة في التظلم من الأوامر التي أصدرها مأمور التفليسة على حسب حدود وظيفته .

الفصل الثاني عشر — في التفليس بالتقصير أو التدليس

٣٩٦ — الأحوال المتعلقة بالتفليس بالتقصير والتفليس بالتدليس والعقوبات التي يحكم بها في كل حالة من تلك الأحوال تبين في قانون العقوبات وتكون المحاكمة في الأحوال المذكورة بناء على طلب وكلاء المدائنين أو أحد المدائنين أيا كان أو بناء على طلب النائب العمومي عن الحضرة الخديوية أو أحد وكلائه .

٣٩٧ — اذا رفع النائب العمومي أو احد وكلائه دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس فمصاريف تلك الدعوى لا تكون في أى حالة من الأحوال من طرف روكية التفليسة .

٣٩٨ — أما مصاريف الدعوى التي يرفعها بذلك وكلاء المدائنين بالنيابة عن المدائنين فتكون من طرف روكية التفليسة اذا حكم ببراءة المفلس وأما اذا صدر الحكم عليه فتدفع المصاريف من صندوق المحكمة انما للصندوق المذكور حق الرجوع بها فيما بعد على المفلس .

٣٩٩ — لا يجوز لوكلاء المدائنين أن يقيموا دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس ولا أن يدخلوا فيها بصفة مدعين بحقوق مدنية إلا اذا أذن لهم بذلك بقرار يصدر من أكثر المدائنين الحاضرين عددا .

٤٠٠ — اذا رفع أحد المدائنين دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس تدفع مصاريفها من صندوق المحكمة اذا

صدر الحكم على المفلس وأما إذا حكم ببراءته فتكون تلك المصاريف من طرف المدائن الذى أقام الدعوى .

٤٠١ — تبين فى قانون العقوبات الأحوال التى يجوز فيها الحكم على غير المفلس بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس وكذلك الأحوال التى يسرق فيها زوج المفلس أو أصوله أو فروعه شيئاً للتفليسة أو يختلسه أو يخفيه من غير مشاركة المفلس له فى ذلك .

٤٠٢ — وفى الأحوال المذكورة تحكم المحكمة المنظورة بها الدعوى سواء كانت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بما يأتى ولو حكم ببراءة المدعى عليه :

(أولاً) بأن يرد لروكية أرباب الديون كل ما اختلس بطريق التدليس من الحقوق والأموال والسندات وتحكم المحكمة فى ذلك من تلقاء نفسها .

(ثانياً) بالتعويضات التى تطلب مع تعيين مقدارها فى الحكم الذى يصدر بها سواء كان من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف .

٤٠٣ — إذا اشترط المدائن لنفسه مع المفلس أو مع غيره امتيازات خصوصية فى مقابلة إعطائه رأياً فى المداولات المتعلقة بالتفليسة أو عقد مشاركة مخصصة يترتب عليها نفعه من أموال المفلس فيحكم ببطلان كل مشاركة أو اتفاق من هذا القبيل بالنسبة لأى شخص وبالنسبة للمفلس أيضاً فضلاً عن الحكم بالعقوبات المقررة فى قانون العقوبات ويكون المدائن المذكور ملزوماً بأن يرد لمن يلزم المبالغ أو الأوراق ذات القيمة التى أخذها بناء على المشاركة الملغاة .

٤٠٤ — إذا أقيمت دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس أو صدر عليه حكم بناء على ذلك فتكون الدعوى

المدنية في جميع الأحوال قائمة بنفسها ويصير استيفاء الاجراءات المتعلقة بالأموال كما هو مقرر في حالة التفليس بدون جواز احالتها على المحاكم الجنائية ولا جواز طلب تلك المحاكم لها للنظر فيها .

٤٠٥ — ومع ذلك يجب على وكلاء المدائنين أن يعطوا الى وكيل الحضرة الخديوية ما يطلبه منهم من الأوراق والسندات والايضاحات .

٤٠٦ — الأوراق والسندات ونحوهما المسلمة من وكلاء المدائنين يصير ابقاؤها في أثناء التحقيق معنة للاطلاع عليها بواسطة قلم كاتب المحكمة ويحصل هذا الاطلاع بناء على طلب الوكلاء المذكورين ويجوز لهم أن يأخذوا منها صوراً غير رسمية أو يطلبوا صوراً رسمية تعطى لهم من كاتب المحكمة .

والأوراق والسندات ونحوهما التي صدر أمر بإيداعها في المحكمة ترد الى الوكلاء بعد صدور الحكم ويؤخذ منهم سند بالاستلام .

٤٠٧ — أما الأوراق والسندات ونحوهما المودعة في المحكمة بغير أمر صادر بذلك فترد للوكلاء مع أخذ سند منهم باستلامها .

الفصل الثالث عشر — في إعادة اعتبار المفلس اليه

٤٠٨ — يجوز للمفلس الذي وفي جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت أصلاً أو فوائد أو مصاريف أن يتحصل على إعادة اعتباره اليه . وإذا كان شريكاً في بيت تجارة أفلس فلا يجوز أن يتحصل على إعادة اعتباره اليه إلا بعد اثباته أن جميع ديون الشركة صار ايفائها بالتام من أصل وفوائد ومصاريف ولو سبق حصول صلح خاص به بينه وبين المدائنين .

٤٠٩ - كل عريضة بطلب إعادة الاعتبار تقدم الى محكمة الاستئناف وعلى الطالب أن يرفقها بسندات المخالصة وغيرها من الأوراق المؤيدة لطلبه .

٤١٠ - وترسل نسخة من العريضة والأوراق المرفوقة بها من وكيل الحاضرة الخديوية الى رئيس المحكمة الابتدائية التي حكمت بأشهار الافلاس .

٤١١ - وعلى وكيل الحاضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية أن يستعلما عن كل ما يمكن العلم به مما يدل على صحة الوقائع التي أبدأها من طلب إعادة الاعتبار اليه .

٤١٢ - تلصق صورة العريضة المذكورة مدة شهرين في اللوحة المعتدة للاعلانات القضائية وفي جميع الأماكن الأخر المبينة في لائحة اجراءات المحاكم وينشر ملخص منها في الجرائد .

٤١٣ - ويجوز لكل مدائن لم يدفع اليه مطلوبه بالتمام من أصل وفوائد ومصاريف ولكل خصم آخر ذى شأن أن يعارض في إعادة الاعتبار للفلس بأن يقدم عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية ويرفقها بالأوراق المؤيدة لمعارضته انما لا يجوز في أى حال من الأحوال للمدائن المعارض أن يكون خصما في المرافعة التي تحصل في إعادة الاعتبار .

٤١٤ - يرسل كل من وكيل الحاضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية الى محكمة الاستئناف بعد انقضاء الشهرين المذكورين الاستعلامات التي صار الحصول عليها والمعارضيات التي تقدمت ويصحب ذلك برأيه فيه .

٤١٥ - وتصدر محكمة الاستئناف بناء على طلب وكيل الحاضرة الخديوية حكما بقبول أو رفض طلب إعادة الاعتبار ويكون ميئا

فيه أسبابه فإذا حكم برفض الطلب المذكور لا يجوز تقديمه مرة ثانية إلا بعد مضي سنة .

٤١٦ - يرسل الحكم بإعادة الاعتبار الى المحكمة الابتدائية وهي تتلوه في الجلسة علانية وتأمّر بتسجيل صورته في دفاترها وفضلا عن ذلك يلصق الحكم المذكور في اللوحة المعدة للصق الاعلانات القضائية في المحكمة .

٤١٧ - لا يعاد الاعتبار أصلا لمن تفالس بالتدليس ولا لمن حكم عليه بسبب سرقة أو نصب أو خيانة ولا لمن باع عقارا ليس له أو مرهونا مع اخفاء رهنه ولا لمن لم يقدم حسابه ويوفى المتأخر عليه وليا كان أو وصيا أو مأمورا بإدارة أموال أو غيرهم ممن يكون ملزوما بوفاء حساب مأموريته ويجوز أن يعاد الاعتبار الى المفلس المقصر الذي استوفى العقاب المحكوم عليه به .

٤١٨ - يجوز إعادة الاعتبار الى المفلس بعد موته .

٤١٩ - يجوز الحكم بإعادة الاعتبار في أثناء المرافعة العادية في الحالتين الآتيتين :

(أولا) اذا وفى المفلس ولو بمال غيره قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيدتها المطلوب منه بالتام من أصل وفوائد ومصاريف بشرط أن لا يكون هذا الغير حل بجميع ماوفاه أو ببعضه محل المدائنين الذين وفاهم بل يكون متبرعا للمفلس بجميع ما آذاه من ماله .

(ثانيا) اذا كانت المبالغ المتحصلة بسعى وكلاء المدائنين كفت لوفاء ديون المدائنين بالتام .

المحكمة الحسينية

مجموعة القوانين والنظم والمنشورات

وضمها

محمد عبد الغني

بمحكمة القاهرة الحسينية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن متى يبلغ
أشده و اوفوا بالعهد إنه العهد كان مشهوداً
« قرآن كريم »

أيها المطلع الكريم

أقدم لك هذه المجموعة شاملة لقانون المحاكم الحسبية الجديد ولقرار وزارة العدل بتنظيم العمل بهذا القانون . حاوية لقانون الرسوم أمام هذه المحاكم وللتعليمات الصادرة من سعادة النائب العام بشأن هذه الرسوم . وقد ألحقت بها كل ما يهمك الاطلاع عليه من المنشورات والكتب الدورية وكذلك بعض الكتب التي صدرت من إدارة تفتيش النيابة بتفسير بعض المواد وقد جعلت لكامل هذه المجموعة دليلاً أبجدياً يرشدك الى المواضيع ومواد القانون المتعلقة بها وصحفها . كما يرشدك الى جميع الطلبات والرسوم المستحقة على كل منها . ولقد كان رائدى فى كل ما بذلته من جهد أن أقدم لك بمجموعة كاملة تسهل لك سبيل البحث والمراجعة . فأرجو أن أكون قد وفقت لخدمتك .

والله المستعان ومنه التوفيق ٩

محمد أحمد العطار

٧ ابريل ١٩٤٩

رئيس قلم بحكمة القاهرة الحسبية

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
١	دليل قانون المحاكم الحسبية وقرار تنظيم العمل
ب	دليل قانون الرسوم والتعليمات
	بيان المنشورات والكتب الدورية
١	القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧
٢٩	قرار تنظيم العمل
٥١	قانون الرسوم والتعليمات الخاصة به
٨٠	المنشورات والكتب الدورية والكتب التفسيرية
٨٠	عن عمل حضرات أعضاء النيابة
٨٦	عن جرد الأموال
٩٣	عن المصابين بأمراض عقلية وعن طلبات الحجر
١٠٣	عن الرسوم والصور
١١٢	عن المحاسبة
١١٤	عن التسجيل
١١٧	عن الخبراء
١٢٢	عن الغرامات
١٢٥	مواد مختلفة

دليل القانون وقرار تنظيم العمل

الموضوع	مواد القانون	صفحة	مواد القرار	صفحة
١				
الإبلاغ الوفيات وفقد الأهلية	٦٣	١٨		
اتهام الخبراء والمحامين	٨٧	٢٧		
تأثير الأحكام والقرارات	٨٩	٢٧		
اثبات الغيبة	٥٠	١٤		
أحر الوصي	٢٨	٩		
أجراءات الترشيع	٧٠	٢١		
الحصر	٦٦ - ٦٨	١٩ و ٢٠	٥ و ٣	٣٩ و ٤٠
المرافعة أمام المحكمة	٧٩ - ٨٨	٢٥ - ٢٧		
أحوال القضايا والمواد	٦٠ - ٦٢	١٧ و ١٨	١٩ و ١٨	٤٤ و ٤٥
احتساب المدد بالتقويم الميلادي	١١٧	٣٧		
أحكام تسجيل	١٠٥	٣٣	٢٣ - ٢٧	٤٦
قرارات نافذة من تاريخ صدورها	١٠٣	٣٢		
تنفذ من تاريخ صيرورتها نهائية	١٠٣	٣٢		
ختامية عن المسائل المنظورة				
أمام المجالس الحسبية وعن الأوصياء والقامة	١٧ - ٢١	٣٧		
	١١٧ و ١٢١	٣٨ و ٣٩		

الموضوع	مواد القانون	الصحيفة	مواد القرار	الصحيفة
أحكام يجوز الطعن فيها بالطرق العادية	٩٠	٢٨		
اختصاص المحاكم بالنسبة للمواد	٥٥ - ١١٩	١٥ - ٣٨		
اختصاص المحاكم الجزئية	٥٦	١٦		
الابتدائية	٥٧ و ٦٢	١٧ و ١٨		
محكمة الاستئناف	٥٨	١٧		
المحكمة بالنسبة للمكان	٥٩ و ٦٠	١٧		
الاخطار بالتعيين غيايبا	٧٢	٢٢		
اخلال الوصى بواجباته	٣٤	١١		
ادارة القاصر أمواله في سن ١٦	٦	٢		
ارسال ملفات القضايا	٢ - ٥	١ و ٢		
استئناف	٩٥ و ٩٤ و ٥٧	١٧ و ٢٠	١٥	٤٣
	٩٦ و ١٠٢	٣٢ و		
	١٠٣ و			
استثمار أموال القاصر	٢٠	٦		
استمرار الوصاية	٨٩ و ٢١	٧ و ٢٧		
الولاية	٨٩ و ١٣	٤ و ٢٧		
اطلاع	١٠٩ و ١١٣	٣٥ و ٣٦	١٤	٤٢
اعفاء الوصى من تقديم الحساب	٢٤	٨		

الموضوع	مواد القانون	صفحة	مواد القرار	صفحة
اعضاء الوصى من الجزء المالى	٢٥	٨		
اعلان الاحكام الغيابية	٩٢	٢٩		
اعلان الأوراق	٨٢ و ٨١	٢٦ و ٢٥		
اقالة الوصى من الغرامة	٢٦	٨		
اقتراض مال القاصر	٢٠	٦		
اقتراض	٢٠	٦		
الأقلام الحسابية			١	٢٩
التماس إعادة النظر	٩٧-٩٩	٣١		
أمين مؤقت	٦٦	١٩		
انتهاء الولاية	١٣	٤		
انتهاء مهمة الوصى	٣٢ و ٣٠	١٠ و ٩		
انتهاء الغيبة	٥٢	١٤		
انفاق من مال القاصر	٢٠	٦		
ايجار عقار القاصر	٢٠	٦		
ايجار الوصى أموال القاصر لنفسه	٢٠	٦		
ايداع الأوراق المالية والمجوهرات	٢٣	٧		
ايداع المتحصلات	٢٢	٧		
ايقاف الوصى	٢٩	٩		

الموضوع	مواد القانون	صفحة	مواد القرار	صفحة
ب				
بيع	٢٠	٦		
ت				
تبرع القيم باطل	٤٥	١٣		
د الوصى باطل	١٨	٥		
تبليغات	٦٤ و ٦٣	١٨ و ١٩	٢	٣٩
تبليغ بواسطة الأطباء ومديري المستشفيات	٦٤	١٩		
تثبيت الوكيل الذي تركه الغائب	٥١	١٤		
تحكيم	٢٠	٦		
تحويل ديون للقاصر	٢٠	٦		
نخالص	٣٥ و ٣٦	١١		
ترشيح الوصى أو القيم أو الوكيل	٧٠	٢١		
تسجيل الأحكام	١٠٥ و ١٠٧	٣٣ و ٣٤		
الطلبات	١٠٦			
تسليم القاصر أمواله	٢	١		
د الوصى أموال القاصر	٣٢ و ٣٣	١٠		
د المال الى من يقوم بشئون عديم الأهلية	٧١	٢١		

الموضوع	مواد القانون	صفحة	م. ا. د. القرار	صفحة
تسليم المستندات			١٤ و ١٣	٤٢
المهجور عليه أمواله لإدارتها	٤٣	١٢		
تشكيل المحاكم الحسبية	٥٤	١٥		
تصديق على قائمة الجرد	٧٦ و ٧٥	٢٤		
تصرفات واجب الاذن بها من المحكمة	٢٠	٦		
تعارض مصلحة القاصر مع مصلحة آخرين	١٧	٥		
تعيين الأوصياء والقامه	١٥ و ١٤	٢١ و ٤		
تعيين وصي مؤقت لوقف الولاية	٨٩ و ٧١	٢٧ و		
تعيين مدير مؤقت أو وصي مؤقت أو أمين مؤقت	١١	٣		
تعيين مشرف	٨٠، ٦٦، ٢٩	١٩ و ٩		
تغيير موطن القاصر أو المهجور عليه	٢٨	١١		
	٦٠	١٧		

الموضوع	مواد القانون	صفحة	مواد القرار	صفحة
تغيير يطرأ على التركة	٢٠	٦	٦	٤٠
تنازل عن التأمينات	١١٤	٣٦		
تنفيذ الأحكام والقرارات				
ث				
ثبوت الرشيد بعد الحكم باستمرار الوصاية	٨٩	٢٧		
ج				
جرد الأموال	٧٣	٢٢	٥٣	٤٠ و ٣٩
جلسات المحاكم	٨٦	٢٦		
ح				
حلبس	٤١	١٣ و ١٠		
حجر	٨٩ و ٤٢	٢٧ و ١٢		
حد من اذن انقاصر أو محجور عليه بالادارة	٨٩ و ٤٣ و ٥٠	١٢ و ٢		
حد من الولاية	٨٩ و ١٠	٢٧ و ٣		
حساب سنوى	٧٨ و ٢٤	٢٤ و ٨	١٠, ٩, ٨	٤٢ و ٤١

«١» راجع المنشور سنة ١٩٤٩

«٢» » » ١١ سنة ١٩٤٨ و ٩٠ دورى سنة ١٩٤٨

- خ -

الموضوع	مواد القرار	صفحة	مواد القرار	صفحة
حصص الأموال	٣	٢١-١٩	٦٩-٦٦	٢٩
حصص الممتلكات	٣	١٩	٦٦	٣٩
حكم غياني		٢٩-٢٦	٩٢ و ٨٣	
خ				
خبراء		٢٧	١١٦	
د				
دعوى القاصر على وصيه		١١	٣٦	
دعوى المحجور عليه على قيمه		١١	٣٦	
دفاتر قيد الحساب	٧			٤١
د قلم التسجيل	٢٢ و ٢١			٤٦-٤٥
د المحاسبة	٨			٤١
دفتر التبليغات	٢			٣٩
ر				
رد اذن للقاصر أو المحجور عليه		٢٧	٨٩	
رد القضاء		٢٧	٨٨	
رد الولاية		٢٧	٨٩	
رسوم (الالزام بها)		٢٧	٨٧	
رفع الأمر للمحكمة الحسبية		٢٥	٧٩	
رفع الدعاوى		٦	٢٠	

الموضوع	مواد القرار	صفحة	مواد القرار	صفحة
رفع الحجر		٢٧ و ١٢	٨٩ و ٤٢	
المساعدة القضائية		٢٧	٨٩	
رهن		٦	٢٠	
س				
سحب أموال من المودع		٧	٢٢	
سحب أوراق مالية أو مجوهرات		٧	٢٣	
سريان أحكام القانون		٣٧	١١٨	
سلب اذن إقاصر أو محجور عليه		٢٧	٨٩	
سلب الولاء		٢٧-٣	٨٩ و ١٠	
ش				
شراء		٦	٢٠	
شركة		٦	٢٠	
شروط واجب توفيرها في الوصي		٤	١٦	
شهادات		٣٥	١١٢ و ١١٠	
شهود		٢٦	٨٥	
ص				
صرف في ترويج القاصر		٦	٢٠	
صلح		٦	٢٠	
صور الأحكام والقرارات		٣٥	١١٠	
	١٤			٤٢
				٤٩ و ٤٢

الموضوع	مواد القانون	صفحة	مواد القرار	صفحة
« ١ » صور قوائم الجرد	١١١	٣٥		
محاضر الجلسات ومحاضر التحقيق والعرائض	١١٢	٣٥		
ض				
ضبط الجلسات	٨٨	٢٧		
ضمانة	٢٧	٩		
ط	١٠١ و ٩٠	٢٢ و ٢٨		
طعن في الأحكام والقرارات	١٠٢ و			
طلبات تقدم عن طريق النيابة	٨٠	٢٥	٢٤ و ٢٣	
« ٢ » تسجيل	١٠٦	٣٤	٢٧ و	٤٧ و ٤٦
طلبات (اجراءاتها)			١١	٤٢
ع				
عدول عن قرار	١٠٤	٣٣		
عزل الوصى	٣١	٩		
عقوبات : غرامات	٢٦ و ٢٥	١٠ و ٨		
	٦٥ و ٢٣	١٩ و		
« ٣ » حبس	٤٦ و ٢٣	١٣ و ١٠		
	٦٥ و ٥٣	١٩ و ١٤		

الموضوع	مواد القانون	صفحة	مواد القرار	صفحة
غ				
نائب	٥٠	١٤		
غرامات	٢٦ و ٢٥	١٠ و ٨		
ف	٦٥ و ٣٣	١٩ و		
فحص كشوف الحساب وتقارير الخبراء			١٠	٤٢
ق				
قاصر (تعريفه)	١	١		
د في سن ١٦	٦	٢		
د جاوز ١٧ سنة			١٢	٤٢
د في سن ١٨ سنة	٢	١		
د جاوز ٢٠ سنة			١٢	٤٢
قائمة الجرد	٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٢٣ و ٢٤			
قبول التبرعات للقاصر	٢٠	٦		
د الحوالة على القاصر	٢٠	٦		
قرارات تسجيل			٢٣ و ٢٥	٤٦ و ٤٧
د نافذة من تاريخ صدورهما	٨٩	٢٧	٢٧ و	
د لا تنفذ إلا إذا صارت نهائية	٨٩	٢٧		

الموضوع	مواد القانون	صفحة	مواد القرار	صفحة
قسمة بالتراضي	١٩	٥		
قلم التسجيل			٢٠	٤٥
قلم الكتاب	١١٥	٣٧		
قلم المعارنين	١١٥	٢٧		
قيم	١٨٩٠٤٦-٤٤	١٣ و ١٢		
		٢٧ و		
م				
مأذون بالخصومه			١٦	٤٣
محامون (حضورهم أمام المحاكم)	٨٤	٢٦		
مدير مؤقت	١٨٩٠٨٠٠٠٣٦	٢٥ و ١٩		
مساعدة قضائية	٤٨ و ٤٧	١٣		
مساعد قضائي	٨٩ و ٤٩	٢٧ و ١٣		
مشرف	١٨٩٠٤١٠٣٨	١٢ و ١١		
مصاريف الإجراءات	٨٧	٢٧		
معارضة في الأحكام الغيابية	٩١	٢٩		
معاونون			٤	٤٠
مقايسة	٢٠	٦		
ملخص اسكل قضية			١٧	٤٣

الموضوع	مواد القانون	صفحة	م.اد القرار	صفحة
ملخصات ترسل لقلم التسجيل			٢٤ و ٢٣	٤٧ و ٤٦
			٢٧ و ٢٦	
ممنوعون من الوصاية	١٦	٤		
منع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته أو وقفها من التصرف	٨٠	٢٥		
ن				
نزاع أثناء الجرد	٧٧	٢٤		
نطاق الأحكام	٨٦	٢٦		
نقض	١٠١ و ١٠٠	٣٢	١٥	٤٣
نقل النقود والأوراق المالية الخ	٦٧	٢٠		
و				
وصى الحمل	٣٧	١١		
د خاص	١٧ و ١٢	٥ و ٣		
د خصومه	١٧	٥		
د مختار	٨٩ و ١٤	٢٧ و ٤		
د مؤقت	٢٩	٩		
وفاء بالالتزامات	٢٠	٦		

الموضوع	مواد القانون	صفحة	مواد القرار	صفحة
وقف تنفيذ الحكم	٩٦ و ٩٣	٣٠ و ٢٩		
الولاية	٨٩ و ١١	٢٧ و ٣		
المحجور عليه أمواله	٤٣	١٢		
وكيل الغائب	٨٩, ٥٣, ٥١	٢٧ و ١٤		
ولاية على مال القاصر	٩ - ٧	٣		



دليل مواد قانون الرسوم والتعليقات

بلاحظ أن نصف م بمعنى نصف في المائة ١ م بمعنى واحد في المائة

٢ م بمعنى ٢ في المائة ثابت ج بمعنى ثابت طبقا للجدول

الموضوع	الرسوم	القانون	التعليقات	صفحة
١				
اتعاب ومصرفات الخبراء		١٧ و ١١		٨٢ و ٦٩
اثبات الرسوم على القرار		١٢		٧٠
ادارة الاموال	ثابت ج	١ ٦		٥٧
استئناف	كالا ابتدائي	٧ ب		٦٢
د حكم فرعى أو تمهيدى	كامل	٧	٣	٦٣
د حكم غرامه	٣٠٠ م	٧	٣	٦٣
استمرار الوصاية	ثابت ج	١ ٦		٥٧
د الولاية	ثابت ج	٦	٢ ب	٥٩
استحقاق الرسوم			٣	٥٩
اعادة الاعلان	١٠٠ م	٢٧	٢	٧٧
اعانة دورية		٣	٢	٥٥
اعلان أوراق	١٠٠ م	٢٧		٧٧
د حكم غرامه . أمر تقدير	لا رسم	٢٧	٢	٧٧
تذنيه . اعلان بالتنفيذ				

الموضوع	الرسم	القانون	التعليمات	صفحة
اعفاء من الرسوم		١٩-٢٤		٧٣
التماس اعادة النظر	ثابت ج	٧ ج		٦٢
امانة الخبراء		١١		٦٩
و التحقيق		١١		٦٩
و الرسم	ج٣-ج٦	١٠		٦٨
امر تقدير الرسم		١٥-١٣		٧٢ و ٧١
ب				
بدل انتقال الشهود		١١		٧٠
ت				
تثبيت وصي مختار	نصف م	١		٥١
و وكيل تركه الغائب	لا رسم	١	٤ ب	٥٣
تحصيل الرسوم على الطلبات		٦	٢	٥٩
ترجمة الأوراق	١٠٠ م	٨	٢	٦٥
توزيع القاصرات (له حالتان)	ثابت	٦	ب	٦٠
تعيين وصي (المرة الاولى)	نصف م	١		٥١
و لغير المرة الاولى	لا رسم	١	ج	٥٣
و في حالة وجود الولى	نصف م	١	ب	٥٢
و مؤقت لوقوف الولاية	نصف م	١	ج	٥٢
و بدلا من المتوفى	لا رسم	١	ج	٥٣

الموضوع	الرسم	القانون	التعليمات	صفحة
تعيين وصى بعد الحكم باستمرار الولاية	الفرق	٦	١ ب	٥٩
تعيين قيم أو وكيل د مدير	لارسم ثابت	١	١٤	٥٣
د مؤقت	لارسم	١	٤ د	٥٣
د مشرف أو نائب منظم	لارسم	١	٤ هـ	٥٣
تقدير الرسوم			٢	٥٢
تقدير الرسوم في مواد الوصاية والولاية		٣ و ٢	١-٥	٥٥
تقدير رسم الفصل في الحساب	١ م	١	٧	٥٤ و ٥١
تقدير الوقف (في ٢٠)		٣	٤	٥٦ و ٥٥
تقدير المعاش (في عدد السنين)		٣	٣	٥٦ و ٥٥
تكلفة الرسم اذا زاد المال		٢		٥٥
تنازل عن طلب		١٨		٧٣
تنجى عن الولاية	نصف م	١	١.١	٥١
تنفيذ اوامر التقدير		١٥		٧٢
تنفيذ بالرسوم المستحقة		١٠	٢	٦٩ و ٦٨
خ خصم الرسم من المودع			٢	٦٩

- ظ -

الموضوع	الرسم	القانون	التعليقات	صفحة
د				
دعوى تقدم الى محكمة النقض	٨ ج	٧ د		٦٣
ر				
رد الرسوم		١٨		٧٢
رسم تنفيذ الاحكام والأوامر		٢٥	١ - ٤	٧٦
رفع الوصاية بعد استمرارها	ثابت ج	٦	١	٥٩
الولاية	ثابت ج	٦	٢ ج	٥٩
ز				
زوال سبب الإعفاء من الرسوم		٩	١	٦٦
ش				
شهادة (تلاحظ المادة ٢٩)	١٠ أو ٢٠	٨		٦٤
شراء	ثابت	٦ ب		٥٨
شركة	د	٦ ب		٥٨
شكاوى بالظمن	د	٦ ب		٥٨
شكوى ترتب عليها محاسبة	ثابت ثم نمي	١	٦	٥٤
ص				
صرف في تزويج القاصر	ثابت	٦ ب		٥٨
صلح	د	٦ ب		٥٨

- ع -

الموضوع	الرسم	القانون	التعليقات	صفحة
صور أحكام وقرارات «١» صورة تقرير خبير	١٠ أو ٢٠	٨	٥-١	٦٥ و ٦٤
«٢» د قائمة جرد د عريضة د محضر جلسة د محضر تحقيق د محضر أعمال	١٠ أو ٢٠ او ٣٠ عن كل ورقة	٨		٦٤
صوره أولى من قرار قبل القانون	لا رسم	٨	٣	٦٥
صور معفاة من الرسوم		٩	٢	٦٧ و ٦٦
ط طعون ترفع من النيابة طلب إحالة مادة إلى محكمة أخرى طلب اجراء تصرف طلب اعفاء من محاسبة طلب اعفاء من رسوم طلب اعفاء من رسم بالجلسة طلب اقالة	ثابت ثابت لا رسم	٦ ٦ ب ٩	ب ٤-ط ٣ ج	٦٩ ٦١ ٥٨ ٦٧ ٧٥ و ٨٤ ٧٤ ٦٠
	لا رسم	٦	٤ ج	

(١) راجع المادة ١١٠ من القانون والمادة ١٤ من القرار

(٢) راجع المادة ١١١ من القانون

- غ -

الموضوع	الرسم	القانون	التعليمات	صفحة
طلب اقالة من غرامه	٣٠٠ م	٦	فقرة ثالثة	٦٢
استخدام شخص للادارة	لارسم	٦	ج	٦٢
استمرار الولاية	ثابت ج	٦	٢ ب	٥٩
الوصاية	ثابت ج	٦		٥٧
بيع أوراق مالية أو منقول	لارسم	٦	ب	٦١
لتسكلة النفقة				
طلب تحويل أوراق مالية	ثابت	٦	ز	٦١
تزوج قاصرة	له حالتان	٦	ب	٦٠
تعيين مشرف أو مأذون		٦	ج	٦٠
بالخصومة أو نائب منظم				
طلب تعيين مساعد قضائي	لارسم	٦	٤ ا	٥٩
وصى خاص	ثابت	٦	د	٦٠
تقرير المساعدة القضائية	ثابت ج	٦		٥٧
نفقة	لارسم	٩		٦٦
تقصير ميعاد الجلسة	له حالتان	٦	و	٦١
تقدير اجراء مكافاة	ثابت	٦	ح	٦١
ايداع الموفر	لارسم	٦	ا	٦١

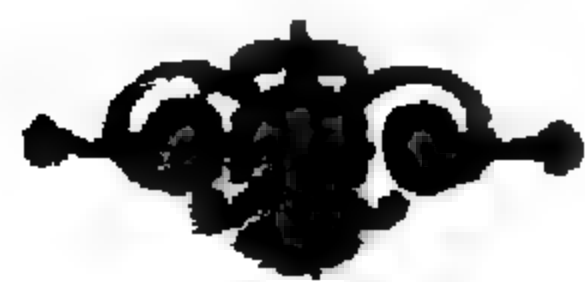
- ف -

الموضوع	الرسم	القانون	التعليقات	صفحة
طلب تصحيح حكم أو قرار (١)	ثابت	٦	ى	٦١
• جعل الايراد نفقة	لارسم	٩	ج	٦٧
• حفظ مادة لانتها. مأمورية المحكمة	•	١	و	٥٣
طلب تسليم أعيان التركة	ثابت	٦	د	٦٢
• سحب الحلى	لارسم	١٠	ج	٦٩
• صرف لتكملة النفقة أو للتداوى أو للتوسعة	•	٦	ب	٦١
طلب عزل النائبين	ثابت	٦ ب	ب	٦١
• أو طعن أو شكوى ضد النائب	•	٦	ب	٦٠
طلب مستقل لوقف تنفيذ الحكم أو الغرامة	٣٠٠ م	٧	ا	٦٣
طلب وقف تنفيذ الحكم أو القرار المعارض فيه أو المستأنف	لارسم	٧	٢-١	٦٣
طلبات معفاء من الرسوم		٩	٣ و ٢	٦٧ و ٦٦
• لا يتوقف النظر فيها على دفع الرسم		١٠	١	٦٩ و ٦٨

(١) اذا قضي بإجابة الطلب يرد الرسم

الموضوع	الرسم	القانون	التعليقات	صفحة
طلبات تقدم من مصالح الحكومة	لا رسم	١٠	د	٦٩
د تقدم بها النيابة		١٠	ا	٦٩
د رد مبالغ من الرسوم	لا رسم	٩	د	٦٧
د منع من الادارة	ثابت ج	٦		٥٧
د رفع الحجر	د	٦		٥٧
د رفع الوصاية (بعد استمرارها)	د	٦	ا	٥٩
ف				
فصل في الحساب	م. ١	١	٧ - ٥	٥٤ و ٥٢
ق				
قسمة بالتراضي	ج ٢	٥٦		٥٨
قسمة قضائية	لا رسم	٥٦		٥٨
ك				
كشف من الجداول	م. ٥٠	٨	٤	٦٥
م				
مصاريف انتقال المعاوين		٣٠		٧٩
معارضة في الاحكام الغيابية	نصف الرسم	١٧		٦٢
معارضة في الرسوم	م. ٢	١٤ - ٤	ا	٧١ و ٥٦

الموضوع	الرسم	القانون	التعليقات	صفحة
معارضة في الحرمان من المكافأة	٢٠٢ م أو ٢٠٠ م	٤	٣	٥٦
معارضة في اتعاب الخبراء	٢٠٢ م	٤	٢	٥٦
معارضة في غرامة	٣٠٠ م	٦	فقرة ثالثة	٦٢
مراجعة تقدير الرسوم		١٢		٧٠
ملاحظات	١٠٠ و ٢٠٠ م أو ٣٠٠ م	٨		٦٤
و				
وجوب دفع الرسم الثابت بمجرد تقديم الطلب وكذلك اذا كانت قيمة المادة مبينة		١٠		٦٨
(هناك استثناء)			١	٦٩
وضع المحجور عليه تحت الاختبار	ثابت ج	١٦		٥٧



المنشورات

الرقم	المضمون	ص
٢ سنة ٩٤٨	من عمل أعضاء النيابة	٨٠
٥	القصد من ندب رجال الضبطية القضائية	٨٢
٨	المصابون بأمراض عقلية وما يتخذ بشأن الاحطارات الواردة عنهم	٩٣
١١	محاسبة الوكلاء عن الغائبين	١١٢
٢٠	اعفاء كافة الطلبات من الرسوم بما في ذلك الصور متى كان المال لا يتجاوز ١٠٠ جنيه	١٠٣
٢٢	تحصيل رسم الحساب ولو لم يتجاوز الايراد ١٠٠ جنيه	١٠٥
٢٤	ضرورة بيان نصيب القصر في التركة بالقيراط وبالنقد	٨٦
٢٥	جبر كسور الجنيه في كافة الطلبات وكافة الرسوم	١٠٥
٢٧	استمرار اختصاص المحاكم الحسبية بالإذن بتزويج القاصرات	١٢٥
٣٢	البيانات التي تطلبها المحاكم الشرعية عن قيم التركات أو أموال عديمي الأهلية	١٢٦

الرقم	المضمون	ص
١ سنة ٩٤٩	عدم تقديم الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٣ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ الى المحكمة الحسبية	١٢٧
الكتب الدورية		
٣٢ سنة ٩٤٨	صورة المنشور رقم ١٠ سنة ١٩٤٨ الصادر من إدارة الخبراء بشأن قيام الخبراء بالمأموريات التي تحال عليهم من النيابة الحسبية	١١٧
٣٦	اشراف ادارة الخبراء على أعمال خبراء الجدول	١١٨
٤٧	عدم ارسال الطلبات المنوه عنها في المادة ١٠٦ الى قلم التسجيل إلا بعد تحصيل الرسم أو الأمانة	١١٤
٥٧	أحكام الغرامة المتعذر تنفيذها	١٢٣
٥٨	عدم تسجيل طلبات تنازل الولى عن ولايته . وتسجيل الأحكام والقرارات الصادرة بقبول التنازل	١١٤
٦٩	تسجيل البلاغات الواردة من العمدة ومشايخ الحارات والأطباء المعالجين ومديرى المستشفيات عن فقد الأهلية	١١٦
٧٤	المأموريات التي تحال رأسا من النيابة الى مكاتب الخبراء	١١٦

الرقم	المضمون	ص
٩٠	ما يتبع نحو قضايا المحاسبة التي اعتبر الايراد نفقة فيها	١١٣
٩١	صورة كتاب مصلحة الأمراض العقلية بشأن النفود التي توجد مع مرضى العقول	٩٨
١٥٥	التعاون مع مأموريات الضرائب في الحصر والجرد	٨٦
٢٦٢	بشأن تسليم قرارات الرصاية والفصل في الحساب	١٠٦
٢٦٣	تحديد جلسة انظر الجرد عند تعيين الوصي	٩٠
١ سنة ٩٤٩	الاستعانة بخبراء الجداول	١٢٠
٢	الاشراف على القيد والتسديد في الجداول والدفاتر	٨٢
٣	الاشراف على تنفيذ القرارات	٨٣
٥	تحقيق طلبات الحجر وعمل تقرير بما يسفر عنه التحقيق	٨٤
٦	تحرير مسودات للتقارير والمذكرات تبقى في ملفات القضايا	٨٥
١٣	احالة جرد القضايا التجارية على مكاتب الخبراء	٩١
١٥	رسوم الكشف من الجداول	١٠٧

قانون المحاكم الحسبية

رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧

الكتاب الأول

في الأحكام الموضوعية

الباب الأول - القاصر

الفصل الأول - تصرفات القاصر

مادة ١ - القاصر هو من لم يبلغ سن الرشد ، وهي إحدى وعشرون سنة كاملة ،

مادة ٢ - ليس للقاصر أن يتسلم أمواله قبل بلوغ سن الرشد، ومع ذلك فإذا بلغ الثامنة عشرة من عمره جاز له بإذن من المحكمة أن يتسلم كل هذه الأموال أو بعضها لإدارتها بعد سماع أقوال الوصى . وإذا رفضت المحكمة الإذن لا يجوز له أن يجدد طلبه قبل مضي سنة من وقت صدور القرار النهائي بالرفض .

مادة ٣ - للقاصر المأذون له أن يباشر أعمال الإدارة بما في ذلك أعمال الصيانة الضرورية لحفظ الأموال المسلمة إليه . ويدخل في أعمال الإدارة كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه هذه الإدارة كبيع

الحاصلات و شراء ما يلزم للزراعة .

ولا يجوز له بغير إذن من المحكمة أن يزاول أعمال التجارة أو أن يؤجر المباني أو الأراضى الزراعية لمدة تزيد على سنة، وكذلك ليس له أن يستوفى حقا أو أن يوفى ديننا إلا إذا ترتب على أعمال إدارته . ولا يجوز له أن يتصرف فى صافى دخله إلا بالقدر اللازم لسد نفقاته ومن تلزمه نفقتهم قانونا .

ويعتبر القاصر المأذون له كامل الأهلية فيما أذن له به وفى التقاضى فيه .
مادة ٤ - على المأذون له بالإدارة أن يقدم حسابا سنويا يؤخذ عند النظر فيه رأى الولى أو الوصى، وللحكمة أن تأمر بإيداع المتوفر من دخله إجدى خزائن الحكومة أو أحد المصارف ، ولا يجوز له سحب شىء منه إلا بإذن منها .

مادة ٥ - إذا قصر المأذون له بالإدارة فى تنفيذ ما قضت به المادة السابقة أو أساء التصرف فى إدارته أو قامت أسباب تدعو إلى احتمال وقوع ضرر له ، جاز للحكمة من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب النيابة العمومية أو أحد ذوى الشأن أن تحد من الأذن المعطى للقاصر أو تسلبه إياه بعد دعوته لسماع أقواله .

مادة ٦ - للقاصر متى بلغ السادسة عشرة الحق فى أن يتولى إدارة ماله الذى كسبه من عمله الخاص . ولا يكون ضامنا لديونه الناشئة عن هذه الإدارة إلا بقدر ذلك المال دون غيره من أمواله الأخرى .

الفصل الثاني

الولاية على مال القاصر

(١) الولاية :

مادة ٧ - للأب ثم للجد الصحيح الولاية على مال القاصر وعليه القيام بها . ولا يجوز له أن يتنحى عنها إلا بإذن المحكمة .

مادة ٨ - لا يدخل في الولاية ما يؤول للقاصر بطريق التبرع متى اشترط المتبرع ذلك ، وفي هذه الحالة تعين المحكمة وصيا على هذا المال .

مادة ٩ - تصرف الولى فى أموال القاصر بطريق التبرع باطل إلا إذا كان التبرع لآداء واجب إنسانى أو عائلى وأذنت به المحكمة .

(ب) سلب الولاية والحد منها :

مادة ١٠ - إذا أصبحت أموال القاصر فى خطر بسبب سوء تصرف الولى أو لآتى سبب آخر أو خيف عليها منه ، فللمحكمة أن تسلب ولايته أو تحد منها .

مادة ١١ - تقف الولاية إذا اعتبر الولى غائبا أو حجر عليه أو اعتقل تنفيذا لحكم بعقوبة جنابة . ويعين للقاصر وصى مؤقت إذا لم يكن له ولى آخر .

مادة ١٢ - تعين المحكمة وصيا خاصا عند تعارض مصلحة القاصر مع مصلحة وليه ، أو عند تعارض مصالح القصر بعضها مع بعض .

(ج) انتهاء الولاية :

مادة ١٣ - تنتهى الولاية ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة
مالم تحكم المحكمة قبل بلوغه هذه السن باستمرار الولاية عليه لسبب
من أسباب الحجر إلا إذا بلغها معتوها أو مجنوناً ، فإن الولاية تستمر
عليه حتى ولولم يصدر حكم بذلك من المحكمة .

الفصل الثالث

الوصاية على مال القاصر

(١) تعيين الاوصياء وواجباتهم :

مادة ١٤ - يجوز للأب أن يقيم وصياً مختاراً لولده القاصر، أو
للحمل المستكن ، بشرط أن يثبت الإيحاء بورقة رسمية أو عرقية
مصدق على إمضائه فيها ، أو مكتوبة بخطه وموقعة بإمضائه .

ويجوز للأب فى أى وقت أن يرجع عن إيمائه .

وتعرض الوصاية ، بعد الوفاة على المحكمة ، لتثبيتها .

مادة ١٥ - إذا لم يكن للقاصر أو الحمل المستكن وصى مختار تعين

المحكمة وصياً .

مادة ١٦ - يجب أن يكون الوصى عدلاً كفواً ذا أهلية كاملة ،

ولا يجوز بوجه خاص أن يعين وصياً :

(أولاً) المحكوم عليه فى جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو نصب

أو تزوير أو في جريمة من الجرائم المخلة بالآداب أو غير ذلك من الجرائم العامة الماسة بالشرف والنزاهة .

(ثانيا) المحكوم بافلاسه إلى أن يحكم برد اعتباره .

(ثالثا) من قرر الأب حرمانه من التعيين قبل وفاته وثبت ذلك بورقة رسمية أو عرفية مصدق على إمضائه فيها أو مكتوبة بخطه وموقعة بإمضائه .

(رابعا) من كان بينه هو أو أحد أصوله أو فروع أو زوجه وبين القاصر نزاع قضائي أو خلاف عائلي يخشى منه على مصلحة القاصر . ويجب على كل حال أن يكون الوصي من طائفة القاصر ، فإن لم يكن فمن أهل مذهبه ، وإلا فمن أهل دينه .

مادة ١٧ — إذا تعارضت مصلحة الماصر مع مصلحة الوصي أو زوجه أو أحد أصوله أو فروع أو مع من يمثله الوصي ولم يبلغ هذا التعارض مبلغا يخشى منه على أموال القاصر طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١٦ ، ففي هذه الحالة تقيم المحكمة وصيا خاصا .

ويجوز كذلك تعيين وصي خصومه ولو لم يكن للقاصر مال .

مادة ١٨ — تصرف الوصي في مال القاصر بطريق التبرع باطل .

مادة ١٩ — إذا كان للقاصر حصة شائعة في مال ثابت مملوك

أو موقوف ، فلو وصى بإذن من المحكمة إجراء القسمة بالتراضي مع باقي الشركاء فاذا أقرت المحكمة عقد القسمة قام هذا مقام التصديق المنصوص عليه في المادة ٥٦ من القانون المدني .

وفي حالة القسمة القضائية يكون التصديق المنصوص عليه في المادة ٥٦ من القانون المدنى من اختصاص المحكمة الحسية الكلية.
مادة ٢٠ - لا يجوز للوصى مباشرة التصرفات الآتية الا بإذن من المحكمة :

(أولا) التصرف فى أموال القاصر بالبيع أو الشراء أو المقايضة أو الشركة أو الاقراض أو الرهن أو أى نوع آخر من أنواع التصرفات الناقلة للملكية أو المرتبة لحق عيني .

(ثانيا) تحويل الديون التى تكون للقاصر وقبول الحوالة عليه .

(ثالثا) استثمار الأموال وتصفيتها واقتراض المال للقاصر .

(رابعا) إيجار عقار القاصر لمدة أكثر من ثلاث سنوات فى الأراضى الزراعية ولمدة أكثر من سنة فى المباني .

(خامسا) إيجار عقار القاصر لمدة تمتد إلى ما بعد بلوغه سن الرشد لأكثر من سنة .

(سادسا) قبول التبرعات المقترنة بشرط أو رفضها .

(سابعا) الإنفاق من مال القاصر على من تجب عليه نفقتهم إلا إذا كانت النفقة مقضيا بها من جهة مختصة .

(ثامنا) الصلح والتحكيم .

(تاسعا) الوفاء بالتزامات التى تكون على التركة أو على القاصر مالم يكن قد صدر بها حكم واجب التنفيذ .

(عاشر) رفع الدعاوى إلا ما يكون فى تأخير رفعها ضرر بالقاصر أو ضياع حق له .

(حادى عشر) التنازل عن الدعاوى وقبول الأحكام القابلة للطعون العادية والتنازل عن هذه الطعون بعد رفعها ورفع الطعون غير العادية فى الأحكام .

(ثانى عشر) التنازل عن التأمينات أو إضعافها .

(ثالث عشر) إيجار الوصى أموال القاصر لنفسه أو لأحد أقاربه أو أصهاره أو لمن يكون الوصى نائباً عنه .
(رابع عشر) ما يصرف فى تزويج القاصر .

مادة ٢١ - إذا رأى الوصى قبل بلوغ القاصر الحادية والعشرين سنة أنه لا يؤمن على أمواله إذا ما بلغ هذا السن ، فعليه أن يبلغ ذلك للمحكمة لتنظر فى استمرار الوصاية عليه إذا وجدت مسوغاً لذلك . وتحكم المحكمة فى الطلب بمد سماع أقوال القاصر .

مادة ٢٢ - على الوصى أن يودع باسم القاصر إحدى خزائن الحكومة أو أحد المصارف التى تشير بها المحكمة كل ما يحصله من نقود بعد استبعاد مصاريف الإدارة والنفقة المقررة فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها .

ولا يجوز له أن يسحب شيئاً من المال المودع إلا بإذن من المحكمة .

مادة ٢٣ - على الوصى أن يودع باسم القاصر أحد المصارف الذى تشير به المحكمة ما ترى لزوماً لإيداعه من أوراق مالية .

ومجوهرات ومصوغات وغيرها ، وذلك في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسليها .

وليس له أن يسحب شيئا منها بغير إذن المحكمة .

مادة ٢٤ - على الوصى أن يقدم حسابا سنويا مؤيدا بالمستندات وفقا للاوضاع المقررة في هذا القانون .

ويعنى الوصى من تقديم الحساب إذا كانت أموال القاصر لا تزيد على خمسمائة جنيه مالم تر المحكمة غير ذلك .

مادة ٢٥ - إذا قصر الوصى في الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون أو في تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وحرمانه من أجره كله أو بعضه وعزله أو بأحد هذه الجزاءات .

ويجوز للمحكمة أن تمنح القاصر هذه الغرامة أو جزءا منها .
ويجوز إعفاء الوصى من الجزاء المالى كله أو بعضه إذا نفذ الأمر الذى ترتب عليه الحكم أو قدم أعذارا تقبلها المحكمة .

مادة ٢٦ - إذا نفذ على ممتلكات الوصى المحكوم عليه بالغرامة ثم صدر حكم بإقالته منها فلاحق له إلا فى استرداد ما حصل من التنفيذ .
أما إذا رسا المزداد على قلم الكتاب فلا يكون للمحكوم عليه إلا استرداد العين بعد دفع مصاريف تنفيذ ما لم يكن هناك مانع ، فإذا قام هذا المانع كان له استرداد الثمن الذى رسا به المزداد على قلم الكتاب بعد خصم كامل المصاريف .

مادة ٢٧ - للمحكمة أن تلزم الوصى بتقديم ضمان بالقيمة التي تراها والمصاريف التي يستلزمها الضمان تكون على حساب القاصر .
مادة ٢٨ - تكون الوصاية على أموال القاصر بغير أجر إلا إذا رأت المحكمة بناء على طلب الوصى أن تحدله أجرا ثابتا أو مكافأة عن عمل معين .
مادة ٢٩ - إذا رأت المحكمة إيقاف الوصى عينت وصيا مؤقتا لإدارة أموال القاصر لحين زوال سبب الإيقاف أو تعيين وصى جديد .
وتسرى على الوصى المؤقت أحكام الوصاية الواردة في هذا القانون ،
مادة ٣٠ - تنتهى مهمة الوصى فى الأحوال الآتية :

- (١) بموت القاصر أو الوصى .
 - (٢) ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة إلا إذا قررت المحكمة قبل بلوغه هذه السن استمرار الوصاية عليه ما لم يبلغها معتوها أو مجنونا فتستمر الوصاية عليه ولولم تقرر المحكمة استمرار الوصاية :
 - (٣) بعودة الولاية للأب .
 - (٤) بانتهاء العمل الذى أقيم الوصى الخاص لمباشرة أو المدة التى توقفت بها تعيينه .
 - (٥) بقبول استقالته .
 - (٦) بفقد أهليته .
 - (٧) بثبوت غيبته .
 - (٨) بمزله طبقا لأحكام المادة الآتية .
- مادة ٣١ - يحكم بعزل الوصى فى الحالات الآتية :

(١) إذا قام به سبب من أسباب الحرمان من الوصاية المبينة بالمادة ١٦ من هذا القانون، سواء أكان هذا السبب قائماً وقت تعيينه أم قام بعد ذلك .

(٢) إذا أصبحت مصلحة القاصر في خطر بسبب سوء إدارته أو إهماله أو لائى سبب آخر تراه المحكمة مسوغاً للعزل . ولا يحكم بالعزل إلا بعد تحقيق تقوم به النيابة أو المحكمة بعد دعوة كل من الوصى والمشرف ومطالب العزل لسماع أقوالهم .

مادة ٣٢ - على الوصى الذى انتهت وصايته أن يسلم في خلال ثلاثين يوماً من انتهائها الأموال التى فى عهده ويقدم عنها حساباً مؤيداً بالمستندات إلى من يخلفه أو إلى القاصر متى بلغ سن الرشد أو إلى ورثته . وعليه أيضاً أن يقدم صورة من كشف الحساب إلى المشرف إن وجد ، وأن يودع صورة أخرى قلم الكتاب فى الميعاد المذكور .

فإذا توفى الوصى أو حجر عليه أو غاب غيبة منقطعة ، قام مقامه ورثته أو من يمثله فى تسليم أموال القاصر وتقديم الحساب .

مادة ٣٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو يحدى هاتين العقوبتين كل وصى انتهت وصايته إذا لم يقم عمداً وبقصد الاساءة بتسليم أموال القاصر لمن حل محله فى الوصاية . وذلك ما لم ينص القانون على عقوبة أشد .

مادة ٣٤ - إذا أخل الوصى بواجب من الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون كان مسئولاً عما يلحق القاصر من ضرر بسبب تقصيره وتكرن مسئوليته كمسئولية الوكيل .

مادة ٣٥ - يقع باطلاً كل تعهد أو مخالصة يحصل عليها الوصى من القاصر الذى بلغ سن الرشد إذا صدرت المخالصة أو التعهد قبل الفصل نهائياً فى الحساب .

مادة ٣٦ - كل دغوى للقاصر على وصيه أو للبحجور عليه على قيمه تكون متعلقة بأمرور الوصاية أو القوامة تسقط بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى انتهت فيه الوصاية أو القوامة .

مادة ٣٧ - على وصى الحمل المستكن أن يبلغ النيابة بانفصال الحمل حياً أو ميتاً أو بانقضاء مدة الحمل . وتستمر وصايته على المولود مالم تعين المحكمة غيره .

(ب) المشرف وواجباته

مادة ٣٨ - يجوز تعيين مشرف مع الوصى المختار أو مع وصى القاضى .

مادة ٣٩ - يتولى المشرف مراقبة الوصى فى إدارة شؤون القاصر وعليه إبلاغ المحكمة أو النيابة عن كل أمر تقضى مصلحة القاصر رفعه اليهما . وعلى الوصى إجابة المشرف إلى كل ما يطلبه من إيضاح عن إدارة أموال القاصر وتمكينه من فحص الأوراق والمستندات الخاصة بهذه الأموال .

مادة ٤٠ - إذا خلت الوصاية وجب على المشرف أن يطلب إلى

المحكمة إقامة وصى جديد ، وإلى أن يباشر الوصى الجديد عمله يقوم المشرف من تلقاء نفسه بالأعمال التي يكون في تأجيلها ضرر .

مادة ٤١ - يسرى على المشرف فيما يتعلق بتعيينه وعزله وقبول استقالاته وأجره على أعماله ومسئوليته عن تقصيره ما يسرى على الوصى من أحكام .

وينتهى الإشراف بانتهاء الوصاية منع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة .

الباب الثانى

الحجر والمساعدة القضائية والغيبة

الفصل الأول - الحجر

مادة ٤٢ - يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للغمه أو للغفلة أو للسفه ولا يرفع الحجر إلا بحكم .

مادة ٤٣ - يجوز للمحجور عليه للسفه أو الغفلة أن يقف أمواله أو يوصى بها متى أذنت المحكمة بذلك ، وكذلك يجوز له بإذن من المحكمة أن يتسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها ، فإذا أذنت المحكمة بذلك سرت عليه أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القانون .

مادة ٤٤ - يسرى حكم المادة ١٦ من هذا القانون على من يختار الملقوامة ماعدا الولى فلا يحرم منها إلا إذا قام به سبب من أسباب

ساب الولاية أو الحميد منها أو وقفها المنصوص عليه في المادتين ١١ و ١٠ من هذا القانون .

مادة ٤٥ - تصرف القيم في مال المحجور عليه بطريق التبرع باطل .

مادة ٤٦ - يسرى على القيم حكم المادة ٣٣ من هذا القانون ، وفيما عدا ما استثنى بنص صريح في هذا الفصل يسرى على القوامة ما يسرى على الوصاية من أحكام أخرى .

الفصل الثاني

المساعدات القضائية

مادة ٤٧ - إذا كان الشخص أصم أبكم أو أعمى أصم أو أعمى أبكم وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته . جاز للمحكمة أن تعين له مساعدا قضائيا يعاونه في التصرفات التي تقتضى مصلحته فيها ذلك .

مادة ٤٨ - يكون قابلا للإبطال كل تصرف - من التصرفات التي تقرررت المساعدة فيها - يصدر من الشخص الذي حكم بإقامته مساعدا قضائى له بغير معاونة هذا المساعد ، إذا صدر هذا التصرف بعد تسجيل الحكم بتقرير المساعدة .

مادة ٤٩ - يسرى في تعيين المساعد القضائى وفي عزله ما يسرى في تعيين القيم وعزله من أحكام ، وكذلك تسرى على المساعدة الأحكام الأخرى الخاصة بالقوامة .

الفصل الثالث - الغيبة

مادة ٥٠ - الغائب هو كل شخص كامل الأهلية لا تعرف حياته أو مماته ، أو تكون حياته محققة ولكنه هجر موطنه راضيا أو مرغما ، وحالت ظروف قاهرة دون إدارته شؤونه بنفسه أو بوكيل عنه مدة أكثر من سنة ، وترتب على ذلك أن تعطلت مصالحه أو مصالح غيره . . .

مادة ٥١ - إذا ترك الغائب وكيلًا عاما تحكم المحكمة بتثبيته متى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الوصي والإعينت غيره .

مادة ٥٢ - تنهى الغيبة بزوال سببها أو بموت الغائب أو بالحكم من جهة الأحوال الشخصية المختصة باعتباره ميتا وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

مادة ٥٣ - يسرى على الوكيل عن الغائب حكم المادة ٣٣ من هذا القانون ، وفيما عدا ما استثنى بنص صريح في هذا الفصل يسرى على الغيبة ما يسرى على الوصاية من أحكام أخرى .

المكتاب الثانى

فى ترتيب المحاكم الحسبية وإجراءاتها

الباب الأول

التشكيل والاختصاص

مادة ٥٤ - تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر لظفر المواد الحسبية جزئية وابتدائية واستئنافية وفقاً لما نص عليه فى لائحة ترتيب المحاكم الوطنية .

وتقوم النيابة العمومية برعاية مصالح عديمى الأهلية والغائبين لدى هذه المحاكم وتحضر أمام هذه المحاكم عند نظر جميع المسائل المعروضة عليها .

مادة ٥٥ - تختص المحاكم الحسبية بالنظر فى المواد الآتية :

- (١) تعيين الأوصياء للقصر وللحمل المستكن .
- (٢) تثبيت الأوصياء المختارين .
- (٣) تعيين المشرفين .
- (٤) تعيين القائمة على المحجور عليهم .
- (٥) تعيين المساعدين القضائيين .
- (٦) إثبات الغيبة لتعيين وكلاء عن الغائبين .
- (٧) عزل جميع النائبين المذكورين واستبدال غيرهم بهم أو قبول استقالتهم .

(٨) توقيع الحجر ورفعہ وتقرير المبدأة القضائية ورفعها ،
(٩) استمرار الولاية والوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين .
والإذن للقاصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة بتسلم أمواله
لإدارتها وفقا لأحكام القانون وسلب هذا الحق أو الحد منه .
(١٠) تعيين مأذون بالخصومة عن القصر أو المحجور عليهم
أو الغائبين .

(١١) مراقبة أعمال الأولياء والأوصياء والقائمة والوكلاء
والفصل في حساباتهم .

(١٢) سلب ما للأولياء من السلطة أو الحد منها أو وقفها .
(١٣) الفصل فيما يقوم من نزاع بين ولي النفس وولي الترية من
جانب الوصي والقيم من جانب آخر فيما يتعلق بالانفاق على القاصر
في شأن من شؤون الترية أو العناية بالقاصر أو المحجور عليه .
(١٤) تقدير النفقة اللازمة للقاصر أو المحجور عليه في ماله .
(١٥) اتخاذ الاحتياطات اللازمة لصيانة حقوق عديمي الأهلية
أو الغائبين .

(١٦) وعلى العموم جميع المواد المتعلقة بالولاية على المال تطبيقا
لأحكام القانون .

مادة ٥٦ - تختص المحكمة الجزئية متى كان مال القاصر أو القصر
أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه
أو المطلوب مساعدته قضائيا لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .
وتختص أيضا باتخاذ الاجراءات التحفظية المستعجلة دون المساس

بالموضوع مهما كانت قيمة مال القاصر أو القصر أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجور عليه أو المطلوب مساعدته قضائيا. مادة ٥٧ - تختص المحكمة الابتدائية متى كان مال القاصر أو القصر أو المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجور عليه أو المطلوب مساعدته قضائيا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه . وتختص بالنظر في استئناف الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية .

مادة ٥٨ - تختص محكمة الاستئناف بالنظر في استئناف الأحكام والقرارات التي تصدر بصفة ابتدائية من المحاكم الابتدائية . مادة ٥٩ - يتعين اختصاص المحكمة بالنسبة إلى المكان كما يأتي : (أولا) في مسائل الولاية بمحل توطن الولي . (ثانيا) في أحوال الوصاية بمحل توطن المتوفى أو القصر . (ثالثا) في مواد الحجر بمحل توطن المحجور عليه أو الشخص المطلوب الحجر عليه .

(رابعا) في مواد المساعدة القضائية بمحل توطن الشخص الذي تقررت مساعدته أو المطلوب تقرير هذه المساعدة له . (خامسا) في مواد الغيبة بآخر موطن معلوم للغائب .

فإذا كان أحد هؤلاء متوطنا خارج المملكة المصرية تكون المحكمة المختصة هي محكمة مصر الحسنية أو إحدى جزئياتها على حسب الأحوال. مادة ٦٠ - إذا تغير موطن القاصر أو المحجور عليه جاز

للمحكمة المختصة متى رأت مسوغا لهذا التغيير أن تحيل المادة إلى المحكمة التابع لها الموطن الجديد .

مادة ٦١ - إذا تبين للمحكمة أن المادة المعروضة عليها ليست .

من اختصاصها بالنسبة إلى المكان أو الزمان أو أحوالها إلى المحكمة المختصة

مادة ٦٢ - يجوز للمحكمة الابتدائية أن تحيل إلى المحكمة الجزئية

نظر أية مادة في القضية المنظورة أمامها إذا كانت متعلقة بأعمال

الإدارة إذا اقتضت المصلحة ذلك .

كما لها أن تنيب عنها المحكمة الجزئية في القيام بأي إجراء من

إجراءات التحقيق المتعلقة بالمسائل المطروحة عليها .

الباب الثاني

إبلاغ الوفيات وفقد الأهلية والغياب

مادة ٦٣ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون الخاص بقيد المواليد

والوفيات يجب على الورثة البالغين والأشخاص المكلفين بتحرير

محاضر الوفيات وعلى من يباشرون الدفن . وكذلك مشايخ البلاد

أن يخبروا العمدة أو شيخ الحارة في ظرف أربع وعشرين ساعة

ب وفاة كل شخص يتوفى عن حمل مستكن أو ورثة قاصرين أو عديمي

أهلية أو غائبين ، ويجب عليهم إخبار العمدة أو شيخ الحارة أيضا

في الميعاد المتقدم ب وفاة الولي أو الوصي أو القسيم أو الوكيل أو

يتغير أهليته أو غيابه .

كذلك يجب على الأقارب البالغين أن يقوموا بالواجبات المينة بالفقرة السابقة ويجب عليهم الاخبار بكل تغيير يطرأ على أهلية أحد أفراد العائلة أو غيابه إذا كان من توفى أو تغيرت أهليته أو غاب مقبلاً معهم في معيشة واحدة .

وعلى العمدة ومشايخ المحارات أن يبلغوا ذلك إلى النيابة العمومية لدى المحاكم الحسنية التابعين لها في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت إبلاغهم بذلك أو علمهم به .

مادة ٦٤ - على الأطباء المعالجين وعلى مـنـيرى المستشفيات والمسحات حسب الأحوال أن يبلغوا النيابة العمومية عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم .

مادة ٦٥ - كل مخالفة لأحكام المادتين السابقتين يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .

فإذا كان عدم التبليغ مقترناً بنية الإضرار بعدمى الأهلية أو الغائبين تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تتجاوز ثلثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

الباب الثالث

حصر الأموال والتحفظ عليها

مادة ٦٦ - بمجرد ورود التبليغات المنصوص عليها في المادتين

٦٣ و ٦٤ إلى النيابة العمومية تتخذ الاجراءات اللازمة للحفاظ

على حقوق الحمل المستكن أو عديمي الأهلية أو الغائبين .
وتقوم بحصر مؤقت للممتلكات الثابتة والمنقولة وجميع ما لعديمي
الأهلية أو الغائبين من حقوق وما عليهم من التزامات بمقتضى محضر
موقع من الورثة البالغين الحاضرين ومن باقى ذوى الشأن إذا أمكن .
كما لها أن تضع عند الاقتضاء الاختتام على كل أو بعض الأموال
والعروض ، وللنيابة أن تندب فى كل ما تقدم أحد رجال الضبطية
القضائية وعليها أن ترفع الأمر بصفة مستعجلة إلى المحكمة الحسبية
لتقيم أمينا يتولى بصفة مؤقتة حراسة الأموال وإدارتها إذا
اقتضت الضرورة ذلك .

مادة ٦٧ - تقوم النيابة العمومية بعد استئذان القاضى بنقل
النقود والأوراق المالية والمستندات والمصوغات وغيرها من الأموال
التي يخشى عليها من العبث إلى خزانة أحد المصارف المالية أو
إلى مكان أمين .

ولها عند اتخاذ الاجراءات التحفظية على التركات أن تسلم أحد
أفراد العائلة أو أى شخص أمين من الأموال ما يكفى للصرف على
الجنائز أو المأتم ونفقة العائلة وإدارة حركة الأعمال التي يخشى
عليها من فوات الوقت .

ويجب على من يتسلم هذه الأموال أن يقدم عنها حسابا للوصى ،
فاذا لم يقر الوصى هذا الحساب يرفع الأمر للمحكمة الحسبية للفصل فيه .

مادة ٦٨ - للنيابة العمومية الحق فى دخول مسكن المتوفى أو المطلوب
الحجر عليه أو الغائب أو الأماكن التي تكون فى حيازة أحد من

هؤلاء لتنفيذ ما جاء بالمادتين ٦٦ و ٦٧ .

وفيما عدا ذلك من الأوامر لا يجوز دخوله إلا بإذن من القاضي .

مادة ٦٩ - إذا اعترض أى شخص أثناء اتخاذ النيابة العمومية

الاحتياطات المتقدمة فلا يترتب على ذلك وقفها .

وإصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقاضي أو لرئيس المحكمة

الحسنية على حسب الأحوال لينظر فيه على وجه الاستعجال بعد

سماع أقوال النيابة العمومية .

والأمر الذى يصدر يكون مقصوراً على الوسائل التحفظية

المستعجلة دون تعرض للموضوع ويكون واجب النفاذ فوراً .

مادة ٧٠ - على النيابة العمومية أن تقوم باتخاذ الاجراءات

اللازمة لترشيح من يليقون للوصاية أو القوامة أو الوكالة عن

الغائب أو المساعدة القضائية وفقاً لأحكام القانون .

وعليها أن تجمع المعلومات والبيانات التى تساعد المحكمة على

إصدار قرارها باختيار الأصلح من بينهم على أن يتم ذلك فى خلال

ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ إبلاغ الوفاة أو من تاريخ صدور

الحكم بالحجر أو بالمساعدة القضائية أو إثبات الغيبة أو سلب الولاية

أو وقفها وأن ترفع الأمر للمحكمة لتصدر قرارها فيه على

وجه الاستعجال .

مادة ٧١ - إذا كانت ثروة عديم الأهلية أو الغائب لا تتجاوز

خمسین جنياً ، أو كان عديم الأهلية أكثر من واحد ، وكانت

ثروتهم لا تتجاوز مائة جنيه فلا حاجة لتعيين وصى أو قيم أو وكيل إلا إذا دعت الضرورة لذلك .

ويكتفى بتسليم المال إلى من يقوم بشؤون عديم الأهلية أو الغائب .
فإذا تجاوزت الثروة هذا النصاب فيما بعد رفع الأمر للمحكمة للنظر في تعيين الوصى أو القيم أو الوكيل .

مادة ٧٢ - تخطر النيابة العمومية الأوصياء والمشرفين والقائمة والوكلاء والمساعدين القضائيين والمديرين المؤقتين بتعيينهم في حالة صدور القرار في غيبتهم .

وعلى هؤلاء أن يعلنوا رغبتهم بالقبول أو الرفض في خلال ثلاثة أيام من تاريخ الاخطار .

وفي حالة الرفض تعين المحكمة بدلا منهم في خلال ثمانية أيام .
مادة ٧٣ - تقوم النيابة العمومية بعد صدور قرار المحكمة بإقامة الوصى أو القيم أو الوكيل - بجرد الأموال بنفسها أو بمن تتدبه لذلك .
وتحرر قائمة الجرد من نسختين ويوقعهما ممثل النيابة والوصى أو القيم أو الوكيل ، والورثة البالغ الحاضرون .
ويجب دعوة القاصر لحضور عملية الجرد متى بلغت سنه ست عشرة سنة .

ويجب أن تكون نسخا القائمة متطابقتين تمام المطابقة وخاليتين من كل شطب أو تحشير وإن وجد شيء من ذلك يشار إليه في هامش القائمة ويوقعه المذكورون .

وبعد انتهاء الجرد تقوم النيابة العمومية بتسليم الأموال المجرودة للوصى أو القيم أو الوكيل، ويوقع المتسلم إحدى نسختي قائمة الجرد وتودع هذه النسخة ملف القضية وتسلم إياه الأخرى .

مادة ٧٤ - يجب أن تكون قائمة الجرد المنصوص عليها في المادة السابقة مشتملة على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ الجرد وساعته ومكانه .
- (٢) أسماء محرري القائمة وصفاتهم .
- (٣) اسم عديم الأهلية أو الغائب وسنه وموطنه .
- (٤) إثبات حالة الاختتام الموضوع على المحال إن وجدت .
- (٥) جميع الأموال الثابتة والمنقولة وأوصافها ومواقعها بالتفصيل .

- (٦) مقدار النقود والأوراق المالية والمصوغات والمجوهرات .
- (٧) ماله من الحقوق وما عليه من الديون .
- (٨) ما ينحصر في شركة أو صناعة أو عمل .
- (٩) جميع المستندات والعقود والدفاتر والأوراق .
- (١٠) تقدير ثمن كل عين من الأعيان والمحال التجارية والصناعية وكل ما يدخل ضمن المال .

- (١١) إثبات تسلم الأوصياء أو القامة أو الوكلاء عن الغائبين الأموال المجرودة .

مادة ٧٥ - ترفع قائمة الجرد للمحكمة للتصديق عليها بعد التحقق من صحة البيانات الواردة بها .

مادة ٧٦ - تنظر المحكمة عند التصديق على الجرد في المسائل الآتية:
(١) بيان الوسائل التي تتخذ لاستيفاء الحقوق ووفاء الديون.
(٢) التقرير باستمرار استغلال المحال التجارية أو الصناعية أو تصفيتها .

(٣) بيان طريقة استغلال الأطنان الزراعية .
(٤) بيان طريقة استثمار المبالغ التي توجد في التركة زائدة على الحاجة .

(٥) تقدير النفقة اللازمة للقاصر أو المحجور عليه .

مادة ٧٧ - إذا قام نزاع أثناء الجرد أو عند تسلم الوصي أو القيم أو الوكيل الأموال يرفع الأمر للمحكمة الحسبية لتقرر ما تراه بشأن التسليم بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة بحيث لا يمس القرار الذي تصدره أصل الحق موضوع النزاع .

مادة ٧٨ - يقدم الأوصياء والقائمة والوكلاء والمأذون لهم بالإدارة إلى النيابة العمومية قبل أول يناير من كل سنة حساباتهم مالم تر المحكمة تحديد ميعاد آخر لذلك .

وعلى النيابة العمومية أن تعرض الحساب على المحكمة الحسبية مشفوعا برأيها فيه قبل الجلسة المحددة لنظره .

الباب الرابع

في إجراءات المرافعة أمام المحكمة

- مادة ٧٩ - يرفع الأمر للمحكمة في المواد الداخلة في اختصاص المحاكم الحسبية بطلب يقدم إليها من النيابة أو كل ذي شأن .
- مادة ٨٠ - في مواد توقيع الحجر وسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها أو ردها وسلب الإذن بالادارة أو الحد منه واستمرار الولاية أو الوصاية وإثبات الغيبة ، يجب أن يكون تقديم الطلب للمحكمة عن طريق النيابة العمومية . ويجب على النيابة العمومية أن تحقق الطلب ، وترفعه إلى المحكمة مشفوعا بتقرير برأيها فيه .
- وإذا رأت النيابة العمومية أن طلب توقيع الحجر أو سلب الولاية أو وقفها أو إثبات الغيبة يقتضى اتخاذ إجراءات تحقيق تستغرق فترة من الزمن يخشى خلالها من ضياع حق أو تصرف في الأموال فعليها أن ترفع الأمر إلى المحكمة لتنظر في منع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته أو وقفها من التصرف وتعيين مدير مؤقت ينولى إدارة أموال المطلوب الحجر عليه أو القاصر أو الغائب .
- مادة ٨١ - تسرى قواعد قانون المرافعات في تحرير الأوراق الخاصة بالمواد الحسبية وفي طريقة إعلان تلك الأوراق . وذلك في المواد التي تكون محل نزاع بين طرفين .
- أما في المسائل الأخرى فتسرى النيابة أو جهة الإدارة إعلان أوراقها .

على أنه يجوز للقاضي الجزئي أو لرئيس الدائرة الحسبية أن يأذن بإجراء الإعلان بأية طريقة أخرى يراها كافية بإيصال الورقة للشخص المراد إعلانه .

مادة ٨٢ - يكون الاعلان بالحضور أمام المحكمة بميعاد يوم كامل على الأقل إذا كانت القضية من اختصاص المحكمة الجزئية وثلاثة أيام كاملة على الأقل إذا كانت القضية من اختصاص المحكمة الكلية ، وذلك عدا مواعيد مسافة الطريق المبينة بقانون المرافعات . فإذا كانت المادة مستعجلة سرت بالنسبة إلى المواعيد قواعد قانون المرافعات الخاصة بالقضايا المستعجلة .

مادة ٨٣ - إذا لم يحضر الشخص المعلن أو وكيله في اليوم المعين بورقة الاعلان جاز الحكم في غيبته .

مادة ٨٤ - يجوز للمحامين المقبولين للمرافعة لدى محاكم الأحوال الشخصية الحضور عن الخصوم أمام المحاكم الحسبية . ولكن تمثيل الخصوم أمام محكمة النقض والإبرام في المواد الحسبية يكون مقصوراً على المحامين المقررين أمامها .

مادة ٨٥ - للمحكمة الحسبية أن تدعو من تلقاء نفسها في كل مادة من المراد المنظورة أمامها من ترى دعوته من الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة أو أى شخص آخر ترى المحكمة فائدة من سماع أقواله .

مادة ٨٦ - تكون جلسات المحاكم الحسبية سرية لا يحضرها إلا

النائبون عن عديمي الأهلية أو الغائبين أو أفراد العائله وذوو الشأن ومن تدعوه المحكمة للحضور .

ويكون النطق بالأحكام علنا فيما يجب شهره قانونا .

مادة ٨٧ - رسوم الطلبات ومصاريف الاجراءات وأتعاب الخبراء والمحامين يلزم بها من رفض طلبه أو يلزم بها عديم الأهلية أو الغائب أو الخزانة العامة حسبما ترى المحكمة .

مادة ٨٨ - تتبع فيما يتعلق بضبط الجلسات والأحكام ورد القضاة ومخاصمتهم والاجراءات الأخرى الخاصة بالمحاكم الحسنية الأحكام الواردة في قانون المرافعات إلا ما استثنى بنص صريح في هذا القانون .

الباب الخامس

الفصل الأول - في آثار الأحكام والقرارات وطرق الطعن فيها .

مادة ٨٩ - تكون نافذة من تاريخ صدورهما الأحكام والقرارات الصادرة بما يأتي :

(أولا) تثبت الأوصياء المخنارين وتعين الأوصياء والقائمة والمشرفين والوكلاء عن الغائبين والمساعدين القضاة والمديرين المؤقتين وعزلهم .

(ثانيا) توقيع الحجر وسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها .

وسلب الإذن للقاصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة أو الحد منه واستمرار الولاية أو الوصاية عليه وتقرير المساعدة القضائية وإثبات الغيبة .

وأما الأحكام والقرارات الآتية فلا تنفذ إلا إذا صارت نهائية :
رفع الحجر ورفع المساعدة القضائية ، ورد الولاية ، ورد الإذن للقاصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة وثبتت الرشد بعد الحكم باستمرار الوصاية .

الفصل اثناني - في طرق الطعن في الأحكام والقرارات .

مادة ٩٠ - يجوز الطعن بطرق الطعن العادية في الأحكام الصادرة في المسائل الآتية :

(أولا) توقيع الحجر ، تقرير المساعدة القضائية ، إثبات الغيبة . استمرار الولاية أو الوصاية إلى ما بعد الحادية والعشرين ، سلب مال الأولياء الشرعيين من السلطة على مال المشمولين بولاياتهم أو الحد من هذه السلطة أو وقفها .

(ثانيا) رفع الحجر ، رفع المساعدة القضائية ، إثبات رشده . القاصر الذي سبق الحكم باستمرار الولاية أو الوصاية عليه . الإذن للقاصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة بإدارة أمواله ، رد ما سلب من سلطة الولي إليه ، إعادة الولاية الموقوفة .

(ثالثا) تثبيت الوصي المختار ، عزله من الوصاية بعد التثبيت .

(رابعا) تعيين المديرين المؤقتين عند طلب الحجر .

(خامسا) عزل الاوصياء والقامة والوكلاء والمشرفين عليهم
والمساعدين القضائيين .

(سادسا) الفصل فى حسابات الاولياء والاوصياء والقامة
ومن فى حكمهم .

(سابعا) الفصل فى الاشكالات الناشئة عن تنفيذ الاجراءات
التحفظية او تسليم الاموال .

(ثامنا) العقوبات والجزاءات المنصوص عليها فى هذا القانون .

١ - فى طرق الطعن الاعتيادية

فى المعارضة

مادة ٩١ - ترفع المعارضة فى الاحكام الغياية بتقرير فى قلم
كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم فى ميعاد ثلاثة ايام كاملة من تاريخ
إعلان الحكم المذكور .

وتلى قلم الكتاب أن يحدد فى التقرير أقرب جلسة لنظر المعارضة
وأن يشعر المعارض ضده بالميعاد المذكور قبل الجلسة بأربع
وعشرين ساعة على الأقل .

مادة ٩٢ - تعلن الاحكام الغياية بناء على طلب النيابة أو
الخصم ويجوز الاعلان بملخص الحكم أو منظوقة بأمر المحكمة على
النموذج الذى يقرره وزير العدل .

٩٣ - مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩

لا يترتب على المعارضة وقف تنفيذ الحكم إلا في الأحكام الصادرة
بالفصل في الحساب .

ومع ذلك يجوز للمحكوم ضده أن يطلب بصفة مستعجلة من
المحكمة المرفوعة إليها المعارضة وقف تنفيذ الحكم حتى يفصل في
موضوع المعارضة .

في الاستئناف

مادة ٩٤ - يقبل الاستئناف في الأحكام الصادرة في المواد الحسنية،
ويرفع هذا الاستئناف من النيابة العمومية ومن المحكوم ضده .
ويكون رفع الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت
الحكم في خلال عشرة أيام من تاريخ النطق به إذا كان حضوريا
ومن تاريخ انتهاء المعارضة إذا كان غائبا .

وللنائب العام حق الاستئناف في خلال ثلاثين يوما من تاريخ
صدور الحكم .

وعلى قلم الكتاب أن يحدد في التقرير أقرب جلسة ممكنة لنظر
الاستئناف وإشعار المستأنف ضده والنيابة قبل الجلسة بميعاد سبعة
أيام كاملة على الأقل .

مادة ٩٥ - يكون التقرير بالاستئناف صحيحا ولو كان خاليا
من الأسباب .

مادة ٩٦ - مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩

لا يترتب على الاستئناف وقف تنفيذ الحكم إلا في الأحكام الصادرة
بالفصل في الحساب.

ومع ذلك يجوز للنياية العمومية أو المحكوم ضده أن يطلب
بصفة مستعجلة من محكمة ثانى درجة وقف تنفيذ الحكم حتى يفعل
في موضوع الاستئناف .

٢ - في طرق الطعن غير الاعتيادية

في التماس إعادة النظر

مادة ٩٧ - يجوز الطعن بطريق التماس في الأحكام الإتهائية
الصادرة في المسائل المبينة في المادة ٩٠ من هذا القانون إذا تحقق
سبب من أسبابه المنصوص عليها في قانون المرافعات .

مادة ٩٨ - ميعاد التماس عشرة أيام . ويسرى هذا الميعاد من
الوقت المنصوص عليه بقانون المرافعات على حسب الأحوال .
مادة ٩٩ - يرفع التماس بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي
أصدرت الحكم .

وعلى قلم الكتاب أن يحدد في التقرير أقرب جلسة ممكنة لنظر
التماس وإشعار الملتمس ضده والنياية قبل الجلسة بسبعة أيام
كاملة على الأقل .

في النقض

مادة ١٠٠ - يجوز للنيابة العمومية وللخصوم الطعن بطريق النقض في الأحكام الإتهامية الصادرة في مواد الحساب دون غيرها.
مادة ١٠١ - تسري في طرق الطعن المبينة في المواد السابقة أحكام قانون المرافعات إلا ما استثنى بنص خاص في هذا القانون .

في طرق الطعن في المواد الحسبية

غير المنصوص عليها في المادة ٩٠ من هذا القانون

مادة ١٠٢ - القرارات الصادرة في المواد الحسبية فيما عدا ما نص عليه بالمادة ٩٠ من هذا القانون لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق الاستئناف ولا يجوز استئنافها إلا من النيابة .
ومع ذلك ففي المسائل المبينة بالمادة ٢٠ من هذا القانون لا يجوز الاستئناف إلا في القرارات الصادرة بالإذن بالتصرف ويكون الاستئناف من النيابة أو من النائب عن القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

مادة ١٠٣ - تكون القرارات المبينة في المادة السابقة واجبة النفاذ رغم استئنافها ومع ذلك لا تكون قرارات الإذن بالتعامل نافذة حتى تصبح نهائية .
وإذا ألغى القرار المستأنف أو عدل فلا يكون لهذا أثر بالنسبة لما تم تنفيذه .

مادة ١٠٤ - يجوز للمحكمة أن تعدل عن قرار من القرارات
المبينة في المادة ١٠٢ فقرة أولى إذا اقتضت المصلحة ذلك ولم يكن
تعلق به حق للغير .

الباب السادس

في تسجيل المطلبات والأحكام والقرارات

مادة ١٠٥ - يجب تسجيل الأحكام الصادرة بما يأتي ولو
كانت غيائية أو ابتدائية :

- (١) توقيع الحجر أو رفعه .
- (٢) تقرير المساعدة القضائية أو رفعها .
- (٣) استمرار الولاية أو الوصاية .
- (٤) سلب الولي سلطته على أموال القاصر أو الحد منها أو
وقفها أو ردها إليه .
- (٥) إثبات رشد القاصر الذي سبق الحكم باستمرار الولاية
أو الوصاية عليه .
- (٦) الإذن للقاصر الذي بلغ الثامنة عشرة أو المحجور عليه
لسفه أو غفلة بتسلم أمواله لإدارتها والإذن للقاصر الذي بلغ
السادسة عشرة بإدارة ماله الذي كسبه من عمله الخاص أو سلب
هذا الحق أو الحد منه بعد الإذن به .

(٧) إثبات الغيبة .

(٨) تعيين مدير مؤقت وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من هذا القانون .

ويجب أن يؤشر على هامش تسجيل الحكم بمضمون الطعون التي تقدم فيه وما يتم في هذه الطعون .

مادة ١٠٦ - يجب أن تسجل طلبات الحجر والمساعدة القضائية واستمرار الولاية أو الوصاية وسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها وسلب الإذن للقاصر أو المحجور عليه أو الحد منه وإثبات الغيبة . ويجب التأشير على هامش تسجيل الطلبات بمضمون الأحكام التي تصدر فيها الطعون التي تقدم فيها وما يتم في هذه الطعون .

مادة ١٠٧ - يكون تسجيل الأحكام والطلبات بمضمونها في سجل عام تنظم إجراءاته بقرار يصدر من وزير العدل ، ويبين هذا القرار المحكمة التي يتم فيها هذا التسجيل .

ويجب إجراء التسجيلات المشار إليها في ميعاد لا يتجاوز ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ صدور الأحكام أو تقديم الطلبات .

مادة ١٠٨ - القرارات والأحكام المبينة تحت « ثانيا ، من الفقرة الأولى من المادة ٨٩ » لا تكون حجة على الغير حسن النية إلا من تاريخ تسجيل الطلب المقدم عنها فان لم يسجل الطلب فن تاريخ تسجيل الحكم .

وفى عدا ذلك من الأحكام والقرارات فلا يحتج بها إلا من تاريخ تسجيلها بعد صيرورتها نهائية .

الباب السابع

فى الاطلاع على الأوراق والدفاتر وتسليم الصور والشهادات
والمستندات

مادة ١٠٩ - لذوى الشأن أو وكلائهم وللخبراء أن يطلعوا
على ما يتعلق بهم من ملفات القضايا والدفاتر والأوراق الإدارية -
وليس لغيرهم الاطلاع على شيء منها إلا بإذن من القاضى أو رئيس
المحكمة .

مادة ١١٠ - تسلم صور الأحكام والقرارات لكل من يطلبها من
ذوى الشأن أو وكلائهم، ولمن يأذن له القاضى أو رئيس المحكمة بذلك .
ومع ذلك لا تسلم صور قرارات التعامل ولا أحكام الفصل فى
الحساب ولا الشهادات الخاصة بها، إلا بإذن من القاضى أو رئيس المحكمة .
أما الشهادات بمنطوق الأحكام الواجب شهرها فتسلم لمن يطلبها .
مادة ١١١ - تسلم صور قوائم الجرد لمن يطلبها من النائبين عن
عديمي الأهلية والغائبين ، ولا تسلم لغيرهم إلا بإذن من القاضى أو
رئيس المحكمة .

مادة ١١٢ - لا تسلم صور محاضر الجلسات ومحاضر التحقيق ولا
الشهادات الخاصة بها إلا بإذن من القاضى أو رئيس المحكمة .
ولا تسلم صور العرائض ولا الشهادات الخاصة بها إلا لمقدميها
هالم يأذن القاضى أو رئيس المحكمة بتسليمها لغيرهم .

مادة ١١٣ - لا يجوز إرسال ملفات القضايا الحسبية أو الاطلاع عليها بناء على طلب محكمة مدنية أو جهة إدارية إلا بعد التصريح بذلك من المحكمة الحسبية وبعد سماع أقوال النيابة العمومية .
أما في قضايا الجنح والجنايات ، فيجوز الاطلاع على ملفات القضايا الحسبية وضبط الأوراق المودعة بها عند الاقتضاء بناء على طلب النيابة العمومية أو قاضى التحقيق أو المحكمة .

الباب الثامن

في تنفيذ الأحكام والقرارات

مادة ١١٤ - تنفذ الأحكام الصادرة في المسائل المبينة بالمادة ٩٠ بالطرق المقررة لذلك في قانون المرافعات .
وأما انقرارات الصادرة فيما عدا ذلك من المواد الحسبية ، فيكون تنفيذها بالطريق الإدارى .
ويتولى التنفيذ بالطريق الإدارى قلم معاونين ، ويعتبر هؤلاء معاونين من رجال الضبطية القضائية فيما يختص بالجرائم التى تقع أثناء تأدية وظائفهم ويكونون تحت تصرف النيابة فيما تكلفهم به من أعمال أخرى .

الباب التاسع

أحكام عامة

مادة ١١٥ — يكون بالمحاكم الحسبية قلم كتاب مستقل . كما يكون به قلم معاونين ويكون هذان القلمان تابعين للنيابة العمومية وتسرى في تعيين موظفيهما ونقلهم وتأديبهم الأحكام المبينة بلائحة ترتيب المحاكم الوطنية الخاصة بالسكينة .

مادة ١١٦ — تسرى أحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ على الخبراء الذين يندبون في القضايا الحسبية ويعتبر الخبراء المقررون أمام المجالس الحسبية الملغاة وحدها مقررين أمام المحاكم الوطنية لنظر القضايا الحسبية دون غيرها .

الكتاب الثالث

أحكام ختامية ووقفية

مادة ١١٧ — تحسب جميع المادد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادى .

مادة ١١٨ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأسرة المائكة تسرى أحكام هذا القانون على المصريين جميعا ، أما بالنسبة للأجانب فتسرى عليهم في مسائل

الإجراءات أحكام هذا القانون وفي المسائل الموضوعية تطبق عليهم
قوانين الدول التي ينتمون إليها بحسبهم ، كل هذا ما لم تنص
المعاهدات والقوانين بغير ذلك .

مادة ١١٩ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٢٢ تختص المحاكم الحسبية بنظر المواد الحسبية الخاصة بالمصريين
جميعا ، أما بالنسبة للأجانب فلا تختص تلك المحاكم بنظر موادهم
الحسبية إلا إذا كانوا متوطنين بالبلاد المصرية ، كل هذا ما لم تنص
المعاهدات أو القوانين بغيره .

مادة ١٢٠ — تحول كافة المسائل المنظورة أمام المجالس الحسبية
وكذلك المسائل المنظورة أمام جهات أخرى وأصبحت بموجب
هذا القانون من اختصاص المحاكم الحسبية إلى هذه المحاكم بالحالة
التي هي عليها وبلا مصاديف .

ويفتح باب المرافعة في المواد المؤجلة للنطق بالحكم ، وتحال على
الوجه المتقدم إلى المحاكم الحسبية المختصة .

مادة ١٢١ — تبقى للأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين
والمعينين قبل تاريخ العمل بهذا القانون من المجالس الحسبية الملغاة
صفاتهم ويستمررون على القيام بوظائفهم ويكونون خاضعين لأحكام
هذا القانون .

قرار

بتنظيم العمل في المحاكم الحسبية

وإنشاء قلم بها لتسجيل الأحكام والطلبات

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ بإصدار قانون
المحاكم الحسبية .

قرر ما يأتي

أ - في تنظيم العمل بالمحاكم الحسبية

مادة ١ - تكون الأقسام الحسبية مستقلة عن الأقسام الجنائية
في عملها وفي إدارتها .

مادة ٢ - يكون بقلم النيابة الحسبية دفتر لقيد التبليغات المينة
في المادتين ٦٣ و ٦٤ من قانون المحاكم الحسبية بمجرد ورودها .
وعلى أعضاء النيابة الحسبية مراقبة عملية القيد في هذا الدفتر
يومية والتأشير على صفحاته بما يفيد ذلك .

مادة ٣ - في التركات والأموال ذات الأهمية بالنظر إلى
قيمتها أو إلى نوعها ينتقل عضو النيابة بنفسه لاتخاذ إجراءات التحفظ
والحصر والجرد المينة في الباب الثالث من الكتاب الثاني من القانون

وله في غير ذلك من الحالات أن يتدب لهذا الغرض أحد معاوني المحكمة الحسبية أو أحد رجال الضبطية القضائية على أن يتحقق قبل رفع الأمر إلى المحكمة الحسبية من استيفاء الإجراءات التي اتخذت وللنيابة في جميع الأحوال الاستعانة بخبير أو أكثر .

مادة ٤ - يكون بمقر النيابة الكلية معاون أو أكثر للقيام بجميع الأعمال الإدارية التي تكلفهم بها المحاكم الحسبية أو نياباتها ويجوز أن يخصص معاون لكل محكمة حسبية جزئية أو أكثر - كما يجوز عند الاقتضاء ندب كتبة المحاكم الحسبية للقيام بأعمال معاونين علاوة على أعمالهم الأصلية ويكون الندب بقرار من وزير العدل - ويكون لهم في هذه الحالة كل مالمعاونين من حقوق واختصاصات . وللنيابة الحسبية دائماً ندب رجال الضبطية القضائية من غير معاونين للقيام بما ترى تكليفهم به من الأعمال المنوطة بها .

مادة ٥ - إذا كانت التركة أو الأموال كلها أو بعضها في دائرة اختصاص نيابة أخرى غير نيابة المحكمة المختصة بنظر القضية ولم يتيسر لعضو النيابة الانتقال في الوقت المناسب إلى محل الأموال جاز له أن يطلب من عضو النيابة الكائنة في دائرة اختصاصه الأموال والعقارات التحفظ عليها وحصرها وجردها وموافاته بتقرير عن ذلك على وجه السرعة .

مادة ٦ - إذا طرأ تغيير على التركة أو الأموال في أثناء نظر القضية أمام المحكمة كان على النيابة أن تقوم بتحرير ملحق لقائمة

الجرد لاثبات هذا التغيير أو أن تقدم مشروعا لقائمة جرد جديدة ،
ويتبع في الملحق والقائمة الجديدة كل ما يتطلبه القانون من إجراءات
ويعرض على المحكمة للتصديق عليه وذلك بالأوضاع والشروط التي
تتبع في التصديق على قائمة الجرد الأصلية .

مادة ٧ - في غير الحالات التي تحتم فيها القوانين واللوائح
إمسالك دفاتر منتظمة لإدارة الأموال - يجوز للنيابة العمومية تكليف
الأوصياء والقائمة والوكلاء والمأذون لهم في الإدارة متى زادت
قيمة الأموال التي يديرونها على ثلاثة آلاف جنيه بأن يمسكوا لتقيد
حساباتهم دفاتر منتظمة بعد ختم صفحاتها بخاتم النيابة المختصة .

مادة ٨ - تقيد في دفتر خاص القضايا التي يتعين فيها بحكم القانون
أو بقرار من المحكمة تقديم حساب عن إدارة الأموال .
ويتولى قلم الكتاب تنبيه النائبين والمأذون لهم في الإدارة إلى
تقديم حساباتهم مؤيدة بالمستندات وذلك قبل الموعد المعين لتقديم
الحساب بشهر على الأقل .

ويؤشر في الدفتر الخاص أمام كل قضية بتاريخ تقديم هذا
الحساب وما تم فيه ويكون ذلك تحت إشراف النيابة العامة .
مادة ٩ - إذا لم يقدم الوصي أو القيم أو الوكيل أو المأذون له في
الإدارة الحساب في الموعد المعين أو إذا قدمه غير مصحوب بالمستندات
المؤيدة له فعلى النيابة أن ترفع أمره إلى المحكمة فورا للنظر فيه .

مادة ١٠ — تفحص النيابة كشوف الحساب وتقارير الخبراء قبل عرضها على المحكمة وتقرن بها مذكرة برأيها فيها .

مادة ١١ — في غير الأحوال المبينة بالمادة ٨٠ من القانون يعرض قلم الكتاب الطلبات على النيابة بمجرد قيدها ، وعلى النيابة أن تقرن بكل طلب مذكرة برأيها فيه قبل الجلسة .

فإذا كان الطلب متعلقا بأمر من الأمور المبينة بالمادة ٢٠ من القانون فللنيابة مع اتخاذ ما تراه ضروريا من التحريات أن تطلب من المحكمة أن لا يتم التصرف المطلوب إلا بعد النشر والمزايدة كلما أمكن ذلك .

مادة ١٢ — تستخرج النيابة العمومية كل ستة أشهر كشفا بأسماء القصر الذين جازوا السابعة عشر وكشفا آخر بأسماء القصر الذين جازوا العشرين وتكلف الأوصياء عليهم بالمبادرة إلى تقديم تقارير برأيهم في حالتهم .

وعلى النيابة أن تتحرى صحة ما يرد في هذه التقارير قبل الجلسة المعنية لنظر الطلب المقدم للاذن في الإدارة أو لاستمرار الوصاية .

مادة ١٣ — تسلم المستندات إلى أربابها ما لم يكن لعدم الأهلية أو من في حكمه مصلحة فيها فإنها لا تسلم إلا باذن من القاضى أو رئيس المحكمة بعد أخذ رأى النيابة العامة .

مادة ١٤ — في الحالات التى يوجب القانون فيها استئذان القاضى أو رئيس المحكمة فى الاطلاع على الأوراق أو فى الحصول على صور

أو شهادات أو مستندات يَتَمَيَّن على الطالب تقديم طلب بذلك ويؤخذ فيه رأى النيابة .

وفي الحالات الأخرى إذا كان طلب الاطلاع أو الحصول على الصرر أو الشهادات أو المستندات مقدما من غير عديم الأهلية أو نائبه فلا يجوز إجابته إلا بإذن من النيابة .

مادة ١٥ — في حالة الطعن بطريق الاستئناف يجب على قلم كتاب المحكمة الاستئنافية بعد الفصل فيه أن يبلغ قلم كتاب محكمة أول درجة مضمون الحكم أو القرار الصادر في الاستئناف عقب ختمه لا يداعه ملف المادة .

فاذا كان الطعن بطريق النقض بلغت أيضا المحكمة التي بها القضية الأصاية .

وفي جميع الأحوال يؤشر بمضمون الأحكام أو القرارات الصادرة في الطعن في الدفاتر وعلى هامش الأحكام أو القرارات المطعون فيها .

مادة ١٦ — إذا صدر حكم أو قرار لصالح عديم الأهلية ضد نائبه ولم يكن ثمة مأذون بالخصومة فعلى النيابة أن تبادر إلى اتخاذ الاجراءات لتعين مأذون بالخصومة .

مادة ١٧ — يكون لكل قضية من قضايا المحاسبة ملخص تتولى النيابة تحريره طبقا للأنموذج الذى يوضع لهذا الغرض ويبين فيه ما يأتى :

أولا - (١) أسماء القصر وتاريخ ميلاد كل منهم أو سنه وقت .

المحجور وتاريخ بلوغه السادسة عشرة والثامنة عشرة والحادية والعشرين
(ب) إسم المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المعين له
مساعد قضائي .

(ج) إسم النائب والمشرف وتاريخ تعيين كل منهما وتاريخ
عزله وسببه .

(د) أنواع الأموال إجمالاً وقيمتها من واقع قائمة الجرد المصدق
عليها مع بيان نصيب كل قاصر فيها ومقدار الديون الثابتة .

(هـ) النفقة المقررة لعديم الأهلية ومن تلزمه نفقته وتاريخ
القرار الصادر بتقديرها وتاريخ سريانها .

(و) ما يتم في الحساب .

ثانياً - يؤشر إجمالاً بكل تغيير يطرأ على البيانات السابقة .

ثالثاً - تخصص بعض صفحات هذا الملخص لبيان مضمون
الأحكام والقرارات القطعية مع التأشير أمام كل منها بما يرفع عنها
من طعون وبما يتم فيها .

مادة ١٨ - التركات التي كانت من اختصاص مجلس حسيبي
المديرية أو المحافظة في ظل القانون القديم المجاوزة قيمتها ثلاثة آلاف
جنيته تحال بالحالة التي هي عليها وبلا مضروقات إلى المحاكم الجزئية
المختصة إذا كان مال القاصر أو القصر فيها لا يجاوز ثلاثة آلاف
جنيته طبقاً لنصوص المواد ٥٦ و ٥٧ و ٦١ و ١٢٠ من القانون .

مادة ١٩ - يؤشر في جداول المحاكم الحسبية الكلية بتاريخ ورقم
إحالة القضايا التي أصبحت بمقتضى قانون المحاكم الحسبية من اختصاص
المحاكم الجزئية .

وعلى أقلام كتاب المحاكم الجزئية قيد هذه القضايا في جداولها
بأرقام جديدة مع مراعاة أن يكون القيد بترتيب أرقامها وسنواتها السابق
قيدها بها وإبلاغ المحاكم الكلية أرقام هذا القيد للتأشير به في جداولها .
ويراعى ما تقدم أيضا عند القيد في دفاتر المحاسبة .

ب - فى التسجيل

مادة ٢٠ - ينشأ بمحكمة مصر الابتدائية قلم لتسجيل الأحكام
والقرارات والطلبات المبينة بالمادتين ١٠٥ و ١٠٦ من قانون المحاكم
الحسبية أيا كانت المحكمة التى صدر منها الحكم أو القرار أو قدم إليها
الطلب .

مادة ٢١ - يعد فى هذا القلم دفتر لتسجيل الأحكام والقرارات
المنصوص عليها فى المادة ١٠٥ من القانون ودفتر آخر لتسجيل
الطلبات المبينة فى المادة ١٠٦ ويتبع كلا من هذين الدفترين دفاتر
أخرى لحصر هذه الأحكام والقرارات والطلبات وذلك على حسب
النماذج الموضوعة لهذا الغرض .

ويكون تسجيل الأحكام والقرارات باثبات نص منطوق الحكم
أو القرار والهيئة التى أصدرته وتاريخ صدوره ورقم القضية وأسماء
الخصوم فيها .

وبكرن تسجيل الطلبات باثبات اسم مقدم الطلب واسم من قدم حذره أو في شأنه وملخص الطلب وتاريخ تقديمه .

مادة ٢٢ - يمدأ أيضا في هذا القلم دقاتر أخرى للفهارس على حسب الأنموذج الموضوع لذلك ترتب ترتيبا هجائيا أسماء جميع الأشخاص الذين صدرت في شأنهم الأحكام والقرارات المبينة بالمادة ١٠٥ من القانون والذين قدمت عنهم الطلبات المنصوص عليها بالمادة ١٠٦ . ويراعى في هذا الترتيب الهجائى الحرف الأول من اسم الشخص والحروف التالية ويذكر في الفهارس محال إقامة الأشخاص المشار إليهم وصناعاتهم وإسم المحكمة التى أصدرت الحكم أو القرار وتاريخه أو المحكمة التى قدم إليها الطلب وتاريخ تقديمه .

مادة ٢٣ - على أقلام كتاب المحاكم الحسبية أن ترسل إلى قلم التسجيل صور الأحكام والقرارات والطلبات المنصوص عليها في المادتين ١٠٥ و ١٠٦ من القانون وذلك في اليوم الذى يصدر فيه الحكم أو القرار أو يقدم فيه الطلب - وفي حالة تعذر هذا الإجراء يقوم قلم كتاب المحكمة الحسبية في اليوم نفسه بإرسال ملخص عن هذا الحكم أو القرار أو الطلب على أن يرسل في اليوم التالى صورة مطابقة للأصل من هذه الأحكام والقرارات والطلبات حتى يمكن إجراء تسجيلها في ميعاد الثمانى والأربعين ساعة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٠٧ من القانون .

مادة ٢٤ - على أقلام كتاب المحاكم الحسبية أن ترسل إلى قلم التسجيل ملخصات عن الطعون التى تقدم في الأحكام والقرارات

المدينة بالمادة ١٠٥ من القانون وما يتم فيها وأن توافيه كذلك بما يتم في الطلبات المدينة في المادة ١٠٦ من القانون وذلك لكي يؤثر على هامش تسجيل هذه الأحكام والقرارات والطلبات بما قضت به الفقرتان الأخيرتان من المادتين ١٠٥ و ١٠٦ من القانون .

وينشأ دفتر خاص لحصر هذه الطعون بترتيب تواريخ ورودها لقلم التسجيل .

مادة ٢٥ - الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الحسنية طبقاً للمادتين ٨ و ١٤ من القانون بتعيين الأوصياء أو بتثبيت الأوصياء المختارين في حالة وجود الأب أو الجد الصحيح يجب تسجيلها أسوة بالأحكام والقرارات الواردة تحت رقم ٤ من المادة ١٠٥ من القانون مادة ٢٦ - الملخصات المذكورة في المادتين ٢٣ و ٢٤ من هذا القرار يجب أن تكون مشتملة على بيان المحكمة المختصة ورقم القضية وأسماء الخصوم ومنطوق الحكم أو القرار وتاريخه واسم مقدم الطلب وموضوع الطلب وتاريخ تقديمه وبيان طريقة الطعن واسم الطاعن والمطعون ضده ومنطوق الحكم أو القرار المطعون فيه وتاريخ صدوره وتاريخ الجلسة المعنية لنظر الطعن .

مادة ٢٧ - صور الأحكام والقرارات والطلبات وملخصاتها وملخصات الطعون المنصوص عليها في المادتين ٢٣ و ٢٤ من هذا القرار يجب توقيعها من الكاتب المختص ومن كاتب أول المحكمة الجزئية الحسنية أو كبير كتاب المحكمة الابتدائية الحسنية أو من يقوم مقامها على حسب الأحوال كما يجب أيضاً ختمها بخاتم المحكمة الحسنية المختصة .

مادة ٢٨ - يقيد في دفتر الحصر المنوه عنه في المادة ٢١ من هذا القرار ملخص الأحكام والقرارات والطلبات المبلغة لقلم التسجيل في يوم ورودها بأرقام متتابعة ويجب أن يشمل هذا الملخص البيانات الواردة في المادة ٢٦ من هذا القرار .

ويؤشر في الدفتر المذكور بانتهاء العمل في آخر كل يوم ويوقع هذه الإشارة الكاتب المختص ورئيس قلم التسجيل ورئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه .

مادة ٢٩ - الأحكام والقرارات والطلبات الواجب تسجيلها وفقاً للمادتين ٢٠ و ٢١ من هذا القرار يجب قيدها في السجل العام بالأرقام المتتابعة المقيمة بها في دفتر الحصر وفقاً للمادة ٢٨ ويؤشر على هامش دفاتر التسجيل بما قضت به المادة ٢٤ من هذا القرار .

ويجب التأشير في دفاتر التسجيل بكل ما يطرأ على الأحكام والقرارات السابق تسجيلها من أحكام أو قرارات تلغىها أو تعدلها حسبما يرد إلى قلم التسجيل من المحاكم الحسبية . وعلى أقلام كتاب تلك المحاكم مراعاة إبلاغ قلم التسجيل ذلك فور وصوله .

٣٠ - ينقل إلى دفاتر الفهارس المعدة وفقاً للمادة (٢٢) من هذا القرار أسماء جميع الأشخاص الذين صدرت في شأنهم الأحكام أو القرارات أو الذين قدمت عنهم الطلبات المسجلة مع مراعاة الترتيب الهجائي وفقاً للمادة (٢٢) المذكورة ويجب أن يتم هذا النقل في نفس اليوم الذي سجل فيه الحكم أو القرار أو الطلب على حسب الأحوال .

مادة ٣١ — عند بدء العمل في دفاتر المحصر والتسجيل والنفاوس يجب أن توقع صحفها من رئيس النيابة المحسية أو من يقوم مقامه وأن يثبت في الصفحة الأولى من كل منها ما يدل على حصول هذا التوقيع مع ذكر أول رقم في الدفتر وآخر رقم فيه ، ثم يوقع ذلك بإمضاء أو ختم رئيس النيابة المذكورة أو من يقوم مقامه وعند انتهاء العمل في هذه الدفاتر يؤشر بالطريقة عينها بما يفيد انتهاء العمل فيها وتاريخ الانتهاء .

مادة ٣٢ — يجب أن يكون القيد والتسجيل والتأشير في الدفاتر خاليا من كل شطب أو تحشير وألا يتخلل الكتابة فراغ ، وكل تصحيح لأي بيان فيها يجب أن يوقعه رئيس النيابة أو من يقوم مقامه في نفس يوم حصوله .

مادة ٣٣ — يؤشر في ذيل صور الأحكام والقرارات والطلبات الواجب تسجيلها بتاريخ هذا التسجيل ورقه ورقم صفحة الدفتر المسجلة فيه . ويوقع هذا التأشير الكاتب المختص . كما يؤشر في ذيل ملخصات الطعون المتوّه عنها في المادة ٢٤ من هذا القرار بتاريخ التأشير بها في دفاتر التسجيل ورقم الصفحة وتحفظ هذه الصورة والملخصات مرتبة على حسب تواريخ ورودها .

مادة ٣٤ — على قلم التسجيل أن يسلم ما يطلب منه من الشهادات من واقع الدفاتر في ميعاد لا يجاوز ثمانية أيام من تاريخ ورود الطلب ويجب أن يبين في الشهادة اسم الشخص المطلوب الكشف عنه وما يكون واردا في شأنه في دفاتر التسجيل أو يذكر

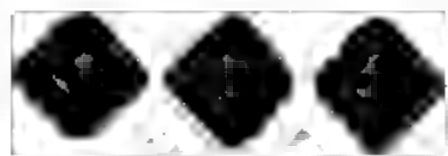
في الشهادة عدم وجود تسجيلات خاصة به وذلك بعد مراجعة دفاتر
الفهارس والتسجيل وبعد دفع الرسوم المستحقة .

مادة ٣٥ — يعمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩٤٨

ويلغى القرار الوزاري الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦ بإنشاء
قلم للتسجيل بمجلس حسي مصر وتقل جميع دفاتره في آخر يوم ٣١
ديسمبر سنة ١٩٤٧ ويوقع ذلك الكاتب المختص وكبير الكتاب
ورئيس المجلس مع وضع خاتم المجلس ثم تنقل هذه الدفاتر إلى قلم
التسجيل الجديد المنشأ بهذا القرار وتضاف إلى دفاتره ويتبع في
التأشير فيها واستخراج الشهادات منها القواعد المبينة بهذا القرار .

١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٢

وزير العدل



قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية

رقم ١ لسنة ١٩٤٨

والتعليمات الخاصة بتنفيذه

مادة ١ - يفرض رسم نسبي قدره خمسة مليات عن كل جنيه من قيمة نصيب كل قاصر أو من قيمة أموال المحجور عليه أو الغائب وذلك عن كل طلب بتعيين وصي عند بدء الوصاية أو تثبيت الوصي المختار أو سلب الولاية أو الحد منها أو توقيع الحجر أو إثبات الغيبة .

ويفرض على طلبات الفصل في الحساب رسم نسبي قدره عشرة مليات عن كل جنيه من مقدار صفاتي الإيرادات السنوية لكل قاصر أو محجور عليه أو غائب .

التعليمات

- ١ - يحصل الرسم النسبي المبين في الفقرة الأولى من المادة الأولى أيضا على ما يأتي :
- (١) طلب التنحي عن الولاية وفقا للمادة ٧ من قانون المحاكم الحسبية

رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

(ب) طلب تعيين وصى على مايؤول للقاصر المشمول بالولاية بطريق التبرع ، متى اشترط المتبرع ذلك عملا بالمادة (٨) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

(ج) طلب تعيين وصى مؤقت لوقوف الولاية في الأحوال المبينة بالمادة ١١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

٢ - يقرر الرسم في مواد الوصاية وتثبيت الوصى المختار وسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها أو التنحي عنها على نصيب كل قاصر بمفرده ، ويعتبر الحمل المستكن ذكرا إلى أن يتفصل حيا فيعدل الرسم تبعا لنوعه وعدده إذا استدعى الحال ذلك ، فإذا انفصل الحمل ميتا فلم يرث أو تبين أنه لم يكن هناك حمل ، وكان هناك قصر آخرون فيعدل الرسم بالنسبة لكل منهم تبعا لما يستقر عليه نصيبه في البركة ، ثم يحصل الرسم على هذا الأساس إذا لم يكن تحصل ، أما إذا كان قد سبق تحصيله فيسوى على الأساس المذكور ويرد الزائد ، وإذا لم يكن هذا قصر آخرون فيستحق للخزانة رسم على نصيب ولد ذكر ويحصل على هذا الأساس ولا يرد .

٣ - تستحق الرسوم المذكورة على الطلبات سواء قدمت بها عرائض مستقلة أو جاءت ضمن مذكرات أو كشوف أو أبديت أثناء التحقيق أو بالجلسة وتعتبر التبليغات المشار إليها في المادتين ٦٣ و ٦٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ بمثابة طلبات .

٤ - لا يستحق رسم على ما يأتي :

(ا) طلب تعيين القيم أو الوكيل لأنه يتبع رسم طلب الحجر أو إثبات الغيبة .

(ب) طلب تثبيت الوكيل الذي تركه الغائب عملاً بالمادة (٥١) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ لأنه يتبع رسم إثبات الغيبة .

(ج) طلب تعيين وصي أو قيم أو وكيل بدلا من المتوفى أو المعزول أو المقال أو الذي رفض التعيين طبقا للمادة (٧٢) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

(د) طلب تعيين مدير مؤقت أو وصي مؤقت أو أمين مؤقت في الأحوال المبينة بالمواد ٢٩ و ٦٦ و ٨٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

(هـ) طلب تعيين المشرف أو النائب المنضم إذا كان مقدما من عديم الأهلية أو نائبه أو كان القرار أو الحكم قد صدر به من تلقاء نفس المحكمة أو بناء على طلب النيابة .

(و) طلب حفظ المادة لانتهاؤ مأمورية المحكمة لسبب بلوغ القاصر سن الرشد أو وفاته أو وفاة المحجور عليه أو الشخص المعين له مساعد قضائي أو لانتهاؤ الغيبة بالنسبة للغائب لزوال سببها أو بموت الغائب أو بالحكم من جهة الأحوال الشخصية المختصة باعتباره ميتا .

ف - ويحصل الرسم النسبي المفروض بالفقرة الثانية من المادة الأولى على طلب الفصل في الحساب سواء قدم من نائب عديم الأهلية أو الوكيل أو المأذون له بالإدارة .

٦ - إذا قدمت شكوى ضد النائب عن عديم الأهلية وترتب عليها تقديم حساب من النائب فصلت فيه المحكمة ، وجب تحصيل رسم الفصل في الحساب علاوة على رسم الشكوى على أن يحصل هذا الرسم من ترى المحكمة إلزامه به وفقاً للمادة (٨٧) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

٧ - يقدر رسم الفصل في الحساب على صافي الإيراد المستحق سواء حصل أم لم يحصل ويستخلص صافي الإيراد من إيراد المدة المقدم عنها الحساب بعد استبعاد ما يأتي :

(أ) الأموال الأميرية والضرائب المسددة للخزانة العامة أو لمجلس المديرية أو المجالس البلدية أو القروية أو المحلية .

(ب) مصاريف صيانة العقارات وتشمل : الإصلاح والتعميم والتوصيل بالمجارى العامة وإدخال المياه والنور ومصاريف المصاعد وأثمان المياه ومصاريف الكسح وأجور العمال .

(ج) مصاريف الزراعة وتشمل مصاريف خدمة الأتبان المنزوعة على الذمة أو بالمزارعة وأثمان التقاوى والأسمدة والآلات والمواشى وأجور العمال .

(د) أقساط المعاش وما فى حكمه وما يحصل من الذمم ، وكذلك ما ينتج من بيع شيء مما ورد بقائمة الجرد إلا ما كان يبعه بقصد الاتجار فيدخل الربح الناتج عنه ضمن صافي الإيراد الذى يستحق عنه الرسم .

(هـ) ما يحصل من متأخر الإيجار إذا كان قد حصل عنه رسم فى حساب مدة سابقة .

مادة ٢ - تعتبر أوراق المحصر أساساً أولياً للتقدير ومتى اعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائياً على مقتضاها .

وإذا أضيف إلى القائمة في أى وقت مال جديد يؤول للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ويعتبر كشف حساب الأوصياء والقائمة أو الوكلاء عن الغائبين أساساً أولياً لتقدير الإيراد .

مادة ٣ - تقدر في قائمة الجرد حصة عديم الأهلية أو الغائب في الوقت بقيمة الاستحقاق السنوى مضروبة في ٢٠ وتقدر قيمة المعاش باعتبار المعاش السنوى مضروبة في ١٠ إذا كان لدى الحياة .
وأما إذا كان مؤقتاً فتقدر قيمة المعاش باعتبار قيمته السنوية مضروبة في عدد سنيه على ألا يتعدى عشر سنوات .

التعليقات

- ١ - يرجع دائماً إلى قوائم الجرد عند تقدير الرسم لمسايرة ما طرأ على الأموال من تعديل .
- ٢ - يعتبر من مال عديم الأهلية أو الغائب ما يستحقه من راتب أو إعانة دورية ويقدر ذلك كتقدير المعاش .

- ٣ - يلاحظ عند تقدير قيمة المعاش ألا تضاف إليه إعانة غلاء المعيشة لأنها وقتية .
- ٤ - يقدر استحقاق عديم الأهلية أو الغائب في الوقف على أساس صافي الإيراد طبقا لما هو موضح في التعليمات الخاصة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الرسوم الحسبية .
- ٥ - تسوى الرسوم على قيمة نصيب عديم الأهلية أو الغائب في المال دون خصم الديون .

مادة ٤ - يفرض على المعارضات المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القانون وعلى المعارضات في عقوبة الحرمان من المكافأة كلها أو بعضها المنصوص عليها في قانون المحاكم الحسبية رسم قدره اثنان في المائة من المبلغ المرفوعة في شأنه المعارضة .

التعليمات

- ١ - يحصل رسم المعارضة في الرسوم باعتبار ٢ في المائة من قيمة كل رسم معارض فيه على حدة .
- ٢ - يقدر رسم المعارضة في أوامر تقدير آتاع ومصرفات الخبراء على الفرق بين المبلغ المقدر وما يطلب المعارض الحكم به .
- ٣ - رسم المعارضة في عقوبة الحرمان من المكافأة كلها أو بعضها يحصل باعتبار ٢ في المائة من قيمة المبلغ الصادر عنه حكم العقوبة

إذا كان مقدرا ، أما إذا لم يكن المبلغ مقدرا ، فيكون الرسم ٣٠٠
مليم طبقا للفقرة (ج) من المادة (٦) من قانون الرسوم المحسنية ،
ويستحق هذا الرسم ولو لم يتجاوز مال عديم الأهلية أو الغائب ١٠٠
جنيه لأن العقوبة شخصية تحصل من مال المحكوم عليه .

مادة ٥ — لا يفرض في أى حال من الأحوال رسم نسبي
أقل من عشرة قروش .

مادة ٦ — يفرض رسم ثابت على أموال عديمي الأهلية
والغائبين والمقضى بمساعدتهم قضائيا في الحالات
الآتية :

(١) طلبات تقرير المساعدة القضائية المنصوص عليها
في المادة ٤٧ من قانون المحاكم المحسنية وطلبات
استمرار الوصاية ورفعها ورفع الحجر ورد سلطة
الولى الشرعى إليه والاذن للقاصر أو المحجور عليه
لسفه أو غفلة بإدارة أمواله أو منعه من ذلك
ووضع المحجور عليه لسفه أو غفلة تحت الاختبار
وذلك طبقا للجدول الآتى :

جنيه	جنيه	مليم	جنيه
ما زاد على ١٠٠	إلى	٢٠٠	٥٠٠ —
٢٠٠	»	٤٠٠	١ —
٤٠٠	»	٦٠٠	٢ —
٦٠٠	»	١٠٠٠	٣ —

جنيه	جنيه	مليم	جنيه
مازاد على ١٠٠٠	إلى ٣٠٠٠	—	٥
٣٠٠٠	٦٠٠٠	—	١٠
٦٠٠٠	١٠٠٠٠	—	١٥
١٠٠٠٠		—	٢٠

(ب) في الطلبات المقدمة من النائبين عن عديمي الأهلية والغائبين عن إجراء تصرف من التصرفات التي يشترط طبقاً لقانون المحاكم الحسبية وجوب الحصول على إذن بها .

وفي الطلبات المقدمة من غير النائبين عن عديمي الأهلية ومن غير الوكلاء عن الغائبين والشكاوى المقدمة بالطعن في تصرفات هؤلاء أو بطلب عزلهم .
يكون الرسم خمسين قرشاً أمام المحكمة الحسبية الجزئية ومائة قرش أمام المحكمة الحسبية الابتدائية فإذا قضى بالعزل بناء على الشكاوى لا يستحق رسم جديد على تعيين بدل المعزول .

(ج) في المعارضات المقدمة عن الغرامات في جميع الأحوال وكذلك المعارضات في عقوبة الحرمان من المكافأة التي لم تقدر يكون الرسم ثلاثين قرشاً .

(د) في طلب التصديق على القسمة بالتراضي يفرض رسم ثابت قدره مائتا قرش ، أما في حالة القسمة القضائية فيكتفى بما سبق تحصيله من الرسم .

التعليات

(عن الفقرة الأولى)

١ - طلب رفع الوصاية بعد الحكم باستمرارها هو الذى يحصل عليه الرسم المفروض فى هذه المادة . أما طلب حفظ المادة لانتهاه مأمورية المحكمة لآى سبب من أسباب انتهاء المأمورية فله حكم خاص نوه عنه فى مواضعه من هذه التعليات .

٢ - يستحق الرسم المفروض بهذه الفقرة أيضاً على ما يأتى :

(أ) طلب رفع المساعدة القضائية .

(ب) طلب استمرار الولاية ، فإذا استدعى الحال بعد الحكم باستمرارها إلى تعيين وصى إما لوفاة الولى أو لساب ولايته أو لحد منها أو لتنحيه عنها أو لوقوفها فإنه يكتفى بتحصيل الفرق بين الرسم السابق تحصيله والرسم المفروض بالفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون الرسوم المحسنة رقم ٩ سنة ١٩٤٨ .

(ج) طلب رفع الولاية بعد استمرارها .

٣ - وتحصل الرسوم المذكورة على الطلبات سواء قدمت بها عرائض مستقلة أو جاءت ضمن مذكرات أو كشوف أو أبديت أثناء التحقيق أو بالجلسة .

٤ - ولا يستحق رسم على ما يأتى :

(أ) طلب تعيين المساعد القضائى لأنه يتبع رسم طلب تقرير المساعدة .

(ب) طلب تعيين مساعد بدل المتوفى أو المعزول أو المستقيل
أو الذى رفض التعيين وفقا للمادة ٧٣ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧
(ج) طلب الإقالة المقدم من النائب عن عديم الأهلية أو
وكيل النائب .

(عن الفقرة الثانية)

يستحق الرسم المفروض فى هذه الفقرة أيضا على ما يأتى :
(ا) الطلبات المقدمة من عديم الأهلية أو كل ذى شأن عن
الاجراء تصرف من التصرفات التى يشترط طبقا لقانون المحاكم الحسبية
وجود حصول عديم الأهلية نفسه أو نائبه على إذن بها .

(ب) طلب الاذن بتزويج القاصرة إذا كان مقترنا بطلب الاذن
بتجاوز مقدم الصداق فى الاتفاق على التجهيز وذلك من الايراد أو
من المودع . .

أما إذا لم يقترن طلب الاذن بالزواج بطلب الاذن بتجاوز مقدم
الصداق فى الاتفاق على التجهيز فانه لا يستحق عنه رسم .

(ج) طلب تعيين المشرف أو المأذون بالخصومة أو تعيين
نائب منضم إذا تقدم الطالب من غير عديم الأهلية أو نائبه ، فإذا
تقدم من عديم الأهلية أو نائبه فلا رسم عليه .

(د) طلب تعيين وصى خاص عند تعارض مصلحة القاصر مع
مصلحة وليه أو عند تعارض مصالح القصر المشمولين بالولاية بعضها

مع بعض وفقا للمادة (١٢) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

(هـ) الطلبات والطمون والشكاوى التى تقدم ضد النائبين ولو

قدمت من عديم الأهلية نفسه أو من نائب منضم ، فاذا رأت النيابة أن من مصلحة عديم الأهلية رفعها للمحكمة دون التوقف على تحصيل الرسم فاسمها ترفع ثم يحصل الرسم من تقرر المحكمة إلزامه به وفقاً للمادة (٨٧) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

(و) طلب تقصير ميعاد الجلسة إلا إذا قدم من عديم الأهلية أو نائبه ورأت النيابة أن الأمر يستدعي التعجيل على أن يعلن أمر التعجيل في هذه الحالة بالطريق الإداري .

(ز) طلب تحويل الأوراق المالية من مصرف الى مصرف آخر إلا إذا صدر به القرار من تلقاء نفس المحكمة أو بناء على طلب النيابة .
(ح) طلب تقرير أجر أو مكافأة للنائب عن عديم الأهلية أو المدير المؤقت .

(ط) طلب إحالة مادة إلى محكمة أخرى لسبب الاختصاص إلا إذا صدر القرار بالإحالة من تلقاء نفس المحكمة طبقاً للمادتين ٦١ و ٦٢ من قانون ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

(ي) طلبات تصحيح الأحكام والقرارات ، فإذا قضى بإجابة الطلب فيرد الرسم .

(ك) طلب الحصول على إذن المحكمة في أمر لا يشترط قانون المحاكم الحسنية استئذان المحكمة فيه قبل إجرائه .
ولا يستحق رسم على ما يأتي :

(أ) طلب تكليف نائب عديم الأهلية بأبداع المتوفر .
(ب) طلب صرف مبالغ من المودع في المصارف أو في صناديق الادخار لتكملة النفقة المقدرة أو للتداوى أو للتوسعة أو لأي وجه

آخر من أوجه الإنفاق . وكذا طلب سحب المصوغ والحلى المودع
إذا كان بقصد التجلي أو بقصد بيعه لتكملة النفقة المقدرة . وكذا
طلب بيع أوراق مالية أو منقول لتكملة النفقة المقدرة

(ج) طلب استخدام أى شخص فى شئون الإدارة .

(د) طلب حفظ المادة لانتهاء مأمورية المحكمة لسبب بلوغ
القاصر من الرشد أو وفاته أو وفاة المحجور عليه أو الشخص المعين
له مساعد قضائى أو لانتهاء الغيبة وفقا للمادة (٥٢) من القانون رقم

٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

(عن الفقرة الثالثة)

وسم المعارضة فى الغرامة فى جميع الأحوال ٣٠ قرشا ويدخل
فى ذلك طلب الإقالة أو الإعفاء من الغرامة فى الأحوال المنصوص
عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة (٢٥) من القانون رقم ٩٩
لسنة ١٩٤٧ .

مادة ٧ :

(أ) تخفيض الرسوم النسبية والثابتة إلى النصف
فى المعارضات التى ترفع طبقا لأحكام قانون المحاكم
الحسبية .

(ب) ويفرض على الاستئناف رسم منساو لرسم
الطلب الابتدائى .

(ج) ويفرض على الالتماس رسم ثابت بالتطبيق
لما هو مبين بالفقرة الأولى من المادة السادسة من

هذا القانون على ألا يزيد هذا الرسم على ٢٠٠ قرش في الدعاوى الجزئية و ٥٠٠ قرش في الدعاوى الكلية والاستئناف .

(د) ويفرض رسم ثابت قدره ٨٠٠ قرش في الدعاوى التي تقدم إلى محكمة النقض والإبرام وتشمل هذه الرسوم جميع إجراءات الطعن بما فيها المذكرات .

التعليقات

١ - لا رسم على طلب وقف تنفيذ الحكم أو القرار المعارض فيه حتى يفصل في المعارضة لأنه يتبع رسم المعارضة .

فإذا رفع طلب وقف التنفيذ مستقلاً دون أن تسبقه أو تقترن به معارضة فيحصل عنه رسم معارضة .

٢ - لا رسم على طلب وقف تنفيذ الحكم أو القرار المستأنف حتى يفصل في الاستئناف لأنه يتبع رسم الاستئناف .

٣ - يستحق رسم كامل على استئناف الأحكام الفرعية أو التمهيدية حيث لا نص على خلاف ذلك .

ويستحق مبلغ ٣٠ قرشا على استئناف حكم الغرامة .

٤ - الاستئنافات المرفوعة بعد العمل بالقانون الجديد يحصل رسمها طبقاً لقانون الرسوم الجديد دون التفات إلى قيمة الرسم المحصل في ظل النظام القديم بشرط أن يكون الحكم أو القرار

المستأنف قد صدر بعد أول يناير سنة ١٩٤٨ ، أما إذا كان صادراً قبل ذلك فيحصل رسم مساو للرسم الابتدائي المحصل على النظام القديم .
هـ - يتعين على أقلام الكتاب قبول التقرير بأى طعن من الطعون الوارد ذكرها في الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة ولو كانت مواعيد الطعن قد انتهت أو كان الحكم أو القرار عما لا يجوز الطعن فيه مادام الطاعن قد سدد الرسم المستحق لأن الفصل في جواز الطعن أو قبوله من عدمه هو من شأن المحكمة .
٦ - التقرير بالطعن بطريق النقض لا يقبل إلا في قلم كتاب محكمة النقض والابرام .

مادة ٨ - يفرض على الصور التى يرخص فى إعطائها من أحكام المحاكم الحسبية وقراراتها ومحاضر جلساتها وتقارير الخبراء ومحاضر أعمالهم ومحاضر الجرد والاوراق الأخرى . وكذلك على الشهادات والملخصات رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من أوراق المحكمة الحسبية الجزئية وعشرون قرشا عن كل ورقة من أوراق المحكمة الحسبية الابتدائية وثلاثون قرشا عن كل ورقة من أوراق محكمة الاستئناف أو محكمة النقض والابرام .

على ألا يزيد الرسم أمام كل درجة على عشرة جنيهاً .

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات للورقة
ويحدد مظهرها وغير ذلك من البيانات المتعلقة
بحساب الرسم .

ويفرض علاوة على رسم الصورة أو الشهادة
رسم قدره خمسون مليا مقابل الكشف من
الجداول عن كل اسم وفي كل سنة .

التعليمات

١ - يلاحظ أن الصور التي تعطى من أوراق المحكمة الحسبية
الابتدائية المنعقدة بهيئة استئنافية تعامل معاملة صور أوراق المحكمة
الحسبية الابتدائية .

٢ - يحصل على ترجمة الورقة عشرة قروش أمام جميع درجات
التقاضى علاوة على الرسم المفروض على الصورة بحكم هذه المادة .

٣ - تعطى الصورة الأولى من القرارات الصادرة قبل العمل
بالقانون الجديد لمقدم الطلب أو لمن له الحق في استلامها بغير رسم .
أما الصورة الثانية التي تطلب من هذه القرارات بعد العمل
بالقانون الجديد فيحصل عنها الرسم المفروض بحكم هذه المادة .

٤ - مبلغ الخمسين مليا المشار إليه بالفقرة الأخيرة من هذه المادة
يحصل سواء من الكشف من دفاتر قلم التسجيل بمحكمة مصر الحسبية
أو من جداول المحاكم الحسبية الأخرى في حالة ما إذا كان طالب
الصورة أو الشهادة لم يبين في الطلب رقم القضية وسنيتها .

(م - هـ - القانون)

هـ - لا يتوقف تسليم الصورة أو الشهادة التي يطلبها نائب عديم الأهلية على تحصيل الرسم إذا كان لم يضع يده على الأموال بعد على أن يطالب بالرسم المستحقة بعد وضع يده على تلك الأموال .

مادة ٩ - لا رسم على ما يأتي :

(أ) الطلبات المبينة في المادة الأولى وفي الفقرة الأولى والثانية من المادة السادسة إذا كانت قيمة نصيب كل قاصر وكان مال المحجور عليه أو الغائب أو المطلوب تقرير مساعدته قضائيا لا يتجاوز مائة جنيه .

(ب) ما يطلب من الصور والشهادات لمصالح الحكومة .

(ج) الصورة الأولى التي تعطى لمقدمي الطلبات من الأحكام والقرارات الصادرة في طلباتهم .

(د) الصورة الأولى التي تعطى للنائبين عن عديمي الأهلية والغائبين والمساعدين القضائيين من القرارات والأحكام الصادرة في الطلبات المبينة في المادتين الأولى والسادسة .

(هـ) طلبات الإذن بتقرير نفقة .

التعليقات

(١) إذا ظهرت أموال لعديم الأهلية المعفى من الرسم بحكم هذه

المادة بحيث تجاوزت قيمة أمواله ١٠٠ جنيه فيزول سبب الإعفاء باعتباراً من تاريخ حصول الزيادة إن كانت طارئة ، أما إذا كانت الزيادة غير طارئة فتحصل الرسوم المستحقة من تاريخ نشوء الدعوى الحسية .

(٢) إذا كان في التركة الواحدة أكثر من قاصر واحد وكان نصيب أحدهم فيها أقل من ١٠٠ جنيه فيعامل بمقتضى نص هذه المادة .
(٣) يعنى من الرسم بحكم هذه المادة ما يأتي :

(أ) كافة الطلبات المقدمة من عديم الأهلية أو نائبه متى كانت قيمة أمواله لا تتجاوز ١٠٠ جنيه .

(ب) كافة الصور والشهادات التي تطلبها مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو القروية .

(ج) كافة ما هو متعلق بتقدير النفقات وتعيين الجهات التي تقصر منها ويدخل في ذلك أيضا طلب جعل الإيراد نفقة ، والإعفاء من تقديم الحساب .

(د) طلب رد المبالغ الزائدة من الرسوم أو الأمانات وطلب صرفها .

(هـ) إذا تقدم الطلب من غير عديم الأهلية أو نائبه بإجراء تصرف من التصرفات التي يشترط طبقاً لقانون المحاكم الحسية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ وجوب الحصول على إذن بها وسدد الطالب الرسم ثم صدر القرار بإجابة الطلب ، فإن الصورة الأولى من القرار تسلم إليه بغير رسم ، كما تسلم صورة أخرى لنائب عديم الأهلية بغير رسم .

أيضا إذا طلب ذلك وكان تنفيذ القرار يستدعي وجود هذه الصورة
تحت يده .

١٠ (و) وعلى العموم كافة المسائل التي نص عليها الموضع المناسب
من هذه التعليمات أمام كل مادة من مواد هذا القانون .

مادة ١٠ - يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتمامه بمجرد
تقديمه إذا كان الرسم ثابتا أو كانت قيمة المادة
موضوع الطلب مبيعة بها ، فإذا كانت غير مبيعة دفع
أمانة قدرها ثلاثة جنيهات أمام المحكمة الحسبية
الجزئية وستة جنيهات أمام المحكمة الحسبية
الابتدائية .

ولا يجوز نظر الطلب إلا بعد دفع الرسم أو
الامانة .

ويستثنى من ذلك طلبات تعيين الأوصياء
والوكلاء عن الغائبين وتثبيت الأوصياء المختارين
والفصل في الحساب فلا يتوقف النظر فيها على دفع
الرسم أو الامانة .

وينفذ قلم الكتاب بالرسوم المستحقة على نصيب
عديمي الأهلية أو الغائب إذا فصل في الطلب
بالقبول ، فإذا رفض نفذ على الطالب بالرسوم
المستحقة وإن تعيد مقدمو الطلب نفذ عليهم
بالخاص .

التعليقات

(١) لا يتوقف نظر الطلب على تحصيل الرسم في الحالات الآتية أيضا :

(أ) الطلبات التي تقدم بها النيابة من تلقاء نفسها أو بناء على بلاغ من مجهول أو من أي شخص امتنع عن أداء الرسم أو الأمانة إذا رأت النيابة ضرورة رفع الأمر للمحكمة دون التوقف على تحصيل الرسم أو الأمانة ، ويدخل في ذلك التبليغات المنصوص عليها في المادتين ٦٣ و ٦٤ من قانون المحاكم الحسنية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

(ب) جميع الطعون التي ترفع من النيابة عن الأحكام والقرارات .

(ج) طلب تسليم أعيان التركة أو التمكن من وضع اليد إذا تقدم من عديم الأهلية أو نائبه .

(د) الطلبات التي تقدم من مصالح الحكومة .

وفي هذه الحالات ينفذ قلم الكتاب بالرسوم المستحقة بعد الفصل في الطلب أو الطعن حسبما تقضى به المحكمة وفقا للمادة ٨٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

٢ - إذا قررت المحكمة إلزام عديم الأهلية بالرسم وكان له مال مودع فيجوز لقلم الكتاب أن يحصل على إذن من رئيس المحكمة أو القاضي على حسب الأحوال بحسم الرسم المستحق من المودع توفيراً لمساويف التنفيذ وذلك بعد إعلان قائمة الرسوم وصيرورتها النهائية .

مادة ١١ - يقدر رئيس المحكمة الحسنية أو القاضي على

حسب الأحوال أتعاب ومصاريفات الخبراء وبذل
انتقال للشهود والمصروفات الأخرى كما يقدر
الأمانة الواجب إيداعها على ذمة الخبراء أو التحقيق.
يجوز المعارضة أمام المحكمة الحسبية في هذه
الأوامر ما عدا أمر تقدير الأمانة في خلال ثمانية
أيام من تاريخ إعلانها وذلك بتقرير في قلم الكتاب..
والحكم الذي يصدر فيها يجوز استئنافه في خلال
ثمانية أيام من تاريخ إعلانه وفقاً للقواعد المقررة
في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

مادة ١٢ — يجب على كاتب المحكمة الحسبية أن يكتب في
هامش كل قرار أو حكم بياناً بالرسوم المستحقة
وما حصل منها والباقي وتاريخ ورقم الإيصال
المحرر بورد الرسم ويجب أن يكون البيان المذكور
بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة .
وفي حالة الإعفاء من الرسم يؤشر بتاريخ
القرار الصادر بالإعفاء ورقه .

التعليمات

على الكتاب الأول أن يراجعوا بأنفسهم تقدير الرسوم على
الطلبات وكشوف الحساب والأحكام والقرارات للتحقق من
مطابقة التقدير لقانون الرسوم والتعليمات ومن تحصيل الرسوم مقدماً

أو قيدها بدفتر المطالبة والتأشير بالتحصيل على هامش كل حكم أو قرار على النحو المبين بهذه المادة .

مادة ١٣ — تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الجلسة بناء على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم .

التعليات

على قلم الكتاب إرسال أمر التقدير لقلم المحضرين لإعلانه في يوم صدوره أو في اليوم التالي على الأكثر وعلى الكاتب الأول مراقبة ذلك .

مادة ١٤ - يجوز لدى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في خلال الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر .
ويعين المحضر في الإعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة .

وتفصل المحكمة الحسبية الصادر منها أمر التقدير المعارض فيه في المعارضة بعد سماع أقوال ممثل قلم الكتاب والمعارض إذا حضر .

مادة ١٥ - يكون تنفيذ أوامر التقدير بمعرفة قلم المحضرين بالمحاكم المدنية بالطرق المقررة للتنفيذ في قانون المرافعات بناء على طلب قلم كتاب المحكمة الحسبية المختصة أو صاحب الشأن ومتى تم التنفيذ أشر الكاتب بالتحصيل على هامش الحكم أو القرار بتاريخ ورقم التنفيذ وأرسل القسيمة الدالة على ذلك لنائب عديم الأهلية أو الغائب أو من في حكمه . ويكون للحكومة في تحصيل الرسوم أو المصروفات حق امتياز على جميع أموال الملتزمين بهذه الرسوم أو المصروفات .

مادة ١٦ - يجوز بموجب أوامر التقدير الحصول على حق اختصاص بعقارات الملتزم بالرسوم والمصروفات .

مادة ١٧ - الاتعاب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ بعد الفصل في الدعوى حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

مادة ١٨ - يرد من الرسوم المستحقة ما زاد على ثلاثة جنيهات في المحاكم الحسبية الجزئية . وما زاد على ستة جنيهات في المحاكم الحسبية الابتدائية والاستئنافية

إذا قررت المحكمة رفعى طلب من الطلبات المبينة
في المادتين الأولى والسادسة عدا طلبات الحجر
وسلب الولاية والحد منها أو رفعها وتقرير
المساعدة القضائية .

ويرد رسم طلب الحجر وطلب تقرير المساعدة
القضائية لدافعه إذا قررت المحكمة قبوله مقابل
الرجوع به على مال المحجور عليه أو من تقررت
مساعده القضاء .

التعليقات

إذا تنازل مقدم الطلب عن طلبه قبل السير في تحقيقه جاز له
استرداد الرسوم المدفوعة كاملة إلا في حالات طلب توقيع الحجر
وسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها ، وسلب الإذن للقاصر أو
المحجور عليه لسفه أو غفلة أو الحد منه أو استمرار الولاية أو
الوصاية وتقرير المساعدة القضائية وإثبات الغيبة . فان الرسوم
لا ترد ، إذ يتعين السير في الطلب رغم تنازل مقدمه .

مادة ١٩ - يجوز أن يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من

يثبت عجزه عن دفعها ويشمل الإعفاء رسوم جميع
الأوراق القضائية أو الإدارية ورسوم التنفيذ .
وتدفع من الخزانة العامة مصروفات انتقال

الخبراء أو الشهود إذا اقتضى الحال .

مادة ٢ - تقدم طلبات الإعفاء من الرسوم إلى لجنة

تؤلف على الوجه الآتي :

أمام محكمة النقض والابرار - من اثنين من
مستشاريها وأحد رؤساء النيابة .

وأمام محاكم الاستئناف - من اثنين من
مستشاريها وأحد أعضاء النيابة .

وأمام المحاكم الابتدائية - من اثنين من قضاتها
وأحد أعضاء النيابة .

وأمام المحاكم الجزئية - من القاضى الجزئى
وأحد أعضاء النيابة .

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب
الإعفاء أن يخبر طالب الإعفاء وخصمه باليوم
الذى يعين للنظر فى الطلب .

ويحوز للمحكمة أثناء نظر الموضوع أن تفصل
فى طلب الإعفاء من الرسوم الذى يقدم إليها .

التعليقات

المقصود بالفقرة الأخيرة من هذه المادة الطلبات التى ترفع
بالجلسة أثناء نظر القضية ويطلب رافعها فى نفس الجلسة معافاته من

دفع رسمها ، وكذا الطلبات التي سبق تسديدها رسمها إذا طلب مقدمها بالجلسة إعفائه من رسمها .

مادة ٢١ - تفصل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة في

طلب الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يحضر من الخصوم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٢ - الإعفاء من الرسوم شخصي لا يتعدى أثره إلى

ورثة المعنى أو إلى من يحل محله . إلا إذا رأت المحكمة الخيرية استمرار الإعفاء بالنسبة إلى الورثة .

التعليقات

إذا توفي الطالب المعنى من الرسوم أو حل محله آخر في الطلب فعلى قلم الكتاب مطالبة ورثة الطالب أو من حل محله في الطلب بأداء الرسوم المستحقة أو باستصدار قرار من المحكمة باستمرار الإعفاء .

مادة ٢٣ - إذا زالت حالة عجز طالب الإعفاء جاز لخصمه

أو لقلم الكتاب أن يطلب إلغاء الإعفاء من المحكمة المنظورة أمامها المادة .

مادة ٢٤ - إذا حكم على الخصم وجبت مطالبة بالرسوم فإن

تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على من تقرر

إعفاؤه منها إذا كانت قد زالت حالة عجزه إلا إذا
رأت المحكمة جعل الرسم على الخوافة العامة .

مادة ٢٥ - يفرض رسم على تنفيذ الأحكام والأوامر
الصادرة من المحاكم الحسبية والجائز تنفيذها
بواسطة المحضرين وفقاً لما هو مبين بقانون رسوم
المحاكم المدنية .

التعليقات

- ١ - يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ
الأحكام والأوامر المنوّه عنها هذه المادة بشرط أن يكون الحكم
أو الأمر مشمولاً بالصيغة التنفيذية .
ويخفض هذا الرسم إلى ثلثه في حالة طلب إعادة التنفيذ على
النوع الواحد .
- ٢ - لا يشمل رسم التنفيذ سوى إجراءات التنفيذ والإعلانات
الخاصة بها التي تلي إعلان الحكم .
- ٣ - يجوز لصاحب الشأن أن يطلب رد رسم التنفيذ إذا لم
يكن قد حصل البدء فيه فعلاً .
- ٤ - لا يحصل رسم التنفيذ مقدماً على الأحكام الصادرة لمصلحة
عديم الأهلية أو القاص في الحالات المبينة في المادة ٩ فقرة أولى
من قانون الرسوم الحسبية وإنما يتفد بها على الملزم بها .

مادة ٢٦ - يفرض على طلبات رد القضاة رسوم ثابتة
كالمفروضة أمام المحاكم المدنية .

مادة ٢٧ - يفرض رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة
من أصل وصورة الأوراق التي تعلن بواسطة
المحضرين وذلك علاوة على الرسوم المبينة بهذا
القانون .

التعليات

١ - فيما عدا الاعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي يقتضيها التنفيذ (وهي التي تشملها الرسوم المفروضة طبقاً للمادتين ٢٥ و ٣٠ من قانون الرسوم الخسبية وللمادة ٤٧ من قانون الرسوم المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤) يفرض على الاعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره ١٠ قروش عن كل ورقة من أصل وصورة الأوراق التي تعلن بواسطة المحضرين فإذا تعددت الصور فيحمل على كل صورة رسم قدره عشرة قروش ويستثنى من ذلك إعادة الاعلان بسبب تغير صفات الخصوم والاعلانات الادارية التي تحصل بناء على طلب قلم الكتاب .

٢ - لا يستحق رسم على إعلان حكم الغرامة أو أمر تقدير الرسوم أو أتعاب الخبراء الموظفين ، كما لا يستحق رسم على التنبيه أو الاعلان بالتنفيذ إلا في حالة إعادة الاعلان بسبب فعل المحكوم

عليه أو الصادر ضده أمر التقدير فانه يستحق عليه الرسم المقرر في هذه المادة .

مادة ٢٨ - تعتبر كسور الجنيه جنيتها عند تقدير قيمة التركات والأموال وكذلك تعتبر كسور القرش قرشا عند تقدير الرسوم .

مادة ٢٩ - لا يجوز إعطاء أية صورة أو شهادة أو ملخص من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقا عن المادة من رسوم وذلك فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٠ إلا إذا أذن القاضي أو رئيس المحكمة بإعطاء الصورة أو الشهادة بناء على عريضة تقدم من صاحب الشأن .

مادة ٣٠ - تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات من بدء الطلب إلى حين الحكم في الموضوع وإعلانه ومصرفات انتقال القضاة وأعضاء النيابة والمترجمين والكتبة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض مقابل الانتقال ، كما تشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصرفات وأتعاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحاماة التي تقدرها المحكمة وأوامر تقدير

الرسوم القضائية . وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون .

التعليات

تشمل الرسوم المفروضة أيضا مصاريف انتقال وبدل سفر
معاونى المحاكم الحسبية طبقا للكتاب الدورى رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٧

مادة ٣١ - يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ
هذا القانون .

التعليات

بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ أصدر معالى وزير العدل قرارا
وكتابادوريا ببيان محتويات الورقة وطريقة تنفيذ هذا القانون نشر
على النيابات بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٤٨ فيرجع إليهما .

فندعوا الأعلام الحسبية بالنيابات إلى اتباع ما جاء بهذه التعليات
والرجوع إلى حضرات أعضاء النيابة المتولين للدعوى الحسبية في
الجزئيات والسكريات إذا أشكل عليهم بعد ذلك نص من نصوص
قانون الرسوم أو التعليات ، كما ندعو حضرات الأعضاء المذكورين
إلى الالتجاء بدورهم عند الضرورة إلى حضرات رؤساء النيابة
الذين لهم بطبيعة الحال أن يرجعوا إلينا إذا اقتضى الأمر .

النائب العام

تحريرا في ٦ ابريل سنة ١٩٤٨

المنشورات والكتب المدونة والكتب التفسيرية

الصادرة من إدارة تفتيش النيابة

منشور رقم ٢ لسنة ١٩٤٨

من عمل أعضاء النيابة

نظرا لما للدعوى الحسنية من بالغ الأهمية ، فقد رأينا أن
نخصص لها في مدينة القاهرة نيابة يقوم بالعمل فيها رئيس نيابة
يعاونه عدد من الأعضاء وأن نخصص لمدينة الإسكندرية نيابة
حسنية يقوم بالعمل فيها أحد وكلاء النيابة من الدرجة الأولى
الممتازة يعاونه عدد من الأعضاء بالقدر الذي يتناسب مع حاجة
العمل تحت إشراف حضرة رئيس النيابة .

أما في النيابة الكلية الأخرى فيتولى الدعوى الحسنية أحد
وكلاء النيابة الأول ومن يعاونه من الأعضاء بإشراف حضرة
رئيس النيابة .

وأما الجزئيات فيجب أن تنال القضايا الحسنية عناية العضو
المدير للنيابة الجزئية بحيث يتولاها بنفسه أو بمعرفة أحد الأعضاء
الآخرين تحت إشرافه .

قنبلاغ النيابة ذلك . وتدعو حضرات الأعضاء إلى بذل أقصى عنايتهم في القيام بما فرضه قانون المحاكم الحسبية والقرارات والمنشورات المنفذة له وعلى الأخص الأمور الآتية :

١ - المواد التي أوجب القانون في المادة ٨٠ منه قيام النيابة بتحقيقها والسير في هذا التحقيق على الوجه الذي يكفل تهيئة الدعوى للفصل فيها من المحكمة الحسبية .

٢ - مراجعة الحسابات التي تقدم للنيابة من الأوصياء والنواب عن عديمي الأهلية وناقصيها ومراجعة المستندات الخاصة بها واستيفاء ما يتضح من وجوه النقص فيها قبل تقديمها للمحكمة .

٣ - وضع ملخصات للقضايا طبقا لما أوجبه المادة ١٧ من القرار الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

٤ - اطلاع الأعضاء المترافعين على القضايا وعلى الملخصات الملحقة بها قبل مواعيد الجلسات لتحضيرها والاستعداد لإبداء الرأي في كل ما تعرض له المحكمة أثناء نظر الدعوى .

٥ - تحرير المذكرات في القضايا التي استلزم القانون إبداء رأي النيابة فيها .

٦ - مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم الحسبية وذلك على أثر صدورها لمراقبة سلامتها ومطابقتها للقانون والطعن فيما يستحق الطعن فيه منها في المواعيد القانونية مع تحرير مذكرات بالأسباب التي تستند إليها النيابة فيما ترفعه من هذه الطعون .

ونأمل أن ينهض حضرات أعضاء النيابة الذين ألقى على عاتقهم

عبء الدعوى الحسنية بهذا الواجب الجديد بما عرفوا به دائماً من الكفاية والدقة مما جعل النيابة العامة موضع ثقة المشرع ومناطق أمله في هذا الإصلاح .

القاهرة في ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ النائب العام

ملخص المنشور رقم ٥ لسنة ١٩٤٨

القصد من ندب رجال

الضبطية القضائية

توجيه نظر حضرات أعضاء النيابة إلى الواجبات المفروضة عليهم شخصياً بمقتضى قرار التنظيم ودعوتهم إلى القصد في ندب رجال الضبطية القضائية وأن يكون مقصوراً على الأحوال التي تحمل ذلك .
القاهرة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨ النائب العام

كتاب دورى رقم (٢) لسنة ١٩٤٩

الإشراف على القيد والتسديد في الجداول والدفاتر

لوحظ من التفتيش على الأعمال الحسنية ببعض النيابة أن حضرات أعضاء النيابة لا يولون العمل الكتابي ما ينبغي له من العناية والاهتمام فلا يؤشرون على الجداول والدفاتر بما يدل على مداومة مراجعتها والإشراف عليها للتأكد من أن القيد والتسديد فيها لا يعتوره نقص ولا يشوبه خلط أو خطأ .

ولما كان انتظام الأعمال الكتابية ودقة أدائها بالنيابات من أهم الأسباب المؤدية إلى حسن سير العمل القضائي وكمالها .

وإنا ندعو حضرات أعضاء النيابة إلى أن يشرفوا إشرافا فعليا دقيقا على هذا العمل وأن يراقبوا القيد والتسديد في الجداول والدفاتر مراقبة دورية وذلك بالتفتيش فيها مرتين في كل شهر لتدارك النقص والخطأ في الوقت المناسب وليكون في هذا الإشراف المستمر على الكتبة حافزا لهم على إتقان العمل .

القاهرة في ٦ يناير سنة ١٩٤٩

كتاب دورى رقم (٣) لسنة ١٩٤٩

الإشراف على تنفيذ القرارات

لما كان تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة من المحاكم الحسبية يمثل شطرا هاما من العمل المنوط بالنيابة العامة في الدعوى الحسبية ويقتضيهم بذل قسط وافر من عنايتهم ، فإننا نرى أنه يجب على حضرات أعضاء النيابة أن يستعرضوا القضايا التي نظرتها المحكمة عقب الجلسة مباشرة ليؤشروا بأنفسهم بالطريق الذي يروونه مؤديا إلى تنفيذ القرارات تنفيذا صحيحا منجزا على هامش محضر الجلسة أو على رول النيابة على أن يستعرضوا هذه القضايا مرة أخرى قبل الجلسة التالية بوقت كاف حتى يستطيعوا تتبع تنفيذ إشاراتهم ومعرفة ما تم في أمرها في وقت مناسب يسمح لهم باتخاذ ما يروونه استعجالا أو استكمالا لإشاراتهم الأولى وبهذا يمكن

الاطمئنان قدر المستطاع إلى أن للقرارات التي تصدرها المحاكم سوف تلقى من عناية حضرات أعضاء النيابة ما يكفل تنفيذها في الوقت الملائم وبحول دون تأجيل القضايا عدة مرات ، لتنفيذ القرارات السابقة .

فندعو حضرات أعضاء النيابة إلى اتباع ما سبق ذكره بهذا الشأن .

القاهرة في ٦ يناير سنة ١٩٤٩

كتاب دورى رقم (٥) لسنة ١٩٤٩

ضرورة تحقيق طلبات الحجر وعمل تقرير بما أسفر عنه التحقيق

لوحظ من التفتيش القضائي على العمل الحسبي ببعض النيابةات أو حضرات أعضاء النيابة يقدمون القضايا الخاصة بالحجر وباقي الأمور المائة المبينة بالمادة ٨٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ إلى المحاكم بغير تحقيق وتقرير منهم .

ولما كان إجراء التحقيق وتقديم تقرير عنه إلى المحكمة في هذه الأمور أمر وجوبى استلزمه القانون حتما .

فإننا ندعو حضرات الأعضاء إلى القيام به دائما وعدم تقديم القضايا إلى المحاكم خلوا من تحقيق النيابة مشفوعا بالتقرير بما أسفر عنه .

القاهرة في ٦ يناير سنة ١٩٤٩

كتاب دورى رقم (٦) لسنة ١٩٤٩

تحرير مسودات للتقارير والمذكرات تبقى فى ملفات القضايا

لوحظ من التفتيش على الأعمال الحسنية ببعض النيابة أن بعض المذكرات والتقارير المقدمة من النيابة فى القضايا ضئيلة فى بعض الأحيان أو تافهة فى أحيان أخرى وقد خلت ملفات تلك القضايا من مسودات لها بخط حضرات أعضاء النيابة .

وقد دلت التجارب الماضية على أن من خير ما يستقيم به العمل القضائى أن يكون لكل المحررات التى تصدر عن القائمين به أصول مدونة بخط حضراتهم دالة بذاتها وبصفة قاطعة على أنهم قد ألوا إلاما شاملا بالموضوع الذى يحروز فيه . وكان ذلك ما حدا بوزارة العدل إلى إرسال كتبها المتعاقبة إلى المحاكم فى ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ و ١٢ و ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦ و ٢٩ يناير سنة ١٩٣٨ تحتم فيها على حضرات قضاة المحاكم أن يجعلوا لأسبابهم مسودات بخطهم ترفق بأوراق القضايا .

ولما كان فى اتباع هذا المنهج القويم ما يعود على العمل القضائى بالفوائد المرجوة .

فانا ندعو حضرات أعضاء النيابة عموما إلى العمل على تحرير مسودات بخطهم للتقارير والمذكرات التى تقدم منهم فى القضايا الحسنية ممهورة بامضاءاتهم على أن تبقى دائما فى ملفات القضايا وسيكون ذلك محل مراقبة حضرات المفتشين القضائيين عند التفتيش .

القاهرة فى ٦ يناير سنة ١٩٤٩ .

عن جرد الأموال

ملخص المنشور رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨

ضرورة بيان قيمة نصيب القصر في التركة بالقبراطو بالقدر بقائمة الجرد على أعضاء النيابة أو من يندبونهم من معاوني المحاكم الحسبية أو رجال الإدارة لأجراء الجرد أن يراعوا ذكر قيمة نصيب القاصر أو القصر في التركة (بالقبراطو والقدر) في قوائم الجرد التي محررونها قبل تقديمها للمحكمة للتصديق . .

النائب العام

١١-٩-١٩٤٨

كتاب دورى رقم (١٥٥) لسنة ١٩٤٨

التعاون مع مأموريات الضرائب في الحصر والجرد
وتمكين مأمورى الضرائب من الاطلاع على ملفات التركات
حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة العدل

صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسم الايلولة على التركات فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٤ وقد لاحظ القائمون بتنفيذ هذا القانون بقسم التركات بمصلحة الضرائب أن أعمالهم كثيرا ما تتصل بأعمال وزارة العدل وأنه لكي ينفذ هذا القانون على أكمل وجه ينبغي أن يكون هناك تعاون كامل صادق من جميع الجهات الرسمية التي تتصل به وسيحقق هذا التعاون المصلحة العامة التي تهدف جميعها بالحرص على أموالها وجهود موظفيها .

وتتجصر ملاحظات المأموريات على ما يأتي :

أولا - أعمال المحاكم الحسبية . -

نص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ في المادتين ٢٨ و ٢٩ على أن لمصلحة الضرائب اتخاذ الاجراءات التحفظية وجرّد التركات وحذرت المادة ٣١ على كل شخص أو مصرف أو شركة أو سمسار يكون مدينا للتركة أن يسلم شيئا مما في ذمته للورثة إلا بعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب وأجازت المادة ٣٣ لذوى الشأن بموافقة المصلحة أو بمقتضى حكم قاضى الامور المستعجلة سحب المبالغ الضرورية لمعيشتهم ولما تقتضيه الحاجات المستعجلة للتركة :

كما حظرت المادة ٣٤ على المصارف ومؤجرى الخزائن فتح الخزائن المؤجرة لتوفى فى غيبة مندوب مصلحة الضرائب كما نص فى المادة رقم ٥١ على ضرورة مراعاة سر المهنة .

وقد نص قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمحاكم الحسبية فى الباب الثالث الخاص بحصر الأموال والتحفّظ عليها على اجراءات مماثلة لما نص عليها القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ من بعض الوجوه . ويتبين من ذلك أن كلا الجهتين المحاكم الحسبية ومصلحة الضرائب مكلفتان بنفس العمل وان اختلف هدف كل منهما فهدف الأولى مصلحة القصر وهدف الثانية ضمان حق الدولة فى تحصيل رسم الابلولة على التركات وهو لا يتعارض بحال ما مع مصلحة القصر الذى تحرص عليه المحاكم الحسبية ، وكان لا بد أن يتلاقى المنفذان للقانونين ببعضهما وأن يتعاونوا إذا أرادا تحقيق المصلحة العامة توفيراً لبعض

جهودهما وحتى لا تتضارب أو تتعارض قرارات كل جهة، وقد حدث في بعض المأموريات فعلا أن طلب مأمور الضرائب الاطلاع على بعض محاضر الجرد في بعض التركات فرفض طلبه لعدم وجود تعليمات لدى القائمين بالإمر بالمحاكم الحسبية، والمصلحة ترجو أن توافق سعادتكم على التنبيه على القائمين بتنفيذ قانون المحاكم الحسبية بالسماح لمأموري الضرائب بالاطلاع على ملفات التركات بالمجالس الحسبية وضرورة إخطار مصلحة الضرائب على كل تركة بالمحاكم الحسبية وستقوم المصلحة من جانبها بنفس التسهيلات التي تطلبها وتخطر المحاكم الحسبية عن كل تركة لديها بها قصر .

ثانياً - حدث في إحدى الحوادث الجنائية أن أودع ضمن أحرارها مفاتيح خزنة قتل وجدت معه ثم سلمت هذه المفاتيح إلى الورثة دون علم مأمور الضرائب وتمكن الورثة بذلك من تهريب الأموال التي كانت بها إذ كان المعروف عن القتل أنه من ذوى اليسار .

والمصلحة ترجو أن تراعى النيابة في هذه الحالة وما يماثلها مادام هناك مورث وتركة عدم تسليم مفاتيح الخزائن وما يماثلها للورثة إلا بحضور مأمور الضرائب المختص بالتركات حتى يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لجردها بمعرفة في الوقت المناسب ليقوم بواجبانه المعروضة بقانون . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . .

تحريرا في ١٦ ماير سنة ١٩٤٨ . . إمضاء

نبلغكم بحسرة ما ورد إلينا من مصلحة الضرائب بوزارة المالية في شأن تعاون الأعلام الحسبية باليابات مع أقسام ضريبة التركات

بما موريات الضرائب في حصر وجود تركات المتوفين عن قصر
وتمكن ما موري الضرائب من الاطلاع بأنفسهم على ملفات التركات
إذا طلبوا ذلك .

ولما كان في تعاون الأقسام الحسنية مع ما موري الضرائب في حصر
وجرد التركات التي بها قصر ما يحقق مصلحة القصر والخزانة العامة معا .
وعما أن قانون المحاكم رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ لا يجوز (بمقتضى نص
المادة ١١٣ منه) الإطلاع على ملفات القضايا الحسنية بناء على طلب
محكمة مدنية أو جهة إدارية إلا بعد التصريح بذلك من المحكمة الحسنية .
وبعد سماع أقوال النيابة العمومية .

فإننا ندعو النيابة جميعا إلى اتباع ما يأتي . —

أولا - إخطار ما مورية الضرائب المختصة عن كل شخص يتوفى
عن تركه وورثه قصر بمجرد ورود بلاغ الوفاة إلى النيابة ، على أن
يكون هذا الإخطار مقصورا على بيان إسم المتوفى ووطنه وتاريخ
الوفاة .

ثانيا - لفت نظر الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين بمجرد
تعيينهم إلى مراعاة الإلتزامات التي فرضها عليهم قانون رسم الأبلولة على
التركات رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بالمادتين ١٩ و ٢٧ منه وكذا بالمادة
٨ من القرار الوزاري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ باللائحة التنفيذية
للقانون السالف الذكر .

ثالثا - تقديم الطلبات التي ترفع من ما موري الضرائب بطلب
التصريح لهم بالاطلاع بأنفسهم على ملفات التركات إلى المحكمة في

أقرب جلسة مشفوعة بمذكرة برأى النيابة في كل طلب أعمالاً لنص المادة ١١٣ من القانون السالف الذكر على أن لا يلجأ حضرات أعضاء النيابة إلى طلب رفض الإذن بالاطلاع أو تأجيل هذا الإذن إلا في الحالات التي تقضى الضرورة القصوى بسبب ظروف التركة إلى استعمال هذا الحق على أن تبين هذه الظروف بجلاء وتفصيل في مذكرة النيابة التي يشفع بها الطلب قبل رفعه إلى المحكمة .
رابعا - أما في حوادث القتل التي تضبط فيها أحرار فإنه يتعين عدم تسليم ما تتضمنه هذه الأحرار من مفاتيح خزائن أو نقود أو أوراق مالية أو عقود أو مستندات للورثة إلا بحضور مأهول الضرائب المختص حتى ولو لم يكن بين هؤلاء الورثة من هو قاصر أو عديم أهلية عيانة لحقوق الخزانة العامة كما تقضى بذلك المادة ٢٨ من قانون رسم الأيلولة على التركات رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ .
تحريراً في ٣٠ يونيو لسنة ١٩٤٨
النائب العام

كتاب دوري رقم (٢٦٣) لسنة ١٩٤٨

طلب النيابة تحديد جلسة لنظر الجرد عند طلب تعيين الوصي
لاحظ التفتيش القضائي على الأعمال الحسنية بالنيابات أن بعض المحاكم تقضى بتعيين الوصي أو القيم أو الوكيل بالتطبيق للفقرات ١ و ٤ و ٦ و ١٢ من المادة ٥٥ من قانون المحاكم الحسنية دون تحديد الجلسة التي تقدم فيها قائمة الجرد للتصديق عملاً بالمادة ٧٣ من القانون بادي الذكر .
وقد ترتب على ذلك خلوك كثير من القضايا من قوائم الجرد بسبب تراخي النائبين عن عديمي الأهلية في تقديمها في الوقت المناسب ،

وعدم وجود دفتر خاص لدى الأقسام الحسبية لحصر أمثال هذه القضايا المولاة استيفائها .

ونرى علاجا لهذا الامر توجيه نظر حضرات أعضاء النيابة الموكلين اليهم شؤون الدعوى الحسبية إلى ضرورة اشتغال الطلب الذى يرفع منهم إلى المحكمة لتعيين الوصى أو النائب عن عديم الأهلية ، على طلب تحديد جلسة أخرى لتقديم قائمة الجرد حتى يتسنى للمحكمة النظر فى مجازاة من يتأخر من هؤلاء عن تقديم القائمة فى الوقت المناسب .

القاهرة فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨
النائب العام

كتاب دورى رقم (١٣)

إحالة جرد جميع القضايا التجارية على مكاتب الخبراء

ضرورة كتاب إدارة الخبراء رقم ٥٢٩ المؤرخ ٢٠ يناير سنة ١٩٤٩ .

نصت المادة ٧١ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ على أنه إذا كانت ثروة عديم الأهلية أو الغائب لا تتجاوز ٥٠ جنيه أو كان عديم الأهلية أكثر من واحد وكانت ثروتهم لا تتجاوز مائة جنيه فلا حاجة إلى تعيين وصى أو قيم أو وكيل - إلا إذا دعت الضرورة لذلك - ويكتفى بتسليم المال إلى من يقوم بشئون عديم الأهلية أو الغائب .

كما نصت المادة ٢٤ من نفس القانون بأن : على الوصى أن يقدم حسابا سنويا مؤيدا بالمستندات وفقا للأوضاع المقررة فى هذا القانون ويعنى الوصى من تقديم الحساب إذا كانت أموال القاصر

(الواحد) لا تزيد على ٥٠٠ جنيه ما لم تر المحكمة غير ذلك ،
ونظرا لأن النيابات الحسبية عند تطبيق المادتين المذكورتين
تستند على قيمة التركة الواردة بمحضر الجرد أو المحضر - ولما كانت
قائمة الجرد والمحضر تظهر فقط قيمة الأصول الظاهرة المملوكة -
ونظراً لأن مكاتب السماسرة ومتعهدي توزيع العمال والبائعين
بالعمولة لا يوجد بها إلا أثاث ضئيلة القيمة - فغالبا عند وفاء أحد
هؤلاء خصوصا إذا لم يكن له عقارات ثابتة أو منقولات أخرى
كبيرة القيمة لا يتم تعيين وصي أو لا يكلف الوصي بتقديم حساب
سنوي تنفيذاً لنص المادتين ٧١ و ٢٤ من القانون رقم ٩٩ - ١٩٤٧
لمضالمة قيمة التركة الواردة بمحضر المحضر أو محضر الجرد بينا مكاتب
هؤلاء السماسرة أو المتعهدين أو البائعين بالعمولة تدبر من الأرباح
مالا قد يدره محل به من العروض التجارية والسلع الشيء الكثير
أو مالا قد تدره تركة تحوي الكثير من العقارات أو الاطيان
- وذلك نتيجة تمتع هذه المكاتب بشهرة لا تظهر قيمتها ضمن محضر
المحضر أو محضر الجرد - وتكون نتيجة عدم إعطاء عناية خاصة لهذا
النوع من المكاتب أن يضيع الكثير من حقوق القصر وغالبا ما
ينفرد الابن الأكبر أو أخ المورث بالمكتب ويخص نفسه بكل
الربح الناتج أو بالجزء الأكبر فيه .

لذلك ، تقترح الوزارة إصدار التعليمات للنيابات الحسبية باحالة
جرد جميع القضايا التجارية مهما كانت قيمة التركة على مكاتب الخبراء
لتقدير شهرة المحل على أن ينص في محضر الجرد أن تقدير الشهرة هو

لغرض تقويم التركة بحيث لا تكون هناك أى مسئولية على الورثة-
أو القصر عند التصفية أو التخارج أو فرض ضريبة التركات فعند
حدوث أى شئ من ذلك يعاد تقدير الشهرة إذا وجد لم هذا محل
وطبقا للواقع ولاصول المحاسبة والمراجعة

وكيل وزارة العدل

٢٠ - ١ - ١٩٤٩

عن المصابين بأمراض عقلية وعن طلبات الحجر

منشور رقم (٨) لسنة ١٩٤٨

المصابون بأمراض عقلية وما يتخذ بشأن

الإخطارات الواردة عنهم

نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بمجز المصابين بأمراض عقلية على أنه ، لا يجوز حجز المصاب
بمرض فى قواه العقلية إلا إذا كان من شأن هذا المرض أن يخل
بالأمن أو النظام العام أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة
الغير وذلك طبقا لأحكام هذا القانون .

ونصت المادة (٢١) من هذا القانون على أنه ، يجوز أن يقبل
فى المستشفيات المعدة للمصابين بأمراض عقلية كل مصاب بمرض
عقلى غير ما نص عليه فى المادة الرابعة بناء على طلب كتابى منه أو

من وليه أو ممن يقوم بشئونه . فإذا تبين لمدير المستشفى أن حالته العقلية أصبحت مما نص عليه في المادة الرابعة وجب عليه التحفظ عليه وإخطار ذويه والبوليس فوراً بذلك لاتخاذ إجراءات الحجز المنصوص عليها في القانون .

ونصت المادة الخامسة من القانون على أنه ، إذا رأى طبيب الصحة أن شخصاً مصاباً بمرض عقلي في حالة مما نص عليه في المادة الرابعة وجب عليه أن يأمر بحجزه بواسطة البوليس وللنيابة أو لأمرى الضبطية القضائية من رجال البوليس كذلك إذا علم بمثل هذه الحالة أن يضع المشتبه فيه تحت الحفظ ويعرضه على طبيب الصحة للكشف عليه في مدى أربع وعشرين ساعة على الأكثر من وقت القبض عليه ، فإذا اتضح للطبيب بعد فحصه أنه غير مريض بمرض عقلي مما نص عليه في المادة السابقة وجب الإفراج عنه فوراً - وإذا قامت شبهة عند الطبيب لدى الكشف أن الشخص في حالة مما نص عليه في تلك المادة دون أن يستطيع القطع برأى في ذلك يأمر بوضعه تحت الملاحظة لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام في أحد المستشفيات الحكومية غير المستشفيات المعدة للأمراض العقلية على أن يكشف عليه طبيباً كل يوم . وفي نهاية مدة الملاحظة يقرر الطبيب إما الإفراج عنه أو حجزه وفي جميع الأحوال يحضر الطبيب تقريراً لنتيجة الكشف الذي أجراه - ويكون الحجز في أحد المستشفيات الحكومية المودة لذلك إلا إذا رغب ذوو المريض أو من يقوم بشئونه في إيداعه أحد المستشفيات الخصوصية للأمراض العقلية .

ونصت المادة (٢٦) من القانون المذكور على إعداد سجل من صورتين لدى مديري المستشفيات المعدة للمصابين بأمراض عقلية يدون في كل منهما اسم كل مريض ولقبه وسنه وجنسيته والوصاف المميزة له ومحل اقامته وتاريخ دخوله وخروجه واسم ولقب من طلب إدخاله .

وأنه لا يجوز الاطلاع على هذه السجلات أو المستندات ولا إعطاء صورة منها إلا بإذن من مجلس المراقبة ،

وأوجبت المادة (٢٠) من هذا القانون على مدير المستشفى أن يبلغ النيابة عن حيز كل مريض في مدى يومين من تاريخ دخوله المستشفى لتتخذ الوسائل اللازمة لحفظ أمواله - كما أوجبت المادة (٦٤) من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ على الأطباء المعالجين ومديري المستشفيات والمصحات حسب الأحوال أن يبلغوا النيابة العمومية عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم . ويستفاد من هذا النص أن جميع الحالات العقلية التي تدخل تحت نص المادتين الرابعة والحادية والعشرين من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ واجب إخطار النيابة عنها .

فندعوا النيابة جميعا إلى مراعاة ما يأتي :

(أولا) بمجرد ورود إخطار للنيابة من أحد مستشفيات الأمراض العقلية - بالتطبيق للمادة (٢٠) من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ - عن حالة من الحالات التي تدخل تحت نص المادة الرابعة أو الفقرة الأخيرة من المادة الحادية والعشرين من هذا

القانون فعليها اتخاذ الوسائل اللازمة لحفظ أموال المريض إذا كان له مال . ثم تستفسر بعد ذلك من المستشفى أو المصلحة عما إذا كان مجلس المراقبة قد بت في أمر المريض بالحجز من عدمه فإذا كان قد بت في هذا الشأن بالحجز وجب السير في إجراءات الحجر للجنون دون حاجة إلى عودة الاستفسار من المستشفى عن نوع المرض .

(ثانيا) - أما إذا كان الاخطار عن حاله مما يدخل تحت نص الفقرة الأولى من المادة الحادية والعشرون من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ تنفيذا لنص المادة (٦٤) من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ فعلى النيابة أن تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الثاني من القانون الأخير ، إذا كان للمريض مال مع الاستفسار في نفس الوقت من المستشفى أو المصلحة أو الطبيب المعالج على حسب الأحوال عن حالة المريض ومدى تأثير مرضه على أهليته لإدارة شؤنه بنفسه . فإذا لم يجب المستشفى أو المصلحة أو الطبيب فليدير النيابة أو من يندبه لذلك من أعضائها الانتقال إلى المستشفى أو المصلحة للاطلاع على أوراق المريض وإثبات ذلك في محضر دون استلام أوراق المريض من المستشفى . ثم مناقشة المريض وإرفاق كل ذلك بالملف عند عرض الأمر على المحكمة التي لها بطبيعة الحال أن تندب خيرا إذا رأت ضرورة لذلك .

(ثالثا) فإذا كان المريض قد غادر المستشفى أو المصلحة ولم تكن النيابة قد اتخذت الوسائل التحفظية على أمواله فعليها اتخاذ هذه الوسائل . ثم الاستفسار من الجهة التي كان بها المريض عن حاله

وقت الدخول وعن حالته وقت خروجه . فاذا لم تجب المستشفى أو المصحة أو الطبيب المعالج فللنيابة أن تطلع على أوراق المريض بالجهة التي كان بها بالوسائل المبينة في الفقرة السابقة .

(رابعا) أما إذا تقدم طلب بالحجر للجنون أو العته على شخص خارج المستشفيات أو المصحات المخصصة لإيواء المصابين بأمراض عقلية وتراعى لحضرة عضو النيابة المحقق أن القطع برأى في حالة المطلوب الحجر عليه يستلزم الرجوع إلى خبير في الأمراض العقلية فلعضد النيابة أن يصدر قرارا يندب الخبير صاحب الدور في جدول خبراء المحكمة أو خبيرا آخر إذا لم يكن في جدول المحكمة خبراء مقررون في قسم الأمراض العقلية ، ثم يرفع الأمر لرئيس المحكمة الحسبية أو القاضى على حسب الأحوال لتقدير الأمانة الواجب إيداعها على ذمة هذا الخبير وفقا للمادة (١١) من قانون الرسوم الحسبية رقم (١) لسنة ١٩٤٨ ، مع تكليف طالب الحجر بآدائها ، فان توفى عن الأداء للاعسار أو لآى سبب آخر . وقبل الخبير المتدب أداء المأمورية دون توقف على إيداع الأمانة ، أحيلى عليه ، على أن يتقدم للقاضى أو رئيس المحكمة بحسب الأحوال بعد إيداع تقريره ، بطلب تقدير أتعابه ومصاريفه وفقا لحكم المادة (١١) من قانون الرسوم الحسبية

أما إذا امتنع الخبير عن مباشرة المأمورية بغير أمانة فلهضو النيابة أن يسلك الطريق الذى رسمته المادة الخامسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ٤٤

(خامسا) - فاذا قرر طبيب الصحة أن حالة المريض ليست بما

يدخل تحت نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤
فعلى عضو النيابة أن يكون رأيه فى طلب الحجر من واقع التحقيق
الذى يجريه وبعد سماع أقوال أقارب المريض وذويه . ثم يرفع الأمر
إلى المحكمة التى لها بطبيعة الحال أن تبتدب خيرا إذا شاءت .

النائب العام

القاهرة فى ٨ مارس سنة ١٩٤٨

كتاب دورى رقم (٩١) لسنة ١٩٤٨

بشأن النقود التى توجد مع المصابين بأمراض عقلية

حضرة صاحب السعادة النائب العام لدى المحاكم الوطنية

بالإضافة على كتاب النيابة العمومية رقم ٣١ - ١٥ - ٢ المؤرخ
فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩ - أتشرف باخطار سعادتك أن التعليمات
التي كانت متبعة قبل صدور قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة
١٩٤٧ بصدد النقود التي كانت توجد مع مرضى العقول عند دخولهم
بمستشفى الأمراض العقلية الحكومية للعلاج أو أثناء إقامتهم بها
تقضى بما يلى :

أولا - عند الدخول

- أ - إذا كان المبلغ ثلاثة جنيهات فأكثر يوضع المريض بالدرجة
الثالثة الممتازة فئة مائة مليم يوميا إلى أن يستهلك المبلغ .
- ب - إذا كان المبلغ أقل من ثلاثة جنيهات لفاية مائة مليم يعلى
بالأمانات على ذمة صاحبه ويسلم للمريض نفسه إذا أخرج بغير
عامة موجبة للحجر أو يسلم لوليه الشرعى أو للمعتولى شؤنه

ج - إذا كان المبلغ أقل من مائة ملجم يضاف إلى الإيرادات العامة (اجتناباً لتضخم حسابات الأمانات بمبالغ جزئية) .

ثانياً - أثناء الإقامة بالمستشفى .

جميع المبالغ التي توجد مع المرضى أثناء إقامتهم بالمستشفى سواء كانوا يعالجون بإحدى الدرجات الممتازة أو مجاناً يضاف أمانات تحت بند خاص قلت قيمة هذه المبالغ أو كثرت . (وقد كانت هذه المبالغ تصرف في شئون الترفية عن المرضى في الأعياد والمواسم) . ونظراً لأن سعادتكم أبدتكم في الخطاب رقم ٣١ - ١٥ - ٣ المؤرخ في ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ أن أموال عديم الأهلية قد أصبحت في رعاية النيابة العامة بمقتضى قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ وطلبتم سعادتكم عدم التصرف في ودائع المرضى وأماناتهم - قلت قيمتها أو كثرت - إلا بعد الرجوع إلى النيابة .

لذلك أتشرف بعرض الأمر راجياً النظر والتنبيه إلى الإفادة بالرأي أزاء ما جاء بالقواعد المقدمة .

وانتظاراً للرأي سعادتكم في الموضوع تقوم هذه المصلحة بتعليق ما يتواجد مع المرضى لدى الدخول وتكون قيمتها مائة ملجم فأكثر بحساب الأمانات بأسمائهم وبالتالي لا ينفق منها شيء في مصاريف العلاج . أما المبالغ التي تكون قيمتها أقل من مائة ملجم فإنه يستمر إضافتها إلى الإيرادات للسبب المذكور بالفقرة د ج ، من البند الأول .

وفيما يختص بالمبالغ التي توجد مع المرضى أثناء الإقامة بالمستشفى فإن هذه المصلحة تقترح أن ما يوجد منها مع المريض الواحد تكون

قيمته أقل من مائة مليم فيستمر إضافته إلى الحساب الخاص بالترفية عن المرضى - أما المبالغ التي تكون قيمتها مائة مليم فأكثر فأنها تعلق بالامانات بأسماء المرضى وبالتالي لا تضاف إلى الحساب الخاص - هذا ما تقترحه المصلحة العامة بشأن النقود التي تتواجد مع المرضى عند الدخول أو أثناء إقامتهم بالمستشفيات .

أما كيفية التصرف في المبالغ المعلاة على ذمة المرضى لدى الافراج عنهم فإن المصلحة تترك التقدير في هذا الشأن لسعادتكم . فاذا تراءى أن يحرف إلى المريض المفرج عنه المبالغ المعلاة باسمه - إذا كان الافراج عنه بغير عاهة موجبة للحجر ولم يكن قد حجر عليه وعين قيم له أو لم تشر النيابة بتسليم أمواله إلى من يقوم بشئونه - فأنتنا نرجو تحديد الحد الأقصى الذي يجوز صرفه للمريض .

وتفضلوا معادتكم بقبول فائق الاحترام مدير عام

حضرة صاحب العرة مدير عام مصلحة الأمراض العقلية بالعباسية
إلحاقاً لكتابنا رقم ١٣ - ١٥ - ٣ المؤرخ في ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ بشأن النقود التي توجد مع مرضى العقول عند دخولهم مستشفيات الأمراض العقلية الحكومية للعلاج أو أثناء إقامتهم بها - تفيد بأننا نوافق على اتباع القواعد الجديدة التي وضعتها المصلحة في هذا الشأن عقب وصول كتابنا رقم ٣١ - ١٥ - ٣ المؤرخ ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ على التعصيل الموضح بكتابكم السالف الذكر .

أما فيما يتعلق بالأموال المعلاة على ذمة المريض الذي يفرج عنه بغير عاهة موجبة للحجر ولم يكن قد حجر عليه فإننا نرى صرف

هذه المبالغ إليه بأكملها إذا كان رشيدا أما إذا كان سفيه دون الحادية والعشرين فتسلم إلى وليه .

القاهرة في ١٥ إبريل سنة ١٩٤٨
النائب العام

ودائع مرضى العقول بالمستشفيات

صاحب العزة رئيس نيابة القاهرة الحسبية

اطلعت على الكتاب رقم ٤٧٤٧ المؤرخ ٩ - ١ - ١٩٤٨ الخاص باستطلاع رأى فيما يتبع نحو ودائع مرضى العقول بمستشفى الأمراض العقلية المنوه عنه بالنبليغات الواردة للنيابة من المستشفى المذكور والمرافقة لكتاب حضرتكم سالف الذكر .

ونعيد هذه النبليغات - رجاء التنبيه إلى الإستفسار من المستشفى من حالة كل من هؤلاء المرضى طبقا للمنشور رقم ٨ لسنة ١٩٤٨ - ثم توزيع هذه النبليغات على معارنى المحكمة الحسبية كل بحسب اختصاصه للنحري عما إذا كان هؤلاء المرضى يملكون أو أموال أخرى تستدعى عرض أمرهم على المحكمة لتوقيع الحجر وتعيين قيم أو الاكتفاء بتسلم هذه الأموال لتولى الشئون إذا كان مجموع أموال المريض لا يتجاوز ٥٠ جنيها مع إخطار المستشفى بصورة الحكم أو القرار وبما تقرره المحكمة بشأن الوديعة .

أما من يثبت منهم أن لا مال له سوى الوديعة المنوه عنها باخطار المستشفى ، فيكتب للمستشفى بالتصرف فى الوديعة وفقا لكتاب النيابة العامة المرسل إلى مصلحة الأمراض العقلية بتاريخ ١١ - ٥ - ١٩٤٨

النائب العام

رقم ١٣ - ٥ - ٣

مبدأ

لا يجوز حفظ طلب حجر إداريا لوفاء

لا يجوز حفظ طلب الحجر إداريا لوفاء المطلوب الحجر عليه بل يجب عرض الأمر على المحكمة للنظر في حفظ المادة لوفاء المطلوب الحجر عليه لأن طلب الحجر سبق تسجيله عملاً بالمادة (١٠٦) من قانون المحاكم الحسبية ويجب التأشير بما يصدر عنه من الأحكام والطعون ولذلك يجب إخطار قلم التسجيل بمضمون الحكم للتأشير به .
كتاب الإدارة لنيابة القاهرة الحسبية في ٢٥ - ٣ - ١٩٤٨

مبدأ

تقدم طلب حجر وسجل وحصل رسمه وتبين أن المحجور عليه
سبق أن حجر عليه فرأى وكيل النيابة إرفاق الأوراق بالملف الأصلي
بما أن المادة ١٠٦ من القانون أوجبت تسجيل طلبات الحجر كما أوجبت التأشير على هامش التسجيل بمضمون الأحكام التي تصدر بالطعون التي تقدر وما يتم فيها
وبما أنه لا يجوز بحكم القانون التأشير بالتسجيلات بقرارات إدارية كما أن النيابة لا تملك بحكم هذا القانون حفظ مثل هذا الطلب لسابقة الفصل لذلك يقيد الطلب في الجدول حرف (ب) وفهرسته ويعمل له ملف خاص ويعرض على المحكمة بطلب القضاء بعدم جواز نظر المطلب لسابقة الفصل في موضوعه مع تطبيق المادة ٨٧ من القانون بالنسبة للرسوم (تقرر المحكمة من الملزم بالمصاريف)

وإذا صدر الحكم بما ذكر يضم الملف للملف الاصلى ويؤشر بما
يفيد ذلك بالجدول والفهرست ويخطر قلم التسجيل بصورة الحكم .
٤٣ - ١٠ - ١ فى ٢٣ - ٥ - ١٩٤٨ .

مبدأ

طلب شخص توقيع الحجر على أخيه وسدد الرسم وقبل أن يسأل
الطالب فى محضر تحقيق توفى المطلوب الحجر عليه .
طلب الطالب صرف الرسم إليه .
لأمانع من رد المبلغ المذكور للطالب حيث تبين أن المطلوب
الحجر عليه توفى وقد حفظ طلب الحجر إدارياً قبل اتخاذ إجراء
قضائى بشأنه .

١٠ - ٥ - ١ (٤٨) فى ٥ - ٢ - ٤٩ .

عن الرسوم والصور

منشور رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨

إعفاء كافة الطلبات من الرسوم بما فى ذلك
الصور متى كان المال لا يتجاوز ١٠٠ جنيه

استعملت بعض الأقلام الحسبية بالنيابات عما يتبع فى شأن
رسوم صور قوائم الجرد التى يطلبها عديمو الأهلية أو نائبوهم
لتقديمها لقسم ضريبة التركات بمصلحة الضرائب وذلك فى القضايا التى

لا يتجاوز فيها مال القاصر أو عديم الأهلية أو الغائب ١٠٠ جنيه .
ولما كانت المواد ١٩ و ٢٠ و ٢٧ من قانون رسم الأيلولة على
التركات رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وكذا المادتان ٨ و ٢٥ من القرار
الوزارى رقم ١٢٦ سنة ١٩٤٤ الصادر باللائحة التنفيذية لذلك
القانون قد فرضت التزامات على هؤلاء النائبين ورتبت عقوبات
شخصية على من يتراخى منهم فى القيام بها .

ونظرا لأن الفقرة الأولى من البند الثالث من تعليمات المادة
(٩) من قانون الرسوم الحسبية قد نصت على إعفاء كافة الطلبات
المقدمة من عديم الأهلية أو نائبه متى كانت قيمة أمواله لا تتجاوز
١٠٠ جنيه .

فإننا نرى أن تسلم صورة قائمة الجرد المعتمدة من المحكمة لعديم
الأهلية أو نائبه بغير رسم متى كان المال لا يتجاوز ١٠٠ جنيه بشرط
أن يكون الغرض من الحصول عليها تقديمها لمصلحة الضرائب .

كما نرى فى تلك الحالات أيضا تسلم صورة هذه القائمة وكذا
صورة أى ورقة أخرى أو شهادة من الملف الحسى إلى عديم الأهلية
أو نائبه بغير رسم متى أذنت المحكمة أو النيابة (بحسب الأحوال)
بتسليمها إليه طبقا لأحكام الباب السابع من الكتاب الثانى من
قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ ، وللمادة ١٤ من قرار
التنظيم الوزارى الرقم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ إذا كان الغرض من
الحصول على الصورة أو الشهادة تحقيق مصلحة لعديم الأهلية أو
الاستعانة على تنفيذ حكم أو قرار حسى صادر لصالحه .

فندعو للنيابات جميعا إلى مراعاة ذلك عند تطبيق الفقرة الأولى
من البند الثالث من تعليمات المادة ٩ من قانون الرسوم الخسبية .
القاهرة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨
النائب العام

ملخص المنشور رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٨

تحصيل رسم الحساب ولو لم يتجاوز الإيراد ١٠٠ جنيه

أساس الإعفاء من رسم الفصل في الحساب أو رسوم الطلبات
المشار إليها في نص المادة التاسعة من قانون الرسوم الجديد ، هو قيمة
المال دون نظر إلى مقدار صافي الإيراد أو قيمة الطلب ولو لم
يتجاوز مائة جنيه .

القاهرة في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٨

ملخص المنشور رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٨

جبر كسور الجنيه في كافة الطلبات وكافة الرسوم

نوجه نظر الأقسام الخسبية جميعا إلى اتباع ما يأتي :-

أولا - تعتبر كسور الجنيه جنيها في كافة الطلبات التي تدخل تحت
نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من قانون الرسوم
وكذا المادة الرابعة منه .

ثانيا - يعتبر كسر القرش قرشا في كافة الرسوم النسبية التي تقدر
طبقا للمواد (الأولى بفقرتها) و (الرابعة) و (السابعة فقرة ١)

و (الخامسة والعشرين) حتى ولو جبر كسر الجنيه إلى جنية في موضوع الطلب نفسه ، بمعنى أنه لا مانع من جبر كسر الجنيه في موضوع الطلب ثم جبر كسر القرش في قيمة رسمه ، إذا جاءت قيمة الطلب (عددا فرديا لازوجيا) وكان الرسم النسبي يستحق بمعدل نصف في المائة كالحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى .
ثالثا - تراجع كافة الرسوم النسبية التي قدرت من أول يناير سنة ١٩٤٨ وتحصل الفروق التي تظهر بعد تطبيق الأسس السالفة الذكر .
القاهرة في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٨
النائب العام

كتاب دورى حسى رقم (٢٦٢) لسنة ١٩٤٨

تسليم صور قرارات الوصاية والفصل في الحساب

قضت المادة ٢٩ من قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية بعدم جواز تسليم صورة أو شهادة أو ملخص من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقا على المادة من رسوم (وذلك فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٠ من ذلك القانون) إلا إذا أذن القاضى أو رئيس المحكمة بإعطاء الصورة أو الشهادة بناء على عريضة تقدم من صاحب الشأن .

ونصت الفقرة الثالثة من المادة ١٠ السابق الإشارة إليها على استثناء طلبات تعيين الأوصياء لارؤكلاء عن الغائبين وتثبيت الأوصياء المختارين والفصل في الحساب من دفع الرسم معجلا على

أن ينفذ قلم الكتاب بالرسوم المستحقة على نصيب عديم الأهلية أو الغائب بعد الفصل في الطلب .

وقد لوحظ أخيراً أن بعض الأقسام الحسبية بالنيابات امتنع عن تسليم النائبين عن عديمي الأهلية صور القرارات الصادرة بتعيينهم لاستحقاق مبالغ للخزانة على القضية .

ولما كان من غير الجائز الامتناع عن تسليم صور القرارات الصادرة في الطلبات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٠ من قانون الرسوم - كما أنه لا محل لاستئذان القاضي أو رئيس المحكمة في تسليم النائب عن عديمي الأهلية أو الغائب الصورة المطلوبة بل يكفي في هذه الحالة بعرض الطلب على عضو النيابة المختص للنظر فيه بعد التحقق من عدم وجود مال تحت يد النائب عن عديم الأهلية .
فندعوا النيابة جميعاً إلى مراعاة ذلك .

القاهرة في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ النائب العام

كتاب دورى حسبي رقم (١٥) لسنة ١٩٤٩

الكشف من الجداول

إن كلمة الجداول، التي أشير إليها في المادة ٨ من قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية رقم ١ لسنة ١٩٤٨ والمادة ٤ من التعليمات الخاصة بها يقصد بها مختلف الدفاتر التي يرجع إليها في الكشف عن رقم القضية وسننها . فإذا لم يبين طالب الصورة أو الشهادة في طلبه رقم القضية وسننها وإنما اكتفى بذكر سنة قيد القضية بالجداول أو تاريخ إحدى

الجلسات التي نظرت فيها القضية واستطاع قلم الكتاب بمقتضى أحد هذين التاريخين العثور على القضية بمجرد الرجوع إلى الجدول في الحالة الأولى أو يرمية الجلسات في الحالة الثانية استحق رسم كشف عن سنة واحدة فقط . أما في غير ذلك فيتعدد الرسم بتعدد السنوات التي يضطر قلم الكتاب للكشف فيها لمعرفة رقم القضية وسنتها .

٢٦ - ٢ - ١٩٤٩

٦١ منشورات المحاكم

الناشير بالرسوم على الأوراق

لاحظت الوزارة أن أقلام الكتاب والمحضرين في بعض المحاكم الوطنية يقدمون رسوم أوراق القضايا والتنفيذات وخلافها التي تقدم لإيهم من أرباب الشأن بالقلم الكوبيا دون استعمال المداد مما ترتب عليه اختلاس بعض الرسوم في إحدى المحاكم الجزئية .

وتلافيا لمثل ما وقع مستقبلا ترى الوزارة لفت نظر أقلام الكتاب والمحضرين إلى اتساع ما يأتي : -

أن يكون تقدير كافة الرسوم والغرامات على الأوراق القضائية وأوراق التنفيذات بالمداد والتوقيع عليها من الموظف المختص بذلك ثم من حضرة كبير الكتاب بالمحكمة الكلية والكتاب الأول بالمحكمة الجزئية - عدا الأوراق الجنائية فيكون التوقيع عليها من حضرة رئيس القلم الجنائي المختص .

التنبية على كتاب التحصيل بعدم قبول أى رسم فيه محو أو

تصحیح إلا إذا كان موقعا عليه بالمداد الاحمر من الموظفين المختصين.
تكلیف كاتب المراجعة بالمحافظة التامة على ختم المراجعة النصفی
وضرورة العناية بمراجعة الرسوم على الاوراق والقسائم وقیدها
بدفتر المراجعة وكذلك قید الامانات القضاة ائیه بدفتر المفردات
المعد لذلك .

النذیه على رؤساء الاقلام المدنية بالمحاكم الكلية والكتاب الاول
بالمحاكم الجزئية بالمحافظة التامة على ختم انتاج والعناية بالمراجعة
الاخيرة والتوقيع علیها منهم بما یفید ذلك .

فمرجو انتذیه إلى تنفيذ ذلك بكل دقة - مع الاحاطة بأن الوزارة
ستأخذ بالشدة كل من یخالف هذه التعالیم مستقبلا .

ینابر سنة ١٩٤٩ م
مدير عام إدارة المحاكم

مبدأ عن استبعاد مبالغ من اجمالي الايراد عند تقدير رسم الحساب
مذكرة

نصت المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص
بالرسوم أمام المحاكم الحسبية على أنه يحصل رسم نسبی على طلبات
الفصل فی حساب أموال القصر وناقضی الأهلية على أساس إيرادهم الصافی
ولما كان الإيراد الصافی هو الدخل الناتج من رأس المال الذي
یعتبر ربحاً صافياً یزید رأس المال بإضافته إلیه ویحدد باستبعاد
رأس المال ومصاريف الإنتاج والاستغلال والصيانة من اجمالي
الحساب فقد نصت التعالیم الخاصة بتنفيذ قانون الرسوم على أمثلة

المبالغ التي لا تدخل في الإيراد الصافي وهي مبالغ تعتبر من مصاريف
الصيانة ولاستغلال .

وقد اشتهر فيما إذا كان يستبعد من الإيراد أيضا مصاريف
الاستغلال والصيانة التي تنفق على المحلات التجارية والمصانع كاجور
العمال والتعويضات والمكافآت التي تدفع لهم بموجب قوانين العمل
ومصاريف صيانة الآلات بما في ذلك ثمن قطع البدل وما يدخر
لتغيير الآلات وتجديدها أى احتياطي الاستهلاك وما ينفق على
وسائل النقل سواء كانت تؤجر للجمهور أو تستغل لحساب المحل
التجارى أو المصنع .

وحيث أن مثل هذه المصروفات مما يلزم لاستثمار الأموال
وصيانتها فإن حالتها لا تختلف عن حالة تلك الأمثلة التي أوردتها
التعليقات مما يقتضى خصمها من بحمل الإيراد لتحديد صافية الذى
يخضع للرسوم والأول بغير ذلك يترتب عليه انتقاص أصل مال القصر
إذا حقق ربحا طفيفا لا يغطى الرسم المفروض على هذه المصروفات .
ففى استبعاد مثل هذه المبالغ التي تنفق لاستغلال وصيانة الأموال
من إجمال الإيراد لتقدير صافية الذى يستحق عليه الرسم .

تحريرا فى ٦ - ١١ - ١٩٤٨ وكيل نيابة القاهرة الحسبية

نوافق على ما جاء فى هذه المذكرة ونأمر بالعمل بمقتضاها .

رئيس نيابة القاهرة

تسجيل عقد قسمة

طلب الإذن بتسجيل عقد القسمة المحررين مورث المحجور عليه .

وباقى الشركاء رسمه ثابت ٥٠٠ مليم أو ١ جنيه .

١٠ - ٢ - ٢ (١٩٨٧) في ١٠ - ١١ - ١٩٤٨

طلب صرف تأمين

طلب شخص استئجار أطيان قصر ودفع تأمينا ولم يرس عليه المزداد فطلب صرف مبلغ التأمين . حرر قلم الكتاب خطابا إداريا للبنك بصرف المبلغ إليه فطلب عرض الأمر على المحكمة لاستصدار قرار متما بالصرف وقد أشار حضره رئيس النيابة بعرض كتاب البنك على الجلسة .

لارسم لأن تقديم هذا الكتاب للمحكمة بالاذن بالصرف كان بناء على طلب النيابة .

١٠ - ٢ - ١٤ (٢٠٥٦) في ١٨ - ١١ - ٤٨

طلب تحويل مبلغ من خزانة إلى خزانة

طلب الوصى تحويل المودع من خزانة إلى خزانة لارسم عليه لأن من له أن يطلب صرف مبلغ من المودع للاتفاق على عديم الأهلية مهما بلغ مقداره بدون رسم يكون له بالأولى أن يطلب مجرد إيداع مبلغ في خزانة بدلا من أخرى .

تقرير تفتيش

مبدأ

تسليم الشهادات

اخضاعها لنفس القيود الخاصة بصور الاحكام والقرارات

صاحب العزة رئيس نيابة القاهرة الحسبية .

أطلعنا على الكتاب رقم ١٥٥٩ الذى تستعملون فيه عما يتبع
فى شأن تسليم الشهادات التى لم يرد عنها نص فى الباب السابع من
الكتاب الثامن من قانون المحاكم الحسبية .

ونرى اخضاع هذه الشهادات لنفس القيود الخاصة بصور
الاحكام والقرارات ، بمعنى أن الشهادة لا تمنح إلا بإذن القاضى أو
رئيس المحكمة إذا كان القرار أو الحكم المطلوب منه الشهادة لا تمنح صورته
إلا بهذا القيد . أما القرارات والاحكام التى لا يشترط القانون هذا
الاذن لتسليم صورها ، فإن طلبات الحصول على شهادات منها تتصرف
فيها النيابة بما لا يتعارض مع مصلحة عديم الاهلية .

النائب العام

القاهرة فى ٥ - ١٢ - ١٩٤٨

عن المحاسبة

ملخص المنشور رقم ١١ لسنة ١٩٤٨

محاسبة الوكلاء عن الغائبين

ندعو النيابة إلى قيد جميع قضايا الغائبين التى عين فيها وكلاء
(وهى المدرجة بالجدول حرف ب فى دفاتر المحاسبة) ومطالبة

هؤلاء الوكلاء بالحسابات السنوية من تاريخ آخر حساب تقدم أو من تاريخ تعيينهم إذا لم يكن قد سبق لهم تقديم الحساب لتقوم بفحص هذه الحسابات وتقديمها للمحكمة وفقا للمواد (٨ و٩ و١٠) من القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بتنظيم العمل في المحاكم الحسبية .

القاهرة في ١٩ أبريل سنة ١٩٤٨ النائب العام

ملخص الكتاب الدوري رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٨

ما يتبع نحو قضايا المحاسبة التي اعتبر الإيراد نفقة فيها

أعمالا لنصوص قانون المحاكم الحسبية الجديد وقرار التنظيم الوزاري يمين فرز القضايا التي قررت المجالس الحسبية الملغاة جعل الإيراد نفقة فيها وعدم المطالبة بالحساب ، وقيد ما يزيد فيها نصيب كل قاصر أو عديم أهلية عن ٥٠٠ جنيه بدفاتر المحاسبة وعرض ما يكون قد مضى عليه منها ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الاعفاء على هيئة المحكمة لتقرر إما باستمرار الاعفاء أو بتكليف النائبين عن عديمي الأهلية ومن في حكمهم بتقديم الحساب إدارات محلا لذلك .

٢٧ - ٤ - ١٩٤٨

عن التسجيل

ملخص الكتاب الدورى رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨

بشأن عدم إرسال صور الطلبات المنوه عنها فى المادة ١٠٦
إلى قلم التسجيل إلا بعد تحصيل الرسم أو الأمانة

عما أن الطلبات الواجب تسجيلها بحكم المادة (١٠٦) من
القانون لم ترد ضمن المواد المستثناة من دفع الرسم مقدما بالتطبيق
للمادة (١٠) من قانون الرسوم رقم (١) لسنة ١٩٤٨ - فيتعين
عدم إرسال صورها إلى قلم التسجيل إلا بعد تحصيل الرسم أو الأمانة
- أما إذا كان الطلب عما لا رسم عليه بمقتضى الفقرة الأولى من المادة
(٩) من قانون الرسوم فإن صورته ترسل إلى قلم التسجيل بمجرد تقديمه
فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨

كتاب دورى رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٨

عدم تسجيل طلبات تنازل الولى عن ولايته وتسجيل الأحكام
والقرارات الصادرة بقبول التنازل

استعلم بعض أقلام النيابة الحسبية عما إذا كان يتعين تسجيل
الطلبات التى ترفع إلى المحكمة لإثبات تنازل الولى عن ولايته على مال
القاصر وتعيين وصى له أسوة بطلبات سلب الولاية والحد منها
ووقفها واستمرارها المنصوص عليها فى المادة (١٠٦) من قانون

المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

وبما أنه نص في المادة (٧) من القانون البادى الذكر على أن الولاية على مال القاصر تكون للأب ثم للأجد الصحيح ، وأنه لا يجوز لأيهما أن يتنحى عنها إلا بإذن من المحكمة ومودى هذا النص أن الولاية كما هي حق للأب تم للأجد الصحيح فإنها في الوقت ذاته واجب عليهما لا يجوز التنحى عنه إلا بإذن المحكمة .

ولما كان الولي لا يقدم في الغالب على طلب التنحى عن الولاية إلا يقصد إغناؤه من أعبائها بسبب الشيخوخة أو المرض فإن المشرع لم ير النص على تسجيل طلب التنحى أسوة بطلبات سلب الولاية أو الحد منها أو استمرارها لانتفاء العلة التي أوجب من أجلها تسجيل تلك الطلبات وهي الخشية من سوء تصرف الولي في مال القاصر . لذلك فإننا نرى في شأن طلب التنحى أن تبادر النيابة إلى تحقيقه وتقدمه لأقرب جلسة حتى إذا فصل فيه بالقبول اكتفى بتسجيل الحكم أو القرار .

وتدعو النيابة إلى اتباع ذلك والعناية بهذه الطلبات حتى يتم الفصل فيها في أقرب وقت ثم المبادرة إلى تسجيل الأحكام أو القرارات المصادرة وفقا للمادة ٢٣ من القرار الوزاري الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بتنظيم العمل في المحاكم الحسبية .

في ٦ مارس سنة ١٩٤٨

ملخص الكتاب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٨

تسجيل البلاغات الواردة من العمدة ومشايخ الحارات والأطباء
المعالجين ومديرى المستشفيات عن فقد الأهلية

جرى بعض الأقسام الحسبية بالنيابات على عدم إرسال صور
التبليغات التى ترد إليها من العمدة ومشايخ الحارات والأطباء المعالجين
ومديرى المستشفيات والمصحات عن حالات فقد الأهلية والغياب
عملاً بالمادتين (٦٣ و ٦٤) من القانون المذكور إلى قلم التسجيل بمحكمة
مصر الحسبية أسوة بالطلبات التى ترفع من ذوى الشأن .
ولما كانت هذه التبليغات هى بمثابة طلبات ، فإنه يتعين بمجرد
ورود البلاغ لقلم الكتاب المبادرة إلى إرسال صورته لقلم التسجيل
بمحكمة مصر الحسبية إذا كان للوارد بشأنه البلاغ مال دون التوقف
على تحصيل رسم الطلب مقدماً .
فى : ٢٠ مارس سنة ١٩٤٨

مبدأ

عدم إخطار قلم التسجيل عن حالات فقد الأهلية
إلا إذا ثبت وجود مال
لا يخطر قلم التسجيل عن حالات فقد الأهلية إلا متى ثبت
أن لعديم الأهلية مالا على أن تقوم النيابة باتخاذ إجراءات سريعة
للتحرى وصيانة أموال عديمى الأهلية .

فى ٢٤ - ٥ - ١٩٤٨

٤٣ - ٨ - ٦

عن الخبراء

كتاب دورى رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٨

صورة المنشور رقم ١٠ سنة ١٩٤٨ الصادر من إدارة

الخبراء بشأن قيام الخبراء بالمأموريات التى تحال

عليهم من النيابة الحسبية

كان من أثر صدور القانون ٩٩ سنة ١٩٤٧ الخاص بإنشاء المحاكم الحسبية وتنفيذه أن ألقى على النيابة عبء المحافظة على حقوق عديمى الأهلية وأموالهم ومحاسبة النائين عنهم - والنيابة فى سبيل القيام بهذه الواجبات المتشعبة فى حاجة إلى عون الخبراء الفنيين من حسابيين وزراعيين وهندسيين لذلك ندعو حضرات رؤساء مكاتب الخبراء إلى اتباع التعليمات الآتية :-

أولاً - المبادرة إلى إجابة ما يطلبه منهم حضرات رؤساء النيابة وأعضاء النيابة المضطلمين بالأعمال الحسبية وبذل كل ما فى جهمهم من معارضة فى :

(أ) - حصر وجرد المحلات التجارية وابدأ الرأى فى ما تقتضيه مصالحة عديمى الأهلية من إدارة تلك المحلات والاستمرار فى التجاره أو خروج عديمى الأهلية منها .

(ب) - فحص الحسابات التى تقدم إلى النيابة من النائين عن عديمى الأهلية مصحوبة بالمستندات .

(ج) - الاطلاع على الأحكام التى تصدر فى المواد الحسابية أو

الزراعية أو الهندسية وإبداء الرأى فى الطعن فيها أو الموافقة عليها فى المواعيد القانونية وتحرير مذكرات بهذا الرأى تبين الأسباب بأسباب ووضوح لتكون تحت تصرف النيابة .

(د) - مراجعة ودائع عديمى الأهلية وحساباتهم فى مختلف الجهات المالية وأنواع الاستثمار وذلك عند فحص حسابات النائين عنهم السنوية ، وبالجملة فى كل ما يطلب منهم إبداء رأيه فى مسائل فنية كتقدير قيم العقارات وربيعها والأثمان التى تعرض فى حاتى البيع والشراء ومصلحة القصر فى تصرفات الولى عند طلب سلب ولايته وحالة القاصر المأذون له بالإدارة أو الاتجار إلى آخر ما يمن للنيابة الافادة من خبرة الرجال الفنيين التابعين للإدارة .

ثانيا - مراقبة قيام من تتدبونه لمعاونة النيابة بما يطلب منه بالدقة اللازمة وفى الوقت المناسب مع تقدير المسائل المستعجلة التى لا تجتمل التأخير وبذل ما تستحقه من عناية وجهد . والإدارة وطيدة الأمل فى أنكم بمداومة الاتصال بمحضرات رؤساء النيابة وأعضائها القائمين بالنيابة الحسبية ستؤدون الأعمال التى تطلب منكم على وجه يبعث على الارتياح ويحقق ما يهدف إليه التشريع .

مدير إدارة الخبراء

٤ - ٢ - ١٩٤٨

ملخص الكتاب الدورى رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٨

صورة منشور وزارة العدل رقم ١ لسنة ٤٨ الخاص بإشراف إدارة الخبراء على أعمال خبراء الجداول من الناحية لفنية أسوة بالخبراء الموظفين رأت الوزارة أن تقوم إدارة الخبراء بمراجعة تقارير خبراء

المداول وبحثها من الوجهة الفنية وتقدير عمل كل خبير ، وذلك بعد الفصل في هذه التقارير نهائيا من المحاكم حتى تكون أبحاث هذه الإدارة تحت نظر لجنة جدول الخبراء عند جرده السنوى طبقا للمادة (٩) من القانون ٧٥ لسنة ١٩٣٣ للإمترشاد بها ،

وتنفيذا لهذا نرجو إصدار التعليمات اللازمة لدوائر المحكمة وجزئياتها بإرسال كشوف بالقضايا المحكوم فيها نهائيا المقدم فيها تقارير خبراء سواء كانوا موظفين أم خبراء جدول مينا بها أرقام القضايا وأسماء الخبراء وتاريخ الحكم إلى مكتب الخبراء الواقع بدائرة المحكمة فى الأسبوع الاول من كل شهر ليتولى استيفاءها وإرسالها لإدارة الخبراء لطلب ماتراه لازما منها للمراجعة .

٤ فبراير سنة ١٩٤٨

كتاب دورى رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨

المأموريات التى تحال رأسا من النيابة إلى مكاتب الخبراء

ملخص الكتاب الصادر من إدارة الخبراء إلى مكتب خبراء
وزارة العدل بتاريخ ٤ - ٣ - ١٩٤٨ رقم ٢٠ سنة ١٩٤٨ دورى

ترى الإدارة أن النيابة الحسبية لها الحق فى إحالة ماتراه من المأموريات الداخلة فى اختصاصها على مكاتب الخبراء دون حاجة إلى استصدار قرار من المحكمة بذلك وعلى مكاتب الخبراء أن تقوم بمباشرة ما يحال عليها وفقا للتعليمات التى أشارت بها الإدارة بالمنشور

١٠ سبة ١٩٤٨ المؤرخ ٤ فبراير سنة ١٩٤٨
وتنفيذا لما نصت عليه المادة ٩ من القرار المشار إليه بصور
هذا الكتاب على مكاتب الخبراء ألا تباشر مأموريات الحساب التي
تحال عليها غير مصحوبة بالمستندات المؤيدة لها وعليها إعادتها فورا
للنيابة الحسبية بذكر لا إجراء اللازم نحوها حسب نص ص القانون .
في ٢٤ - ٣ - ١٩٤٨

كتاب دورى رقم (١) لسنة ١٩٤٩

الاستعانة بخبراء الجدول

ولما كان بجدول المحاكم الحسبية خبراء لم يغفل القانون رقم ٩٩
لسنة ١٩٤٧ أمرهم إذ نصت المادة ١١٦ على اعتبارهم مقررين أمام
المحاكم الوطنية لنظر القضايا الحسبية دون غيرها . فان الانتفاع بهم
ونديهم فى القضايا التى يرى من ظروفها وملايساتها إنها لا تستدعى
احالتها على مكاتب الخبراء ما يخفف العبء عن كاهل هذه المكاتب
وذلك حتى يتوافر العدد الكافى من الخبراء الموظفين للقيام بما يعهد
إليهم بالسرعة المرجوة .

فعلى حضرات أعضاء النيابة اتباع ما تقدم تاركين لمطنتهم
وحرصهم على صوالج عديمى الأهلية مراعاة تحقيق العدالة .

فى أول يناير سنة ١٩٤٩

عن تقدير الأتباع

نص المادة ١٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣

في تطبيق المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية تراعى القواعد الآتية ، فيقدر للخبير :

١ - من مائة قرش إلى ثلاثمائة قرش عن يوم العمل بمحل النزاع .
٢ - من مائة قرش إلى ثلاثمائة قرش عن الحضور بالمحكمة لمناقشة التقرير .

٣ - مائتا قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .

٤ - خمسون قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

٥ - خمسون قرشا مقابل إيداع التقرير .

٦ - من مائة قرش إلى مائتي قرش عن يوم العمل في حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له بتسليم أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم المكتب .

وبحوز إنقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به كما يجوز أن تقدر للخبير أتعاب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصاريف الخبير التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة لها تقدر مستقلة عن الأتعاب . ويجوز أن يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتضى ولا تقبل المبالغ المدفوعة للمساحين والقياسين والنساخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

عن المعارضة

تعديل بالقانون ٧٦ - ٩٣٣

نص المادة ٢٣٤ (المعدل) : تقبل المعارضة في تقدير الأجر من كل من الخصوم في الثلاثة الأيام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم الكتاب .
ولا تقبل المعارضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير ضده إلا إذا أودع الباقي للخير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لتأدية ما هو مطلوب للخير .

مبدأ

تقدر إثبات لمكتب الخبراء إذا انتدب لحصر تركه

إن أتعاب مكتب الخبراء عن حصر تركه تقدر له بمعرفة القاضي أو رئيس المحكمة تطبيقا للمادتين ١١ و ١٧ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالمحاكم لأن مأمورية الحصر تغني عن عملية الجرد.
كتاب إدارة التفتيش ٤٣ - ٩ - ٢ في ٢٠ مارس ١٩٤٨

مبدأ

معارضات مكتب الخبراء عن الغرامات

لارسم على المعارضة التي ترفع من مكاتب الخبراء الحكوميين

عن الغرامات المقررة بها ضدها لأن المكاتب المذكورة جهة حكومية .
ومعفاة من رسوم هذه المعارضات .

٤٣ - ٩ - ١ في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٨

عن الغرامات

كتاب دورى رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٨

أحكام الغرامة المتعذر تنفيذها

استعلم بعض الأقسام الحسبية بالنيابات عما يتبع فى شأن مواد المطالبة بالغرامات التى لم يستدل فيها على محال إقامة المحكوم عليهم لتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم فى الوقت المناسب .
وبما أن وزارة العدل كانت قد أصدرت تعليمات خاصة بالوسائل التى تتبع فى إعلان وتنفيذ هذه الأحكام وطرق التحرى عن ممتلكات المحكوم عليهم ووزعت هذه التعليمات مع المنشور رقم ٨ لسنة ١٩٢٣ .
فندعو النيابة إلى العمل بما قضت به التعليمات المذكورة خاصة بطريقة تنفيذ تلك الأحكام إذا كانت صادرة قبل العمل بالقانون الجديد رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

أما ما يصدر منها فى ظل القانون الجديد فيتبع بشأن تنفيذها ما نص عليه فى ذلك القانون وفى قانون الرسوم الحسبية رقم ١ لسنة ١٩٤٨ مع الاستعانة بما حضر حصر وجرد التركات للوقوف على ممتلكات المحكوم عليه بالغرامة إن كان من بين الورثة .

وإذا رفعت دعوى استرداد أو اقضى الحال السير في إجراءات
تنزع ملكية عقارات المحكوم عليه بالغرامة فترسل الأوراق مرفقة
بكشف الممتلكات ومذكرة بالاجراءات التي اتخذت في التنفيذ إلى
رئاسة النيابة لتبليغها إلى إدارة قضايا الحكومة بعد مراجعة أوراقها
والتحقق من استيفاء التحريات والاجراءات التي اتخذت بشأنها .

أما الحالات التي يستشكل على أقلام الكتاب السير فيها فترسل
أوراقها إلى رئاسة النيابة أيضا لبدء الرأى فيما يتبع بشأنها .

في ٦ مارس سنة ١٩٤٨

التنفيذ على ورثة المحكوم عليه بالغرامة إذا توفى

إذا توفى المحكوم عليه بالغرامة يستمر التنفيذ على ورثة المحكوم
عليه ولا نحفظ الأوراق .

في ٧ - ٦ - ١٩٤٨

٤٣ - ١ - ٣

الغرامات التي يتقرر منحها للقاصر

الغرامة التي يحكم بمنحها كلها أو بعضها للقاصر تقيد بدفتر الغرامات
كالمتبوع وتتخذ فيها إجراءات التنفيذ وابد تحصيلها تودع أمانة على
ذمة القاصر أو القصر ويعرض الأمر على المحكمة للنظر في استثمار
المبالغ وإضافته للأموال المودعة في البنوك أو صناديق التوفير .

في ١٠ - ٦ - ١٩٤٨

٢٢ - ٢ - ١٠٦

رسم تنفيذ حكم غرامة مقال منها

عدم جواز تحصيل رسم تنفيذ حكم غرامة لأن حكم المحكمة بالاقالة منها صدر في تاريخ سابق على التنفيذ على عكس ما إذا كان التنفيذ سابقا على الاقالة فانه يتعين تحصيل الرسم طبقا للمادة ٢٦ من قانون المحاكم الحسبية .

في ١٢ - ١٢ - ١٩٣٨

١٠ - ٤ - ٧

مواد مختلفة

منشور رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٨

بشأن استمرار اختصاص المحاكم الحسبية بالأذن بترويج القاصرات

لما كانت المجالس الحسبية الملغاة تختص بالفصل في هذه الطلبات للتحقق من كفاءة طالب الزواج واقتداره ، لا استنادا إلى نص في قانونها الملغى يخولها هذا الحق ، حيث كان خلوا من النص على ذلك وإنما تنفيذا لنص المادة (٣٦٧) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التي تمنع المأمورين المختصين بضبط وثائق الزواج من مباشرة عقد زواج اليتيمات القاصرات اللاتي هن مرتبات بالروزنامة أو هن ما تزيد قيمته على عشرين ألف قرش إلا بعد المخاطبة مع مجلس حسي الجهة التابع لها محل إقامة اليتيمة والرخيص منه بذلك .

ونظرا لأن هذه المادة لا زالت قائمة ولم يصدر قانون بالنص

على الغائها . وقد جرى العمل على أن المأذونين يمتنعون عن مباشرة عقود الزواج في الأحوال المنصوص عليها في المادة المذكورة قبل الحصول على إذن الجهة الحسبية المختصة وإطلاع المأذون المباشر للعقد على صورة القرار الصادر بذلك الاذن ، فان امتناع المحاكم الحسبية الجديدة عن النظر في هذه الطلبات ، فضلا عن مخالفته للمادة (٣٦٧) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، في تعطيل لمصالح اليتيمات القاصرات وتعميرهن للمأذون الذي يباشر العقد قبل الحصول على الاذن بالزواج للمحاكمة التأديبية .

لهذا توجه نظر النيابة جميعا إلى استئناف كل قرار أو حكم يصدر بعدم اختصاص المحكمة الحسبية بالنظر في هذه الطلبات ، أو بإعادة عرض الأمر على المحكمة التي أصدرت القرار أو الحكم يطلب العدول عنه طبقا لنص المادة (١٠٤) من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ حيث أن مثل هذا القرار لا يتعلق به حق لأحد .
في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٨
النائب العام

ملخص المنشور رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٨

البيانات التي تطلبها المحاكم الشرعية عن قيم التركات أو أموال عديمي الأهلية

ندعو النيابة جميعا إلى تقديم هذه الطلبات بالموافقة لأقرب الجلسات عملا بالمادة ١١٣ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ على أن يكون للتصريح مقصورا على بيان قيمة التركة أو المال اجمالا وكذا

مجموع الديون الثابتة بقائمة الجرد من غير تفصيل وبشرط أن تكون قائمة الجرد قد تصدق عليها .

فإن كانت القائمة لا تزال تحت التصديق فتخطر المحكمة الشرعية بذلك إداريا وبأنه لا يتسنى عرض الأمر على المحكمة إلا بعد التصديق عليها .

في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨

منشور رقم واحد لسنة ١٩٤٩

عدم تقديم الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥
من القانون إلى المحكمة الحسبية

قضت إحدى المحاكم الحسبية أثناء نظرها دعوى خاصة بأموال محجور عليه وتسليمها من قيم إلى آخر عين بدله بأن القيم السابق قد امتنع عن التسليم عمدا وبقصد الاساءة وبذلك يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ ، وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بحبس القيم السابق شهرين مع الشغل وكفالة النقي قرش لاييقاف التنفيذ .

ولما كانت المحاكم الحسبية هي محاكم مدنية ذات ولاية خاصة حددها القانون الذي رتبها بالباب الأول من الكتاب الثاني منه وقصرها على المواد الحسبية المتعلقة بالولاية على أموال عديمي الأهلية والغائبين ولم يعهد إليها القانون على سبيل الاستثناء بنص خاص بنظر الجرائم التي أوجدها وهي الجنح المنصوص عليها في المواد ٣٣

و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ منه ولذلك فإن توقيع العقوبة فيها هو بحسب الأصل من اختصاص المحاكم الجنائية صاحبة الولاية العامة في توقيع العقوبة عن الجرائم طبقا للأوضاع المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات ولا يرد على ذلك بما ذكر في الفقرة الثانية من المادة ١٠٠ من قانون المحاكم الحسبية من حيث جواز الطعن بطرق الطعن العادية في الأحكام الصادرة بالعقوبات والجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون لأن المقصود بهاتين الكلمتين هو ما يصدر من المحاكم الحسبية في المواد التي خولها إياها القانون بنص صريح من التضمنات والحرمان والغرامة المدنية والعزل ضمانا لتنفيذ أوامرها وأحكامها وقراراتها ويقطع بذلك ما ذكر في المادة ١٠٠ من قصر حق الطعن بطريق النقض على الأحكام الانتهاية الصادرة في مواد الحساب دون غيرها فلو أن القانون قصد ادخال الحكم في الجنب ضمن اختصاص المحاكم الحسبية لنص على جواز الطعن فيها بطريق النقض وهي لا تقل أهمية عن الأحكام الصادرة في مواد الحساب بل تفوقها لتعلقها باعتبار الشخص وحرية ولا يمكن أن يقال أن القانون قصد بذلك حرمان المتهم من هذا الحق لما في هذا القول من عبث بالمبادئ المقررة في المحاكمات الجنائية وهو ما ننزهه عن المشرع .

لذلك ندعو حضرات الأعضاء إلى ملاحظة ما تقدم وألا يقدموا الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ إلى المحكمة الحسبية بل إلى محكمة الجنب طبقا للأوضاع المعتادة وأن يطعنوا فيما قد يصدر على خلاف ذلك من المحاكم الحسبية .
في ٤ يناير سنة ١٩٤٩



Bibliotheca Alexandrina



0415860